



معهد المخطوطات العربية



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسرار العربة

لأبي البركات الأنباري

توفي ٥٧٧ هـ

رواية أبي الفرج نصر بن أبي الفنون البغدادي
النخوي توفي ٥٣٥ هـ

محمي

د/ محمد راضي محمد مذكور وابن محمود سعيد عبد الباري

مراجعة

د/ فيصل الجفيعان

الوعي الإسلامي

الإصدار الخامس والتسعون

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ
لأبي البركات الأنباري



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٥ م

الوعي الإسلامي

AL-Waei AL-Islami
مجلة كويتية شهرية جامعة

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت - في مطلع كل شهر هجري

جميع الحقوق محفوظة
الإصدار الخامس والتسعون
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

العنوان:

ص.ب ٢٣٦٦٧

الرمز البريدي ١٣٠٩٧ الكويت

هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ٢٢٤٤٠٤٤

فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني

info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني

www.alwaei.gov.kw

الإشراف العام

رئيس التحرير

فيصل يوسف العلي



معهد المخطوطات العربية



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسرار العريفة

لأبي البركات الأنباري

توفي ٥٧٧ هـ

رواية أبي الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي
النحوي توفي ٦٢٣ هـ

محفص

د/ محمد مراضي محمد مذكور وإبن محمود سعيد عبد الباري

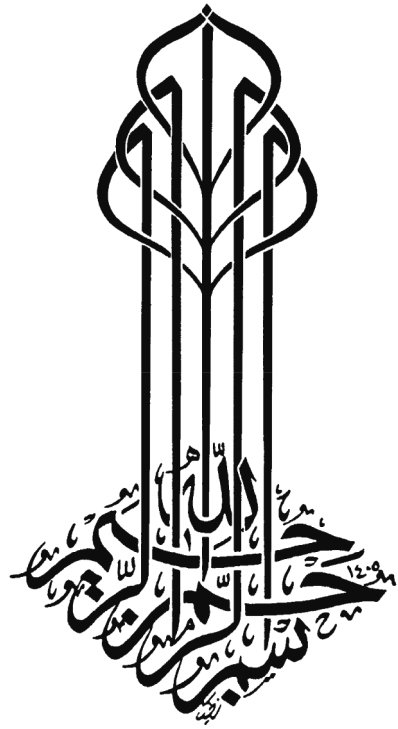
مراجعة

د/ فيصل الحفيان

الوعى الإسلامي

الإصدار الخامس والتسعون

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م



تصدير

بقلم رئيس تحرير «مجلة الوعي الإسلامي»

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، ووهب له العقل ليعقل عن ربه ما شرعه وأبان، وأنزل القرآن تبصرة للعقول والأذهان، وأرسل رسوله بالهدى والبلاغ والتبيان، وقِيض من عباده من نظم العلم بأفصح لسان، أحمده حمدا يملأ الميزان.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كل يوم هو في شأن، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى الناس كافة بالدليل والبرهان، اللهم صلِّ وسلِّم على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

ثم أما بعد:

فإن العلم والثقافة العربية ميدانٌ خصبٌ لكل متعلِّم؛ إذا أراد أن يستزيد من الإحاطة بلغته، ودينه، ومبادئ أمته.

وحتىّ ينتشر هذا الوعي ويعمّ، كان لابد من توفير المواد العلمية اللازمة له. ومن أهم تلك المواد: الكتب بمختلف أنواعها ومناهجها ومستوياتها، شريطة أن تكون نافعة ببناء جادة.

ولأجل تواصل المثقّفين شرقاً وغرباً، وتنامي الشعور بالانتماء، وتقوية

أواصر الارتباط الثقافي بين شعوب الأمتين العربيّة والإسلامية، كانت فكرة الاجتهاد في إخراج الكنوز التراثية، وطباعة الرسائل العلميّة أولوية عمليّة في مجلة "الوعي الإسلامي"، فهي بذلك تسعى لزراعة الثقافة العربيّة الإسلاميّة، بشتّى صنوفها، في الناشئة والمبتدئين، وفي الصغار والكبار على حدّ سواء.

وقد جمعت مجلّة "الوعي الإسلامي" طاقاتها وإمكاناتها العلميّة والمادّيّة لتحقيق هذا الهدف السامي، فتيسّر لها بفضل الله تعالى إخراج عدد ليس بالقليل من هذه الكتب، وكان لها نصيب وافر من الحفاوة والتكريم في كثير من المجتمعات داخل الكويت وخارجها، وذلك لما تميّزت به هذه الإصدارات من أصالة وقوّة ووضوح منهج، ومراعاة لمصلحة المثقف، وحاجته العلميّة.

ومن هذه الإصدارات النافعة، كتاب: "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) رحمه الله تعالى، تحقيق د. محمد راضي محمد مذكور، والأستاذ/ وائل محمود سعد عبدالباري، وإشراف ومراجعة د. فيصل الحفيان. فجزاهم الله خير الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء على جهودهم الطيبة.

ومجلة "الوعي الإسلامي" إذ تقدّم هذا الإصدار لقرائها، فإنها تتوجه بخالص الشكر والتقدير لإدارة "معهد المخطوطات العربية" متمثلة بمديرها الدكتور فيصل الحفيان حفظه الله ورعاه، ود. أحمد عبدالباسط، الباحث الناشط، ولمن ساهم وأعان على نشر هذا الكتاب بخالص الشكر والتقدير. ونسأل الله لهم التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	التصدير
٧	المحتويات
١٣	تقديم المُراجع
١٧	مقدمة المحقّقين
الدراسة (١٩ - ١٣٤)	
١٩	الفصل الأول: الأنباري
٢١	الرجل
٢٥	ثناء العلماء عليه
٢٥	رحلاته
٢٧	شيوخه
٣١	تلاميذه
٤٠	مذاهبه
٤١	آثاره العلمية
٤٤	تصوفه
٤٤	وفاته
٤٧	الفصل الثاني: ابن أبي الفنون
٤٩	الرجل
٥٠	شيوخه
٥٤	تلاميذه

٥٦	آثاره العلمية
٥٧	الفصل الثالث: أسرار العربية
٥٩	المبحث الأول: بنيته ومادته: دراسة موضوعية
٩٠	المبحث الثاني: رواياته ونسخه: دراسة تقويمية
١٠٣	المبحث الثالث: هذه النشرة: الجديد ومنهج التحقيق
١١٨	نماذج المخطوطات

أسرار العربية (٣- ٢٨٩)

٣	مقدمة المؤلف
٤	باب علم ما الكلم
١٦	باب الإعراب والبناء
٢٠	باب المعرب والمبني
٣٠	باب إعراب الاسم المفرد
٤٠	باب التثنية والجمع
٥٠	باب جمع التأنيث
٥٣	باب جمع التكسير
٥٥	باب المبتدأ
٥٩	باب خبر المبتدأ
٦٣	باب الفاعل
٦٨	باب المفعول به
٧٠	باب ما لم يُسمَّ فاعله
٧٦	باب نعم وبئس
٨٤	باب حَبْذا
٨٧	باب التعجب

٩٦	باب عسى
١٠٠	باب كان وأخواتها
١٠٧	باب ما
١١٠	باب «إِنَّ» وأخواتها
١١٥	باب «ظننت» وأخواتها
١١٩	باب الإغراء
١٢٢	باب التحذير
١٢٤	باب المصدر
١٢٨	باب المفعول فيه
١٣٢	باب المفعول معه
١٣٤	باب المفعول له
١٣٧	باب الحال
١٤١	باب التمييز
١٤٤	باب الاستثناء
١٤٨	باب ما يجزئ به في الاستثناء
١٥١	باب ما ينصب به في الاستثناء
١٥٣	باب كم
١٥٥	باب العدد
١٦٠	باب النداء
١٦٨	باب الترخيم
١٧٣	باب الندبة
١٧٥	باب «لا»

١٧٩	باب حروف الجرّ
١٨٦	باب «حتى»
١٨٩	باب «مذ» و«مذ»
١٩٢	باب القسم
١٩٤	باب الإضافة
١٩٧	باب التوكيد
٢٠٤	باب الوصف
٢٠٦	باب عطف البيان
٢٠٧	باب البدل
٢١٠	باب العطف
٢١٤	باب ما لا ينصرف
٢١٩	باب إعراب الأفعال وبنائها
٢٢٧	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
٢٣٠	باب حروف الجزم
٢٣٢	باب الشرط والجزاء
٢٣٥	باب المعرفة والنكرة
٢٣٩	باب جمع التكسير
٢٤٦	باب التصغير
٢٥١	باب النسب
٢٥٧	باب أسماء الصلات
٢٦١	باب حروف الاستفهام
٢٦٤	باب الحكاية

٢٦٧	باب الخطاب
٢٧٠	باب الألفات
٢٧٥	باب الإمالة
٢٧٩	باب الوقف
٢٨٣	باب الإدغام

الكشافات (٢٩١ - ٣٥٤)

٢٩٢	كشاف الآيات والقراءات
٢٩٧	كشاف الأحاديث
٢٩٨	كشاف الأشعار
٣٠٢	كشاف الأرجاز
٣٠٤	كشاف أنصاف الآيات
٣٠٥	كشاف الأمثال والأقوال
٣٠٨	كشاف الأعلام
٣٠٩	كشاف القبائل
٣١٠	كشاف الأماكن
٣١٠	كشاف الكتب الواردة في النص
٣١٠	كشاف العلل
٣١٦	كشاف المسائل النحوية والصرفية
٣٣٧	كشاف المسائل التي وافق فيها الكوفيين
٣٣٧	كشاف المسائل التي اجتهد فيها
٣٣٧	كشاف التراكيب التي لا يحسن أو لا يجوز استعمالها
٣٣٩	كشاف الفاسد والشاذ والضعيف من الآراء والأقوال

- ٣٤٣ كشف المصطلحات والظواهر اللغوية
- ٣٥٢ كشف ما ليس في كلام العرب
- ٣٥٣ كشف الألفاظ المفسّرة
- ٣٥٥ ثبت المصادر المراجع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم،
وبعد؛

فعندما عرّض عليّ المحققان الفاضلان الكتاب «أسرار العربية» للنشر، قلتُ بادي الرأي: ما جديدٌ كما؟ لقد نُشر الكتابُ من قبل ستِّ مراتٍ، إحداها للشيخ الفاضل محمد بهجة البيطار! قالوا: رواية جديدةٌ لتلميذ الأنباريِّ (ابن أبي الفنون)، وقبل الجدّة: الكمال؛ فهي الرواية الوحيدة التي لا يحتاج فيها النصُّ إلى التلفيق بين النسخ، وهو ما حدث في النشرات الست السابقة . قلتُ: للأميرين (الجدّة والكمال) وجاهةٌ عظيمة، لكنهما لا يُغنيان عن أن نبذل جهدًا يزيد على الجهود السابقة في خدمة النصِّ: تفتيرًا، وترقيمًا، وضبطًا، وتعليقًا، وفهرسةً (تكشيفًا)، واعتناءً بالإخراج والطباعة، وأحسبُ أننا وصلنا - أو قاربنا - هذه الأغراض التي تجعلنا نجرؤ على الإقدام على نشرةٍ جديدةٍ؛ هي السابعة!

على أنني أعتزُّ بأنَّ النصَّ نفسه مذ عرّض عليّ كانَ أسراً؛ من جهتين: جهة ذاته، وجهة صاحبه، وفي السطور الآتية حديثٌ يكشف بتركيز أسباب الأسر التي رأيتها في «الأسرار»، والعقل الذي أنتجَه.

لكتب الأنباريِّ عامّةً منزلةً عاليةً بين كتب العربيّة؛ وذلكَ للأميرين اثنتين: أولهما: يعودُ إلى الفكرة التي تصدرُ عنها، والموضوعات التي تطرُقها، فالرجلُ ينشغلُ بقضايا ذاتِ بالٍ في صلب العلم، فينهّدُ إلى ظاهرةٍ لافتةٍ كان لها يدٌ طولى في إثراء النحو العربي، مثل الخلاف النحويِّ، فيؤلّف «الإنصاف». ويسكنه هاجس

التأسيس العلمي، أعني: أدلته الإجمالية وأصوله الكلية التي تنبثق منها مسأله، فيضع كتابه «لمع الأدلة». فإذا ما انشغل بأبواب العلم ومسائله الجزئية أخلص جهده لقضية بعينها: قضية التعليل؛ لتعليل القواعد النحوية والصرفية، وأدارها على الأبواب النحوية والصرفية، ثم إنّه يزهد في مصطلح «التعليل» الذائع، ويختار بدلاً منه «أسرار». ومعلوم أنّ التعليل جزء في البنية الأساسية للنظرية النحوية العربية، وعلى الرغم من أنه مسبوقة في أفراد هذه القضية بالتأليف، سبقه أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) بكتابه الموسوم بـ «الإيضاح في علل النحو»، وأبو الحسن ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) بكتابه الموسوم بـ «علل النحو»، فإنّه يمكن عدّه من نفر قليل من علماء العربية الذين قصدوا «العلل» قصداً، وأفردوها بالتأليف.

كتاب «الأسرار» إذن كتاب من كتب العليل النحوية، لكنّه في الوقت نفسه كتاب في الخلاف، يكاد يوازي كتابه الآخر المفرد للخلاف «الإنصاف في مسائل الخلاف»، فالرجل شديد الإلحاح على الآراء النحوية في توافيقها وفي تعارضها، وفي ربط الأسرار التي بُني الكتاب من أجلها بهذه الخلافات، وتلك هي العقلية التركيبية التي تُميّز الأنباري الباحث والمعلّم في آن.

وآخرهما: يرجع إلى الحرص على أن يكون قريب المأخذ سهل المنال، فكأنّه يحلّ المعادلة الصعبة؛ معادلة البحث والتعليم: البحث بما يعنيه من إثارة إشكاليات تغمض وتدق، والتعليم بما يستلزمه من أسلوب يجذب ويصل دون كد ولا إرهاق.

وامتداداً لهذه الرؤية يعتمد الأنباري في أسراره طريقة السؤال والجواب، وهي طريقة تعليمية تقوم على استشارة المتلقّي، ليُلقي إليه من بعد الجواب، فيجد القبول، ولعلّ عبارته في المقدمة تكشف غاية الكشف حرصه على الوصول إلى المتعلّم، يقول: «وأعفيته - أي الأسرار - من الإسهاب والتطويل، وسهّلته على المتعلّم غاية التسهيل».

أغرانا الحديث عن النصِّ وصاحبه، فكاد يُنسينا الحديث عن المحقِّقين اللذين قاما بعملٍ جديرٍ بأن يُنَوِّهَ به، وكان رائدهما في ذلك الصبر؛ الصبر على نصِّ نُحْدَمِ من قبل مرَّاتٍ، ولا بُدَّ أن يضيفا جديداً، أو يتجاوزا - ولو من وَجْه - جهودَ السابقين. كان هذا الهاجس عندنا ونقلناه إليهما، ونحسبُ أننا عنيْنَاهما كثيراً، فقد ظلَّ العملُ يروح ويغدو مرَّاتٍ للدراسة التي أُعيد بناؤها غير مرَّةٍ، ومرَّاتٍ للنصِّ وتعليقاته، ومرَّاتٍ للفهارس (الكشَّافات) ترتيباً لها على وفق رؤيةٍ حاكميةٍ لأهمِّيَّتها وعلاقتها ببعضها، وإصلاحاً لخللٍ هنا أو هناك، وتفضيلاً لطريقةٍ على أخرى، ومع كلِّ حركةٍ يطرأ ما يستدعي أن نحذفَ أو نزيد، نقدم أو نؤخِّر، نجمع أو نفرِّق، ولربَّما بلغَ التردُّدُ مداها، فعدلنا عمَّا كنا قد أقرنا غير مرَّةٍ تبعاً لما يستجدُّ في أثناء القراءة للنصِّ ومراجعة التعليقات.

وإننا لنشهد أن صدرَ المحقِّقين كانَ رحباً أقصى رحابةٍ، لا يسأمُ ولا يملُّ، وأنَّهما حتى آخر لحظةٍ كانا على استعدادٍ لإجراء التعديلاتِ اللازمة، رائدُهما في ذلك حرصٌ على أن يظهرَ الكتابُ بالصورة التي تُرضي وتسرُّ.

من ميزاتِ هذه النشرة التي لا يمكنُ تجاوزها الفهارس (الكشَّافات) التي بلغَ عددها (١٩) فهرساً، ومعلومٌ أنَّ الفهارسَ هي مفاتيح النصِّ، وقد استطاعت هذه الفهارس أن تفكِّك النصَّ تفكيكاً يُقرِّبه أيَّما قرَبٍ، ويجعل من الوقوع على ما في مادته - مهما دقَّ - أمراً ميسوراً.

وإذا كُنَّا قد تحدثنا عن النصِّ ومن عملا فيه، فإننا لا نستطيعُ أن نجاوزَ شركاءنا في هذه النشرة (مجلة الوعي الإسلامي بوزارة الأوقاف الكويتية)، فهم ذوو الفضل في هذا الذي نراه كتاباً بين الأيدي، ونخصُّ بالذكرِ الأستاذ فيصل يوسف العلي رئيس تحرير «مجلة الوعي الإسلامي».

وبعد؛ فإنَّ المعهدَ في عمله كُله - عمله المستقلُّ، وعمله مع شركائه - يحظى برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومديرها العام الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب، الذي يؤمن بالتراث إيماناً، ويعرف خطره في بناء الوجود الحضاري للأمم.

د. فيصل الحفيان

مقدمة التحقيق

أثرى أبو البركات الأنباري - رحمه الله - المكتبة الإسلامية بالمصنّفات النافعة المفيدة التي تميّز أسلوبها بالسهولة والوضوح والإيجاز، ولاقت قبولاً ورواجاً، وكان من بين هذه المصنّفات «أسرار العربية»، ذلك الكتاب الذي اهتمّ به العلماء قديماً وحديثاً، ثم المحققون والناشرون لَمَّا ظهرت الطباعة، حتى بلغت نشراته التي خرجت إلى النور ستّ نشرات، مما يدلُّ على مكانة هذا الكتاب لدى الباحثين والمحبين للعربية.

والمطلع على النشرات الستة يجد أن محقِّقها أخرجوا لنا نصّاً مَلْفَقاً من عدة نسخ، وذلك لقصور النسخ التي اعتمدوا عليها، ومَن وقف منهم على النسخة التي قرئت على الحافظ أبي بكر الحازمي، وكذلك النسخة التي قرئت على الفقيه الزاهد ابن راجح - وهما ممّن روى الكتاب عن الأنباري - وجد فيهما سَقَطًا كثيرًا وخرمًا ليس يسيرًا، لا يصلح معه إخراج الكتاب برواية واحد منهما^(١)، ومن ثمّ اضطرَّ هؤلاء المحققون إلى إخراجهم بهذه الصورة المَلْفَقَة.

ولمّا مَنَّ الله علينا ووفّقنا للعثور على رواية جديدة كاملة للكتاب لتلميذ من تلاميذ المصنّف هو أبو الفتوح بن أبي الفنون البغدادي العتابي، الذي أجزى بروايتها من قبل الأنباري نفسه، قارئاً بينها وبين روايات الكتاب، فوجدناها أتقنهن وأضبطهن وأجودهن، فأقبلنا على إخراجها في نشرة علمية جديدة تبرز لنا رواية مهمة متقنة للكتاب لم تقع بين أيدي المعتمنين بهذا العلم.

وحتى يطمئن قلب القارئ لهذه النشرة اعتمدنا خمس نسخ أخرى مساعدة تبرز

(١) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص ٦- ٨)، نشرة الشيخ بهجة البيطار.

نفاستها، وتُعصِّدها وتصدِّقها فيما أتت به من روايات غريبة لبعض الشواهد الشعرية ، كما تعالج مواضع التصحيف والسقط بها .

وسوف نستبق النص بفصول ثلاثة : أولها للتعريف بالأنباري ، وثانيها للتعريف بابن أبي الفنون (صاحب الرواية) ، وثالثها لدراسة مركزة للكتاب ونسخه ومنهج التحقيق . ولا يسعنا في الختام إلا أن نتوجه بالشكر والتقدير للدكتور فيصل الحفيان مدير معهد المخطوطات العربية ، والأستاذ فيصل العلي رئيس تحرير مجلة الوعي الإسلامي على تبيينهما هذه النشرة ، وما ذلك إلا لأنهما أدركا قيمتها ، وأنها على الرغم من النشرات السابقة والأساتذة الأفاضل الذين أخرجوها ، تضيف جديدًا .

وإذا كان ذلك شكرًا على التبيين ، فإن ثمة شكرًا موضوعيًا خاصًا لكل من :

معهد المخطوطات ؛ هذه المؤسسة العربية العريقة التي أعطت للتراث ما لم تعطه أية مؤسسة أخرى ، وكان عطاؤها ثريًا ، سواء على مستوى التأصيل للعمل من أجل التراث ، أو على مستوى العمل نفسه .

والدكتور الحفيان الذي قرأ هذه النشرة كلمة كلمة ، وراجعها ، وأضاف إليها ، وزوّدنا بالكثير من التوجيهات في بناء الدراسة ، وفي تحقيق النص ، والرجل - جزاه الله خيرًا - ما بخل - وهو أساسًا من أهل العربية المتخصصين - بشيء .

هذا نصّ أردنا بنشره خدمة العربية ، فإن أصبنا فله الحمد والمثنة ، وإن قصّرنا فحسبنا أننا أخلصنا النية وصدقنا العمل .

وكتبه

د . محمد راضي محمد مدكور

وائل محمود سعد عبد الباري

الفصل الأول

الأنباري

الفصل الأول

الأنباري^(١)

على الرغم من أن ترجمة الأنباري مبذولة في المصادر ، وقد كتب عنه المحدثون في ما قدموا به للنصوص التي أخرجوها ، فقد رأينا أن نستهل هذا العمل بترجمة موجزة ، فيها - فيما نظن - بعض الإشارات الجديدة التي لن تخفى على أعين الباحثين .

الرجل

هو كمال الدين أبو البركات^(٢) عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله^(٣) بن أبي سعيد ، الأنباري النحوي .

(١) ترجمته في : شذور العقود (ص ٣١٣) ، الكامل (١٠٩/١٠) ، ذيل تاريخ مدينة السلام (٥٣/٤) ، الروضتين (٦٦/٣) ، إنباه الرواة (١٦٩/٢) ، وفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، صلة الصلة (٣٦٨) ، الذيل والتكملة (٥٤٢/٨) ، إشارة التعمين (ص ١٨٥) ، تاريخ الإسلام (٢٣٨/٤٠) ، سير أعلام النبلاء (١١٣/٢١) ، مختصر تاريخ ابن الديلمي (٢٣٨/١) ، المعين في طبقات المحدثين (١٨٨٣) ، الوافي بالوفيات (١٤٧/١٨) ، فوات الوفيات (٢٩٢/٢) ، مرآة الجنان (٤٠٨/٣) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٧) ، البداية والنهاية (٥٥٥/١٦) ، البلغة (ص ١٨٣) ، الفلاكة والمفلوكون (ص ١٢٠) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦ - مخطوط) ، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٩٩/٦) ، عقد الجمان (٣١٣/١) ، النجوم الزاهرة (٩٠/٦) ، بغية الوعاة (٨٦/٢) ، قلادة النحر (٢٤٩٠/٢) ، شذرات الذهب (٤٢٥/٦) ، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/ترجمة : ٢٣٠٠) .

(٢) كناه ابن راجح في إجازته لابن الصفار أبا سعيد ، وكناه خزعل بن عسكر في إجازته لابن الصفار أبا القاسم ، ولم نقف على كلتا الكنيتين في كتب التراجم . انظر : النسخة (أ) (ق/١) ، ١٠٤ - مخطوط) .

(٣) تذكر بعض المصادر بعده : « مصغر » ؛ لئلا يتصحف بـ « عبد الله » ، كما فعل السبكي في « طبقاته » ، إلا أن كلمة « مصغر » تتصحف أحياناً إلى « مصعب » ، فيقومون في نسبه « ابن مصعب » بعد « ابن عبيد الله » !

اشتهر في بعض كتب التراجم بابن الأنباري^(١)، إلا أن بعض المصادر قصّرت النسبة عليه دون أبيه، فقالت: الأنباري^(٢). وكلاهما صواب، وذلك لأن أباه أبا الوفا أنباري من أهل الأنبار، كما نص على ذلك الزكي المنذري في «وفياته»^(٣)، وكذلك هو أيضًا أنباري؛ لأنه ولد في مدينة الأنبار، ومن ثمَّ يجوز لك أن تقول: ابن الأنباري، أو الأنباري.

وُلد في عهد الخليفة المسترشد بالله^(٤)، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة (٥١٣هـ) بمدينة الأنبار^(٥)، وهي - بحسب المصادر القديمة - مدينة على الفرات في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ، وكانت الفرس تسميها فيروزسابور، طولها تسع وستون درجة ونصف، وعرضها اثنتان وثلاثون درجة وثلثان، وكان أول من عمرها سابور بن هرمز ذو الأكتاف، ثم جدّها أبو العباس السفاح أول خلفاء بني العباس، وبنى بها قصورًا، وأقام بها إلى أن مات^(٦).

(١) وفیات الأعيان (٣/١٣٩)، الوافي بالوفيات (١٨/١٤٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٧/١٥٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٨).

(٢) شذور العقود (ص٣١٣)، إنباه الرواة (٢/١٦٩)، إشارة التعيين (ص١٨٥)، سير أعلام النبلاء (٢١/١١٣)، البداية والنهاية (١٦/٥٥٥)، البلغة في تراجم أئمة النحو (١٨٣)، بغية الوعاة (٢/٨٦).

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٦٠).

(٤) أمير المؤمنين أبو منصور الفضل بن المستظهر بالله أبي العباس أحمد القرشي الهاشمي العباسي البغدادي، سمع من أبي الحسن بن العلاف، وأبي القاسم بن بيان، روى عنه وزيره علي بن طراد، وحمزة بن علي الرازي، وإسماعيل بن الملقب، قتله الباطنية سنة (٥٢٩هـ). ينظر: الكامل (٩/١٧٤، ٢٨٣)، النبراس (ص٢١٠)، سير أعلام النبلاء (١٩/٥٦١)، مختصر تاريخ الخلفاء (ص١٤٨).

(٥) إنباه الرواة (٢/١٧١)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢).

(٦) معجم البلدان (١/٢٥٧).

فتحت الأنبار في أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة (٢١هـ) على يد خالد بن الوليد رضي الله عنه ، فقد سأله الصلح ، فصالحهم على أربع مئة ألف درهم وألف عبادة قطوانية في كل سنة ، ويقال : بل صالحهم على ثمانين ألفاً ، والله أعلم^(١) .
نشأ في بيت علم وصلاح ، فأبوه كان محدثاً سمع أبا المعالي محمد بن محمد بن النجار وحدث عنه ، وخاله أبو الفتح بن الخطيب الأنباري^(٢) كان من المهتمين بالعلم سمع أبا الكرم بن الدباس النحوي^(٣) .

ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ « نَزْهَةُ الْأَبَاءِ » أَنَّ خَالَه أبا الفتح حَدَّثَهُ ، قَالَ : سَأَلْتُ أبا الكرم بن الدباس عن قوله ﷺ : « سلمان مَثَأَ أهل البيت » على ماذا انتصب « أهل البيت » ؟ فقال : انتصب على الاختصاص ، وتقديره : أعني أهل البيت^(٤) .

سافر في صغره مع أبيه إلى بغداد حاضرة العالم الإسلامي ومنازة العلم وملتقى العلماء والأدباء ، والتي كانت آن ذاك عاصمة الخلافة العباسية ، فالتحق هناك بالمدرسة النظامية التي تلقى فيها العلم على يد كبار مشايخها وعلمائها كأبي منصور ابن الرزاز وغيره .

ولكن طموحه العلمي لم يتوقف عند شيوخ المدرسة النظامية فحسب ، بل تجاوزه إلى غيرهم من العلماء ، كأبي منصور الجواليقي (ت ٥٣٩هـ) الذي قرأ عليه اللغة والأدب ، وأبي محمد المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط (ت ٥٤١هـ)

(١) معجم البلدان (٢٥٨/١) .

(٢) لم نقف على ترجمة له ، ولعله محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد أبو الفتح بن الخلال خطيب الأنبار ، أحد شيوخ الحافظ ابن عساكر ، سمع منه الحديث بمدينة الأنبار . معجم الشيوخ لابن عساكر (٨٥٨/٢) .

(٣) أبو الكرم المبارك بن فخر بن محمد بن يعقوب البغدادي النحوي اللغوي ، صاحب التصانيف ، المعروف بابن الدباس ، ولد في ربيع الأول سنة (٤٣١هـ) ، وتوفي سنة (٥٠٥هـ) . نزهة الأبناء (ص ٢٨١) ، سير أعلام النبلاء (٣٠٢/١٩) .

(٤) نزهة الأبناء (ص ٢٨٢) .

الذي سمع عليه «الكتاب» لسيبويه، و«شرحه» لأبي سعيد السيرافي^(١)، وأبي السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) الذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه^(٢)، وغيرهم.

درّس بالمدرسة النظامية مدةً، ثم تركها بعد ذلك وانقطع في بيته منشغلاً بالعلم والعبادة^(٣)، وكان بابه مفتوحاً لطالبي العلم يعلمهم لوجه الله^(٤)، فاشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء^(٥)، وظل حريصاً على أداء رسالته التعليمية حتى آخر سنة من حياته، وخواتيم مخطوطات كتب المؤلف تبين لنا ذلك، فقد جاء في خاتمة كتاب «البيان في غريب إعراب القرآن» نسخة فيض الله أفندي (٢١٢): «قرأ هذه النسخة ضياء الدين أبو الفتح عبد الوهاب بن بزغش بن عبد الله العيني^(٦)... قراءة تصحيح وتهذيب ودراية، وذلك في سنة سبع وسبعين وخمس مئة عن المؤلف»^(٧).

لم يقتصر في رسالته التعليمية على تعليم العلم فحسب، بل كان حريصاً أيضاً على تأديب مريديه بآداب العلم، حتى يجمعوا بين العلم والأدب، قرأ عليه معيد بالنظامية، فبقي يكثر الصياح والكلام، فلطمه على رأسه، وقال: ويلك، إذا كنت تجتر في المرعى متى ترعى؟!^(٨)

جمع بين التعليم والتصنيف، فلم يشغله أحدهما عن الآخر، وعدد الكتب التي

(١) نزهة الألباء (ص ٢٩٨).

(٢) إنباه الرواة (١٧٠/٢).

(٣) المصدر السابق (١٧٠/٢).

(٤) الروضتين (٦٨/٣).

(٥) وفيات الأعيان (١٣٩/٣).

(٦) كذا في المختارات، والصواب: العيبي، بكسر العين المهملة وفتح الباء آخر الحروف وكسر الموحدة، نُسب لذلك لأن أباه كان يحمل العيب التي فيها كتب. شذرات الذهب (٥١/٥).

(٧) مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا (ص ٧٠٤).

(٨) تاريخ الإسلام (٢٣٩/٤٠).

صنّفها الأنباري خير دليل على هذا، فقد بلغ عدد مصنفاته سبعة وثمانين مصنفاً، وذلك في فنون شتى^(١)، وأوصلها ابن العماد إلى مئة وثلاثين مصنفاً^(٢).

ثناء العلماء عليه

أثنى العلماء على الأنباري ثناء حسناً، فقال عنه تلميذه الموفق عبد اللطيف البغدادي: «أما شيخنا كمال الدين الأنباري فلم أر في العبّاد والمنقطعين مثله في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه، خير محض، لا يعتريه تصنّع، ولا يعرف الشرور، ولا أحوال العالم، وكان له من أبيه دار يسكنها، ودار وحنوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ويشترى منه ورقاً، وسيّر إليه المستضيء خمس مئة دينار فردّها، فقالوا له: اجعلها لولدك، فقال: إن كنتُ خلقتُه فأنا أرزقه»^(٣).

وقال عنه ابن النجّار: «وكان إماماً كبيراً في النحو، ثقة، عفيفاً، مناظراً، غزير العلم، ورعاً، زاهداً، عابداً، تقياً، لا يقبل من أحد شيئاً، وكان خشن العيش جشِب^(٤) المأكل والملبس، لم يتلبّس من الدنيا بشيء، مضى على أسدّ طريقة»^(٥). وقال عنه الإمام ابن كثير: «الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش، ولا يقبل من أحد شيئاً، ولا من الخليفة»^(٦).

رحلاته

لم تذكر كتب التراجم أن الأنباري غادر بغداد منذ أن رحل إليها مع والده، إلا أن

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٠٤ - ١٣٦).

(٢) شذرات الذهب (٢٥٨/٤).

(٣) تاريخ الإسلام (٢٣٩/٤٠).

(٤) جشِب: خشن. غريب الحديث للحري (٣٤٧/٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١).

(٦) البداية والنهاية (٥٥٥/١٦).

الإمام ابن الزبير^(١) ذكر في « صلته »^(٢) أنه دخل الأندلس وأقام بإشبيلية مدة ، وأنه توفي بعد سنة خمس وعشرين وست مئة^(٣) .

وشكك في هذه الرحلة ابن مكتوم^(٤) واستغربها^(٥) ، وتبعه في ذلك بعض الباحثين المعاصرين^(٦) ، مستدلين على صحة ما ذهبوا إليه بعدم ظهور أثر ذلك في مصنفاته . ونحن لن نثبت الرحلة ولن ننفيها ، ولكن نورد بعض القرائن التي تجعل من حدوث الرحلة أمراً ممكناً :

(١) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي النحوي ، محدث الأندلس ، صاحب التصانيف ، أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما ، روى عن أبي الخطاب بن خليل وابن فرتون ، وأجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر وغيره ، من أشهر تلامذته ابن عبد الملك صاحب « الذيل والتكملة » وأبو حيان الأندلسي النحوي ، صنّف تعليقا على « كتاب سيبويه » ، و« الذيل على صلة ابن بشكوال » ، توفي يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة (٧٠٨هـ) . الذيل والتكملة (٣٩/١) ، الوافي بالوفيات (١٤٠/٦) ، بغية الوعاة (٢٩١/١) .

(٢) صلة الصلة (١٥٨/٣) .

(٣) كذا في صلة الصلة ، وهذا إما أن يكون من تصحيف النساخ ، وإما أن يكون وهماً من ابن الزبير نفسه ، فإن مصنفاته لم تخلُ من مأخذ ، قال تلميذه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة (٤٥/١) : « فأما سائر ما اطلعت عليه من تصانيفه ، ففيها ما في كلام الناس من مقبول ومردود » .

(٤) أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي ، تاج الدين ، الفقيه الحنفي النحوي ، ولد بالقاهرة سنة (٦٨٢هـ) ، أخذ عن : بهاء الدين ابن النحاس والحافظ الدمياطي وغيرهما ، ولزم أبا حيان دهرًا طويلاً ، درّس وناب في الحكم ، من مصنفاته : الإبداء في تاريخ النحاه ، الدر اللقيط من البحر المحيط ، شرح كافية ابن الحاجب ، كانت وفاته في الطاعون العام ، في شهر رمضان سنة (٧٤٩هـ) . الدرر الكامنة (٢٠٤/١) ، المقفى الكبير (٤٨٧/١) ، بغية الوعاة (٣٢٦/١) ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١١٤/١) .

(٥) مقدمة البلغة لأبي البركات الأنباري (ص٩) ، نقلاً عن تلخيص ابن مكتوم (١٠٧/٢ - مخطوط) .

(٦) من هؤلاء الباحثين : الدكتور طه عبد الحميد طه محقق البيان في غريب القرآن (٩/١) ، (١٠) ، والدكتور جميل علوش مؤلف كتاب : ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص٨٤ - ٨٦) ، ووقف الدكتور فاضل السامرائي - مؤلف كتاب : أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية - موقف الحيادة ، فلم يثبتها ولم ينكرها (ص٢١) .

- ١- أثبت ابن الزبير الرحلة بصيغة جزم ولم يذكرها بصيغة تمييز^(١)، وإنكار ابن مكتوم لها لم يصحبه دليل سوى عدم ذكر المترجمين قبل ابن الزبير لها، وهذا وحده لا يعدُّ دليلاً، والمثبت مقدّم على النافي؛ لأن معه زيادة علم إلا أن يذكر النافي دليل نفيه.
- ٢- ابن مكتوم قاهري من علماء المشرق، فكيف يُقدّم قوله في مثل هذه القضية على قول ابن الزبير الغرناطي الذي هو من أهل هذه البلاد؟!
- ٣- كثير من كتب المصنف لا تزال مفقودة، فعدم ذكر الرحلة والإشارة إليها في الكتب المطبوعة ليس دليلاً كافياً على نفي الرحلة واستبعادها.
- ٤- مرت بغداد محلّ إقامة المصنف بكثير من الفتن السياسية والمحن الاقتصادية، فمن الممكن أن يكون رحل إلى الأندلس في فتنة من هذه الفتن، ففي سنة (٥٤٣هـ) غلت الأسعار بالعراق وتعذرت الأقوات بسبب العسكر الوارد، وقدم أهل السّواد إلى بغداد منهزمين قد أخذت أموالهم، وهلكوا جوعاً وعرياً^(٢).

شيوخه

تلقى العلم عن كثير من المشايخ؛ أشهرهم:

- ١- محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو الوفاء^(٣) هو والده وأحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث بالأنبار، نصّ على هذا الذهبي وغيره^(٤)، وأما ابن قاضي شهبة، فذكر أنه قد قدم بغداد في صباه وسمع بها الحديث

(١) قال ابن الزبير في صلة الصلة (١٥٨/٣): «يكنى أبا البركات، ويلقب بكامل الدين، دخل الأندلس، وكان ماهراً في علوم العربية والأدب، وألف في ذلك ولخص، وكان من أهل الترجيح وصاحب اختيارات في العربية في ما يذكر عنه، أقام ياشبيلية مدة، ولا أدري أين توفي، وكان وروده من المشرق، وتوفي بعد سنة خمس وعشرين وست مئة».

(٢) الكامل (٢٥٧/٩، ٣٥٨).

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٣٩٨/١)، تكملة وفيات النقلة (٣٦٠/٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨) بغية الوعاة (٨٦/٢).

من أبيه^(١)، ولم يحدد تلميذه ابن الديثي المكان الذي سمع فيه من أبيه^(٢).
٢- محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري، ابن الخبازة، أبو بكر
(ت ٥٣٠هـ)^(٣)

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد، ذكره تلميذه ابن الديثي
وغيره^(٤).

٣- محمد بن محمد بن محمد بن عطاء الهمداني الجزري، ثم الموصلية،
أبو الفضل (ت ٥٣٤هـ)^(٥)

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث، ذكره تلميذه ابن الديثي وغيره^(٦).
٤- عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن بن بندار الأنماطي الحافظ
الحنبلي، أبو البركات (ت ٥٣٨هـ)^(٧)

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد، ذكره الذهبي وغيره^(٨).
٥- محمد بن القاسم بن المظفر بن علي الشهرزوري الموصلية، أبو بكر

-
- (١) طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).
 - (٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤).
 - (٣) معجم الشيوخ لابن عساكر (١٢٠١)، الكامل (٢٩٤/٩)، تاريخ الإسلام (١٨٦/٣٦)، الوافي بالوفيات (٢٧٩/٣).
 - (٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).
 - (٥) معجم الشيوخ لابن عساكر (١٣٤٥)، سير أعلام النبلاء (٥٤/٢٠)، تاريخ الإسلام (٣٥٨/٣٦).
 - (٦) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).
 - (٧) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨٥)، المنتظم (٣٣/١٨)، تكملة الإكمال (٤٣٦/١)، سير أعلام النبلاء (١٣٤/٢٠).
 - (٨) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، الوافي بالوفيات (١٨٤/١٨)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(ت ٥٣٨هـ)^(١)

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد، ذكره تلميذه ابن الديلمي وغيره^(٢).

٦- سعيد بن محمد بن عمر بن الرزّاز الشافعي البغدادي، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)^(٣)

قرأ عليه الفقه بالمدرسة النظامية، ذكره تلميذه ابن الديلمي وغيره^(٤).

٧- محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون البغدادي المقرئ الدباس، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)^(٥)

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث ببغداد، ذكره تلميذه ابن الديلمي وغيره^(٦).

٨- موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الجواليقي، إمام الخليفة المقتفي، أبو منصور (ت ٥٣٩هـ)^(٧)

(١) مشيخة ابن الجوزي (ص ١١٠)، المنتظم (٣٧/١٨)، تكملة الإكمال (٥٥٣/٣)، تاريخ إربل (١/ ترجمة: ١٠٤).

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٣) المنتظم (٤٠/١٨)، تكملة الإكمال (٢٦/٣)، سير أعلام النبلاء (١٦٩/٢٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٩٣/٧).

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٥) مشيخة ابن الجوزي (ص ٨١)، المنتظم (٤٢/١٨)، معرفة القراء الكبار (٩٥٨/٢)، سير أعلام النبلاء (٩٤/٢٠).

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٥٣/٤)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١)، الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨)، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦- مخطوط).

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٩٣)، مشيخة ابن الجوزي (ص ١٢٤)، إنباه الرواة (٣٣٥/٣) =

قرأ عليه اللغة ، قال عنه الأنباري : « وقرأت عليه ، وكان منتفعًا به لديانته وحسن سيرته ، وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة »^(١) .

٩- عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط ، أبو محمد (ت ٥٤١هـ)^(٢)

سمع عليه « كتاب سيبويه » و« شرحه » لأبي سعيد السيرافي ، كلاهما عن أبي الكرم بن الدباس ، وكان قد تفرد برواية شرح « كتاب سيبويه »^(٣) .

١٠- هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني النحوي ، المعروف بابن الشجري ، الشريف أبو السعادات (ت ٥٤٢هـ)^(٤)

لازمه وأخذ عنه علم العربية ، ولم يكن ينتمي في الأدب إلا إليه ، قال عنه في « نزهة الألباء » : « كان فريد عصره ، ووحيد دهره في علم النحو »^(٥) ، وقال أيضًا : « وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم »^(٦) .

١١- خليفة بن محفوظ الأنباري ، أبو الفوارس (ت ٥٤٤هـ)^(٧)

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث بالأنبار ، نصَّ على هذا الذهبي

= سير أعلام النبلاء (٨٩/٢٠) .

(١) نزهة الألباء (ص ٢٩٣) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦ - مخطوط) .

(٢) نزهة الألباء (ص ٢٩٨) ، مشيخة ابن الجوزي (ص ١٢٩) ، تكملة الإكمال (٣٠٩/٢) ، ذيل طبقات الحنابلة (٢٠٩/١) .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٩٨) .

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٩٩) ، إنباه الرواة (٣/٣٥٦) ، بغية الوعاة (٢/٣٢٤) .

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٣٠٠) .

(٦) المصدر السابق (ص ٣٠١) .

(٧) التحبير في المعجم الكبير (١/٢٧٢) ، تاريخ الإسلام (٣٧/١٨٧) .

وغيره^(١) .

١٢- أحمد بن الحسن بن علي بن إسحاق نظام المُلْك الطُّوسي ، أبو نصر

(ت ٥٤٤هـ)^(٢)

هو ابن الوزير نظام الملك مؤسس المدرسة النظامية ، ذكره ابن الديلمي في شيوخه الذين روى عنهم الحديث^(٣) .

١٣- أحمد بن طاهر بن سعيد المِيهَنِي الخراساني الصوفي ، أبو الفضل

(ت ٥٤٩هـ)^(٤)

هو أحد شيوخه الذين روى عنهم الحديث ببغداد ، ذكره تلميذه ابن الديلمي وغيره^(٥) .

١٤- محمد بن ناصر بن محمد بن عمر السَّلَامِي البغدادي ، أبو الفضل

(ت ٥٥٠هـ)^(٦)

هو أحد شيوخه الذين سمع منهم الحديث ببغداد ، ذكره ابن قاضي شهبه في «طبقاته»^(٧) .

تلاميذه

أقبل طلبة العلم على الأنباري ينهلون من معينه ويستفيدون من علمه ، سواء من داخل بغداد أو خارجها ، ورحل إليه العلامة الموفق ابن يعيش^(٨) ، إلا أنه بلغه خبر وفاته

(١) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) ، الوافي بالوفيات (١٤٨/١٨) .

(٢) المنتظم (٧٢/١٨) ، الكامل (٣٦٤/٩) ، سير أعلام النبلاء (٢٣٦/٢٠) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٥٤/٤) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦ - مخطوط) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩٦/٢٠) ، قال محقق السير: «لم أعر على مصادر ترجمته» .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٥٤/٤) ، طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦ - مخطوط) .

(٦) المنتظم (١٠٣/١٨) ، الكامل (٤٠٢/٩) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٥/٢٠) .

(٧) طبقات النحاة واللغويين (ق/١٨٦ - مخطوط) .

(٨) ابن يعيش : أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الأسدي الموصلبي الأصل الحلبي المولد =

بالموصل^(١)، فلم يدركه . وقد حفلت كتب التراجم ، وكذلك خواتيم مخطوطات كتب المؤلف بأسماء تلامذته الذين قرأوا عليه وسمعوا منه ، ومن أشهرهم :

١- عمر بن علي بن الخضر القرشي الزبيري الدمشقي ، أبو المحاسن (ت ٥٧٥هـ)^(٢)

هو من أقرانه ، ذكر ابن الديثي في « ذيله » أنه قدم بغداد سنة ثلاث وسبعين وخمس مئة^(٣) ، واستوطنها ، وسمع بها خلقًا كثيرًا ، وكتب عن الأنباري^(٤) .

٢- محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم ، الحازمي الهمداني الملقب زين الدين ، أبو بكر (ت ٥٨٤هـ)^(٥)

كتب عن الأنباري^(٦) ، وروى عنه « أسرار العربية »^(٧) .

٣- أسعد بن نصر بن أسعد المعروف بابن العَبْرَتِي ، أبو منصور (ت ٥٨٩هـ)^(٨)

= والمنشأ ، كان ماهرًا في صناعة النحو والتصريف ، سمع خطيب الموصل أبا الفضل الطوسي ، والقاضي أبا سعد بن أبي عصرون ، والعلامة أبا اليمن الكندي ، سمع منه القفطي ، وأثنى عليه ثناء حسناً ، من مصنفاته : شرح التصريف الملوكي ، وشرح المفصل ، توفي سنة (٦٤٣هـ) . إنباه الرواة (٤/٤٥) ، صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ١٤٣) ، بغية الوعاة (٢/٣٥١) .

(١) إنباه الرواة (٤/٥٠) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤/٣٢٩) ، سير أعلام النبلاء (٢١/١٠٥) ، طبقات الحفاظ (ص ٤٨٥) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٤/٣٣٠) .

(٤) المصدر السابق (٤/٥٤) .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٢/١١٨) ، وفيات الأعيان (٤/٢٩٤) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤٥) ، سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٧) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) .

(٧) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص٧) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٨) إنباه الرواة (١/٢٧٠) ، ذيل تاريخ بغداد (٢/٥٢٧) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٢١٠) ، الوافي بالوفيات (٩/١١) .

قرأ النحو على ابن الخشاب ، ومن بعده على الأنباري ، وصارت له به معرفة حسنة وأقرأه ، وحدث بشيء من شعر الأنباري^(١) .

٤- مُحَمَّد بن عُثْمَان بن عبد الله بن عمر بن عبد الباقي ابن العكبري البغداديّ ، أبو عبد الله (ت ٥٩٩هـ)^(٢)

ذكر ابن مفلح في «المقصد الأرشد»^(٣) أنه قرأ العربية على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري .

٥- إسماعيل بن علي بن مَوَاهِب الحظيري الدَّجِيلِي ، أبو محمد (ت ٦٠٣هـ)^(٤)

قدم بغداد في صباه ، وقرأ الأدب على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري وحبشي الواسطي ، واللغة على ابن الجواليقي وابن العصار^(٥) .

٦- مكي بن رِيَّان بن شَبَّه بن صالح الماكِسِينِي النحوي الضرير الموصلِي ، أبو الحَرَم (ت ٦٠٣هـ)^(٦)

رحل إلى بغداد واجتمع بأئمة الأدب ، وقرأ بها على ابن الخشاب وابن العصار والأنباري^(٧) .

٧- مُصَدِّق بن شَيْب بن الحسين الصِّلْحِي النحوي ، أبو الخَيْر

(١) ذيل تاريخ بغداد (٥٢٨/٢) ، التكملة لوفيات النقلة (١٩٢/١) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤٧١/١) ، المقصد الأرشد (٤٦٤/٢) .

(٣) (٤٦٤/٢) .

(٤) تاريخ الإسلام (١٠٩/٤٣) ، الوافي بالوفيات (٩٨/٩) ، بغية الوعاة (٤٥٢/١) .

(٥) الوافي بالوفيات (٩٨/٩) ، بغية الوعاة (٤٥٢/١) .

(٦) تنمة جامع الأصول (ص ٩١٥) ، ذيل تاريخ بغداد (٥٧/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة :

(٩٨١) ، بغية الوعاة (٢٩٩/٢) .

(٧) التكملة لوفيات النقلة (١١٨/٢) ، وفيات الأعيان (٥/٢٧٨) .

(ت ٦٠٥هـ)^(١)

من أهل واسط ، قدم بغداد ، قرأ بها النحو على ابن الخشاب وعلى أبي البركات الأنباري^(٢) .

٨- علي بن المُعَمَّر بن أبي القاسم المقرئ ، أبو الحسن (ت ٦٠٩هـ)^(٣)

من أهل واسط ، قدم بغداد ، وقرأ بها الأدب على الأنباري وغيره^(٤) .

٩- إبراهيم بن نصر بن عسكر ، أبو إسحاق (ت ٦١٠هـ)^(٥)

من أهل الموصل ، قدم بغداد ، وسمع بها من جماعة ، وروى ياربل عن الأنباري شيئاً من مصنفاته ، سمعه منه ببغداد^(٦) .

١٠- عبد الوهاب بن بُزْعَش بن عبد الله المقرئ ، أبو الفتح (ت ٦١٢هـ)^(٧)

هو ختن الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي ، قرأ على الأنباري « البيان في إعراب غريب القرآن » سنة (٥٧٧هـ)^(٨) .

١١- المبارك بن أبي طالب المبارك بن أبي الأزهر سعيد بن الدهان الواسطي

(١) إنباه الرواة (٢٧٤/٣) ، ذيل تاريخ بغداد (٦٧/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٠٥٤) ، بغية الوعاة (٢٨٧/٢) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٦٧/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (١٥١/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١١٨/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن الديلمي (٥٤٥/٤) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٤٥/٤) .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٤٨٣/٢) ، وفيات الأعيان (٣٧/١) ، تاريخ الإسلام (٣٥٩/٤٣) ، الوافي بالوفيات (٩٩/٦) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٤٨٣/٢) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (١٧٤/٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٤٣٦) ، شذرات الذهب (٥/٥١) .

(٨) مقدمة محقق البيان (١٩/١ ، ٢٠) ، مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكنتات تركيا (ص٧٠٤) .

الضريير النحوي المنعوت بالوجيه ، أبو بكر (ت ٦١٢هـ)^(١)
من أهل واسط ، قدم بغداد ، فأقام بها ، لازم الأنباري وقرأ عليه نصف « كتاب
سيبويه » وجملة من كتب النحو واللغة والشعر من حفظه^(٢) .

١٢- علي بن نصر بن هارون الحلي المقرئ ، أبو الحسن (ت ٦١٥هـ)^(٣)
من أهل الحلة المزبدية ، قدم بغداد في صباه واستوطنها ، قرأ الأدب على ابن
الخشاب ، ثم على الأنباري^(٤) .

١٣- يونس بن مظفر بن يوسف بن الفرج الأزموي الكاتب ، أبو الفضل
(ت ٦١٥هـ)^(٥)

كان جازاً للأنباري ، قرأ عليه الأدب في صباه ، وسمع منه .
١٤- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد بن علي بن مبارك الأعلمي
القومساني ، أبو سعد (ت بعد ٦١٥هـ)^(٦)
قرأ الأدب على الأنباري^(٧) .

١٥- محمد بن أحمد بن علي بن محمد العنبري الشاعر ، أبو شجاع
(ت ٦١٦هـ)^(٨)

(١) إنباه الرواة (٢٥٤/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٤٢١) ، سير أعلام النبلاء (٨٦/٢٢) ،
طبقات الشافعية (٣٥٤/٨) ، بغية الوعاة (٢/٢٧٣) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٣٤/٥) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/٣٤٣) ، سير أعلام النبلاء (٨٧/٢٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٥٥٠/٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٦٢٩) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٥١/٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/٤٤٥) .

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٦١٨) ، الوافي بالوفيات (١٨٧/٢٩) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (١٦٣/٤) ، تاريخ إربل (١/ترجمة : ٢٢٧) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (١٦٣/٤) .

(٨) ذيل تاريخ بغداد (٢٢٨/١) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٦٩٢) ، الوافي بالوفيات (٢/

قدم أبو شجاع بغداد مرارًا كثيرة ، وقرأ بها الأدب على جماعة منهم الأنباري^(١) .

١٦- محمد بن خلف بن راجح شهاب الدين المقدسي الدمشقي الحنبلي ، أبو عبد الله (ت ٦١٨هـ)^(٢)

سمع من ابن الخشاب^(٣) ، وقرأ على الأنباري « أسرار العربية » سنة (٥٧٣هـ)^(٤) .

١٧- محمود بن علي بن محمد بن بكر الإربلي الصائغ ، المعروف بالخواتيمي ، أبو الثناء أو أبو الفتح (ت ٦١٩هـ)^(٥)

له إجازة من الأنباري بجملة من مصنفاته ، وما يجوز له روايته عنه^(٦) .

١٨- محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصلني الشافعي ، أبو المعالي (ت ٦٢١هـ)^(٧)

قدم بغداد سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة ، وأقام بها ، وقرأ الأدب على الأنباري^(٨) .

١٩- عبد العزيز بن محمد بن أبي الفضائل بن أبي البركات الأنصاري الواعظ ابن الديناري ، أبو محمد (ت ٦٢٢هـ)^(٩)

(١) ذيل تاريخ بغداد (١/٢٢٨) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/٤٧٦) ، الوافي بالوفيات (٢/٨٥) .

(٢) الذيل على الروضتين (ص ١٣٠) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ١٧٩١) ، المقصد الأرشد (٢/٤٠٥) ، شذرات الذهب (٥/٨١) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٧) ، المقصد الأرشد (٢/٤٠٥) .

(٤) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص ٦-٨) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٥) تاريخ إربل (١/ترجمة : ٨٨) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ١٨٧٠) .

(٦) تاريخ إربل (١/١٨٤) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٢/١٩١) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ١٩٩٥) ، الوافي بالوفيات (٤/٢٢٦) .

(٨) ذيل تاريخ بغداد (٢/١٩٢) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/١٢٩) .

(٩) الوافي بالوفيات (١٨/٣٣١) .

- سمع من ابن الخشاب ، وقرأ الأدب على الأنباري وابن العصار^(١) .
- ٢٠- علي بن منصور بن عبيد الله بن علي الخطيبي ، الأصبهاني الأصل
البغدادي المولد والدار اللغوي ، أبو الحسن (ت ٦٢٢هـ)^(٢)
- كان يسكن بالمدرسة النظامية ، قرأ اللغة على ابن العصار والأنباري ، وبرع في
ذلك حتى صار يشار إليه في معرفة اللغة^(٣) .
- ٢١- خَزَعَل بن عسكر بن خليل الشَّنَائِي المقرئ النحوي اللغوي ، أبو المجد
(ت ٦٢٣هـ)^(٤)
- قرأ ببغداد على الأنباري أكثر تصانيفه^(٥) .
- ٢٢- علي بن المبارك بن علي بن محمد بن جعفر بن هَرُثَمَة ، ابن أبي القاسم
البيَّع ، أبو الحسن (ت ٦٢٣هـ)^(٦)
- قرأ شيئاً من الأدب على الأنباري^(٧) .
- ٢٣- إسْفَنْدِيَار بن الموفق بن أبي علي البُوشَنَجِي الأصل الواسطي المولد
البغدادي الدار ، الكاتب الواعظ ، أبو الفضل (ت ٦٢٥هـ)^(٨)

(١) الوافي بالوفيات (٣٣١/١٨) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٥٤١/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١٢٨/٤) ، إنباه الرواة (٣٢١/٢) ،
الوافي بالوفيات (١٤٧/٢٢) ، بغية الوعاة (٢٠٧/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٥٤١/٤) ، ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١٢٨/٤) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢١١٤) ، سير أعلام النبلاء (١٨١/٢٢) ، بغية الوعاة (١/١)
(٥٥٠) .

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٣/١٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١٨١/٢٢) .

(٦) ذيل تاريخ بغداد (٥٣٥/٤) ، الوافي بالوفيات (٢٦٤/٢١) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٥٣٥/٤) .

(٨) ذيل تاريخ بغداد (٥٥٩/٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢١٨٧) .

من أهل واسط ، قدم بغداد وقرأ بها الأدب على ابن الخشاب والأنباري^(١) .
٢٤- عبد اللطيف بن أبي العز يوسف بن أبي البركات محمد بن علي بن أبي
سعد الموصللي الأصل البغدادي المولد الشافعي المنعوت بالموفق ، أبو محمد (ت
٦٢٩هـ)^(٢)

قال عن نفسه : « فلما ترعرعت حملني أبي إلى كمال الدين الأنباري »^(٣) .
٢٥- محمد بن محمود بن عون ، التاجر المعروف ابن جرّى ، أبو عبد الله (ت
٦٣٠هـ)^(٤)

من أهل الرقة ، قدم بغداد مرات ، وقرأ بها الأدب على الأنباري^(٥) .
٢٦- نصر بن أبي الفنون النحوي ، أبو الفتح (ت ٦٣٠هـ)
هو صاحب الرواية التي بين أيدينا ، وسنُفرد للحديث عنه فصلاً كاملاً .
٢٧- عبد الله بن أبي البركات الأنباري الواعظ ، ابنه ، أبو محمد
(ت ٦٣١هـ)^(٦)

سمع أباه ، وروى عنه شيئاً من تصانيفه^(٧) .
٢٨- محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن الحجاج الديلمي ، أبو عبد الله

(١) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الديلمي (١٥/١٤٥) .
(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤/١٩٦) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٣٦٨) ، عيون الأنباء في طبقات
الأطباء (ص ٦٨٣) ، سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٢٠) ، بغية الوعاة (١/٥٥٠) .
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٢٢) .
(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٤٧٧) ، الوافي بالوفيات (٥/٥) .
(٥) الوافي بالوفيات (٥/٥) .
(٦) ذيل تاريخ بغداد (٣/٤٦٣) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٥٠٩) ، تاريخ الإسلام (٤٦/
٦٨) ، الوافي بالوفيات (١٧/١٣٠) .
(٧) ذيل تاريخ بغداد (٣/٤٦٣) .

(ت ٦٣٧هـ)^(١)

لم تنصّ كتب التراجم التي وقفنا عليها على سماعه من الأنباري ، ولكنه نص بنفسه في « ذيله » على سماعه منه ، قال : « وسمعت منه وكتبت عنه شيئاً من شعره ، وأجاز لي رواية كل ما كان عنده ، ونعم الشيخ كان »^(٢) .

٢٩- موسى بن يونس بن محمد بن مَنَعَة بن مالك ، أبو الفتح (ت ٦٣٩هـ)^(٣)

تفقه بالتّظامية على معيها السديد السّلمّاسي ، وأخذ العربية ببغداد عن الكمال الأنباري^(٤) .

٣٠- أحمد بن عبد الله

ذكره الذهبي في إسناد حديث رواه الأنباري عن شيخه عبد الوهاب^(٥) .

٣١- إسماعيل بن محمود البلغاري ، أبو محمد^(٦)

ذكره السيوطي في « بغية الوعاة »^(٧) في إسناد حديث رواه الأنباري عن شيخه أبي بكر الشّهْرزُوري .

٣٢- محمد بن سلطان بن أبي غالب بن الخطاب المقرئ النحوي ، أبو

غالب^(٨)

(١) تكملة الإكمال (٢/٥٩٦) ، تاريخ إربل (١/ترجمة : ٩٧) ، التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٩٢٥) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٣٠٣٨) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/٨٥) ، وفيات الأعيان (٥/٣١١) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٣/٨٦) ، وفيات الأعيان (٥/٣١١) .

(٥) سير أعلام النبلاء (٢١/١١٥) .

(٦) لم نقف له على ترجمة .

(٧) (٢/٤٢١) .

(٨) الوافي بالوفيات (٣/٩٩) ، بغية الوعاة (١/١١٥) .

من أهل النيل، قدم بغداد وقرأ بها الأدب على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري^(١).

مذاهبه

على الرغم من مخالفة الأنباري للبصريين في بعض المسائل النحوية، فقد غلب عليه المذهب البصري، وظهر هذا واضحًا جليًا في كتاب «الإنصاف» الذي حوى مئة وإحدى وعشرين مسألة وافق البصريين في أغلبها، ولم يخالفهم إلا في تسع مسائل. أما مذهبه الفقهي فقد كان شافعي المذهب، كما ظهر لنا مما سبق، قرأ الفقه على شيخ الشافعية أبي منصور الرزاز وغيره، وبرع في الفقه الشافعي^(٢)، وصنّف فيه^(٣). فيما يتصل بمذهبه العقدي فإننا نقدم لقولنا فيه بأن الوزير السلجوقي نظام الملك^(٤) مؤسس المدرسة النظامية كان منافحًا عن المذهب الأشعري داعيًا له، وقد استطاع أن يقنع به السلطان السلجوقي ألب أرسلان، فقام بإلغاء الأوامر التي كان قد أصدرها السلطان السلجوقي طُغْرُبُك سنة (٤٤٥ هـ) بلعن الرافضة ومعهم الأشاعرة على المنابر. كما تمكن نظام الملك من إعادة العلماء الذين فُزُوا من البلاد بسبب عقيدتهم الأشعرية، كالإمام الجويني^(٥). وجاء في وثيقة نظامية بغداد: «أنها وقف على

(١) بغية الوعاة (١١٥/١).

(٢) المنتظم (٤٠/١٨)، سير أعلام النبلاء (٥١/١٣).

(٣) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص ٦٢).

(٤) أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، الوزير الكبير، نظام الملك، عاقل، سائس، متدين، محتشم، عامر المجلس بالقراء والفقهاء، أنشأ المدرسة الكبرى ببغداد، وأخرى بنيسابور، وأخرى بطوس، رغب في العلم، وأدرّ على الطلبة الصلوات، وأملى الحديث، كان فيه خيرٌ وتقوى، وميل إلى الصالحين، وخضوع لموعظتهم، قتله باطني في رمضان ليلة جمعة، سنة (٤٨٥ هـ)، بقرب نهاوند، وكان آخر قوله: «لا تقتلوا قاتلي، قد عفوت، لا إله إلا الله». الكامل (٤٧٨/٨)، سير أعلام النبلاء (٩٤/١٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٩/٤).

(٥) أثر الحضارة السلجوقية (ص ١١٦).

أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً، وكذلك شرط في المدرس الذي يكون بها، والواعظ الذي يعظ بها، ومتولي الكتب»^(١).

يتضح مما سبق أن الأنباري درس المذهب الأشعري في نظامية بغداد، وظهر أثر هذه الدراسة في كتابه «الداعي إلى الإسلام» الذي ألفه على طريقتهم، وذهب فيه مذهبهم في معظم المسائل العقديّة، كإثبات حدوث العالم، وإثبات صانعه، ووحدانيته، وإثبات النبوة^(٢).

ولكن يعكس صفو هذا الكلام تركه التدريس في المدرسة النظامية بعد أن درّس بها مدة^(٣)، هذا مع قوله في خاتمة كتابه «الداعي إلى الإسلام»: «عليك بعقيدة السلف الصالح من الأمة المحمدية، فإنها الأقرب إلى السلامة، وأبعد من توجه الملامة؛ لأنها منزّهة عن التمثيل الفاضح، والتعطيل القادح، وقد بينها في كتابنا الموسوم بالنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح»^(٤).

إذن فالقول الفصل في اعتقاد الأنباري - كما يقول الأستاذ باعجوان محقق «الداعي إلى الإسلام» - مرهونٌ بالوقوف على كتابه «النور اللائح»^(٥).

آثاره العلمية

أثرى الأنباري المكتبة الإسلامية بمصنفات مفيدة رائعة في الفقه، والأصول، والنحو، واللغة، والأدب، والتاريخ^(٦).

(١) المنتظم (٣٠٤/١٦).

(٢) مقدمة تحقيق الداعي إلى الإسلام (ص ٣٤).

(٣) إنباه الرواة (١٧٠/٢).

(٤) الداعي إلى الإسلام (ص ٤٦٦).

(٥) من مقدمة محقق الداعي إلى الإسلام (ص ٣٦).

(٦) ذكر د. رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه لكتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص ١٨-٣٦) آثار المصنف، وبلغ بها أربعة وثمانين مصنفاً. كما ذكر محقق الداعي إلى الإسلام =

فمن تصانيفه في الفقه :

- ١- بداية الهداية ، ذكره السبكي^(١) والذهبي^(٢) . ومنه نسخة خطية بمكتبة أسعد أفندي بإستانبول تحت رقم (٥٥١) ، ٦٢ ورقة ، ومنه نسخة أخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم (١/٧١٥)^(٣) .
- ٢- هداية الزاهب في معرفة المذاهب : ذكره السبكي^(٤) والذهبي^(٥) . ومنه نسخة خطية بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول^(٦) .

ومن تصانيفه في الأصول :

- ١- الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، حققه : سيد حسين باعجوان ، ونشرته دار البشائر الإسلامية سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .
- ٢- النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، ذكره السبكي^(٧) والذهبي^(٨) ، والفيروزآبادي^(٩) .

= (ص٥٧ - ٨٤) سيد حسين باعجوان آثار المصنف المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وبلغ بها تسعة وثمانين مصنفاً ، وكان من ضمن الآثار المفقودة : نسمة العبير في علم التعبير ، وقد ظهرت له نسخة بمركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت ، تحت رقم (٤ - ٩٠ - ٦٤) .

- (١) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
- (٢) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
- (٣) مقدمة محقق الداعي إلى الإسلام (ص٦١) .
- (٤) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
- (٥) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
- (٦) مقدمة محقق نزهة الألباء (ص١٠) .
- (٧) طبقات الشافعية (١٥٦/٧) .
- (٨) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .
- (٩) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص٣٤) .

وصنّف في فنون العربية الكثير من الكتب أشهرها :

- ١- أسرار العربية^(١) .
 - ٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، طبع بتحقيق : محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٤٥ م .
 - ٣- البيان في غريب إعراب القرآن ، حققه طه عبد الحميد طه ، وطبع بالهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠ م .
 - ٤- الوجيز في علم التصريف ، حققه علي حسين البواب ، ونشرته دار العلوم سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م .
 - ٥- لمع الأدلة في أصول النحو ، نشره سعيد الأفغاني مع كتاب الإعراب بدمشق سنة ١٩٥٧ .
 - ٦- الموجز في علم القوافي ، حققه عبد الهادي هاشم ، ونُشر بمجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد الحادي والثلاثين ، دمشق ١٩٥٦ م .
- ومن مصنّفاته في التاريخ والتراجم :
- ١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، طبع في القاهرة بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٦٧ م .
 - ٢- تاريخ الأنبار ، ذكره الذهبي^(٢) ، والفيروزآبادي^(٣) ، وابن قاضي شهبة^(٤) .
 - ٣- أخبار النحاة ، ذكره الذهبي^(٥) ، وابن قاضي شهبة^(٦) .

(١) سيأتي الكلام عليه قريبًا .

(٢) سير أعلام النبلاء (١١٤/٢١) .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص ٣٤) .

(٤) طبقات الشافعية (١١/٢) .

(٥) تاريخ الإسلام (٢٤٠/٤٠) .

(٦) طبقات الشافعية (١١/٢) .

تصوّفه

ذكر بعض المؤرخين أنّ الأنباري اتّجه في أواخر حياته إلى التصوف ، ولعل الذي دفعه إلى ذلك الفساد الذي كان منتشرًا في المجتمع ، إلا أنهم لمّا ذكروا ذلك عنه لم يصفوه ببدعة أو خلل في الاعتقاد ، أو انحراف ، أو غير ذلك من الأمور التي اتصف بها بعض الصوفية المبتدعين ، فكل ما ذكروه عنه في هذا الشأن أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة^(١) ، وأنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب^(٢) الشّهْرَوَزْدِي^(٣) ، فيبدو - والله أعلم - أنّ التصوف عنده كان مقصورًا على الزهد ومجاهدة النفس ، ويؤكد ذلك هذه الأبيات التي أنشدها عنه تلميذه ابن الدُّبَيْثِي^(٤) :

دَعِ الْفُؤَادَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحُرْقِ لَيْسَ التَّصَوُّفُ بِالتَّلْبِيسِ وَالْحِرْقِ
بَلِ التَّصَوُّفُ صَفْوُ الْقَلْبِ مِنْ كَدَرِ وَرُؤْيَةُ الصَّفْوِ فِيهِ أَعْظَمُ الْحُرْقِ
وَصَبْرُ نَفْسٍ عَلَى أَدْنَى مَطَاعِمِهَا وَعَنْ مَطَاعِمِهَا فِي الْخَلْقِ بِالْخَلْقِ
وَتَرَكُ دَعْوَى بِمَعْنَى فِيهِ حَقَّقَهُ فَكَيْفَ دَعْوَى بِلَا مَعْنَى وَلَا خَلْقِ

وفاته

توفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمس مئة في خلافة الناصر^(٥) أبي العباس أحمد بن المستضيء بالله ، عن أربع وستين سنة ، وصُلِّيَ عليه

(١) الروضتين (٦٧/٣) ، البداية والنهاية (٥٥٥/١٦) .

(٢) أبو النجيب : عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عَمُويَه القرشي البكري ، من أئمة الشافعية ، وعلم من أعلام الصوفية ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، سمع الحديث من أبي علي بن نبهان ، واشتغل بدرس الفقه على الإمام أسعد الميهني وغيره ، حدث عنه ابن عساكر ، والسمعاني ، وأبو نصر ابن الشيرازي وخلق ، توفي سنة (٥٦٣هـ) . تاريخ دمشق (٤١٢/٣٦) ، المنتظم (١٨/١٨٠) ، ذيل تاريخ بغداد (٢٩٦/٤) ، سير أعلام النبلاء (٤٧٥/٢٠) .

(٣) تاريخ الإسلام (٢٣٩/٤٠) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٥٤/٤) .

(٥) مختصر تاريخ الخلفاء (ص١٥٣) ، الكامل (٩٧/١٠) .

بجامع القصر، ودُفن يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي^(١).



(١) شذور العقود (ص ٣١٣)، ذيل تاريخ بغداد (٤/٥٤)، إنباه الرواة (٢/١٧١)، الكامل (١٠/١٠٩)، طبقات النحاة واللغويين [ق/١٨٦ - مخطوط].

الفصل الثاني

ابن أبي الفنون

الفصل الثاني

ابن أبي الفنون^(١)

الرجل

هو جمال الدين أبو الفتوح نصر بن أبي نصر محمد بن أبي الفتح المظفر بن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي الفنون، الموصلية الأصل، البغدادي المولد، العتابي، النحوي اللغوي.

ولد بمحلة العتّابين من غربي بغداد سنة (٥٥٠هـ)، وتوفي ليلة الأحد مستهل المحرم سنة (٦٣٠هـ) بالقاهرة، ودفن من الغد بسفح المقطم^(٢).

بدأ حياته العلمية ببغداد، وذلك في أواخر خلافة المستنجد بالله^(٣)، سمع ببغداد الحديث من مسند العراق ابن البطي، وقرأ بها الأدب واللغة والنحو على ابن الخشاب وابن العصار والأنباري، وغيرهم.

ثم سافر إلى مصر، وسمع بها الحديث من الإمام البوصيري وغيره، ومدح جماعة من الملوك والوزراء.

تصدر بالجامع الأزهر لتدريس النحو، كما اعتنى العلماء بنقل آرائه، فنقل عنه أبو

(١) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة: ٢٤٣٧)، الوافي بالوفيات (٥٤/٢٧)، تاريخ الإسلام (٤٥/٤١٦)، بغية الوعاة (٢/٣١٥)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/٣٦٩).

(٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٢٧).

(٣) المستنجد بالله: أبو المظفر يوسف بن المقتفي لأمر الله محمد بن المستظهر بن المقتدي العباسي، كان من أحسن الخلفاء سيرة مع الرعية، كان عادلاً فيهم، كثير الرفق بهم، شديداً على أهل العيث والفساد، قتل سنة (٥٦٦هـ). الكامل (١٠/٢٨)، الروضتين (٢/١١٥)، سير أعلام النبلاء (٢٠/٤١٢)، مختصر تاريخ الخلفاء (ص ١٥١).

حيان في «ارتشاف الضرب»^(١)، وكذلك السيوطي في «المزهر»^(٢)، وختم - رحمه الله - حياته العلمية بمصر.

شيوخه

تلمذ ابن أبي الفنون على مجموعة من الشيوخ ببغداد ومصر، وقد تتبّعنا هؤلاء الشيوخ في عدد لا بأس به من المصادر، فاجتمع لنا منهم ما نذكره.

شيوخه ببغداد

١- محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان، البغدادي الحاجب، المعروف بابن البطي مسند العراق، أبو الفتح (ت ٥٦٤هـ)^(٣)

سمع منه الحديث. ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه^(٤).

٢- عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، البغدادي ابن الخشاب، أبو محمد (ت ٥٦٧هـ)^(٥)

قرأ عليه الأدب. ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه^(٦).

٣- محمد بن محمد بن عبد كان المقرئ، أبو المحاسن (ت ٥٧٢هـ)^(٧)
من أهل محلة دار القز، أحد المحال الغربية، يعرف بابن الضّجّة، كان مقرئاً

(١) ارتشاف الضرب (٣٣/١).

(٢) المزهر (٢١٧/١).

(٣) المنتظم (١٨٥/١٨)، الوافي بالوفيات (١٠/٧)، ذيل التقييد (٢٥٢/١).

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٤٣٣/٣)، وفيات الأعيان (١٠٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٢٣/٢٠)، بغية الوعاة (١٧٥/٢).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٣١/٢)، الوافي بالوفيات (١٣٩/١)، تاريخ الإسلام (١٠٩/٤٠).

حسناً. أثنى عليه ابن أبي الفنون، ووصفه بالعلم والفضل. ذكره الصفدي في شيوخه^(١).

٤- محمد بن محمد بن مَوَاهِب ابن الخراساني، أبو العز (ت ٥٧٦هـ)^(٢)

الأديب الشاعر، صاحب العروض والنوادر المنسوبة إلى حدّة الخاطر، يروي عن أبي الحسين بن الطيوري، روى عنه البهاء المقدسي وغيره، ولم يسمع منه ابن الديثي؛ لأنه كبر وأصابه غفلة ونسيان. قرأ الأدب على أبي منصور ابن الجواليقي وغيره، له ديوان من الشعر، ومصنفات في عروضه. ذكره الصفدي في شيوخه.

٥- علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي، المعروف بابن العَصَّار، أبو الحسن (ت ٥٧٦هـ)^(٣)

قرأ عليه اللغة. ذكره المنذري وغيره في شيوخه^(٤).

٦- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، كمال الدين، أبو البركات

(ت ٥٧٧هـ)

قرأ عليه كتابيه «أسرار العربية»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» وأجازه بروايتهما منه^(٥). ذكره المنذري وغيره في شيوخه^(٦).

(١) الوافي بالوفيات (٣١٥/٢).

(٢) ذيل تاريخ بغداد (٤٠/٢)، إنباه الرواة (٢١٣/٣)، سير أعلام النبلاء (٨٢/٢١)، لسان الميزان (٧/٤٨٩).

(٣) وفيات الأعيان (٣٣٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٧٨/٢٠)، بغية الوعاة (١٧٥/٢).

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

(٥) النسخة (ف) (ق/٥٥ - مخطوط).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥)، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢)، بغية الوعاة (٣١٥/٢).

٧- الحسن بن علي بن بركة بن عبدة الكرخي ، أبو محمد (ت ٥٨٢هـ)^(١)
مقريء كامل متصدر من شيوخ بغداد ، أقرأ الناس مدة القرآن المجيد ، وتخرج به
جماعة في علم النحو والفرائض ، وسمعوا منه الحديث . ذكره المنذري والصفدي في
شيوخه^(٢) .

٨- محمد بن الحسين بن علي الجفني البغدادي الكرخي ، المعروف بابن
الدباغ ، أبو الفرج (ت ٥٨٤هـ)^(٣)
قرأ على الشريف أبي السعادات ابن الشجري وغيره ، له معرفة باللغة ، وله شعر
وترسل . ذكره الصفدي في شيوخه^(٤) .
شيوخه بمصر

١- سعيد بن الحسين بن سعيد بن محمد الهاشمي المأموني النيسابوري ،
الشريف أبو المفاخر (ت ٥٧٦هـ)^(٥)
قال الإمام الذهبي : « قدم مصر وحدث بها ب « صحيح مسلم » غير مرة »^(٦) .
ذكره الإمام المنذري وغيره في شيوخه^(٧) .

٢- محمد بن المسند عبد الرحمن بن محمد بن مسعود المسعودي

(١) ذيل تاريخ بغداد (١١١/٣) ، تاريخ الإسلام (١٣٥/٤١) ، الوافي بالوفيات (٨١/١٢) ، بغية الوعاة (١٧٥/٢) .

(٢) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٣٠٠/١) ، إنباه الرواة (١١٣/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤٧) ،
الوافي بالوفيات (٧/٣) ، بغية الوعاة (٩٢/١) .

(٤) الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

(٥) تاريخ الإسلام (٢١٢/٤٠) ، مرآة الجنان (٤٠٥/٣) ، شذرات الذهب (٤٢٣/٦) .

(٦) تاريخ الإسلام (٢١٣/٤٠) .

(٧) التكملة لوفيات النقلة (٣٢٧/٣) ، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) ، الوافي بالوفيات (٣١٥/٢) .

الفَنجَدِيهِي^(١) ، الصوفي ، المعروف بتاج الدين المسعودي ، أبو سعيد وأبو عبد الله
(ت ٥٥٨٤هـ)^(٢)

الشيخ الإمام المحدث الفقيه اللغوي شارح المقامات الحريية . ذكره الإمام
المنذري في شيوخه^(٣) .

٣- هبة الله بن علي بن سعود الأنصاري الخزرجي ، المُنْسِتِيرِي ، المعروف
بالبوصيري ، أبو القاسم (ت ٥٥٩٨هـ)^(٤)

الشيخ العالم المعمر ، مسند الديار المصرية . ذكره في شيوخه الإمام المنذري
وغيره^(٥) .

٤- أسعد بن الخطير مهذب ابن زكريا أبي المليح بن مماتي المصري ، أبو
المكارم (ت ٥٥٩٨هـ)^(٦)

كان ناظر الدواوين بالديار المصرية ، له مصنفات عديدة ، نظم سيرة السلطان
صلاح الدين وكتاب « كليلة ودمنة » ، وله ديوان شعر . روى عنه ابن أبي الفنون . نص
على هذا ابن العديم في « بغية الطلب »^(٧) .

(١) الفنجديهي : نسبة إلى فنجدية قرية من عمل خراسان ، ويقال لها أيضا : بنجدية ، ومعناه بالفارسية
الخمس قرى ، وكذا هي بليدة فيها خمس قرى اتصلت عمارة بعضها ببعض قرب مرو الروذ . معجم
البلدان (١/٤٩٨) و(٤/٢٧٧) ، تاج العروس (بنجده) .

(٢) التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٤١) ، سير أعلام النبلاء (١٧٣/٢١) ، لسان الميزان (٧/٢٩٨) .

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٢٧) .

(٤) معجم البلدان (١/٥٠٩) ، التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ٦٤٧) ، وفيات الأعيان (٦/٦٧) .

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٢٧) ، تاريخ الإسلام (٤٥/٤١٦) ، الوافي بالوفيات (٢/٣١٥) ، بغية
الوعاة (٢/٣١٥) .

(٦) إنباه الرواة (١/٢٦٦) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١١٠٧) ، بغية الطلب في تاريخ حلب
(٤/١٥٦١) ، وفيات الأعيان (١/٢١٠) .

(٧) بغية الطلب (٤/١٥٦٢) .

٥- محمد بن المؤيد بن علي بن إسماعيل بن أبي طالب الهمداني المقرئ
الوبري نزيل القاهرة، أبو عبد الله (ت ٦٠١هـ)^(١)

نص على سماع ابن أبي الفنون منه الإمام عز الدين الحسيني في «صلته»^(٢).

٦- محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الأرتاحي الأصل
المصري الحنبلي، أبو عبد الله (ت ٦٠١هـ)^(٣)

نصّ على سماع ابن أبي الفنون منه الإمام عز الدين الحسيني في «صلته»، وذلك
في ترجمة أبي الدر لؤلؤ بن عبد الله النصري مولى ابن أبي الفنون^(٤).

٧- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن المُجَلِّي، المعروف بابن الخازن الرملي،
أبو محمد (ت ٦١٣هـ)^(٥)

سمع عليه الحافظ عبد العظيم المنذري كتاب «السيرة النبوية لابن إسحاق تهذيب
ابن هشام»، و«فوائد القاضي أبي الحسن علي بن الحسن الخَلَعِي» في عشرين جزءًا.
ذكره في شيوخه الإمام المنذري^(٦).

تلاميذه

تصدّر ابن أبي الفنون - رحمه الله - بمصر لإفادة النحو بالجامع الأزهر، وأقرأ
وحدّث، تلمذ له مجموعة نَبَه منهم كثير، وقد تتبعنا المصادر فدلّتنا، وهذا ما اجتمع

(١) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ٨٩٥)، تاريخ الإسلام (٧٣/٤٣)، المقفى الكبير (٧/ترجمة: ٣٤١٣).

(٢) صلة التكملة لوفيات النقلة (١/١٥١).

(٣) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ٩٠٠)، سير أعلام النبلاء (٤١٥/٢١)، المقفى الكبير (٥/
ترجمة: ٢١٦٩).

(٤) صلة التكملة لوفيات النقلة (١/١٥١).

(٥) التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة: ١٥١١)، ذيل التقييد (٤٥٢/٢).

(٦) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٢٧).

لدينا منهم :

١- عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي ، المحدث البارع مفيد الطلبة ، المعروف بابن الحاجب ، عز الدين ، أبو حفص وأبو الفتح (ت ٦٣٠هـ)^(١) ذكره في تلاميذه الإمام الذهبي^(٢) .

٢- لؤلؤ بن عبد الله الحارمي^(٣) الأصل ، المصري الدار ، النَّصْرِي ، الفنوني ، أبو عمر وأبو الدَّر (ت ٦٤٣هـ)^(٤)

هو مولى ابن أبي الفنون ، وإليه يُنسب . لم يصرح أحد بسماعه منه ، ولكنه سمع مع شيخه ابن أبي الفنون الإمامَ أبا القاسم البوصيري وأبا عبد الله الأرتاحي وأبا عبد الله محمد بن المؤيد وغيرهم . حدّث ، وكتب عنه الإمام المنذري . إن اهتمامه بالعلم دفعنا إلى جعله من تلاميذته^(٥) .

٣- عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري الشامي الأصل ، المصري الشافعي ، أبو محمد (ت ٦٥٦هـ)^(٦) ذكره في تلاميذه الإمام الذهبي وغيره^(٧) .

٤- علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني ، أبو الحسن (ت ٦٦٦هـ)^(٨)

(١) التكملة لوفيات النقلة (٣/ترجمة : ٢٤٨١) ، تاريخ الإسلام (٣٩٩/٤٥) ، شذرات الذهب (٧/٢٤٣) .

(٢) تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) .

(٣) كذا في صلة التكملة ، وفي تبصير المنتبه : « الحارثي » .

(٤) صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ترجمة : ١٧٧) .

(٥) صلة التكملة لوفيات النقلة (١/١٥١) ، تبصير المنتبه (١/١٦٠) .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٥٩) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/٣١٩) ، ذيل التقييد (٣/٥٥) .

(٧) تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٥) ، الوافي بالوفيات (٢/٣١٥) ، بغية الوعاة (٢/٣١٥) .

(٨) الذيل والتكملة (٥/٣٢٣) ، صلة الصلة لابن الزبير (٧٣٧) .

من أهل إشبيلية، ذكر سماعه من ابن أبي الفنون محمد بن عبد الملك في «ذيله»^(١).

آثاره العلمية

ذكر الإمام صلاح الدين الصفدي في «الوافي بالوفيات» أن لابن أبي الفنون رسالة في الضاد والطاء بديعة، وله كتاب «أوزان الثلاثي»، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»^(٢).



(١) الذيل والتكملة (١/٣٢٦).

(٢) كشف الظنون (١/٢٠١).

الفصل الثالث

أسرار العربية

الفصل الثالث

أسرار العربية

المبحث الأول

بنيته ومادته : دراسة موضوعية

عنوانه ونسبته

صرّح الأنباري بعنوان الكتاب في المقدمة ، قال : « وبعد ، فقد ذكرتُ في هذا الكتابِ الموسومِ بـ « أسرارِ العربية » كثيرًا من مذاهبِ النحويين المتقدمين والمتأخرين . . . »^(١) ، وصرح به في نهاية كتاب « البلغة » ، قال : « وقد ذكرنا ذلك مستوفًى في كتابنا الموسومِ بـ « أسرارِ العربية » ، والله أعلم »^(٢) ، ولقد أجمعت كتب التراجم وفهارس المخطوطات التي وقفنا عليها على هذا العنوان^(٣) ، ولم يُشكك فيه أحد ، لا من المترجمين ، ولا من المفهرسين .

موضوعه وقيّمته

يعد « أسرار العربية » - إضافة إلى ما يحويه من قواعد وأحكام نحوية - أحد الكتب التي أفردت بالتأليف في علل النحو ؛ وذلك لأن مصنفه لم يترك فيه حكمًا من

(١) أسرار العربية (ص ٣) .

(٢) البلغة (ص ٨٦) .

(٣) انظر : المصادر المذكورة في فاتحة الفصل الأول (ح ١) ، وتاريخ الأدب العربي (١٧١/٥) ، وفهرس

دار الكتب المصرية/القسم الأول (ص ٤٣) ، وفهرس معهد المخطوطات (٩) لغة ، وفهرس

مخطوطات دار الكتب الظاهرية قسم النحو (ص ٩ ، ١٠) ، وفهرس جامعة أم القرى/نحو (ص ٢١ ،

٢٢) .

الأحكام أو ظاهرة من الظواهر دون تعليل ، بل جعل لكل حكم علةً ، ولكل ظاهرة سبباً^(١) ، مستخدمًا في ذلك مختلف أنواع العلل التي أشار إليها أسلافه من العلماء^(٢) .

ولقد سبق الأنباريُّ إلى التأليف في هذا الموضوع بهذه الكيفية أبو الحسن ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) في كتابه «علل النحو» ، وأبو الحسن المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) في كتابه «شرح عيون الإعراب» ، وتأثر الأنباري رحمه الله في «أسراره» بابن الوراق والمجاشعي واضح ليس فيه شك ، وسنبين هذا عند الحديث عن موارده ، إن شاء الله تعالى .

وبهذا العمل الجليل يكون الأنباري قد جمع في تناوله للعلة النحوية بين الجانب النظري المتمثل في كتاب «لمع الأدلة» ، والجانب التطبيقي المتمثل في كتاب «أسرار العربية»^(٣) .

«أسرار العربية» واحد من اثني عشر كتابًا أفردت بالتأليف في علل النحو^(٤) لم يصل إلينا منها إلا أربعة كتب ، هي : «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، و«علل النحو» لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) ، و«الخصائص» لابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ) ، و«أسرار العربية» للأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

ولقد أثنى ابن خلكان عليه ، فقال : «وصنف في النحو كتاب «أسرار العربية» ، وهو سهل المأخذ كثير الفائدة»^(٥) ، ثم تناقلت كتب التاريخ من بعده هذا الثناء^(٦) .

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢٧) .

(٢) المرجع السابق (ص ٢١٦) .

(٣) المرجع السابق (ص ١٩٠ ، ١٩١) .

(٤) المرجع السابق (ص ١٩٠ ، ١٩١) .

(٥) وفيات الأعيان (٣/١٣٩) .

(٦) مرآة الجنان (٣/٤٠٨) ، البداية والنهاية (١٦/٥٥٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢/١٠) ،

شذرات الذهب (٦/٤٢٦) .

ويرى الشيخ بهجة البيطار أن «أسرار العربية» يمتاز عن غيره من الكتب بأمرين اثنين، أولهما: أن المؤلف رتب العلل والأسباب في علامات الإعراب على طريقة السؤال والجواب... والثاني: قرب المأخذ وكثرة الفوائد، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد^(١).

وترجع قيمته - كما يقول بعض الباحثين - إلى أنه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية، فهو لا يترك حكمًا من الأحكام دون تعليل، بل يجعل لكل حكم علة، ولكل ظاهرة سببًا^(٢).

ومن الأدلة على قيمة الكتاب العلمية اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا به، فقد تجاوزت نسخه الخطية في مكتبات العالم الثلاثين نسخة، وبلغت نشرات الكتاب بنشرتنا هذه سبع نشرات.

طريقة تأليفه

ألف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب التزم فيها نمطًا واحدًا طوال الكتاب، فقد صدر حديثه عن كل باب من أبواب الكتاب بهذا السؤال الحوارية: «إن قال قائل»، ثم صدر بقية مسائل الباب بقوله: «فإن قيل»، ثم ساق عقيب كل سؤال جوابه، مصدرًا هذا الجواب بقوله: «قيل»، ولم يؤخر الإجابة عنه إلى موضع آخر. ونضرب مثالاً على ذلك بما جاء في «باب: علم ما الكلم»: «إن قال قائل: ما الكلم؟ قيل: الكلم اسم جنس... فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالًا بتأليفه...».

وهذه الطريقة التي اتبعها الأنباري في تأليف الكتاب طريقة مناسبة وملائمة لمعالجة موضوع علل النحو، إضافة إلى أثرها النافع في التحصيل، ولعلها أحد الأسباب التي

(١) مقدمة أسرار العربية (ص ٤).

(٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢٧).

رغبت طلاب العلم فيه ، لدرجة أن بعضهم كان يحفظ أجزاء منه .
والأنباري ليس أول من استخدم هذه الطريقة في التأليف ، فقد استخدمها قبله كلُّ
من سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) في مواضع كثيرة من كتبهم ، ثم جاء من
بعدهم أبو سعيد السيرافي فاستخدمها بكثرة بالغة في كتابه « شرح كتاب سيبويه » ، ثم
جاء من بعده أبو الحسن ابن الوراق في كتابه « علل النحو » ، وأبو الحسن
المجاشعي^(٤) في كتابه « شرح عيون الإعراب » ، فاعتمدا على هذه الطريقة اعتمادًا
كليًا في التأليف ، فكان كتاب كل واحد منهما عبارةً عن سؤال وجوابه .
وأما عن طريقته في عرض مسائل الكتاب ، فقد بيّنها في المقدمة بقوله : « وبعدُ ،
فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ « أسرار العربية » كثيرًا من مذاهب النحويين
المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصحّحت ما ذهبت إليه منها بما
يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك
كلّه إلى الدليل ، وأعفيتّه من الإسهاب والتطويل ، وسهّلتّه على المتعلم غاية التسهيل ،
فالله تعالى ينفع به ، وهو حسبي ونعم الوكيل »^(٥) .

(١) الكتاب (٣٩٥/١) ، (١٠٢/٢) ، (١٢٤ ، ١٦٦) ، (٤١٨/٤) ، (٤٤٤ ، ٤٨١) .

(٢) المقتضب (١٤٦/١) ، (٢٣٥ ، ٢٣٦) .

(٣) الأصول في النحو (٥٦/١) ، (٦٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ٢٤٣ ، ٣٨٠ ، ٤١٧) ، (٨٣/٢) ، (١٧٦ ،
١٨١ ، ٢٧٠) ، (٢٥٨/٣) ، (٣٣٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٨٠) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر المجاشعي القيرواني ، أخذ عن مكّي بن أبي
طالب ، وإمام الحرمين الجويني ، تتلمذ عليه عبد الغافر الفارسي صاحب « السياق لتاريخ نيسابور » ،
وابن الشجري شيخ الأنباري ، من مصنفاته « الإشارة إلى تحسين العبارة » ، و« شرح عيون
الإعراب » ، و« النكت في القرآن » ، ارتحل إلى بغداد وأقام بها مدة ودّرس ، توفي سنة (٤٩٧هـ) ،
ودُفن في مقبرة باب أربز ببغداد . المنتخب من كتاب السياق (ص ٤٣٢) ، المنتظم (٢٦٣/١٦) ،
الوافي بالوفيات (٢٥٣/٢١) .

(٥) أسرار العربية (ص ٣) .

ولقد التزم الأنباري في عرضه لمسائل الكتاب بما ذكره في المقدمة ، وترتّب على هذا الالتزام عدة أمور :

- عدم التفصيل والإسهاب في بعض المسائل ، معتذرًا عن ذلك بأنه لا يليق بهذا المختصر .

- نقله بعض الآراء النحوية بالمعنى ، إما لتسهيل العبارة ، وإما طلبًا للاختصار .
- إهماله ذكر بعض المصادر التي نقل عنها واستفاد منها ، هذا مع عدم ذكر أسماء الكتب التي نقل عنها مكثفًا بأسماء أصحابها .

بنيته وشواهده

حوى « أسرار العربية » أربعة وستين بابًا ، كان للنحو فيها النصيب الأوفر ، فقد وصلت أبواب النحو إلى ما يزيد على الخمسين بابًا .

رتّب الأنباري هذه الأبواب ترتيبًا تدرج فيه مع طالب العلم في عرض المادة العلمية ، فقد بدأ بسبعة أبواب في النحو والصرف تُمثل مقدمات لطالب العلم .

وذكره « باب جمع التكسير » مرتين يؤكد لنا هذا ، ففي المرة الأولى التي كانت في الباب السابع عرّف فيها بجمع التكسير ، ولم سُمّي تكسيرًا ، والمرة الثانية التي كانت في الباب الرابع والخمسين تحدث فيها عن أوزان جمع التكسير ، وصنّيعه هذا يدلُّ على خبرته العميقة في التعليم .

ثم ذكر بعد هذه الأبواب السبعة ستة وأربعين بابًا في النحو ، ثم ختم كتابه ببعض أبواب الصرف والأصوات التي خلّلتها بعض أبواب النحو .

ومن الجدير بالذكر أننا عقدنا مقارنة بين تبويب الأنباري في « أسرار العربية » وتبويب كلِّ من الزجاجي في « الجمل » وابن الوراق في « علل النحو » والمجاشعي في « شرح عيون الإعراب » ، فوجدنا تشابها كبيرًا ، ولا سيما المجاشعي ، وكان سبب اختيارنا لهذه الكتب الثلاثة ما يأتي :

- أما كتاب « الجمل » للزجاجي ؛ فلأنه كان كتابًا مشهورًا بين أبناء عصره ، فقد قال عنه في « نزهة الألباء » : « وألّف كتبًا حسنة ، منها كتاب « الجمل » المشهور في أيدي الناس »^(١) .

- أما الكتابان الآخران ؛ فلأنّ تأثر الأنباري بهما كان واضحًا في أمور أخرى ، وسنبين هذا بتفصيل عند الحديث عن موارده ، إن شاء الله تعالى .

القرآن الكريم

شغل القرآن الكريم وقراءاته مساحة واسعة من شواهد الأنباري ، وعددُ الآيات الواردة في الكتاب خيرُ دليل على ذلك ، فقد بلغ عددها أكثر من تسعين آية ، وهذا الاهتمام بشواهد القرآن وقراءاته يبدو أكثر وضوحًا إذا قارنًا الأنباري بمن ألّف في مثل موضوعه كابن الوراق مثلاً ، الذي لم يستشهد في « علل النحو » - وهو لا يقل حجمًا^(٢) عن « أسرار العربية » - إلا بتسع وعشرين آية^(٣) .

أما القراءات ، فإن موقف الأنباري من الاستشهاد بها لم يختلف كثيرًا عن موقف البصريين^(٤) ، فقد ضعّف قسمًا من القراءات المعتمدة تبعًا لأقيسة النحاة ، وجعل القياس النحوي والتأويل هو المرجح لقراءة على أخرى ، كما أنه ينسب الوهم والغلط إلى الرواة إذا خالفت القراءة القياس .

ومثال ذلك ما جاء في « أسرار العربية » : « فأما ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى : (نغفر لكم خطاياكم) فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي ،

(١) نزهة الألباء (ص ٢٢٧) .

(٢) تقع مخطوطة كتاب علل النحو في (٨٩) ورقة ، مسطرتها : ٢٥ سطرًا ، مقاسها : ٢١ × ١٥ ، وهذا الوصف يبين لنا أن حجم الكتابين متقاربان .

(٣) فهرس الآيات القرآنية لكتاب علل النحو (ص ٥٧١ ، ٥٧٢) .

(٤) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧) .

فتوهمه إدغامًا، وكذلك كلُّ حرف فيه زيادةٌ صوت لا يدغم في ما هو أنقص صوتًا منه.» .

الحديث النبوي

شغلت شواهد الحديث مساحة كبيرة في كتب الأنباري اللغوية، إلا أن موقفه في النحو كان مغايرًا تمامًا؛ إذ كان - كغيره من النحاة السابقين - مقلًا من الاستشهاد بالحديث النبوي، ويؤكد هذا عدد الأحاديث التي استشهد بها في «أسرار العربية»، فهو لم يستشهد إلا بحديثين فقط.

الشعر

سار الأنباري في الاستشهاد بالشعر على درب النحاة الأقدمين من البصريين والكوفيين، فقد أكثر من الاستشهاد به، وجعله في مقدمة مصادره الاحتجاجية^(١). ومذهبه في الاستشهاد بالشعر موافق لمذهب البصريين^(٢)، وظهر هذا في ردّه للأبيات المجهولة التي لا يُعرف قائلها، وكذلك الأبيات القليلة الشاذة في بابها، وهذه أبرز الملاحظات على شواهد الشعرية في «أسرار العربية»:

- يغلب عليه في كتابه عدم الاهتمام بعزو الأبيات الشعرية إلى قائلها، فلم ينسب منها إلا القليل، وهذا الأمر يلاحظ عند غيره من النحاة كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني.

ولا يُفهم من هذا الصنيع تساهل الأنباري في مسألة النسبة والإسناد، وذلك لأن ما ذكره في «الإعراب عن جدل الإعراب» يبين لنا مدى عنايته بهذه المسألة، فقد قال: «وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه، وهذا ليس بصحيح، لأنه لو لم يكن له ذلك لأدّى إلى أن يروي كل من أراد ما

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٥).

(٢) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢١٩).

أراد ، وهذا غاية الفساد ، والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يُسندهُ أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة»^(١) .

فكأنه - كما يقول بعض الباحثين - كان مستعدًّا في كل لحظة لأن يُسند هذه الشواهد إلى أصحابها إذا طُلب بذلك ، ولكن لم يكن عنده مُتَّسع من الوقت لأن يعير مسألة الإسناد أكثر مما تستحق ، خاصة أن همَّه كان منصبًا على هدف واحد هو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية .

- ظاهرة أخرى لاحظناها في شواهدهِ ، وهي : انفراده بروايات لم نجدها عند غيره ، مثال ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتُ
هذا البيت مشهور في كتب النحو واللغة بهذه الرواية ، ولكنه أتى برواية للبيت لم نقف عليها في كتاب من كتب النحو واللغة المطبوعة بين أيدينا ، فقد روى البيت هكذا :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ لَيْتُ لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتُ
ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر :
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُدُّ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِيِّ قَعْسًا
هكذا رَوَى الشطر الثاني من البيت ، وفي كتب النحو واللغة المطبوعة بين أيدينا :
«عجائزًا مثل السعالي خمسا» .

النشر

كان موقف الأنباري من الاستشهاد بالنشر كموقفه من الشعر ، فهو لا يستشهد إلا بالفصيح ، ولا يقبل إلا ما وافق أقيسة النحاة ، أما إذا كان النشر ضعيفًا أو شاذًّا أو مخالفًا للقياس فإنه لا يقبله ، أو يقوم بتأويله تأويلًا يوافق القياس .

(١) الإعراب في جدل الإعراب (ص ٤٦ ، ٤٧) .

مثال ذلك تأويله شواهد الكوفيين التي استدلوا بها على اسمية « نعم » و« بئس » :
« وأما قولهم : إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، والنداء من خصائص
الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى
ونعم النصير أنت » .

ويردُّ شاهدًا آخر لشذوذه : « أما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم
الرجل زيد ، فنقول : هذه رواية شاذة تفرّد بها قطرب وحده ، ولئن صحّت فليس فيها
حجة ؛ لأن هذه الياء إنما نشأت عن إشباع الكسرة ؛ لأن الأصل في « نعم » : نعم بفتح
النون وكسر العين ، فأشبعت الكسرة فنشأت الياء ، وهذا كثيرٌ في كلامهم » .

أسلوبه

أَسَمَ أسلوبه بالسهولة والوضوح والإيجاز ، فالأنباري - كما يقول سعيد الأفغاني
- أدب النحو ، حيث أفضى على أسلوب عرضه من المائبة والتندية مما حَبَّبه إلى
المطالع ، فأبعد عنه السَّام^(١) ، ولعل هذا أحد الأسباب التي دفعت بعض تلامذة
المصنف إلى حفظ كتابه « أسرار العربية »^(٢) .

ولم يخلُ أسلوبه من هنات ومانخذ قليلة ، أرجعها بعض الباحثين إلى كثرة ما عليه
من واجبات ، كالتعليم والتوجيه والوعظ ، والخوض في شئون الفقه واللغة والوعظ^(٣) .
وهذه المانخذ أياً كان سببها لا تقلل من شأنه ، ولا تنقص من قدره ، فقد وُهِم
جهاذة قبله ، فها هو أبو أحمد العسكري يورد في كتابه « التصحيف والتحريف » بايين :
أحدهما في ما زُوي من أوهام علماء البصريين كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء
وغيرهما^(٤) ، والآخر في ما وُهِم فيه علماء الكوفيين كالكسائي والفراء وغيرهما^(٥) .

(١) مقدمة محقق الإغراب في جدل الإعراب (ص ٢٢) .

(٢) مقدمة الشيخ البيطار لأسرار العربية (ص ٩) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٩٧) .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (١/٧٥) .

(٥) المصدر السابق (١/١٢٠) .

موارده ومواقفه من النحويين

لم يذكر الأنباري أسماء الكتب التي نقل عنها مكنتياً بذكر أسماء أصحابها ، إلا في موضع واحد فقط ذكر فيه « الكتاب » لسيبويه ، هذا مع إهماله ذكر بعض المصادر التي نقل عنها واستفاد منها ، ولعل ما شرطه على نفسه في مقدمة الكتاب من التسهيل وعدم الإسهاب والتطويل هو الذي فرض عليه ألا يُثقل على طلابه ومتعلميه بكثرة أسماء الكتب والأعلام ، وقد تعددت طريقتة في عرض آراء النحاة ، فبعض الآراء عرضها دون تعليق ، وآراء أخرى عرضها مقرونةً بموافقته الضمنية التي تُفهم من السياق ، وكثيراً ما كان يعرض مجموعة من الآراء ، ثم يصحح واحداً منها بقوله : والصحيح ما ذهب إليه فلان . أو أن يرفضها كلها ، ويأتي برأي آخر من اجتهاده ، ولكن هذا قليلاً في كتابه .

ومن ثمَّ نستطيع أن نقسم موارد المؤلف في كتابه ثلاثة أقسام :

الأول : العلماء الذين صرَّح بأسمائهم ، وهم ثلاثة أقسام :

العلماء الذين أكثر من النقل عنهم :

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)

اختلفت طريقة الأنباري في نقل أقوال الخليل وآرائه ، فنقل بعضها بصيغة التمريض ، كقوله : « ويحكى عن الخليل » ، ونقل بعضها بصيغة الجزم ، نحو قوله : « وذهب الخليل » ، ولم ينقل عنه نصّاً بألفاظه ، كما أنه لم يوافق في كثير مما ذهب إليه ، بل خطأه في بعضها ، وكان يكتفي في مواضع أخرى بعرض القول أو الرأي دون تصريح بموافقته أو مخالفته .

- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)

نقل أيضاً آراءه بالمعنى ، ولم ينقل نصّاً له بألفاظه ، وخالفه في كل ما ذهب إليه ، فقد وصف بعض آرائه بالضعف والفساد ، كما وصف بعضها بأنها تفتقر إلى دليل .

- أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠ هـ)

لا يختلف عن سابقه في طريقة عرضه لآرائه ، فنقل آراءه بالمعنى ، ولم يوافقته في كثير منها ، إلا أنه لم يصفها بضعف أو فساد .

- أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ)

وقف الأنباري مع آراء المازني موقفًا وسطًا ، فردَّ بعضها ، وعرض بعضها دون تعليق ، فلم يصحَّح أو يخطئ ، وقبل بعضها ، ومن ذلك موافقته للمازني في جواز نصب نحو : يا أيها الرجل ، كما يجوز : يا زيد الظريف ، فقال : « وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال » .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)

كان موقفه من آرائه مشابهًا لموقفه من آراء المازني ، فقد ردَّ بعض آرائه التي وافق فيها الكوفيين ، واعتمد على بعضها في إنكار بعض الشواهد التي استدلَّ بها الكوفيون .

- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري البغدادي (ت ٣١٦ هـ)

لم يوافقته في آرائه التي خالف فيها البصريين ، بل وصف بعضها بالشذوذ ، وبعض آرائه اكتفى بعرضها دون تعليق ، حكى المثل الذي ضربه للجازم والحركة في الفعل ، فقد شبَّه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يُخرجها الدواء .

العلماء الذين توسط في النقل عنهم

- الكسائي ، أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٢ هـ)

نقل رأيه في قضيتين ، وذلك في أثناء عرضه لآراء الكوفيين فيهما ، ولم يوافقته في واحدة منهما ، وكانت طريقته عرضه لهما بصيغة الحكاية .

- يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢ هـ)

نقل آراءه في ثلاث قضايا ، قدَّم رأيه في واحدة منها على رأي سيبويه ، فقد وافقه في إثبات ياء المنقوص في الوقف أجود من الحذف ، وخالفه في القضيتين الأخرين .

- الجَزْمِي ، أبو عمر صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ)
نقل آراءه بالمعنى ، وذلك في ثلاث قضايا ، لم يوافقها في واحدة منها .
العلماء الذين أقل من النقل عنهم
- قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ)
نقل رأيه في قضيتين ، ولم يوافقها في واحدة منهما ، فخالفه في أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع هي الإعراب ، وردَّ روايته عن العرب : « نعيم الرجل زيد » ، ووصفها بالشذوذ .
- الزيادي ، أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان (ت ٢٤٩ هـ)
نقل رأيه في قضية واحدة ، ولم يوافقها فيها ، فخالفه في أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع هي الإعراب .
- أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ)
نقل رأيه في قضيتين لم يوافقها في واحدة منهما .
- أبو بكر مَبْرَمَان ، محمد بن علي العسكري (ت ٣٤٥ هـ)
لم ينقل عنه رأياً في قضية نحوية أو صرفية ، وإنما حكى عنه في « باب الإدغام » حرفاً من الحروف غير المستحسنة ، فقال : « وحكى أبو بكر بن مبرمان الضاد الضعيفة المبدلة من الثاء » .
- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ)
نقل أقواله بطريقة تبين لنا عدم اعتنائه بآرائه النحوية والصرفية ، فلم يذكر قوله في صلب قضية من القضايا ، وإنما كان نقله لأقواله مجرد استئناس فقط ، هذا بالإضافة إلى ذكرها بصيغة التمریض .
- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)
نقل عنه موافقته للكوفيين في أن في الخبر ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وخالفه فيه .

- الثماني ، أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير (ت ٤٤٢ هـ)

لم ينقل رأيه في قضية من القضايا النحوية والصرفية ، وإنما نقل عنه شرحاً لغويّاً لبعض الكلمات في قول لبيد :

أغلي السّبَاء بكلّ أدكنّ عاتقٍ أو جونةٌ قُدحت وفُضّ خِتَامُهَا
الثاني : العلماء الذين لم يصرح بأسمائهم

هناك بعض العلماء لم يصرّح الأنباري بأسمائهم عند نقله عنهم ، ولكن ظهر أثر مؤلفاتهم في كتابه ، ومنهم :

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)

يرى بعض الباحثين^(١) أن الأنباري تأثر في كتابه «أسرار العربية» بكتاب «الإيضاح» لأبي القاسم الزجاجي تأثراً واضحاً غير قابل للجحد والإنكار ، وهذا التأثر يتمثل في المظاهر الثلاثة الآتية :

١- الالتقاء في معالجة نفس الموضوعات .

٢- التقارب في أسلوب المعالجة .

٣- استخدام الطريقة الجدلية .

ومما يقوي ما ذهب إليه ثناء الأنباري على كتاب «الإيضاح» ، وذلك في معرض حديثه عن أبي القاسم الزجاجي في «نزهة الألباء» ، فقد قال : «وألف كتباً حسنة ، منها كتاب «الجميل» المشهور في أيدي الناس ، وكتاب «الإيضاح»»^(٢) .

- أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت ٣٨١ هـ)

هو أحد العلماء الذين اهتمّوا بالعلل النحوية وأفردوها بالتصنيف ، ولقد أثنى

(١) ابن الأنباري وجهوده النحوية (ص ٢٣٠-٢٣٢) .

(٢) نزهة الألباء (ص ٢٢٧) .

الأنباري على تعليقاته في «نزهة الألباء» قائلاً: «وكان جيد التعليل في النحو»^(١)، ويبدو أن الأمر لم يقف عند الثناء والإعجاب، بل تجاوزه إلى التأثر والنقل والاقتباس، وكان من مظاهر هذا التأثر:

- الاتفاق في طريقة التصنيف، فقد ألف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب، وهي الطريقة التي ألف بها ابن الوراق كتابه «علل النحو».
- التشابه الكبير بين أبواب الكتاين، فقد بلغت أبواب كتاب «علل النحو» ثمانية وخمسين باباً، وبلغت أبواب «أسرار العربية» أربعة وستين باباً، هذا مع تطابقهما في أسماء أكثر من عشرين باباً.
- الاتفاق في كثير من التعليقات.

وهذه بعض النصوص التي تبين لنا مدى تأثر الأنباري في «أسرار العربية» بابن الوراق:

(١) نزهة الألباء (ص ٢٤٧).

كلام الأنباري	كلام ابن الوراق
<p>فإن قيل : فلم قلت : إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ، ولو كان ههنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه يزاء ما سقط ، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .</p>	<p>إن قال قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟ قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرًا ويخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع اسمًا ، ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً ، ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع حرفًا ، وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا إشكال في ما عدا هذه الأقسام ؛ إذ لا معنى يتوهم سواها . ووجه آخر : أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها ، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة ، دل ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة^(١) .</p>

(١) علل النحو (ص ٣١٧) .

<p>فإن قيل : فلم وجب أن يكون فاعل « نعم » و« بئس » اسم جنس ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما : أن « نعم » لما وضعت للمدح العام و« بئس » للذم العام خص فاعلهما باللفظ العام . والوجه الآخر : إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدل على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس .</p>	<p>إن قال قائل : لم وجب أن يلزم « نعم » و« بئس » الجنس ؟ ففي ذلك وجهان ، أحدهما يحكى عن الزجاج : أنهما لما وضعا للمدح والذم العام خصا بأن يليهما لفظ عام . والوجه الآخر : أن لفظ الجنس إنما وجب تقديره إلى جنب « نعم » و« بئس » ؛ ليدل بذلك على أن الممدوح قد حصل له من الفضل ما في الجنس^(١) .</p>
<p>فإن قيل : وما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما ؟ قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون المثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفين ومررت بمصطفين ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ ﴾ .</p>	<p>فإن قال قائل : فما الذي أحوج إلى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع ، وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع ، وإن سقطت النون ، فما الحاجة إلى الفصل ؟ قيل : قد يشكل جمع المقصور في النصب والجر بتثنية الصحيح ، كقولك : رأيت المصطفين ، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحا ، كما تقول في تثنية زيد : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فلو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح ، فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنية وكل جمع على هذا ، لئلا تختلف طريقتهما^(٢) .</p>

(١) علل النحو (ص ٢٩٠) .

(٢) المصدر السابق (ص ١٦٤) .

هكذا تبين لنا هذه المقارنات مدى تأثير الأنباري بابن الوراق .

- أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٩٧ هـ)

هو أحد شيوخ ابن الشجري ، وقد أثنى عليه الأنباري في « نزهة الألباء » في ترجمة ابن بابشاذ المصري قائلاً : « وكان هو وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي من حذاق نحاة المصريين^(١) على مذهب البصريين^(٢) ، ولقد وجدنا تشابهاً كبيراً بين كتابه « شرح عيون الإعراب » و« أسرار العربية » ، وهذا التشابه يتمثل في ما يأتي :

- طريقة التصنيف ، فقد صنّف الأنباري كتابه على طريقة السؤال والجواب ، وهي نفس الطريقة التي ألف بها المجاشعي « شرح عيون الإعراب » .

- أسماء الأبواب ، فقد تطابقت في أسماء بعض الأبواب التي زادها الأنباري على ابن الوراق ، مثل : « باب : كان وأخواتها » ، « باب : المفعول فيه » ، « باب : المفعول معه » ، « باب : منذ و منذ » ، « باب : الإضافة » ، « باب عطف البيان » ، « باب : البدل » ، إضافة إلى الأبواب الأخرى الموجودة عند ابن الوراق .

- الاتفاق في كثير من التعليقات .

وهذه بعض نصوص الكتاين التي تبين لنا مدى تأثير الأنباري بأبي الحسن

المجاشعي في تعليقاته :

(١) كذا في نزهة الألباء ، ولم تذكر مصادر ترجمته التي وقفنا عليها أن المجاشعي أقام بمصر أو دخلها .

(٢) نزهة الألباء (ص ٢٦٣) .

كلام الأنباري	كلام المجاشعي
<p>وأما المقصور ... وسمي مقصورًا؛ لأن حركات الإعراب قُصرت عنه، أي: حبست، والقصر: الحبس، ومنه يقال: امرأة مقصورة وقصيرة وقصورة، قال الله تعالى: ﴿حُرٌّ مَّقْصُورَةٌ فِي الْحَيَامِ﴾.</p>	<p>فإن قيل: فلم قيل له مقصور؟ قيل: لأنه قُصر عن الإعراب، أي: منع، ومنه قوله تعالى: ﴿حُرٌّ مَّقْصُورَةٌ فِي الْحَيَامِ﴾، أي: ممنوعات^(١).</p>
<p>وهما - أي: «منذ ومد» - يختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما أن «من» تختص بابتداء الغاية في المكان، وذهب الكوفيون إلى أن «من» تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان، واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ فعلى الحذف عند النحويين، والتقدير: من تأسيس أول يوم، ومثل ذلك قول زهير:</p> <p>لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ</p> <p>تقديره: من مرَّ حجج، ومن مرَّ دهر، ومنهم من يرويه: مذ حجج ومد دهر، ويزعم أنه كان من لغته أن يجز «مد»^(٢) على كل حال^(٣).</p> <p>فالتقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ...</p>	<p>وهما - أي: «منذ ومد» - لا ابتداء الغاية في الزمان، كما كانت «من» لا ابتداء الغاية في المكان، ولا تقع «من» موقعهما، فأما قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ فعلى الحذف عند النحويين، والتقدير: من تأسيس أول يوم، ومثل ذلك قول زهير:</p> <p>لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ</p> <p>تقديره: من مرَّ حجج، ومن مرَّ دهر، ومنهم من يرويه: مذ حجج ومد دهر، ويزعم أنه كان من لغته أن يجز «مد»^(٢) على كل حال^(٣).</p>

(١) شرح عيون الإعراب (ص ٦٦، ٦٧).

(٢) كذا في شرح عيون الإعراب، ولعل الصواب: «بمد».

(٣) شرح عيون الإعراب (ص ٢٠٤، ٢٠٥).

<p>وأما قول زهير :</p> <p>مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ</p> <p>فالرواية : مذ حجج ومذ دهر ، وإن صح ما رووه ، فالتقدير فيه : من مرَّ حجج ومن مرَّ دهر .</p>	
<p>إن قال قائل : لم قلت إن الأغلب على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية ، وكل واحد منهما يكون اسمًا وحرفًا جازًا؟ قيل : إنما قلنا : إن الأغلب على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية ؛ لأنها دخلها الحذف ، والأصل فيها « منذ » ، فحذفت النون منها ، والحذف إنما يكون في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في « مذ » : « منذ » أنك لو صغرتها أو كسرتها لرددت النون فيها ، فقلت في تصغيرها : منيد ، وفي تكسيرها : أمناد ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، فدل على أن الأصل في « مذ » : « منذ » .</p>	<p>فإن قيل : فلم اختير في « مذ » أن يُرفع بها ما مضى ؟ قيل : لقوة الاسم فيها ، وذلك أنه قد حذف منها ، والحذف إنما يكون الأسماء والأفعال دون الحروف ، ومما يدلُّك أنها محذوفة أنك لو سميت بها وصغرت لقلت : منيد ، فلما قويت فيها الاسم من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها^(١) .</p>

(١) شرح عيون الإعراب (ص ٢٠٥) .

فأما بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح ، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء فيسبق لسأته إلى غيره ، فيقول : لقيت زيداً عمرًا ، ف « عمرو » هو المقصود و « زيد » وقع في لسانه غلط به ، فأتى بالذي قصده وأبدله من المغلوط به ، والأجود في مثل هذا أن يستعمل « بل » ، فيقول : بل عمرًا .	وجاز في الكلام - يعني : بدل الغلط - لأن لسان المرء في المنشور قد يسبق إلى ما لا يريد ، فيتداركه ويرجع إلى ما أراد ، والأجود أن يأتي بحرف الاستدراك ، فيقول : بل كذا ^(١) .
--	--

هكذا يتضح لنا من هذه المقارنات مدى تأثير الأنباري بالمجاشعي ، ولقد تعمدنا اختيار الأبواب التي انفرد بها الأنباري عن ابن الوراق ؛ لئلا يقول قائل : لعل الأنباري تأثر في هذا بابن الوراق .

- أبو السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)

هو أحد شيوخ الأنباري الذين أثنى عليهم ثناء كبيرًا في « نزهة الألباء » ، فقد وصفه بأنه : « أنحى من رأينا من علماء العربية وآخر من شاهدنا من حُذّاقهم وأكابرهم »^(٢) ، ووصف كتابه « الأمالي » بأنه : « كتاب نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون من علوم الأدب »^(٣) .

ولقد تأثر الأنباري بكتاب « الأمالي » تأثرًا كبيرًا أشار إليه محمود الطناحي ، ومن قبله محمد خير الحلواني^(٤) ، ونبّه الطناحي على بعض المواضع التي نقل فيها الأنباري كلام شيخه ابن الشجري ، منها ما يأتي :

(١) شرح عيون الإعراب (ص ٢٤٤) .

(٢) نزهة الألباء (ص ٣٠٢) .

(٣) المرجع السابق (ص ٣٠٠) .

(٤) مقدمة تحقيق أمالي ابن الشجري (ص ١٥٦ - ١٥٨) .

كلام الأنباري	كلام ابن الشجري
<p>وأصل التثنية العطف ، تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران ، والأصل فيه : قام زيد وزيد ، وذهب عمرو وعمرو ، إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلباً للإيجاز والاختصار ، والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفككون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار .</p>	<p>التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين أصله : جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً . . . ويدلُّك على صحة ما ذكرته لك أنهم رجعوا إلى الأصل . . . إما للضرورة ، وإما للتفخيم^(١) .</p>
<p>إنما بنوهما - أي : قبل وبعد - على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ؛ لثلاثا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء .</p>	<p>وإنما بنوا هذا الضرب - أي : قبل وبعد - على الضمة دون الفتحة والكسرة ؛ لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع ، فلو بنوه على أحدهما التبست حركه بنائه بحركة إعرابه^(٢) .</p>
<p>والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما ذهب إليه الكوفيون ، وان كان صحيحاً من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف ، وذلك من أربعة أوجه . ثم ذكر حجج شيخه بإسهاب وتفصيل .</p>	<p>وهذا القول^(٣) صحيح في المعنى ، فاسد من جهة التصريف ، وذلك أنك إذا صغرته أو كسرتة أو صرفت منه فعلاً ، رددت المحذوف منه إلى موضع اللام^(٤) .</p>

(١) أمالي ابن الشجري (١٣/١) .

(٢) المصدر السابق (٧٤/٢ ، ٧٥) .

(٣) أي : قول الكوفيين : « إن الاسم مأخوذ من السمة ؛ لأن السمة العلامة ، والاسم علامة تدل على المسئى » .

(٤) أمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢) .

ولقد استاق الأنباري - كما يقول الدكتور الطناحي رحمه الله - عند تعرضه لمسألة الخلاف في « نعم » و« بئس » بين البصريين والكوفيين حجج ابن الشجري وشواهد^(١).

الثالث : العلماء الذين صرّح بأسمائهم في مواضع ، ولم يصرّح بالنقل عنهم في مواضع أخرى

- سيبويه (ت ١٧٩ هـ)

اعتنى الأنباري بآراء سيبويه وأقواله اعتناء كبيراً يدلُّ على إجلاله له ، فتراه يؤيد رأياً من الآراء بقوله : « وهو مذهب سيبويه » . ومن ثمَّ نراه يوافق في معظم آرائه ، وكان نقله لأغلب أقواله وآرائه بالمعنى ، فلم ينقل عن سيبويه نصّاً بحروفه إلا قوله : « الاسم رجل وفرس » ، ولعل الذي دفعه لهذا صعوبة عبارة سيبويه وما أخذه على نفسه في المقدمة من التسهيل وعدم التطويل .

نقل الأنباري بعض المواضع من « الكتاب » بالمعنى ، ولم يصرّح فيها بذلك ، من هذه المواضع ما جاء في « باب الإدغام » :

قال الأنباري : « ومعنى المجهورة : أنها حروف أشبع الاعتماد عليها في موضعها ، فمنعت النفس أن يجري معها فخرجت ظاهرة » .

وهذا المعنى الذي ذكره مأخوذ من قول سيبويه : « فالمجهورة حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه ، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت »^(٢).

كذلك نقل عنه مخارج الحروف ، قال الأنباري : « ومخارجها ستة عشر مخرجاً : فالأول للهزمة والألف والهاء وهو من أقصى الحلق مما يلي الصدر . . . » .

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤) .

(٢) الكتاب (٤/٤٣٤) .

قال سيبويه: «لحروف العربية ستة عشر مخرجًا، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف...»^(١).

- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المزرباني (ت ٣٦٨ هـ)

صرح بالنقل عنه في قضيتين دون تعليق منه بتصويب أو تخطئة.

ولم يصرح بالنقل من كتابه «شرح كتاب سيبويه» الذي أثنى عليه في «نزهة الألباء»^(٢)، وسمعه على شيخه أبي محمد المقرئ ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ^(٣)، وهذه بعض المواضع التي تبين لنا استفادة الأنباري من «شرح الكتاب» للسيرافي:

قال الأنباري: «فإن قيل: ما حدُّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل».

وهذا مشابه لقول أبي سعيد السيرافي: «إن سأل سائل عن حد الاسم، فإن الجواب في ذلك أن يقال: كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل»^(٤).

قال الأنباري: «إن قال قائل: ما المبتدأ؟ قيل: كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظًا أو تقديرًا»، ثم قال: «فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنك تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر؟ فتبين بهذا أن العلامة تكون

(١) الكتاب (٤/٤٣٣).

(٢) نزهة الألباء (ص ٢٢٨).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٩٨).

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/١٥).

بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً.»

وهذا التعريف وما ضربه من مثل هو نفس تعريف ومثال أبي سعيد السيرافي، وإن اختلفت بعض الألفاظ، قال أبو سعيد: «إن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية، ليخبر عنه. وهذه التعرية عاملة فيه؛ لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوين أبيضين متشابهين لرجلين إذا [علم]»^(١) أحدهما على ثوبه، وترك الآخر العلامة، كان تعريته من العلامة علامة له»^(٢).

قال الأنباري: «وحكى أبو بكر مبرمان الضاد الضعيفة المبدلة من الثاء، وحكى أن منهم من يقول: في (اثرذ): (اضرذ)».

وهذا القول الذي حكاه عن أبي بكر مبرمان مأخوذ بزُمَّته من «شرح السيرافي»، قال أبو سعيد: «ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية: الضاد الضعيفة، يقولون في [(اثرذ): (اضرذ)]»^(٣)»^(٤).

أخذ الأنباري عن أبي سعيد السيرافي الكلمتين اللتين جمع فيهما حروف الهمس، قال أبو سعيد السيرافي: «وقد جعلت لحروف الهمس كلمتين، وهما: ستشحثك خصفه، يجمعانها في الأصل ليسهل حفظهما؛ لأن الناظر في النحو ليس يكثر الاعتياد عليها». وقال الأنباري: «فالمهموسة عشرة... ويجمعها قولك: ستشحثك خصفه».

(١) هذا هو الصواب، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي: «يعلم».

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/٤٥٦، ٤٥٧).

(٣) هذا هو الصواب، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي: «إثر واضروله»، تحريف ظاهر.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٣٩٠).

وكان الأنباري في بعض المواضع يلخص عبارة سيبويه ، ويضيف إليها من شرح أبي سعيد السيرافي ، مثال ذلك :

قال الأنباري : « وهي تسعة وعشرون حرفًا ، وهي معروفة . وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفًا بحروف مستحسنة ، وهي : النون الخفيفة ، وهمزة بين بين ، والألف الممالة ، وألف التفخيم ، وهي التي ينحى بها نحو الواو ، نحو : الصلاة والصاد ... » . قال سيبويه : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا ... »^(١) ، ثم بعد أن ذكرها قال : « وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هن فروغٌ ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار » . وقال أبو سعيد السيرافي : « أما التسعة والعشرون حرفًا ، فهي معروفة لا تحتاج إلى تفسير »^(٢) . ومن مظاهر تأثر الأنباري بأبي سعيد السيرافي أيضًا ، العبارات التي كان يذيل بها كل واحد منهما كلامه ، فقد كان أبو سعيد السيرافي يذيل كلامه في بعض المواضع بقوله : « فاعرفه إن شاء الله تعالى » ، وهي نفس العبارة التي كان الأنباري يذيل بها كلامه في نهاية كل باب .

مثال ذلك : قال أبو سعيد : « بل عنده أن قولهم : (أبوان) و(أخوان) ، إنما نقوله اتباعًا للعرب ، لا على القياس ، وهو معنى قوله : إلا أن تحدث العرب شيئًا كما بنوه على غير بناء الحرفين ، فاعرفه إن شاء الله تعالى »^(٣) .

قال أبو سعيد : « ولو صغرت (تخمًا) لقلت : تخيمات ؛ لأنه جمع مكسر ، وإنما تجيء أسماء الأجناس فيما يخلق الله جمعه جملة ، وقد تقدم ذلك بما أغنى عن إعادته ، فاعرفه إن شاء الله تعالى »^(٤) .

(١) الكتاب (٤/٤٣١) .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٣٨٧) .

(٣) المرجع السابق (٤/١٥٥) .

(٤) المرجع السابق (٤/٣١٢) .

أثره وشخصيته

نستطيع أن نقسم الكتب التي تأثرت بـ «أسرار العربية» قسمين :
الأول : الكتب التي صرحت بالنقل عنه ، وهي :

وفيات الأعيان

كان ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) من المعجبين بكتاب «أسرار العربية» وأثنى عليه في «وفيات الأعيان»^(١)، وصرح بالنقل عنه في ترجمة البياسي صاحب «الحماسة»^(٢).

الكشكول

نقل بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١ هـ) في «كشكوله» عن «أسرار العربية» تعليق الأنباري على قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾^(٣) .
الثاني : الكتب التي لم تصرح بالنقل عنه ، وهي :

اللباب في علل البناء والإعراب

تأثر أبو البقاء^(٤) العكبري (ت ٦١٦ هـ) ببعض كتب الأنباري تأثرًا واضحًا نَبَّه عليه أبو حيان في «تذكرة النحاة» ، قال : «هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها في كتابه - أي : «التبيين عن مذاهب النحويين» - على كتاب شيخه^(٥) أبي

(١) وفيات الأعيان (٣/١٣٩) .

(٢) المرجع السابق (٧/٢٤١) .

(٣) الكشكول (١/٣٢٢) .

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٣/٤٤٨) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/ترجمة : ١٦٦٢) .

(٥) كذا في تذكرة النحاة ، وهو قول غريب لم يقل به أحد ممن ترجم لأبي البركات الأنباري أو أبي البقاء العكبري ، وما ذكره أبو حيان يحتمل أحد هذه الوجوه ، الأول : أن يكون أبو حيان قد اطلع على ما لم يطلع عليه أصحاب هذه الكتب ، فيكون معه زيادة علم . الثاني : أن يكون قد اختلط عليه بأبي عبد الله محمد بن عثمان العكبري ، تلميذ أبي البركات الأنباري . الثالث : أن يكون قد اختلط عليه بأبي البركات يحيى بن نجاح الحنبلي ، شيخ أبي البقاء العكبري في اللغة والأدب ، فالأثنان =

البركات الأنباري المسمّى بكتاب « الإنصاف » ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب « الإنصاف » مسألة مسألة ، وزاد هذه فقط ، وهي اثنتان وعشرون مسألة ، فجميع ما حوى الكتابان من مسائل الخلاف مئة مسألة واثنتان وثلاثون مسألة أو نحوها^(١) .

وكما تأثر العكبري في كتابه « التبيين عن مذاهب النحويين » ب « الإنصاف » ، فقد تأثر أيضًا في كتابه « اللباب في علل البناء والإعراب » ب « أسرار العربية » تأثرًا واضحًا ظهر في مواضع كثيرة من الكتاب ، ومثال ذلك :

- قال الأنباري : « فإن قيل : فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو سكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضم والفتح والكسر ، فالضم من الشفتين ، والفتح من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والسكون هو الرابع » .

قال العكبري : « وإنما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة ؛ إذ لا خامس لها ، وذلك أنّ الأعراض إمّا حركة وإمّا سكون ، والسكون نوعٌ واحد ، والحركات ثلاث ، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدة^(٢) .

- قال الأنباري : « فإن قيل : فما حدُّ الإعراب والبناء ؟ قيل : أما الإعراب فحدُّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا . وأما البناء فحدُّه لزوم أواخر

= كنيتهما واحدة ، وكلاهما كان معاصرًا لأبي البقاء العكبري . الرابع : أن يكون ناسخ أحد هذه الكتب التي ذكرت شيوخ أبي البقاء العكبري قد أقحم واؤًا بين الكنية والعلم ، فظنَّهما أبو حيان اثنين ، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة أبي البقاء في كتاب المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي ، قال : « وقرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح وابن الخشاب » ، فمن الممكن أن يكون الناسخ قد أقحم واؤًا بين أبي البركات ويحيى بن نجاح ، فظنه أبو حيان أبا البركات الأنباري وهذا ما نميل إليه ؛ لأن هذا الخطأ شائع عند النساخ ، والله أعلم .

(١) تذكرة النحاة (ص ٧١٥) .

(٢) اللباب (١/٥٥) .

الكلم بحركة أو سكون» .

قال العكبري : « حُدَّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة ، وهو ضدُّ الإعراب ، والبناء بأوَّل الكلمة وحشوها أشبه للزومه ، إلاَّ أنَّ آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها»^(١) .

ولم يقتصر العكبري على النقل عن الأنباري ، بل كان يستدرك عليه في بعض المسائل ، إلا أنه لم يصرح باسمه في أي موضع من الكتاب ، مثال ذلك :

تعريفه للاسم الصحيح

يقول العكبري : « وهو أوَّلَى من قولك : الصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء قبلها كسرة ؛ لأنَّ المثني قد يكون بهذه الصفة ولا يسمَّى صحيحاً»^(٢) ، وهو في تعليقه هذا يستدرك على تعريف الأنباري الذي يقول فيه : « فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل وفرس ، وما أشبه ذلك » .

تعريفه للاسم المنقوص

يقول العكبري : « والمنقوص : ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة ؛ لأنَّ الياء المشددة ياءان الأولى منهما ساكنة»^(٣) ، فقوله : « ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة » يقصد به تعريف الأنباري الذي يقول فيه : « أما المنقوص : فما كان آخره ياء خفيفة قبلها كسرة » .

تعريفه للاسم المقصور

يقول العكبري : « وأما المقصور : فكل اسم آخره ألف ... ولا تحتاج أن تقول ألف

(١) اللباب (١/٦٦) .

(٢) المرجع السابق (١/٥٥) .

(٣) المرجع السابق (١/٨٠) .

مفردة؛ إذ قولك: آخره ألف يُعني عن ذلك»^(١)، وهو في تعليقه هذا يستدرك على تعريف الأنباري الذي يقول فيه: «وأما المقصور: فهو المختص بألف مفردة في آخره».

الوافي بالوفيات

نقل الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في «الوافي بالوفيات» تعليلاً للأنباري في كسر ما قبل ياء النسب، إلا أنه لم يصرح بذلك، قال: «فإن قلت: فلأي شيء كسروا ما قبلها؟ قلت: توطيداً لها واعتناء بأمرها؛ لأن الياء لا يكون ما قبلها إلا من جنسها»^(٢)، وهو تعليل الأنباري: «وكانت الياء مشددة؛ لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسوراً ما قبلها توطيداً لها».

ومع تأثر الأنباري بابن الوراق وابن فضال وابن الشجري وغيرهم، كانت له شخصيته المستقلة في كتابه، فقد خالفهم في بعض الآراء، وزاد عليهم في بعض المواضع، فهاهو يخالف المجاشعي في رواية قول زهير: «مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ»، فالمجاشعي يقدم هذه الرواية على رواية: «مُدَّ حَجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ»، والأنباري يقدم الرواية التي أخرها.

وكذلك يزيد الأنباري عليهم في بعض المواضع، ومثال ذلك:

– ما جاء في «باب: حبذا»:

قال ابن الوراق: «إن قال قائل: ما الأصل في «حب»؟

قيل له: الأصل فيه «فعل» على وزن «كرم»، فحذفت الضمة من الباء الأولى

وأدغمت في الباء الثانية».

قال أبو الحسن المجاشعي: «ويقال: ما الأصل في «حبذا»؟

(١) اللباب (١/٨٣، ٨٤).

(٢) الوافي بالوفيات (١/٤٠).

والجواب: أن الأصل في حَبِّ: حَبِّبَ، فأُسكنت الباء الأولى، وأدغمت في الثانية، فقيل: حَبِّ، ورُكِبَ مع ذا، حتى صاراً بمنزلة الشيء الواحد». قال الأنباري: «إن قال قائل ما الأصل في «حبذا»؟ قيل: الأصل فيها حبب ذا، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول وأدغموه في الثاني فصار حَبِّ، وركبوه مع «ذا» فصاراً بمنزلة كلمة واحدة».

- ما جاء في «باب: المصدر»:

قال ابن الوراق في «باب: المصدر»: «فإن قال قائل: فهل المصدر أصل للفعل، أو الفعل أصل للمصدر؟ قيل له: بل المصدر أصل للفعل، والدليل على ذلك من وجوه»^(١)، ثم ذكر أربعة وجوه، أما الأنباري فزاد عليه ثلاثة وجوه، فأوصلها إلى سبعة.

ثم ضرب ابن الوراق مثلاً على أن المصدر أصل والفعل فرع قائلاً: «كأنه مصوغ من جوهر ما يدل إذا أضفته إلى ما صيغ منه دل أنه منه، وإن كانت صورته مخالفة لصيغة آخر صيغ من ذلك الجوهر وآخر كذلك، وكلها تدل على ذلك الجوهر، فقد صار الجوهر أصلاً لها، وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذي أخذ منه، لأن المصدر جوهره الذي يوجد فيه ذلك الفعل».

فاقتبس الأنباري مضمون المثال الذي ضربه ابن الوراق وصاغه بأسلوب سهل واضح: «وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع، وصار هذا كما تقول في الأواني المصوغة من الفضة، فإنها فرع عليها ومأخوذة منها، وفيها زيادة ليست في الفضة؛ لأن الأواني فضة وليست الفضة بأوانٍ، فدلَّ على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة، فكذلك ههنا».

(١) علل النحو (ص ٣٥٩، ٣٦٠).

- ما جاء في « باب : « إن » وأحواتها » :

قال المجاشعي : « يقال : لم عملت هذه الحروف ؟ والجواب : إنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه » ، ثم ساق أربعة وجوه^(١) ، أما الأنباري فاتفق معه في ثلاثة أوجه ، وزاد عليه وجهًا خامسًا ، وهو : « أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف » .

- ما في جاء تعليل بناء « قبل » و« بعد » على الضمة :

قال ابن الشجري : « وإنما بنوا هذا الضرب على الضمة دون الفتحة والكسرة ؛ لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع ، فلو بنوه على أحدهما التبست حركة بنائه بحركة إعرابه »^(٢) .

قال الأنباري : « فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما : أنه لما حذف المضاف إليه بُنِيَ على أقوى الحركات - وهي الضمة - تعويضًا عن المحذوف وتقويةً لهما . **والوجه الثاني** : إنما بنوهما على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ؛ لثلاثا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء » .

لقد زاد على شيخه ابن الشجري وجهًا ثانيًا ، وكل هذه الأمثلة تؤكد لنا أنه أفاد لاحقيه في مجال العلة النحوية ، كما استفاد من سابقيه .



(١) شرح عيون الإعراب (ص ١١١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ٧٤ ، ٧٥) .

المبحث الثاني

رواياته ونسخه : دراسة تقويمية

رواياته

وقفنا على أربع روايات لـ « أسرار العربية » رواها تلاميذ الأنباري عنه :

الأولى : رواية الحافظ أبي بكر^(١) محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان الحازمي

الهمداني (ت ٥٨٤هـ) ، وهذه الرواية اعتمد عليها الشيخ محمد بهجة البيطار في تحقيقه^(٢) ، وقد تتبعنا فروقها التي أثبتتها الشيخ البيطار في الحواشي ، فوجدنا بها خلافاً في بعض المواضع^(٣) ، وسقطاً في مواضع أخرى^(٤) ، ومما سقط منها هذه الرواية معظم « باب جمع التأنيث »^(٥) .

الثانية : رواية أبي عبد الله^(٦) محمد بن خلف بن راجح المقدسي (ت ٦١٨هـ) ،

وهذه الرواية اعتمد عليها الشيخ محمد بهجة البيطار في تحقيقه ، وقد تتبعنا فروقها التي أثبتتها الشيخ البيطار في الحواشي ، فوجدنا بها خلافاً في بعض المواضع^(٧) ، وسقطاً في مواضع أخرى^(٨) .

(١) تقدمت ترجمته (ص ١٧) .

(٢) مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص ٧) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٣) أسرار العربية (ص ١١٥ ، ٢١٣) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٤) المصدر السابق (ص ١٣١ ، ١٨٨ ، ٢٠٤) .

(٥) المصدر السابق (ص ٦٠) .

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٢١) .

(٧) أسرار العربية (ص ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٣٤ ، ١٦١ ، ١٧٩ ، ١٨٢) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

(٨) أسرار العربية (ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ،

٢١٦) ، نشرة الشيخ بهجة البيطار .

الثالثة: رواية أبي المجد^(١) خَزَعْل بن عسكر بن خليل الشنائي المقرئ (ت ٦٢٣هـ)، وهذه الرواية اعتمد عليها فخر قدارة في تحقيقه، واعتمدنا عليها أيضًا، ولكن الرواية التي اعتمد عليها فخر قدارة رواها عن خزعل نجيب الدين أبو عمر^(٢) عثمان بن مسعود بن حسن بن عيسى الموصلبي، وأما الرواية التي اعتمدنا عليها فرواها عن خزعل نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن الصفار^(٣).

وهذه الرواية التي رواها كل منهما عن خزعل لم تكن متقنة، أما رواية أبي عمرو، فقد تتبعنا فروقها التي أثبتتها فخر قدارة في الحواشي، فوجدنا بها خللاً في بعض المواضع وسقطاً في مواضع أخرى، وأما رواية ابن الصفار، فقد تبين لنا عند مقابلتها ما بها من سقط خرم وخلل واضطراب في بعض المواضع^(٤).

ولعل من أهم أسباب ضعف رواية خزعل ما ذكرته كتب التراجم من أن أبا المجد خزعل بن عسكر دخل بغداد، وقرأ على الكمال أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري أكثر تصانيفه، وعند عودته من بغداد قُطِع عليه الطريق، وأُخذ ما كان معه من الكتب^(٥)، وهذا يعني أن النسخة التي قرأها خزعل على الأنباري قُفِدَت مع هذه

(١) تقدمت ترجمته (ص ٢٢).

(٢) كناه أبو محمد خزعل بن عسكر في بداية الإجازة أبا عمر، وكناه في نهايتها أبا عمرو. أسرار العربية (ق/٨٦- مخطوط)، نسخة تشستريتي، رقم: (٣٤٥٣).

(٣) أبو الفتح نصر الله بن أبي العز بن أبي طالب بن عقيل بن حمزة الشيباني الدمشقي، النجيب ابن الشقيشقة المعروف بابن الصفار أيضًا، سمع ابن طبرزد وحنبل، عني بالحديث وتحصيل الأصول، روى عنه: الحافظ الدمياطي، والقاضي تقي الدين الحنبلي وآخرون، رماه أبو شامة بالكذب ورقة الدين، توفي سنة (٦٥٦هـ). الذيل على الروضتين (ص ٢٠١)، صلة التكملة لوفيات النقلة (١/ ترجمة: ٦٨٤)، ميزان الاعتدال (٤/ترجمة: ٩٠٥٤)، فوات الوفيات (٤/١٨٥).

(٤) سيأتي الكلام عن هذا بتفصيل عند وصف النسخ الخطية.

(٥) تكملة وفيات النقلة (٣/١٨٥)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٧/٣٢٤٣)، المقفى الكبير (٣/

ترجمة: ١٣٨٠).

الكتب ، ومن ثمَّ لم يتمكن كلُّ من ابن الصفار وأبي عمرو الموصلي عند قراءة هذه النسخة على خزل من ضبطها وتجويدها ، وكان هذا ظاهرًا جليًّا في الأخطاء المحضة والسقط الذي وجد في روايتهما .

الرابعة : رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفُنون البغدادي العتابي ، وهي أساس نشرتنا ، وتميز بما يأتي :

- أن صاحبها نبغ في علم النحو ، فقد ذكرنا آنفًا أنه تصدر بمصر لتدريس النحو بالجامع الأزهر^(١) ، بالإضافة إلى أن أبا حيان الأندلسي والسيوطي نقلوا عنه بعض آرائه .
- اكتمالها ، فلم يوجد بها أي خرم .
- إتقان ناسخها ، وظهر هذا في قلة السقط والسهو^(٢) .

ونختم كلامنا عن روايات الكتاب بهذه الموازنة التي تبرز للقارئ الكريم مدى تميز رواية ابن أبي الفنون عن باقي روايات الكتاب :

(١) الوافي بالوفيات (٥٤/٢٧) .

(٢) سيأتي الكلام عن هذا بتفصيل عند وصف النسخ الخطية .

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
أبو بكر الحازمي (ت ٥٨٤)	٤٢ ^(١)	٣٥ ^(٢)	٨٤ ^(٣)	١٤ ^(٤)	٣ ^(٥)

-
- (١) نشرة البيطار (ص ٣، ٦، ٧، ١٥، ١٦، ٥٧، ٧٨، ٨٠، ٩٣، ١٠١، ١٠٧، ١١٦، ١٣٠، ١٣٣-١٣٥، ١٤٦، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٤١٩).
- (٢) نشرة البيطار (ص ١١، ١٤، ١٦، ٣٦، ٥٤، ٥٦، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٣، ٩٨، ١٠٩، ١١٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٣، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٩٧، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٦).
- (٣) نشرة البيطار (ص ٧، ١٣، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٥٣، ٦٠، ٦٧، ٦٩، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٩، ١٦٠، ١٧٤، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٣).
- (٤) نشرة البيطار (ص ٣، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٦٤، ٨٤، ٩١، ١٧٢، ١٨١، ١٨٤، ١٩١، ٤٠٨، ٤٢٣، ٤٩٢).
- (٥) نشرة البيطار (ص ٦٠، ٦٢، ٢١٨، ٢٦٠، ٣٠٩، ٣٣٩).

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
ابن راجح (ت ٥٦١٨هـ)	١٥١ ^(١)	١٤٦ ^(٢)	٧٧ ^(٣)	٢٧ ^(٤)	-

- (١) نشرة البيطار (ص ٢، ١٣- ١٦، ١٨، ٢٣- ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٤٠، ٤٤، ٤٨، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٣، ٧٧- ٨٠، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣- ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨- ١٨٢، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢١- ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١- ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦- ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٩- ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١- ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٢٩).
- (٢) نشرة البيطار (ص ٥- ٧، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٤- ٢٦، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٦٧، ٨٠- ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧- ١٠٩، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦- ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤- ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٦٠- ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٩١، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨).
- (٣) نشرة البيطار (ص ٤، ٨، ٩، ١١- ١٥، ١٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥- ٣٧، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥٦، ٧٤، ٨١- ٨٣، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١١٥- ١١٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨١، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٥٠، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٢٦، ٤٢٩).
- (٤) نشرة البيطار (ص ٨، ٩، ٣٢، ٣٦، ٤٩، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٨٤، ١١٢، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٢، ١٨١، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٦٥، ٣٨٦).

صاحب الرواية	السقط	التصحيف والسهو	الفروق التي خالفت فيها باقي الروايات	الزيادة	الخرم
خَزَعْل (ت ٦٢٣هـ)	٦٨ ^(١)	٤٦ ^(٢)	٤٣ ^(٣)	١٤ ^(٤)	٢ ^(٥)
ابن أبي الفُتُون (ت ٦٣٠هـ)	٣ ^(٦)	١٣ ^(٧)	٣٧ ^(٨)	٢٥ ^(٩)	-

- (١) نشرتنا (ص ١٤، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦-٥٨، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١١٢، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٦٨، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦-٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨).
- (٢) نشرتنا (ص ٨، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٤، ٤٧-٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٧٢، ٨٥، ٨٧، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٨).
- (٣) نشرتنا (ص ٦، ١١، ١٢، ٣٠، ٣١، ٣٥-٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٨٤، ٧٢، ٧٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٢٩، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٨٩).
- (٤) نشرتنا (ص ١٣، ٤٦، ٥٥، ٥٧، ٦٧، ٨١، ٩٠، ١٠٥، ١٢٤، ١٣٣، ١٤١، ١٤٤، ٢٢٩، ٢٤٨).
- (٥) نشرتنا (١٨-٢٢، ١١٢-١١٥).
- (٦) نشرتنا (ص ١٢٩، ٢٠٦، ٢٨٤).
- (٧) نشرتنا (ص ٧٩، ١٠٧، ١١٤، ١٢٨، ١٥٧، ١٨٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٣).
- (٨) نشرتنا (ص ١١، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٧٢، ٩١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٩-١٥٥، ١٥٧، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٤).
- (٩) نشرتنا (ص ٧، ١٢، ٣١، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٩٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣١، ١٣٣، ١٤٤-١٤٦، ١٥٥، ١٩٠، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٥).

نسخه

كثرت نسخ الكتاب كثرة كبيرة، وتوزعت في مكتبات عديدة، سنحاول أن نجعلها في ما يأتي موزعة على البلدان، وقد اكتفينا بذكر البيانات الأساسية، وتلشنا عن النسخ المعتمدة في موطنه (المبحث الثالث).

القدس

المكتبة البديرية: تحتفظ بنسخة برقم: (٢/٢٥٦/أ)، عدد أوراقها: ٤٣، مسطرتها: ٢٤ سطرًا، مقاسها: ٢٣ × ١٦,٥^(١).

مصر

دار الكتب المصرية:

تحتفظ بست عشرة نسخة، وهذه أرقام حفظها بالدار:

١- نسخة برقم (٤٨٢٣ هـ)، عدد أوراقها: ١٠٩، مسطرتها: ١٩ سطرًا، مقاسها: ٢٠ × ١٤,٥.

٢- نسخة برقم (٤٩٢) نحو تيمور، عدد أوراقها: ١١٣، مسطرتها: ١٧ سطرًا، مقاسها: ٢٤,٥ × ١٨,٥.

٣- نسخة برقم (٤٦٢) نحو تيمور، عدد أوراقها: ١١٩، مسطرتها مختلفة، مقاسها: ٢١,٥ × ١٧,٥.

٤- نسخة برقم (٣٦٦) نحو تيمور، عدد أوراقها: ٦٩، مسطرتها: ٢٥ سطرًا، مقاسها: ٢١,٥ × ١٥,٥، اسم الناسخ: محمد بن ملا عثمان بن ملا معروف، تاريخ النسخ: ١٢١٠ هـ.

٥- نسخة برقم (٩٣) نحو تيمور، عدد أوراقها: ٢٠٠، مسطرتها: ٢١ سطرًا، مقاسها: ٢٧,٥ × ١٩,٥.

(١) فهرس مخطوطات المكتبة البديرية، القسم الثاني (ص ٣٩٢).

٦- نسخة برقم (١٩٨٦) نحو، عدد أوراقها: ٩٥، مسطرتها: ٢١ سطرًا،
مقاسها: ١٩,٤ × ١٤.

٧- نسخة برقم (٤١) نحو، عدد أوراقها: ١٦٢، مسطرتها: ٢١ سطرًا،
مقاسها: ٢٢ × ١٦.

٨- نسخة برقم (٤٠) نحو، عدد أوراقها: ٩٢، مسطرتها: ٢٥ سطرًا، مقاسها:
٢٥ × ١٧، تاريخ النسخ: نهار الاثنين سابع شهر ذي الحجة سنة ٧٣٧هـ، وهي
إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق.

٩- نسخة برقم (٦٨) نحو (م)، عدد أوراقها: ١٥٤، مسطرتها: ٢٣ سطرًا،
مقاسها: ٢٠ × ١٢.

١٠- نسخة برقم (٥٢٤) نحو طلعت، عدد أوراقها: ٨٥، مسطرتها: ١٩
سطرًا، مقاسها: ٢٢ × ١٥، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق.

١١- نسخة برقم (٤٥٧) نحو طلعت، عدد أوراقها: ٩٨، مسطرتها: ١٧
سطرًا، مقاسها: ٢٠ × ١٢,٥.

١٢- نسخة برقم (٣٦٤) نحو طلعت، عدد أوراقها: ١٤٦، مسطرتها:
مختلفة، مقاسها: ١٩ × ١٣.

١٣- نسخة برقم (٦٩٠) مجاميع طلعت، عدد أوراقها: ١٠٨، مسطرتها: ٢١
سطرًا، مقاسها: ١٩,٥ × ١٤، اسم الناسخ: محمد بن عمر الأيوبي.

١٤- نسخة برقم (٣) محمد عبده (هـ)، عدد أوراقها: ٦٣، مسطرتها: ٢٢
سطرًا، مقاسها: ٢٥,٥ × ١٩، اسم الناسخ: منصور بن يحيى، تاريخ النسخ:
٧٣٠هـ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق.

١٥- نسخة برقم (٩٣٨) مجاميع طلعت، عدد أوراقها: ٩٨، مسطرتها: ١٥
سطرًا، مقاسها: ١٦,٥ × ١٢,٥، اسم الناسخ: أحمد بن يونس، تاريخ النسخ:

نهار السبت تاسع عشر شهر جمادى الآخرة من شهر سنة ٩٥٩هـ .

١٦- نسخة برقم (٥٧٨٢ هـ) ، ضمن مجموعة من : ٢٥ - ١٠٤ ، مقاسها :
٢٨ × ٢١ ، اسم الناسخ : محمد بن شرف الكلائي ، تاريخ النسخ : ٧٥٣هـ عن نسخة
منقولة عن نسخة عليها خط المؤلف^(١) .

المكتبة الأزهرية :

تحتفظ بنسختين :

الأولى : محفوظة برقم : (٣٣٦١٨) حليم ، عدد أوراقها : ١٢٨ ، مسطرتها : ١٧
سطراً ، مقاسها : ١٨ × ١٣ ، ٥ .

الثانية : محفوظة برقم : (٥٩٤٦٣) ، عدد أوراقها : ٨٤ ، مسطرتها : ٢٥ سطرًا ،
مقاسها : ٢٧ × ١٨ .

مكتبة بلدية المنصورة : تحتفظ بنسخة محفوظة برقم : (١٢٢) نحو ، وفي معهد
المخطوطات العربية مصورة منها برقم (٣٨) مكونات أدب ، وهي إحدى النسخ
المعتمد عليها في التحقيق .

السعودية

مكتبة عارف حكمت : تحتفظ بنسخة محفوظة برقم : (٣) نحو ، وفي معهد

(١) كذا في فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥ ، القسم الأول
(ص ٤٣) ، وهو خطأ فهرسة ، ولقد اطلعنا على المجموعة بدار الكتب فوجدناها تضم كتابين :
الأول للمع في النحو لابن جني من الورقة (١ - ٢٥) ، والثاني : أسرار العربية من الورقة (٢٥ -
١٠٤) ، وجاء في آخر كتاب المع ما نصه : « تم كتاب المع ، يتلوه إن شاء الله تعالى كتاب أسرار
العربية ، نسخت هذه النسخة من نسخة عليها خط جماعة من الشيوخ ، وقالوا : إنها قوبلت على
نسخة عليها خط المصنف ، وهو عثمان ابن جني ، أبوه رومي كان مملوكًا لسليمان بن فهذ
الموصلية ، ومولد أبي الفتح الموصل يوم الثامن والعشرين من شهر صفر سنة اثنين - كذا في
المخطوط ، والصواب : اثنتين - وتسعين وثلاث مئة ببغداد ، وكتبه محمد بن شرف الكلائي » .

المخطوطات العربية مصورة منها برقم: (٢٤) مركونات أدب، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق.

المكتبة المحمودية: تحتفظ بنسخة برقم: (٢١٤٠)، عدد أوراقها: ٨٨، مسطرتها: ٢٦ سطرًا، اسم الناسخ: نور الدين بن عبد الله، تاريخ النسخ: ١١٧٧هـ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى برقم: (٩٥٥).

سورية

المكتبة الظاهرية

تحتفظ بثلاث نسخ:

الأولى: محفوظة برقم: (١٧٥٦)، عدد أوراقها: ٩٠، مسطرتها: ٢٤ سطرًا، مقاسها: ٥، ٢١ × ١٥، اسم الناسخ: محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي، تاريخ النسخ: ٦١٦هـ^(١).

الثانية: محفوظة برقم: (٦٨٠٨) خط، عدد أوراقها: ٩٢، مسطرتها: ١٥ سطرًا، مقاسها: ١٥ × ١٢.

الثالثة: محفوظة برقم: (١٥٤) صرف ونحو، عدد أوراقها: ٩٠، مسطرتها: تزيد على ٢٠ سطرًا، مقاسها: ٢١ × ١٥، اسم الناسخ: محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي، تاريخ النسخ: ٦١٦هـ^(٢)، ولعلها النسخة الأولى.

الجزائر

المكتبة الوطنية: تحتفظ المكتبة بنسخة برقم: (٨٩٨)^(٣).

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - نحو (ص ١٠، ١١)، ولقد ذكر المفهرس نسخة أخرى للكتاب برقم: [٦٨٠٨ - عام]، إلا أن نهاية المخطوط ليست هي نهاية كتاب «أسرار العربية»، إنما هي نهاية كتاب «الصاحبي في فقه اللغة».

(٢) مقدمة «أسرار العربية» للشيخ البيطار (ص ٧، ٨).

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية (ص ٢٤٩).

أيرلندا

مكتبة تشستريتي

تحتفظ بنسختين :

الأولى : محفوظة برقم : (٣٤٥٣) ، عدد أوراقها : ٨٥ ، مسطرتها : ٢١ سطرًا ، مقاسها : ٧ ، ٢٤ × ١٧ ، ٢ ، اسم الناسخ : سوار بن عمر ، تاريخ النسخ : ٢ رجب ٥٩٥ هـ ، وهو الكتاب الأول ضمن مجموعة ، ويليه أربعة كتب أخرى ، ويحتوي المجلد على عدد من إشارات قراءة مؤرخة في ٥٩٥ هـ ، وبتوثيق الشنائي خزعل بن عسكر مؤلف الكراسة الخامسة^(١) .

الثانية : محفوظة برقم : (٤٣١٩) ، عدد أوراقها : ١٤١ ، مسطرتها : ١٥ سطرًا ، مقاسها : ٨ ، ١٧ × ١٣ ، اسم ناسخها : محمد بن إسحاق الصالحي ، تاريخ النسخ : ٧ ذي الحجة ٦٣٠ هـ^(٢) .

تركيا

مكتبة بشير أغا : تحتفظ بنسخة للكتاب برقم : (١٧٠) ، وفي معهد المخطوطات العربية مصورة منها برقم : (٩) نحو ، وهي إحدى النسخ المعتمد عليها في التحقيق .
مكتبة سليم أغا : تحتفظ المكتبة بنسخة برقم (١٠٧٤)^(٣) .

مكتبة بايزيد : تحتفظ بنسخة برقم : (٦١٥١) ، عدد أوراقها : ١٢١ ، اسم ناسخها : محمد بن عمر بن محمد ، تاريخ النسخ : يوم الجمعة السابع عشر من جمادى الأولى سنة ٥٩٤ هـ^(٤) .

(١) فهرس تشستريتي (٢٦٤/٢ - ٢٦٦) ، وهذا التوصيف يبين لنا أن هذه النسخة مقروءة على خزعل ابن عسكر الشنائي تلميذ المؤلف .

(٢) فهرس تشستريتي (٧٢٨/٥) ، مقدمة «أسرار العربية» لفخر قدارة (ص ١٥ ، ١٦) .

(٣) تاريخ الأدب العربي (١٧١/٥) .

(٤) مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا (ص ٧٠٣ ، ٧٠٤) .

إسبانيا

مكتبة الإسكوريال

تحتفظ بنسختين:

الأولى: برقم (١/٨٣)، وفي معهد المخطوطات العربية مصورة منها برقم: (١٩٤).

الثانية: برقم (١٩٣)^(١).

الهند

المكتبة السعدية بحيدرآباد: تحتفظ بنسخة برقم: (٩٣) نحو، عدد أوراقها: ٢٧، مسطرتها: ١٧ سطرًا، مقاسها: ١٦,٥ × ١٢,٥، اسم الناسخ: محمد بن محمود بن محمد المدعو بتاج الكرميني، تاريخ النسخ: ٦٩٨هـ. ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى برقم: (٦٣٤)^(٢).
مكتبة رضا رامبور: تحتفظ بنسخة برقم: ٥٢٨/١ (٦)^(٣).

ألمانيا

المكتبة الملكية ببرلين: تحتفظ المكتبة بنسخة للكتاب برقم: (٦٥٢٧).
مكتبة الجمعية الاستشرافية بمدينة هاله/ساله: تحتفظ بنسخة برقم: (٧٦)، عدد الصفحات: ١٩٨، مسطرتها: ١٩ سطرًا، مقاسها: ٢٣,٥ × ١٥,٥، اسم ناسخها: محمد بن الحسين بن محمد الهمداني، تاريخ النسخ: ٦٣٢هـ^(٤).

(١) تاريخ الأدب العربي (١٧١/٥).

(٢) فهرس النحو بمركز البحث العلمي (ص ٢٢).

(٣) تاريخ الأدب العربي (١٧١/٥).

(٤) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الجمعية الاستشرافية (ص ١٠٩).

فرنسا

المكتبة الأهلية بباريس

تحتفظ بنسختين :

الأولى : برقم (٥٢٧٥) .

والثانية : برقم (١٩٣)^(١) .

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتبة برنستون (مجموعة جاريت) : تحتفظ بنسخة برقم : (٣٦٢٩) ، عدد

الأوراق : ٢٣١ ، متورة النهاية^(٢) .



(١) فهرس المكتبة الأهلية (ص٢٧٤) .

(٢) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون (١/١١٩) .

المبحث الثالث

هذه النشرة : الجديد ومنهج التحقيق

الطبعات السابقة

اهتمَّ المحققون والناشرون بالكتاب اهتمامًا بالغًا ، فقد بلغ عدد النشرات التي وقفنا عليها ستًّا :

أولاًها : نشرة المستشرق الألماني خريستيان فريدرج ، وطبعت بمطبعة بريل في مدينة ليدن عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م) .

وهي أولى النشرات ، وتلَفَّقَت من أربع نسخ ، وقد خلت من أية تعليقات وتخريجات ، كما خلت من فروق النسخ ، وفيها سقط كثير ، وقد بيَّن عوارها الشيخ محمد بهجة البيطار في نشرته .

ثانيها : نشرة الشيخ محمد بهجة البيطار ، وطبعها المجمع العلمي بدمشق عام (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ، وهي النشرة التي اعتمدناها في التحقيق وأشرنا إليها بالرمز (م) . وقد كفانا كلُّ من صلاح الدين المنجد ، وفخر صالح قدارة مؤنة نقدها ، فقد نقدها المنجد في العدد الرابع من مجلة معهد المخطوطات ، ونقدها فخر قدارة في مقدمة نشرته^(١) ، وأبرز ما أخذاه عليها ما يأتي :

- عدم جمع النسخ الكافية لضبط النص ، والاكتفاء بنسخ ناقصة سقطت أبواب كاملة منها ، وهذا المأخذ يؤخذ على جميع نشرات الكتاب التي اطلعنا عليها ، إلا أن الشيخ البيطار يُعذر بأنه لم تكن قد ظهرت في عصره هذه التقنيات الحديثة الموجودة اليوم في عالم المخطوطات .

- عدم إثباته في المتن الفروق الصحيحة للنسخ التي اعتمدها ، فقد اكتفى الشيخ

(١) مجلة معهد المخطوطات (٤/١٦٨) ، مقدمة تحقيق أسرار العربية (ص ٦) .

يأبائها في الحاشية ، ولعله تعمّد ذلك ؛ لكي يبين لأبناء عصره قصور بعض المستشرقين في تحقيقهم لتراثنا .

- عدم ضبط الكلمات المشكّلة .

- أخذ عليه فخر قدارة عدم الاعتناء بتخريج الشواهد الشعرية .

ثالثها : نشرة فخر صالح قدارة ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م . هي نشرة ملفقة من نسختين إحداهما برواية خزعل بن عسكر ، وتعدّ من أفضل النشرات التي اطّلعنا عليها ، فقد بذل محققها جهداً طيباً في إخراجها ، إلا أنها يؤخذ عليها ما يأتي :

- خلو المقدمة من بعض النقاط المهمة ، مثل التعريف بتلامذة المصنف المشهورين الذين أخذوا عنه ، وكذلك التعرض لمذهب المصنف النحوي ، وهي مسألة اختلف فيها بعض الباحثين^(١) ، ومن ثمّ جاءت المقدمة موجزة إيجازاً محلاً .

- عدم جمع النسخ الكافية لضبط النص ، مما اضطر المحقق في بعض المواضع إلى تقديم فروق المطبوعة على فروق النسختين المعتمدتين^(٢) ، هذا بالإضافة إلى الأخطاء المحضة والأسقاط الموجودة بالنسخة التي اعتمدها أصلاً^(٣) .

- أهمل في بعض المواضع فروق النسخة التي اعتمدها أصلاً ووضعها في الحاشية مع إمكان تأويل السياق بها^(٤) .

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٨٣) .

(٢) أسرار العربية (ص ٦٦) الحاشية (٥) ، (ص ١٥٤) الحاشية (٤) ، و(ص ٤٨) الحاشية (٥) ، (٦) ، و(ص ١٠٣) الحاشية (٥) ، (٧) .

(٣) أسرار العربية (ص ١٠٦) الحاشية (٣) ، (ص ١٠٩) الحاشية (٢) ، (ص ١٥٤) الحاشية (٤) ، و(ص ١٨٣) الحاشية (٢) ، و(ص ١٨٦) الحاشية (٨) .

(٤) أسرار العربية (ص ٣٧) الحاشية (٦) ، (ص ٤٥) الحاشية (٦) ، (٧) ، و(ص ٤٨) الحاشية (٥) ، (٦) ، و(ص ١٠٣) الحاشية (٥) ، (٧) (ص ١٥٤) الحاشية (٢) ، (٣) (ص ١٦٧) الحاشية (٢) .

- عدم ذكر بعض المصادر المعتمد عليها في التحقيق في فهرس المصادر والمراجع، مثال ذلك: ديوان زيد الخير، لم يُثبت في فهرس المصادر، ولعله يقصد «شعر زيد الخيل»، صنعة أحمد البرزة؛ لأن الديوان لم نقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً.

- عدم عزو كثير من التعريفات للمصادر اللغوية التي رجع إليها.

- جاء في حاشية (٣) (ص ١٩٨): «في جميع النسخ: لإحديهما، وهو غير صحيح»، وهذا لا يعدُّ خطأً، لأن ابن جني قال في سر صناعة الإعراب (٥٠/١): «كما كتبوا إحديهما وسويهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة».

رابعتها: نشرة محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

وهي نشرة تجارية لم تراعى القواعد العلمية لفن التحقيق، وذلك لأسباب كثيرة أبرزها:

- عدم الاعتماد على أية أصول خطية، فقد اعتمد ناشرها على طبعة المستشرق الألماني خريستيان فيدرج، وطبعة الشيخ محمد بهجة البيطار.

- قيام ناشرها بمحو معالم المطبوعتين؛ فقد أثبت في المتن - على حدّ زعمه - الفروق الصحيحة للنسخ التي اعتمد عليها الشيخ البيطار، ولكن دون أن يشير في الحاشية، ووجدنا في حاشيتين ما يدل على أن المحقق لم يطلع على نشرة البيطار، أو أنه لم يلتزم في بعض المواضع بما أخذه على نفسه في المقدمة^(١).

(١) قال المحقق في (ص ٣٤) معلقاً على لفظة «هواءن»: «كذا في الأصل، والمراد أنهما حرفان أو صوتان هوائيان»، ولو نظر إلى الحواشي لوجد أن هذه اللفظة جاءت في النسخ: «هوائيان»، فلماذا لم يثبت الصواب في المتن كما أخذ على نفسه في المقدمة؟! وفي (ص ١٧٢) قال معلقاً على لفظة: «كذا في الأصل، والأولى إسقاط هذه الكلمة»، وهذه الكلمة سقطت من النسخة (ظ) التي اعتمد عليها الشيخ البيطار، فلماذا لم يحذفها دون أن يعلق؟!

- عدم ذكر المصادر التي اعتمد عليها في ترجمته الأعلام .
- عدم ذكره في تعريفاته المصادر اللغوية التي رجع إليها .
- إغفال الكثير من المصادر المعتمد عليها في التحقيق في فهرس المصادر والمراجع .

خامستها : نشرة الشيخ بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩ م .

اعتمدت على نسخة وحيدة بخط ابن راجح ، ولقد بذل صاحبها جهدًا مشكورًا ، تمثّل في شرح المعاني الغريبة ، وتخريج الشواهد الشعرية ، وبعض التعليقات على القضايا النحوية ، والحرص على ترجمة الأعلام ، ويؤخذ عليها ما يأتي :

- عدم الاعتماد على نسخ متقنة ، بل إنه اعتمد على نسخة وحيدة نسخها ابن راجح سنة (٦١٦هـ) ، وهي إحدى النسختين اللتين اعتمد عليهما الشيخ البيطار في إخراج نشرته ، وهي نسخة مليئة بالسقط ، ومن ثم كان هناك خلل واضطراب في بعض المواضع .

- جاء في مقدمة التحقيق ما لفظه : « لم تذكر كتب التراجم من تلاميذه - أي الأنباري - أحدًا يُذكر سوى الحافظ أبي بكر الحازمي ، والرواية غير التلمذة كما هو معلوم ، ولعل سبب ذلك هو انصراف أبي البركات إلى التأليف واعتزاله الناس أكثر أوقاته » .

وهذا كلام منافٍ تمامًا لما أورده كتب التراجم والتاريخ ، يقول القفطي : « تردّد إليه الطلبة ، وأخذوا عنه ، واستفادوا منه »^(١) ، ويقول ابن خلكان : « واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء ، ولقيت جماعة منهم »^(٢) ، ويقول صاحب « الروضتين » : « وكان

(١) إنباه الرواة (٢/١٧٠) .

(٢) وفيات الأعيان (٣/١٣٩) .

بابه مفتوحًا لطالبي العلم يعلمهم لوجه الله»^(١)، فكل هذه نصوص صريحة تؤكد لنا أن طلبة العلم الذين تتلمذوا على الأنباري كثيرون، وأن المصنف لم يشغله التأليف عن تعليم العلم، بل جمع بين الاثنين^(٢)، بل إن تاريخ القراءات المثبتة في خواتيم مخطوطات كتب المصنف تدل على أنه ظل يعلم العلم حتى السنوات الأخيرة من عمره^(٣).

٣- التساهل في تسهية الناسخ في بعض المواضع التي كان الناسخ مصيبًا فيها^(٤).
سادستها: نشرة أبي عاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

وهي نشرة ملفقة من نسختين مجهولتي الرواية، بذل محقق هذه النشرة جهدًا طيبًا، وأهم ما يميز نشرته:

- ضبط المتن ضبطًا حرفيًا متقنًا، إلا أنه لا يخلو من هنات يسيرة.

- اهتمامه بشرح الكلمات الغريبة.

ومما يؤخذ عليها:

- افتقارها إلى مقدمة علمية تعرّف القارئ الجوانب المهمة في حياة المصنف، وتحوي توصيفًا كاملاً للنسخ المعتمد عليها.

- ذكر في المقدمة أنه قد مرّت خمسون عامًا على نشرة الشيخ البيطار دون إعادة تحقيقها، وقد تبين مما سبق أن الكتاب حقق مرتين قبل صدورها.

(١) الروضتين (٦٨/٣).

(٢) تقدم الكلام على تلاميذ المصنف (ص ١٧ - ٢٤).

(٣) مقدمة البيان في إعراب القرآن (٢٠/١)، مقدمة الشيخ البيطار لأسرار العربية (ص ٩).

(٤) مثال ذلك ما جاء في (ص ١٨٧) فقد قال المحقق معلقًا على لفظة «لا بد لك»: «في س: لا نولك»، وهو سهو من الناسخ»، والسياق مستقيم ليس به سهو، و«لا نُولُك» معناها: لا ينبغي لك. القلب والإبدال لابن السكيت (ص ٧).

- تخريج الشواهد الشعرية في هذه النشرة كان فقيرًا من المصادر الأدبية ، فأغلب هذه الشواهد خُرِجَت من لسان العرب دون الرجوع لأي ديوان من الدواوين الشعرية ، أو أي كتاب من كتب الشواهد النحوية ، وراجع ثبت المصادر والمراجع في هذه النشرة تدرك ذلك .

- عدم إثبات بعض الفروق الجوهرية للنسخ في بعض المواضع^(١) .

- عدم اختيار بعض القراءات القرآنية المناسبة للسياق^(٢) .

- عدم الانتباه في « فهرس الآيات » لبعض القراءات الموجودة في الكتاب ، وإثباتها في الفهرس برواية حفص عن عاصم .



(١) مثال ذلك ما جاء في (ص ١٣) من هذه النشرة : « ومنه قوله ﷺ : الثيب تعرب عن نفسها » . هذا الحديث لفظه في النسخة (د) التي اعتمد عليها المحقق : « الثيب يعرب عنها لسانها » ، إلا أن المحقق لم يذكر أي فرق ، واكتفى بإثبات ما جاء في المطبوع ، وفروق جوهرية كهذه لا بد أن تثبت ، لا سيما إذا كانت تتعلق بمتن حديثي أو شاهد شعري ، ومن الجدير بالذكر أن البيطار بيّن فروق النسخ في هذا الموضع ، وكانت موافقة لما في النسخة (د) ، إلا أن المحقق لم يلتفت لها وأعرض عنها ، ولعله فعل ذلك فراًا من غرابة ألفاظ هذه الرواية ، واكتفى بإثبات الرواية المشهورة في كتب السنة ، وهذه الرواية غير المشهورة أخرجها ابن قانع في معجم الصحابة (٢/٣١٠) من حديث الغرس بن عميرة ، والذي ساعدنا على معرفة هذا أن النسخة (د) هذه كانت إحدى النسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق الكتاب .

(٢) مثال ذلك ما جاء في (ص ٥٧) من هذه النشرة : « أحدها : أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة » ، وهذه القراءة جاءت في نشرة البيطار ، والنسختين (د) و(ن) اللتين اعتمد عليهما المحقق : « ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا ﴾ » ، وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي ، وهذه القراءة هي الأنسب لقول المصنف : « لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة » .

هذه النشرة

هذه النشرة تقدّم لنا أول رواية كاملة لـ «أسرار العربية» مُجازة من قبل الأنباري نفسه ، وهي رواية تلميذه ابن أبي الفنون ، على حين جاءت النشرات السابقة ملفقة ؛ وذلك لقصور النسخ التي اعتمدوا عليها - كما تبين في توصيفها - ومَن وقف منهم على نسخة الحافظ أبي بكر الحازمي ، أو نسخة ابن راجح تلميذي المصنف وجد بهما سقطًا كثيرًا ، لا يصلح معه إخراج الكتاب برواية واحد منهما ، ولذلك اضطرروا إلى إخراج النص الكتاب ملفقًا من مجموعة نسخ .

وكشفت لنا خوارج هذه الرواية (حواشيها) عن بعض الآراء التي رجع عنها المؤلف في أواخر حياته ، فقد قال صاحب الرواية - أي ابن أبي الفنون - في إحدى حواشيها ما نصه : «رجع الشيخ - رحمه الله - آخرًا عن هذا الحد ؛ لأنه قيل له : إنه من حدّ المنطقيين ، وهو عندي في غاية الجودة والتحقيق» .

كما صوّبت هذه النشرة بعض التصحيحات الموجودة في النشرات السابقة . وتميزت هذه النشرة بالكشافات العلمية التي تمكن القارئ من الوقوف على ما في الكتاب من فوائد .

النسخ الخطية المعتمدة

اعتمدنا في إخراج هذه الرواية على نسخة خطية واحدة معتمدة ، وخمس نسخ مساعدة :

أ- النسخة المعتمدة

النسخة (ف)

من مخطوطات مكتبة عارف حكمت بالمدينة ، وهي برقم : (٣) نحو ، وقد اعتمدت على صورتها المحفوظة في معهد المخطوطات العربية برقم : (٢٤) مكونات

أدب ، وهي نسخة نقلت من رواية ابن أبي الفنون تلميذ المصنف ، عدد أوراقها : (٩٧) ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وهي مكتوبة بخط النسخ الجميل ، ولقد تم نسخها سنة (٧٥٨هـ) بمدينة القاهرة في خانقاه قجا سلحدار ، بقلم حيدر بن عمر بن محمد الهرملي^(١) .

وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة ، وقد اتخذناها أصلاً للأسباب الآتية :

- دقتها وإتقانها ، فهي نسخة مشكولة تكاد تخلو من السقط^(٢) والخرم ، أخطاء ناسخها قليلة جدًا .

- جاء في آخرها : « نسخت هذه النسخة من نسخة قرأها الشيخ الإمام الفقيه العالم الفاضل جمال الدين أبو الفتوح نصر بن محمد بن المظفر بن أبي الفنون النحوي البغدادي العتابي رحمه الله ، عليها ما صورته : كنت قرأت كتاب « أسرار العربية » وكتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » على مصنفهما الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله تعالى ، بعدما كان يمليه ، دروسًا من حفطي وبعضًا من كراريسي ، وأجاز لي أن أرويها منه ، وذلك في مجالس آخرها الاثني عشر من رجب سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة ، ثم بعد ذلك جماعة كثيرون قرأوا على الشيخ أبي الفتوح نصر بن محمد على تلك النسخة مرارًا ، وسمعوا منه وصححوها نسخهم منها اعتمادًا عليه ... » ، وهذه الإجازة بهذا التفصيل لم نجدها في أي نسخة من نسخ الكتاب التي وقفنا عليها .

(١) الهرملي : نسبة إلى الهرمل ، وهي إحدى مديريات محافظة بعلبك بلبنان . ينظر : خطط الشام (٢٣١/٣) .

(٢) بلغت مواضع السقط بها ثلاثة مواضع تقريبًا .

ب- النسخ المساعدة

١- النسخة (أ)

من مخطوطات مكتبة بشير آغا «أيوب»، وهي محفوظة هناك تحت رقم: (١٧٠)، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية بنسخة مصورة منها برقم: (٩) نحو، عدد أوراقها: (١٠٣) ورقة، من القطع المتوسط، في كل ورقة صفحتان وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبًا، وهي مكتوبة بخط نسخ قديم، تاريخ نسخها (٥٧٥هـ).

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، كاشف الغطاء، ومانح العطاء، ذي الجود والإناء والإعادة والإبداء، المتوحد بالذات القديمة، المقدسة عن الحيز والفناء...».

وآخرها: «وهذا كله ليس بمطرد في القياس، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من شاذ الذي لا يقاس عليه، فافهمه إن شاء الله تعالى، تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين، وقع الفراغ من نسخه في جمادى الأولى سنة خمس وسبعين وخمس مئة».

لم يُذكر اسم ناسخها، ولكن عليها إجازتان من ابن راجح^(١) وخَزَعْل^(٢) تلميذي المصنف لصاحبها نجيب الدين أبي الفتح نصر الله بن الصفار^(٣) الذي سمع أولها من بهاء الدين إبراهيم بن أبي اليسر المعري^(٤) بحضرة ابن راجح، وقرأ بعضها على ابن

(١) تقدمت ترجمته (ص ٢١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٢٢).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٧٣).

(٤) إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن سليمان القاضي الجليل بهاء الدين أبو إسحاق التنوخي المعري، من بيت أبي العلاء المعري، ولي قضاء المعرة وعمره خمس وعشرون سنة، وقد تكلم فيه عمر بن الحاجب، وقال: «كان فيه بذاءة وفحش، وكان قد ترك الفقه، =

راجح وسمع بعضها منه ، وذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ٢٤ رمضان سنة (٦١٦هـ) ، وأجازه ابن راجح بها كما هو مصرح به في بداية النسخة ، ثم قرأها كاملة على أبي المجد خزعل بن عسكر تلميذ المصنف وأجازه بروايتها عنه وبجميع ما صح له عنه ، وذلك في شهر ذي القعدة سنة (٦١٦هـ) ، وكذلك عليها سماع لابن حمّود من الشهاب المقدسي ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

وعلى الرغم من نفاسة هذه النسخة ، فإننا لم نتخذها أصلاً للأسباب الآتية :

- الأوهام والأخطاء المحضة التي وجدت بها ، مثال ذلك ما جاء في (ص ١٢٢) : ضمير المنصوب المتصل ، والصواب : المنفصل ، و(ص ١٦٠) : الأصوات ، والصواب : الصوت ، و(ص ٢٦٨) : التحاك ، والصواب : النجاك ، و(ص ٢٨٤) : السفلى ، والصواب : العلى .

- كثرة السقط بها ، فقد بلغت مواضع التحريف والسقط أكثر من مئة موضع ، هذا بالإضافة إلى الخرم الذي وجد في (ص ١٨-٢٢) ، و(ص ١١٢-١١٥) ، ولقد بينا هذا مفصلاً في جدول المقارنة بين الروايات .

- مخالفتها مراد المؤلف في ضرب بعض الأمثلة ، من ذلك ما جاء في (باب المصدر) : « وقالوا : أعد وتعد ونعد ، فحذفوا »^(١) ، فقد خالفت النسخة (أ) بهذا الترتيب مراد المؤلف ؛ لأنه قد قال في (باب المعرب والمبني) : « والتحقيق في ترتيب هذه الحروف - أي حروف المضارعة - أن تقدم الهمزة ، ثم النون ، ثم التاء ، ثم الياء »^(٢) ، فيكون ترتيب المثال - كما جاء في باقي روايات الكتاب - : « أعد ونعد وتعد » .

= واشتغل بغيره ولم يكن محمود السيرة ، ومات في منتصف محرم سنة (٦٣٠هـ) . تكملة وفيات النقلة (١٨٥/٣) ، طبقات الشافعية لابن كثير (٧٤٠/١) ، المقفى الكبير (١/ترجمة : ١٦٢) .

(١) نشرتنا (ص ١٢٦) .

(٢) نشرتنا (ص ٢١) .

ومن ذلك ما جاء في (باب التعجب): « هو أكثر منك علمًا وأكبر منك سنًا »^(١)،
والذي في « الإنصاف » وباقي روايات الكتاب: « أكبر منك سنًا وأكثر منك
علمًا »^(٢).

٢- النسخة (ص)

من مخطوطات مكتبة بلدية المنصورة، أهداها محمود نجم الدين لمكتبة البلدية
سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، وهي محفوظة فيها تحت رقم: (١٢٢) نحو، ومنها مصورة
في معهد المخطوطات العربية برقم (٣٨) مكونات أدب .

أولها: « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كاشف الغطا ، مانح العلا ؛ ذي الجود
والإنداء والإعازة والإبداء ، الموحد بالذات القديمة المقدسة ... » .

وآخرها: « وهذا كله ليس بمطرود في القياس ، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة
الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه . ووقع الفراغ منه في بكرة الاثنين ثالث
عشر جمادى الآخر^(٣) سنة خمس وتسعين وخمس مئة ، وذلك على يد العبد الفقير إلى
رحمة الله تعالى أحمد بن أبي بكر بن أبي إسحاق بن الحسن الإربلي ، غفر الله له
ولجميع المسلمين » .

وقد أتني محمود الطناحي على هذه النسخة ووصفها بالتفاسة ، ووجدناها كما
قال ، إلا أننا وجدنا بها سقطًا يسيرًا في بعض المواضع ، عدد أوراقها : (١٥٠) ورقة
تقريبًا من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة خمسة عشر
سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وهي مكتوبة بخط النسخ الجميل ،
تم نسخها سنة (٥٩٥هـ) ، بخط أحمد بن أبي بكر بن أبي إسحاق الإربلي ، وهذه
النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

(١) نشرتنا (ص٨٨) .

(٢) نشرة البيطار (ص١١٣ ، ١١٤) ، الإنصاف (١/١٣٢) .

(٣) كذا في ص ، والصواب : « الآخرة » .

٣- النسخة (ب)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٣) لغات هـ محمد عبده ، ميكروفيلم (٥٧٤٣٤) ، وتشتمل على الكتاب كاملاً .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم الحمد لله كاشف الغطاء ، ومانح ، العطا ذي الجود » .

وآخرها : « وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه إن شاء الله تعالى . نجز الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في ثالث من المحرم سنة ثلاثين وسبع مئة . علق لنفسه أفقر عبيد الله إلى رحمته منصور بن يحيى بن منصور البيني^(١) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

تقع في (٦٣) ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة (٢٢) سطرًا ، وفي كل سطر خمس عشرة كلمة تقريبًا ، وكتبت بقلم معتاد ، وهي نسخة متوسطة الضبط ، تاريخ نسخها (٧٣٠هـ) ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .

٤- النسخة (ك)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٤٠) نحو ، أو : (١٣٧٤٥) ، وتشتمل على الكتاب كاملاً .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي وهو حسبي قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحى ... » .

وآخرها : « وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه . تمت أسرار العربية بعون الله تعالى نهار الاثنين سابع شهر ذي الحجة سنة سبعة وثلاثين وسبعمئة رحم الله كاتبها ، وقارئها ، والناظر فيها ، وباحتها ، ومستمعها ، ومالكها ، أمين يا رب العالمين ، والصلاة على سيدنا وحبيبا وإمام شريعتنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله السادة الأئمة الهادين ،

(١) هذه النسبة غير منقوطة في المخطوط .

ورضي الله عن أصحابه أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين » .
تقع في (٩٣) ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة (٢٥) سطرًا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبًا ، وكُتبت بقلم النسخ المعتاد ، وعليها الكثير من المقابلات والتصويبات ، تاريخ نسخها (٧٣٧هـ) ، وقد أشرنا إليها بالرمز (ك) ، تتفق مع النسخة (ص) في كثير من الفروق ، وهي متوسطة الضبط ، وهذه النسخة اعتمد عليها محقق نشرة دار الكتاب الإسلامي .

٥- النسخة (ل)

من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : (٥٢٤) نحو طلعت ، ميكروفيلم (١٩٦٦٧) ، وسبب اعتمادنا عليها أننا وجدناها موافقة للنسخة (أ) في كثير من الفروق ، وكأنها فرع من فروعها ، ومن ثمَّ أتينا بها لكي تعالج مواضع السقط والخرم بالنسخة (أ) .

أولها : « قال الشيخ الإمام العالم الأوحى كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن [...] بن أبي سعيد الأنباري أدام الله أيامه : الحمد لله كاشف الغطا ومانح العطا ذي الجود » .

وآخرها : « وهذا كله ليس بمطرد في القياس ، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فافهمه إن شاء الله تعالى » .

عدد أوراقها : (٨٥) ورقة تقريبًا من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان وفي كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبًا ، وهي جيدة الضبط ، وهذه النسخة لم يعتمد عليها أصحاب النشرات السابقة .



منهج التحقيق

غني عن البيان أن نشرتنا هذه هي نشرةً لرواية ابن أبي الفنون ، ومن ثمَّ فإننا قد اعتمدناها في المتن ، ولم نعدل عنها فنأخذ من النسخ المساعدة ، إلا ما كان خطأ محضًا .

ولأن طبعة الشيخ البيطار أثبتت في حواشيتها فروق روايتي أبي بكر الحازمي وابن راجح تلميذي المؤلف ، ولأنها أكثر حضورًا وتداولًا بين الناس ، فقد حرصنا على أن نثبت أرقام صفحاتها في الهامش الجانبي لنشرتنا ؛ حتى يسهل على من يريد المقارنة بين روايات الكتاب الوصول إلى الموضوع بسهولة ويسر .

وقد ألزمتنا أنفسنا بالعناصر المنهجية الآتية لخدمة النص :

- المقابلة مع النسخ وإثبات فروقها .
- وضع أرقام أوراق النسخة (ف) في ثنايا النص .
- ضبط ما أشكل من الألفاظ .
- تخريج الآيات القرآنية ، والقراءات ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية .
- الالتزام بقواعد الإملاء الحديثة .
- شرح الكلمات الغريبة ، معتمدين على المعجمات وكتب الغريب ، وشروح الدواوين والشواهد الشعرية .
- ترجمة الأعلام .

هذا وقد صنعنا كشافات تحليلية مستوعبة حتى تتحقق الفائدة المبتغاة من هذه

النشرة :

١- كشاف الآيات والقراءات .

٢- كشاف الأحاديث .

- ٣- كشف الأشعار .
 - ٤- كشف الأرجاز .
 - ٥- كشف أنصاف الأبيات .
 - ٦- كشف الأمثال والأقوال .
 - ٧- كشف الأعلام .
 - ٨- كشف الجماعات والقبائل .
 - ٩- كشف الأماكن .
 - ١٠- كشف الكتب الواردة في النص .
 - ١١- كشف العلل .
 - ١٢- كشف المسائل النحوية والصرفية .
 - ١٣- كشف المسائل التي وافق فيها الكوفيين .
 - ١٤- كشف المسائل التي اجتهد فيها .
 - ١٥- كشف التراكيب التي لا يحسن أو لا يجوز استعمالها .
 - ١٦- كشف الفاسد والشاذ والضعيف من الآراء والأقوال .
 - ١٧- كشف المصطلحات والظواهر اللغوية .
 - ١٨- كشف ما ليس في كلام العرب .
 - ١٩- كشف الألفاظ المفسرة .
 - ٢٠- ثبت المصادر المراجع .
- ﴿رَبَّنَا قَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ، وصلِّ يا ربنا وبارك على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



نماذج من مخطوطات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كاتِبُ العِطَاءِ وَمُخْلِجُ العِطَاءِ فِي المَوجِدِ وَالإِذَاءِ وَالإِعَادَةَ
 وَالإِبْدَاءَ وَالمُتَبَرِّقَاتِ بِالمَآذِ المَؤَدَّةِ عَنِ المَؤَيَّرِ وَالنَّارِ المُنْقَرِدِ
 بِالمُضَاتِ الأَزَلَّةِ لَأَنَّهُ عَنِ الرِّوَالِ وَالنَّسَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ
 الأَنْبِيَاءِ وَعَلَى أَهْلِ البَيْتِ الأَصْفَاءِ وَبَعْدُ فَذَكَرْتُ فِي هَذَا
 الكِتَابِ المَعْرُومِ بِأَسْمَاءِ العَرَبِ كَثِيرًا مِنْ وَهَابِ العَرَبِ المُنْتَهَيْنِ
 وَالمُتَأَخَّرِينَ مِنَ البَصِيرِينَ وَالمُؤَيَّرِينَ وَبَحْتٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهَا
 جَسَدٌ مِثْلُهَا فِي التَّحْقِيقِ وَأَوْجَحْتُ فَسَادًا عَدِيدًا بِوَضْعِ العَطْفِ وَرَحْمَتِ
 ذَلِكَ كَلِمَةً إِلَى الدَّلِيلِ وَأَعْتَبْتُ مِنَ الإِسْمَاتِ وَالمُطَوِّبِ وَتَهَلَّلْتُ عَلَى العِلْمِ
 عَامَّةً السَّبِيلِ فَاللهُ تَعَالَى سُبْحَانَهُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ ﴿١﴾

علم ما الكلام
 ان قال قائل ما الخبر يسئل الكلام اسم جنس واحده كلمة كقولك
 يسئل ويسئ ويسئ ويسئ ويسئ وما اشبه ذلك قال في ما الكلام
 ما كان من الحروف والاسماء المعربة في معنى جنس التثنية والاسم
 ما الفرق بين العلم والكلام في الفرق بينهما ان العلم يطلق على
 المعيد وعلى غير المعيد واما الكلام فلا يطلق الا على المعيد خاصة
 فان يسئل فلم تعلم ان اسما العلم ثلثة كاربعا فاعلم انما وجدنا هذه
 الانقسام باعتبار جمع ما يحط به بالبال وسواءه في الجمال ولو كان
 هاهنا اسما رابعا ليشي في النفس من لا يمكن التعبير عنه ما ارماسقط

الارواح منه وسقط احد احواله الانقسام الثلاثة ليشي في النفس في الامور الغير
 عنه بازا وما سقط ثلثا غير هذه الانقسام من جميع الاشياء فان علم ان النفس الا
 هذه الانقسام الثلاثة فالعلم يسئ في الاسم الاحادي اختلف الخوارج في ذلك
 فذهب بعضهم الى ان يسئ اسما للرجس احد احواله من اسما مستاء وعلاظ
 ما حثت من مشاء فصحى اسما والوجه الثاني ان هذه الانقسام الثلاثة لها ثلث
 مراتب فيها ما يختص به ويختص به وهو ان يسئ في الاسم واحدها ما يختص به ولا
 يختص به وهو النعت نحو فام ريد منها ما لا يختص به ولا يختص به وهو النعت
 نحوصل ويل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يختص به ويختص به والنعت يختص به
 ولا يختص به والحرف لا يختص به ولا يختص به فلهذا ساقط الفعل والحرف في الجمع
 والاصط في جمع الاسماء خلافا للواو في الجمع وهو خصوص الامور والاصط
 اسما ووزنه افع لانه قد اختلف في لامة التي هي الواو في جمع الاسماء والواو
 التي هي اسمي اسما لامة همة على المسئ يعرف بها والاسمة العلامة واصل اليه
 وتسم الا انهم جازوا الواو من اوله وسواء ما كانها الهيمزة فصا لاسما ووزنه افع
 لامة قد اختلف في معنى الواو في الجمع والاصط في جمع الاسماء والواو في الجمع
 وما ذهب اليه الواو وان كان يحتمل من جهة المعنى الا لامة واسم من جهة المعنى
 وذلك من اربعة اوجه اسما انك تقول في جمع الاسماء نحو حور وجن وفتى
 وفتى ولو كان مأخوذا من التثنية لوجب ان تقول رسم كما تقول في جمع الاسماء
 وعنده وفي تصغيره وزيته فلما قيل يسمى كل علم من السوء من السوء وكان
 الاصل فيه جمع الاسماء لما اختلف في الواو والسوا من ما ساقط

الورقة الأولى من النسخة (ف)



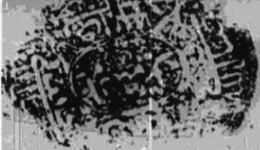
غلاف النسخة (أ) ويظهر عليه الإجازة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كاشف الغطاء ونازع العطاء والجزء والبر والاعادة والاداء
 المترجما للذات القدما فقد سجد عن الحيز والقيام المنفرد بالصفات
 الاربعة المترجم عن الزوال والبقاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله
 واصحابه واصفياء بعد فقد ذكر في هذا الكتاب الواسع ما سار
 العرب في شئ من اهل الحوزة من المتأخرين من المصنفين والكاتبين
 وجميع ما ذهبوا اليه من اهل الحوزة من علماء الفقه والاصول فساد ما
 عداه وواجب العطف ورجعت على كل الالوان واعلمت من الاسباب
 والتطور وسهلت على المتعلمين السهولة بالله تعالى سجع وهو
 حسبي ونعم الوكيل
 انما يار ما الكريمة العظام احسن احدهم كذا كذا بعد ومن
 وبسمة والبر ونفسه ونفسه وبسمة ذلك فان تبارك الكلام قبيحا كان
 من الحوزة والاسانيد على معنى تبارك الفوق من الكلام والكلام تبارك
 الفوق منها ان الكلمة تطلق على المنفرد عن غير المصداق اما الكلام فله
 مطلق الاعلى المقيد خاصة فان لم يلم ان اسام الكريمة الاربع
 لها تبارك واحد باحد الالفاظ تعتبر بها جميع ما حفظ بالادب
 وسوم في الخيال لو كان لها ما تسمى رابع لعقبة النفس لا من
 تعتبر عند بار اما سفظ الاثرى له لو سفظ احد هذه الالفاظ
 الثلاثة لعقبة النفس تسمى لعقبة تعتبر عند بار اما سفظ فاعني
 عند هذه الالفاظ عن جمع الالفاظ على ان نفس الالهة
 الالفاظ الثلاثة فان تسمى الالفاظ اسما اختلف الحوزة

في ذلك ذهب المصنفين الى ان تسمى اسما الوحيين احدهما الله تعالى
 ستماء ووعلا على خمسة من معناه تسمى اسما الوحد الثاني ان هذه الالفاظ
 الثلاثة لها تبارك اسما منها ما نحن به رخص عند وهو الاسم الحوزي
 فام وبسها ما نحن به ولا نحن عند وهو الفعل الحوزي فام وبسها
 ما لا نحن به ولا نحن عند وهو الحوزي فام وبسها ذلك
 فلما كان الاسم الحوزي به رخص عند الفعل الحوزي به ولا نحن عند والحوزي
 لا نحن به ولا نحن عند سألنا علماء الفقه والحوزة ان يقع والاصل
 منه ستماء الالهة حذوا الواو من آخره وعنه نحو الهزني في قوله تصاد
 اسما ووزنه ابع لانه قد حذف منه لام التي هي الواو في شئ وذهب
 الكونين الى ان تسمى اسما الالهة ستماء على المعنى يعرف بها والسمة العلام
 والاصرفه وتسمى الالهة حذوا الواو من اوله وعرضوا بها الالهة
 تصاد اسما ووزنه ابع لانه قد حذف منه واو التي هي الواو في
 وتسمى الصحيح ما ذهب اليه المصنفين من ان تسمى الالهة الكونين وان
 كان وجهها من جهة المعنى لانه ناسخ من جهة التصريف ذلك
 وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول ان تسمى تصغيره تسمى
 الحوزي وحتي وتسمى وتسمى لو كان ما حذوا من السمة لوجب
 ان يقول وتسمى كما يفرض تصغيره وعنده وفي تصغيره
 وتسمى فلما تسمى على ان تسمى السمة والاسم وكان الاصل
 فيه ستماء لانه لما اجتمع اليها الواو والساو منه ما كان
 تسمى الواو ارجحها ما ستماء كما قالوا سيد وهي تسمى
 والاصل ستماء وهو تسمى لانه لما اجتمعت اليها الواو

بسم الله الرحمن الرحيم
 في ذلك ذهب المصنفين الى ان تسمى اسما الوحيين احدهما الله تعالى

الورقة الأولى من النسخة (أ)



على الاصل من الساذ الذي لا يعنديه نار بل بالاسماء ست بلعبريا
 اما ست ماضها سدس بدل بولهم في صغره سذبير و كسره اسدس الا
 ادهم ان لو اس السبني كما البواسر الي اسبني انخذ اشخد فلما ادواهاها
 من السني باصا راى سدس م ادعوا اللال في التا وصار الي ست و اما بلعبر
 ماضه سوا العبر الا ادهم حد هو الخرو المخل لسكونه وسكون اللام ولم يكن
 الادغام جر كة التون سكون اللام محذوف التون لاسر الادغام ومن ذلك بولهم
 بلعبر سربون سى العم نال _____ الساعر
 اذا غاب غدوا عنك بلعبر انك جليبا ولم تعطف عليك العواطف
 ومن ذلك بولهم على بنو بلان سربون على الماء وال _____ الساعر
 غلله طف غلما بكر بون البري تا صدور الجبل نحو سيم
 سرب على الماء وهلاكه ليس يطر في الفاسر اما دعاهم الي ذلك كثره الاستعمال
 وهو من شاد الذي لا يعاس عليه فنه ان س الله تعالى ع
 نور الكا _____ والمحل لله رب العالمين صلوه على سيد محمد النبي
 واله الطاهر ومع الفراغ من نسخة في حمدك الاولى سده حسن وسعين حسن
 مرا سربوه النحة وهي سر الهم س مصف سما الفسة ان نام ايام العاقل
 الراشدا الي اسم عبد الرحمن محمد بن سجد الامام سرب سرب سرب سرب
 الحاد با صاحبها السبوا لانيه الا وحدا لكل يجعل النبع حار السعا
 في انهم ذفرا لانه خمس سرب ابو الفرج سرب سرب سرب سرب سرب سرب
 الصغار و سده الله واحدهم باخر مصفها حو سرب سرب سرب سرب سرب
 من غنة ولعرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب
 سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب
 سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب سرب

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي خلقنا من التراب والطين والاعزازة
 والابواب والوجوه والجلال والقدرة عن المدين والحفاة
 المقرب والعصا النورية المنزوع عن الارواح والفتاة والعلافة
 محاسن الانبياء وعلى الرضا والامير المؤمنين والائمة
 في هذه النكتة بالاسم والاسم والاسم والاسم والاسم
 للامه والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم
 منها كما حصل به شفا العليل واوصى فيها كذا وكذا
 التليل ووجبت في ذلك كل الازاليل والعقبه من الاسباب
 والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم
 بغيره ومنه والاسم والاسم والاسم والاسم
 والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم

تقول سفة وبقى ملكة وبقى وبقى وبقى وبقى وبقى
 ذلك فان كان ما لا الكلام قيل ما كان من الخرب والالفة
 على عيني فان قيل ما الفرق بين العلم والكلام بل الفرق
 بينهما ان العلم ينطق على المقيد وما الكلام فلا ينطق
 الا على المقيد خاصة فان قيل فانه ان اسما العلم
 للمعنى لا يربح ما قيل لا احد امة الاقسام بعد التميز
 جميع ما يحظر اليك ويحظر اليك وان كان ما اسما
 اربع بقى في القرشي لا يرضى التميز عن ان اسما فقط
 الا ان يراه لو فقط لاجل هذه الاسماء التي في النص
 في لامل التميز عن ان اسما فقط فالعلم هذه الاسماء
 عن جميع الاشياء وليس ان اسما الاسماء التي في النص
 فان قيل سمى الاسم اسما قبل اختلف العيون في ذلك
 فذهب المبرزين الى ان سمي اسما العيون في ان اسما
 على سبيل الامثلة بل على سبيل من يتكلم في ان اسما
 ان هذه الاسماء التي في النص والاسم والاسم

الورقة الأولى من النسخة (ص)

هو النفس من أمته لأنه يودى إلى الإحجاب به وإبطال
 سائر من الفضل على مقابله فإن قيل فلام الغريب
 يمشى نحو ما تقدم قيل في لغة عشق حرقا وهي إشتا
 واثا والذالك والذالك والذالك والذالك والذالك
 والمشتين والقياد والصاد والظا قاطبا
 والنون يجر الذائب والذائب والذائب والذائب
 والراهب والرائد والسامع والشاكر والظائر
 والصاب والصابغ والطابع والفاطر والناموس
 لجدعش حرقا من حرق طرف اللسان ويحتمل أن يقال
 طرف اللسان وهما الصاد والشتين وإنما ادعت
 لام التعريف في هذه الريف لوجه آخر أن هذه الريف
 من أرواحها والوجه الثاني أن هذه اللام بكثرة وها في السلام
 ولهذا نظر في سائر الآيات في أمثال الأفعال والأشخاص
 المكتسبة والواجبة فيها المقارن لهذه الريف وكذا
 غيرها في الكلام لوجه الأفعال وأما من أفعال اللام

جان الأصل من الشاد التي لا يعمله به فإن قيل والاصل
 في ذلك وتلخيصها إياهاست عابلا يدين بليل وأمس
 يودقوه وسديس ويؤكسوه أساس الأفعال التي أرا
 من اللين بأحضا أن يكون التأسيس والعقد صافا استبد
 فلهذا صافيا العين بأما في اللين ثم أذعنوا الذالك
 والذالك في الذاست وإنما لم يشر إليها في اللفظ إذ
 كثر من اللفظ العكس ليقرب من اللام ولم يشر إلى اللفظ
 بلوكه للفتن وسكون اللفظ في اللفظ ولا من الأفعال
 ذلك فوجه اللفظ من اللفظ في اللفظ

إذا كان على أن يكون له حركتا ولا يفتن على اللفظ
 ومن ذلك فوجه اللفظ من اللفظ في اللفظ
 عفا وفتن على اللفظ من اللفظ في اللفظ
 يرد على اللفظ من اللفظ في اللفظ
 كثر الاستعمال في اللفظ من اللفظ في اللفظ

الورقة الأخيرة من النسخة (ص)



بسم الله الرحمن الرحيم
 وشه نعتي هو حسبي
 قال الشيخ الإمام العلامة الأدهم جمال الدين أبو القاسم
 عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأندلسي إمام الله إمامه العدل له كاشف
 الغطا وما في العطار في الخود والأبواب والأمان والأمان والأمان
 المتوجه بالإجابة المقدسة عن الخبز والخبز المتفرد بالصفات
 الإلهية المترهنة عن الزوال والغبور الصلاة على محمد وآل بيته
 وعليه وأصحابه الأصفياء وغيرهم فقد ذكرت في هذه الكتاب
 الموسوم بأسرار العربية كثير من مذهب الصوفيين المتقدمين والنا
 من الصوفيين والكونيين وصيحت ما ذهبت إليه منها بما يجعل به شفا
 الغليل وأوصحت فستاد ما عدله بواضح التمهيل ولا رجعت في ذلك
 كلمة إلى الدليل وأحفظته من الاستهباب والتظويل وسملته على
 المتعارف في الشبه بالخالق الذي تعافى بغيره وهو حسبي يوم الأكل
 والشراب من غير أن قال في كل ما الكلمة قبل له الكلم اسم جنس
 واحكامه كقولك نبتة ونبق ونبنة ونبق ونبقة ونبق وما
 أشبه ذلك فاقصبل ما الكلام فيل ما كان من الحروف واللا
 يشابه على معنى يسكن السكون تخلصه فاقصبل في قوله من
 اقتسام الكلام ثلاثة لا أربع ما الفرق بين العلم والكلام قبل
 الفرق بينهما أن الكلم ينطق بالأعلى فيلخصه فاقصبل في قوله
 إن اقتسام الكلام ثلاثة لا أربع لها قيسل لأنها واحدة ههنا
 الاقتسام لا يعبر بصيغتها عن جميع ما يخلط بالسال ويتوهم
 بالحيا لولو كان ههنا فاستمر أربع لئلا يفتقر إلى كذا

هذا هو
 ما ذكره
 في كتابه
 في شرح
 القاموس
 في باب
 النعت

هذا هو
 ما ذكره
 في كتابه
 في شرح
 القاموس
 في باب
 النعت

هذا هو
 ما ذكره
 في كتابه
 في شرح
 القاموس
 في باب
 النعت

التعريف

بسم الله الرحمن الرحيم
 وشه نعتي هو حسبي
 قال الشيخ الإمام العلامة الأدهم جمال الدين أبو القاسم
 عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأندلسي إمام الله إمامه العدل له كاشف
 الغطا وما في العطار في الخود والأبواب والأمان والأمان والأمان
 المتوجه بالإجابة المقدسة عن الخبز والخبز المتفرد بالصفات
 الإلهية المترهنة عن الزوال والغبور الصلاة على محمد وآل بيته
 وعليه وأصحابه الأصفياء وغيرهم فقد ذكرت في هذه الكتاب
 الموسوم بأسرار العربية كثير من مذهب الصوفيين المتقدمين والنا
 من الصوفيين والكونيين وصيحت ما ذهبت إليه منها بما يجعل به شفا
 الغليل وأوصحت فستاد ما عدله بواضح التمهيل ولا رجعت في ذلك
 كلمة إلى الدليل وأحفظته من الاستهباب والتظويل وسملته على
 المتعارف في الشبه بالخالق الذي تعافى بغيره وهو حسبي يوم الأكل
 والشراب من غير أن قال في كل ما الكلمة قبل له الكلم اسم جنس
 واحكامه كقولك نبتة ونبق ونبنة ونبق ونبقة ونبق وما
 أشبه ذلك فاقصبل ما الكلام فيل ما كان من الحروف واللا
 يشابه على معنى يسكن السكون تخلصه فاقصبل في قوله من
 اقتسام الكلام ثلاثة لا أربع ما الفرق بين العلم والكلام قبل
 الفرق بينهما أن الكلم ينطق بالأعلى فيلخصه فاقصبل في قوله
 إن اقتسام الكلام ثلاثة لا أربع لها قيسل لأنها واحدة ههنا
 الاقتسام لا يعبر بصيغتها عن جميع ما يخلط بالسال ويتوهم
 بالحيا لولو كان ههنا فاستمر أربع لئلا يفتقر إلى كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 وشه نعتي هو حسبي

تدخل في سائر الأسماء من أسماء الأعلام والخمساء والتمكنة
 في اجتماعها المفارقة لهذه الحروف وكثرة ورفاهية الكلام
 لوزن منها الأديعاً وأما من أظهر الأسماء الأصل من التشاد
 الذي لا يعدل في الأصل من حيث يثبت ويلعب
 قبل ما يثبت فاهلها من شخص بليل فونهم في نصوصهم
 وفي كشمهم استدراكهم إلا أنهم ابدوا من السكون في الأبدال
 التي استتار في أخذ دفالوا المستخلص فلما ابدتوها هاهنا
 من الأسماء تصار إلى سبقت ثم ادعوا إلى الدال في التناقص
 المست واما بلغته وأصله في العنبر إلا أنهم حرفوا
 الحرف المختل السكونه ويسكنون اللام في يكتنهم أرواحهم بحركة
 النون في كون اللام مجرداً في النون لكان في الأديعاً ومن
 قولهم يلعون بوزن في التناقص
 إذا غارت في كونه يلعون تلك جليلاً كما تعطف عليها العواطف
 ذلك وفي فونهم علم بنو أفلا في كبريد في علم الأديعاً في التشاد
 علمان طغى على كبريد وأولاً في تشاد في الحرف كونه في
 سوزون على الماء والتسليم وهذا كله ليس يتطرد في التناقص
 واما ادعاهم إلى ذلك في الاستعمال وهو من التشاد الذي
 لا تقاس عليه من أسرار العربية تعود إليه نعال
 بهار الإيسين مع شهر ذي الحجة ففيه معرفة وبلادهم في شهر
 رحم الله كأنبها وقاويها والنظر فيها وراحتها ومستمعها
 وما لكها من يارب العالمين والصاره على سبب أو حصيد
 في امام بشر بعننا محمد حاتم النبيين في علو السادة العجم
 الهادين ورضي الله عن أصحابه أجمعين وحسبنا الله
 وحسن حسبه
 لو اسرافنا في امرنا وقتنا قد انما واسم على اليوم



الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)

عنه فامر حروفه في اللسان وحرفه في اللسان طرف اللسان وهو الضاد
والتيين وانما اعتمدت لام التثنية في هذه الحروف لوجهين احدهما ان هذه
الحروف منبهة لها والوجه الثاني ان هذه اللام كثر دورها في الكلام ولهذا
قد خفي ساير الاسماء سوى الاعلام والاسماء غير المتكثرة ولما اجمع بين المقادير
لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام لزم فيها الادغام وانما لم يطرأ على هذا
فمن الشاذ الذي لا يعتمد فيه فان قيل هذا الاصل في ستة فغيره قيل اماست
فاسلمها سديس يدلون له في نصيب سديس في تكسير اسداس الاله ابدوا
من ليس ناكابا لولم يثاب في التحذف او السقف فلما ابدوا ههنا من
المتن تاملوا اسد ثمة عن الالاف التاء فضا الحمت واما لغيره فاصل
بنوا الضمير الاله حذفوا الحرف المقبل لسكونه وسكون الاله ولم يكن الاله
بحركة النون وسكون الاله حذفوا النون بدلالة الادغام ومن ذلك قولهم يعلم
يريد في الهم قال الشاعر اذا غاب عنك واعلم انك تعلم لم تكن جليدا ولم تعطف
عليك العواطف ومن ذلك قولهم علموا بواقلون يريدون على الماء قال الشاعر

عبدون
ة

عذاه طفت عملا تكبري وانك وعجنا صدور الجبل نحو تيمم يرون
على الاله وهذا كل الين عطرك في القطن وانما دعاهم الاله لك
كثرة الاستعمال وهو من ثنائيا الذي لا يقطن
عليه فاجبه ان شام الله تعالى
م الكافة الحمد لله رب

العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي الاله
الظاهر من سلامه

عبد الرحمن
٨٥
سنة
١٩
عبد الرحمن
عبد الرحمن



معهد المخطوطات العربية



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسرار العريفة

لأبي البركات الأنباري

توفي سنة ٥٧٧ هـ

رواية أبي الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي
النحوي توفي سنة ٦٣٠ هـ

تحقيق

د/ محمد راضي محمد مذكور وإنال محمود سعيد عبد الباري

مراجعة

د/ فيصل الحفيان

الوعاء الإسلامي

الإصدار الخامس والتسعون

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

[١] / بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(١) وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ (١)

الحمدُ لله كاشفِ الغطاءِ، ومانحِ العطاءِ^(٢)، ذي الجودِ والإيذاءِ^(٣)، والإعادةِ والإبداءِ، المتوحدِ بالذاتِ^(٤) القديمة المقدَّسة عن^(٥) الحَيِّزِ^(٦) والفناءِ^(٧)، المتفردِ بالصفاتِ^(٧) الأزليَّةِ المنزهة عن الزوالِ والفناءِ، والصلاةُ على محمدٍ سيِّدِ الأنبياءِ، وعلى آله وأصحابِهِ الأصفياءِ.

[٢] / وبعْدُ، فقد ذكُرْتُ في هذا الكتابِ الموسومِ بـ «أسرارِ العربية» كثيرًا من مذاهبِ النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصحَّحتُ ما ذهبْتُ إليه منها بما يحصلُ به شفاءُ الغليلِ^(٨)، وأوضحتُ فسادَ ما عداه بواضحِ التعليلِ، ورجعتُ في ذلك كلَّهُ إلى الدليلِ، وأعفيتُه من الإسهابِ والتطويلِ، وسهَّلتُه على المتعلمِ غايةَ التسهيلِ، فاللهُ تعالى ينفعُ به، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ.

(١-١) م: ربّ يسر وتمم بالخير قال الشيخ الفقيه الإمام العالم كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله.

(٢) ص: «العلا».

(٣) أ، ص: «الإنداء». والإيذاء: النعمة والإحسان. انظر: العين (١٠٢/٨)، تهذيب اللغة (٤/٤٩٥)، إسفار الفصيح للهروي (٤٧٥/١)، المخصص (٤٢٣/٣).

(٤) م: «بالأحدية».

(٥-٥) الحيز: الناحية، والفناء: ما امتد مع الدار من جوانبها، ومراد المصنف - والله أعلم - تنزيه الذات العلية من أن يكون لها نهاية أو حدود، لأن من المجسمة من أثبت النهاية لها من ست جهات، ومنهم من أثبت النهاية لها من جهة تحت، سبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا. انظر: مقاييس اللغة (ح ي ز)، (ف ن ي)، الملل والنحل (١/١٢٥).

(٦) أ، م: «الحين».

(٧-٧) م: «أهل الصفات».

(٨) ص، ل: «الغليل».

/ بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ (١)

إن قال قائلٌ: ما الكَلِمُ؟ قيل: الكَلِمُ اسْمُ جنسٍ، واحِدَتُهُ كَلِمَةٌ (٢)؛ كَقَوْلِكَ: نَبِقَةٌ وَنَبِقٌ (٣)، وَلَبِنَةٌ وَلَبِنٌ، وَثَفِينَةٌ (٤) وَثَفِينٌ، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: ما الكلامُ؟ قيل: ما كان من الحروفِ دالًّا بتأليفه على معنَى يحسُنُ السكوتُ عليه.

فإن قيل: ما الفرقُ بينَ الكَلِمِ والكلامِ؟ قيل: الفرقُ بينهما أن الكَلِمَ ينطلقُ على المفيدِ وعلى غيرِ المفيدِ، وأما الكلامُ فلا ينطلقُ إلا على المفيدِ خاصَّةً.

فإن قيل: فلمَ قلتُم: إن أقسامَ الكَلِمِ ثلاثةٌ لا رابعَ لها؟ قيل: لأنَّنا وجدنا هذه الأقسامَ (٥) يُعبَّرُ بها عن جميعِ ما يخطُرُ بالبالِ، ويتوهَّمُ في الخيالِ، /ولو كان هاهنا قسمٌ رابعٌ لبقِي في النفسِ شيءٌ لا يمكنُ التعبيرُ عنه (٦) بإزاءِ ما سقطَ (٧)، [٢ و] ألا ترى أنه لو سقطَ أحدُ (٧) هذه الأقسامِ الثلاثةِ لبقِي في النفسِ شيءٌ لا يمكنُ التعبيرُ عنه بإزاءِ ما سقطَ؟ فلمَّا عبَّرَ بهذه الأقسامِ عن جميعِ الأشياءِ دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسامُ الثلاثةُ.

فإن قيل: لِمَ سُمِّيَ الاسمُ اسمًا؟ قيل: اختلفَ النحويون (٨) في ذلك (٨)؛ فذهب

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ٤١، ٤٦، ٤٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٩/١)، علل النحو

(ص ١٣٧)، شرح عيون الإعراب (ص ٤١)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤١/١، ٤٣).

(٢) بنو تميم يقولون: كَلِمَةٌ وَكَلِمٌ، مثل: كِشْرَةٌ وَكِسْرٌ، والحجازيون يقولون: كَلِمَةٌ وَكَلِمٌ. انظر: الخصائص (٢٧٠٢٦/١).

(٣) النبق: ثمر السُّدر، وأشبه شيء به العناب قبل أن تشتد حمرة. النهاية في غريب الحديث (١٠/٥).

(٤) الثفينة: واحدة ثفنات البعير، وهو ما وقع على الأرض من أعضائه إذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما. انظر: الصحاح (ث ف ن).

(٥) بعده في م: «الثلاثة».

(٦-٧) سقط من: م.

(٧) م: «آخر».

(٨-٨) م: «فيه النحويون».

البصريون إلى أنه سُمِّي اسمًا لوجهين : أحدهما : أنه سما على مسَّاه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسُمِّي اسمًا . والوجه الثاني ، أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما يُخَبَّرُ به ويُخَبَّرُ عنه ، وهو الاسمُ ، نحو (زيدٌ قائمٌ) ، ومنها ما يُخَبَّرُ به ولا يُخَبَّرُ عنه ، وهو الفعلُ ، نحو (قام زيدٌ) ، ومنها ما لا يُخَبَّرُ به ولا يُخَبَّرُ عنه ، وهو الحرفُ ، نحو (هل وبل) ، وما أشبه ذلك .

فلما كان الاسمُ يُخَبَّرُ به ويُخَبَّرُ عنه ، والفعلُ يُخَبَّرُ به ولا يُخَبَّرُ عنه ، والحرفُ لا يُخَبَّرُ به ولا يُخَبَّرُ عنه ، فقد سما على الفعلِ والحرفِ ؛ أي ارتفع .

[٥] والأصلُ فيه : سِمُوْ ، إلا أنهم حَذَفُوا الواوَ من آخره ، / وعَوَّضُوا الهمزةَ في أوله ، فصار (اسمًا) ووزنه (أفْع) ؛ لأنه قد حذِفَ منه لأمه التي هي الواوُ في (سِمُوْ) .
 وذهب الكوفيون إلى أنه سُمِّي اسمًا ؛ لأنه سِمَةٌ على المسمَّى يُعرفُ بها ، والسِّمَةُ العلامةُ ، والأصلُ فيه : وَسَمٌ ، إلا أنهم حَذَفُوا الواوَ من أوله وعَوَّضُوا مكانها الهمزةَ ، فصار (اسمًا) ووزنه (اعْل) ؛ لأنه قد حُذِفَ منه فاءُه التي هي الواوُ في (وَسَم) .
 والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون . وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحًا من جهة المعنى ، إلا أنه فاسدٌ من جهة التصريفِ ، وذلك من أربعة أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنك تقولُ في تصغيره : سُمِّي ، نحو (جِنُوْ^(١) وْحُنِّي ، وِقْنُوْ^(٢) وِقْنِي) ، ولو كان مأخوذًا من السِّمَةِ لوجب أن تقولَ : وَسِيم ، كما تقولُ في تصغيرِ (عِدَّة) : وُعَيْدَةٌ ، وفي تصغيرِ (زِنَّة) : وُزَيْنَةٌ . فلما قيل : سُمِّي ، دلَّ على أنه من (السُّمُوْ) ، لا من (السِّمَةِ) ، وكان الأصلُ فيه : سُمِّيُوْ ، إلا أنه لما اجتمعت الياءُ / والواوُ ، [٦] والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا [٢ظ] الواوَ ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددةً ، كما قالوا : سيِّدٌ

= انظر تفصيل هذه المسألة في : الإنصاف في (١/٦-١٦) ، وشرح المفصل (١/٢٢) .

(١) الحنو : كلُّ شيءٍ فيه اعوجاج ، والجميع الأحناء . العين (ح ن و) .

(٢) القنو : العذق بما فيه من الرطب ، والعذق من النخل كالعنقود من العنب . اللسان (ع ذق ، ق ن و) .

وهيئ وميئت، والأصل: سيؤد، وهيئون، وميئوت، إلا أنه لما اجتمعت (١) الياء والواو^(١) والسابقُ منهما ساكنٌ، قلبوا الواو ياءً، وجعلوهما ياءً مشددةً، وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخفُّ، والواو أثقلُ، فلمَّا وجب قلبُ أحدهما إلى الآخر، كان قلبُ الواو التي هي أثقلُ إلى الياء التي هي أخفُّ أولى.

والوجه الثاني: أنك تقولُ في تكسيره: أسماء، نحو (جنو وأحناء، وقنو وأقناء)، ولو كان مأخوذاً من (السمة) لوجب أن تقولَ في تكسيره: أوسام، فلمَّا قيل: أسماء، دلَّ على أنه من (الشمو) لا من (السمة)، وكان الأصلُ فيه: أسماء، إلا أنه لمَّا وقعت الواو طرفاً وقبلها ألفٌ زائدةٌ، قُلبت همزةً، كما قالوا: جداء، وكساء، وسماء، والأصلُ^(٢): جداو، وكساو، وسماو، إلا أنه لمَّا وقعت الواو طرفاً وقبلها ألفٌ زائدةٌ، قُلبت همزةً. وقيل: قُلبت ألفاً؛ لأنها لمَّا كانت متحركةً، وقبل الألفِ فتحةٌ لازمةٌ، قدرُوا أنها قد تحرَّكت وانفتح ما قبلها؛ / لأن الألفَ لما كانت خفيفةً^(٣) زائدةً ساكنةً، والحرفُ الساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ لم يعتدوا بها، فقلبوا الواو ألفاً، فاجتمع ألفان؛ ألفٌ زائدةٌ، وألفٌ منقلبةٌ، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقُلبت المنقلبةُ همزةً لالتقاء الساكنين، وكان قلبُها إلى الهمزة أولى؛ لأنها أقربُ الحروفِ إليها.

والوجه الثالث: أنك تقولُ: أسميته، ولو كان مأخوذاً من (السمة) لوجب أن تقولَ: وسمته^(٤)، فلما قيل: أسميته دلَّ على أنه من (الشمو) لا من (السمة)، وكان الأصلُ فيه: أسموت، إلا أنه لمَّا وقعت الواو رابعةً قُلبت ياءً، كما قالوا: أدعيت،

(١-١) م: «الواو والياء».

(٢) بعده في أ، ل، م: «فيه».

(٣) ص، ب، ك: «خفيفة».

(٤) ص: «أوسمته».

وَأَعَزَّيْتُ ، وَأَشَقَّيْتُ ، وَالْأَصْلُ : أَدْعَوْتُ ، وَأَعَزَّوْتُ ، وَأَشَقَّوْتُ ، [٣و] إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتْ
 الْوَاوُ رَابِعَةً قُلِبَتْ يَاءً ، ^(١) وَإِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءً حَمَلًا عَلَى الْمَضَارِعِ ، نَحْوِ (يُدْعِي) ، وَيُعْزِي ،
 وَيُشَقِّي) ، وَالْأَصْلُ : يُدْعُو ، وَيُعْزُو ، وَيُشَقِّو^(١) ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءً فِي لَفْظِ ^(٢) الْمَضَارِعِ
 لِلْكَسْرَةِ قَبْلَهَا . فَأَمَّا (تَعَازَيْتَ) وَ(تَرَجَّيْتُ) ، فَإِنَّمَا قُلِبَتْ ^(٣) الْوَاوُ فِيهِمَا ^(٣) يَاءً ، ^(٣) وَإِنْ لَمْ
 تَقْلُبْ يَاءً ^(٤) ^(٣) فِي لَفْظِ ^(٥) الْمَضَارِعِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (تَفَاعَلْتُ) : فَاعَلْتُ ، وَفِي
 (تَفَعَّلْتُ) : فَعَّلْتُ ، وَ(فَاعَلْتُ) وَ(فَعَّلْتُ) يَجِبُ قَلْبُ الْوَاوِ فِيهِمَا يَاءً ، /فَكَذَلِكَ ^[٨]
 (تَفَاعَلْتُ) وَ(تَفَعَّلْتُ) .

والوجه الرابع : أنك تجد في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تكون في ما
 حذِف منه لامه؛ لا فآؤه ، ألا ترى أنهم لمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي هِيَ اللَّامُ مِنْ (بِنُو) عَوَّضُوا
 الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ ، فَقَالُوا : ابْنُ ، وَلَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي هِيَ الْفَاءُ مِنْ (عِدَّة) - وَنَحْوَ ذَلِكَ -
 لَمْ يُعَوَّضُوا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ ؟ فَلَمَّا عَوَّضُوا الْهَمْزَةَ هَاهُنَا ^(٦) فِي أَوَّلِهِ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ
 فِيهِ : سِمَوُ ، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي (ابِنْ) : بِنُو ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي هِيَ اللَّامُ عَوَّضُوا
 الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ ، فَقَالُوا : اسْم ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (السُّمُو) لَا مِنْ (السِّمَةِ) .
 وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (السُّمُو) لَا مِنْ (السِّمَةِ) أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي (اسْم) : سُمِّي ،
 عَلَى وَزْنِ (هُدَى) ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : سُمُو ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلَبُوهَا
 أَلْفًا ، وَحَذَفُوا الْأَلْفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ ، فَصَارَ (سُمِّي) .

(١-١) هذا الكلام أتى في م قبل قول المصنف : « كما قالوا : أدعيت وأعزيت » ، والمثبت هو

الصواب ، انظر : الإنصاف (١٠/١) .

(٢) سقط من : أ ، ص ، ك ، م .

(٣-٣) سقط من : ب .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : أ ، ص ، ك .

(٦) سقط من : م .

وفي (الاسم) خمس لغاتٍ : اِسْمٌ ، وَاِسْمٌ ، وِسْمٌ ، وِسْمٌ ، وِسْمَى .
قال الشاعر^(١) :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهُ
^(٢) ويروى « سُمُهُ »^(٢) .

/وقال الآخر^(٣) : [٩]

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهُ يُدْعَى أبا السَّمْحِ وَقِرْضَابِ سُمُهُ
وقال الآخر^(٤) :

واللهُ أَسْمَاكَ سُمَّى مُبَارَكَا أَتَرَكَ اللهُ بِهِ إِثَارَكَا
وكُسِرَتِ الهمزةُ في (اسمٍ) لَمَحًا لكسرةِ سينه في (سِمُو) ؛ لأنه الأصلُ ، وضُمَّتِ
الهمزةُ في (اسمٍ) لَمَحًا لضمِّه في (سُمُو) ؛ لأنه أصلُ ثانٍ ، والذي يدلُّ على ذلك
اللُّغتان الأخریان ، وهما (سِمٌ) [٣ ظ] و(سُمٌ) ، فإنهما حُذِفَت لأمهما ، وبقيت فأوهما
على حركتهما^(٥) في الأصلين . ووزنُ (اسمٍ) بضمِّ الهمزة (أَفْعُ) ، ووزنُ (سِمٍ) (فَعُ) ،

(١) الرجز غير منسوب في : نوادير أبي زيد (ص ١٦٦) ، المقتضب (١/٢٢٩) ، الأصول لابن السراج
(٣/٣٢٢) ، الإنصاف (١/١٦) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) البيت دون نسبة في : نوادير أبي مسحل (١/٩٤) ، إصلاح المنطق (ص ١٣٤) ، الدلائل في غريب
الحديث (١/٣٢) ، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٥٤) ، المنصف (١/٦٠) ، إسفار الفصح
(١/٤٥٥) .

والقِرْضَابُ : السيف القاطع يقطع العظام ، والقِرْضُوبُ والقِرْضَابُ : اللص ، والجمع القِرْاضِبَةُ ، وربما
سمّوا القُقَيْرَ قُرْضُوبًا ، وقُرْضَبَ الرَّجُلُ ، إذا أكل شيئًا يابسًا ، فهو قرضاب . انظر : الصحاح
(قرضب) .

(٤) البيت لأبي خالد القناني في : إصلاح المنطق (ص ١٣٤) ، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٥٣) ،
ودون نسبة في : رسالة الملائكة (ص ١٢٧) ، المرتجل (ص ٧) ، الإنصاف (١/١٥) .

(٥) أ ، ك ، ل ، م : « حركتهما » .

ووزنٌ (سُم) (فُع) ، ووزنٌ (سُمَى) (فُعَل) .

فإن قيل : ما حدُّ الاسمِ ؟ قيل : كلُّ لفظَةٍ دلَّت على معنَى تحتَهَا غيرِ مقترِنِ بزمانٍ مُحصَلٍ . وقيل : ما دلَّ على معنَى ، وكان ذلك المعنى شخصًا أو غيرَ شخصٍ .
وقيل : ما استحقَّ الإعرابَ في^(١) أوَّلِ وضعِهِ ، وقد ذكِرَ فيه النحويونَ حدودًا كثيرةً تُنيفُ على /سبعين حدًّا.^(٢) وأحصَرُها أن تقولَ : كلُّ لفظٍ دلَّ على معنَى مفردٍ يُمكنُ أن [١٠] يُفهمَ بنفسِهِ وحدَهُ من غيرِ أن يدلَّ بيننِيته لا بالعَرَضِ على الزمانِ المحصَلِ الذي فيه ذلك المعنى . فهذا الحدُّ أحصَرُ ، وغيرُهُ أخصَرُ^{(٢)(٣)} .

ومنهم من قال : لا حدَّ له ، ولهذا لم يحده سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : الاسمُ : رجلٌ وفرسٌ .

فإن قيل : ما علاماتُ الاسمِ ؟ قيل : علاماتُ الاسمِ كثيرةٌ ؛ فمنها : الألفُ واللامُ ، نحو (الرجلِ والغلامِ) . ومنها : التنوينُ ، نحو (رجلٍ وغلَامٍ) . ومنها : حرفُ^(٤) الجرِّ ، نحو (من زيدٍ وإلى عمرو) . ومنها : التثنيةُ ، نحو (الزيدانِ والعَمْرانِ) . ومنها : الجمعُ ، نحو (الزيدونِ والعَمرونِ) . ومنها : النداءُ ، نحو (يا زيدُ يا عمرو) . ومنها : الترخيمُ ، نحو (يا حارٍ ويا مالٍ) في ترخيمِ (حارثٍ ومالكٍ) . وقد قرأ بعضُ

(١) سقط من : م .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) جاء في حاشية (ف) ما نصه : « قال الشيخ جمال الدين أبو الفتوح نصر بن أبي نصر محمد بن أبي الفنون البغدادي : قرأت كتاب « أسرار العربية » ، وكتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » على مصنفهما شيخنا الإمام العالم كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله درسًا من حفظي وبعضًا من كراريسي ، وأجاز لي أن أرويها عنه ، ورجع الشيخ رحمه الله آخرًا عن هذا الحد ؛ لأنه قيل له : إنه من حدِّ المنطقيين . وهو عندي في غاية الجودة والتحقيق » .

(٤) م : « حروف » .

السلفِ : (ونادوا يا مالٍ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رُبُّكَ) ^(١) . ومنها : التصغيرُ ، نحو (زُيَيْدٍ وَعُمَيْرٍ) في تصغير (زيدٍ وعميرٍ) . ومنها : النسبُ ، نحو (زيدِيّ وعمريّ) في النسبِ إلى (زيدٍ وعميرٍ) . ومنها : الوصفُ ، نحو (زيدُ العاقلُ) . ومنها : أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً ، نحو (ضربَ زيدٌ عمراً) . ومنها : أن يكونَ ^(٢) مضافاً أو ^(٢) مضافاً إليه ، نحو (غلامِ زيدٍ ، [١١] وثوبِ خزٍّ) . ومنها : أن يكونَ مُخْبِراً / عنه كما بيّننا ^(٣) . فهذه معظمُ علاماتِ الأسماءِ ^(٤) .

فإن قيل : لِمَ سُمِّيَ الفعلُ فعلاً؟ قيل : لأنه يدلُّ على الفعلِ الحقيقيِّ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضربَ ، دلَّ على نفسِ الضربِ الذي هو الفعلُ في الحقيقةِ ، فلَمَّا دلَّ [٤؛ و] عليه سُمِّيَ به ؛ لأنهم يُسَمُّونَ الشيءَ بالشيءِ إذا كان منه بسببٍ ، وهو كثيرٌ في كلامهم .

فإن قيل : فما حدُّ الفعلِ؟ قيل : حدُّ الفعلِ كلُّ لفظَةٍ دلَّت على معنَى تحتها مقترنٍ بزمانٍ محصّلٍ . وقيل : ما أُسِنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسِنَدَ إليه شيءٌ . وقد حدّه النحويون أيضاً بحدودٍ كثيرةٍ .

فإن قيل : ما علاماتُ الفعلِ؟ قيل : علاماتُ الفعلِ كثيرةٌ؛ فمنها : (قد) ، و(السين) ، و(سوف) ، نحو (قد قام ، وسيقومُ ، وسوف يقومُ) . ومنها : تاءُ الضميرِ ، وألفُه ، وواوُه ، نحو (قمت ، وقاما ، وقاموا) . ومنها : تاءُ التانيثِ الساكنةُ ، نحو (قامت ، وقعدت) . ومنها : (أن) الخفيفةُ المصدريةُ ، نحو (أريدُ أن تفعلَ) . ومنها : (إن) الخفيفةُ الشرطيةُ ، نحو (إن تفعلَ أفعلَ) . ومنها : (لم) ، نحو (لم تفعلَ) ، وما أشبهه

(١) الزخرف : ٧٧ ، وهي قراءة عبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش بالترخيم على لغة من ينتظر . مختصر الشواذ (ص ١٣٧) ، والبحر المحيط (٢٧/٨) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) م : « بيناه » .

(٤) ص ، ك : « الاسم » .

ذلك . ومنها : التصرُّفُ ، نحو (فَعَلَ يَفْعُلُ) . وكلُّ الأفعالِ تتصرَّفُ إلا ستةَ أفعالٍ ، وهي : نَعَمَ ، وبئسَ ، وعسى ، وليس ، وفعلُ التعجب ، وحبذا . / وفيها كلها خلافٌ ، [١٢] ولها كلها أبوابٌ تُذكرُ^(١) فيها إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : لِمَ^(٢) سُمِّيَ الحرفُ حرفًا؟ قيل : لأن الحرفَ في اللغة هو الطرفُ ، ومنه يقالُ : حَزَفُ الجبلِ ، أي : طرفُه ، فسُمِّيَ حرفًا ؛ لأنه يأتي في طرفِ الكلامِ .
فإن قيل : ما حدُّه؟ قيل : ما جاء لمعنى في غيره . وقد حدَّه النحويون أيضًا بحدودٍ كثيرةٍ لا يليقُ ذكرُها بهذا المختصرِ .

فإن قيل : إلى^(٣) كم ينقسمُ الحرفُ؟ قيل : إلى قسمين ؛ معملٍ ومهملي ، فالمعملُ هو الحرفُ المختصُّ ، كحرفِ الجرِّ وحرفِ الجزمِ ، والمهملي : غيرُ المختصِّ ، كحرفِ الاستفهامِ وحرفِ العطفِ .

ثم الحروفُ^(٤) المعملةُ والمهملةُ ، كلها تنقسمُ إلى ستةِ أقسامٍ ، فمنها ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ، ومنها ما يغيِّرُ اللفظَ دون المعنى ، ومنها ما يغيِّرُ المعنى دون اللفظِ ، ومنها ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ولا يغيِّرُ الحكمَ ، ومنها ما يغيِّرُ الحكمَ ولا يغيِّرُ اللفظَ ولا معنىً ، ومنها ما لا يغيِّرُ اللفظَ ولا معنىً ولا حكمًا .

فأمَّا ما يغيِّرُ اللفظَ والمعنى ، فنحو (ليت) ، تقول : ليت زيدًا / منطلقٌ [٤ظ] ف(ليت) [١٣] قد غيَّرتِ اللفظَ وغيَّرتِ المعنى ، أما تغيُّرُ اللفظِ ، فلأنها نصبت الاسمَ ورفعتِ الخبرَ ، وأمَّا تغيُّرُ المعنى ، فلأنها أدخلت في الكلامِ معنى التمنيِّ .

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « نذكرها » ، وفي م : « نذكر ما » .

(٢) ص ، ك : « فلم » .

(٣) م : « فإلى » .

(٤-٤) أ : « المهملة والمعملة » .

وأما ما يغيّر اللفظ دون المعنى ، فنحو^(١) (إنّ) ، تقول : إنّ زيدًا قائمٌ . ف(إنّ) قد غيّرَت اللفظَ ؛ لأنها نصبت الاسمَ ورفعت الخبرَ ، ولم تغيّر المعنى ؛ لأن معناها التأكيد^(٢) ، وتأكيد الشيء لا يغيّر معناه .

وأما ما يغيّر المعنى دون اللفظ ، فنحو^(٣) (هل) ، تقول^(٣) : هل زيدٌ قائمٌ ؟ ف(هل) قد غيّرَت المعنى ؛ لأنها نقلت الكلامَ من الخبرِ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، إلى الاستخبارِ^(٤) الذي لا يحتملُ صدقًا ولا كذبًا ، ولم تغيّر^(٥) اللفظَ ؛ لأن الاسمَ بعدَ دخولها مرفوعٌ بالابتداءِ ، كما كان يرتفعُ به قبلَ دخولها .

وأما ما يغيّر اللفظَ والمعنى ولا يغيّر الحكمَ ، فنحو (اللام) في قولهم : لا يدني لزيدٍ . ف(اللام) هاهنا غيّرَت اللفظَ لجرّها الاسمَ ، وغيّرت المعنى لإدخال^(٦) معنى الاختصاصِ ، ولم تغيّر الحكمَ ؛ لأن الحكمَ حذفَ النونِ منه^(٧) للإضافةِ ، وقد بقي الحذفُ بعدَ دخولها ،^(٨) كما كان قبلَ دخولها^(٨) ، فلم تغيّر الحكمَ .

[١٤] وأما ما يغيّر/ الحكمَ ، ولا يغيّر لفظًا ولا معنىً ، فنحو (اللام) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٩) ، ف(اللام) هاهنا^(١٠) ما غيّرَت لفظًا ولا معنىً ، ولكن

(١) م : « فهو » .

(٢) بعده في م : « والتحقيق » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) أ : « الاستفهام » .

(٥) م : « يغير » .

(٦) ص ، ك : « لإدخالها » .

(٧) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٨-٨) سقط من : ص ، ك .

(٩) المنافقون : ١ .

(١٠) م : « هنا » .

غَيَّرَ الحَكْمَ ؛ لِأَنَّهَا عَلَّقَتِ الفِعْلَ عَنِ العَمَلِ .

وَأَمَّا مَا لَا يَغَيِّرُ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى وَلَا حَكْمًا ، فَنَحْوُ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(١) . فـ ﴿مَا﴾ هَاهُنَا مَا غَيَّرَتْ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى وَلَا حَكْمًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ^(٢) : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ : (كَيْفَ) اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ قِيلَ : اسْمٌ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ بَعْضِ العَرَبِ^(٣) : عَلَى كَيْفَ تَبِيعَ الأَحْمَرِينَ ، وَدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الوَجْهَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا^(٤) ، إِنَّمَا جَاءَ شَأْدًا ، [و] وَالوَجْهَ الصَّحِيحُ هُوَ الوَجْهَ الثَّانِي ، /وَهُوَ أَنَا [١٥] نَقُولُ^(٥) : لَا يَخْلُو (كَيْفَ)^(٦) مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ؛ بَطَلُ أَنْ يَقَالَ^(٧) : حَرْفٌ ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ لَا يَفِيدُ مَعَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَ(كَيْفَ) تُفِيدُ مَعَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَيَكُونُ كَلَامًا مَفِيدًا .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَفَادَ الحَرْفُ^(٨) مَعَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي النِّدَاءِ ، نَحْوُ (يَا زَيْدُ) . قِيلَ : إِنَّمَا حَصَلَتِ الفَائِدَةُ فِي النِّدَاءِ مَعَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ : أَدْعُو زَيْدًا ،

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) بعده في أ : « فيه » .

(٣) بعده في م : « أنه قال » .

(٤) سقط من : م .

(٥) ينظر اسمية (كيف) في: المرتجل (ص ٢٦) ، والبيان في غريب إعراب القرآن (١/٦٧، ٦٨) . وهذا الأسلوب يسميه النحاة بالسبر والتقسيم ، وقد استخدمه المصنف كثيرا في حجاجه النحوي واستدلالاته العقلية .

(٦) استعمل المصنف (كيف) مذكرا تارة، ومؤنثا أخرى ، وكأنه أراد أن يشير إلى جوازهما ، قال اللحياني : « هي مؤنثة، وإن ذُكرت جاز » . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (٧/١١٥) .

(٧) بعده في م : « هي » .

(٨) بعده في م : « الواحد » .

أو أنادي زيدًا ، فحصلت الفائدة باعتبار هذه ^(١) الجملة المقدرة ، لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة ، فبطل أن يكون حرفًا ، وبطل أيضًا أن يكون فعلًا ؛ لأنه لا يخلو إِمَّا أن يكون فعلًا ماضيًا ، أو مضارعًا ، أو أمرًا ، بطل أن يكون فعلًا ماضيًا ؛ لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إِمَّا أن تكون على ^(٢) (فَعَلَ) ، /ك(ضَرَبَ) ، أو على (فَعُلَ) ، ك(مَكَّتْ) ^(٣) ، أو على (فَعِلَ) ك(سَمِعَ وَعَلِمَ) ، و(كَيْفَ) على وزنِ (فَعَلٍ) ، فبطل أن يكون فعلًا ماضيًا . وبطل أن يكون فعلًا مضارعًا ؛ لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، و(كَيْفَ) ليس في أوله إحدى هذه ^(٤) الزوائد الأربع ، فبطل أن يكون فعلًا مضارعًا . وبطل أن يكون أمرًا ؛ ^(٥) لأنها تفيده الاستفهام ، وفعل الأمر لا يُفيد الاستفهام ، فبطل أن يكون أمرًا . وإذا بطل أن يكون فعلًا ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا ، بطل أن يكون فعلًا . والذي يدل أيضًا على أنه ليس بفعلٍ ، أنه يدخلُ على الفعلِ في نحو قولك : كيف تفعلُ كذا؟ ولو كان فعلًا لما دخل على الفعلِ ؛ لأن الفعل لا يدخلُ على الفعلِ . وإذا بطل أن يكون فعلًا أو حرفًا وجب أن يكون اسمًا .

فإن قيل : فعلامة الاسم لا تحسُن فيه ، كما لا تحسُن فيه علامَةُ الفعلِ والحرفِ ، فليَمِ جَعَلْتُمُوهُ اسْمًا ، ولم تجعلوه فعلًا أو حرفًا؟ قيل : لأن الاسم هو الأصلُ ، والفعلُ والحرفُ فرْعٌ ، فلَمَّا وجب حملُه على أحدٍ [هظ] هذه الأقسامِ الثلاثة ، كان حملُه على الاسمِ الذي هو أصلٌ ^(٦) أولى من حملِه على ما هو فرْعٌ .

(١) سقط من : أ ، ب ، ل ، م .

(٢) بعده في م : « مثال » .

(٣) ل : « ككثر » .

(٤) سقط من : م .

(٥-٥) م : « لأنه يفيد » .

(٦) م : « الأصل » .

/فإن قيل : فلمَ قُدِّمَ الاسمُ على الفعلِ ، والفعلُ على الحرفِ ؟ قيل : إنما قُدِّمَ [١٧] الاسمُ^(١) ؛ لأنه الأصلُ ، ويستغني بنفسه عن الفعلِ ، نحو قولك^(٢) : زيدٌ قائمٌ ، وأخِرُ الفعلُ عن الاسمِ ؛ لأنه فرَعٌ عليه ولا يستغني عنه ، فلما كان الاسمُ هو الأصلُ ومستغنياً^(٣) عن الفعلِ ، والفعلُ فرعاً^(٤) عليه ، ومفتقراً^(٥) إليه ، كان الاسمُ مقدِّماً عليه ، وإنما قُدِّمَ الفعلُ على الحرفِ ؛ لأن الفعلَ يُفيدُ مع^(٦) اسمٍ واحدٍ^(٦) ، نحو (قام زيدٌ) ، وأخِرُ الحرفُ عن الفعلِ ؛ لأنه لا يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، فإنك^(٧) لو قلتَ : بزيدٍ أو لزيدٍ ، من غيرِ أن تعلقَ الحرفَ بشيءٍ ، لم يكن مفيداً ، فلَمَّا كان الفعلُ يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، والحرفُ لا يُفيدُ مع اسمٍ واحدٍ ، كان الفعلُ مقدِّماً عليه ، فاعرفه^(٨) إن شاء الله تعالى .



(١) بعده في م : « على الفعل » .

(٢) سقط من : م .

(٣) م : « يستغني » .

(٤) م : « فرع » .

(٥) م : « مفتقر » .

(٦-٦) م : « الاسم » .

(٧) م : « لأنك » .

(٨) بعده في م : « تصب » . وذلك في نهاية كل باب من أبواب الكتاب .

باب الإعراب والبناء^(١)

إن قال قائل: لِمَ سُمِّيَ الإعرابُ إعرابًا والبناءُ بناءً؟ قيل: أمَّا الإعرابُ ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكونَ سُمِّيَ بذلك لأنه يُبينُ المعاني، مأخوذٌ من قولهم: أعربَ الرجلُ عن حُجَّتِهِ، إذا بيَّنَّها. ومنه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢): «الثَّيْبُ ^(٣)يُعْرَبُ عنها لسانُها^(٤)». أي: يُبينُ ويوضحُ، قال الشاعر^(٥):

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ
فلما كان الإعرابُ يُبينُ المعاني سُمِّيَ إعرابًا. والوجهُ الثاني: أن يكونَ سُمِّيَ إعرابًا؛ لأنه تَغْيِيرٌ يَلْحَقُ أواخرَ الكلامِ، من قولهم: عَرَبْتُ مَعْدَةَ الفصِيلِ^(٦)، إذا تَغَيَّرَتْ. فإن قيل: (العَرَبُ) في قولهم: عَرَبْتُ مَعْدَةَ الفصِيلِ^(٧)، معناه: الفسادُ، فكيف [١٩] يكونُ/الإعرابُ مأخوذًا منه؟ قيل: معنى قولك: أَعْرَبْتُ الكلامَ؛ أي أزلتُ عَرَبَهُ، وهو فسادهُ، وصار هذا كقولك: أَعْجَمْتُ الكتابَ، إذا أزلتُ عُجْمَتَهُ، وأشكيتُ الرجلَ، [٢٠] إذا أزلتُ شِكَايَتَهُ. وعلى هذا حَمَلَ^(٨) بعضُ المفسرينَ^(٨) قوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) الأصول (٤٥/١)، الجمل للزجاجي (ص ٢٦٠)، اللباب (٥٢/١، ٦٦)، (٧٤/٢).

(٢) بعده في ل: «البكر تستأذن وإذنها صماتها و».

(٣-٣) م: «تعرب عن نفسها».

(٤) الحديث أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣١٠/٢) من حديث العُرس بن عَميرة.

(٥) البيت للكُميت في: الهاشميات (ص ١٨)، الكتاب (٢٥٧/٣)، المقتضب (٢٣٨/١)، درة

الغواص (ص ٢٢)، خزنة الأدب (٣١٤/٤).

(٦) اللباب (٥٣/١)، الكليات (١٤٣/١)، الاشتقاق (٣٦١/٢)، مقاييس اللغة (٣٠١/٤)، تهذيب

اللغة (٢٨١/١)، الخصائص (٣٧/١)، المخصص (٤٧٩/١).

(٧) بعده في ل: «إذا تغيرت».

(٨-٨) سقط من: ص، ك.

السَّاعَةَ ءَالِيَةً أَكَادُ أَحْيِيهَا ﴿١﴾ ، أي أزيلُ خفاءها(٢) ، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب . **والوجه الثالث** : أن يكون سمي إعراباً ؛ لأن المُعْرَبِ للكلام كأنه يتحبَّبُ إلى السامعِ بإعرابه ، من قولهم : امرأةٌ عروبوٌ ، إذا كانت مُتَحَبِّبَةً إلى زوجها ، قال الله تعالى : ﴿عُرْبًا أَرَابًا ﴿٣٧﴾﴾ (٣) ، أي مُتَحَبِّبَاتٍ (٤) إلى أزواجهن ، فلما كان المُعْرَبُ للكلام كأنه يتحبَّبُ إلى السامعِ بإعرابه ، سمي إعراباً .

وأما البناءُ فهو منقولٌ من هذا البناءِ المعروفِ للزومِهِ وثبوته .

فإن قيل : فما حدُّ الإعرابِ والبناءِ ؟ قيل : أما الإعرابُ فحدُّه : اختلافُ أواخرِ الكلمِ باختلافِ العواملِ لفظاً أو تقديراً .

وأما البناءُ فحدُّه : لزومُ أواخرِ الكلمِ بحركةٍ أو (٥) سكونِ .

فإن قيل : كم ألقابُ الإعرابِ والبناءِ ؟ قيل : ثمانية ألقابٍ (٦) ؛ أربعةٌ (٧) للإعرابِ ،

/وأربعةٌ للبناءِ . فألقابُ (٨) الإعرابِ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجزمٌ ، وألقابُ البناءِ : [٢٠]

ضَمٌّ ، وفتحٌ ، وكسْرٌ ، ووقفٌ ، وهي وإن كانت ثمانيةً في المعنى ، فهي أربعةٌ في الصورة .

فإن قيل : فلمَ كانت أربعةً ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركةٌ أو سكونٌ ، فالحركةُ ثلاثةٌ

أنواعٍ ؛ الضمُّ ، والفتحُ ، والكسْرُ ، فالضمُّ من الشفتين ، والفتحُ من أقصى الحلقِ ،

(١) طه : ١٥ .

(٢) انظر : البرهان في علوم القرآن (٣/١٢١) ، التبيان (ص ٨٨٧) .

(٣) الواقعة : ٣٧ .

(٤) تفسير الطبري (٢٢/٣٢٤) .

(٥) م : « و » .

(٦) سقط من : ل ، م .

(٧) م : « فأربعة » .

(٨) م : « وألقاب » .

(٩) يُطلق بعض المتقدمين على ألقابِ البناءِ ألقابَ الإعرابِ تجوُّراً ، قال البخاري رحمه الله (٣/ رقم :

٢٤٧٧) : « أُويس يقول : الحُمُرُ الأُنْسِيَّةُ بِنَصْبِ الألفِ والنونِ » عبَّرَ عن الفتحِ بالنصبِ تجوُّراً ، والله

أعلم .

والجرُّ^(١) من وسطِ الفمِ ، والسكُونُ هو الرابعُ .

فإن قيل : هل^(٢) حركاتُ الإعرابِ أصلٌ لحركاتِ البناءِ ، أو حركاتُ البناءِ أصلٌ لحركاتِ الإعرابِ ؟ قيل : اختلفَ النحويون في ذلك^(٣) ، فذهبَ بعضُ النحويين إلى أن حركاتِ الإعرابِ هي الأصلُ وأن^(٤) حركاتِ البناءِ فرُعٌ عليها ؛ لأن الأصلَ في حركاتِ الإعرابِ أن تكونَ للأسماءِ وهي الأصلُ ، فكانت أصلاً ، والأصلُ في حركاتِ البناءِ أن تكونَ للأفعالِ والحروفِ ، وهي الفرعُ . فكانت فرعاً . وذهب آخرون إلى أن حركاتِ البناءِ هي الأصلُ ، وأن^(٥) حركاتِ الإعرابِ فرُعٌ عليها ؛ لأن حركاتِ البناءِ لا تزولُ ولا تتغيَّرُ عن حالِها ، [٦ ظ] وحركاتُ الإعرابِ تزولُ وتتغيَّرُ ، وما لا يتغيَّرُ أولى بأن يكونَ أصلاً ممَّا يتغيَّرُ .

[٢١] فإن قيل : هل الإعرابُ والبناءُ عبارةٌ عن هذه الحركاتِ أو عن /غيرِها ؟ قيل :

الإعرابُ والبناءُ ليسا عبارةً عن هذه الحركاتِ ، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلبِ ليس للفظِ فيهما حظٌّ ، ألا ترى أنك تقولُ في حدِّ الإعرابِ : هو اختلافُ أواخرِ الكلمِ باختلافِ العواملِ ، وفي حدِّ البناءِ : لزومُ أواخرِ الكلمِ بحركةٍ أو سكونٍ ؟ ولا خلافَ أن الاختلافَ واللزومَ ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلبِ ليس للفظِ فيهما حظٌّ ، والذي يدلُّ على ذلك أن هذه الحركاتِ إذا وُجِدَت بغيرِ صفةِ الاختلافِ لم تكن للإعرابِ ، وإذا وُجِدَت بغيرِ صفةِ اللزومِ لم تكن للبناءِ ، فدُلَّ على أن الإعرابَ هو الاختلافُ ، والبناءُ هو^(٦) اللزومُ . والذي يدلُّ على صحةِ هذا إضافةً هذه الحركاتِ إلى

(١) ص ، ك : « الكسر » .

(٢) أ ، ص ، ك : « فهل » .

(٣) انظر : الباب (٥٧/١) ، والمسائل الخلفية (١١١/١) .

(٤) سقط من : أ .

(٥) سقط من : م .

(٦) من هنا في (أ) يوجد خرم ينتهي عند قوله : « لأنه ضارع الاسم » (ص ٢٢) .

الإعرابِ والبناءِ، فيقالُ: حركاتُ الإعرابِ، وحركاتُ البناءِ، ولو كانت الحركاتُ
أنفُسُها هي الإعرابُ أو البناءُ لما جاز أن تُضافَ^(١) إليه؛ لأنَّ إضافةَ الشيءِ إلى نفسه لا
تجوزُ^(٢)، ألا ترى أنك لو قلتَ: حركاتُ الحركاتِ، لم يجز؟ فلما جاز أن يُقالَ:
حركاتُ الإعرابِ، وحركاتُ البناءِ. دلَّ على أنهما غيرُها^(٣)، فاعرفه إن شاء الله
تعالى.



(١) م: « يضاف » .

(٢) م: « يجوز » .

(٣) م: « غيرهما » .

/باب المعربِ والمبنيِّ (١)

إن قال قائلٌ : ما المعربُ والمبنيُّ ؟ قيل : أمَّا المعربُ ، فهو ما تغيَّر آخرُه بتغيُّرِ العاملِ فيه لفظًا أو تقديرًا . وهو على ضربين ؛ اسمٌ متمكِّنٌ ، وفعلٌ مضارعٌ . فالاسمُ المتمكِّنُ : ما لم يشابهِ الحرفَ ولم يتضمَّن معناه . والفعلُ المضارعُ : ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزةُ ، والنونُ ، والتاءُ ، والياءُ .

فإن قيل : لِمَ (٢) زيدت هذه الأحرفُ (٣) دونَ غيرها ؟ قيل : لأنَّ (٤) الأصلَ أن تزدادَ حروفُ المدِّ واللَّينِ ، وهي : الواوُ والياءُ والألفُ ، إلا أن [٧ و] الألفَ لما لم يمكنَ زيادتها أولاً ؛ لأنَّ الألفَ لا تكونُ إلا ساكنةً ، والابتداءُ بالساكِنِ محالٌ ، أبدلوا منها الهمزةَ لقربِ مخرجيهما ؛ لأنهما هوائيان (٥) يخرجان من أقصى الحلقِ .

[٢٣] وكذلك الواوُ أيضًا ، لما لم يمكنَ زيادتها /أولاً ؛ لأنه ليس في كلامِ العربِ واوٌ زيدت أولاً ، أبدلوا (٦) منها التاءَ ؛ لأنها تُبدلُ منها كثيراً ، ألا ترى أنهم قالوا : تُراثٌ ، وتُجاةٌ ، وتُخمةٌ ، وتُهمةٌ ، وتُفقورٌ (٧) ، وتُولجٌ (٨) ، قال الشاعرُ (٩) :

(١) الأصول (٤٥/١) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢٠/١) ، الجمل للزجاجي (ص ٢٦٠) ، اللباب (٦٧/١) .

(٢) ص ، ك : « فلم » .

(٣) ب ، ل ، م : « الحروف » .

(٤) سقط من : م .

(٥) ل ، م : « هواءان » .

(٦) ك ، ل ، م : « فأبدلوا » .

(٧) تيقور : هو فيعول من الوقار . اللباب (٣٣٦/٢) ، واللسان (وق ر) .

(٨) التولج : المنجا . وأصله من ولج إذا دخل ، فأصل تولج : وولج . الزاهر (١٢٣/١) ، وانظر : الكتاب

(٤/٣٣٣) ، الأصول في النحو (٢٦٩/٣) ، اللسان (ول ج) .

(٩) البيت لجريري في : ديوانه (ص ١٨٧) ، الغريب المصنف (٤٢٢/٢) ، الزاهر (٧٣/١) ، الصحاح (ض

ع و) ، المحكم والمحيط الأعظم (ض ع و) .

مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ^(١) تَوْلَجَا

وهو بيت الصائِدِ ، والأصلُ : وُرَاتٌ ، ووُجَاهٌ ، ووُحْمَةٌ ، ووُهْمَةٌ ، ووَيْقُورٌ ؛ لأنه من الوقار ، ووَوَلَجٌ ؛ لأنه من الوُلُوجِ ، فأبدلوا التاء من الواوِ في هذه المواضعِ كُلِّهَا ، فكذلك^(٢) هاهنا .

وأما الياءُ فزِيدت ؛ لأنها لم يَعْرِضْ فيها ما يَمْنَعُ من^(٣) زيادتها ، كما عَرَضَ في الألفِ والواوِ .

وأما النونُ فإنما زِيدت ؛ لأنها تُشْبِهُ حروفَ المدِّ واللَّينِ ، وتُرَادُ معها في بابِ (الزَيْدَيْنِ ، والزَيْدَيْنِ) ، /والتحقيقُ في ترتيبِ هذه الحروفِ^(٤) أن تُقَدَّمَ الهمزةُ ، ثم [٢٤] النونُ ، ثم التاءُ ، ثم الياءُ ، وذلك لأن الهمزةَ للمتكلِّمِ وحده ، والنونَ للمتكلِّمِ ولمن معه ، والتاءُ للمخاطَبِ ، والياءُ للغائبِ ، والأصلُ أن يَخْبِرَ الإنسانُ عن نفسه ، ثم عن نفسه وعمَّن معه ، ثم المخاطَبِ ، ثم الغائبِ ، فهذا هو التحقيقُ في ترتيبِ هذه الحروفِ^(٤) في أولِ الفعلِ المضارعِ .

فإن قيل : فالفعلُ^(٥) المضارعُ محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ أم^(٦) هو أصلُ

(١) كذا في النسخ ، وهو موافق لما في الحجة للقراء السبعة (٧٠/٢) ، والمنصف (ص ٢٢٦) ، ومخطوط الصحاح (ول ج) ، وفي م ، والديوان ، ومصادر التخريج : « ضعوات » ، وأشار في حاشية ك إلى أنه يروى « من ضعوات » .

والضعوات جمع عِضَاءِ : كل شجر يَعْظُمُ وله شوك . والضعوات جمع ضعة : شجر مثل الثمام . انظر : الغريب المصنف (٤٢٢/٢) .

(٢) م : « وكذلك » .

(٣) سقط من : م .

(٤) ل ، م : « الأحرف » .

(٥) ب : « هذا الفعل » ، وفي ل ، م : « هل الفعل » .

(٦) ص ، ك : « أو » .

فيه^(١)؟ قيل: لا، بل^(٢) محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ، وليس بأصلٍ فيه؛ لأنَّ الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ للأسماءِ دونَ الأفعالِ والحروفِ؛ وذلك لأنَّ الأسماءَ تتضمنُ معانيَ مختلفةً، نحو الفاعليةِ، والمفعوليةِ، والإضافةِ، فلو لم تُعربْ لالتبسَتْ هذه المعاني بعضها ببعضٍ، يدُلُّك على ذلك أنك لو قلتَ: ما أحسنَ زيدًا! لكنك [٢٥] متعجبًا، ولو قلتَ: ما أحسنَ زيدَ، لكنك نافيًا، ولو/قلتَ: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنك مستفهمًا^(٣)، فلو لم تُعربْ في هذه المواضعِ لالتبسَ التعجبُ بالنفي [٧ ظ]، والنفي بالاستفهامِ، واشتبهتْ هذه المعاني بعضها ببعضٍ، وإزالةُ الالتباسِ^(٤) واجبٌ.

وأما الأفعالُ والحروفُ، فإنها تدلُّ على ما وُضعتْ له بصيغِها^(٥)، فعدمُ الإعرابِ لا يُخلُّ بمعانيها، ولا يُورثُ لبسًا فيها، والإعرابُ زيادةٌ، والحكيمُ^(٦) لا يزيدُ شيئًا^(٦) لغيرِ فائدةٍ.

فإن قيل: فإذا كان الأصلُ في الفعلِ المضارعِ أن يكونَ مبنيًا، فلمَ حُمِلَ على الاسمِ في الإعرابِ؟ قيل: إنما حُمِلَ الفعلُ المضارعُ على الاسمِ في الإعرابِ؛ لأنه ضارعُ الاسمِ^(٧)، ولهذا سُمِّيَ مضارعًا، والمضارعةُ: المشابهةُ، ومنه^(٨) سُمِّيَ الضرعُ ضرعًا لأنه يُشابهُ^(٩) صاحبه^(١٠)، ووجهُ المشابهةِ بينَ هذا الفعلِ والاسمِ من

(١) سقط من: ل، م.

(٢) بعده في ص، ك، ب، ل، م: «هو».

(٣) بعده في ل، م: «عن أيِّ شيءٍ منه حسنٌ».

(٤) ك: «اللبس».

(٥) ص، ب، ك: «بصيغتها»، وليست في: أ.

(٦-٦) م: «لا يريد زيادةً».

(٧) هنا ينتهي الخرم الذي في (أ) المشار إليه (ص ١٨).

(٨) م: «منها».

(٩) ص، ب: «شابه».

(١٠) م: «أخاه».

خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصصُ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصصُ ،
ألا ترى أنك تقولُ : /يقوم ، فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه (السين) أو [٢٦]
(سوف) اختصَّ بالاستقبال ، كما أنك تقولُ : رجلٌ ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا
أدخلت عليه الألف واللام ، اختصَّ برجلٍ بعينه ؟ فلمَّا اختصَّ هذا الفعلُ بعدَ شياعه ،
كما أن الاسمَ يختصُّ^(١) بعد شياعه ، فقد شابَّه من هذا الوجه .

والوجه الثاني : أنه يدخلُ عليه لامُ الابتداءِ كما يدخلُ على الاسم ، ألا ترى أنك
تقولُ : إن زيداً ليقومُ ، كما تقول : إنَّ زيداً لقائمٌ ، ولامُ الابتداءِ تختصُّ بالأسماءِ ، فلمَّا
دخلت على هذا الفعلِ ، دلَّ على مشابهةٍ بينهما . والذي يدلُّ على ذلك أن فعلَ الأمرِ ،
والفعلَ الماضي لما بُعِدَا عن شبه الاسمِ ، لم تدخلْ هذه اللامُ عليهما ، ألا ترى أنك لو
قلت : لأكرمَ زيداً يا عمرو ، و^(٢) : إن زيداً لقام ، لكان ذلك خَلْفًا من القولِ^(٣) .

/والوجه الثالث : أن هذا الفعلَ يشتركُ فيه الحالُ والاستقبالُ ، فأشبهه الأسماءُ [٢٧]
المشتركةً ، كالعينِ ينطلقُ^(٤) على العينِ الباصرة ، وعلى عينِ الماءِ ، إلى^(٥) غيرِ
ذلك .

والوجه الرابع : أنه^(٦) يكونُ صفةً كما يكونُ الاسمُ كذلك ، تقول : [٨ و] مررتُ
برجلٍ يضربُ ، كما تقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، فقد قام (يضربُ) مقامَ (ضاربٍ) .

(١) ب ، م : « اختص » ، وفي ك : « تختص » .

(٢) ص ، ب ، ك ، م : « أو » .

(٣) م : « الكلام » .

(٤) ص ، ك ، ل : « تنطلق » .

(٥) ل ، م : « على » .

(٦) م : « أن » .

والوجه الخامس^(١) : أن الفعل المضارع يجري على اسمِ الفاعلِ في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه، ولهذا^(٢) أُعْمِلَ اسم^(٢) الفاعلِ عملَ الفعلِ .

فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه ، استحقَّ جملة الإعراب ، الذي [٢٨] هو الرفع والنصب والجرم . ولكل واحد من هذه الأنواع عاملٌ يختصُّ به ، أما /عاملُ الرفع فاختلفَ النحويون^(٣) فيه ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقامَ الاسم ، وهو عاملٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ ، فأشبهه الابتداء ، وكما أن الابتداء يُوجبُ الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

فإن قيل : هذا ينتقض^(٤) بالفعل الماضي ، فإنه يقوم مقامَ الاسم ولا يُرفع^(٥) . قيل : إنما لم يُرفع^(٥) ؛ لأنه لم يثبت له استحقاق^(٦) الإعراب ، فلم يكن هذا العاملُ موجباً له الرفع ؛ لأنه نوعٌ منه ، بخلاف الفعل المضارع ، فإنه يستحقُّ جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل ، فبان الفرق بينهما . وأما الكوفيون^(٧) فاختلَفوا : فذهب الكسائي^(٧)^(٨)

(١) بعده في م : « هو » .

(٢-٢) م : « يعمل الاسم » .

(٣) ينظر : الإنصاف (٥٥١/٢) ، وخزانة الأدب (٣٨٣/٨) .

(٤) ل ، م : « ينقض » .

(٥) ب ، ل ، م : « يرتفع » .

(٦) بعده في م : « جملة » .

(٧-٧) م : « فذهبوا » . وينظر المصادر السابقة .

(٨) الكسائي : أبو الحسن علي بن حمزة ، مولى بني أسد ، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ، ومعاذ الهراء ، وكان أحد أئمة القراء السبعة ، سمع سليمان بن أرقم وأبا بكر بن عياش ، وسفيان بن عيينة ، وأخذ عنه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وجماعة ، من مصنفاته : معاني القرآن ، مقطوع القرآن وموصله ، اختلاف العدد ، كتاب الهجاء ، مات سنة ثمانين ومئة ، وقيل : ثلاث وثمانين ومئة (٢٨٣هـ) . انظر : الفهرست (١/١٩٤) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٥٨) ، إنباه الرواة (٢/٢٥٦) ، بغية الوعاة (٢/١٦٢) .

إلى أنه يرتفع بالزائد^(١) / في أوله^(٢) ، وذهب الفراء^(٣) إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل [٢٩] الناصبة والجازمة^(٤) .

فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الزائد^(٥) في أوله^(٥) هو الموجب للرفع^(٦) ، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزؤه مع وجوده ؛ ولأن عامل نصب^(٧) والجزم^(٧) لا يدخل على عامل الرفع ، فلمَّا وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزؤه بدخول الجوازم ، دلَّ على أن الزائد ليس هو العامل .

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون نصب^(٨) والجزم قبل الرفع ؛ لأنه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل نصب^(٩) والجزم ، فلهذا كان هذا القول ضعيفًا .

وأما عوامل نصب^(٨) ، فحجُو (أن ، ولن ، وكى ، وإذن)^(٨) .

وأما عوامل الجزم^(٩) ، فحجُو (لم ، ولمَّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي) . ولعوامل نصب^(٩) والجزم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) م : « بالزوائد التي » ، وانظر المصادر السابقة .

(٢) بعده في م : « وهو قول الكسائي » .

(٣) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم ، أخذ عن الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ، ومحمد بن عاصم السمري وغيرهما ، من مصنفاته : معانى القرآن ، المصادر في القرآن ، الجمع والتثنية في القرآن ، الوقف والابتداء ، توفي سنة سبع ومئتين (٢٠٧هـ) . انظر : الفهرست (١/١٩٨) ، نزهة الألباء (ص ٨١) ، إنباه الرواة (٧/٤) ، بغية الوعاة (٣٣٣/٢) .

(٤) انظر : اللباب (٢/٢٥) ، والإنصاف (١/٤٩) .

(٥-٥) سقط من : ل ، م .

(٦) ب ، ك : « الرفع » .

(٧-٧) سقط من : ص .

(٨) بعده في م : « وحتى » .

(٩) انظر ما سيأتي (ص ٢٢٧ ، ٢٣٠) .

[٨ ظ] وأما المبنى^(١) فهو ضدّ المعرب ، وهو ما لم يتغيّر آخره بتغيّر العامل فيه ؛
 [٣٠] فمن ذلك : الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع . فأما الاسم غير / المتمكن ،
 فنحو (من ، كم ، وقبل وبعُد ، وأين ، وكيف وأمس ، وهؤلاء) ، وإنما بُيئت هذه
 الأسماء ؛ لأنها أشبهت الحروف ، أو^(٢) تضمّنت معناها .

فأما (من) فإنما^(٣) بُيئت ؛ لأنها لا تخلو ، إما أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو
 اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . فإن كانت استفهامية فقد تضمّنت معنى حرف
 الاستفهام . وإن كانت شرطية ، فقد تضمّنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً
 موصولاً ، فقد تنزّلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني . وإن كانت نكرة
 موصوفة ، فقد تنزّلت منزلة الموصولة^(٤) .

وأما (كم) فإنما بُيئت ؛ لأنها لا تخلو ، إما أن تكون استفهامية أو خبرية . فإن
 كانت استفهامية فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام . وإن كانت خبرية فهي نقيض^(٥)
 (رب) ؛ لأنّ (رب) للتقليل و(كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما
 يحملونه على نظيره . وبُيئت (من وكم) على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، ولم
 يعرّض فيهما ما يُوجب / بناءهما على حركة ، فبقيا على الأصل . [٣١]

وأما (قبل وبعُد) ، فإنما بُنيا ؛ لأن الأصل فيهما^(٦) أن يستعملا مضافين إلى ما
 بعدهما ، فلما افتطعا عن الإضافة - والمضاف^(٧) والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة -

(١) التقسيم الثاني الذي بدأه في (ص ٢٠) .

(٢) م : « و » .

(٣) م : « فإنها » .

(٤) ل ، م : « الموصوفة » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « نقيضة » .

(٦) سقط من : أ .

(٧) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م ، ونسخة في حاشية ف : « مع » .

تنزلاً منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، قال الله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ
وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) . وإنما بُنِيَ على حركة ؛ لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل
البناء ، فوجب أن يُبْنِيَ^(٢) على حركة تمييزاً لهما على ما بُنِيَ وليس له حالة إعراب ، نحو
(مَنْ وَكَمْ) . وقيل : إنما بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين . والقول^(٣) هو الأول .

فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمّة ؟ قيل : لوجهين : [٩ و] أحدهما : أنه لما
حُذِفَ المضاف إليه بُنِيَ على أقوى الحركات وهو^(٤) الضمّة ، تعويضاً عن المحذوف ،
وتقويةً لهما . والوجه الثاني : إنما بنوهما على الضمّ ؛ لأن النصب والجرّ يدخلهما ،
نحو (جئتُ قبلكَ ومن قبلك) . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو
الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما / على حركة لا تدخلهما^(٥) [٣٢]
وهي الضمّة ؛ لئلا يلتبس^(٦) حركة الإعراب بحركة البناء .

وأما (أَيْنَ وَكَيْفَ) فإنما بُنِيَ^(٧) ؛ لأنهما تَضَمَّنَا معنى حرف الاستفهام ، لأن (أَيْنَ)
سؤال عن المكان ، و(كَيْفَ) سؤال عن الحال ، فلما تَضَمَّنَا معنى حرف الاستفهام
وجب أن يُبْنِيَ ،^(٨) وإنما^(٩) بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة
فتحة ؛ لأنها أخف الحركات .

وأما (أَمْسِ) فإنما بُنِيَ ؛ لأنها تَضَمَّنَتْ معنى لام التعريف ، لأن الأصل في
(أَمْسِ) : الأَمْسِ ، فلما تَضَمَّنَتْ معنى اللام ، تَضَمَّنَتْ معنى الحرف ، فوجب أن

(١) الروم : ٤ .

(٢) م : « تميزاً » .

(٣) بعده في م : « الصحيح » .

(٤) م : « هي » .

(٥) ف : « يدخلهما » .

(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « تلتبس » .

(٧) بعده في م : « على الفتح » .

(٨-٨) سقط من : أ .

تُبنى^(١) . وإنما بُنيت على حركةٍ ؛ لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركةُ كسرةً ؛ لأنها الأصلُ في التحريكِ لالتقاء الساكنين . ومن العرب من يجعل (أمس) معدولةً^(٢) عن لامِ التعريفِ ، فيجعلها غيرَ مصروفةٍ^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي قُعَسَا^(٥)
[٣٣] / وأما (هؤلاءِ) فإنما بُنيت لتضمينها معنى حرفِ الإشارةِ وإن لم يُنطقْ به ؛ لأن الأصلَ في الإشارةِ أن يكونَ^(٦) بالحرفِ كالشرطِ ، والنفي ، والتمني ، والعطفِ ، إلى غيرِ ذلك من المعاني ، إلا أنهم لمَّا لم يفعلوا ذلك ضمَّنوا (هؤلاءِ) معنى حرفِ الإشارةِ ، فبنوها .

ونظيرُ (هؤلاءِ) (ما) التي في التعجبِ ، فإنها بُنيت لتضمينها معنى حرفِ التعجبِ ، وإن لم يكنْ له^(٧) حرفٌ يُنطقُ به ؛ لأن الأصلَ في التعجبِ أن يكونَ بالحرفِ كغيره من المعاني ، إلا أنهم لمَّا [٩ ظ] لم يفعلوا ذلك ؛ ضمَّنوا (ما) معنى حرفِ التعجبِ ، فبنوها كما بنوا (ما) إذا تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ والشرطِ ، فكذلك هاهنا .

(١) ف : « يبنى » .
(٢) يعني معدولة عن الأمس ، وهي لغة بني تميم . همع الهوامع (١٨٩/٢) .
(٣) أي تعرب إعراب الممنوع من الصرف .
(٤) البيتان منسوبان للعجاج في : ديوانه (٢٩٦/٢) ، الجمل في النحو (ص ١٨٢) ، ودون نسبة في : الكتاب (٢٨٥/٣) ، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص ٣٢) ، نوادر أبي زيد (ص ٥٧) ، الجمل (ص ٢٩١) ، شرح أبيات الجمل (ص ٢٥٩) ، خزانة الأدب (١٦٧/٧-١٧٣) .
قال البغدادي : « قال ابن المستوفي : وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة . وأراه بعيدًا من نمطه » .

والسعالي : سواحر الجن ، واحدتها سعلاة . انظر : شرح أبيات الجمل (ص ٢٥٩) .
(٥) كتب فوقه في ف : « خمسًا » ، وبعده في ص ، م : « يأكلن ما في رَحْلِهِنَّ همسا لا ترك الله لهن ضرسا » ، وقوله : « ما في رَحْلِهِنَّ » في ص : « ما يلقي لهن » .
(٦) م : « تكون » .
(٧) م : « لها » .

وأما الفعلُ غيرُ المضارعِ ، فهو على ضربين : أحدهما: الفعلُ الماضي ، والآخِرُ:
 فعلُ الأمرِ . فأما الفعلُ الماضي ، فنحو (ذَهَبَ ، وَعَلِمَ ، وَشَرَفَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، وَدَخَرَجَ ،
 واحْرَزَنَجَمَ) . /وأما فعلُ الأمرِ ، فنحو (اذهب ، واعلم ، واشرف ، واستخرج ، ودخرج ، [٣٤]
 واحرنجم) ^(١) . وسنذكرُ ^(٢) لم يُني الفعلُ الماضي على الفتح ، ولم يني فعلُ الأمرِ على
 الوقفِ ، وخلافَ النحويين فيه ، في بابِه إن شاء اللهُ تعالى .
 وأما الحروفُ فكلُّها مبنيةٌ ، لم يُعربَ منها شيءٌ ^(٣) ؛ لبقائِها على أصلِها ^(٤) في
 البناءِ ^(٤) ، فاعرفه إن شاء اللهُ تعالى .



-
- (١) احرنجم القوم : ازدحموا ، واحرنجم الرجل : أراد الأمر ثم رجع عنه . التاج (حرجم) .
 (٢) م : « سنذكره » وانظر ما سيأتي (ص ٣١٥ ، ٣١٧) .
 (٣) بعده في أ ، ص ، ك : « كالأفعال » .
 (٤-٤) سقط من : ص .

بابُ إعرابِ الاسمِ المفردِ^(١)

إن قال قائلٌ : على كم ضربًا الاسمُ المفردُ؟ قيل : على ضربين ؛ صحيحٍ ومعتلٍّ . فالصحيحُ في عُرفِ النحويين : ما لم يكن آخرُه ألفًا ، ولا ياءً قبلها كسرةً ، نحو (رجلٍ ، وفسٍ) وما أشبه ذلك ، وهو على ضربين : منصرفٍ وغيرِ منصرفٍ ، فالمنصرفُ : ما دخله الحركاتُ الثلاثُ مع التنوينِ ، نحو (هذا زيدٌ ، ورأيتَ زيدًا ، ومررتَ بزيدٍ) . وهذا الضربُ يُسمَّى الأُمُكَنَ ، وقد يسمَّى أيضًا متمكنًا .

فإن قيل : لِمَ جعلوا التنوينَ علامةً للصرْفِ دونَ غيره؟ قيل : لأنَّ أولى ما يُزادُ حروفُ المدِّ واللينِ ، وهي الألفُ ، والياءُ ، والواوُ ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها^(٢) إلى التنوينِ ؛ لما يلزمُ من اعتلالِها وانتقالِها^(٣) ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواوَ علامةً للصرْفِ^(٤) لانقلبتْ ياءً في الجرِّ لانكسارِ ما قبلها . وكذلك حكمُ الياءِ والألفِ في الاعتلالِ ، والانتقالِ من حالٍ إلى حالٍ ، وكان التنوينُ أولى من غيره ؛ لأنه خفيفٌ يُضارِعُ حروفَ العلةِ ، ألا ترى أنه /غَنَّةٌ في الخيشومِ^(٥) ، وأنه لا معتمدَ له في الحلقِ ، فأشبهه الألفُ إذ كان حرفًا هوائيًا .

فإن قيل : ولماذا دخلَ التنوينُ الكلامَ؟ قيل : اختلفَ النحويونَ في ذلك : فذهب [١٠ و] سيبويه^(٥) إلى أنه دخلَ الكلامَ^(٦) علامةً للأخفِ عليهم ، والأمكنِ عندهم .

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ١٢١) ، واللباب (٧١/١) ، (٨٠ ، ٨٨) .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) أ ، ك : «الصرْف» .

(٤) الخيشوم : أقصى الأنف ، والغنة : أن يشرب الحرف صوت الخيشوم . اللسان (خ ش م ، غ ن ن) .

(٥) انظر : الكتاب (١٩٧/٣) ، إعراب القرآن للنحاس (٢٢٤/٣) ، علل النحو (١٥٣/١) ، الهمع

(٢٨/١) و(٦١٩/٢) .

(٦) سقط من : أ .

وذهب^(١) بعضُ النحويين^(١) إلى أنه دخلَ فرقًا بين^(٢) الفعلِ والاسمِ^(٢). وذهبَ آخرون^(٣) إلى أنه دخلَ فرقًا بين ما ينصرفُ وبين^(٤) ما لا ينصرفُ .

وأما غيرُ المنصرفِ فما لم يدخله الجرُّ مع التنوينِ ، وكان ثانيًا من جهتين^(٥) ، نحو (مررت بأحمدَ وإبراهيمَ) ، وما أشبه ذلك . وإنما مُنِعَ هذا الضربُ من الأسماءِ الصرفِ ؛ لأنه أشبه الفعلَ ، فُمُنِعَ من التنوينِ ، ومُنِعَ^(٦) من الجرِّ تبعًا للتنوينِ ؛ لما بينهما من المصاحبةِ . وذهب^(٧) بعضُ النحويين^(٨) ، إلى أنه مُنِعَ من الجرِّ ؛ لأنه أشبه الفعلَ ، والفعلُ لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ، فكذلك ما أشبهه . / وهذا الضربُ يُسمَّى^(٩) المتمكِّنَ [٣٧] ولا يُسمَّى أمكنَ ، فكلُّ أمكنَ متمكِّنٌ ، وليس كلُّ متمكِّنٍ أمكنَ .

فإن قيل : فلمَ يدخلُ الجرُّ مع الألفِ واللامِ أو الإضافةِ ؟ قيل : للأمنِ من دخولِ التنوينِ مع الألفِ واللامِ أو الإضافةِ ، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى^(١٠) . والمعتلُّ : ما كان آخرُه ألفًا أو ياءً قبلها كسرةً . وهو على ضربين ؛ منقوصٍ ومقصورٍ . أما المنقوصُ فما كانت في آخره ياءٌ خفيفةً قبلها كسرةً ، وذلك نحو (القاضي ، والداعي) .

فإن قيل : فلمَ سُمِّيَ منقوصًا ؟ قيل : لأنه نُقصَ الرفعَ والجرُّ ، تقول : هذا قاضٍ يا

(١-١) م : « بعضهم » .

(٢-٢) أ ، م : « الاسم والفعل » .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٢٢٤/٣) ، الهمع (٦١٩/٢) .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل ، م .

(٥) م : « وجهين » .

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) م : « بعضهم » .

(٨) انظر : أصول النحو لابن السراج (٧٩/٢) ، علل النحو للوراق (ص ١٧٣ ، ٤٥٨) .

(٩) م : « سمي » .

(١٠) سيأتي في (ص ٢٧٩) .

فتى ، ومررت بقاضٍ ^(١) يا فتى ^(١) . والأصل : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما ، وبقيت الياء ساكنة ، والتنوين ساكنًا ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ؛ وكان حذف الياء أولى من /حذف ^(٢) التنوين لوجهين : **أحدهما** : أن الياء إذا حُذفت بقي في اللفظ ما يدلُّ عليها وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدلُّ على حذفه . فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما في اللفظ دلالةً على حذفه أولى .

والثاني : أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف . وأما الياء فليست كذلك ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى مما ^(٣) دخل لمعنى . وأما إذا كان منصوبًا فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة .

[١٠ ظ] فإن قيل : الحركات كلها تُستثقل على حرف العلة ، بدليل قولهم : بابٌ ونابٌ ، والأصلُ فيهما ^(٤) : بَوَّبٌ وَنَيْبٌ ، إلا أنهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء ، فقبلوا كلَّ واحدٍ ^(٥) منهما ألفًا ، قيل : الفتحة في هذا النحو لازمة ليست بعارضة ، بخلاف الفتحة التي على ياءٍ (قاضي) ^(٦) فإنها عارضة وليست بلازمة ، فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في ^(٧) نحو ^(٨) ^(٩) بابٍ ونابٍ ^(٩) ولم يستثقلوها في نحو (قاضي) .

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب ، كان لك فيه مذهبان ؛ إسقاطُ

(١-١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ص .

(٣) ل ، م : « من حذف ما » .

(٤) ص : « فيه » .

(٥) ص ، ك ، م : « واحدة » .

(٦) ص ، ب : « قاضي » .

(٧) سقط من : م .

(٨) سقط من : ب .

(٩-٩) أ : « ناب و باب » .

الياءِ ، وإثباتها . واختلف النحويون في الأجوَدِ منهما ، فذهب سيبويه^(١) إلى أن /حذف [٣٩] الياءِ أجودُ إجراءً للوقفِ على الوصلِ ؛ لأنَّ الوصلَ هو الأصلُ . وذهب يونس^(٢) إلى أن إثباتَ الياءِ أجودُ ؛ لأنَّ الياءِ إنما حُذفت لأجلِ التنوينِ ، ولا تنوينَ في الوقفِ ، فوجب ردُّ الياءِ . وقد^(٣) قرأ بهما^(٣) القراء^(٤) (٥) قال الله^(٥) تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٦) بغير ياء . وقد قرأ بعضهم بالياءِ . وإن كان منصوبًا أبدلت من تنوينه ألفًا كالأسماءِ^(٧) المنصرفَةِ الصحيحةِ ، فتقول : رأيت قاضيًا ، كما تقول : رأيت ضاربًا . فإن كان فيه ألفٌ ولا مٌ ، كان حكمه في الوصلِ حكمَ ما ليس فيه ألفٌ ولا مٌ في حذفِ الضمةِ والكسرةِ ودخولِ الفتحةِ . وكان لك أيضًا في الوقفِ في حالةِ الرفعِ والجرِّ إثباتُ الياءِ وحذفُها ،^(٨) وإثباتُ الياءِ^(٨) أجودُ الوجهين ؛ لأنَّ التنوينَ لا يجوزُ أن يثبتَ مع الألفِ واللامِ ، فإذا زال^(٩) علةُ إسقاطِ الياءِ ، وجب /أن تثبتَ . وكان بعضُ [٤٠] العربِ يقفُ بغيرِ ياءٍ ، وذلك أنه قدَّر حذفَ الياءِ في (قاضي) ونحوه ، ثم أدخل عليه الألفَ واللامَ ، وبقي الحذفُ على حاله ، وهذا ضعيفٌ جدًّا ، وقد قرأ به بعضُ القراءِ ،

(١) الكتاب (٤/١٨٣) .

(٢) يونس : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري الضبي ، من أكابر النحويين ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء ، كان له مذاهب وأقيسة يتفرد بها . من مصنفاته : معاني القرآن ، اللغات ، الأمثال ، توفي سنة ثنتين وثمانين ومئة (١٨٢هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص ٥١) ، الفهرست (١/١١١) ، نزهة الألباء (ص ٤٧) ، إنباه الرواة (٤/٧٤) ، بغية الوعاة (٢/٣٦٥) .

(٣-٣) ص : « قرأتها » ، وفي ب : « قرأ القراء » ، وفي م : « قرأ بعض » .

(٤) أ : « الفراء » ، وفي ب : « بهما » .

(٥-٥) م : « قوله » .

(٦) النحل : ٩٦ . قرأ ابن كثير بإثبات الياء ، وقرأ الباقون بحذفها . النشر (٢/١٠٢ ، ٢٢٩) .

(٧) ص ، ب ، ك ، م : « كسائر الأسماء » .

(٨ - ٨) م : « إثباتها » .

(٩) ص ، ك ، ل : « زالت » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة « زالت » .

قال الله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾^(١) . فإن كان منصوبًا لم يكن الوقف عليه إلا بالياء ، قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾^(٢) . وذلك لأنه تنزّل بالحركة منزلة [١١ و] الحرف الصحيح ، فتحصّن^(٣) بها من الحذف .

وأما المقصورُ فهو المختصُّ بألفٍ مفردةٍ في آخره ، نحو (الهوى ، والهدى ، والدينا ، والأخرى) ، وسُمِّيَ مقصورًا ؛ لأن حركات الإعراب قصرت عنه ، أي حُبست . والقصرُ : الحبسُ ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال [٤١] الله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾^(٤) . أي محبوساتٌ ، وقال الشاعر^(٥) :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ يَعْلَمْ^(٦) بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ^(٧) وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَا ، شَرُّ النِّسَاءِ الْبَهَاتِرُ^(٨)
ويروى : (قَصُورَةٌ) والبهاتِرُ : القصارُ^(٩) ويروى البحاتر ، وهما^(٩) بمعنَى واحدٍ .

وهو على ضربين ؛ منصرفٍ وغير منصرفٍ ، فالمنصرفُ : ما دخله التنوينُ ، وذلك نحو هذه رَحَى وعَصَا ، ورأيت رَحَى وعَصَا ، ومررت برَحَى وعَصَا ، والأصلُ فيه :

-
- (١) البقرة : ١٨٦ .
(٢) القيامة : ٢٦ .
(٣) أ ، ل ، م : « فيخص » ، وفي ك : « فيتحصن » .
(٤) الرحمن : ٧٢ .
(٥) الأبيات لكثير عزة ، في : ديوانه (ص ٣٦٩) ، إصلاح المنطق (ص ١٨٤ ، ٢٧٤) ، الحماسة البصرية (١٤٠/٢) ، الخزانة (٢/٢٧٦) .
(٦) أ ، ل : « تعلم » ، وأشار في حاشية (ص) إلى أنه في نسخة « تعلم » ، وفي ص ، م : « تشعر » ، وفي ك : « يشعر » ، والمروي في المصادر : « تدري » .
(٧) الحجال : جمع حجلة وهو بيت كالثقة . التاج (ح ج ل) .
(٨) م : « البحاتر » .
(٩-٩) سقط من : م .

رَحِيٍّ ، وَعَصَوْ ، إِلَّا أَنْ الْيَاءَ وَالْوَاوَ لَمَّا تَحَرَّكَ (١) وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ، قُلْبَا أَلْفَيْنِ ، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنْهُمَا ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ ، وَكَانَ حَذْفُهَا أَوْلَى ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ (٢) /نَحْوِ (قَاضٍ) (٣) . فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ ، فَقَدْ [٤٢] اِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ (٤) فِيهِ عَلَى مَذَاهِبٍ ، فَذَهَبَ سَبِيؤُهُ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى الْأَلْفِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ ، وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ عَلَى الْأَلْفِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ حَمَلًا لِلْمَعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ . وَذَهَبَ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ (٥) إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَلْفِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا خَصُّوا الْإِبْدَالَ بِحَالِ (٦) النَّصْبِ فِي الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ أَخْفُ الْحُرُوفِ ، وَلَمْ يُبَدِّلُوا فِي حَالِ (٧) الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الثَّقَلِ وَاللَبْسِ ، وَذَلِكَ غَيْرٌ مُوجِدٍ هَاهُنَا (٨) ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّنْوِينِ هَاهُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتَوِّحًا ، فَأَبْدَلُوا مِنْهُ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْلِبُ ثَقَلًا وَلَا يُوجِبُ (٩) لَبْسًا .

(١) أ : « تحركنا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) ص : « قاضي » .

(٤) الكتاب (٢٠٩/٤) ، المفصل (ص ٤٧٧) .

(٥) أبو عثمان المازني : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي ، من بني مازن بن شيبان ، كان مع علمه بالنحو متمسعا في الرواية ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه أبو العباس المبرد ، والفضل بن محمد البيهقي ، وغيرهم . له تصانيف كثيرة ، منها : التصريف ، ما تلحن فيه العامة ، وكتاب الألف واللام ، العروض ، توفي سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص ٨٥) ، الفهرست (١/١٦٢) ، نزهة الألباء (ص ١٤٠) ، إنباه الرواة (١/٢٨١) ، بغية الوعاة (١/٤٦٣) .

(٦) ص ، ك : « في حال » .

(٧) أ ، ك ، ل ، م : « حالة » .

(٨) م : « هنا » .

(٩) م : « يجلب » .

وذهب [١١ ظ] أبو سعيد السيرافي^(١) إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي ؛ وذلك لأن بعض القراء يميلونها في قوله تعالى : ﴿أَوْ أَحَدُ﴾ [٤٣] عَلَى النَّارِ هُدًى ﴿٢﴾ ، /ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت^(٣) إمالتها ، ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو (رأيتُ عمرًا) لكان غير جائزٍ ، فلما جازت الإمالة هاهنا ، دلّ على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين . وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين ، وذلك نحو (حُبَلِي ، وبُشْرَى ، وسَكْرَى) ، وثبتت^(٤) فيه الألف وصلًا ووقفًا ؛ إذ ليس يلحقها تنوينٌ تحذف من أجله ، فإن لقيها ساكنٌ من كلمةٍ أخرى ، حُذفت لالتقاء الساكنين .

فإن قيل : فلمَ أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة ؟ قيل : إنما أعربت بالحروف توطيدًا^(٥) لما يأتي من باب التثنية والجمع .

فإن قيل : فلمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطيد^(٦) من غيرها ؟ قيل : لأن هذه الأسماء منها ما يغلب^(٧) عليه الإضافة ، ومنها ما يلزمه^(٨) الإضافة ، فما

(١) السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني النحوي ، قرأ على ابن مجاهد القرآن ، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان ، واللغة عن ابن دريد ، درّس بيغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، الإقناع في النحو ، مات ولم يكمله ، فكمّله ولده يوسف ، ألفات الوصل والقطع ، توفي سنة ثمان وستين وثلاث مئة (٣٦٨هـ) . انظر : الفهرست (١٨٣/١) ، نزهة الألبا (ص ٢٢٧) ، إنباه الرواة (٣٤٨/١) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٦٦/٢) ، بغية الوعاة (٥٠٧/١) .

(٢) طه : ١٠ . وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٤٨) .

(٣) بعده في م : « هاهنا » .

(٤) ص : « ثبتت » .

(٥) م : « توطئة » .

(٦) م : « بالتوطئة » .

(٧) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تغلب » .

(٨) أ ، ص ، ل ، م : « تلزمه » .

يغلبُ^(١) عليه الإضافةُ^(٢) : (أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك) وما يلزمه^(٣) الإضافةُ :
 (فوك ، وذو مالٍ) ، والإضافةُ فرُعٌ على الأفرادِ ، كما / أن الثنيةَ والجمعَ فرُعٌ على [٤٤] المفردِ ، فلما وُجِدَت^(٤) بينهما المشابهةُ من هذا الوجهِ ، كانت أولى من غيرها ؛
 ولما وجب أن تعربَ بالحروفِ لهذه المشابهةِ أقاموا كلَّ حرفٍ مُقامَ ما يجانسه من
 الحركاتِ ، فجعلوا الواوَ علامةً للرفعِ ، والألفَ علامةً للنصبِ ، والياءَ علامةً للجرِّ .
 وذهب الكوفيون إلى أن الواوَ والضمّةُ قبلها علامةٌ للرفعِ ، والألفَ والفتحةُ قبلها علامةٌ
 للنصبِ ، والياءَ والكسرةُ قبلها علامةٌ للجرِّ ، فجعلوه معربًا من مكانين ، وقد بيّنا فساده
 في « مسائلِ الخلافِ بين البصريين والكوفيين »^(٥) .

وذهب بعضُ النحويين إلى أن هذه الأسماءَ إذا كانت في موضعِ [١٢ و] رفعٍ ، كان
 فيها نقلٌ بلا قلبٍ ، وإذا كانت في موضعِ نصبٍ كان فيها قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا كانت في
 موضعِ جرٍّ كان فيها نقلٌ وقلبٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا أبوك ، كان الأصلُ فيه :
 هذا أبوكَ ، فنقلت الضمّةُ من الواوِ إلى ما قبلها ، فكان فيه نقلٌ بلا قلبٍ ، وإذا قلت :
 رأيت أباك ، كان الأصلُ فيه : رأيت أبوكَ ، فتحركت الواوُ وانفتح ما قبلها ، فقُلِبَت الواوُ
 ألفًا ، فكان فيه قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا قلت : مررت بأبيك ، كان الأصلُ فيه : مررت
 بأبوكَ ، فنقلت / الكسرةُ من الواوِ إلى ما قبلها ، وانقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما [٤٥]
 قبلها ، فكان فيه نقلٌ وقلبٌ . وذهب بعضُ النحويين^(٦) إلى أن الواوَ والألفَ والياءَ

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تغلب » .

(٢) سقط من : م

(٣) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تلزمه » .

(٤-٤) م : « المشابهةُ بينهما » .

(٥) الإنصاف (١/٢٢) ، وانظر : علل الثنية (ص٦٣-٧٠) ، والبغداديات (ص ٥٤٠ ، ٥٤١) .

(٦) ك : « الكوفيون » .

نشأت عن إشباع الحركات^(١) كقول الشاعر^(٢) :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَا فِي تَلْفُتِنَا^(٣) يوم الفراق إلى إخواننا^(٤) صَوْرُ
وَأُنِّي حَيْثَمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ
أراد : فأنظُرُ ، فأشبع الضمة فنشأت^(٥) الواوُ ، وكما قال الآخرُ في إشباع الفتحة^(٦) :
وَأَنْتِ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ومن ذمّ الرجالِ بمنزح^(٧)
أراد : بمنزح^(٨) ، فأشبع الفتحة فنشأت^(٩) الألفُ . وكما^(١٠) قال الآخرُ في إشباع
الكسرة^(١١) :

(١) هو قول أبي عثمان المازني ، انظر : الصحابي (ص ٣٠) ، والإنصاف (١٧/١) ، واللباب (٩٢/١) .
(٢) البيتان دون نسبة في : الألفاظ (ص ٤٠٩) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص ٢٢٢) ،
سر صناعة الإعراب (٢٦/١) ، الصحابي (ص ٥٣) ، شروح سقط الزند (ص ٧٤٥) ، الخزانة
(١٢١/١) ، والبيت الأول دون نسبة في : الحجة للقراء السبعة (٨١/١) ، الخصائص
(٤٢٠/١) .

(٣) أ ، ل ، م : « تلقينا » .

(٤) ص ، ب : « أحبابنا » .

(٥) بعده في أ ، ل : « عنها » .

(٦) البيت لإبراهيم بن هرمة في : ديوانه (ص ٩٢) ، الصحاح في اللغة (ن ز ح) ، الحجة للقراء السبعة
(٨١/١) ، سر صناعة الإعراب (٢٥/١) ، والخزانة (٣٧٨/٣) . والغوائل : الدواهي . انظر :
الصحاح (غ ي ل) .

(٧) ب ، ك ، ل : « بمنزح » .

(٨) ب ، ك ، ل : « بمنزح » .

(٩) بعده في أ ، ل : « عنها » .

(١٠) سقط من : م

(١١) البيت منسوب للفرزدق في : الكتاب (٢٨/١) ، الكامل (٣٢٩/١) ، شرح أبيات سيبويه (ص ٣٣) ،
سر صناعة الإعراب (٢٤/١) ، رسالة الغفران (ص ٥٦٢) ، المحكم والمحيط الأعظم (٤/٤٨٣) ،
الخزانة (٢/٢٥٥) ، ودون نسبة في : المقتضب (٢/٢٥٦) ، الحجة للقراء السبعة (٦/٤٤٦) .
قال أبو جعفر النحاس : يريد الدراهم والصياف ، ومعنى البيت أنه وصف الناقة وسيرها ، يقول : =

تَنْفِي يداها الحَصَى في كُلِّ هاجرةٍ نَفِي الدراهيم تَنْقَادُ الصياريفِ
 /أراد: الصيارف، فأشبع الكسرة، فنشأت^(١) الياءُ، والشواهدُ على^(٢) إشباعِ [٤٦]
 الضمة والفتحة والكسرة كثيرةٌ جدًّا. وهذا القولُ ضعيفٌ؛ لأنَّ إشباعَ الحركاتِ إنما
 يكونُ في ضرورةِ الشعرِ كهذه الأبياتِ، وأما في حالةِ الاختيارِ فلا يجوزُ ذلكَ
 بالإجماعِ، فلمَّا جاز هاهنا في حالةِ الاختيارِ أن تقولَ: هذا أبوه، ورأيتُ أباه، ومررت
 بأبيه، دلَّ على أن هذه الحروفَ ما نشأت عن إشباعِ الحركاتِ .
 وقد يُحكى^(٣) عن بعضِ العربِ أنهم يقولون^(٤): (هذا أبك، ورأيتُ أبك،
 ومررتُ بأبك). من غيرِ واوٍ، ولا ألفٍ، ولا ياءٍ. ويُحكى أيضًا^(٥) عن بعضِ [١٢ ظ]
 العربِ أنهم يقولون: هذا أبك، ورأيتُ أبك، ومررتُ بأبك، بالألفِ^(٦) في حالةِ الرفعِ
 والنصبِ والجرِّ، كقولهِ^(٧):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

والذي يُعتمدُ عليه هو القولُ الأولُ، وقد بيَّنا ذلكَ مستقصى في كتابنا الموسومُ:
 بـ «الأسمى^(٨) في شرحِ الأسماءِ» .

= تسيير، فمن شدة سيرها تنفي الحصا بيدها، أي: تقذفه، فشبهه نفيان الحصا من بين أرجلها بالدراهم
 ينتقدها الصيرفي. انظر: شرح أبيات سيبويه (ص ٣٣).

(١) بعده في أ: «عنها» .

(٢) م: «في» .

(٣) م: «حكى» .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤٣/١ .

(٥) سقط من: م .

(٦) سقط من: أ، ب .

(٧) الرجز مختلف في نسبته كما في: العيني (١/١٣٣)، شرح شواهد المغني (ص ٤٧)، خزانة الأدب

(٧/٤٥٥)، شرح أبيات المغني (١/١٩٣)، وبلا نسبة في: الجمل في النحو (ص ٢١٩)، سر

صناعة الإعراب (ص ٧٠٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٢)، شرح التسهيل (١/٤٥).

(٨) م: «الأسماء» .

/بابُ التثنية والجمع^(١)

إن قال قائلٌ : ما التثنية ؟ قيل : التثنيةُ صيغةٌ مبنيةٌ للدلالةِ على الاثنين . وأصلُ التثنية العطفُ ، تقولُ : قام الزيدان ، وذهب العَمران ، والأصلُ : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهبَ عمرٌو وعمرٌو ، إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخرِ زيادةً دالةً على التثنيةِ طلبًا للإيجازِ والاختصارِ . والذي يدلُّ على أن الأصلَ هو العطفُ ، أنهم يفكُّون التثنيةَ في حالِ الاضطرارِ ، ويعدلون عنها إلى التكرارِ ، كقوله^(٢) :

[٤٨] / كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخَلْفِ كَشَّةَ أَفْعَى فِي يَبِيسٍ قَفٌّ
وكقول الآخرِ^(١) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مَسِكٍ ذُبَحَتْ فِي سَكِّ

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ١٢١) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٥٩) ، علل النحو (ص ١٦٢) ، اللباب (١/٩٦ ، ١١٢) .

(٢) الرجز بلا نسبة في : الفرق للسجستاني (ص ٢٥٧) ، جمهرة اللغة (ق ف ف ، ك ش ش) ، الأزمنة والأمكنة (٢/١١٨) ، العباب الزاخر (ق ف ف) ، تاج العروس (ك ش ش) .
وكشيش الأفعى : صوتٌ جلدها إذا حكَّت بعضها ببعض ، واليبيس : ما يبس من العشب والبقول التي تتناثر إذا يبست ، والقَفُّ : ما يبس من البقول وتناثر حَبُّه وورقه . انظر : تاج العروس (ك ش ش ، ي ب س ، ق ف ف) .

(٣) الرجز منسوب لمنظور بن مرثد الأسدي في : اللسان (ذ ب ح) ، تاج العروس (ذ ب ح) ، الخزانة (٧/٤٧٢) ، ولرؤية في : أساس البلاغة (١/٣٠٩) ، وللعجاج في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٦١) ، ودون نسبة في : إصلاح المنطق (ص ٧) ، جمهرة اللغة (س ك ك) ، المقتصد (١/١٨٤) ، تاريخ دمشق (٧٠/٢٤٨) .

والفَكُّ : اللَّحْي ، وهو عظم الحنك ، وهو الذي عليه الأسنان ، وفارة المسك : نافجته - أي : وعأؤه - التي يكون المسك فيها ، والسك : نوع من الطيب . انظر : خزانة الأدب (٧/٤٦٨) ، (٤٦٩) .

(١) وكقول الآخر^(١) :

ليثٌ وليثٌ في مَجَالِ ضنكٍ

أراد : ليثان ، إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل .

فإن قيل : ما^(٢) الجمع ؟ قيل : صيغةٌ مبنيةٌ للدلالة على العدد الزائد على الاثنين .
والأصل فيه أيضًا العطفُ كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا
للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى .

فإن قيل : فلم كان إعرابُ التثنية والجمع بالحروفِ دونَ الحركاتِ ؟ قيل : لأن
التثنية والجمع فرُعٌ على المفرد ، والإعرابُ بالحروفِ فرُعٌ على الحركاتِ ، فكما
أعربَ المفردُ الذي هو الأصلُ بالحركاتِ التي هي الأصلُ ، فكذلك أعربَ /التثنيةُ [٤٩]
والجمعُ اللذان هما فرُعٌ بالحروفِ التي هي فرُعٌ ، فأعطي الفرعُ الفرعَ ، كما أعطي
الأصلُ الأصلَ ؛ وكانت الألفُ والواوُ والياءُ أولى من غيرها ؛ لأنها أشبهُ الحروفِ
بالحركاتِ .

فإن قيل : فلم خصُّوا التثنية في حالة^(٣) الرفع بالألفِ ، [١٣ و] والجمع السالمَ
بالواوِ ، وأشركوا بينهما في النصب والجرِّ ؟ قيل : إنما خصُّوا التثنية بالألفِ ،^(٤) والجمعَ
بالواوِ^(٥) ؛ لأن التثنية أكثرُ من الجمعِ ؛ لأنها تدخلُ على من يعقلُ ، وعلى ما لا يعقلُ

(١-١) م : « وقال الراجز » .

والرجز لوائلة بن الأسقع في : الاكتفاء (٢٠٢/١/٢) ، ومنسوب لجحدر بن مالك الحنظلي في :
الأخبار الموقفيات (ص ١٥٣) ، أمالي ابن الشجري (٤٨٧/٢) ، تاريخ دمشق (١٤٩/١٢) ، اللسان
(در ك) ، البداية والنهاية (٥٢٧/١٢) ، قال البغدادي في الخزانة (٤٦٨/٧) بعد أن تكلم عن نسبة
الرجز : « فلا شك أن وائلة أقدم من جحدر ، ويكون جحدر قد أخذ الشعر من وائلة وزاده ، والله
أعلم » .

(٢) ص ، ك : « فما » .

(٣) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « حال » .

(٤-٤) ل : « والجمع السالم بالواو والنون » .

وعلى الحيوانِ ، وعلى غيرِ الحيوانِ من الجمادِ^(١) والنباتِ ، بخلافِ الجمعِ السالمِ ، فإنه في الأصلِ لأولي العلمِ خاصةً ، فلما كانت التثنيةُ أكثرَ ، والجمعُ أقلَّ ، جعلوا الأخفَّ وهو الألفُ للأكثرِ ، والأثقلُ وهو الواوُ للأقلِّ ، ليعادلوا بينَ التثنيةِ والجمعِ . وإنما أشركوا بينهما في النصبِ والجرِّ ؛ لأن التثنيةَ والجمعَ لهما ستةُ أحوالٍ وليس إلا ثلاثةُ أحرفٍ ، فوَقَعَت الشَّرْكََةُ ضرورةً .

فإن قيل : هل النصبُ محمولٌ على الجرِّ ، أو الجرُّ محمولٌ على النصبِ ؟ قيل : بل^(٢) النصبُ محمولٌ على الجرِّ ؛ لأن دلالةَ الياءِ على الجرِّ أشبهُ من دلالتها على النصبِ ؛ لأن الياءَ من جنسِ /الكسرةِ ، والكسرةُ في الأصلِ تدلُّ على الجرِّ ، فكذلك ما أشبهها .

فإن قيل : فلمَ حُمِلَ النصبُ على الجرِّ دونَ الرفعِ ؟ قيل : لخمسَةِ أوجهٍ :
الوجهُ الأولُ : أنَّ الجرَّ ألزَمُ للأسماءِ من الرفعِ ؛ لأنه لا يدخلُ على الفعلِ ، فلما وجبَ الحملُ على أحدهما ، كان حملُهُ على الألزمِ أولى من حملِهِ على غيره .
والوجهُ الثاني : أنهما يقعان في الكلامِ فضلةً ، ألا ترى أنك تقولُ : مررتُ ، فلا تفتقرُ^(٣) إلى أن تقولَ : بزيدٍ أو نحوه ، كما أنك إذا قلت : رأيتُ ،^(٤) لا تفتقرُ^(٤) إلى أن تقولَ : زيدًا أو نحوه .

والوجهُ الثالثُ : أنهما يشتركان في الكناية^(٥) ، نحو (رأيتُك ، ومررتُ بك) .
والوجهُ الرابعُ : أنهما يشتركان في المعنى ، تقول : مررتُ بزيدٍ ، فيكون في

(١) م : « الجمادات » .

(٢) سقط من : م .

(٣) أ ، ل : « يفتقر » .

(٤-٤) أ ، ل : « لا يفتقر » ، في م : « فلا تفتقر » .

(٥) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « الكناية » .

معنى : جزئُ زيدًا .

والوجهُ الخامسُ : أنّ الجرَّ أخفُّ من الرفعِ ؛ فلما أرادوا الحملَ على أحدهما ، كان الحملُ على الأخرى أولى من الحملِ على / الأثقلِ .

[٥١]

ويَحتملُ عندي (١) «وجهًا سادسًا» ، وهو أن النصبَ من أقصى الحلقِ ، والجرَّ من وسطِ الفمِ ، والرفعُ من الشفتينِ ، فكان (٢) النصبُ إلى الجرِّ أقربَ من الرفعِ ؛ لأن أقصى الحلقِ أقربُ إلى وسطِ الفمِ من الشفتينِ ، فلما أرادوا حملَ النصبِ على أحدهما ، كان حملُهُ على الأقربِ أولى من حملِهِ على الأبعدِ ، [١٣ ظ] الجارُ (٣) أحقُّ بصقَبِهِ (٤) . والذي يدلُّ على اعتبارِ هذه المناسبةِ بينهما ، أنهم لما حَمَلوا النصبَ على الجرِّ في بابِ التثنيةِ والجمعِ ، حَمَلوا الجرَّ على النصبِ في بابِ ما لا ينصرفُ .

فإن قيل : فما حرفُ الإعرابِ في التثنيةِ والجمعِ ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ؛ فذهب سيبويه (٥) إلى أن الألفَ والواوَ والياءَ هي حروفُ الإعرابِ . وذهب أبو الحسن الأَخفش (٦) ، وأبو العباسِ المبردُ (٧)

(١-١) م : «وجه سادس» .

(٢) أ ، ص ، ب ، م : «وكان» .

(٣) ب ، ك ، ل ، م : «والجار» .

(٤) هذا حديث أخرجه البخاري (٢٢٥٨) . والصقب : القرب . التاج (ص ق ب) ، يعني : ما يليه ويقرب منه .

(٥) الكتاب (٤/١٦٥) .

(٦) الأَخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولى لبني مجاشع بن دارم ، أحذق أصحاب سيبويه ، أخذ النحو عن سيبويه - وكان أكبر منه - وصحب الخليل أولاً ، وكان معلماً لولد الكسائي ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر : أخبار النحويين البصريين (ص ٦٦) ، الفهرست (١/١٤٦) ، إنباه الرواة (٢/٣٦) .

(٧) المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد الشمالي ، إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، روى عنه إسماعيل الصفار ولفطويه والصولي ، من مصنفاته : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، إعراب القرآن ، توفي سنة خمس =

[٥٢] ومن تابعهما^(١)، إلى أنها تدلُّ/ على الإعرابِ وليست بإعرابٍ، ولا حروفِ إعرابٍ،
وذهب أبو عمر الجرمي^(٢) إلى أن انقلابها هو الإعراب^(٣). وذهب قطرب^(٤) والفراءُ
والزيادي^(٥) إلى أنها هي الإعراب^(٦)، والصحيح هو الأولُ.

وأما من ذهب إلى أنها تدلُّ^(٧) على الإعرابِ وليست بحروفِ إعرابٍ ففاسدٌ؛ لأنه
لا يخلو إما أن تدلُّ على الإعرابِ في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدلُّ على
الإعرابِ في الكلمة، فلا بدُّ من تقديره فيها، فيرجعُ هذا القولُ إلى القولِ الأولِ وهو
مذهبُ سيبويه، وإن كانت تدلُّ على إعرابٍ في غيرِ الكلمة فليس بصحيحٍ؛ لأنه يؤدي
إلى أن يكونَ^(٨) التثنيةُ والجمعُ مبنيين، وليس بمذهبٍ لقائلِ هذا القولِ، وإلى أن يكونَ

= عثمانين ومثتين (٢٨٥هـ). انظر: الفهرست (١٦٩/١)، أخبار النحويين البصريين (ص ١٠٥)،
إنباه الرواة (٢٤١/٣)، بغية الوعاة (٢٦٩/١).

- (١) انظر: الإنصاف ١/٣٣، وعلل التثنية (ص ٦٥)، وعلل النحو (ص ١٦٥).
- (٢) أبو عمر الجرمي: صالح بن إسحاق البجلي، مولى لجرم بن ربان، أخذ النحو عن الأخفش، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، كان ذا دين وأخا ورع، وله في النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ، معناه: فرخ كتاب سيبويه، توفي سنة خمس وعشرين ومثتين (٢٢٥هـ). انظر: أخبار النحويين البصريين (ص ٨٤)، الفهرست (١٦١/١)، إنباه الرواة (٨٠/٢)، بغية الوعاة (٨/٢).
- (٣) انظر: الإنصاف (١/٣٣)، وعلل التثنية (ص ٦٥)، وعلل النحو (ص ١٦٦).
- (٤) أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين، من مصنفاته: الأزمنة، المثلث، غريب الحديث، خلق الإنسان، توفي سنة ست ومثتين (٢٠٦هـ). انظر: الفهرست (١٤٧/١)، إنباه الرواة (٢١٩/٣)، بغية الوعاة (٢٤٢/١).
- (٥) الزيادي: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي، ينتهي نسبه إلى زياد ابن أبيه، قرأ على الأصمعي وروى عنه، من مصنفاته: إخراج نكت كتاب سيبويه، الأمثال، التَّقَطُّ والشكل، أسماء السحاب والرياح والأمطار. انظر: الفهرست (١٦٥/١)، أخبار النحويين البصريين (ص ٩٧)، إنباه الرواة (٢٠١/١)، بغية الوعاة (٤١٤/١).
- (٦) انظر: الإنصاف (١/٣٣)، وعلل التثنية (ص ٦٩).
- (٧) أ، ل، ب: «يدل».
- (٨) ص: «تكون».

إعرابُ الكلمةِ تركَ إعرابِها ، وذلك محالٌ .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعرابُ ، فقد ضعّفه بعضُ النحويين ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكونَ ^(١) التثنيةُ والجمعُ مبنيين في /حالةِ ^(٢) الرفع ؛ لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ [٥٣] أولُ أحوالِ الاسمِ الرفعُ ، وليس من مذهبِ هذا القائلِ بناءُ التثنيةِ والجمعِ في حالٍ من الأحوالِ .

وأما من ذهب إلى أنها أنفَسَها هي الإعرابُ فظاهرُ الفسادِ ، وذلك لأن الإعرابَ لا يُجِلُّ سقوطُه ببناءِ الكلمةِ ، ولو أسقطنا هذه الأحرفَ لبطلَ معنى التثنيةِ والجمعِ ، واحتل معنى الكلمةِ ، فدلَّ ذلك ^(٣) على أنّها ليست بإعرابٍ ، وإنما هي حروفٌ ^(٤) إعرابٍ على ما بيّنا .

فإن قيل : فلمَ فتحوا ما قبلَ ياءِ التثنيةِ دونَ ياءِ الجمعِ ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أنّ التثنيةَ أكثرُ من الجمعِ على ما بينا [١٤ و] فلما كانت التثنيةُ أكثرَ من الجمعِ ، والجمعُ أقلُّ ، أعطوا الأكثرَ الحركةَ الخفيفةَ وهي الفتحُ ، والأقلُّ الحركةَ الثقيلةَ وهي الكسرُ .

والوجهُ الثاني : أن حرفَ التثنيةِ لَمَّا زيدَ على الواحدِ للدلالةِ على التثنيةِ ، أشبه تاءَ التأنيثِ التي تُزادُ على الواحدِ للدلالةِ على التأنيثِ ، وتاءُ التأنيثِ يُفتحُ ما قبلها ، فكذلك ما أشبهها ، ^(٥) وكانت ^(٥) /التثنيةُ أولى بالفتحِ لهذا المعنى من الجمعِ لأنها قبلَ الجمعِ . [٥٤]

والوجهُ الثالثُ : أن بعضَ علاماتِ التثنيةِ الألفُ ، والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحًا ، ففتحوا ما قبلَ الياءِ لئلا يختلفَ ^(٦) ؛ إذ لا علةَ هاهنا تُوجبُ المخالفةَ .

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « تكون » .

(٢) ص ، ك : « حال » .

(٣) سقط من : ص .

(٤) أ : « حرف » .

(٥-٥) أ : « فكانت » .

(٦) ص : « تختلف » .

فإن قيل : فلم دخلت^(١) النون في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون^(٢) في ذلك ، فذهب سيويه^(٣) إلى أنها بدلٌ من الحركة والتنوين . وذهب بعضُ النحويين إلى أنها تكونُ على ثلاثة أضربٍ^(٤) ؛ فتارةً تكونُ بدلاً من الحركة والتنوين ، وتارةً تكونُ^(٥) بدلاً من الحركة دونَ التنوين ، وتارةً تكونُ بدلاً من التنوين دونَ الحركة ، فكونُها^(٦) بدلاً من الحركة والتنوين ، ففي نحو (رجلان ، وفرسان) ^(٧) وكونُها^(٧) بدلاً من الحركة دونَ التنوين ، ^(٨) ففي نحو^(٨) (الرجلان ، والفرسان) ، ^(٧) وكونُها^(٧) بدلاً من التنوين فقط ، ففي نحو (رَحِيان ، وعَصوان) .

وذهب بعضُ الكوفيين^(٩) إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية و^(١٠) الواحد المنصوب في نحو قولك : رأيت زيدًا .

[٥٥] /فإن قيل : فلم كسروا نونَ التثنية ، وفتحوا نونَ الجمع ؟ قيل : للفرق بينهما^(١١) .

فإن قيل : وما الحاجةُ إلى الفرقِ بينهما مع تباينِ صيغتهما^(١٢) ؟ قيل : لأنهم لو لم يكسروا نونَ التثنية ، ^(١٣) ويفتحوا نونَ الجمع^(١٣) ، لالتبس جمعُ المقصورِ في حالة الجرِّ

(١) ص ، م : « أدخلت » .

(٢) انظر : اللباب (١٠٥/١) .

(٣) الكتاب (١٨/١) ، وهو قول المبرد في المقتضب (٥/١) .

(٤) يعني ابن جنبي ، انظر : علل التثنية (٨٠/١) .

(٥) سقط من : م .

(٦) م : « وأما كونها » .

(٧-٧) م : « وأما كونها » .

(٨-٨) م : « فنحو » .

(٩) هو قول الفراء ، انظر : اللباب (١٠٦/١) .

(١٠) بعده في أ ، ص ، ك ، ل : « بين » .

(١١) بعده في ل : « مع تباين صيغتهما » .

(١٢) أ ، ل : « صيغتهما » .

(١٣-١٣) سقط من : ص ، ك .

والنصبِ ، بثنيةِ الصحيحِ ، ألا ترى أنك تقولُ في جمعِ (مصطفى) : رأيتُ مُصْطَفَيْنِ ، ومررتُ بِمُصْطَفَيْنِ ، قال اللهُ تعالى^(١) : ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾ .
 فلفظُ : (مُصْطَفَيْنِ) كلفظِ : (زَيْدَيْنِ) ، فلو لم تُكسر^(٢) نونُ الثنيةِ ، وتُفتح^(٣) نونُ الجمعِ ، لالتبسَ هذا الجمعُ بهذه الثنيةِ .

فإن قيل : فهلاً عكسوا ، ففتحوا [١٤ ظ] نونَ الثنيةِ وكسروا نونَ الجمعِ ، وكان الفرقُ حاصلًا ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن نونَ الثنيةِ تقعُ بعدَ ألفٍ أو ياءٍ مفتوحٍ ما قبلها ، فلم يستثقلوا فيها الكسرةَ ، وأما نونُ الجمعِ ، فإنها / تقعُ بعدَ واوٍ مضمومٍ ما قبلها ، أو ياءٍ مكسورٍ ما [٥٦] قبلها ، فاختاروا لها الفتحةَ ؛ ليعادلَ^(٤) خفةَ الفتحةِ ثقلُ الواوِ والضمةِ والياءِ والكسرةِ ، ولو عكسوا^(٥) لأدَّى ذلك^(٦) إلى الاستتقالِ ؛ إمَّا لتوالي الأجناسِ ، وإمَّا للخروجِ من^(٧) الضمِّ إلى كسرٍ .

والوجهُ الثاني : أن الثنيةَ قبلَ الجمعِ ، والأصلُ في التقاءِ الساكنينِ الكسرُ ، فحرَّكتِ نونُ الثنيةِ بما وجب لها في الأصلِ ، وفُتحتِ نونُ الجمعِ ؛ لأنَّ الفتحَ أخفُّ من الضمِّ .

والوجهُ الثالثُ : أن الجمعَ أثقلُ من الثنيةِ ، والكسرَ أثقلُ من الفتحِ ، فأعطوا الأخفَّ الأثقلَ ، والأثقلَ الأخفَّ ؛ ليعادِلوا بينهما .

(١) سورة ص : ٤٧ .

(٢) ك ، ب ، م : « يكسروا » .

(٣) ب ، م : « يفتحوا » .

(٤) أ ، ص ، ك ، ل : « لتعادل » ، وفي م : « ليعادلوا » .

(٥) بعده في ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ذلك » .

(٦) سقط من : ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٧-٧) م : « الضمُّ إلى الكسرِ » .

فإن قيل : فلم قلتهم : إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل ؟ قيل : تفضيلاً لهم لأنهم المتقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ﴿٧٦﴾ .

[٥٧] / فإن قيل : فلم^(٢) جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين ؟ قيل : إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين ؛ لأن العدد^(٣) لَمَّا^(٤) كان يقع^(٥) على من يعقل ، نحو (عشرون رجلاً) ، وعلى ما لا يعقل ، نحو (عشرون^(٥) ثوباً) ، وكذلك إلى التسعين ، غُلِبَ جانبُ من يعقل على ما لا يعقل ، كما يُغْلِبُ المذكور على المؤنث في نحو (جاءني^(٦) أخواك ؛ هندٌ وزيدٌ) ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى^(٧) : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنثِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ؟ [١٥ و] قيل : لأنه لَمَّا وصفهما بالقول ، والقول من صفات من يعقل ، أَجْرَاهُمَا مُجْرَى من يعقل^(٨) ، وعلى هذا قوله تعالى^(٩) : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ . / لأنه لَمَّا وصفها^(١٠)

(١) الإسراء : ٧٠ .

(٢) أ ، ل : « لم » .

(٣) ل ، م : « الأعداد » .

(٤-٤) ل : « كانت تقع » .

(٥) م : « عشرين » .

(٦) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٧) فصلت : ١١ .

(٨) انظر : تفسير الثعلبي (٢٨٧/٨) ، والبغوي ٧/١٦٦ .

(٩) يوسف : ٤ .

(١٠) أ ، ب : « وصفها » .

بالسجود ، وهو من صفاتٍ من يعقل ، أجراها^(١) مُجرى من يعقل ، فلهذا جُمعت جمع من يعقل .

فإن قيل : فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع (أرض) : أرضون ، وفي جمع (سنة) : سنون ؟ قيل : لأن الأصل في (أرض) : أرضة ، بدليل قولهم في التصغير : أريضة ، وكان القياس يقتضي أن تُجمع بالألف والتاء ، إلا أنهم لما حذفوا التاء من (أرض) ، جمعه بالواو والنون تعويضًا عن حذف التاء^(٢) ، وتخصيصًا له بشيء لا يكون في سائر أحواله . وكذلك الأصل في (سنة) : سنوة ، بدليل قولهم في الجمع : سنوات ، أو : سنهته ، على قول بعضهم ، إلا أنهم لما حذفوا اللام ، جمعه بالواو والنون تعويضًا من^(٣) حذف اللام ، وتخصيصًا له بشيء لا يكون في^(٤) التام . وهذا التعويض تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ؛ لأنهم لا يقولون في جمع (شمس) : شمسون ، ولا في جمع (غد) : غدون . ولهذا لما كان هذا /الجمع في (أرض وسنة) على خلاف [٥٩] الأصل أدخل فيه ضرب من التكسير ، ففتحت الراء من (أرضون) وكسرت السين من (سنون) ؛ إشعارًا بأنه جُمع جُمع السلامة على خلاف الأصل ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) أ ، ب : «أجراها» .

(٢) أ : «الياء» .

(٣) ص ، ب : «عن» .

(٤) بعده في م : «الأمر» .

/بابُ جمعِ التَّأْنِيثِ (١)

إن قال قائلٌ: لِمَ زادوا في آخرِ هذا الجمعِ ألفاً وتاءً نحو (مسلمات وصالحات)؟ قيل: لأنَّ أولى ما يزدادُ حروفُ المدِّ واللينِ، وهي الألفُ والياءُ والواوُ، وكانت الألفُ أولى من الياءِ والواوِ؛ لأنها أخفُّ منهما، ولم تُجْزُ زيادةُ أحدهما معها؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلبَ عن أصله؛ لأنه كان يقعُ طرفاً، وقبله ألفٌ زائدةٌ، فينقلبُ همزةً، [١٥ ظ] فزادوا التاءَ بدلاً من (٢) الواوِ؛ لأنها تُبدلُ منها كثيراً، نحو (تراثٍ، وتُجاهٍ، وتُخَمَّةٍ، وتُهمَّةٍ، وتُكَلَّةٍ)، وما أشبه ذلك.

والأصل في (مسلمات وصالحات): مسلمات، وصالحات، إلا أنهم حذفوا التاءَ لئلا يجمعوا بينَ علامتي تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وإذا كانوا قد حذفوا التاءَ مع المذكرِ، في نحو قولهم: رجل بصرى وكوفي، في النسبِ إلى البصرة والكوفة، والأصل: بصرتي وكوفتي، لئلا يقولوا في المؤنثِ: امرأة بصرتية، وكوفتية، فيجمعوا بين علامتي تأنيثٍ، فلأنَّ يحذفوا هاهنا مع تحقُّقِ الجمعِ كان ذلك من طريقِ الأولى.

[٦١] /فإن قيل: فلمَ كان حذفُ التاءِ الأولى أولى؟ قيل: لأنها تدلُّ على التأنيثِ فقط، والثانية تدلُّ على الجمعِ والتأنيثِ، فلما كان في الثانية زيادةٌ معنًى، كان تبقئتها، وحذفُ الأولى أولى.

فإن قيل: فلمَ لمَ يحذفوا الألفَ في جمعِ (حبلي)، كما حذفوا التاءَ، فيقولوا: حبلات، كما قالوا: مسلمات؟ قيل: لأنَّ الألفَ تُنزلُ (٣) منزلةَ حرفٍ من نفسِ

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤٣، ١٥٥)، اللباب (١/١١٦).

(٢) أ، ص، ب، ك، ل، م: «عن».

(٣) ص، ك، ب: «تنزل»، وفي ل: «نزلت».

الكلمة؛ لأنها صِيغَتْ^(١) عليها في أولِ أحوالها، وأما التاءُ فليست كذلك؛ لأنها ما صِيغَتْ عليها الكلمةُ في أولِ أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسمٍ ضُمِّ إلى اسمٍ، كـ(حضر موت، ^(٢) وبعلبك^(٢))، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فلمَ وجب قلبُ الألفِ؟ قيل: لأنها لو لم تُثقلْ^(٣) لكان ذلك يؤدي^(٣) إلى حذفها؛ لأنها ساكنةٌ، وألفُ الجمعِ بعدها ساكنةٌ^(٤)، وساكنان لا يجتمعان، فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلمَ قُلبت الألفُ ياءً، فقيل: حُبليات، ولم تُثقلْ واوًا؟ قيل لوجهين؛ أحدهما: أن الياءَ تكونُ علامةً للتأنيثِ، والواوُ ليست كذلك، فلما وجب قلبُ الألفِ إلى أحدهما، كان قلبُها إلى الياءِ أولى من قلبها إلى الواوِ.

والوجهُ الثاني: أن الياءَ أخفُّ من الواوِ، والواوُ أثقلُ، فلما وجب قلبُها إلى /أحدهما، [١٦ و] كان قلبُها إلى الأخفِّ أولى من قلبها إلى الأثقلِ. [٦٢]

فإن قيل: فلمَ قلبوا الهمزةَ واوًا في جمعِ صحراءَ، فقالوا: صحراوات؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنهم لما أبدلوا من الواوِ همزةً في نحو (أُقَّتت، وأُجوه)^(٥) أبدلوا^(٦) الهمزةَ ها هنا واوًا^(٧) لضربٍ من التقاصِّ^(٧) والتعويضِ.

(١) بعده في م: «الكلمة».

(٢-٢) سقط من: أ.

(٣-٣) أ: «لأدى ذلك».

(٤) م: «ساكن».

(٥) أصلها «وقت» و«جوه»، وهذا مما جاء مسموعًا عن العرب، انظر: المقتضب (٦٣/١)، الخصائص (١٤/٣).

(٦) م: «أبدلت».

(٧-٧) م: «عن التقاص».

والتقاص لغة: التناصف في القصاص. وتقاصَّ القومُ، إذا قاصَّ كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره، فحبس عنه مثل ما كان له عليه. واصطلاحًا: هو أن تأخذ الكلمة حكمًا من أخرى أخذت =

الوجه الثاني : أنهم إنما^(١) أبدلوها واوًا ، ولم يُبدلوها ياءً ؛ لأن الواو أبعدُ من الألفِ ، والياءُ أقربُ إليه منها ، فلو أبدلوها ياءً ، لأدّى ذلك إلى أن يقع ياءٌ بينَ ألفين ، فكان أقربُ إلى اجتماعِ الأمثالِ ، وهم إنما قلبوا الهمزةَ فرارًا من اجتماعِ الأمثالِ ؛ لأنها تُشبهُ الألفَ ، وقد وقعت بينَ ألفين ، فإذا^(٢) كانت الهمزةُ إنما وجب قلبُها فرارًا من اجتماعِ الأمثالِ ، وجب قلبُها واوًا ؛ لأنها أبعدُ من الياءِ في اجتماعِ الأمثالِ .

فإن قيل : لِمَ^(٣) حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في هذا الجمعِ ؟ قيل : لأنّه لما وجب حملُ النصبِ على الجرِّ في جمعِ المذكرِ الذي هو الأصلُ ، وجب أيضًا حملُ النصبِ على الجرِّ في جمعِ المؤنثِ الذي هو الفرعُ ، حملًا للفرعِ على الأصلِ ، وإذا كانوا قد حَمَلُوا : (أَعِدُّ ، ^(٤) وَنَعِدُّ ، وَتَعِدُّ) ، على (يَعِدُّ) في الاعتدالِ^(٥) ، وإن لم يكنُ فرعًا عليه ، فَلأنَّ يُحْمَلُ جمعُ المؤنثِ على جمعِ المذكرِ وهو فرعٌ عليه ، كان ذلك من طريقِ الأولى ، فاعرفه إن شاء اللهُ تعالى .



= مثله منها تلك الكلمة الأخرى ، وبعبارة أخرى : أن تتبادل الكلمتان حكما خاصًا بهما ، بمعنى أن تعطى كل منهما الأخرى حكمًا مساويًا لما أخذته منها .

وقد تتأتى هذه الظاهرة بين ألقاب الإعراب ، وفي إبدال بعض الحروف من بعض ، وفي زيادة بعض الحروف . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (ق ص ص) ، المغرب في ترتيب المعرب (ق ص ص) ، لسان العرب (ق ص ص) ، ظاهرة التقاص في النحو العربي ، للدكتور دردير محمد أبو السعود ، وهو بحث نشرته مجلة الجامعة الإسلامية في عددها (٦٣-٦٤) .

(١) سقط من : أ ، ب ، ل .

(٢) م : « وإذا » .

(٣) أ ، ل ، م : « فلم » .

(٤-٤) أ : « وتعد ونعد » .

(٥) م : « الاعتدال » .

/بابُ جمعِ التّكسيرِ^(١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ سُمِّي جمعُ التّكسيرِ؟ قيل: إنّما سُمِّي بذلك على التشبيهِ^(٢) بتكسيرِ الآنية؛ لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالةُ الثّامِ أجزاءِها، فلما أُزيلَ نظْمُ الواحدِ وفُكَّ نَصْدُهُ^(٣) في هذا الجَمعِ، سُمِّي^(٤) جمعُ التّكسيرِ، وهو على أربعة أضرب؛ أحدها، أن يكونَ لفظُ الجَمعِ أكثرَ من لفظِ الواحدِ، والثاني، أن يكونَ لفظُ الواحدِ أكثرَ من لفظِ الجَمعِ، والثالثُ، أن يكونَ مثله في الحروفِ دونَ الحركاتِ، والرابعُ، أن يكونَ مثله في الحروفِ والحركاتِ، [١٦ ط] فأما ما لفظُ الجَمعِ أكثرُ من لفظِ الواحدِ، فنحوُ (رجل ورجال، ودرهم ودراهم)، وأما ما^(٥) لفظُ الواحدِ أكثرُ من لفظِ الجَمعِ، فنحوُ (كتاب وكتب، وإزار وأُزُر)، وأما ما لفظُ الجَمعِ /كلفظِ الواحدِ في الحروفِ دونَ الحركاتِ، فنحوُ (أسد وأُسُد، ووثن ووُثُن).

[٦٤]

وأما ما^(٦) لفظُ الجَمعِ كلفظِ^(٧) الواحدِ في الحروفِ والحركاتِ، فنحوُ (الفُلك)، فإنه يكونُ واحدًا، ويكونُ جمعًا، فأما كونه واحدًا، فنحوُ قوله تعالى^(٨): ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ فأراد به الواحدَ، ولو أراد^(٩) الجَمعَ لقال: (المشحونة)، وأما كونه جمعًا،

(١) الجمل للزجاجي (ص ٣٧٠)، شرح الكتاب للسيرافي (١٥٦/٤)، اللباب (١٧٨/٢).

(٢) م: «التشبه».

(٣) أ: «قصده»، ونضد الشيء: وضع بعضه على بعض. اللسان (ن ض د).

(٤) م: «فسمى».

(٥) بعده في ص، ك: «كان».

(٦) سقط من: أ.

(٧) أ، ص، ب، ك، ل: «مثل لفظ»، وفي م: «مثل»، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة: «مثل لفظ».

(٨) يس: ٤١.

(٩) بعده في أ، ص، ب، ك، ل، م: «به».

فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ^(٢) : ﴿ وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾ فَأَرَادَ بِهِ الْجَمْعَ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَجَرِينِ ﴾ ، وَ﴿ الَّتِي تَجْرِي ﴾ ، غَيْرَ أَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا غَيْرُ الضَّمَّةِ فِيهِ إِذَا كَانَ جَمْعًا ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا كَالضَّمَّةِ فِي : (قُقُلِ ، وَقُقْبِ) ^(٣) ، وَإِذَا كَانَ ^(٤) جَمْعًا ، كَانَتِ الضَّمَّةُ فِيهِ كَالضَّمَّةِ فِي : (كُتِبِ ، وَأُزِرِ) . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : [٦٥] /هِيَجَانٍ وَدِلَاصٍ ^(٥) ، يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ جَمْعًا ، تَقُولُ : نَاقَةٌ هِيَجَانٌ ، وَنَوْقٌ هِيَجَانٌ ، وَدِرْعٌ دِلَاصٌ ، وَدُرُوعٌ دِلَاصٌ ، فَإِذَا كَانَ وَاحِدًا ، كَانَتِ الْكِسْرَةُ فِيهِ كَالْكَسْرَةِ فِي (كِتَابٍ) ^(٦) ، وَإِذَا كَانَ جَمْعًا ، كَانَتِ الْكِسْرَةُ فِيهِ كَالْكَسْرَةِ فِي (كِلَامٍ) ، وَالْهِيَجَانُ فِي الْكَرِيمِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالِدَّلَاصُ : الدَّرْعُ ^(٧) الْبِرَّاقَةُ . وَيُقَالُ : دِلَاصٌ ، وَدُلَامِصٌ ، وَدُمَالِصٌ ، وَدُلْمِصٌ ^(٨) ، وَدُمَالِصٌ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .



-
- (١) يونس : ٢٢ .
(٢) البقرة : ١٦٤ .
(٣) القلب : أجود حوص النخلة وأشدّها بياضًا . المحكم والمحيط الأعظم (ق ل ب) .
(٤) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « كانت » .
(٥) ويراد بها الذهب البراق أو كل ما كان له بريق . اللسان (د ل ص) .
(٦) بعده في أ : « وإزار » .
(٧) ل ، م : « الدروع » .
(٨) سقط من : أ .

/بابُ المبتدأ^(١)

[٦٦]

إن قال قائلٌ : ما المبتدأ ؟ قيل : كلُّ اسمٍ عرَّيْتَهُ من العواملِ اللفظيةِ ، لفظاً أو تقديرًا .
 فقولنا : اللفظية ، احترازٌ ؛ لأنَّ ^(٢)العواملَ تنقسمُ ^(٣)إلى قسمين : إلى عاملٍ لفظيٍّ ، وإلى
 عاملٍ معنويٍّ . فأما اللفظيُّ ، فنحو : (كان) وأخواتها ، (إنّ) وإخواتها ، و(ظننتُ)
 وأخواتها . وقولنا : ^(٣)لفظاً أو ^(٣)تقديرًا ، احترازٌ من تقديرِ الفعلِ ، في نحوِ قوله تعالى ^(٤) :
 ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ . وما [١٧ و] أشبه ذلك . وأما المعنويُّ فلم يأتِ إلا في موضعين
 عند سيبويه وأكثرِ البصريين ^(٥)^(٦) ، هذا أحدهما ، وهو الابتداءُ ، والثاني وقوعُ الفعلِ
 المضارعِ موقعَ الاسمِ ، في نحوِ (مررتُ برجلٍ يكتبُ) ، فارتفع ^(٧)(يكتبُ) لوقوعِهِ موقعَ
 (كاتب) . وأضاف أبو الحسنِ الأخفشُ ^(٨) إليهما موضعًا ثالثًا ، وهو عاملُ الصفةِ ،
 فذهب إلى أن الاسمَ يرتفعُ لكونه صفةً لمرفوعٍ ، وينصبُ لكونه صفةً لمنصوبٍ ،
 وينجزُّ لكونه صفةً لمجرورٍ ، / وكونه صفةً في هذه الأحوالِ معنًى يُعرفُ بالقلبِ ، [٦٧]
 ليس ^(٩) للفظِ فيه حظٌّ . وسيبويه ^(١٠) وأكثرُ البصريين يذهبون إلى أن العاملَ في الصفةِ
 هو العاملُ في الموصوفِ ، ولهذا موضعٌ نذكره فيه إن شاء الله تعالى .

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٥٦/٢) ، علل النحو (ص ٢٦٣) ، شرح عيون الإعراب (ص ٩١) ، اللباب (١٢٤/١) .

(٢-٢) أ : « العامل ينقسم » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) الانشقاق : ١ .

(٥) بعده في أ : « على » .

(٦) انظر : الإنصاف (٤٧/١) و(٥٥٢/٢) ، اللباب (١٢٥/١) .

(٧) بعده في أ ، ص ، ب ، ل : « قولك » .

(٨) اللباب (٤٠٥/١) .

(٩) ص ، ك ، ل : « وليس » .

(١٠) انظر : اللباب (٤٠٦/١) .

فإن قيل : بماذا^(١) يرتفع الاسم المبتدأ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك^(٢)؛ فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية .
 وذهب بعض البصريين^(٣)(٤) إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه ، وقد ضعفه بعض النحويين ، وقال : لو كان الأمر كما زعم ، لوجب ألا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب ؛ لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه ، ولو جوب ألا يدخل^(٥) مع بقائه ، فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب إليه . [٦٨]

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر ، وزعموا أنهما يترافعان ، (٦ وأن^٦ كل واحد منهما يرفع الآخر ، وقد بينا فسادَه في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين »^(٧) .
 فإن قيل : فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقةً ، وإنما هي أمارات وعلامات ، وإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون^(٨) بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك [١٧ ظ] ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما عن^(٩) الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فتبين^(١٠) بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء ، كما [٦٩]

(١) م : « فيماذا » .

(٢) انظر في رافع المبتدأ ورافع الخبر : الإنصاف (٤٧/١) ، اللباب (١٢٩/١) ، الهمع (٣٦٣/١) .

(٣) ب ، ك : « النحويين » .

(٤) يعني الزجاج ، انظر : اللباب (١٢٦/١) .

(٥) بعده في ل ، م : « عليه » .

(٦-٦) سقط من : ص ، ك ، وفي أ : « فإن » .

(٧) الإنصاف (٤٧/١) .

(٨) سقط من : أ .

(٩) ب ، ك ، م : « على » .

(١٠) ب ، ل ، م : « فيتبين » .

تكون بوجود شيءٍ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً.
 فإن قيل: فلم حُصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثه أوجه: أحدها: أن
 المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع. والوجه
 الثاني: أن المبتدأ أولٌ، والرفع أولٌ، فأعطي الأول الأول. والوجه الثالث: أن المبتدأ
 مخبرٌ عنه كما أن الفاعل مخبرٌ عنه، والفاعل مرفوعٌ، فكذلك ما أشبهه.

فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مُخبرٌ
 عنه، والإخبار عَمَّن^(١) لا يُعرف لا فائدة فيه^(٢).

فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو (قائمٌ زيدٌ)؟ قيل: اختلف
 النحويون^(٣) في ذلك^(٤)؛ فذهب البصريون إلى أنه جائزٌ. وذهب الكوفيون إلى أنه [٧٠]
 غيرُ جائزٍ، وأنه إذا تقدّم عليه الخبرُ، يرتفع به ارتفاعُ الفاعلِ بفعله وقالوا: لو جَوَّزنا
 تقديمَ خبرِ المبتدأ عليه لأدّى ذلك إلى تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهره، وذلك لا
 يجوزُ. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ؛^(٥) وذلك^(٦) لأن اسم^(٦) الفاعلِ أضعفُ من الفعلِ
 في العملِ؛ لأنه فرغٌ عليه، فلا يَعْمَلُ حتى يعتمدَ، ولم يُوجدْ هاهنا، فوجب ألا يعملَ.
 وقولهم: إن هذا يؤدي إلى تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهره، ففاسدٌ أيضاً؛ لأنه وإن كان
 مقدّماً لفظاً، إلا أنه مؤخّرٌ تقديراً، وإذا كان مقدّماً في اللفظ^(٧)، مؤخّراً في التقدير^(٨)،

(١) م: «عما».

(٢) سقط من: أ، وفي م: «منه».

(٣-٣) م: «فيه».

(٤) الإنصاف (٦٥/١)، اللباب (١٤٢/١).

(٥-٥) سقط من: أ.

(٦) سقط من: أ.

(٧) م: «التقدير».

(٨) م: «اللفظ».

كان تقديمه جائزاً، قال الله تعالى^(١): ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ فالهاءُ في ﴿نَفْسِهِ﴾ ضميرٌ ﴿مُوسَى﴾^(٢) وإن كان في اللفظِ مقدماً على ﴿مُوسَى﴾^(٢) إلا أنه لما [٧١] كان ﴿مُوسَى﴾ مقدماً في التقدير، [١٨ و] والضميرُ في /تقديرٍ^(٣) التأخيرِ، كان ذلك جائزاً، فكذلك هاهنا. والذي يدلُّ على جوازِ^(٤) ذلك وقوعُ الإجماعِ على جوازِ: (ضَرَبَ غلامه زيدٌ) وهذا بيِّنٌ.

وكذلك اختلفوا في الظرفِ إذا كان متقدماً^(٥) على المبتدأِ، نحو (عندك زيدٌ)؛ فذهب البصريون إلى أنه في موضعِ الخبرِ، كما لو كان متأخراً، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأَ يرتفعُ بالظرفِ ويخرجُ عن كونه مبتدأً، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفشُ في أحدِ قوليه، وفي هذه المسألةِ كلامٌ طويلٌ بيناهُ في «المسائلِ الخلافيةِ»^(٦) لا يلبقُ ذكره^(٨) بهذا المختصرِ.



(١) طه : ٦٧ .

(٢-٢) سقط من : أ ، ل .

(٣) م : « تقديم » .

(٤) سقط من : م .

(٥) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « مقدا » .

(٦-٦) م : « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » .

(٧) الإنصاف (١/٦٥) .

(٨) ب ، ل ، م : « ذكرها » .

/بابُ خبرِ المبتدأ^(١)/

إن قال قائلٌ : على كم ضرباً ينقسم خبرُ المبتدأ؟ قيل : على ضربين ؛ مفردٌ وجملَةٌ .
فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفردُ؟ قيل : على ضربين ؛ أحدهما : أن يكونَ
اسماً غيرَ صفةٍ ، والآخَرُ : أن يكونَ صفةً .

أما الاسمُ غيرُ الصفةِ ، فنحو (زيدٌ أخوك ، وعمروُ غلامك) ف(زيدٌ) مبتدأٌ ،
(وأخوك) خبرُهُ ، وكذلك (عمروُ) مبتدأٌ ، و(غلامك) خبرُهُ ، وليس (في شيءٍ^(٢)) من
هذا النحوِ ضميراً يرجعُ إلى المبتدأِ عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً
يرجع إلى المبتدأِ . وبه قال عليُّ بنُ عيسى الرُّمَّانِيُّ^(٣) من البصريين . والأوَّلُ هو
الصحيحُ ؛ لأن هذه أسماءُ محضةٌ ، والأسماءُ المحضةُ لا تتضمنُ الضمائرَ .

وأما ما كان صفةً ، فنحو (زيدٌ ضاربٌ ، وعمروُ حسنٌ) ، وما أشبه ذلك ، ولا
خلافَ بينَ النحويين في أن هذا النحوَ يحتملُ ضميراً يرجعُ إلى المبتدأِ ؛ لأنه يتنزلُ^(٤)
منزلةَ الفعلِ ، ويتضمَّنُ معناه .

/فإن قيل : على كم ضرباً تنقسمُ الجملةُ؟ قيل : على ضربين ؛ جملةٌ اسميةٌ ، وجملةٌ
فعليةٌ ، فأما الجملةُ الاسميةُ فما كان الجزءُ^(٥) الأوَّلُ منها اسماً ، وذلك نحو (زيدٌ أبوه
منطلقٌ) ف(زيدٌ) مبتدأٌ أوَّلُ ، و(أبوه) مبتدأٌ ثانٍ ، و(منطلقٌ) خبرٌ عن المبتدأِ الثاني ، والمبتدأُ

(١) علل النحو (ص ٢٦٣) ، شرح عيون الإعراب (ص ٩١) ، اللباب (١/١٢٨) .

(٢-٢) سقط من : ص .

(٣) الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعتزلي ، أخذ عن الزجاج وابن دريد وطائفة ، وأخذ
عنه أبو القاسم التنوخي ، والجوهري ، وهلال بن المحسن ، من مصنفاته : شرح سيبويه ، والأسماء
والصفات والمعلوم والمجهول ، توفي سنة أربع وثمانين وثلاث مائة (٣٨٤هـ) . انظر : الفهرست
(١/١٨٧ ، ٦٢٤) ، وإنباه الرواة (٢/٢٩٤) ، وبغية البغاة (٢/١٨٠) .

(٤) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « ينزل » .

(٥) م : « الخير » .

الثاني [١٨ ظ] وخبره خبرٌ عن المبتدأ الأول . وأما الجملة الفعلية فما كان الجزء الأول منها فعلاً، وذلك نحو (زيدٌ ذهب أبوه ، وعمرو إن تكرّمه يُكرّمك) ، وما أشبه ذلك .

وأما الظرفٌ وحرفُ الجرِّ فاختلَفَ النحويون فيهما ؛ فذهب سيبويه وجماعةٌ من النحويين إلى أنهما يُعدّان من الجمل^(١) ؛ لأنهما يُقدَّرُ معهما الفعلُ ، فإذا قال : زيدٌ عندك ، وعمرو في الدارِ ، كان التقديرُ : زيدٌ استقرَّ عندك ، وعمرو استقرَّ في الدارِ .

وذهب بعضُ النحويين إلى أنهما يُعدّان من المفردات^(٢) ، لأنه يُقدَّرُ معهما :

(مستقرٌّ) ، وهو اسمُ الفاعلِ ، واسمُ الفاعلِ لا يكونُ مع الضميرِ جملةً . والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه ومن تابعه ، والدليلُ على ذلك أنّنا وجدنا الظرفَ وحرفَ الجرِّ يقعان في^(٣) صلةِ الأسماءِ^(٤) الموصولةِ ، نحو (الذي ، والتي ، ومن ، وما) ، وما أشبه ذلك ،

تقولُ : [٧٤] الذي عندك / زيدٌ ، والذي في الدارِ عمروٌ ، وكذلك سائرُها ، ومعلومٌ أن الصلةَ

لا تكونُ إلا جملةً ، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماءَ الموصولةَ ، دلّنا ذلك على أنهما يُعدّان من الجملِ لا من المفرداتِ ، وأنَّ التقديرَ : استقر ، دونَ (مستقرٌّ) ؛ لأن (استقر) يصلحُ أن يكونَ صلةً ؛ لأنه جملةٌ ، و(مستقرٌّ) لا يصلحُ أن يكونَ صلةً لأنه مفردٌ ، ولا بدُّ في هذا النحو - أعني الجملة - من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأِ ، تقولُ : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فيكونُ العائدُ إلى المبتدأِ الهاءَ في (أبوه) .

فأما^(٥) قولهم : السمنُ منوان بدرهم ، ففيه ضميرٌ محذوفٌ يرجعُ إلى المبتدأِ ،

والتقديرُ فيه : منوان^(٦) منه بدرهم ، وإنما حُذِفَ (منه)^(٧) تخفيفاً للعلمِ به ، ولو قلتَ :

(١) الإنصاف (٢٤٥/١) ، اللباب (١٣٩/١) .

(٢) الأصول (٦٣/١) ، اللمع (٥٥) .

(٣) سقط من : ص .

(٤) ص : « للأسماء » .

(٥) أ : « وأما » .

(٦) المناة والمنا : كَيْلٌ أو ميزان ، ويشى : منوان . القاموس (م ن و) .

(٧) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك .

زيدٌ انطلق عمرٌو ، لم يجز^(١) ، فلو أضفتَ إلى ذلك (إليه) ، أو (معهُ) ، صحَّت المسألة ؛ لأنه قد رجع من (إليه) ، أو (معهُ) ضميرٌ إلى المبتدأ . وعلى هذا قياسُ كلِّ جملةٍ وقَعَتْ خبرًا [١٩ و] للمبتدأ ، وإنما وجب ذلك ليرتبط^(٢) الكلامُ الثاني بالأولِ ، ولو لم يرجع منه ضميرٌ إلى^(٣) الأولِ / لم يكنْ أولى به من غيره ، فتبطلُ فائدةُ الخبرِ . [٧٥]

فإن قيل : فلمَ إذا كان المبتدأ جثَّةً جاز أن يقعَ في خبره ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ ؟ قيل : إنما جاز أن يقعَ في خبره ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ ؛ لأنَّ في وقوعِ ظرفِ المكانِ خبرًا عنه فائدةٌ ، وليس في وقوعِ ظرفِ الزمانِ خبرًا عنه فائدةٌ ، ألا ترى أنك تقولُ في ظرفِ المكانِ : زيدٌ أمامك ، فيكونُ مفيدًا ؛ لأنه يجوزُ ألا يكونَ أمامك ، ولو قلتَ في ظرفِ الزمانِ : زيدٌ يومَ الجمعةِ ، لم يكنْ مفيدًا ؛ لأنه لا يجوزُ أن يخلو عن يومِ الجمعةِ ، وحكمُ الخبرِ أن يكونَ مفيدًا .

فإن قيل : فكيف^(٤) جاز الإخبارُ عنه بظرفِ الزمانِ في قولهم : الليلةَ الهلالُ ؟ قيل : إنما جاز لأن التقديرَ فيه : الليلةَ حدوثُ الهلالِ ، ^(٥) أو : طلوعُ الهلالِ ^(٥) ، فحذفِ المضافُ ، وأقيم المضافُ إليه مقامه ، والحدوثُ والطلوعُ حدثٌ . ويجوزُ أن يكونَ خبرُ المبتدأ ظرفَ زمانٍ إذا كان المبتدأ حدثًا ، كقولك : الصلحُ يومَ الجمعةِ ، والقتالُ يومَ السبتِ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن في وقوعه خبرًا عنه فائدةٌ .

فإن قيل : ما العاملُ في خبرِ المبتدأ ؟ قيل : اختلفَ النحويون^(٦) في ذلك ، فذهب

(١) بعده في م : «قولا واحدا» .

(٢) م : «ليربط» .

(٣) سقط من : م .

(٤) أ : «كيف» .

(٥-٥) م : «طلوعه» .

(٦) انظر : علل النحو (٢٦٥/١) ، الباب (١٢٨/١) ، الإنصاف (٤٧/١) و (٥٥٢/٢) .

[٧٦] الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ / كما^(١) ذكرنا .^(٢) وأما البصريون فاختلفوا ؛ فذهب قوم^(٣) إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر ؛ لأنه لَمَّا وَجَبَ أن يكونَ عاملاً في المبتدأ ، وجب أن يكونَ عاملاً في الخبرِ ، قياساً على العواملِ اللفظية التي تدخلُ على المبتدأ^(٣) . وذهب قوم^(٤) إلى أن الابتداءَ عَمِلَ في المبتدأ ، والمبتدأَ عَمِلَ في الخبرِ . وذهب سيويه^(٥) [١٩ ظ] وجماعةٌ معه إلى أن العاملَ في الخبرِ هو الابتداءُ والمبتدأُ جميعاً ؛ لأن الابتداءَ لا ينفكُ عن المبتدأ ، ولا يصحُّ للخبرِ معنًى إلا بهما ، فدلَّ على أنهما العاملان فيه .

والذي أختاره أن العاملَ في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ؛ وذلك لأن الأصلَ في الأسماءِ ألا تعملَ ، وإذا ثبت أن الابتداءَ له تأثيرٌ في العملِ ، فإضافة ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له ، والتحقيقُ فيه أن نقول^(٦) : إن الابتداءَ عَمِلَ^(٧) في الخبرِ بواسطة المبتدأ ؛ لا أن المبتدأَ مشاركٌ له في العملِ ، وفي كلِّ واحدٍ من هذه المذاهبِ كلامٌ لا يليقُ ذكره بهذا المختصر^(٨) .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « على ما » .

(٢-٢) م : « وذهب البصريون » .

(٣) بعده في م : « وهو على رأي بعضهم » .

(٤) بعده في م : « منهم أيضا » .

(٥) الكتاب (٢/١٢٤) .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تقول » .

(٧) م : « أعمل » .

(٨) بعده في م : « فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى » .

/بابُ الفاعلِ^(١)

إن قال قائلٌ: ما الفاعلُ؟ قيل: كلُّ اسمٍ ذكرته بعدَ فعلٍ، وأسندتَ ذلكَ الفعلَ^(٢) إلى ذلكَ الاسمِ^(٣)، نحو (قام زيدٌ، وذهبَ عمرو).

فإن قيل: فلمَ كان إعرابهُ الرفعُ؟ قيل: فرقًا بينه وبين المفعولِ.

فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرقُ واقعًا؟ قيل: لخمسَةِ أوجهٍ:

٣) الوجهُ الأولُ: هو^(٣) أن الفعلَ لا يكونُ له إلا فاعلٌ واحدٌ، ويكونُ له مفعولاتٌ

كثيرةٌ، فمنه ما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى

إلى ثلاثة مفعولين، مع أنه يتعدى إلى خمسَةِ أشياء، وهي: المصدرُ، وظرفُ الزمانِ،

وظرفُ المكانِ، والمفعولُ له^(١)، والحالُ، وليس له إلا فاعلٌ واحدٌ، وكذلك كلُّ [٧٨]

فعلٍ لازمٍ يتعدى إلى هذه الخمسةِ، وليس له أيضًا إلا فاعلٌ واحدٌ، فإذا ثبتَ هذا، وأن

الفاعلُ أَقْلُ من المفعولِ، فالرفعُ^(٤) أثقلُ، والفتحُ أخفُّ، فأعطوا الأثقلَ الأثقلَ، والأكثرَ

الأخفَّ، ليكونَ ثقلُ الرفعِ موازيًا لثقلِ الفاعلِ، وخفةُ الفتحِ موازيةً لكثرةِ المفعولِ.

والوجهُ الثاني: أن الفاعلَ يُشبهُ المبتدأَ، والمبتدأُ مرفوعٌ، فكذلك ما أشبهه،

ووجهُ الشبهِ بينهما أن الفاعلَ [٢٠ و] يكونُ هو والفعلُ جملةً، كما يكونُ المبتدأُ مع

الخبرِ جملةً، فلما ثبتَ للمبتدأِ الرفعُ، حُمِلَ الفاعلُ عليه.

والوجهُ الثالثُ: أن الفاعلَ أقوى من المفعولِ،^(٥) والرفعُ أقوى من النصبِ^(٥)، فأُعطي

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٠/١)، علل النحو (ص ٢٦٩)، شرح عيون الإعراب (ص ٧٩)، اللباب

(١٤٨/١).

(٢-٢) م: «إليه».

(٣-٣) ص، ك، ل: «الأول»، وفي م: «أحدها وهو».

(٤) م: «والرفع».

(٥-٥) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

الفاعل - الذي هو الأقوى^(١) - الأقوى وهو الرفع ، وأعطي المفعول - الذي هو الأضعف - الأضعف وهو النصب .

والوجه الرابع : أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخِر ، والنصب آخِر ، فأعطي الأول الأول ، والآخِر الآخِر .

[٧٩] والوجه الخامس : أن هذا السؤال لا يلزم ؛ لأنه لم يكن / الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ،^(٢) وبيان^(٢) أن هذا السؤال لا يلزم ، أتأ^(٣) لو عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول ، لقال الآخِر : فهلاً عكستم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ، وهذا الوجه كان^(٤) ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإنما أخرناه لأنه بعيد من التحقيق .

فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل : يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا لأنه أحدث فعلاً على^(٥) الحقيقة ، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول : ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو ، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبت^(٦) له ، نحو (قام زيد ، وذهب عمرو) ،^(٧) وما أشبه^(٧) ذلك .

فإن قيل : فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل : لأن الفاعل ينتزل^(٨) منزلة الجزء من الفعل^(٩) والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

(١) ص ، ك : « أقوى » .

(٢-٢) م : « وبان » .

(٣) م : « لأننا » .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل : « في » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة « في » .

(٦) ص : « أوجبتهما » .

(٧-٧) في م : « وأشباه » .

(٨) م : « تنزل » .

(٩) م : « الكلمة وهو الفعل » .

/أحدها : أنهم يُسكّنون لام الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ ، قال الله تعالى : (وإذ [٨٠] وعدنا موسى أربعين ليلة)^(١) . لثلاثي (٢) أربعة متحركات^(٢) لوازم في كلمة واحدة ؛^(٣) إذ ليس في كلامهم توالي أربعة متحركاتٍ لوازمٍ في كلمة واحدة^(٤) ، إلا أن يُحذف من الكلمة للتخفيف^(٥) ، نحو^(٥) (عُجَلِطٌ وَعُكَلِطٌ^(٥) ، وَعُغَلِطٌ^(٦)) ، فلو لم ينزلوا ضميرَ الفعلِ منزلةَ حرفٍ من سنخ^(٧) الفعلِ ، [٢٠ ظ] وإلا لما أسكنوا لامه ، ألا ترى أن ضميرَ المفعولِ لا يُسكّنُ له لامُ الفعلِ إذا اتصلَ به ؛ لأنه في نية الانفصالِ ، قال الله تعالى^(٨) : ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ، فلم يُسكّنْ لامُ /الفعلِ إذ^(٩) كان في نية الانفصالِ ، بخلافِ قوله تعالى : (وَإِذْ وَعَدْنَا [٨١] مُوسَى) ؛ لأنه^(١٠) في نية الاتصالِ^(١٠) .

والوجه الثاني : أنهم جعلوا النونَ في الخمسة الأمثلة علامةً للرفع ، وحذفها علامةً للجزم والنصب ، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائرَ التي هي : الألفُ ، والواوُ ، والياءُ ، في : تفعلان ، ويفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين يا امرأة ، بمنزلةِ حرفٍ من سنخِ الكلمة ، وإلا لما جعلوا الإعرابَ بعده .

(١) البقرة : ٥١ . وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي ، وقرأ الباقون ﴿وَعَدْنَا﴾ ، انظر : النشر (١٥٩/٢) .

(٢-٢) م : «إلى أربع حركات» .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : «شيء» .

(٥ - ٥) العجلط والعكيط : اللبن الخاثر الطيب . اللسان (عجلط ، عكلط) .

(٦) غنم علبطة : هي الغنم الكثيرة أولها الخمسون والمئة . اللسان (علبط) .

(٧) السُنْحُ : الأصل من كل شيء ، والجمع أسناخ وسنوخ . اللسان (س ن خ) .

(٨) الأحزاب : ١٢ .

(٩) ص ، ل ، م : «إذا» .

(١٠-١٠) م : «ليس في نية الانفصال» .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : قامت هندٌ ، فألحقوا التاءَ بالفعلِ ، والفعلُ لا يؤنثُ ، وإنما التأنيثُ للاسمِ ، فلو لم يجعلوا الفاعلَ بمنزلةِ جزءٍ^(١) من الفعلِ ، وإلا لما جاز إلحاقُ علامةِ^(٢) التأنيثِ به .

والوجه الرابع : أنهم قالوا في النسبِ إلى كُنْتُ : كُنْتِي ، قال الشاعر^(٣) :

[٨٢] / فأصبحتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجنًا وشرُّ خصالِ المرءِ كُنْتُ وعاجنٌ
فأثبتوا التاءَ ، ولو لم يتنزلُ منزلةَ حرفٍ من سِنخِ الكلمةِ ، وإلا لما جاز إثباتُها .
والوجه الخامسُ : أنهم قالوا : حَبَّذَا ، وهي مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، فجعلوهما
بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وحكِمَ على موضِعِهِ بالرفعِ على الابتداءِ .

والوجه السادسُ : أنهم قالوا : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فألغوها ، والإلغاءُ إنما يكونُ للمفرداتِ
لا للجملِ ، فلو لم يتنزلِ الفعلُ مع الفاعلِ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وإلا لما جاز الإلغاءُ .

والوجه السابعُ : أنهم قالوا للواحدِ : قِفا ، على التثنيةِ ؛ لأنَّ المعنى : قَفْ قَفْ ، قال
[٨٣] الله تعالى^(٤) : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ . / فثنى وإن كان الخطابُ لملكٍ واحدٍ ؛ لأنَّ المرادَ
به : ألقى ألقى ، والتثنيةُ ليست للأفعالِ ، وإنما هي للأسماءِ ، فلو لم يتنزلِ الاسمُ منزلةَ
بعضِ الفعلِ ، وإلا لما جاز^(٥) [٢١ و] تثنيتهُ باعتباره ، فإذا^(٦) ثبت بهذه الأوجهِ أن

(١) ل : « حرف » .

(٢) سقط من : م .

(٣) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب (ص ٢٢٤) ، الصحاح (ع ج ن) ، مجمل اللغة (ع ج ن) ،
أساس البلاغة (ك ن ت) ، الفلك الدائر على المثل السائر (ص ٢٨٠) ، واللسان (ك و ن - ع ج ن) .
رجل كنتي : مسنٌ يقول : كنت كذا وكنت كذا ، وعجن الرجل : أي شاخ وكبر ؛ لأنه إذا أراد القيام
اعتمد على ظهور أصابع يديه كالعاجن . انظر : أساس البلاغة (ك ن ت) .

(٤) ق : ٢٤ .

(٥) ل ، م : « جازت » .

(٦) ل ، م : « وإذا » .

الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، لم يجزّ تقديمه عليه .

فإن قيل : لم زعمتم أن قولَ القائلِ : زيدٌ قام ، مرفوعٌ بالابتداءِ دونَ الفعلِ ، ولا فصلَ بين قولنا : زيدٌ ضرب ، وضرب زيدٌ ؟ قيل : لوجهين :

أحدهما : أنه من شرطِ الفاعلِ ألا يقومَ غيره مقامه مع وجوده ، نحو قولك : قام زيدٌ ، فلو كان تقديمُ (زيد) على الفعلِ بمنزلةِ تأخيرهِ لاستحال قولك : زيدٌ قام أخوه ، وعمرو انطلق غلامه ، ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفعِ بالفعلِ بل بالابتداءِ .

والوجهُ الثاني : أنه لو كان الأمرُ على ما زعمتَ لوجبَ ألا يختلفَ حالُ الفعلِ ، فكان ينبغي أن يقالَ : الزيدان قام ، /والزيدون قام . كما تقولُ : قاما الزيدان ، وقام [٨٤] الزيدون ، فلمّا لم تقلْ إلا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، دلّ على أنه يرتفعُ بالابتداءِ دونَ الفعلِ .

فإن قيل : فلمَ استتر ضميرُ الواحدِ ، نحو (زيدٌ قام) ، وظهرَ ضميرُ الاثنينِ ، نحو (الزيدان قاما) ، وضمير الجماعة نحو (الزيدون قاموا) . قيل : لأن الفعلَ لا يخلو من فاعلٍ واحدٍ ، وقد يخلو من اثنين وجماعةٍ ، فإذا قدّمتَ ^(١) اسمًا مفردًا على الفعلِ ، نحو (زيدٌ قام) لم يحتجْ ^(٢) إلى إظهار ضميرِهِ ، لإحاطة العلمِ بأنه لا يخلو من فاعلٍ واحدٍ ، فإذا قدّمتنا اسمًا مثنيًا على الفعلِ ، نحو (الزيدان قاما) ، أو مجموعًا نحو (الزيدون قاموا) وجبَ إظهارُ ضميرِ التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنه قد يخلو من ذلك ، فلو لم يظهرَ ضميرُهُما ^(٣) لوقع الالتباسُ ، ولم يُعلمَ أن الفعلَ لاثنين أو جماعةٍ ، فافهمه ^(٤) .



(١) أ ، ل ، ك : « قدمنا » .

(٢) بعده في م : « معه » .

(٣) ص : « ضميرها » .

(٤) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « إن شاء الله تعالى » ، وبعده في م : « تصب إن شاء الله تعالى » .

/بابُ المفعولِ به (١)

إن قال قائلٌ: ما المفعولُ به؟ قيل: كلُّ اسمٍ تعدَّى إليه فعلٌ.

فإن قيل: فما العاملُ في المفعولِ؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٢) في ذلك^(٣) فذهب أكثرُ النحويين^(٣) إلى أن العاملَ في المفعولِ هو الفعلُ فقط. وذهب^(٤) بعضُ النحويين^(٤) إلى أن العاملَ فيه الفعلُ والفاعلُ معاً؛ [٢١ ظ]. والقولُ الصحيحُ هو الأولُ، وهذا القولُ ليس بصحيحٍ، وذلك لأنَّ الفاعلَ اسمٌ، كما أن المفعولَ كذلك، فإذا استويا في الاسميةِ، والأصلُ في الاسمِ ألاَّ يعملَ، فليس عملُ أحدهما في صاحبه أولى من الآخرِ، وإذا ثبتَ هذا وأجمَعنا على أن الفعلَ له تأثيرٌ في العملِ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له في العملِ، إلى ما له تأثيرٌ، لا تأثيرَ له، فدلَّ على أن العاملَ هو الفعلُ فقط؛ وهو على ضربين؛ فعلٌ متعدِّدٌ^(٥) بغيره، وفعلٌ متعدِّدٌ^(٥) بنفسه.

[٨٦] فأما / ما يتعدَّى بغيره فهو الفعلُ اللازمُ، ويتعدَّى بثلاثةِ أشياء، وهي: الهمزةُ، والتضعيفُ، وحرفُ الجرِّ، فالهمزةُ، نحو (خرج زيدٌ وأخرجتهُ)، والتضعيفُ، نحو (خرج المتاعُ، وخرَجْتُهُ)، وحرفُ الجرِّ، نحو (خرج زيدٌ وخرَجْتُ به)، وكذلك: فرِحَ زيدٌ،^(٦) وأفرَحْتُهُ^(٦)، وفرَحْتُه، وفرَحْتُ به، وما أشبه ذلك.

وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثةِ أضربٍ: ضربٌ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ،

(١) علل النحو (ص ٢٦٩)، شرح عيون الإعراب (ص ١٢٥)، اللباب (١/٢٦٧).

(٢) انظر الخلاف في عامل النصب في المفعول: الإنصاف (١/٨٠).

(٣-٣) م: «أكثرهم».

(٤-٤) م: «بعضهم».

(٥) أ، ص، ك: «متعدي»، وهي على لغة من يثبتون ياء الاسم المنقوص في الوقف. انظر: الكتاب

(١٨٣/٤).

(٦-٦) سقط من: ص.

كقولك : ضرب زيدٌ عمرًا ، وأكرم عمرو بشرًا . وضربٌ يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وظننتُ زيدًا قائمًا . وضربٌ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، كقولك : أعلم الله زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ ، ونبأ الله عمرًا بشرًا كريمًا ، وهذا الضربُ منقولٌ بالهمزة والتضعيفِ مما يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأشياءِ الثلاثة المعدية ، التي هي : الهمزة ، والتضعيفُ ، وحرفُ الجرِّ ، كما أنها تنقلُ الفعلَ (١) اللازمَ من اللزومِ إلى التعدّي ، فكذلك إذا دخلت على الفعلِ المتعدّي ، فإنها (٢) تزيده مفعولًا ، فإن (٣) كان/ يتعدى (٤) إلى مفعولٍ واحدٍ ، [٨٧] صار يتعدى إلى مفعولين ، كقولك في (ضرب زيدٌ عمرًا) : أضربتُ زيدًا عمرًا ، وفي (حفرَ زيدٌ بئرًا) : أحفرتُ زيدًا بئرًا ، وما أشبه ذلك ، فإن كان متعديًا إلى مفعولين صار متعديًا إلى ثلاثة مفعولين ، [٢٢ و] ونحوه (٥) ما قدمناه ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : ص .

(٢) م : « فإنما » .

(٣) م : « وإن » .

(٤) ص ، ب ، ل ، م : « متعديا » .

(٥) ل : « نحو » ، وبعده في ك ، م : « على » .

/بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (١)

إن قال قائل: لِمَ لَمْ يُسَمَّ الفاعلُ؟ قيل: لأنَّ العنايةَ قد تكونُ بذكرِ المفعولِ، كما تكونُ بذكرِ الفاعلِ، وقد تكونُ للجَهْلِ بالفاعلِ، وقد تكونُ للإيجازِ والاختصارِ، إلى غيرِ ذلك.

فإن قيل: (٢) «ولم» (٢) كان ما لم يُسَمَّ فاعله مرفوعاً؟ قيل: لأنهم (٣) لما حذفوا الفاعلَ، أقاموا المفعولَ مُقَامَهُ، فارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليه، كما كان يرتفعُ الفاعلُ. فإن قيل: فلم (٤) إذا حُذِفَ الفاعلُ وجبَ أن يُقَامَ اسمٌ آخرٌ مُقَامَهُ؟ قيل: لأنَّ الفعلَ لا بدُّ له من فاعلٍ؛ لئلا يبقى الفعلُ حديثاً عن غيرِ مُحدِّثٍ عنه، فلما حُذِفَ الفاعلُ هاهنا، وجبَ أن يُقَامَ اسمٌ آخرٌ مُقَامَهُ، ليكونَ الفعلُ حديثاً عنه، وهو المفعولُ.

فإن قيل: كيف (٥) يُقَامُ المفعولُ مُقَامَ الفاعلِ وهو ضدهُ في المعنى؟ قيل: هذا غيرُ غريبٍ في الاستعمالِ، فإنه إذا جاز /أن يقالَ: (مات زيدٌ) ويسمى (٦) (زيدٌ) (٧) فاعلاً، ولم يُحدِّثْ بنفسِه الموتَ، وهو مفعولٌ في المعنى، جاز أن يُقَامَ المفعولُ هاهنا مُقَامَ الفاعلِ، وإن كان مفعولاً في المعنى. والذي يدلُّ على أن المفعولَ هاهنا أقيم مُقَامَ الفاعلِ، أن الفعلَ إذا كان يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ لم يتعدَّ إلى مفعولٍ البتَّةَ، كقولك في (ضربَ زيدٌ عمرًا، وأكرمَ بكرٌ بشرًا): ضربَ عمرًا، وأكرمَ بشرًا. وإن كان يتعدَّى إلى

(١) علل النحو (ص ٢٧٧)، شرح عيون الإعراب (ص ٨٧)، اللباب (١/١٥٧).

(٢-٢) ل، م: « فلم ».

(٣) ب، ل: « لأنه ».

(٤) ص، ك: « ولم ».

(٥) ص، ك: « فكيف ».

(٦) ل، م: « سمي ».

(٧) سقط من: ص.

مفعولين صار يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، كقولك في (أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وظننتُ عمرًا قائمًا) : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وظننتُ عمرًا قائمًا . ولو قلت : ظننتُ قائمًا عمرًا ^(١) كان جائزًا ^(١) لزوال اللبسِ ، ولو قلت في (ظننتُ زيدًا أباك) : ظننتُ أبوك زيدًا ، لم يجز ؛ وذلك لأن قولك : ظننتُ زيدًا أباك . يؤذن بأن (زيدًا) معلومٌ ، والأبوة مظنونَةٌ ، فلو أُقيم الأب [٢٢ ظ] مُقَامَ الفَاعِلِ ، لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومةً وزيدٌ مظنونًا ، وذلك لا يجوزُ . وكذلك تقولُ : أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وأعطيتُ درهمًا زيدًا ، فيكون جائزًا لعدم الالتباسِ . ولو قلت في (أعطيتُ / زيدًا غلامًا) : أعطيتُ غلامًا زيدًا ، لم يجز ؛ لأن كلَّ [٩٠] واحدٍ منهما يصحُّ أن يكونَ هو الآخذُ ، فلو أُقيم (غلامًا) مُقَامَ الفاعلِ لم يُعلمِ الآخذُ من المأخوذِ ، فلهذا كان ممتنعًا .

وكذلك إن كان الفعلُ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، صار يتعدى إلى مفعولين ، كقولك في (أعلمَ الله زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ) : (أعلمَ زيدٌ عمرًا خيرَ الناسِ ^(٢)) ، لقيام المفعولِ الأولِ مُقَامَ الفاعلِ ، وكان هو الأولى لأنه فاعلٌ في المعنى ، فدلَّ على أن المفعولَ هاهنا أُقيم مُقَامَ الفاعلِ .

وإذا كان الأمرُ على هذا ، فبناءُ الفعلِ للمفعولِ به نقيضُ ^(٣) نقله بالهمزة والتضعيفِ وحرفِ الجرِّ ؛ ألا ترى أن الفعلَ إن ^(٤) كان يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، صار يتعدى بها ^(٥) إلى مفعولين ، وإن ^(٦) كان يتعدى إلى مفعولين ، صار يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين ؛ وذلك لأن بناءَ الفعلِ للمفعولِ به يجعلُ المفعولَ فاعلاً ، والنقلَ بالهمزة ،

(١-١) م : « جاز » .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) م : « يقتضي » .

(٤) م : « إذا » .

(٥) سقط من : أ ، ل .

(٦) م : « إذا » .

والتضعيفِ ، وحرفِ الجرِّ يجعلُ الفاعلَ مفعولاً ، وإذا ثبت هذا فلا بدَّ أن يزيدَ^(١) بنقله بالهمزة والتضعيفِ وحرفِ الجرِّ مفعولاً ، وينقصُ بنيائه^(٢) للمفعولِ مفعولاً .

[٩١] / فإن قيل : فلمَ وجبَ تغييرُ^(٣) الفعلِ إذا بُني للمفعولِ ؟ قيل : لأن المفعولَ يصحُّ أن يكونَ هو الفاعلَ ، فلو لم يُعَيَّرَ الفعلُ ، لم يُعلمَ هل هو الفاعلُ^(٤) في الحقيقة^(٥) أو قائمٌ مقامه ؟

فإن قيل : فلمَ ضمُّوا الأوَّلَ وكسروا الثانيَ ، نحو (ضرب زيد) ، وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنّما ضمُّوا الأوَّلَ ليكونَ دلالةً على المحذوفِ الذي هو الفاعلُ إذ^(٦) كان من علاماته^(٧) ، وإنما كسروا الثانيَ لأنهم لما حذفوا الفاعلَ الذي لا يجوزُ حذفه ، أرادوا أن يصوغوه^(٨) على بناءٍ لا يشركه فيه [٢٣ و] شيءٌ من الأبنية ، فبتّوه على هذه الصيغة فكسروا الثانيَ ؛ لأنهم لو ضمُّوه لكان على وزنِ : (طُئِبٌ^(٩) ، وجُمِدٌ^(١٠)) ، ولو فتحوه لكان على وزنِ : (نُعِرٌ وُصِرِدٌ^(١١)) ، ولو أسكنوه لكان على وزنِ : (قُلِبٌ وقُقِلٌ^(١٢)) ،

(١) م : « تزيد » .

(٢) م : « بنيائه » .

(٣) أ ، ص ، ك : « تغيير » .

(٤-٤) م : « بالحقيقة » .

(٥) م : « أم » .

(٦) ل ، م : « إذا » .

(٧) بعده في أ : « الضم » .

(٨) أ : « يعوضوه » .

(٩) الطنب : جبل طويل يشد به سرادق البيت . التاج (ط ن ب) .

(١٠) م : « جمل » .

(١١) النغر : طير كالعصافير ، حمر المناقير ، وقيل : هو من صغار العصافير تراه أبدا ضاويًا .

والصرد : طائر ضخم الرأس يكون في الشجر ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار . اللسان

(ن غ ر - ص ر د) .

(١٢) القلب : سوار المرأة . التاج (ق ل ب) .

فلم يبقَ إلا الكسرُ فحرَّكوه به .

[٩٢]

/فإن قيل : فلماذا^(١) كسروا أولَ المعتلِّ ، نحو (قِيلَ ، وبيِعَ) ، ولم يضمُّوه كالصحيح ؟ قيل : كان القياسُ يقتضي أن يُجرى المعتلُّ^(٢) مُجرى الصحيحِ في ضمِّ أولِهِ وكسرِ ثانيهِ ، إلا أنهم استثقلوا الكسرة^(٣) على حرفِ العلةِ فنقلوها إلى القافِ ، فانقلبتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلها ، كما قبلوها في : (مِيعادٍ ، ومِيقَاتٍ ، ومِيزانٍ) ، وأصلها : (مِوعَادٌ ، ومِوَقَاتٌ ، ومِوزَانٌ) ؛ لأنها من (الوَعْدِ ، والوَقْتِ ، والوِزَنِ) ، وأما الياءُ فتنبَّتُ^(٤) لانكسارِ ما قبلها . على أنه من العربِ من يشيرُ إلى الضمِّ تنبيهًا على أن الأصلَ في هذا النحوِ هو الضمُّ ، ومن العربِ أيضًا من يحدفُ الكسرةَ ولا ينقلها ويقرُّ الواوَ لانضمامِ ما قبلها ، ويقلبُ الياءَ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلها كقولِ الشاعرِ^(٥) :

لِيتَ و^٦ ما ينفعُ لِيَتْ لِيَتْ لِيَتْ شَبَابًا بُوعَ فاشترِيتُ

أراد : بُيعَ ، فقلبُ الياءَ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلها ، / كما قبلوها في نحو [٩٣] (مُوسِرٍ ، ومُوقِنٍ) ، والأصلُ : مُوسِرٌ ، ومُوقِنٌ ؛ لأنهما من (اليسرِ واليقينِ) ، إلا أنه لما

(١) م : « فلم » .

(٢) سقط من : أ .

(٣) أ ، ل : « الحركة » .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « فتنبت » .

(٥) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في : ملحقات ديوانه (ص ١٧١) ، العيني (٢/٥٢٤) ، شرح أبيات

المغني للخطيب (٦/٢٢٠) ، وقال الخطيب : « لم أره في ديوانه » ، وبلا نسبة في : شرح المفصل

(٧/٧٠) ، شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٥) ، شرح التسهيل (٢/١٣١) ، شرح ابن الناظم على الألفية

(ص ١٦٩) ، مغني اللبيب (٥/٨٠) ، همع الهوامع (٢/٢٥٦) .

(٦-٦) كذا في النسخ ، وهو يشبه قول الأعشى في (ديوانه ص ٢٨١) : « بل لَيْتَ شعري وأين لِيَتْ ؟ »

وكذلك قول عكاشة العمى في الأغاني (٣/١٨٤) : « جهازًا فاسترحت وأين لِيَتْ » ، وفي م ،

ومصادر التخریج : « شيئًا » ، وهي الرواية المشهورة للبيت في كتب اللغة .

وقعت الياء ساكنةً مضمومةً ما قبلها قلبوها واواً ، فكذلك ها هنا .

فإن قيل : فهل يجوزُ أن يُبنى الفعلُ اللازمُ للمفعولِ به ؟ قيل : لا يجوزُ ذلك على القولِ الصحيح . وقد زعمَ بعضهم أنه يجوزُ^(١) . وليس بصحيح ؛ لأنك^(٢) لو بنيتَ الفعلَ اللازمَ للمفعولِ به ، لكنتَ تحذفُ الفاعلَ ، فيبقى الفعلُ غيرَ مسندٍ^(٣) إلى شيءٍ ، وذلك محالٌ . فإن اتصل به ظرفُ الزمانِ ، أو ظرفُ المكانِ ، أو المصدرُ ، أو الجارُّ والمجرورُ ، جاز أن تبنيه عليه ، ولا يجوزُ أن تبنيه على الحالِ ؛ لأنها لا تقعُ إلا نكرةً ، فلو [٢٣ ظ] أقيمتَ مُقامَ الفاعلِ لجازَ إضمارُها^(٤) كالفاعلِ ، فكانت تقعُ معرفةً ، والحالُ لا تكون^(٥) إلا نكرةً .

فإن قيل : فلمَ إذا أُقيمَ الظرفُ مُقامَ الفاعلِ يخرجُ عن الظرفيةِ ، ويُجعلُ مفعولاً ، كـ (زيدٌ وعمرو) وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنه يتضمَّنُ معنى^(٦) حرفِ الجرِّ ، فلو لم ينقلْ لعلَّته بالفعلِ مع تضمُّنِ حرفِ الجرِّ ، والفاعلُ^(٧) لا يتضمَّنُ حرفَ الجرِّ ، فكذلك ما قام مقامه .

فإن قيل : فالمصدرُ لا يتضمَّنُ حرفَ الجرِّ ، فهل يُنقلُ أو^(٨) لا ؟ قيل : اختلفَ النحويون في ذلك ؛ فذهبَ بعضُ النحويين إلى أنه لا ينقلُ ؛ لأنه ليس بينه وبينَ الفعلِ واسطةٌ ، وذهبَ آخرون إلى أنه ينقلُ^(٩) ، واستدلُّوا على ذلك من وجهين :

(١) ينظر: الكتاب (٢٢٩/١)، الجمل للزجاجي (ص٧٧)، اللباب (١٥٨/١).

(٢) ب ، م : « إلا أنك » .

(٣) م : « مستند » .

(٤) م : « إظهارها » .

(٥) م : « تقع » .

(٦) سقط من : ص .

(٧) م : « فالفاعل » .

(٨) ص ، ك : « أم » .

(٩) المقتضب (١٠٣/٣ - ١٠٥) ، (٥٣/٤) ، علل النحو (ص٢٨٢) ، اللباب (١٦٢/١) .

أحدهما : أن الفعل لا بدَّ له من الفاعلِ ، والمصدرُ لو لم يُذكر^(١) لكان الفعلُ دالًّا عليه بصيغته ، فصار وجوده وعدمه سواءً ، والفاعلُ لا بدَّ^(٢) منه ، فكذلك ما يقومُ مقامه ينبغي أن يُجعلَ بمنزلةِ المفعولِ الذي لا يُستغنى بالفعلِ عنه .

والوجهُ الثاني : أن المصدرَ إنما يُذكرُ تأكيدًا للفعلِ ؛ ألا ترى أن قولك : سرْتُ سيرًا . بمنزلةِ^(٣) (سرْتُ سرْتُ) ، فكما لا يجوزُ أن يقومَ الفعلُ مقامَ الفاعلِ ، فكذلك لا يجوزُ أن يقومَ مقامه ما كان بمنزلةِ ، فهذا وجب نقلُ المصدرِ .

/فإن قيل : فإن اجتمع ظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والمصدرُ ، والجارُّ [٩٥] والمجرورُ ، فأَيُّها يُقامُ مقامَ الفاعلِ ؟ قيل : أنت مخيرٌ فيها كلُّها ، أَيُّها شئتَ أقمته^(٤) مقامَ الفاعلِ . وزعم^(٥) بعضُ النحويين^(٥) أن الأحسنَ أن تُقيمَ الاسمَ المجرورَ مقامَ الفاعلِ ؛ لأنه لو لم يكنْ حرفُ الجرِّ لم يُقم^(٦) مقامَ الفاعلِ غيره^(٧) ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) ص ، ك : « أم » .

(٢) بعده في م : « له » .

(٣) بعده في م : « قولك » .

(٤) م : « أقمته » .

(٥-٥) م : « بعضهم » .

(٦) م : « تقم » .

(٧) ص ، ك : « سواه » .

/بابُ نَعَمَ وَبئسَ^(١)

إن قال قائلٌ : [٢٤ و] هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل : اختلف النحويون^(٢) في ذلك ؛ فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال ، فإنهم قالوا : نَعَمًا رجلين ، ونَعِمُوا رجالا ، كما قالوا : قاما ، وقاموا .

والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحدٌ من العرب هاءً في الوقف ، تتصل بهما ، كما تتصل بالأفعال ، نحو (نعمت المرأة ، و بئست الجارية) .

والوجه الثالث : أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بُنِيَ على الفتح من غير علّة .

وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك من خمسة أوجه :

/الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجرّ عليهما ، [٩٧] وحرف الجرّ يختصُّ بالأسماء قال الشاعر^(٣) :

ألست بنعم الجارِ يُؤلفُ بيته أخا قلةٍ أو مُعدَمِ المالِ مُصرَمًا
وحُكي عن بعض العربِ أنه بُشِّرَ بمولودةٍ ،^(٤) فقيل له : نعمَ المولودةُ مولودتُك^(٤) ، فقال :

(١) الأصول (١١١/١) ، شرح الكتاب للسيرافي (٩/٣) ، علل النحو (ص ٢٩٠) ، شرح عيون الإعراب (ص ٨٣) ، اللباب (١٨٠/١) .

(٢) انظر القول في نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان : الإنصاف (٩٧/١) .

(٣) البيت لحسان بن ثابت في : ديوانه (ص ٢٦٣) ، الخزانة (٣٨٩/٩) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٠٥) ، الإنصاف (٩٧/١) ، شرح المفصل (١٢٧/٧) .

والمصرم : قليل الحال . انظر : الفروق اللغوية (ص ١٧٨) .

(٤-٤) سقط من : أ ، ل .

والله ما هي بنعم المولودة؛ نصرتها بكاءً، وبؤها سرقةً. وحكي عن بعض العرب أنه قال: نعم السير على بئس العير^(١). فأدخل^(٢) عليهما حرف الجرّ، وحرف الجرّ يختص^(٣) بالأسماء، فدلّ على أنهما اسمان.

والوجه الثاني: أن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فنداؤهم (نعم) يدلّ على أنها اسم^(٤)؛ لأن النداء من خصائص الأسماء.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنهما ليسا بفعالين، أنه / لا يحسن اقتران [٩٨] الزمان بهما كسائر الأفعال؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: نعم الرجل أمس، ولا: نعم^(٥) الرجل غدًا، فلمّا لم يحسن اقتران [٢٤ ظ] الزمان بهما، دلّ على أنهما ليسا بفعالين.

والوجه الرابع: أنهما لا يتصرفان، ولو كانا فعالين لكانا متصرفين^(٦)؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ فلمّا لم يتصرفا، دلّ على أنهما ليسا بفعالين.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: فعيل، فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه.

^(٧) والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(٧)، وأما ما استدلّ به الكوفيون ففاسد؛ أما قولهم: إنهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما. قلنا: هذا فاسد؛ لأن حرف الجرّ

(١) العير بالفتح: الحمار، أهليًا كان أو وحشيًا، وقد غلب على الوحشي، والأنثى عيرة. تاج العروس (ع ي ر).

(٢) م: «فأدخلوا».

(٣) أ: «مختص».

(٤) م: «اسمان».

(٥) م: «بئس».

(٦) م: «يتصرفان».

(٧-٧) م: «وهو مذهب البصريين».

[٩٩] إنما دَخَلَ عليهما على تقدير الحكاية ، فلا يدلُّ على أنهما اسمان ؛ / لأن حرف الجرِّ قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعلٌ في الحقيقة^(١) كقوله^(٢) :

والله ما ليلي بنام صاحبه

ولا خلاف أن (نام) فعلٌ ماضٍ ، ولا يجوزُ أن يقالَ : إنه^(٣) اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه ، فكذلك ها هنا ، ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرِّ على : (نعم ، وبئس ، ونام) ، والتقديرُ في قوله :

ألست بنعم الجارُّ يُؤلفُ بيته

ألست بجارٍ مقولٍ فيه : نعم الجارُّ . وكذلك التقديرُ في قولِ بعضِ العربِ : والله ما هي بنعم المولودةُ : والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ^(٤) فيها : نعم المولودةُ . وكذلك التقديرُ في قولِ الآخرِ :

[١٠٠] / نعم السيرُ على بئس العيرُ : ^(٥) نعم السيرُ على عيرٍ^(٥) مقولٍ فيه : بئس العيرُ . وكذلك التقديرُ في قولِ الشاعرِ :

والله ما ليلي بنام صاحبه

والله ما ليلي بليلى مقولٍ فيه^(٦) : نام صاحبه ، إلا أنهم حذفوا الموصوفَ ، وأقاموا الصفةَ مقامه ، كقوله سبحانه وتعالى^(٧) : ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَلِيغَتٍ﴾ . أي : دروعًا

(١) بعده في ل : « بالإجماع » .

(٢) الرجز بلا نسبة في : الكامل (٤٩٧/٢) ، والخصائص (٣٦٦/٢) ، التمام في تفسير أشعار هذيل

(ص ٢٠٨) ، علل النحو (ص ٣٩٣) ، المحكم والمحيط الأعظم (٥٢٤/١٠) ، شرح أبيات الجمل

(ص ١٥٠) ، واللسان (ن و م) ، الهمع (٣٢/١) ، خزنة الأدب (٣٩١/٩) .

(٣) م : « إنما هو » .

(٤) م : « فيقال » .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) م : « فيها » .

(٧) سبأ : ١١ .

سابغاتٍ . فصار التقديرُ: ألسَّتْ بمقولٍ فيه: نعمَ الجارِّ، وما هي بمقولٍ فيها: نعمَ المولودةُ، ونعمَ السيرُ على مقولٍ فيه: بنس العَيْرِ، [٢٥ و] وما ليلي بمقولٍ فيه^(١): نام صاحبه، ثم حذفوا الصفةَ التي هي (مقول فيه^(٢))، وأوقعوا المحكيَّ بها موقعها، وحذفُ القولِ^(٣) في كتابِ الله تعالى، وكلامِ العربِ، وأشعارِهِم أكثرُ من أن يُحصى، فدخَلَ حرفُ الجرِّ على هذه /الأفعالِ لفظًا، ولكن إن كان حرفُ الجرِّ داخلًا على هذه [١٠١] الأفعالِ في اللفظِ، إلا أنه داخلٌ على غيرها في التقديرِ، فلا يكونُ فيه دليلٌ على الاسميةِ .

وأما قولهم: إن العربَ تقولُ: يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصيرِ، والنداءُ من خصائصِ الأسماءِ . فنقولُ: المقصودُ بالنداءِ محذوفٌ للعلمِ به، والتقديرُ فيه: يا الله نعمَ المولى ونعمَ النصيرِ أنت .

وأما قولهم: إنه لا يحسنُ اقترانُ الزمانِ بهما، ولا يجوزُ تصرُّفُهُما، فنقولُ: إنما امتنعا من اقترانِ الزمانِ الماضي والمستقبلِ بهما، وسلبنا التصرُّفَ؛ لأنَّ (نعم) موضوعةٌ لغايةِ المدحِ، و(بنس) موضوعةٌ لغايةِ الذمِّ، فجُعِلَ دالَّتُهُما^(٤) (على الزمانِ^(٤)) مقصورةً على الآن؛ لأنك إنما تمدحُ أو تذمُّ بما هو موجودٌ في الممدوحِ^(٥) (في الحالِ^(٥)) أو المذمومِ، لا بما كان فزال، ولا بما سيكونُ في المستقبلِ .

^(٦) وأما قولهم: إنه قد جاء عن العربِ أنهم قالوا: نعيمَ الرجلُ زيدٌ، فنقولُ: /هذه [١٠٢]

(١) م: « فيها » .

(٢) سقط من: أ، ص، ل .

(٣) بعده في م: « بها » .

(٤-٤) سقط من: أ، ص .

(٥-٥) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م .

(٦-٦) أ: « فأما » .

رواية شاذة تفرد بها قطربٌ وحده^(١)، ولين^(٢) صحّت فليس فيها حجة؛ لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة؛ لأن الأصل في (نعم) : نَعِمَ ، بفتح النون وكسر العين ، فأشبعت الكسرة فنشأت الياء ، وهذا كثيرٌ في كلامهم ، فإنه كلُّ ما كان على^(٣) (فَعِل) من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرفٌ من حروف الحلق ، ففيه أربعة أوجه :

أحدها : استعماله على أصله ، كقولك : فِخْذٌ ، وقد ضحك .

والثاني : إسكان عينه تخفيفاً ، كقولك : فِخْذٌ ، وقد ضحك .

والثالث : إنباع فائه عينه في الكسر ، كقولك : فِخْذٌ ، وقد ضحك .

[٢٥ ط] والرابع : كسر فائه ، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء ، نحو^(٤) (فِخْذٌ ،

وقد ضحك) ، فكذلك : نعم ، فيها أربع لغات : (نعم) بفتح النون وكسر العين ، وهو

[١٠٣] الأصل ، و(نعم) بفتح النون وسكون العين ، و(نعم) / بكسر النون والعين ، و(نعم) بكسر

النون وسكون العين . وأما « نعيم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة ، كما

قال الشاعر^(٥) :

كأني بفتحاء الجناحين لقوةً على عجلٍ مني أطأطئُ شيمالي

وكما قال الآخر^(٦) :

(١) الإنصاف (١/١٢١) ، وانظر : شرح الرضي على الكافية (٤/٢٤٦) .

(٢) ص : « إن » .

(٣) بعده في م : « وزن » .

(٤) بعده في م : « قولك » .

(٥) البيت لامرئ القيس في : ديوانه (ص ٨٣) ، شرح الديوان للسكري (٢/٣٥٧) ، طبقات فحول

الشعراء (ص ٨١) ، الخصائص (٣/١٤٥) ، رسالة الملائكة (ص ٢١١) ، معاهد التنصيص (٢/٨٠) .

والفتخ : لين في الأرساغ ، واللّوة : العقاب تُرى أنها تلقى الشيء ، شيمالي : قال أبو عبيدة : يريد

شماله ، وزاد ياء ، كما قالوا في رجل ألدّ : ألدّدد ، فرادوا نوناً . انظر : شرح ديوان امرئ القيس

للسكري (٢/٣٥٧) .

(٦) البيتان بلا نسبة في : الزاهر (٢/٢٤٩) ، تهذيب اللغة (١٥/٦٦٦) ، المحكم والمحيط الأعظم =

لا عهدَ لي بنِضالٍ أصبحْتُ كالشَّنِّ البالِ
وكما قال الآخر^(١) :

ألم يأتِكَ والأنباءُ تَنمي بما لاقت لبُونُ بني زيادِ
/ وهذا أكثرُ من أن يُحصى ، وقد ذكرناه مستقصَى في « المسائلِ الخِلافيةِ »^(٢) فلا [١٠٤]
نعيده هاهنا .

فإن قيل : فلمَ وجب أن يكونَ فاعلُ (نعم) و(بئس) اسمَ جنسٍ ؟ قيل :^(٣) في ذلك
وجهان^(٤) :

أحدهما : أن (نعم) لَمَّا وُضعت للمدحِ العامِّ و(بئس) للذمِّ العامِّ ، خُصَّ فاعلُهما
باللفظِ العامِّ .

والوجهُ الآخرُ : إنما وجب أن يكونَ اسمَ جنسٍ ليدلَّ على أن الممدوحَ أو المذمومَ
مستحقٌّ للمدحِ أو الذمِّ في ذلك الجنسِ .

فإن قيل : فلمَ جاز الإضمارُ في^(٥) (نعم وبئس)^(٤) قبل الذكرِ ؟ قيل : إنما جاز
الإضمارُ فيهما قبلَ الذكرِ ؛ لأن المضمَرَ قبلَ الذكرِ يُشبهُ النكرةَ ؛ لأنه لا يُعلمُ إلى أيِّ
شيءٍ يعودُ حتى يُفسَّرَ ، و(نعم وبئس) لا يكونُ فاعلُهما معرفةً محضةً ، فلما ضارع

= (ن ض ل) ، اللسان (ن ض ل) .

والشن : الخلق من كل آنية صنعت من جلد . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (ش ن ن) .
(١) البيت لقيس بن زهير في : الجمل في النحو (ص ٢٠٤) ، النوادر لأبي زيد (ص ٢٠٣) ، الجمل
للزجاجي (ص ٣٧٢) ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٣٢٢) ، شرح أبيات الجمل للبطلبيوسي
(ص ٣٠٦) ، شرح أبيات المغني للبغدادي (٢/٣٥٣ ، ٣٥٦) .

الأنباء تنمي : يريد شهرتها وسيرها في الناس ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به
الجنس ، انظر : الحلل شرح أبيات الجمل (ص ٣٠٧) .

(٢) الإنصاف (١/٢٨) .

(٣-٣) م : « لوجهين » .

(٤-٤) م : « فيهما » .

(٥) بعده في أ : « خاصة » .

المضمّر فاعلُهما ، جاز الإضمارُ فيهما .

[١٠٥] / فإن قيل : فلماذا^(١) فعلوا ذلك ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف^(٢) ؛ لأنهم

أبداً يتوخَّون الإيجازَ والاختصارَ في كلامهم .

فإن قيل : فكيف يحصلُ التخفيفُ والإضمارُ على شريطةِ التفسيرِ ؟ قيل : لأن

التفسيرَ إنما يكونُ بنكرةٍ منصوبةٍ ، نحو (نعم رجلاً زيداً) ، والنكرةُ أخفُّ من المعرفةِ .

فإن قيل : فعلى ماذا انتصبت النكرةُ ؟ قيل : (٣) انتصبت النكرةُ^(٣) على التمييزِ .

فإن قيل : فلمَ رُفع (زيداً) في قولهم : نعم الرجلُ زيداً ؟ [٢٦ و] قيل : في ذلك

وجهان :

أحدهما : أن يكونَ مرفوعاً^(٤) على الابتداءِ^(٤) و(نعم الرجلُ) هو الخبرُ ، وهو مقدّمٌ

على المبتدأِ ، والتقديرُ فيه : زيدٌ نعم الرجلُ ، إلا أنه قدّم^(٥) عليه ، كقولهم : مررتُ به

المسكينُ ، والتقديرُ فيه : المسكينُ مررتُ به ، فإن قيل : فأين العائدُ هاهنا من الخبرِ إلى

المبتدأِ ؟ قيل : لأن الرجلَ لما كان شائعاً في الجنسِ ، كان (زيداً) داخلاً تحتهُ ، فصار

[١٠٦] بمنزلةِ العائدِ الذي يعودُ إليه منه ، وصار هذا / كقولِ الشاعرِ^(٦) :

فأمّا القتالَ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيراً في عراضِ المواكبِ

(١) م : « فلم » .

(٢) بعده في م : « والإيجاز » .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤-٤) م : « بالابتداء » .

(٥) م : « مقدم » .

(٦) البيت مختلف في نسبه ، فُنسب للوليد بن نهيك في : شرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٩) ، ونسب

للكميت في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص ١٢٩) ، ونسب للحارث بن خالد المخزومي في : خزنة

الأدب (٤٥٣/١) ، شرح أبيات المغني (٣٧٠/١) ، الدرر اللوامع (٢/٢٠٧) ، ودون نسبة في :

المقتضب (٢/٦٩) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص ٩٩) .

فإن (القتالَ) مبتدأٌ، وقولُهُ : لا قتالَ لديكم ، خبرُهُ ، وليس فيه عائدٌ ؛ لأن قولَهُ : لا قتالَ لديكم^(١) نفيٌّ عامٌّ ؛ لأن (لا) تنفي الجنسَ ، فاشتمَل على جميعِ القتالِ ، فصار ذلك بمنزلةِ العائدِ إليه ، وكذلك قولُ الآخر^(٢) :

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضريرها^(٣)
والوجهُ الثاني : أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعًا ؛ لأنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ ، كأنه لما قيل :
(نعم الرجلُ) قيل : (من هذا الممدوحُ؟) قيل : (زيدٌ) ، أي هو زيدٌ ، وحذِفُ المبتدئُ
كثيرٌ في كلامِهِم ، فاعرفهُ إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

(٢) البيت مختلف في نسبه ، فُنسب لتوبة بن الحمير ولرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب ، كما في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٢٣) ، وبلا نسبة في : الإيضاح (ص٨٦) ، سر صناعة الإعراب (ص٢٦٥) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص٩٩) ، المقتصد (١/٣٦٦) ، شرح المفصل (٧/١٣٤) ، الخزانة (١/٤٥٢) ، (٧/٥٢٥) ، ونسب لرجل من ضباب في الخزانة : (١١/٣٦٥) . والصدور يعني بها رجالهم ، والأعجاز كنايةٌ عن نسائهم ، يعني أن فضلهم وشرفهم من قبل مناكح نسائهم ، لا من قبل أحساب رجالهم ، وشديدا ضريرها : معناه كثير ما يهونها بعلمها ويكلفها ما يشق عليها ؛ إذ ليست عنده بكريمة . انظر : إيضاح شواهد الإيضاح (ص١٢٦) .

(٣) أ ، م : « صريها » .

/بَابُ حَبَّذَا^(١)/

إن قال قائلٌ: ما الأصلُ في (حبذا)؟ قيل: الأصلُ فيها^(٢): حُبَّبَ ذَا، إلا أنه لَمَّا اجتمع حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ، استثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركةَ الحرفِ الأولِ، وأدغموه في الثاني، فصار (حَبَّبَ)، وركَّبوه مع (ذَا) فصار^(٣) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، ومعناها المدحُ، وتقريبُ الممدوحِ من القلبِ .
فإن قيل: فليَمَ قلتم: إن الأصلَ (حَبَّبَ) على (فَعَّلَ)، دونَ (فَعَّلَ وَفَعَّلَ)؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أن اسمَ الفاعِلِ منه (حبيب)، على (فَعِيلٍ)، و(فَعِيلٍ) أكثرُ ما يجيءُ في ما^(٤) فعله على^(٥) (فَعَّلَ)، نحو (شَرَّفَ: فهو شريفٌ)، و(ظَرَّفَ: فهو ظريفٌ) [١٠٨] / و(لَطَّفَ: فهو لطيفٌ)، وما أشبه ذلك .

والوجهُ الثاني: أنه قد حُكي عن بعضِ العربِ [٢٦ ظ] أنه نَقَلَ الضمَّةَ من الباءِ إلى الحاءِ، كما قال^(٦):

وَحُبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

فَدَلَّ عَلَى أَنْ أَصْلَهُ: فَعَّلَ . فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَاذَا جَعَلُوهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؟ قِيلَ: إِنَّمَا

(١) الجمل للزجاجي (ص ١١٠)، علل النحو (ص ٢٩٦)، شرح عيون الإعراب (ص ٨٥)، اللباب (١) (١٨٨).

(٢) ص، ب، ك، ل: «فيه»، وفي م: «في حبذا» .

(٣) أ، ص، ب، ك، ل: «فصارا»، وتقدير الكلام: فصار معها .

(٤) سقط من: أ، ل .

(٥) سقط من: ص، ب، ك، ل، م .

(٦) عجز بيت للأختل النصراني، كما في: ديوانه (١/١٩٠)، إصلاح المنطق (١/٣٥)، سر صناعة الإعراب (١/١٤٣)، المحكم والمحيط الأعظم (ق ت ل)، خزنة الأدب (٩/٤٣٠) .

جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف^(١) على ما جرت به عادتهم في كلامهم^(٢).
فإن قيل: فلم ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث، والمثنى والمجموع؟ قيل:
لأن المفرد المذكور هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلها فروع^(٣) عليه، وهي
أثقل منه، فلما أرادوا التركيب، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف أولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل.

فإن قيل: فلم كانت (حبذا) في التثنية والجمع والتأنيث/على لفظ واحد؟ قيل: [١٠٩]
إنما كانت^(٣) في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد^(٣)، نحو (حبذا الزيدان، وحبذا
الزيدون، وحبذا هند)؛ لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل، والأمثال لا تتغير، بل
تلزم سننًا واحدًا وطريقة واحدة.

فإن قيل: فما المغلَّب^(٤) على (حبذا) الاسمية أو الفعلية؟ قيل: اختلف
النحويون^(٥) في ذلك، فذهب أكثر النحويين إلى أن المغلَّب^(٤) عليها الاسمية، وذلك
لأن الاسم أقوى من الفعل، فلما رُكِب أحدهما مع الآخر، كان التغليب للأقوى الذي
هو الاسم، دون الأضعف الذي هو الفعل.

وذهب بعض النحويين إلى أن المغلَّب^(٤) عليها الفعلية؛ لأن الجزء الأول منها^(٥)
فعل، فغلَّب عليها الفعلية^(٦)؛ لأن القوة للجزء الأول.

وذهب آخرون إلى أنها لا يُغلَّب عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من
فعلٍ ماضٍ، واسمٍ هو فاعلٌ، فلا يُغلَّب أحدهما على الآخر.

(١-١) سقط: ص.

(٢) ب، ل، م: «فرع».

(٣-٣) م: «كذلك».

(٤) م: «الغالب».

(٥) أ، ص، ك، ل، م: «منهما».

(٦) انظر: اللباب (٢٩٧/١).

[١١٠] / فإن قيل : فلماذا^(١) ترفع^(٢) المعرفة بعده ، نحو (حبذا زيد)؟ قيل : لخمسة أوجه :

الوجه الأول : أن تجعل (حبذا) مبتدأ ، و(زيد) خبره . والوجه الثاني : أن تجعل (ذا) مرفوعاً (بحب)^(٣) ارتفاع الفاعلِ بفعليه ، ويُجعل (زيد) بدلاً منه .

والوجه الثالث : أن يُجعل (زيد) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، كأنه لما قيل :^(٤) حبذا قيل^(٤) : من هو ؟ [٢٧ و] قيل : زيد ، أي : هو زيد .

والوجه الرابع : أن يُجعل (زيد) مبتدأً ، و(حبذا) خبره .

والوجه الخامس : أن تكون^(٥) (ذا) زائدةً ، فيرفع (زيد) ب (حب) لأنه فاعلٌ ، وهو أضعف الأوجه .

فإن قيل : فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده ؟ قيل^(٦) : تنتصب النكرة بعده على التمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت : حبذا زيد رجلاً ، وحبذا عمرو راکباً ، يحسنُ فيه تقديرُ / (من) ، كأنك قلت : من رجلٍ ، ومن راکبٍ ، كما قال الشاعر^(٧) :

يا حبذا جبل الريان من جبلٍ وحبذا ساكن الريان من كانا
وذهب^(٨) بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتقٍ ، نحو (حبذا زيد رجلاً) ، كان منصوباً على التمييز ، وإن كان مشتقاً نحو (حبذا عمرو راکباً) ، كان منصوباً على الحال ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .

(١) م : « فيماذا » .

(٢) م : « يرتفع » .

(٣) سقط من : أ .

(٤-٤) سقط من : م .

(٥) م : « تجعل » .

(٦) بعده في م : « إنما » .

(٧) البيت لجريير في : ديوانه (١/٦٦٢) ، شرح أبيات الجمل للبطلبيوسي (ص ٩٥) ، شرح أبيات المغني للغدادي (٧/١٨٦) ، تاج العروس (ح ب ب) ، ودون نسبة في : خزانة الأدب (١١/١٩٧، ١٩٩) ، والبيت في الأغاني (٣/٣٢) ضمن قصيدة لبشار بن برد .

(٨) م : « فذهب » .

/بابُ التعجبِ (١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ زيدت (ما) في التعجبِ ، نحو (ما أحسنَ زيدًا) دونَ غيرها؟ قيل: لأن (ما) في غاية الإبهامِ ، والشيءُ إذا كان مبهمًا كان أعظمَ في النفوسِ لاحتماله أمورًا كثيرةً ، فلهذا كانت زيادتها في التعجبِ أولى من غيرها .

فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٢) في ذلك؛ فذهبَ سيبويه وأكثرُ البصريين إلى أنها بمعنى: (شيء)، وهو في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، و(أحسن) خبره^(٣) وتقديره: شيءٌ أحسنَ زيدًا. وذهبَ بعضُ النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى (الذي)، وهو في^(٤) موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، و(أحسن)^(٥) صلتهُ، وخبره محذوفٌ، وتقديره: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ.

وما ذهبَ إليه سيبويه والأكثرُ أولى؛ لأن الكلامَ على قولهم مستقلٌّ بنفسه، لا يفتقرُ إلى تقديرِ شيءٍ، وعلى القولِ/الآخرِ يفتقرُ إلى تقديرِ شيءٍ، وإذا كان الكلامُ [١١٣] مستقلًا بنفسه مستغنيًا عن تقديرٍ، كان أولى مما يفتقرُ إلى تقديرٍ .
فإن قيل: هل (أحسن) فعلٌ أو اسمٌ؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٦) في ذلك؛ فذهبَ البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثة أوجهٍ:
الوجهُ الأولُ: [٢٧ ظ] أنهم قالوا: الدليلُ على أنه فعلٌ أنه إذا وُصِلَ بياءِ الضميرِ فإن

(١) الجمل للزجاجي (ص ٩٩)، علل النحو (ص ٣٢٣)، اللباب (١/١٩٦).

(٢) الكتاب (٣/١٢)، وانظر الخلاف في: اللباب (١/١٩٦)، الإنصاف (١/١٢٦-١٤٨).

(٣) أ: «صلته وخبره محذوف».

(٤) سقط من: م.

(٥) بعده في أ: «خبره وتقديره شيء أحسن زيدًا. وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن».

(٦) الإنصاف (١/١٢٦-١٤٨).

نون الوقاية تصحبه ، نحو (ما أحسنني) ، وما أشبه ذلك ، وهذه النون إنما تصحبُ ياء^(١) الضمير في الفعل خاصةً لتقيه من الكسر ، ألا ترى أنك تقول : أكرمني ، وأعطاني ، وما أشبه ذلك ؟ ولو قلت في نحو^(٢) (غلامي وصاحبي)^(٢) : غلامني وصاحبني ، لم يجز ، فلما دخلت ههنا^(٣) النون عليه دلَّ على أنه فعلٌ .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعلٌ أنه ينصبُ المعارفَ والنكراتِ ، (وأفعل) إذا كان اسمًا إنما ينصبُ النكراتِ خاصةً على التمييز ، نحو^(٤) (هو أكبرُ منك سنًا وأكثرُ منك / علمًا)^(٤) وما أشبه ذلك ، فلما نصب هاهنا المعارفَ دلَّ على أنه فعلٌ^(٥) .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعلٌ ماضٍ أنه مفتوح الآخر ، ولو لم يكن فعلًا لما كان لبنائه على الفتح وجهًا ؛ إذ لو كان اسمًا ، لكان يجبُ أن يكون مرفوعًا لوقوعه خبرًا ل (ما)^(٦) بالإجماع ، فلما وجب أن يكون مفتوحًا دلَّ على أنه فعلٌ ماضٍ .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسمٌ ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلًا^(٧) لكان يجبُ أن يكون متصرفًا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف دلَّ على أنه ليس بفعلٍ ، فوجب أن يلحق بالأسماء .

(١) سقط من : ص ، م .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) ص ، ك ، ل ، م : « هذه » .

(٤-٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « هو أكثر منك علمًا وأكبرُ منك سنًا » ، والمثبت موافق لما في الإنصاف

(١/١٣٢) .

(٥) بعده في ب ، ل ، م : « ماض » .

(٦) بعده في م : « قبله » .

(٧-٧) م : « لوجب » .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه يدخله /التصغيرُ ، والتصغيرُ من [١١٥] خصائصِ الأسماءِ ، قال الشاعر^(١) :

يا ما أُمليحَ غِزلاًنا شَدَنَ لنا مِنْ هُوَليائِكنَّ الضالِ والسَّمِرِ
والوجه الثالثُ : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه يصحُّ نحو (ما أقومُه ، وما أبيعُه) ، كما يصحُّ الاسمُ في نحو (هذا أقومُ منك ، وأبيعُ منك) ، ولو أنه فعلٌ لوجب أن يعتلَّ كالفعلِ ، نحو (أقام وأباع) ، في نحو^(٢) (أباع الشيء) ، إذا عرضه للبيع ، فلما لم يعتلَّ ، وصحَّ كأسماءٍ مع ما دخله من الجمودِ والتصغيرِ ، دلَّ على أنه اسمٌ .

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون ، وأما [٢٨ و] ما استدللَّ به الكوفيون ففاسدٌ . أما قولهم : إنه لا يتصرفُ ، فلا حجةَ فيه ؛ لأننا أجمعنا على أن (عسى وليس) فعلان ، ومع هذا لا يتصرفان /فكذلك^(٣) ها هنا ، وإنما لم يتصرف فعلُ التعجبِ لوجهين :
أحدهما : أنهم لما لم يصوغوا للتعجبِ حرفاً يدلُّ عليه ، جعلوا له صيغةً لا تختلفُ

ليكونَ^(٤) دلالةً على المعنى الذي أرادوه ، وأنه مضمَّنٌ^(٥) معنًى ليس في أصله .

والوجه الثاني : إنما لم يتصرف ؛ لأن الفعلَ المضارعَ يصلحُ للحالِ والاستقبالِ ، والتعجبُ إنما يكونُ ممَّا هو موجودٌ في الحالِ أو كان في ما مضى ، ولا يكونُ التعجبُ مما لم يقعْ ، فلما كان المضارعُ يصلحُ للحالِ والاستقبالِ ، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغةٍ تحتملُ الاستقبالَ الذي لا يقعُ التعجبُ منه .

(١) البيت مختلف في نسبه ، فُنسب لبعض الأعراب ، كما في : المخصص (١٠١/١٤) ومعاهد التنصيص (١٦٧/٣) ، ونُسب لبدوي يدعى كاملاً ، كما في : دمية القصر (ص٢٩) ، ونسب للعرجي عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وعلي بن محمد العريني ، والمجنون ، وذو الرمة ، كما في : شرح أبيات المغني للبغدادي (٧٣/٨) ، والخزانة (٩٧/١) .

(٢) أ ، ل ، م : «قولهم» ، وفي ص ، ب ، ك : «نحو قولهم» .

(٣) م : «وكذلك» .

(٤) أ ، ص ، ك ، ل ، م : «لنكون» ، وفي ب : «فيكون» .

(٥) أشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة : «مضمَّن» .

وأما قولهم: إنه يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء. قلنا: الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن التصغير هاهنا لفظي، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل؛ لأن هذا الفعل مُنِع من التصريف، / والفعل متى مُنِع من التصريف لا يُؤكّد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر، صغروه بتصغير فعله؛ لأنه يقوم مقامه، وبدل عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل.

والوجه الثاني: أن التصغير إنما حُسن في فعل التعجب؛ لأنه لَمَّا لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك^(١) عن كونه فعلًا، فكذلك هاهنا.

والوجه الثالث: أنه إنما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحسن زيدًا، إلا لمن بلغ^(٢) الغاية في^(٢) الحُسن، كما^(٣) لا تقول: زيدٌ أحسنُ القوم، إلا لمن كان أفضلهم في الحُسن؟ فهذه المشابهة بينهما، جاز التصغير في قوله: [٢٨ ظ] يا ما^(٤) أميلح غزلاًنا، [١١٨] / كما تقول: غزلاًنك أميلح الغزلان، وما أشبه ذلك.

والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما، أنهم حملوا (أفعل منك)، (وهو أفعل القوم) على قولهم: ما أفعله، فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم

(١) سقط من: م.

(٢-٢) م: «غاية».

(٣) بعده في أ، ل: «أنك».

(٤) سقط من: ل، م.

يقولوا : هو^(١) أعورُ منك ، ولا : أعورُ القوم ؛ لأنهم لم يقولوا : ما أعوره ، وقالوا : هو أقبحُ عورًا منك ، وأقبحُ القومِ عورًا ، كما قالوا : ما أقبحَ عوره . وكذلك لم يقولوا : هو أحسنُ منك حسنًا ، فيؤكِّدوا ، كما لم يقولوا : ما أحسنَ زيدًا حسنًا ، فلما كانت بينهما هذه المشابهة ، دخله التصغيرُ حملًا على (أفعل) الذي للتفضيل والمبالغة .

وأما قولهم : إنه يصحُّ كما يصحُّ الاسمُ ؛ قلنا : التصحيحُ حصل له من حيث حصل التصغيرُ ، وذلك لحمله على بابِ (أفعل) الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء ؛ لأنه أُلزم^(٢) طريقةً واحدةً ، فلما أشبه الاسمُ من هذين الوجهين ، وجب أن يصحَّ كما يصحُّ الاسمُ ؛ وشبَّههُ للاسمِ من هذين الوجهين لا يُخرجه^(٣) عن كونه فعلًا ، كما أنَّ ما لا ينصرفُ أشبه الفعلَ من /وجهين^(٤) ، ولم يخرجهُ ذلك^(٤) عن كونه اسمًا ، فكذلك [١١٩] هاهنا هذا الفعلُ ، وإنَّ أشبه الاسمُ من وجهين لا يخرجهُ ذلك عن كونه فعلًا ، على أن تصحيحه غيرُ مستنكرٍ ، فإن كثيرًا من الأفعالِ المتصرفةِ جاءت مصححةً ، كقولهم : أغيئت^(٥) المرأةُ ، واستنوقَ الجملُ ، واستنَّستِ الشاةُ ، واستحوذَ عليهم ، قال الله تعالى^(٦) : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ، وهذا كثيرٌ^(٧) في كلامهم .

والذي يدلُّ على أن تصحيحه لا يدلُّ على كونه اسمًا أن (أفعل به) في التعجبِ جاء مصححًا مع كونه فعلًا بالإجماع^(٨) نحو (أقوم به ، وأبيع به) ، فكما أن التصحيح في

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « هذا » .

(٢) ب ، م : « لزم » .

(٣) بعده في م : « ذلك » .

(٤-٤) ل : « ولم يخرج بذلك » ، وفي م : « لم يخرج به » .

(٥) أغيئت المرأة : أرضعت ولدها على حبل . ينظر : العين (غ ي ل) .

(٦) المجادلة : ١٩ .

(٧) م : « أكثر » .

(٨) سقط من : ب ، م .

(أفعل به) لا يخرجُه عن كونه فعلاً ،^(١) فكذلك التصحيح^(٢) في (ما أفعله) لا يخرجُه عن كونه فعلاً^(٣) ، وقد ذكرنا هذه المسألة مستوفاهً في «المسائل الخلافية»^(٤) .

[١٢٠] /فإن قيل : فلم كان فعلُ التعجبِ منقولاً من [٢٩ و] الثلاثيِّ دونَ غيره ؟ قيل لوجهين : أحدهما : أن الأفعالَ على ضريين ؛ ثلاثيِّ ورباعيِّ ، فجاز نقلُ الثلاثيِّ إلى الرباعيِّ ؛ لأنك تنقلُه من أصلٍ إلى أصلٍ ، ولم يجزِ نقلُ الرباعيِّ إلى الخماسيِّ ؛ لأنك تنقلُه من أصلٍ إلى غير أصلٍ ؛ لأن الخماسيِّ ليس بأصلٍ .

والوجهُ الثاني : أن الثلاثيِّ أخفُّ من غيره ، فلما كان أخفَّ من غيره ، احتَمَل زيادةَ الهمزة ، وأما ما زاد على الثلاثيِّ فهو ثقيلٌ ، فلم يَحْتَمَلِ الزيادةَ .

فإن قيل : فلم كانت الهمزةُ أولى بالزيادة ؟ قيل : لأن الأصلَ في الزيادة حروفُ المدِّ واللين وهي الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ، فأقاموا الهمزةَ مُقامَ الألفِ ؛ لأنها قريبةٌ من الألفِ ، وإنما أقاموها مُقامَ الألفِ ؛ لأن الألفَ لا يُتصورُ الابتداءُ بها لأنها لا تكونُ إلا ساكنةً ، والابتداءُ بالساكنِ محالٌ ، وكان تقديرُ زيادةِ الألفِ هاهنا أولى ؛ لأنها أخفُّ حروفِ العلةِ ، وقد كثرت زيادتها في هذا النحوِ ، نحو (أبيض ، وأسود) ، وما أشبه ذلك .

[١٢١] /فإن قيل : بماذا ينتصبُ الاسمُ في قولهم : ما أحسنَ زيداً ؟ قيل : ينتصبُ ؛ لأنه مفعولُ (أحسنَ) ؛ لأن (أحسنَ) لمَّا نُقِلَ^(٤) بالهمزة صار متعدداً بعد أن كان لازماً ، فتعدَّى إلى (زيد) ، وصار (زيد) منصوباً بوقوعِ الفعلِ عليه .

فإن قيل : فلم لا يُشتقُّ فعلُ التعجبِ من الألوانِ والخَلقِ ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أنَّ الأصلَ في أفعالها أن تُستعملَ على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ ، وما زاد على

(١-١) سقط من : ك ، ب .

(٢) م : « الصحيح » .

(٣) الإنصاف (١/١٢٦ - ١٤٨) .

(٤) ب ، م : « ثقل » .

ثلاثة أحرفٍ لا يُبنى منه فعلُ التعجبِ .

والوجهُ الثاني : أن هذه الأشياءَ لما كانت ثابتةً في الشخصِ لا تكاد تتغيرُ ، جرّت مَجْرَى أعضائه التي لا معنى للأفعالِ فيها ، كـ(اليَدِ والرِجْلِ) وما أشبه ذلك ، فكما لا يجوزُ أن يُقالَ : (ما أيّده ، ولا^(١) ما أرجله) من (اليَدِ والرِجْلِ) ، فكذلك لا يجوزُ أن يُقالَ : (ما أحمرّه و^(٢) لا ما^(٢) أسودّه) ؛ فإن كان المرادُ بقوله : ما أيّده ، من (اليَدِ) بمعنى النعمة ، و : ما أرْجَلَه ، من (الرُّجْلِ) جاز ، وكذلك إن كان المرادُ بقوله : ما أحمرّه ، من [٢٩ ظ] صفةِ البلادةِ / لا من (الحمرة) ، و : ما أسودّه ، من (السُّودِدِ) ^(٣) لا من [١٢٢] (السوادِ) ^(٣) ^(٤) كان جائزاً^(٤) ، وإنما جاز في هذه الأشياءِ ، لأنها ليست بألوانٍ ولا خَلَقٍ .

فإن قيل : لِمَ استعملوا لفظَ الأمرِ في التعجبِ ، نحو (أحسِنَ بزيدي) ، وما أشبهه ؟

قيل : إنما فعلوا ذلك لِضَرْبٍ من المبالغةِ في المدحِ .

فإن قيل : وما الدليلُ على أنه ليس بفعلٍ أمرٍ ؟ قيل : الدليلُ على ذلك أنه يكونُ على صيغةٍ واحدةٍ في جميعِ الأحوالِ ، تقولُ : يا رجلُ أحسِنَ بزيدي ، ويا رجلانِ أحسِنَ بزيدي ، ويا رجالُ أحسِنَ بزيدي ، ويا هندُ أحسِنَ بزيدي ، ويا هندانِ أحسِنَ بزيدي ، ويا هنداتُ أحسِنَ بزيدي ، فيكونُ مع الواحدِ والاثنتين والجماعةِ والمؤنثِ على صيغةٍ واحدةٍ ؛ لأنه لا ضميرٍ فيه ، ولو كان /أمرًا لكان ينبغي أن يختلفَ ، فتقولُ في الثنيةِ : أحسِنَا^(٥) وفي الجمعِ [١٢٣] المذكِرِ : أحسنوا ، وفي^(٦) المؤنثِ : أحسني ، وفي جمعِ المؤنثِ : أحسننَّ ، فتأتي بضميرِ الاثنتين والجماعةِ والمؤنثِ ، فلما كان على صيغةٍ واحدةٍ ، دلَّ على أن لفظه

(١) سقط من : أ ، ل ، ب .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣-٣) سقط من : أ ، ل .

(٤-٤) م : « جاز » .

(٥) بعده في ل ، م : « بزيدي » .

(٦) بعده في م : « إفراد » .

لفظ الأمر، ومعناه الخبر.

فإن قيل: فما موضع الجار والمجرور في قولهم: أحسن يزيد؟ قيل: موضعه الرفع؛ لأنه فاعل (أحسن)، لأنه لما كان (أحسن)^(١) فعلاً، والفعل لا بد له من فاعل، جعل الجار والمجرور في موضع رفع بأنه^(٢) فاعل، كقوله تعالى^(٣) ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾، و: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، أي وكفى الله ولياً، و: كفى الله شهيداً^(٥)، والباء زائدة، فكذلك ههنا الباء زائدة؛ لأن الأصل في (أحسن/يزيد): [١٢٤] (أحسن زيداً)^(٦)، أي: صار ذا حسن، ثم نُقِلَ إلى لفظ الأمر، وزيدت الباء عليه.

فإن قيل: فلم زيدت الباء^(٧)؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر، زادوا الباء فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب، ولفظ الأمر الذي لا يُرادُ به التعجب.

والوجه الثاني: أنه لما كان معنى الكلام: يا حسنُ اثبتْ يزيدُ، أدخلوا الباء؛ لأن (اثبت) يتعدى بحرف الجر، فلذلك أدخلوا الباء. [٣٠ و] وقد ذهب بعض النحويين^(٨) إلى أن الجار والمجرور في موضع نصب؛ لأنه يُقَدَّرُ في الفعلِ ضميراً هو الفاعل، كما يُقَدَّرُ في (ما أحسن زيداً) وإذا قَدَّرَ /ههنا في الفعلِ ضميراً هو الفاعل، وقَعَ الجار والمجرور في موضع المفعول، فكانا في موضع نصب. والذي^(٩) عليه أكثر النحويين

(١) سقط من: م.

(٢) ص، ك: «فإنه»، وفي ب، م: «لأنه».

(٣) النساء: ٤٥.

(٤) الرعد: ٤٣. وفي م: «كفى بالله نصيراً».

(٥) م: «نصيراً».

(٦-٦) سقط من: ص، وفي أ، ل: «أحسن زيداً».

(٧) بعده في م: «عليه».

(٨) هو الزجاج. انظر: اللباب (١/٢٠٣).

(٩) بعده في م: «اتفق».

هو الأول . وكان الأول هو الأولى ؛ لأن الكلام إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى الإضمار ، ثم حملُ : (أحسنُ بزيدٍ) على (ما أحسنَ زيداً) في تقدير الإضمار لا يستقيم ؛ لأن (أحسن) إنما أُضمر فيه لتقدم (ما) عليه ؛ لأن (ما) مبتدأ ، و(أحسن) خبره ، فلا بدَّ فيه من ضميرٍ يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف : (أحسنُ بزيدٍ) ، فإنه لم يتقدمه ما يُوجبُ تقديرَ الضميرِ ، فبان الفرقُ بينهما ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



/ [٣٠ و] **بابُ عسى** (١)

إن قال قائلٌ : ما (عسى) من الكَلِمِ ؟ قيل : فعلٌ ماضٍ من أفعالِ المقاربة لا يتصرفُ .
وقد يُحَكِّي عن ابنِ السراجِ (٢) أنه حرفٌ ، وهو قولٌ شاذٌّ لا يُعْرَجُ عليه . والصحيحُ أنه
فعلٌ ، والدليلُ على ذلك أنه يتصلُ به تاءُ الضميرِ وألفُه وواوُه ، نحو (عسيْتُ ، وعسيَا ،
وعسَوَا ،^(٣) وعسيتم^(٣)) ، قال الله تعالى (٤) : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ . فلَمَّا دخلته
هذه الضمائرُ كما تدخلُ على الفعلِ ، نحو (قمت ، وقاما ، وقاموا ، وقمتم) ، دلَّ على أنه
فعلٌ ، وكذلك أيضًا تلحقُه تاءُ التانيثِ الساكنةُ التي تختصُّ بالفعلِ ، نحو (٥) : عسِتِ
المرأةُ^(٦) ، كما تقولُ : قامت وقعدت ، فدلَّ على أنه فعلٌ .

فإن قيل : فِلِمَ لا يتصرفُ ؟ قيل : لأنه أشبهَ الحرفَ ؛ لأنه لما كان فيه معنى الطمع
أشبهه (لعل) ، و(لعل) حرفٌ لا يتصرفُ ، فكذلك ما أشبهه .

/ فإن قيل : فماذا تعملُ^(٧) (عسى) ؟ قيل : ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ كـ (كان) ، إلا
أن خبرها لا يكونُ إلا (أن) مع الفعلِ المستقبلِ ، نحو (عسى زيدٌ أن يقومَ) .

[٣٠ ظ] فإن قيل : فِلِمَ أُدخِلت في خبره (أن) ؟ قيل : لأن (عسى) وُضِعَت لمقاربةِ
الاستقبالِ ، و(أن) إذا دخلت على الفعلِ المضارعِ أخلصته للاستقبالِ ، فلَمَّا كانت

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣٨٧) ، شرح اللمع للثمانيني (٦/٢٠٦-مخطوط) ، اللباب (١/١٩١) .

(٢) انظر : الجنى الداني (ص ٤٦١) ، الهمع (١/٤٦) .

وابن السراج هو : محمد بن السري أبو بكر البغدادي ، أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي
والفارسي ، من مصنفاته الأصول في النحو والموجز وشرح سيبويه . توفي سنة (٣١٦ هـ) . انظر : الفهرست
(١/١٨١) ، تاريخ بغداد (٣/٢٦٣) ، إنباه الرواة (١/١٤٥) .

(٣ - ٣) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٤) محمد : ٢٢ .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل : « تقول » .

(٦) بعده في ص ، ب ، ك : « أن تفعل » .

(٧) ص ، ك : « يعمل » ، وفي م : « تفعل » .

(عسى) موضوعةً لمقاربة^(١) الاستقبال ، و(أن) تُخْلِصُ الفعلَ للاستقبالِ ، ألزموا الفعلَ الذي وُضِعَ لمقاربة^(١) الاستقبالِ (أن) التي هي عَلَمُ الاستقبالِ .

فإن قيل : وما الدليلُ على أنَّ موضعَ (أن) وصلتها النصبُ ؟ قيل : لأنَّ معنى : عسى زيدٌ أن يقومَ : قارب زيدٌ القيامَ ، والذي يدلُّ على ذلك قولهم : عسى الغويُّ أبؤسًا^(٢) ، وكان القياسُ أن يقالَ : عسى الغويُّ أن يبأسَ ، إلا أنهم رجَعوا إلى الأصلِ المتروكِ ،

فقالوا : عسى الغويُّ أبؤسًا ، فنصبوه بـ (عسى) ؛ / لأنهم أجروها مجرى (قارب) ، فكأنه [١٢٨] قيل^(٣) : قارب الغويُّ أبؤسًا ، وهو جمعُ بأسٍ أو بؤس .

فإن قيل : فلمَ حذفوا (أن) ^(٤) (من خبره^(٤)) في بعضِ أشعارهم ؟ قيل : إنما يحذفونها في بعضِ الأشعارِ^(٥) لأجلِ الاضطرارِ تشبيهاً لها بـ (كاد) ، فإن (كاد) من أفعالِ المقاربةِ ، كما أن (عسى) من أفعالِ المقاربةِ ، فلهذا الشبهِ بينهما جاز أن تُحْمَلَ عليها في حذفِ (أن) من خبرها ، في نحوِ قوله^(٦) :

عَسَى الْغَمُّ^(٧) الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وكما أن (عسى) تُشَبَّهُ بـ (كاد) في حذفِ (أن) معها ، فكذلك / (كاد) تُشَبَّهُ [١٢٩] بـ (عسى) في إثباتها معها ، قال الشاعر^(٨) :

(١) م : « مقارنة » .

(٢) المستقصى في أمثال العرب (١٦١/٢) ، جمهرة الأمثال (٥٠/٢) ، مجمع الأمثال (١٧/٢) .

(٣) أ : « قال » .

(٤ - ٤) م : « في خبرها » .

(٥) م : « أشعارهم » .

(٦) البيت لهدبة بن خشرم في : الكتاب (١٥٨/٣) ، الكامل (٢٥٤/١) ، العقد الفريد (٣٧٢/٥) ، معجم الشعراء (ص ٤٨٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٩٧) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ١١٣) .

(٧) ب ، ك ، م : « الهم » .

(٨) البيت لرؤبة بن العجاج ، كما في : الكتاب (١٦٠/٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٩٩) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ١١٧) .

قد كاد من طولِ البلى أن يمّصَحَا^(١)

فأثبت (أن) مع (كاد)، وإن كان الاختيارُ حذفها، حملاً على عسى، فدل على وجود المشابهة بينهما .

فإن قيل : ولم كان الاختيارُ مع (كاد) حذف (أن)، وهي كـ (عسى) في المقاربة؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت : كاد زيدٌ يذهبُ بعدَ عامٍ، لم يجز؛ لأن (كاد) تُوجبُ أن يكونَ الفعلُ شديدَ القربِ من الحالِ، [٣١ و] ولو قلت : عسى الله أن يدخلني الجنةَ برحمته، لكان جائزاً، وإن لم يكن شديدَ القربِ من الحالِ، فلما كانت (كاد) أبلغَ في تقريبِ الشيءِ من الحالِ، حُذِفَ معها (أن) التي هي علمُ الاستقبالِ^(٢)، ولمّا كانت (عسى) أذهبَ في الاستقبالِ أُتِيَ معها بـ (أن) التي هي علمُ الاستقبالِ .

[١٣٠] /فإن قيل : فما موضعُ (أن) مع صلتها، في^(٣) نحو (عسى أن يخرج زيدٌ)؟ قيل : موضعه^(٤) مع صلتها^(٥) الرفعُ بأنه فاعلٌ، كما كان (زيد) مرفوعاً بأنه فاعلٌ في نحو (عسى زيدٌ أن يخرج) .

فإن قيل : فهل يجوزُ أن تُحذفَ (أن) إذا كانت مع صلتها في موضعِ رفعٍ؟ قيل : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنه^(٦) من شرطِ الفاعلِ أن يكونَ اسماً لفظاً ومعنى، وإذا قلت : عسى يخرج زيدٌ، فقد جعلتَ الفعلَ فاعلاً، والفعلُ لا يكونُ فاعلاً؛ لأن الفاعلَ مخبرٌ عنه،

(١) مصحت الدار : عفت ودرست . اللسان (م ص ح) .

(٢) ص ، ب ، ك : « للاستقبال » .

(٣) سقط من : م .

(٤) م : « موضعها » .

(٥) م : « صلتها » .

(٦) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأن » .

والإخبارُ إنما يكونُ عن الاسمِ لا عن الفعلِ ، بلى إن جُعِلَ (زيد) في نحو (عسى يخرج زيدٌ) فاعلٌ (عسى) ، وجُعِلَ (يخرج) في موضعِ الخبرِ^(١) جازتِ المسألةُ ؛ لأنَّ المفعولَ لا يبلُغُ في^(٢) اقتضاءِ الاسمِ مبلغَ الفاعلِ ، ألا ترى أنه قد يقومُ /مقامَ المفعولِ^(٣) ما ليس [١٣١] باسمٍ ، نحو (ظننت زيدا قام أبوه) ، ف (قام أبوه) جملةٌ فعليةٌ ، وقد قامت مَقَامَ المفعولِ الثاني لـ (ظننت) ، وأما الفاعلُ فلا يجوزُ أن يقعَ قَطُّ إلا اسماً لفظاً ومعنى لِمَا^(٤) بيَّنَّا ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) م : « النصب » .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في ل ، م : « الثاني » .

(٤) ل ، م : « كما » .

بابُ كان وأخواتها^(١)

إن قال قائل: أي شيء (كان) وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعال. وذَهَبَ بعضُ النحويين^(٢) إلى أنها حروفٌ وليست أفعالاً؛ لأنها لا تدلُّ على المصدرِ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدرِ، فلما لم تدلَّ على المصدرِ، دلَّ على أنها ليست أفعالاً، فدلَّ على أنها حروفٌ. والصحيحُ أنها أفعالٌ، وهو مذهبُ الأكثرين، [٣١ ظ] والدليلُ على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأولُ: أنها تلحقها تاءُ الضميرِ وألفه وواؤه، نحو (كنت و كانا و كانوا)، كما تقول: قمت وقاما وقاموا، وما أشبه ذلك. **والوجهُ الثاني:** أنها تلحقها تاءُ التانيث الساكنةُ نحو (كانت المرأةُ)، كما تقول: قامت المرأةُ، وهذه التاءُ تختصُّ بالأفعالِ.

والوجهُ الثالثُ: أنها تتصرفُ، نحو (كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي)، وكذلك سائرُها، ما عدا / (ليس)، وإنما لم يدخلها التصرفُ؛ لأنها أشبهت (ما)؛ لأنها تنفي الحالَ كما أنَّ (ما) تنفي الحالَ، ولهذا تجري (ما) مجرى (ليس) في لغة أهلِ الحجازِ، فلمَّا أشبهت (ما) وهي حرفٌ لا يتصرفُ وجب ألا تتصرفُ.

وأما قولهم: إنها لا تدلُّ على المصدرِ، ولو كانت أفعالاً لدلَّت على المصدرِ، قلنا: هذا إنما يكونُ في^(٣) الأفعالِ الحقيقيةِ^(٣)، وهذه أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ، ولهذا المعنى تُسمَّى أفعالَ العبارةِ، فما ذكرناه يدلُّ على أنها أفعالٌ، وما ذكرتموه يدلُّ على أنها أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ، فقد عملنا بمقتضى الدليلين، على أنهم قد جبروا هذا الكسرَ، وألزموا الخبرَ عوضاً عن دلالتها على المصدرِ، وإذا وُجدَ الجبرُ بلزومِ الخبرِ عوضاً عن المصدرِ كان في حكمِ الموجودِ الثابتِ.

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٥/١)، علل النحو (ص ٢٤٥)، شرح عيون الإعراب (ص ٩٩)، اللباب (١٦٤/١).

(٢) من هؤلاء أبو القاسم الزجاجي. الجمل (ص ٤١).

(٣) أ: «أفعال حقيقية».

فإن قيل : فعلى كم تنقسم (كان) وأخواتها ؟ قيل : أما (كان) فتنقسم على خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنها تكون ناقصة ، فتدلُّ على الزمان المجرد عن / الحدث ، نحو [١٣٤] (كان زيدًا قائمًا) ، ويلزمها الخبر لِمَا يَبَيَّنُّ .

والوجه الثاني : أنها تكون تامة ، فتدلُّ على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية ، فلا تفتقر إلى خبر ، نحو (كان زيدًا) ، وهي بمعنى : حدث ووقع ، قال الله تعالى^(١) : ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي : حدث ووقع ، وقال تعالى^(٢) : [٣٢ و] «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً» ، وقال تعالى^(٣) : «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا» في قراءة من قرأ بالرفع ، وقال تعالى^(٤) : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أي : وُجد وحدث ، و﴿صَبِيًّا﴾ منصوب على الحال . ولا يجوز أن تكون (كان)^(٥) هاهنا الناقصة ، لأنه^(٦) لا اختصاص لـ ﴿عَيْسَى﴾ في ذلك ؛ لأن كلاً قد كان في المهد صبيًا ، ولا عجب في / تكليم من كان في المهد في ما مضى في حال الصبا ، وإنما العجب في تكليم من هو موجود^(٧) في المهد في حال الصبا ، فدلَّ على أنها هاهنا بمعنى : وُجد وحدث . وعلى هذا قولهم : أنا مذ كنت صديقك ،^(٨) أي : وُجدت^(٩) :

(١) البقرة : ٢٨٠ .

(٢) البقرة : ٢٨٢ ، والنساء : ٢٩ . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر . السبعة في القراءات (ص ٢٣١) .

(٣) النساء : ٤٠ . وهي قراءة المدنيين وابن كثير ، وقرأ الباقون بنصبها . النشر (٢/ ١٨٧ ، ١٨٨) .

(٤) مريم : ٢٩ .

(٥) سقط من : ل ، م .

(٦) م : «لأنها» .

(٧) سقط من : م .

(٨ - ٨) سقط من : م .

(٩) البيت منسوب لمقاس العائذي في : الكتاب (١/ ٤٧) ، اللسان (ك و ن) ، ودون نسبة في : الجمل (١/ ١٤٩) ، المقتضب (٤/ ٩٦) ، وعلل النحو (ص ٢٥٠) .

فَدَى لَبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبُ
أَي: حَدَّثَ يَوْمٌ، وَقَالَ آخِرُ^(١) :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفَعُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ
أَي: حَدَّثَ الشِّتَاءُ:

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ، فَتَكُونُ الْجَمْلُ^(٢) خَبَرَهَا،
نَحْوُ (كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَي: كَانَ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

[١٣٦] / إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ نَصْفَانِ^(٤) شَامِتٌ وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ
أَي: كَانَ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ النَّاسُ نَصْفَانِ^(٥) .

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً غَيْرَ عَامِلَةٍ، نَحْوُ (زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ)، أَي: زَيْدٌ قَائِمٌ،
قَالَ الشَّاعِرُ^(٦) :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
أَي^(٧): عَلَى الْمُسَوِّمَةِ^(٧) الْعَرَابِ^(٨)، وَقَالَ الْآخِرُ^(٩) :

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، كما في: بهجة المجالس (٧٥٨/١)، الإكمال (١٩/٤)، الحلل شرح
أبيات الجمل (ص ٣٧)، الإصابة في معرفة الصحابة (٥٦٩/٣)، الخزانة (٣٥٦/٧).

(٢) م: «الجملة».

(٣) البيت للعجير بن عبد الله السلولي، كما في: الكتاب (٧١/١)، إعراب القرآن للنحاس (٢٠٨/٢)،
شرح أبيات الكتاب للسييرافي (٢٢٣/١)، الحلل شرح أبيات الجمل (ص ٤١)، والخزانة (٧٥/٩).

(٤) ب، م: «صنفان».

(٥) م: «صنفان».

(٦) البيت دون نسبة في: اللمع (٣٩/١)، وعلل النحو (٢٤٩/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤/٤)
(١٩٠)، والخزانة (٢٠٧/٩)، وقال صاحب الخزانة (٢١٠/٩): «وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم
أقف على خبر له، والله أعلم».

(٧-٧) سقط من: م.

(٨) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

(٩) البيت للفرزدق في: ديوانه (ص ٨٣٥)، الجمل في النحو (١٥٠/١)، الكتاب (١٥٣/٢)، المقتضب =

فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ
أي : جيرانٍ كرامٍ .

[١٣٧] والوجهُ الخامسُ : أن تكونَ بمعنى (صار) ، قال الله تعالى : ﴿وَكَانَ مِنْ
الْكَافِرِينَ﴾^(١) ﴿فَكَانَ﴾^(٢) ﴿مِنَ الْمُعْرِقِينَ﴾^(٣) أي : صار . وعلى هذا حمل بعضهم
قوله تعالى^(٤) : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ أي : صار ، وقال الشاعر^(٥) :

بتيهاءٍ قفرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحزنِ قد كانت فراخًا بيوضها
أي : صارت فراخًا بيوضها .

وأما (صار) فتستعملُ ناقصةً [٣٢ ظ] وتامةً ، فأما الناقصةُ فتدلُّ أيضًا^(٦) على الزمانِ
المجرّدِ عن الحدثِ ، وتفتقرُ إلى الخبرِ ، نحو (صار زيدٌ عالماً) ، مثلُ (كان) إذا كانت
ناقصةً ، وأما التامةُ فتدلُّ على الزمانِ والحدثِ ، ولا تفتقرُ إلى خبرٍ ، نحو (صار زيدٌ إلى
عمرو) ، مثلُ (كان) إذا كانت تامةً . وكذلك سائرُ أخواتها تُستعملُ ناقصةً وتامةً ، إلا
(ظل ، وليس ، وما زال ، وما فتى) ، فإنها لا تستعملُ إلا ناقصةً .

[١٣٨] /فإن قيل : فلم عملت هذه الأفعالُ في شيئين؟ قيل : لأنها عبارةٌ عن الجملِ دون^(٧)
المفرداتِ ، فلما اقتضت شيئين ، وجب أن تعملَ فيهما .

فإن قيل : فلم رفعت الاسمَ ونصبت الخبرَ؟ قيل : تشبيهاً بالأفعالِ الحقيقيةِ ، فرفعت

= (٤/١١٤) ، المحكم والمحيط الأعظم (٧/١٤٧) ، اللباب (١/١٧٢) ، والخزانة (٩/٢١٩ ، ٢٢٤) .

(١) البقرة : ٣٤ .

(٢) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « وكان » .

(٣) هود : ٤٣ .

(٤) مريم : ٢٩ .

(٥) البيت منسوب لعمرو بن أحمر في : الحيوان (٥/٥٧٥) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٦) ، الخزانة

(٩/٢٠٤ ، ٢٠٩) ، اللسان (ب ي ض ، ع ر ض ، ك و ن) .

(٦) سقط من : أ ، م .

(٧) ك ، ل ، م : « لاعن » .

الاسم تشبيهاً^(١) بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً^(٢) بالمفعول.

فإن قيل: فهل يجوزُ تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوزُ^(٣) (٤) تقديم أخبارها على أسمائها^(٤)، وإنما جاز ذلك^(٥)؛ لأنها لما كانت أخبارها مشبهةً بالمفعول، وأسمائها مشبهةً بالفاعل، والمفعولُ يجوزُ تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبهاً به.

فإن قيل: فهل يجوزُ تقديم أخبارها عليها أنفسها؟ قيل: يجوزُ ذلك في ما لم يكن في أوله (ما) نحو (قائماً كان زيداً)، وإنما جاز ذلك؛ لأنه لما^(٦) كان مشبهاً بالمفعول، والعاملُ فيه متصرفٌ، جاز تقديمه عليه كالمفعول، نحو (عمراً ضرب زيداً).

[١٣٩] / فإن قيل: فلمَ لم يجرُ تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوزُ تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجرُ تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهةٌ بالفاعل، والفاعل لا يجوزُ تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبهاً به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشبهةٌ بالمفعول، والمفعولُ يجوزُ تقديمه على الفعل كما بيئنا.

فإن قيل: فلمَ لم يجرُ تقديم خبر ما في [٣٣ و] أوله (ما) عليه؟ قيل: لأن ما في أوله (ما) ما عدا (ما دام) للنفي، والنفي له صدرُ الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو^(٧) (عمراً أضرب زيداً؟) فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو (قائماً ما زال زيد). وقد ذهب بعضُ النحويين^(٨) إلى أنه يجوزُ تقديم

(١) بعده في ب، ل، م: «له».

(٢) بعده في ل، م: «له».

(٣) سقط من: ب.

(٤ - ٤) سقط من: ب، ك، م.

(٥) سقط من: م.

(٦) ص: «إذا».

(٧ - ٧) في م: «أعمراً ضرب زيد».

(٨) انظر: اللباب (١/١٦٧)، الإنصاف (١/١٥٦ - ١٥٩)، علل النحو (١/٢٥٥، ٢٥٦).

خبرٍ (ما زال) عليها ، وذلك لأن (ما) للنفي ، و(زال) فيها معنى النفي ، ^(١) (والنفي) إذا
 دَخَلَ على النفي صار إيجابًا ، ^(١) (وإذا صار إيجابًا) صار قولك : ما زال زيدًا قائمًا ، بمنزلة
 (كان زيدًا قائمًا) ، وكما يجوزُ أن تقولَ : قائمًا كان زيدٌ ، فكذلك يجوزُ أن / تقولَ : قائمًا [١٤٠]
 ما زال زيدٌ . وأجمعوا على أنه لا يجوزُ تقديمُ خبرٍ (ما دام) عليها ، وذلك لأن (ما) فيها مع
 الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدمُ عليه .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ خبرٍ (ليس) عليها ؟ قيل : اختلف النحويون ^(٢) في ذلك ؛
 فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها ، وذهب أكثرُ البصريين إلى جوازِهِ ؛
 لأنه كما ^(٣) جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، جاز تقديمُ خبرِها عليها نفسها ^(٤) . والاختيارُ
 عندي ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لأن (ليس) فعلٌ لا يتصرفُ ، والفعلُ إنما يتصرفُ عمله إذا
 كان متصرفًا في نفسه ، وإذا لم يكن متصرفًا في نفسه ، لم يتصرفُ عمله .

وأما قولهم : إنه كما جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، جاز تقديمُ خبرِها عليها ،
 ففاسدٌ ؛ لأن تقديمَ خبرِها على اسمِها ^(٥) (لا يُخرجُها) عن كونه متأخرًا عنها ، وتقديمَ
 خبرِها عليها يوجبُ كونه متقدمًا عليها ، وليس من ضرورة (أن يعملَ الفعلُ في ما بعده)
 يجبُ ^(٦) أن يعملَ في ما قبله . / ثم نقولُ : إنما جاز تقديمُ خبرِها على اسمِها ؛ لأنها [١٤١]
 أضعفُ من (كان) لأنها تتصرفُ ، ويجوزُ تقديمُ خبرِها عليها ، وأقوى من (ما) ؛ لأنها
 حرفٌ ولا يجوزُ تقديمُ خبرِها على [٣٣ ظ] اسمِها ، فجعل لها منزلةً بينَ منزلتين ، فلم
 يجزُ تقديمُ خبرِها عليها نفسها ، لتنحطَّ عن درجة (كان) ، وجوزُ ^(٧) تقديمُ خبرِها على

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) انظر : اللباب (١/١٦٥) ، والإنصاف (١/١٦٠ - ١٦٤) ، وعلل النحو (١/٢٥٣) .

(٣) ص : « إذا » .

(٤) سقط من : أ ، ك .

(٥ - ٥) في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لا يخرجها » .

(٦) ك ، م : « ويجب » ، وفي ل : « بل يجب » .

(٧) أ ، ص ، ب : « جوزوا » ، وفي ك ، ل ، م : « ويجوز » .

اسمها لترتفع عن درجة (ما) .

فإن قيل : لِمَ جاز : (ما كان زيدٌ إلا قائمًا) ولم يجزُ : (ما زال زيدٌ إلا قائمًا) ؟ قيل : لأن (إلا) إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، فإذا قلت : ما كان زيدٌ إلا قائمًا . صار^(١) التقديرُ : كان زيد قائمًا ، وإذا قلت : ما زال زيدٌ إلا قائمًا ، صار التقديرُ : زال زيد قائمًا ، و(زال) لا تستعملُ إلا بحرفِ النفي ، فلما كان إدخالُ حرفِ الاستثناءِ يُوجبُ إبطالَ معنى النفي ، و(كان) يجوزُ استعمالُها من^(٢) غيرِ حرفِ النفي ، و(زال) لا يجوزُ استعمالُها إلا بحرفِ /النفي - جاز : (ما كان زيدٌ إلا قائمًا) ، ولم يجزُ (ما زال زيدٌ إلا قائمًا) . فأما قولُ الشاعر^(٣) :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
فَالخَبِيرُ قَوْلُهُ : عَلَى الْخَسْفِ ، وَتَقْدِيرُهُ : مَا تَنْفَكُ عَلَى الْخَسْفِ إِلَّا أَنْ تُنَاخَ أَوْ نَرْمِي بِهَا
بَلَدًا قَفْرًا .^(٤) وَقَدْ رُوي (مناخة) بالرفع . وَلَا مَثْوَنَةٌ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ^(٤) ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تعالى .



(١) م : « كان » .

(٢) ص : « في » .

(٣) البيت لذي الرمة في : ديوانه (ص ١٣٧) ، الكتاب (٤٨/٣) ، المحتسب (٣٢٩/١) ، الصحاح (ف ك ك) ، اللسان (ف ك ك) ، شرح المفصل (٣٥٣/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٠٩/٢) ، الخزانة (٩/٢٥٠) .

حراجيج : ضمير . ما تنفك : ما تزال . الخسف : الجوع ، وهو أن تبيت من غير علف . انظر : شرح ديوان ذي الرمة للباهلي (٣/ ١٤١٩ ، ١٤٢١) .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : أ ، ب ، ك ، م .

باب ما^(١)

[١٤٣]

إن قال قائلٌ: لم عمِلت (ما) في لغة أهل الحجاز، فرفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: لأنَّ (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين:

أحدهما: أنَّ (ما) تنفي الحال، كما أن (ليس) تنفي الحال. **والوجه الثاني:** أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر. ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)، فإذا ثبت أنها قد أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عملها؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر، [٣٤ و] وهي لغة القرآن، قال الله تعالى^(٢): ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾.

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوبٌ بحذف حرف الجرِّ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ حذف حرف الجرِّ لا يُوجبُ النصب؛ لأنه لو كان حذف حرف الجرِّ يُوجبُ النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كلِّ موضع، ولا خلاف أنَّ كثيرًا من الأسماء يُحذف منها [١٤٤] حرف الجرِّ ولا تنتصب^(٣) بحذفه، كقوله تعالى^(٤): ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾ و﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥). ولو حذف حرف الجرِّ لكان: كفى الله وليًّا، وكفى الله شهيدًا^(٦). بالرفع، كقول الشاعر^(٧):

عُمَيْرَةَ ودَّعِ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيًّا كَفَى الشَيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

(١) الجمل للزجاجي (ص ١٠٥)، علل النحو (ص ٢٥٧)، شرح عيون الإعراب (ص ١٠٥)، اللباب (١) (١٧٥).

(٢) سورة يوسف: ٣١.

(٣) ب، ل، ف، ك، م: «ينتصب».

(٤) النساء: ٤٥.

(٥) الرعد: ٤٣، وفي م: «كفى بالله نصيرا».

(٦) م: «نصيرا».

(٧) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (ص ١٦)، الكامل (٢/١٦٧)، والأغاني (٢٢/٣٠٧)، الحماسة البصرية (٢/١٢٦)، الخزانة (١/٢٦٣).

وكذلك قولهم: بحسبك زيد، وما جاءني من أحد، لو حذف حرف الجر،
لقلت: حسبك زيد، وما جاءني أحد، بالرفع، فدل على أن حذف حرف الجر لا
يوجب النصب.

فإن قيل: فلم لم تعمل على لغة بني تميم؟ قيل: لأن الحرف إنما يعمل إذا كان
مختصًا بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم
والفعل لم يعمل كحرف العطف، و(ما) تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول:
[١٤٥] ما زيد قائم، وما يقوم زيد، فتدخل عليهما، فلما كانت غير مختصة، وجب أن تكون
غير عاملة.

فإن قيل: فلم دخلت الباء في خبرها، نحو (ما زيد بقائم)؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: أنها دخلت توكيدًا للنفي. والثاني: أن يقدر أنها جواب لمن قال: إن
زيدًا لقائم، فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر (إن).

فإن قيل: فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بـ (إلا)؟
قيل: لأن (ما) إنما عملت؛ لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى، وهو النفي، [٣٤ ظ]
و(إلا) تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة، وجب ألا تعمل.
فإن قيل: فلماذا بطل عملها أيضًا إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ (إن)
[١٤٦] الخفيفة؟ قيل: لأن (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا
يتصرف شبهًا ضعيفًا من جهة المعنى، فلما كان عملها ضعيفًا بطل عملها مع الفصل.
ولهذا المعنى يبطل عملها أيضًا إذا تقدم الخبر على الاسم، نحو (ما قائم زيد) لضعفها في
العمل، فألزمت طريقة واحدة، فأما قول الشاعر^(١):

فأصبَحوا قد أعادَ اللهُ نعمَتَهُم إذْ هُم قريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بَشَرٌ

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (ص ٢٢٣)، الكتاب (٦٠/١)، المخصص (١٦٠/١٦)، المقتصد شرح
شواهد الإيضاح (٤٣٣/١)، شرح أبيات مغني اللبيب (١٢٢/٧).

فمن النحويين من قال : هو منصوبٌ على الحال ؛ لأن التقدير فيه : وإذ ما بشرٌ
مثْلهم ، فلما قدّم (مثْلهم) الذي هو صفةُ النكرة انتصب على الحال ؛ لأن صفةَ النكرة إذا
تقدّمت انتصبت على الحال ، كقول الشاعر^(١) :

[١٤٧]

/لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلُّ^(٢)

والتقدير فيه : طلُّ مَوْحِشٌ ، وكقول الآخر^(٣) :

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مَغْلَقًا بَابٌ

والتقدير : بابٌ مغلقٌ ، إلا أنه لما قدّم^(٤) صفةَ النكرة^(٤) نصّبها على الحال .

ومنهم من قال : هو منصوبٌ على الظرف ؛ لأن قوله : ما مثْلهم بشرى . في معنى :
فوقهم .

ومنهم من حمّله على الغلط ، لأن^(٥) هذا البيت للفرزدق وكان تميميًا ، وليس من
لغته^(٦) إعمال (ما) ، سواءً تقدّم الخبرُ أو تأخّر ، فلمّا استعمل لغةً غيره غلط ، فظن أنها
تعمل مع تقدّم الخبر ، كما تعمل مع تأخّره ، فلم يكن في ذلك حُجّة .
ومنهم من قال : إنها لغةٌ لبعض العرب ، وهي لغةٌ قليلةٌ لا يُعتدُّ بها ، فأعرفه إن شاء الله
تعالى .



(١) البيت لكثير عزة في : ديوانه (ص ٥٠٦) ، الكتاب (١٢٣/٢) ، شرح أبيات مغني اللبيب (١٨٢/٢) ،
خزانة الأدب (٢١١/٣) .

(٢) بعده في م : « يلوح كأنه خلل » .

(٣) البيت منسوب لجميل في : أساس البلاغة (ن ش ر) ، ودون نسبة في : تفسير القرطبي (٩٨/٧) .

(٤ - ٤) في م : « الصفة على النكرة » .

(٥) أ ، ص ، ل : « فإن » .

(٦) م : « لفظه » .

باب « إِنَّ » وأخواتها^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ أعمِلت هذه الأحرفُ؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينهما [٣٥ و] من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. **والوجه الثاني:** أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف. **والوجه الثالث:** أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء. **والوجه الرابع:** أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، نحو (إنني، وكأني، ولكنني)^(٢). **والوجه الخامس:** أن فيها معاني الأفعال، فمعنى (إن) و(أن): حَقَّقْتُ، ومعنى (كأن): شَبَّهْتُ، ومعنى (لكن): استدركتُ، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروفُ الفعلَ من هذه الأوجه وجب أن تعمل /عمله، وإنما عملت في شيئين؛ لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، كما بيَّنا في (كان).

فإن قيل: فلمَ نصبت الاسمَ ورفعت الخبرَ؟ قيل: لأنها لما^(٣) أشبهت الفعل - وهو يرفعُ وينصبُ - شَبَّهت به^(٤)، فنصبت الاسمَ تشبيهاً بالمفعول، ورفعت الخبرَ تشبيهاً بالفاعل.

فإن قيل: فلمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين: أحدهما: أن هذه الحروفُ تُشبهُ الفعلَ لفظاً ومعنى، فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلم، هل هي حروفٌ أو أفعالٌ؟

فإن قيل: الأفعالُ تتصرفُ، والحروفُ لا تتصرفُ، قيل: عدمُ التصرفِ لا يدلُّ على

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٢/٢)، علل النحو (ص ٢٣٥)، شرح عيون الإعراب (ص ١٠٩)، اللباب (٢٠٥/١).

(٢) بعده في أ: « وكذلك سائرهما كما يدخل على الفعل ».

(٣) سقط من: أ، م.

(٤) سقط من: م.

أنها حروفٌ ؛ لأنه قد يوجدُ أفعالٌ لا تتصرفُ ، وهي : (نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا) ، فلَمَّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباسِ بالأفعالِ ، وجب تقديم المنصوبِ على المرفوعِ رفعًا لهذا الالتباسِ .

والوجهُ الثاني : أن هذه الحروفَ لما أشبَّهت الفعلَ الحقيقيَ لفظًا ومعنى ، حُمِلت

عليه في العملِ ، فكانت فرعًا عليه في /العملِ ، وتقدُّمُ^(١) المنصوبِ [٣٥ ظ] على [١٥٠] المرفوعِ فرعٌ ، فالزمو الفرعُ الفرعُ . ويخْرُجُ على هذا (ما) ، فإنها ما أشبَّهت الفعلَ من جهة اللفظِ ، وإنما أشبَّهته من جهة المعنى ، ثم الفعلُ الذي أشبَّهته ليس فعلاً حقيقياً ، وفي فعليته خلافٌ ، بخلافِ هذه الحروفِ ، فإنها أشبَّهت الفعلَ الحقيقيَ من جهة اللفظِ والمعنى من الخمسةِ الأوجهِ التي بيَّناها ، فبان الفرقُ بينهما .

وقد ذهب الكوفيون^(٢) إلى أن (إنَّ) وأخواتها^(٣) تنصبُ الاسمَ ولا ترفعُ الخبرَ ، وإنما الخبرُ يرتفعُ بما كان يرتفعُ به قبلَ دخولها ؛ لأنها فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، فلا تعملُ عمله ؛ لأن الفرعَ أبداً أضعفُ من الأصلِ ، فينبغي ألا تعملَ في الخبرِ .

وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأن كونه فرعًا على الفعلِ في العملِ لا يوجبُ ألا يعملَ عمله ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، ويعملُ عمله ، على أنَا قد عملنا بمقتضى كونه فرعًا ، فإنَّ أزمناه طريقةً واحدةً ، وأوجبنا فيه تقديمَ المنصوبِ على /المرفوعِ ، ولم نجوِّزْ [١٥١] فيه الوجهين ، كما جاز ذلك مع الفعلِ ؛ لئلا يجري مجرى الأصلِ ، فلما أوجبنا فيه تقديمَ المنصوبِ على المرفوعِ ، بانَّ ضعفُ هذه الحروفِ^(٤) وانحطاطها عن رتبةِ الفعلِ ، فوقَّع الفرقَ بين الفرعِ والأصلِ . ثم لو كان الأمرُ كما زعموا ، وأنه باقٍ على رفعه ، لكان الاسمُ المبتدأُ أولى بذلك ، فلما وجب نصبُ المبتدأِ بها ، وجب رفعُ الخبرِ بها ؛ لأنه ليس في

(١) م : « تقديم » .

(٢) انظر : الإنصاف (١/١٧٦) .

(٣) بعده في ص : « إنما » ، وبعده في ب : « أنها » .

(٤) بعده في ك ، م : « عن رتبة الفعل » .

كلام العرب عاملٌ يعملُ في الأسماءِ النَّصبِ ولا يعملُ الرَّفعَ ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى تركِ القياسِ ومخالفةِ الأصولِ لغيرِ فائدةٍ ، وذلك لا يجوزُ .

فإن قيل : فلم (١) جاز العطفُ على موضعِ (إنَّ) و(لكنَّ) دونَ سائرِ أحوالِها ؟ قيل : لأنهما لم تُغيَّرا معنى الابتداءِ ، بخلافِ سائرِ الحروفِ ؛ لأنها غيَّرت [٣٦ و] معنى الابتداءِ ، لأنَّ (كأنَّ) أفادت معنى التشبيهِ ، و(ليت) أفادت معنى التمنيِّ ، و(لعل) أفادت (٢) معنى الترجي .

[١٥٢] فإن قيل : فهل يجوزُ العطفُ على الموضعِ قبلَ ذكرِ الخبرِ ؟ / قيل : اختلفَ النحويون (٣) في ذلك ؛ فذهبَ البصريون (٤) إلى أنه لا يجوزُ ذلك على الإطلاقِ ، وذلك لأنك إذا قلت : إنك زائدٌ قائمان . وجب (٥) أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعًا بالابتداءِ ، ووجب أن يكونَ عاملاً في خبرِ (زيدِ) ، وتكونَ (إن) عاملةً في خبرِ الكافِ ، وقد اجتمعا معًا ، وذلك لا يجوزُ .

وأما الكوفيون فاختلَفوا (٦) ؛ فذهبَ الكسائيُّ إلى أنه يجوزُ ذلك على الإطلاقِ ، سواءً تبينَ فيه عملٌ (إنَّ) أو لم يتبينَ ، نحو (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان ، وإنك وبكرٌ منطلقان) . وذهبَ الفراءُ إلى أنه لا يجوزُ ذلك إلا في ما لا يتبينُ فيه عملٌ (إن) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (٧) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى ﴾ فعطفَ « الصابئين » على موضعِ ﴿ إِنَّ ﴾ قبلَ تمامِ الخبرِ ، وهو قوله : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) أ ، ص ، ل : « لم » .

(٢) سقط من : أ ، ل .

(٣) الإنصاف (١/١٨٥ - ١٩٥) ، وينظر : علل النحو (ص ٢٤٢) ، والهمع (٣/٢٤١) .

(٤) ك ، م : « أهل البصرة » .

(٥) من هنا إلى قوله : « صحة ، قال الله تعالى » (ص ١١٥) سقط في (أ) بمقدار لوحة .

(٦) بعده في ل ، م : « في ذلك » .

(٧) سورة المائدة : ٦٩ .

الْآخِرِ ﴿١﴾ ، وبما (١) حُكِي عن بعضِ العربِ / أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ) ، وقد ذكره [١٥٣] سيبويه في « الكتاب » (٢) . والصحيح ما ذهب إليه البصريون . وما استدلل (٣) به الكوفيون لا حجة لهم فيه .

أما (٤) قوله تعالى (٥) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ ﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أنا نقول : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها (٦) : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصائبون والنصارى كذلك .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ خبراً لـ « الصابئين والنصارى » ، وتضمير لـ (الذين آمنوا والذين هادوا) خبراً (٧) مثل الذي أظهرت لـ (الصابئين والنصارى) ، ألا ترى [٣٦ ظ] أنك تقول : زيد وعمرو قائم ، فتجعل (قائماً) خبراً لـ (عمرو) ، وتضمير لـ (زيد) خبراً آخر مثل الذي أظهرت لـ (عمرو) ، وإن شئت جعلته خبراً لـ (زيد) ، وأضمرت (لعمرو) خبراً ، كما قال الشاعر (٨) :

[١٥٤]

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بُعَاةٌ ما بقينا في شِقاقِ
وإن شئت جعلت قوله : بُعَاةٌ ، خبراً للثاني ، وأضمرت للأول خبراً ، وإن شئت جعلته خبراً للأول ، وأضمرت للثاني خبراً على ما بيننا .

(١) م : « مما » .

(٢) الكتاب (١٥٥/٢) .

(٣) ل ، م : « استدلوا » .

(٤) ب ، ك ، ل ، م : « وأما » .

(٥) المائة : ٦٩ .

(٦) م : « فيه » .

(٧) سقط من : م .

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم في : ديوانه (ص ١٦٥) ، الكتاب (١٥٦/٢) ، الإنصاف (١٥٤/١) ، الخزانة

(٣١٥/١٠) .

وأما قول بعض العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان، فقد ذكر^(١) سيبويه أنه غلطٌ من بعض العرب، وجعله بمنزلة قول الشاعر^(٢):

بدا لي أني لستُ مدرِكُ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائباً
فقال: (سابقٌ) بالجرِّ على العطفِ، وإن كان المعطوفُ عليه / منصوباً؛ لتوهم^(٣)
حرفِ الجرِّ فيه. وكذلك قولُ الشاعر^(٤):

مَشَائِمٌ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بَيِّنَ غُرَابُهَا
فقال: (ناعبٍ) بالجرِّ، بالعطفِ على (مصلحين)^(٥)؛ لأنَّه توهمٌ أن الباءَ في (مصلحين) موجودةٌ، ثم عطفَ عليه مجروراً وإن كان منصوباً. ولا خلافٌ أن هذا نادراً لا يقاسُ عليه، فكذلك هاهنا^(٦).



(١) م، ك، « ذكره ».

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه (ص ٢٨٧)، الكتاب (١/١٦٥)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/٨٢)، شرح أبيات الجمل للبطلبيوسي (ص ٧٤)، وقال في الخزانة (٩/١٠٥): « البيت نسبة سيبويه تارة لزهير بن أبي سلمى، وتارة إلى صرمة الأنصاري، وقال ابن خلف: وهو الصحيح، ويروى لابن رواحة الأنصاري ».

(٣) م: « بالتوهم ».

(٤) البيت منسوب لأبي الأخصر الرياحي في: الكتاب (١/١٦٥)، شرح أبيات إصلاح المنطق (ص ٣١٩)، شرح أبيات الجمل للبطلبيوسي (ص ٧٤)، الإنصاف (١/١٩٣)، شرح أبيات مغني اللبيب (٧/٥٦)، خزانة الأدب (٤/١٥٩)، ونسب إلى الفرزدق في: الكتاب (٣/٢٩)، الإنصاف (١/٣٩٥).

(٥) بعده في ف: « بالخبر ».

(٦) بعده في م: « فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى ».

بابُ (ظننت) وأخواتها^(١)

[١٥٦]

إن قال قائلٌ : على كم ضرباً تُستعملُ هذه الأفعالُ ؟ قيل : أما (ظننت) فتستعملُ على ثلاثة أوجهٍ : أحدها : بمعنى الشك^(٢) ، وهو ترجيحُ أحدِ الاحتمالين على الآخر . والثاني : بمعنى اليقين ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿ الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ، أي : يوقنون . وقال تعالى^(٤) : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ . وقال الشاعر^(٥) :

فقلتُ لهم ظنُّوا بِالْفَيْ مَدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

وهذان يتعدَّيان إلى مفعولين . والثالثُ ، بمعنى التهمة ، / كقوله تعالى : (وما هو على [١٥٧]

الغيب بظنين)^(٦) ، في قراءةٍ من قرأ بالظاء ، أي : بمتهمهم ، وهذا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ . وأما (خِلْتُ) و(حَسِبْتُ) فيستعملان [٣٧ و] بمعنى الظن . وأما (زعمت) فتستعملُ في القولِ عن غيرِ صحَّةٍ ، قال الله تعالى^(٧) : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثَ ﴾ . وأما (علمت) فتستعملُ على أصلها فتتعدَّى إلى مفعولين ، وتُستعملُ بمعنى (عرفت) فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، قال الله تعالى^(٨) : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ لَحْنٌ نَعَلَمَهُمْ ﴾ . وأما (رأيت) فتكون من رؤية القلب فتتعدَّى إلى مفعولين نحو (رأيتُ اللهَ غالباً) ، وتكون من رؤية البصر ، فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ نحو (رأيتُ زيداً) ، أي : أبصرتُ زيداً . وأما (وجدتُ) فتكون بمعنى :

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/٤٥٠) ، علل النحو (ص ٢٨٦) ، شرح عيون الإعراب (ص ١٣٣) ، اللباب (١/٢٤٧) .

(٢) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « بالظن » .

(٣) سورة البقرة : ٤٦ .

(٤) سورة الكهف : ٥٣ .

(٥) البيت لدريد بن الصمة في : الأصمعيات (ص ١٠٧) ، تفسير ابن جرير (١/٦٢٣) ، العقد الفريد (٥/

١٤٦) ، الصحاح (ظ ن ن) ، الحماسة البصرية (١/٣٣٧) ، شرح ديوان الحماسة (٢/٨١٢) ، الخزانة

(١١/٢٧٩) .

(٦) سورة التكوير : ٢٤ . وقرأها بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي . السبعة في القراءات (ص ٦٧٣) .

(٧) سورة التغابن : ٧ ، وهنا ينتهي السقط في أ .

(٨) سورة التوبة : ١٠١ .

[١٥٨] عَلِمْتُ ، فِتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ ، نَحْوِ (وَجَدْتُ زَيْدًا عَالِمًا) ، وَتَكُونُ /بِمَعْنَى : (أَصَبْتُ) ، فِتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، نَحْوِ (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ وَجَدَانًا) ، وَقَدْ تَكُونُ لَازِمَةً فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : وَجَدْتُ فِي الْحَزَنِ وَجْدًا ، وَوَجَدْتُ فِي الْمَالِ وَجْدًا ، وَوَجَدْتُ فِي الْغَضَبِ مَوْجِدَةً ، وَحِكْمِي عَنْ بَعْضِهِمْ (وَجَدَانًا) قَالَ الشَّاعِرُ^(١) :

كَلَانَا رَدًّا صَاحِبَهُ بَغِيظًا عَلَى حَنْقٍ وَوَجْدَانٍ شَدِيدٍ
فَإِنْ قِيلَ : لِمَ عَمِلْتَ^(٢) هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَلَيْسَتْ مُؤَثَّرَةً فِي الْمَفْعُولِ ؟ قِيلَ : لِأَنَّ هَذِهِ
الْأَفْعَالُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَثَّرَةً ، إِلَّا أَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا بِمَا عَمِلْتَ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : ظَنَنْتَ ،
يَدُلُّ عَلَى الظَّنِّ ، وَالظَّنُّ يَتَعَلَّقُ بِمُظَنَّنٍ ؟ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ؛ ثُمَّ لَيْسَ التَّأثيرُ شَرْطًا فِي عَمَلِ
الْفِعْلِ ، إِنَّمَا شَرْطُ عَمَلِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَفْعُولِ ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَفْعُولِ ، تَعَدَّى إِلَيْهِ ،
سِوَاءً كَانَ مُؤَثَّرًا /أَوْ^(٣) غَيْرَ مُؤَثَّرٍ^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : ذَكَرْتُ زَيْدًا ، فِتَعَدَّى إِلَى (زَيْدٍ) ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَثَّرًا فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ عَمِلَ ؛ لِأَنَّ (ذَكَرْتُ) يَدُلُّ عَلَى الذِّكْرِ ،
وَالذِّكْرُ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ مَذْكُورٍ يَتَعَدَّى^(٤) إِلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولِينَ ؟ قِيلَ : لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
بَعْدَ اسْتِغْنَائِهَا بِالْفَاعِلِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْآخِرِ ، وَجَبَّ أَنْ يَتَعَدَّى
إِلَيْهِمَا .

فَإِنْ قِيلَ : [٣٧ ظ] فَهَلْ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهِمَا^(٥) عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ؟ قِيلَ : اخْتَلَفَ
النَّحْوِيُّونَ^(٦) فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِالْمَثَلِ

(١) البيت لصخر الغي في : المحكم والمحيط الأعظم (وج د) ، لسان العرب (وج د) ، تاج العروس (وج د) ،
ديوان الهذليين (٦٧/٢) .

(٢) ك ، ل ، م : « أعملت » .

(٣ - ٣) م : « لم يكن مؤثرا » .

(٤) م : « فيتعدى » .

(٥) م : « فيها » .

(٦) انظر : اللباب (٢٥١/١) ، علل النحو (ص ٢٨٩) .

السائر، وهو قولهم^(١): مَنْ يَسْمَعُ يَخَلْ، فاقْتَصَرَ عَلَى (يَخَلْ) وفيه ضميرُ الفاعلِ . وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوزُ، واستدلَّ على ذلك من وجهين: أحدهما: أَنَّ هذه الأفعالَ تُجَابُ بما يُجَابُ به القسمُ، كقوله تعالى^(٢): ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِّنْ حِصِّينَ﴾ . فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القسمِ / دونَ المقسمِ عليه، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه [١٦٠] الأفعالِ مع فاعليها دونَ مفعوليها .

والثاني: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ العَاقِلَ لَا يَخْلُو مِنْ ظَنٍّ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَكٍّ، فَإِذَا قُلْتَ: ظَنَنْتَ، أَوْ عَلِمْتَ، أَوْ حَسِبْتَ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ .

فإن قيل: فهل يجوزُ الاقتصارُ على أحدِ المفعولين؟ قيل: لا يجوزُ؛ لِأَنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ، فكما أن المبتدأ لا بدُّ له من الخبرِ، والخبرُ لا بدُّ له من المبتدأ، فكذلك^(٣) لا بدُّ^(٤) لأحدِ المفعولين من الآخرِ .

فإن قيل: فلمَ وجبَ إعمالُ هذه الأفعالِ إذا تقدَّمت، وجازَ إلغاؤها إذا توسَّطت أو تأخرت؟ قيل: إنما وجبَ إعمالُها إذا تقدَّمت لوجهين: أحدهما: أنها إذا تقدَّمت فقد وقَّعت في أعلى مراتبها، فوجبَ إعمالُها، ولم يجزُ إلغاؤها؛ والثاني: أنها إذا تقدَّمت، دَلَّ ذلك على قوة العناية بها^(٥)، وإلغاؤها يدلُّ على أطراحها وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجزُ الإلغاءُ مع التقديم؛ / لأنَّ الشيءَ لا يكونُ معنيًا به مُطْرَحًا، وأما إذا توسَّطت أو تأخرت، فإنما جازَ إلغاؤها؛ لِأَنَّ هذه الأفعالَ لَمَّا كَانَتْ ضَعِيفَةً فِي العَمَلِ، وَقَدْ مَرَّ صَدْرُ الكَلَامِ عَلَى اليَقِينِ لَمْ تُعَيِّرِ الكَلَامَ عَمَّا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَجُعِلَتْ فِي تَعَلُّقِهَا بِمَا قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ الظرفِ، [٣٨ و] فإذا قال: (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، فكأنه قال: زيدٌ منطلقٌ في ظني . وكما

(١) المستقصى في أمثال العرب (٢/٣٦٢)، جمهرة الأمثال (٢/٢٦٣) .

(٢) سورة فصلت: ٤٨ .

(٣) بعده في ص: « هذه الأفعال » .

(٤) بعده في ص: « فيها » .

(٥) سقط من: م .

أن قولك : في ظني ، لا يعملُ في ما قبله ، فكذلك ما تنزل منزله . وأما من أعملها إذا تأخرت ، فقدرها ^(١) متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ ، مجازاً وتوسّعاً ؛ غير أن الأعمال مع التوسّط أحسن من الأعمال مع التأخر ، وذلك لأنها إذا توسّطت ، كانت متقدمة من وجه ، متأخرة من وجه ؛ / لأنها متأخرة عن أحد الجزأين ، متقدمة على الآخر ، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه ، فكانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة من وجه ، فحسّن إعمالها كما حسّن إلغاؤها . وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً ، كانت متأخرة من كل وجه ، فكان إلغاؤها أحسن من الأعمال ^(٢) ، لتأخرها وضعف عملها ، ^(٣) فاعرفه إن شاء الله تعالى ^(٣) .



(١) م : « فجعلها » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « إعمالها » .

(٣ - ٣) سقط من : أ ، ص ، ك . وكتب في حاشية أ : « بلغ سماعاً ومقابلة . كتبه ابن حمّود عفا الله عنه » .

/باب الإغراء^(١)/

[١٦٣]

إن قال قائلٌ: لِمَ أُقيِمَ بعضُ الظروفِ والحروفِ مُقامَ الفعلِ؟ قيل: طلبًا للتخفيفِ؛ لأنَّ الأسماءَ والحروفَ أخصَّ من الأفعالِ، فاستعملوها بدلًا عنها طلبًا للتخفيفِ.
فإن قيل: فلمَ كثر في (عليك)، و(عندك)، و(دونك) خاصةً؟ قيل: لأنَّ الفعلَ إنَّما يُضمَرُ إذا كان عليه دليلٌ من مشاهدةٍ حالٍ أو غير ذلك، ولمَّا كانت (على) للاستعلاءِ، والمستعلى يُشاهدُه^(٢) من تحته، و(عند) للحضرةِ، ومن بحضرتك تشاهدُه، و(دون) للقربِ، ومن بقربك تشاهدُه، صار^(٣) هذا بمنزلةِ مشاهدةٍ حالٍ تدلُّ عليه، فلهذا أُقيمت مُقامَ الفعلِ.

فإن قيل: فلمَ حُصِّ به المخاطبُ دونَ الغائبِ والمتكلمِ؟ قيل: لأنَّ المخاطبَ [١٦٤] يقعُ الأمرُ له بالفعلِ من غيرِ لامِ الأمرِ، نحو (قم، واذهب)، فلا يفتقرُ إلى لامِ الأمرِ، وأما الغائبُ والمتكلمُ فلا يقعُ الأمرُ لهما إلا [٣٨ ظ] ب (اللام)، نحو (ليقمَ زيدٌ، ولأقمَ معه)، فيفتقرُ إلى لامِ الأمرِ، فلمَّا أقاموها مُقامَ الفعلِ، كرهوا أن يستعملوها للغائبِ والمتكلمِ؛ لأنَّها تصيرُ قائمةً مقامَ شيعين؛ اللامِ والفعلِ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطبِ؛ (لأنَّه يقومُ^(٤)) مقامَ شيءٍ واحدٍ وهو الفعلُ. وأما قوله ﷺ^(٥): «ومن لم يستطعَ منكم الباءةَ فعليه الصومُ، فإنَّه له وجاءٌ»، فإنَّما جاء لأنَّ من كان بحضرتِه ﷺ يستدلُّ بأمرِه للغائبِ على أنَّه داخلٌ في حكمِه. وأما قولُ بعضِ العربِ^(٦): عليه

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٩/٢)، علل النحو (ص ٣٥٦)، اللباب (٤٥٩/١).

(٢) أ، ص، ب، ك، م: «يشاهد».

(٣) أ، ل، م: «وصار».

(٤ - ٤) أ، ص، ب، ك، ل، م: «لأنَّها تقوم».

(٥) أخرجه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠) من حديث عبد الله بن مسعود، والباءة: الجماع،

وقيل: مؤن النكاح. ووجاء: قاطع للشهوة. انظر: إرشاد الساري (٣٥٥/٣).

(٦) انظر: الكتاب (٢٥٠/١)، المقتضب (٢٨٠/٣)، وأصول النحو (١٤٢/١)، (٢٩٠/٢).

رجلاً لَيْسِي^(١) ، فلا يقاسُ عليه ؛ لأنَّه كالمثلي .

[١٦٥] فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ معمولٍ هذه الكلمِ عليها أو لا ؟ / قيل : اختلفَ النحويون

في ذلك^(٢) ؛ فذهبَ البصريون إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ معمولها عليها ؛ لأنها فرغَ على

الفعلِ في العملِ ، فينبغي ألا تتصرفَ تصرّفَه . وأما الكوفيون فذهبوا إلى جوازِ تقديمِ

معمولها عليها ، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى^(٣) : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ فنُصِبَ

﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾ بـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ ، واستدلُّوا أيضًا بقولِ الشاعر^(٤) :

يا أيُّها المائِحُ^(٥) دلوي دونكا

إنني رأيتُ الناسَ يحمدونكا

يُثنون خيرًا ويُمجِّدونكا

والتقدير : دونك دلوي ، ف (دلوي) في موضعِ نصبٍ بـ (دونك) ، فدلَّ على جوازِ

تقديمِ معمولها عليها . والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون ، وأما ما استدلَّ به الكوفيون فلا

حجةَ لهم فيه ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ليس هو منصوبًا بـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ /

وإنما هو منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ ، وإنما قدَّرَ هذا الفعلُ ولم يظهرْ لدلالةِ ما تقدَّم

عليه من قوله تعالى^(٦) : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ الآية^(٧) ؛ لأنَّ

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ليسني » . ولقد ساق في الإنصاف (١٦١/١) هذا المثال ضمن حجج من

يغلبُ على (ليس) الحرفية ، ثم قال : « فأتى بالياء وحدها - أي في قوله : ليسني - من غير نون الوقاية ، ولو

كانت فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال » .

(٢) الإنصاف (٢٢٩/١) .

(٣) النساء : ٢٤ .

(٤) الأبيات منسوبة لجارية من الأنصار في : مغازي الواقدي (٥٨٧/٢) ، تاريخ الطبري (٦٢٤/٢) ، دلائل

النبوة للبيهقي (١١٣/٤) ، الاستيعاب (ص ٧٣٢) ، وفي الخزانة (١٩٠/٦) منسوبة إلى جارية من بني

مازن .

(٥) المائِح : الذي يملأُ الدلو من أسفلِ البئر . اللسان (م ت ح) .

(٦) النساء : ٢٣ .

(٧) سقط من : أ .

في ذلك دلالةً على أنّ ذلك مكتوبٌ عليهم ، فنَصَبَ « كتابَ الله » على المصدرِ ، كقوله تعالى (١) : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ [٣٩] وَاللَّهُ ﴾ فنَصَبَ « صنعَ الله » على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه ما قبله . ونحوُ ذلك قولُ الشاعرِ (٢) :

/ دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبَتَ (٣) الظُّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ (٤)

وَجِيفَ المَطَايَا ثُمَّ قَلْتُ لِصُحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا : أْبْرَدْتُمْ فَتَرَوَّحُوا (٥) [١٦٧] فنَصَبَ (وجيف) بفعلٍ دلَّ عليه ما تقدّم .

وأما البيتُ الذي أنشدوه ، فلا حجةَ لهم (٦) فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله : دلوي دونكا ، في موضعِ رفعٍ ؛ بأنه (٧) خبرٌ مبتدئٌ مقدرٌ ، والتقديرُ فيه : هذا دلوي دونكا . والثاني : أنا نُسَلِّمُ أنه في موضعِ نصبٍ ، ولكن بإضمارِ فعلٍ ، والتقديرُ فيه : خذْ دلوي دونكا ، و(دونك) تفسيرٌ لذلك الفعلِ المقدرِ ، فأعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) النحل : ٨٨ .

(٢) البيتان للراعي النميري في : الكتاب (١/٣٨٣) ، الكامل (١/٢٢١) ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ص ٨٨٣) ، ديوانه (ص ٤٢) .

(٣) أ ، ص ، ل : « يثبت » .

(٤) الآل : السراب . ومصح الشيء : إذا ذهب وانقطع . التاج (أول ، م ص ح) .

(٥) الوجيف : ضرب من سير الإبل والخيل ، والإبراد : انكسار الوهج والحر ، وأبرد القوم : دخلوا في آخر النهار . اللسان (وج ف) وراح القوم وتروحووا : إذا ساروا أي وقت كان . وقيل أصل الرواح أن يكون بعد الزوال . التاج (روح) .

(٦) سقط من : أ ، ص ، ل .

(٧) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأنه » .

/باب التحذير^(١)

إن قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: الأسد الأسد؟ قيل: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائمًا مقام الفعل الذي هو: (احذرو) ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين، جاز إظهار الفعل، فدل على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل.

فإن قيل: فأى الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؟ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدمًا على الاسم الثاني لأنه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدمًا.

فإن قيل: فلم انتصب قولهم: إياك والشر، قيل: لأن التقدير فيه: إياك أهدر، فد (إياك) منصوب ب (أهدر)، و (الشر) معطوف عليه. وقيل: أصله (إياك أهدر من الشر) فموضع الجار/ والمجرور نصب، فلمّا حذف حرف الجر^(٢) صار النصب في ما بعده.

فإن قيل: فلم قدروا الفعل بعد (إياك) ولم يقدروه قبله؟ قيل: لأن (إياك) ضمير المنصوب المنفصل^(٣)، فلا^(٤) يجوز أن يقع [٣٩ ظ] الفعل قبله؛ لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت إياك. لم يجز؟ لأنك تقدر على أن تقول: ضربتك. فأما قول الشاعر^(٥):

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٦٩/٢)، علل النحو (ص ٢٩٨)، اللباب (٤٦٣/١).

(٢) أ، م: «الجار».

(٣) أ، ل: «المتصل».

(٤) م: «ولا».

(٥) البيت لحميد بن مالك الأرقط في: الكتاب (٣٦٢/٢)، الأصول (١٢٠/٢)، المفصل (ص ١٦٧)،

الخزانة (٢٧٥/٥).

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فشاذُّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلم لم يستعملوا لفظَ الفعلِ مع (إِيَّاكَ) ، كما / استعملوه^(١) مع غيره ؟ قيل : [١٧٠] إنَّما خُصَّتْ (إِيَّاكَ) بهذا^(٢) ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا في موضع نصبٍ ؛ لأنَّها ضميرُ المنصوبِ المنفصلُ ، فصارت بنيةً لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً ، فلم يستعملوا معه لفظَ الفعلِ ، بخلافِ غيره من الأسماءِ ، فإنه يجوزُ أن يقعَ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ إذ ليس في بنية لفظه ما يدلُّ على كونه مفعولاً ، فاستعملوا معه لفظَ الفعلِ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) م : « يستعملوه » .

(٢) م : « بهذه » .

/بابُ المصدر^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ كان المصدرُ منصوبًا؟ قيل: لوقوعِ الفعلِ عليه، وهو المفعولُ المطلقُ. فإن قيل: هل الفعلُ مشتقٌّ من المصدرِ، أو المصدرُ مشتقٌّ من الفعلِ؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٢) في ذلك؛ فذهبَ البصريون إلى أن الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ، واستدلُّوا على ذلك من سبعةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأول: أنه يسمى مصدرًا، والمصدرُ هو الموضعُ الذي تصدرُ عنه الإبِلُ، فلَمَّا سُمِّيَ مصدرًا دلَّ على أنه قد صدرَ عنه الفعلُ.

والوجهُ الثاني: أن المصدرَ يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ، والفعلُ يدلُّ على زمانٍ معينٍ، وكما أن المطلقَ أصلٌ للمقيَّدِ، فكذلك المصدرُ أصلٌ للفعلِ.

والوجهُ الثالثُ: أن الفعلَ يدلُّ على شيئين، والمصدرُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ، وكما أن الواحدَ قبلَ الاثنينِ، فكذلك يجبُ أن يكونَ المصدرُ قبلَ الفعلِ.

والوجهُ الرابعُ: [٤٠ و] أن المصدرَ اسمٌ، ويستغني^(٣) عن الفعلِ، والفعلُ لا بد له من الاسمِ، وما يكونُ مفتقرًا إلى غيره ولا يقومُ بنفسه، أولى بأن يكونَ فرعًا مما لا يكونُ مفتقرًا إلى غيره.

[١٧٢]

والوجهُ الخامسُ: أن المصدرَ لو كان مشتقًّا من الفعلِ لوجبَ أن يدلَّ على ما في الفعلِ من الحدثِ والزمانِ ومعنى ثالثٍ، كما دلَّت أسماءُ الفاعلينِ والمفعولينِ على الحدثِ، وعلى ذاتِ الفاعلِ والمفعولِ به، فلَمَّا لم يكنِ المصدرُ كذلك، دلَّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعلِ.

والوجهُ السادسُ: أن المصدرَ لو كان مشتقًّا من الفعلِ لوجبَ أن يجرى على سننِ

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ٥٦)، علل النحو (ص ٣٥٩)، شرح عيون الإعراب (ص ١٦٧)، اللباب (٢٦٠/١).

(٢) الإنصاف (٢٣٥/١)، ومسائل خلافية (ص ٧٣)، واللباب (٢٦٥/١).

(٣) أ، ب، ك، ل، م: «هو يستغني»، وفي ص: «هو مستغن».

واحدٍ ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماءُ الفاعلين والمفعولين ، فلمَّا اختلفَ المصدرُ اختلافَ سائرِ الأجناسِ دلَّ على أن الفعلَ مشتقٌّ منه .

والوجه السابع : أنَّ الفعلَ يتضمَّنُ المصدرَ ، والمصدرُ لا يتضمَّنُ الفعلَ ، ألا ترى أن (ضَرَبَ) ، يدلُّ على ما يدلُّ عليه (الضَّرْبُ) ، و(الضَّرْبُ) لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه (ضَرَبَ) ، وإذا كان كذلك ، دلَّ على أنَّ المصدرَ أصلٌ ، /والفعلُ فرعٌ^(١) ، وصار هذا [١٧٣] كما تقول^(٢) في الأواني المصوغة من الفضة ، فإنها فرعٌ عليها ومأخوذةٌ منها ، وفيها زيادةٌ ليست في الفضة^(٣) ، فدلَّ على أن الفعلَ مأخوذٌ من المصدرِ ، كما كانت الأواني مأخوذةً من الفضة ، ^(٤) فكذلك هاهنا^(٤) .

وأما الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعلِ ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثة أوجهٍ : **الوجه الأول :** أن المصدرَ يعتلُّ لاعتلالِ^(٥) الفعلِ ، ويصحُّ لصحِّته^(٦) تقولُ : قمت قيامًا ، فيعتلُّ المصدرُ لاعتلالِ الفعلِ ، وتقولُ : قاومَ قِوَامًا ، فيصحُّ المصدرُ لصحةِ الفعلِ ، فدلَّ على أنه فرعٌ عليه . **والوجه الثاني :** أن الفعلَ يعملُ في المصدرِ ، ولا شكَّ أن رتبةَ العاملِ قبلَ رتبةِ المعمولِ . **والوجه الثالث :** أن المصدرَ يُذكرُ توكيدًا [٤٠ ظ] للفعلِ ، ولا شكَّ أن رتبةَ المؤكِّدِ قبلَ رتبةِ المؤكِّدِ ، فدلَّ على أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعلِ .

/والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريُّون . وأما ما استدللَّ به الكوفيُّون ففاسدٌ . أما قولُهم : [١٧٤] إنه يصحُّ لصحةِ^(٧) الفعلِ ، ويعتلُّ لاعتلالِهِ ، فنقولُ : إنما يصحُّ لصحةِ الفعلِ ويعتلُّ

(١) بعده في م : « عليه » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تقول » .

(٣) بعده في ص : « لأن الأواني فضة وليست الفضة بأواني » ، وبعده في ك : « فكذلك هاهنا » ، وبعده في ل : « وليست الفضة بأواني » .

(٤) - ٤) سقط من : أ ، ب ، ك ، م .

(٥) ص : « باعتلال » .

(٦) ص : « بصحته » .

(٧) ص : « بصحة » .

لاعتلاله طلباً للتشاكل، ليجريَ البابُ على سَنَنِ واحدٍ؛ لثلاثاً تختلفَ طرقُ تصاريفِ الكلمةِ، وهذا لا يدلُّ على الأصلِ والفرعِ، ألا ترى أنهم قالوا: يَعدُّ، والأصلُ فيه: يُوَعدُّ، فحذفوا الواوَ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ. وقالوا: أَعِدُّ، ^(١) وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ^(١)، فحذفوا الواوَ وإن لم تقعَ بين ياءٍ وكسرةٍ، حملاً على (يَعدُّ) لثلاثاً تختلفَ طرقُ تصاريفِ الكلمةِ. وكذلك قالوا: أُكْرِمُ، والأصلُ فيه: أُكْرِمُ، إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقلاً لاجتماعِهما، ثم قالوا: نُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، فحذفوا الهمزةَ وإن لم تجتمعَ همزتان حملاً على / (أُكْرِمُ) ليجريَ البابُ على سَنَنِ واحدٍ، فكذلك هاهنا.

[١٧٥]

وأما قولهم: إنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ، فنقولُ: هذا لا يدلُّ على أنَّه أصلٌ له، فإنَّنا أجمَعنا على أن الحروفَ تعملُ في الأسماءِ والأفعالِ، ولا شكَّ أن الحروفَ ليست أصلاً للأسماءِ و^(٢) لا للأفعالِ^(٢)، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم: إن المصدرَ يُذكرُ تأكيداً للفعلِ، فنقولُ^(٣): هذا لا يدلُّ على أنَّه فرعٌ عليه، ألا ترى أنَّك تقولُ: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ زيداً زيداً، ولا يدلُّ هذا على أنَّ (زيداً) الثانيَ فرعٌ على الأولِ، فكذلك هاهنا. وقد بيَّنا هذا مستوفى في «المسائلِ الخِلافيةِ»^(٤).

فإن قيل: فليَمَ كان قولهم: سرُّ أشدَّ السَّيرِ^(٥)، منصوباً على المصدرِ؟ قيل: لأن (أفعل) لا يضافُ إلا إلى ما هو بعضٌ له، وقد أُضيفَ إلى المصدرِ الذي هو (السير) فلَمَّا أُضيفَ إلى المصدرِ كان مصدرًا، فانتصبَ انتصابَ المصادرِ [٤١ و] كلِّها.

فإن قيل: فعلى ماذا ينتصبُ قولهم: قعدَ القُرفُصاءُ، / ونحوه؟ قيل: ينتصبُ على

[١٧٦]

(١ - ١) أ، ص، ل: «وتعد ونعد».

(٢ - ٢) أ، ص، ب، ل، م: «الأفعال»، وفي ب: «لأفعال».

(٣) ص: «قلنا».

(٤) الإنصاف (١/٢٣٦).

(٥) م: «السيرة».

المصدرِ بالفعلِ الذي^(١) قبله ؛ لأن (القرفصاء) لمَّا كانت نوعًا من القعود ، والفعلُ الذي هو (قعد) يتعدَّى إلى جنسِ القعودِ الذي يشتملُ على (القرفصاءِ) وغيرها ، تعدَّى إلى (القرفصاءِ)^(٢) التي هي نوعٌ منه ؛ لأنه إذا عمِل في الجنسِ عمِل في النوعِ ، إذ كان داخلاً تحتَه ، هذا مذهبُ سيبويه^(٣) .

وذَهَبَ أبو بكرِ بنُ السراجِ^(٤) إلى أنَّه صفةٌ لمصدرٍ^(٥) محذوفٍ ، والتقديرُ فيه : قَعَد القِعدَةَ القرفصاءَ ، إلا أنه حَذَف الموصوفَ ، وأقام الصفةَ مُقامه .
والذي عليه الأكثرُون مذهبُ سيبويه ؛ لأنَّه لا يفتقرُ إلى تقديرِ موصوفٍ ، وما ذَهَب إليه ابنُ السراجِ يفتقرُ إلى تقديرِ موصوفٍ ، وما لا يفتقرُ إلى تقديرٍ^(٦) أولى مما يفتقرُ إلى تقديرٍ^(٦) ، فاعرفه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) بعده في م : « هو » .

(٢ - ٢) م : « الذي هو » .

(٣) الكتاب (٣٥١/١) .

(٤) الأصول في النحو (١٦٠/١) ، وانظر : الباب (٢٦٥/١) .

(٥) ص : « موصوف » .

(٦) بعده في م : « موصوف » .

/بابُ المفعولِ فيه^(١)

إن قال قائلٌ : ما المفعولُ فيه ؟ قيل : هو الظرفُ ، وهو كلُّ اسمٍ من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ يُرادُ فيه معنى (في) ، وذلك نحو (صمتُ اليومَ ، وقمتُ الليلةَ ، وجلستُ مكانك) ، والتقديرُ فيه : صمتُ في اليومِ ، وقمتُ في الليلةِ ، وجلستُ في مكانك ، وما أشبهَ ذلك .

فإن قيل : فلمَ سُمِّيَ ظرفًا ؟ قيل : لأنه لَمَّا كان محلاً للأفعالِ ، سُمِّيَ ظرفًا ، تشبيهًا بالأواني التي تحلُّ الأشياءُ فيها ، ولهذا يُسمَّى الكوفيون^(٢) الظروفَ (محالًا) لحلولِ الأفعالِ^(٣) فيها .

فإن قيل : فلمَ لم يَبَيَّنوا الظروفَ لتضمينها معنى الحرفِ^(٤) ؟ قيل : لأنَّ الظروفَ وإن نابت عن الحرفِ^(٥) ، إلا أنَّها لم تتضمنْ /معناه ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّه يجوزُ إظهارُه مع لفظها ، ولو كانت متضمنةً للحرفِ لم يَجْزُ إظهارُه ، ألا ترى أنَّ (متى ، وأين ، وكيف) لَمَّا تضمنتْ معنى همزةِ الاستفهامِ ، لم يَجْزُ إظهارُ الهمزةِ معها ؟ [٤١ ظ] فلمَّا جاز إظهارُه هاهنا ، دلَّ على أنَّها لم تتضمنْ معناه ، وإذا لم تتضمنْ معناه ، وجب أن تكونَ معرَّبةً على أصلها .

فإن قيل : فلمَ تعدَّى الفعلُ اللازمُ إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ ، ولم يتعدَّ إلى جميعِ ظروفِ المكانِ ؟ قيل : لأنَّ الفعلَ يدلُّ على جميعِ ظروفِ الزمانِ بصيغتهِ ، كما يدلُّ على جميعِ ظروفِ المصَادِرِ ، وكما أنَّ الفعلَ يتعدَّى إلى جميعِ ظروفِ المصَادِرِ ، فكذلك

(١) المقتضب (٣٢٨/٤) ، الأصول (١٩٠/١) ، علل النحو (ص ٣٦٧) ، شرح عيون الإعراب (ص ٤١) ، اللباب (٢٧١/١) .

(٢) انظر : مصطلحات النحو الكوفي (ص ٧١) .

(٣) ف ، م : « الأشياء » .

(٤) أ ، ك ، ل : « الحروف » .

(٥) أ ، ب ، ك ، ل : « الحروف » .

يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب ، أو سيضرب ، لم يدل على مكانٍ دون مكانٍ ، كما يكون فيه ^(١) دلالة على زمانٍ دون زمانٍ ، فلمَّا لم يدلَّ الفعل على ظروف المكان بصيغته ، صار الفعل اللازم منه بمنزلة ^(٢) من ^(٣) (زيدٍ) و(عمرو) ، وكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه إلى (زيدٍ) و(عمرو) ، فكذلك لا يتعدى إلى ظرف ^(٤) المكان .

[١٧٩]

فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان ؟ قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين : أحدهما : أنها مبهمَةٌ غيرٌ محدودة ، ألا ترى أنك إذا قلت : خَلَفَ زيدٌ ، كان غيرَ محدودٍ ، وكان هذا اللفظ مشتقاً على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض . وكذلك إذا قلت : أمام زيد ، كان أيضاً غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتقاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض . كما أنك إذا قلت : قام ، دلَّ على كل ^(٥) زمانٍ ماضٍ من أوَّل ما خلق الله تعالى الدنيا إلى وقتِ حديثك ، فإذا ^(٦) قلت : يقومُ ، دلَّ على كلِّ زمانٍ مستقبلٍ .

والوجهُ الثاني : أنَّ هذه الظروف لا تتقرَّر ^(٧) على وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّ (فوقاً)

يصيِّرُ(تحتاً) ، و(تحتاً) يصيِّرُ (فوقاً) ، كما أنَّ الزمانَ المستقبلَ / يصيِّرُ حاضرًا ، والحاضرَ [١٨٠] يصيِّرُ ماضيًا ، فلمَّا أشبهت ظروف الزمان ، تعدى الفعل إليها كما يتعدى إلى ظروف الزمان .

(١) أ ، ك ، ل ، م : « فيها » .

(٢) ص ، ب ، ك : « بمنزلة » .

(٣) سقط من : ص .

(٤) ب ، ك ، م : « فيها » .

(٥) سقط من : ف ، ب .

(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « وإذا » .

(٧) ب ، ل ، م : « تتقدر » ، وفي ك : « تستقر » .

فإن قيل : فكيف قالوا : زيدٌ منِّي مَعْقِدَ الإزارِ ، ومَقْعَدَ القابِلَةِ ، ومناطُ الثريَّا ، وهما
خَطَّانٌ خِثَابِيَّي (١) أَنفِهَا - يعني : الخطَّين اللذين يكتنفان أنفَ الطيبة - وهي كلُّها
مخصوصة (٢) ؟

قيل : الأصلُ فيها كلُّها أن تُستعملَ بحرفِ الجرِّ ، إلا أنَّهم حذفوا حرفَ الجرِّ في هذه
المواضع اتساعاً ، كقولِ الشاعر (٣) :

فَلأَبْغَيْنَكُمُ قَنًا وَعُورَاضًا ولَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدٍ (٤)
وكتقولِ الآخرِ (٥) :

لَدُنْ بِهِزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّعْلَبُ (٦)
/أراد : في الطَّرِيقِ . ومن حَقَّهَا أن تُحْفَظَ (٧) ولا يقاسَ عليها .

[١٨١]

فأمَّا قولُهم : دخلتُ البيتَ ، فذهبَ أبو عمرَ الجرميُّ إلى أنَّ (دخلت) فعلٌ متعدُّ
تعدَّى إلى (البيت) فنصبه ، كقولك : بنيتُ البيتَ ، وما أشبه ذلك ، وذهب
الأكثرُونَ إلى أنَّ (دخلت) فعلٌ لازمٌ ، وكان الأصلُ فيه أن يُستعملَ معه (٨) حرفٌ

(١) أ ، ص ، ب ، ل : « جنابتي » ، وفي ك : « حنابتي » ، وفي م : « جانبي » ، والختابة : حرف المنخر يميناً
وشمالاً ، يقال لهما الخنابتان . العين (خ ن ب) ، خلق الإنسان للأصمعي (ص ١٨٨) ، الجرائيم /
(١٧٥) .

(٢) م : « مخطوطة » .

(٣) البيت لعامر بن الطفيل في : ديوانه (ص ٥٥) ، الكتاب (١/ ١٣٦ ، ٢١٤) ، الأصمعيات (ص ٢١٦) ،
والمفضليات (١/ ٣٦٣) ، لسان العرب (ضرغد) ، الخزانة (٣/ ٧٧) ، ونُسب لطفيل الغنوي في : إيضاح
شواهد الإيضاح (ص ٢١٥) .

(٤) قن وعوارض : موضعان . واللابة : الحرة ، وضرغد : جبل أو حرة لغطفان . التاج (ضرغد) .

(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في : الكتاب (١/ ٢١٤) ، الجمل في النحو (ص ٤٢) ، المحكم والمحيط
الأعظم (ع س ل) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣) ، شرح أبيات المغني (١/ ١٠) .

(٦) البيت في وصف الرمح يصفه باللين (لدن) ، وعسل الرمح : اشتد هزه . التاج (ع س ل) .

(٧) م : « يحفظ » .

(٨) م : « مع » .

الجرِّ^(١)، إلا أنه حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتساعاً على ما بيَّنَّا . وهذا هو الصحيح ، والدليلُ على أنَّ (دخلت) فعلٌ لازمٌ من وجهين : أحدهما : أن مصدره يَجِيءُ^(٢) على (فُعُول) وهو من مصادرِ الأفعالِ اللازمة ، كـ (قَعَدَ قَعودًا) ، و (جَلَسَ جَلوسًا) وما أشبه ذلك .
والثاني : أن^(٣) نظيره فعلٌ لازمٌ وهو : (غُرْتُ)^(٤) ونقيضه فعلٌ لازمٌ وهو : (خرجت) ، فيقتضي أن يكونَ لازمًا حملًا على نظيره ونقيضه ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) أ : « الحرف » .

(٢) سقط من : أ ، م .

(٣) سقط من : م .

(٤) الغور : الدخول في الشيء . التاج (غ و ر) .

بابُ المفعولِ معه^(١)

إن قال قائلٌ : ما العاملُ للنصبِ في المفعولِ معه ؟ قيل : اختلفَ النحويُّونَ^(٢) في ذلك ؛ فذهبَ البصريونَ إلى أنَّ العاملَ فيه هو الفعلُ ، وذلك لأنَّ الأصلَ في نحوِ قولهم : (استوى الماءُ والخشبةُ) : مع الخشبةِ ، إلا أنَّهم أقاموا الواوَ مُقامَ (مع) [٤٢/ظ] توسُّعًا في كلامهم ، فقويَ الفعلُ بالواوِ ، فتعدَّى إلى الاسمِ فنصبه ، كما قوي بالهمزة في قولك : أخرجتُ زيدًا . ونظيرُ هذا نصبُهم الاسمَ في بابِ الاستثناءِ بالفعلِ المتقدِّمِ بتقوية (إلا) ، نحو (قام القومُ إلا زيدًا) ، فكذلك هاهنا المفعولُ معه منصوبٌ بالفعلِ المتقدِّمِ بتقوية الواوِ .

وذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ المفعولَ معه منصوبٌ على الخلافِ ، وذلك لأنَّه إذا قال :^(٣) [١٨٣] (استوى الماءُ والخشبةُ) . لا يحسنُ تكريرُ الفعلِ ، فيقالُ^(٤) : / (استوى الماءُ واستوت الخشبةُ) لأنَّ (الخشبةُ) لم تكنْ معوجَّةً فتستوي^(٤) ، فلمَّا لم يحسنُ تكريرُ الفعلِ كما يحسنُ في (جاء زيدٌ وعمرو) فقد خالفَ الثاني الأوَّلَ ، فانتصبَ على الخلافِ .

وذهبَ أبو إسحاقَ الزجاجُ^(٥) إلى أنَّه منصوبٌ بعاملٍ مقدَّرٍ ، والتقديرُ فيه : استوى الماءُ ولابس الخشبةَ ، وزعمَ أنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواوُ . والصحيحُ هو الأوَّلُ ؛ وأمَّا قولُ الكوفيينَ : إنه منصوبٌ على الخلافِ لأنه لا يحسنُ تكريرُ الفعلِ ، قلنا : هذا هو الموجبُ لكونِ الواوِ غيرَ عاملةٍ ، وأنَّ الفعلَ هو العاملُ بتقويتها لا بنفسِ المخالفةِ ،

(١) شرح الكتاب لسبويه (٢/١٩٤) ، شرح اللمع للثمانيني (١١٢و- مخطوط) ، شرح عيون الإعراب (ص١٨٣) ، اللباب (١/٢٧٩) .

(٢) الإنصاف (١/٢٤٨) ، اللباب (١/٢٧٩) .

(٣) - ٣) سقط من : أ .

(٤) ك ، م : « حتى تستوي » .

(٥) الزجاج : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه ، كان إمامًا في العربية من أهل الدين ، من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وال نوادر ، توفي سنة (٣١١هـ) . انظر :

الفهرست (١/١٧٥) ، تاريخ بغداد (٦/٦١٣) ، إنباه الرواة (١/١٩٤) .

ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يُقال : إنَّ (زيدًا) في قولك : ضربتُ زيدًا ، منصوبٌ لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محالٌ ؛ لأنَّ كونه مفعولاً^(١) يوجبُ أن يكونَ (ضربت) هو العاملُ فيه النصبُ ، فكذلك هاهنا .

وأما قولُ الرَّجَّاجِ : إنه ينتصبُ بتقديرِ عاملٍ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينهما الواوُ ، فليس بصحيحٍ أيضًا ؛ لأنَّ الفعلَ يعملُ في المفعولِ / على الوجهِ الذي يتصلُ به [١٨٤] المفعولُ ، فإن كان الفعلُ لا يفتقرُ إلى تقويةٍ تعدَّى إلى^(٢) المفعولِ بنفسه ، وإن كان يفتقرُ إلى تقويةٍ كحرفِ الجرِّ وغيره ، عملٌ بتوسطه ، ألا ترى أنَّك تقولُ : [٤٣ و] أكرمتُ زيدًا وعمراً ، فتنصبُ^(٣) (عمراً) بـ (أكرمتُ) كما تنصبُ (زيدًا) به ، فلم تمنعِ الواوُ من وقوعِ (أكرمت) على ما بعدها ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : لم حذف (مع) وأقيمت الواوُ مقامها ؟ قيل : حُذِفَت (مع) وأقيمت الواوُ مقامها ، توسعًا في كلامهم ، طلبًا للتخفيفِ والاختصارِ .

فإن قيل : فلم كانت الواوُ أولى من غيرها^(٤) ؟ قيل : إنَّما كانت^(٥) أولى من غيرها ؛ لأنَّ الواوَ في معنى (مع) ؛ لأنَّ معنى (مع) المصاحبةُ ، ومعنى الواوِ / الجمعُ ، فلمَّا كانت [١٨٥] في معنى (مع) كانت أولى من غيرها .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ المنصوبِ هاهنا على الناصبِ ؟ قيل : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ حكمَ الواوِ ألا تتقدَّم على ما قبلها ، وهذا البابُ من النحويين من يجري فيه القياسُ ، ومنهم من يقصُرُه على السماعِ ، والأكثرُ على القولِ الأوَّلِ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) بعده في م : « لا » .

(٢) أ : « إليه » .

(٣) أ : « فنصبت » .

(٤) بعده في م : « من الحروف » .

(٥) بعده في م : « الواو » .

/بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ^(١)

إن قال قائلٌ : ما العاملُ في المفعولِ له النصبُ ؟ قيل : العاملُ في المفعولِ له الفعلُ الذي قبله ، نحو (جئْتُكَ طمَعًا في بَرِّكَ ، وقصدْتُكَ ابتغَاءَ معروفِكَ) ، ^(٢) وكان الأصلُ فيه : جئْتُكَ لطمعِ ^(٣) في بَرِّكَ ، وقصدْتُكَ لابتغَاءِ ^(٤) معروفِكَ ^(٥) ، إلا أنه حُذِفَ اللامُ ، فاتصل الفعلُ به فنصبه .

فإن قيل : فلمَ تعدَّى إليه الفعلُ اللازمُ كالمعدِّي ؟ قيل : لأنَّ العاقلَ لَمَّا كان لا يفعلُ شيئًا إلا لعلَّةٍ ، وهو ^(٥) علةٌ للفعلِ ، وعذرٌ لوقوعه ، كان في الفعلِ دلالةٌ عليه ، فلمَّا كان فيه ^(٦) دلالةٌ عليه ، تعدَّى إليه .

فإن قيل : فهل يجوزُ أن يكونَ معرفةً ونكرةً ؟ قيل : نعم يجوزُ أن يكونَ معرفةً ونكرةً ، والدليلُ على ذلك قوله تعالى ^(٧) ، ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ، ف ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ معرفةٌ بالإضافة ، ﴿ وَتَثْبِيْتًا ﴾ نكرةٌ ، قال الشاعرُ [٤٣ ظ ^(٨)] :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَمِّ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٤) ، شرح اللمع للثمانيني (١١١ ظ - مخطوط) ، شرح عيون الإعراب (ص ١٦٣) ، اللباب (١/٢٧٧) .

(٢) - (٣) سقط من : أ .

(٣) ب ، ك ، م : « للطمع » .

(٤) م : « لابتغاء في » .

(٥) ب ، ك ، ل ، م : « هي » .

(٦) سقط من : م .

(٧) سورة البقرة : ٢٦٥ .

(٨) البيت لحاتم الطائي في : ديوانه (ص ٢٢) ، الكتاب (١/٣٦٨) ، اللمع (ص ٥٠) ، تفسير الطبري (٣/٥٩٠) ، لسان العرب (ع و ر) ، الخزانة (٣/١١٧) .

ف(ادِّخَارَه) معرفةً بالإضافة، و(تَكْرُمًا) نكرةً، وقال الآخر^(١) :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جَمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ
وَالهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الهُبُورِ

[١٨٨] /وذَهَبَ أَبُو عَمْرِو الجَرْمِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا نَكْرَةً، وَيَقْدَرُ الْإِضَافَةُ^(٢) فِي
هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، فَلَا يُكْتَسَى التَّعْرِيفَ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ^(٣) غَدَاً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٤): ﴿هَذَا عَارِضٌ مُؤْتَمِرٌ﴾، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):
سَلِ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ^(٦) مَخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ
وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ وَالْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمَا ادَّعَاهُ الْجَرْمِيُّ مِنْ كَوْنِ
الْإِضَافَةِ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا فِي الْإِضَافَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ^(٧) مَعَ
لَامٍ^(٨) التَّعْرِيفِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) الرجز للعجاج بن عبد الله بن ربيعة في: ديوانه (ص ٢٣٠)، الكتاب (١/٣٦٩)، المعاني الكبير (٤/٧٤٩)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٧)، والخزانة (٣/١١٠).

والعاقِر: رملة مشرفة لا تنبت، والجمهور: العظيمة، والمحبور: المسرور، والهبور: مواضع من الأرض مطمئنة، يقول: يخاف أن يكون في هذه المواضع المطمئنة سبع أو صائد. ينظر: المعاني الكبير (٤/٧٤٩).

(٢) ك، م: «بالإضافة».

(٣) ب، ك، ل، م: «زيداً».

(٤) الأحقاف: ٢٤.

(٥) البيت لمؤرّ الأسدي في: الكتاب (١/١٦٨)، فرحة الأديب (ص ١٦٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٣)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ١٦٢).

ومعطي رأسه: ذلول منقاد، ناج: سريع، والصهبة: حمرة تعلو الشعر، العيس: بياض يخالطه شقرة يسيرة. انظر: شرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٣، ١٢٤).

(٦) ص: «ناح»، وفي ك، ل، م: «تاج».

(٧) بعده في أ، ص، ب، ك، ل، م: «له».

(٨) بعده في أ: «في».

/والهَوَلُ مِنْ تَهْوُلِ الْهَبُورِ^(١).

وما أشبهه .

فإن قيل : فهل يجوزُ تقديمُ المنصوبِ هاهنا على الناصبِ ؟ قيل^(٢) : يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ العاملَ فيه يتصرفُ ، ولم يوجد ما يمنع من جوازِ تقديمه ، كما وجد في المفعولِ معه ، فكان جائزًا على الأصلِ ، وهذا البابُ^(٣) إنما يترجمه^(٣) البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من بابِ المصدرِ ، فلا يُفردون له بابًا^(٤) .



(١) تقدم (ص ١٨٧) .

(٢) بعده في م : « نعم » .

(٣ - ٣) م : « يترجمونه » .

(٤) بعده في ب ، ل ، م : « فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى » ، ولكن في ب ، ل ، بدون « تصب » ، وبعده في ك : « والله أعلم » .

/بابُ الحال^(١)/

إن قال قائلٌ: ما الحالُ؟ قيل: هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ راكبًا، كان الركوبُ هيئةً (زيدٍ) عند وقوعِ المجيءِ منه، وإذا قلت: ضربتهُ مشدودًا، كان الشدُّ هيئتهُ عند وقوعِ الضربِ له^(٢)؟

فإن قيل: فهل يقعُ الحالُ من الفاعلِ والمفعولِ معًا بلفظٍ واحدٍ؟ قيل: يجوزُ ذلك، والدليلُ على ذلك قولُ الشاعرِ^(٣) [٤٤ و]:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ ولم يَبْدُ لِلأترابِ من ثديها حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَزَعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إلى اليومِ لم نَكْبِرْ وَلَمْ يَكْبِرِ^(٤) البَهْمُ^(٥)

/فَنصَبَ (صغيرين) على الحالِ من التاءِ في (تعلقت) وهي فاعلةٌ، ومن (ليلى) وهي مفعولةٌ، وقال الآخرُ^(٦):

مَتَى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وتُسْتَطَارا^(٧)
فَنصَبَ (فردين) على الحالِ من ضميرِ الفاعلِ والمفعولِ في (تلقني)، وهذا كثيرٌ في كلامِهِم .

فإن قيل: فما العاملُ في الحالِ النَّصْبِ؟ قيل: ما قبلها من العاملِ، وهو على

(١) علل النحو (ص ٣٧١)، شرح اللمع للثمانيني (١٣ و- مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص ١٥١)، الباب (٢٨٤/١).

(٢) ص: «عليه».

(٣) البيتان لقيس بن الملوح العامري في: ديوانه (ص ١٧) الأغاني (١٢/٢)، الشعر والشعراء (٥٦٣/٢)، المخصص (١١٥/١٦)، الحماسة البصرية (٢٠٧/٢)، الخزانة (٢١٤/٤).

(٤) أ، ص، ب، ك، م: «تكبير».

(٥) في حاشية أ: «صغار الغنم». وهي البهيم. اللسان (ب ه م).

(٦) البيت لعنترة بن شداد في: ديوانه (ص ٥٧)، خلق الإنسان للأصمعي (ص ٢٢٣)، تهذيب اللغة (١٤/١٤)، المفصل (ص ٨٩)، الهمع (٥٦٥/٢)، الخزانة (٤٧٨/٧).

(٧) ب، ك، م: «استطارا».

ضربين ؛ فعلٌ ، ومعنى فعلٍ . فإن كان فعلاً نحوُ (جاء زيدٌ ركبًا) ، جاز أن يتقدم الحالُ عليه^(١) ، نحو (راكبًا جاء زيدٌ) ؛ لأن العاملَ لما كان متصرفًا تصرفَ عمله ، فجاز تقديمَ معموله عليه ، وإن كان العاملُ فيه معنى فعلٍ ، نحو (هذا زيدٌ قائمًا) ، لم يَجْزُ تقديمُ الحالِ عليه ، فلو قلت : قائمًا هذا زيدٌ ، لم يَجْزُ ؛ لأن معنى الفعلِ لا يتصرفُ تصرفَه ، / فلم يَجْزُ تقديمُ معموله عليه^(٢) .

وذهب الفراءُ إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على العاملِ^(٣) (في الحالِ^(٣) سوائه كان العاملُ فيه فعلاً أو معنى فعلٍ ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمَرُ على المظهرِ ، فإنه إذا قال : (راكبًا جاء زيدٌ) ، ففي (راكب) ضميرُ (زيد) ، وقد تقدّم عليه ، وتقديمُ المضمَرِ على المظهرِ لا يجوزُ . وهذا ليس بشيء ؛ لأن (راكبًا) وإن كان مقدّمًا في اللفظِ ، إلا أنه مؤخرٌ في^(٤) التقديرِ ، وإذا كان مؤخرًا في التقديرِ جاز التقديمُ ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ ، فالهاءُ في « نفسه » عائدةٌ إلى « موسى » ، إلا أنه لما كان في تقديرِ التقديمِ ، والهاءُ في تقديرِ التأخيرِ ، جاز التقديمُ ، وهذا كثيرٌ في كلامهم ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فلمَ عملَ الفعلُ اللازمُ في الحالِ ؟ قيل : لأن الفاعلَ لَمَّا كان [ء ء ظ] لا يفعلُ الفعلَ إلا في حالةٍ ، كان في الفعلِ دلالةٌ على الحالِ ، فتعدى إليها ، كما تعدى إلى ظرفِ الزمانِ لَمَّا كان في الفعلِ دلالةٌ عليه .

/ فإن قيل : فلمَ وجب أن تكونَ الحالُ نكرةً ؟ قيل : لأن الحالَ تجري مجرى الصفةِ [١٩٣]

(١) سقط من : أ ، م .

(٢) انظر : الأصول في النحو (٢١٥/١) ، اللباب (٢٨٩/١) .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : « المعنى و » .

(٥) سورة طه : ٦٧ .

للفعلِ ، ولهذا سماها سيويه^(١) نعتًا للفعلِ ، والمرادُ بالفعلِ المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم يُذكر^(٢) ، ألا ترى أن (جاء) يدلُّ على مجيءٍ ، وإذا قلت : جاء راكبًا . دلَّ على مجيءٍ موصوفٍ بركوبٍ ؛ فإذا كانت^(٣) الحالُ تجري^(٤) مجرى الصفةِ للفعلِ وهو نكرةٌ ، فكذلك وصفه يجب أن يكونَ نكرةً .

فأمَّا قولهم : أرسلها العراك^(٥) ، وطلبتَه جُهدَكَ وطاقتَكَ ، ورجعَ عَوْدَهُ / على بدئه ، [١٩٤] فهي مصادرُ أقيمت مقامَ الحالِ ، والتقديرُ : أرسلها تعترُك ، وطلبتَه تجتهدُ ، و(تعترُك) و(تجتهد) جملةٌ من الفعلِ والفاعلِ في موضعِ الحالِ ، كأنك قلت : أرسلها معتركةً ، وطلبتَه مجتهدًا ، إلا أنه أضمر ، وجعلَ المصدرَ دليلًا عليه ، وهذا كثيرٌ في كلامهم .
 وذهب بعضُ النحويين^(٦) إلى أن قولهم : رجعَ عودَه على بدئه ، منصوبٌ ؛ لأنه مفعولٌ (رجع) ؛ لأنه يكونُ متعديًا كما^(٧) يكونُ لازمًا ، قال الله تعالى^(٨) : ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ ، فأعمل (رجع) في (الكاف) التي للخطابِ ، فقال : ﴿رَجَعَكَ﴾ ، فدلَّ على أنه يكونُ متعديًا .

ومما يدلُّ على أن الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ معرفةً أنَّها لا يجوزُ أن تقومَ مقامَ الفاعلِ في

(١) الكتاب (١/١٥٢) .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « يذكره » ، وفي م : « تذكره » .

(٣) م : « كان » .

(٤) م : « يجري » .

(٥) جزء من بيت للبيد بن ربيعة نصه :

فأرسلها العِراكَ ولم يَئذُها ولم يُشفِقْ على نَعَصِ الدُّخالِ

انظر : العين (د خ ل) ، الكتاب (١/٣٧٢) ، المعاني الكبير (١/٤٤٥) ، الصحاح (ع رك) ، المحكم

والمحيط الأعظم (ع رك) ، شرح ديوانه للطوسي (ص ٨٦) ، الخزانة (٣/١٨٣) .

والعراك : الجماعة ، أي : أوردتها الجماعة . انظر : شرح الديوان (ص ٨٧) .

(٦) انظر : الإنصاف (٢/٨٢٧) ، اللباب (١/٢٨٦) .

(٧) بعده في ص : « كان » .

(٨) سورة التوبة : ٨٣ .

[١٩٥] ما لم يُسَمَّ فاعله ؛ / لأنَّ الفاعلَ قد يُضْمَرُ فيكونَ معرفةً ، فلو جاز أن يكونَ الحالُ معرفةً لما امتنعَ ذلك ، كما لم يمتنعَ في ظرفِ الزمانِ ، والمكانِ ، والجارِّ والمجرورِ ، والمصدرِ على ما بيَّنا ، (١) واللهُ أعلمُ (١) .



(١ - ١) سقط من : ك ، وفي ب : « فاعرفه إن شاء الله تعالى » ، وفي م : « فافهمه تصب إن شاء الله تعالى » ، ولكن في ب ، ل ، بدون « تصب » ، وبعده في ك : « والله أعلم » .

/باب التمييز^(١)/

إن قال قائل: ما التمييز؟ قيل: تبيين النكرة المفسرة للمبهم .
فإن قيل: فما العامل فيه النصب؟ [٤٥ و] قيل: فعلٌ وغيرُ فعلٍ . فأمَّا ما كان العاملُ
فيه فعلاً، فنحو^(٢) (تصَبَّبَ زيدٌ عرقاً، وتنفَّقاً الكبشُ شحمًا)، فـ(عرقاً وشحمًا) كلُّ واحدٍ
منهما منصوبٌ بالفعلِ الذي قبله .

فإن قيل: هل يجوزُ تقديمُ هذا النوعِ على العاملِ فيه؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٣) في
ذلك؛ فذهبَ سيبويه إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ هذا النوعِ على عاملِه؛ وذلك لأنَّ المنصوبَ
هاهنا هو الفاعلُ في المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: تصَبَّبَ زيدٌ عرقاً، كان الفعلُ
(للعرقِ) في المعنى لا لـ(زيدٍ)؟ فلمَّا كان هو الفاعلُ في المعنى لم يجزْ تقديمُه، كما لو
كان فاعلاً لفظاً .

وذهبَ أبو عثمانَ المازنيُّ وأبو العباسِ المبرِّدُ ومن تابَعهما^(٤) إلى أنَّه يجوزُ تقديمُه
على /العاملِ فيه، واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشاعرِ^(٥):

أنهجرُ سَلَمَى^(٦) للفراقِ^(٧) حبيِّها وما كان^(٨) نفساً بالفراقِ تطيبُ

(١) المقتضب (٣٢/٣)، الأصول (٢٧٢/١)، علل النحو (ص٣٩٢)، شرح اللمع للثمانيني (١١٥-
مخطوط)، شرح عيون الإعراب (ص١٥٧)، اللباب (٢٩٦/١).

(٢) بعده في أ، ص، ك، ل: «قولك» .

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٤/١، ٢٠٥)، المقتضب (٣٦/٣)، علل النحو (٣٩٣/١).

(٤) ص، ك، ل، م: «واقفهما» .

(٥) البيت مختلف في نسبه، فيروى للمخيل السعدي ربيعة بن مالك، ويروى لأعشى همدان عبد الرحمن
ابن عبد الله، انظر: الخصائص (٣٨٤/٢)، شرح أبيات الجمل (ص٢٤٢)، شرح شواهد الإيضاح
(ص١٨٨)، شرح أبيات مغني اللبيب (٢٦/٧)، لسان العرب (ح ب ب)، تاج العروس (ح ب ب).

(٦) كذا في أ، ص، ك، ف، ل، م، وشرح شواهد الإيضاح لابن البري، وفي ب، وباقي المصادر:
«ليلى» .

(٧) أ، ب، م: «الفراق» .

ولأن هذا العاملَ فعلٌ متصرفٌ ، فجاز تقديمَ معموله عليه كما جاز تقديمَ الحالِ على العاملِ فيها ، نحو (راكبًا جاء زيدٌ) ؛ لأنه ^(١) فعلٌ متصرفٌ فكذلك هاهنا .
والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه ، وأمّا ما استدللَّ به المازني والمبردُ من البيتِ ، فإن الروايةَ الصحيحةَ فيه :

وما كان ^(٢) نفسي بالفراقِ تطيبُ

وذلك لا حجةَ فيه ، ولئن صحَّت تلك الروايةُ ، فنقولُ : نصَّب (نفسًا) بفعلٍ مقدرٍ ، كأنه قال : أعني نفسًا .

وأما قولهم : إنَّه فعلٌ متصرفٌ فجاز تقديمَ معموله عليه كالحالِ . قلنا : هذا العاملُ وإن كان فعلًا متصرفًا ، إلا أن هذا المنصوبَ هو الفاعلُ في المعنى ، فلا يجوزُ تقديمُه على ما بيَّنَّا ، وأمَّا تقديمُ الحالِ على العاملِ فيها ، فإنَّما جاز ^(٣) لأنَّك إذا قلت : جاء زيدٌ راکبًا . كان (زيد) هو الفاعلُ لفظًا ومعنى ، وإذا استوفى الفعلُ فاعله تنزَّل (راكبًا) منزلةَ المفعولِ المحضِ ، فجاز تقديمُه كالمفعولِ ، [٤٥ ظ] نحو (عمرًا ضربَ زيدٌ) ، بخلافِ التمييزِ ، فإنَّك إذا قلت : تصبَّبَ زيدٌ عرقًا ، لم يكنْ (زيدٌ) هو الفاعلُ في المعنى ، وكان الفاعلُ في المعنى هو (العرق) ، فلم يكنْ (عرقًا) في حكمِ المفعولِ من هذا الوجهِ ؛ لأنَّ الفعلَ قد استوفى فاعله لفظًا لا معنىً ، فلم يجزْ تقديمُه كما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ .
وأما ما كان العاملُ فيه غيرَ فعلٍ ، فنحو (عندي عشرون رجلًا ، وخمسةَ عشرَ درهمًا) ، وما أشبه ذلك ، ^(٤) والعاملُ ^(٤) فيه هو العددُ ؛ لأنه مشبَّه ^(٥) بالصفةِ المشبهةِ ^(٥) باسمِ الفاعلِ ، نحو (حسن وشديد) ، وما أشبه ذلك ، ووجهُ المشابهةِ بينهما أن العددَ

(١) م : « كاد » .

(٢) بعده في م : « من » .

(٣) م : « كاد » .

(٤) بعده في ص ، ك ، م : « ذلك » .

(٥ - ٥) م : « فاعل » .

يُوصَفُ به ، كما يوصفُ بالصفة المشبهة باسمِ الفاعلِ ، فإذا كان في العددِ (نون) ، نحو (عشرون) ، أو تنوينٌ مقدّرٌ ، نحو (خمسةَ عشر) ، صار النونُ والتنوينُ مانِعَيْنِ من الإضافةِ ، كالفاعلِ /الذي يمنعُ المفعولَ من الرفعِ ، فصار التمييزُ فضلةً كالمفعولِ ، [١٩٩] وكذلك حكمُ ما كان منصوبًا على التمييزِ مما^(١) كان قبله حائلاً ، نحو (لي مثله غلامًا ، ولله دَرُّه رجلاً) ، فإن الهاءَ منعتِ الاسمَ بعدها أن ينجزَّ بإضافةٍ ما قبلها إليه ، كالفاعلِ الذي يمنعُ المفعولَ من الرفعِ ، فنُصِبَ على التمييزِ لما ذكرناه .

فإن قيل : فلمَ وجبَ أن يكونَ التمييزُ نكرةً ؟ قيل : لأنَّه يبيِّنُ ما قبله ، كما أن الحالَ تبيِّنُ ما قبلها ، فلما أشبهه الحالَ وجبَ أن يكونَ نكرةً ، كما أن الحالَ نكرةٌ ؛ فأما قولُ الشاعرِ^(٢) :

ولقد أعتدي وما صَقَعَ الدِّبُّ كُ على أَدَهَمِ أَجَشِّ الصَّهِيلِ^(٣)
وقال الآخرُ^(٤) :

[٢٠٠]

/أَجَبَّ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فنصب (الصهيل ، والظهر) ، والصحيحُ أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ ، ك(الضارب الرجل) ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) م : « في ما » .

(٢) البيت ذكره المصنف في الإنصاف (١/١٣٤) ، ولم نقف عليه في أي مصدرٍ آخر .

(٣) صقع الديك صقعا وصقيعا وصقاعا : صاح ، والأدهم : الأسود من الخيل وغيرها ، والأجش : الغليظ الصوت . التاج (ص ف ع ، د ه م ، ج ش ش) .

(٤) عجز بيت صدره : وتمسك بعده بذناب عيش ، وهو للنابعة في : جمهرة أشعار العرب (١/٥٤) ، ديوانه (ص٢٣٢) ، الكتاب (١/١٩٦) ، الجمل (ص١٠٠) ، المفصل (ص٢٩٤) ، والخزانة (٩/٣٦٥) .

والأجب من الركاب القليل اللحم ، والبعير الأجب ما لاسنام له . التاج (ج ب ب) .

/بابُ الاستثناء^(١)

إن قال قائلٌ : ما الاستثناء؟ قيل : إخراجُ بعضٍ من كلِّ بمعنى (إلا) .
 فإن قيل : ما العاملُ في المستثنى من الموجبِ [٤٦ و] النصبِ ، ^(٢) نحو (جاءني القومُ
 إلا زيداً) ^(٢) ؟ قيل : اختلفَ النحويون ^(٣) في ذلك ؛ فذهبَ البصريون إلى أنَّ العاملَ هو
 الفعلُ بتوسطِ (إلا) ، وذلك لأنَّ هذا الفعلَ وإن كان لازماً في الأصلِ ، إلا أنَّه قوِّي بـ (إلا)
 فتعدَّى إلى المستثنى ، كما تعدَّى الفعلُ بالحروفِ المعدِّيةِ ، ونظيره نصبُهم الاسمَ في
 بابِ المفعولِ معه ، نحو (استوى الماءُ والخشبةُ) ، فإنَّ الاسمَ منصوبٌ بالفعلِ المتقدمِ
 بتقويةِ الواوِ ، فكذلك هاهنا . وذهبَ بعضُ الكوفيين ^(٤) إلى أنَّ العاملَ هو (إلا) بمعنى
 (أستثنى) وهو قولُ ^(٥) المبردِ و ^(٥) الزجاجِ ^(٣) من البصريين . وذهبَ الفراءُ ^(٣) من الكوفيين
 إلى أنَّ (إلا) مركبةٌ من (إنَّ ولا) ، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا) ، فهي تنصبُ في
 الإيجابِ اعتباراً بـ (إنَّ) ، وترفعُ في النفي اعتباراً بـ (لا) . [٢٠٢]

والصحيحُ قولُ البصريين . وأما قولُ بعضِ ^(٦) الكوفيين والمبردِ ^(٦) والزجاجِ : إنَّ العاملَ
 هو (إلا) بمعنى (أستثنى) ، ففاسدٌ من خمسةِ أوجهٍ :
 الوجهُ الأولُ : أنه لو كان الأمرُ كما زعموا لوجبَ ألاَّ يجوزَ في المستثنى إلا
 النصبُ ، ولا خلافَ في جوازِ الرفعِ والجرِّ في النفي على البدلِ ، نحو (ما جاءني أحدٌ إلا
 زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً) .

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٧/٣) ، علل النحو (ص ٣٩٥) ، شرح عيون الإعراب (ص ١٧٥) ، اللباب
 (٣٠٢/١) .

(٢ - ٢) أتى هذا المثال في : أ ، ب ، ك - قبل قوله : « فإن قيل : ما العامل » .

(٣) المسألة مفصلة في الإنصاف (١/٢٦٠) ، التبيين (ص ٣٩٩) ، وانظر : المتبع (ص ٣٠٧) .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « النحويين » .

(٥ - ٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٦ - ٦) أ ، ص ، ب ، ل ، م : « النحويين » ، وفي ك : « الكوفيين » .

والوجه الثاني: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول: ما زيدًا قائمًا، ولو قلت: ما زيدًا قائمًا، على معنى (نفيًا زيدًا قائمًا) لم يجز، فكذلك هاهنا.

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولهم: قام القوم غير زيد، فإن (غير) منصوب، فلا يخلو؛ إمّا أن يكون منصوبًا بتقدير (إلا)، وإما أن يكون منصوبًا بنفسه، وإمّا أن يكون [٢٠٣] منصوبًا بالفعل الذي قبله. بطل أن يقال: إنه منصوب بتقدير (إلا)؛ لأننا لو قدرنا (إلا) لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد. [٤٦ ظ] وبطل أن يقال: إنه يعمل في نفسه؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه، فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم.

وإنما جاز أن يعمل فيه، وإن كان لازمًا؛ لأن (غير) موضوعة على الإبهام، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك، فيكون كل من عدا المخاطب داخلًا تحت (غير)؟ فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط، أشبه الظروف المبهمة، نحو (خلف، وأمام، ووراء، وقدام)، وما أشبه ذلك. وكما أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك هاهنا.

والوجه الرابع: أننا نقول: لماذا قدرتم (أستثني زيدًا)، وهلا قدرتم (امتنع زيدًا)، كما حكى عن أبي عليّ الفارسي^(١) أنه كان مع عضد الدولة^(٢) في الميدان، فسأله عضد الدولة عن /المستثنى بماذا ينتصب؟ فقال له أبو عليّ: ينتصب؛ لأن التقدير فيه: [٢٠٤] (أستثني زيدًا)، فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت: (امتنع زيدًا)، فرفعه؟ فقال له أبو عليّ: هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى.

(١) الإنصاف (١/٢٦٣).

(٢) عضد الدولة: أبو شجاع فتاحشرو صاحب العراق وفارس ابن السلطان ركن الدولة حسن بن بويه الديلمي، كان من سعة سلطانه يتشاغل بالكتب، صنف له الفارسي كتابي الإيضاح والتكملة، توفي سنة (٣٧٢هـ). انظر: بيتمة الدهر (٢/٢٥٧)، المنتظم (٤/٢٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/٢٤٩).

والوجه الخامس: أننا إذا أعملنا معنى (إلا) كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية (إلا) كان الكلام جملةً واحدةً ، والكلام متى كان جملةً واحدةً ، كان أولى من تقديره^(١) جملتين . وأما قول الفراء: إن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ، فدعوى نفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك ، فنقول: الحرف إذا ركب مع حرفٍ آخرٍ تغَيَّرَ عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ، ألا ترى أن (لو) حرفٌ يمتنع له^(٢) الشيء لا متناع / غيره ، وإذا رُكِبَ^(٣) مع (ما) ^(٤) تغَيَّرَ ذلك المعنى ، وصارت بمعنى (هلاً) ، وكذلك أيضاً إذا رُكِبَ مع (لا) ، كقوله^(٥):

لولا الكمي المقنعا

وما أشبه ذلك ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : فماذا يرتفع [٤٧ و] المستثنى في النفي ؟ قيل : يرتفع على البدل ، ويجوزُ النصبُ على أصلِ البابِ .

فإن قيل : فلم كان البدل أولى ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : ^(٦) لموافقة اللفظ^(٦) ، فإنه إذا كان المعنى واحداً ، فكون^(٧) اللفظ موافقاً أولى ؛ لأنَّ اختلافَ اللفظ يشعُرُ باختلافِ المعنى ، فإذا اتفقا ، كان موافقةً اللفظِ أولى .

[٢٠٦] / **والوجه الثاني:** أن البدل يجري في تعلقِ العاملِ به كمجره لو ولي العامل ،

(١) ب ، ك ، ل ، م : « تقدير » .

(٢) ل ، م : « به » .

(٣) م : « ركب » .

(٤) أ : « لا » .

(٥) جزء من بيت لجرير في : ديوانه (ص ٩٠٧) ، النقائص (٢/٨٣٣) ، الجمل (ص ٢٤١) ، الخصائص (٢/

٤٥) ، المحكم والمحيط الأعظم (٨/١٧٣) ، الصحاح (ض ط ر) ، المفصل (ص ٤٣٢) ، الحماسة البصرية

(٢/٢٧١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٥/١٢٦) ، وفي حاشية (ك) نسبه لأشهب بن ميلة .

(٦ - ٦) م : « الموافقة للفظ » .

(٧) ص ، ب ، ك ، م : « فيكون » ، وفي ل : « فبكون » .

والنصبُ في الاستثناءِ على التشبيهِ بالمفعولِ ، فلما كان البدلُ أقوى في حكمِ العاملِ ، كان الرفعُ أولى^(١) من النصبِ على ما بيَّنا .

فإن قيل : فلمَ جاز البدلُ في النفي ولم يجرُ في الإيجابِ ؟ قيل : لأنَّ البدلَ في الإيجابِ يؤدِّي إلى مُحالٍ ، وذلك لأنَّ المبدلَ منه يجوزُ أن يقدرَ كأنه ليس في الكلامِ ، فإذا قدرنا^(٢) هذا في الإيجابِ كان^(٣) محالاً ؛ لأنه يصيرُ التقدير : جاءني إلا زيدٌ ، ويصيرُ^(٤) المعنى : أن جميعَ الناسِ جاءوني غيرَ زيدٍ ، وهذا لا يستحيلُ في النفي كما يستحيلُ في الإيجابِ ؛ لأنَّه يجوزُ ألا يجيئه أحدٌ سوى (زيدٍ) ، فبان الفرقُ بينهما ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : ف .

(٢) أ : « قدر » .

(٣) ك ، م : « صار » .

(٤) ب : « تصير » ، وفي ك ، م : « صار » .

/بَابُ مَا يَجْرُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ^(١)

إن قال قائل: لِمَ أعربت (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) دون (سوى) و(سواء)؟

قيل: لأن (غيراً) لما أقيمت هاهنا مقام (إلا)، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، ولا بد لها في نفسها من إعراب، أعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)؛ ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلا) من الإعراب، ويبقى حكم الاستثناء. وأما (سوى) و(سواء) فلزمهما النصب؛ لأنهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجر نقل الإعراب إليهما كما جاز في (غير)؛ لأن ذلك يؤدي إلى تمكُّنهما، وهما لا يكونان متمكِّنين، فلذلك لم يجر أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد (إلا).

[٤٧ ظ] وأما (حاشا) فاختلَفَ النحويون فيها؛ فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جرٍّ وليس بفعل، /والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن تدخل عليه (ما) كما (٢) يجوز أن (٢) تدخل على الأفعال، فيقال: (ما حاشا زيداً)، كما يقال: (ما خلا زيداً)، فلمَّا لم يُقل، دلَّ على أنه ليس بفعل، فوجب أن يكون حرفاً.

وذهب الكوفيون إلى أنه فعل، ووافقهم أبو العباس المبرِّد من البصريين، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة^(٣):

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه
ومأ أحاشي من الأقوام من أحدٍ

(١) علل النحو (ص ٣٩٧).

(٢ - ٢) سقط من: أ، م.

(٣) ديوانه (ص ١٣)، وهو في العين (ح و ش)، الأصول في النحو (١/٢٨٩)، علل النحو (١/٣٩٧)، الإنصاف (١/٢٨٧)، الخزانة (٣/٣٧٣).

فإذا ثبت أنه متصرفٌ ، وجب أن يكونَ فعلاً .

والوجهُ الثاني : أنه يدخله الحذف ، والحذفُ إنّما يكونُ في الفعلِ لا في الحرفِ ،
ألا ترى أنّهم قالوا في ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(١) : (حاشَ لله) ، ولهذا قرأ أكثرُ القراءِ (حاشَ لله)
ياسقاطِ الألفِ .

/والوجهُ الثالثُ : أنْ لَامَ الجرِّ يتعلّقُ به في قولهم : حاشى لله ، وحرفُ الجرِّ إنّما [٢٠٩]
يتعلّقُ بالفعلِ لا بالحرفِ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يتعلّقُ بالحرفِ .

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون ، وأما قولُ الكوفيين : إنه يتصرفُ ، بدليلِ قوله :
وما أحاشي ، فليس فيه حجةٌ ؛ لأنَّ قوله : أحاشي ، مأخوذٌ من لفظِ (حاشى) وليس
متصرفاً منه ، كما يقالُ : بسمل ، وهلل ، وحمدل ، وسبحل ، وحولق^(٢) ، إذا قال :
باسمِ الله ، ولا إلهَ إلا الله ، وسبحانَ الله ، والحمدُ لله ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، وإذا^(٣)
كانت هذه الأشياءُ لا تتصرفُ ، فكذلك ههنا .

وقولهم : إنه يدخله الحذفُ ، والحذفُ لا يدخلُ الحرفَ ، قلنا : لا نسلّمُ ، بل
الحذفُ قد يدخلُ الحرفَ ، ألا ترى أنّهم قالوا في (رَبِّ) : رَبِّ . وقد قرئَ بهما ، قال الله
تعالى^(٤) : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ، قرئَ [٤٨ و] بالتشديدِ
والتخفيفِ ، وفي (رُبِّ) أربعُ لغاتٍ : /بضمِّ الراءِ وتشديدِ الباءِ وتخفيفِها ، وفتحِ الراءِ [٢١٠]
وتشديدِ الباءِ وتخفيفِها ، وكذلك حكّيتم عن العربِ أنّهم قالوا في (سوفَ أفعلُ) : سَوُ
أفعل ، وهو حرفٌ ، وزعمتم أن الأصلَ في (سأفعلُ) : سوفَ أفعلُ ، فحذفتِ الفاءُ والواوُ
معاً ، فدلَّ على أنّ الحذفَ يدخلُ الحرفَ^(٥) .

(١) سورة يوسف : ٣١ ، ٥١ . وقد قرأ أبو عمرو بالألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل . النشر (٢/٣٣٢) .

(٢) بعده في ص : « وحولق » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « إن » .

(٤) سورة الحجر : ٢ . وقد قرأ عاصم عن نافع بالتخفيف ، وقرأ الباقون بالتشديد . السبعة (ص٣٦٦) .

(٥) خالف المصنف رأيه هذا عند الحديث على «مذ» ، حيث قال : « إن الأغلب على «مذ» الاسمية ؛ لأنها

دخلها الحذف ... والحذف إنما يكون في الأسماء » . انظر (ص١٨٩) .

وأما قولهم: إن لامَ الجرِّ تتعلَّقُ به ، قلنا : لا نسلِّمُ ، فإن اللامَ في قولهم : حاشا لله ، زائدةٌ ، فلا يتعلَّقُ^(١) بشيءٍ ، كقوله تعالى^(٢) : ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ ، أي : ردفكم ، وكقوله تعالى^(٣) : ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ، وما أشبه ذلك ، وإنما زيدت اللامُ مع هذا الحرفِ تقويةً له ، لِمَا كان يدخلُه من الحذفِ ، فدلَّ على أنه ليس بفعلٍ ، وأنه حرفٌ .

وأما (خلا) ، فإنها تكونُ فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً ، وتتضمَّنُ ضميرَ الفاعلِ ، وإذا كانت / حرفاً كان ما بعدها مجروراً ؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ ، فإن دخلت عليها (ما) كانت فعلاً ، ولم يجرْ أن تكونَ حرفاً ؛ لأنَّها مع (ما) بمنزلةِ المصدرِ ، وإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً لا غيرُ ، قال الشاعر^(٤) :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ
وسنذكرها^(٥) في بابِ ما ينصبُ به في الاستثناءِ .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تتعلَّقُ » .

(٢) سورة النمل : ٧٢ .

(٣) سورة الأعراف : ١٥٣ .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في : ديوانه (ص ٢٥٦) ، الأغاني (٢٥٥/١٥) ، جمهرة الأمثال (٣٨٢/٢) ،

الصناعتين (ص ٣٤٦) ، المفصل (ص ٩٦) ، الخزانة (٢٢٥/٢) .

(٥) م : « سنذكر هذا » .

/بَابُ مَا يَنْصَبُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ^(١)

[٢١٢]

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ عَمِلْتَ (مَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ) النَّصْبَ؟ قِيلَ: لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ، أُمَّا (مَا خَلَا، وَمَا عَدَا) فَهِيَمَا فَعْلَانٌ؛ لِأَنَّ (مَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا، كَانَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، وَإِذَا كَانَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، انْتَفَتَّ عَنْهُمَا الْحَرْفِيَّةُ، وَوَجِبَ لَهُمَا الْفَعْلِيَّةُ، وَكَانَ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، فَكَانَ مَا بَعْدَهُمَا مَنْصُوبًا.

وَحِكْيِي^(٢) عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ^(٣) يَجْرُ بِ (عَدَا)^(٤) إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا^(٥) (مَا)، فَيَجْرِيهَا مُجْرَى (خَلَا)؛ لِأَنَّ (خَلَا) تَارَةً تَكُونُ فَعْلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا، وَتَارَةً

[٤٨ ظ] تَكُونُ حَرْفًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا. وَأَمَّا سَبِيوِيهِ^(٦) فَلَمْ يَذْكَرْ /بَعْدَ (عَدَا) إِلَّا [٢١٣] النَّصْبَ لَا غَيْرُ.

وَأَمَّا (لَيْسَ)، وَ(لَا يَكُونُ)، فَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُمَا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ خَبِرٌ لَهُمَا، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَ^(٧) لَا يَكُونُ عَمْرًا، أَي: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا ف (بَعْضُهُمْ) الْإِسْمُ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبِرُ، وَخَبِرٌ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) مَنْصُوبٌ^(٨)، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُونَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَزِمَا لَفْظًا وَاحِدًا فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُمَا لَمَّا اسْتَعْمَلَا

(١) المقتضب (٤/٤٢٦، ٤٢٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٩٤)، شرح عيون الإعراب (ص ١٧٩).

(٢) أ، ل: «ويحكى».

(٣) بعده في م: «كان».

(٤) م: «بهما».

(٥) م: «معهما».

(٦) الكتاب (٢/٣٤٩).

(٧) ف: «أو».

(٨) ص، ب، ل، م: «منصوبًا».

في الاستثناءِ قاما مقامَ (إلا) ، و(إلا) لا يغير لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ، ليدلوا على أنه قام^(١) مقامه .

فإن قيل : فلمَ لا يجوزُ أن يعطفَ عليهما بالواوِ و(لا) ، فيقالَ : ضربتُ القومَ ليس زيدًا ولا عمرًا ، وأكرمْتُ القومَ لا يكونُ زيدًا ولا عمرًا؟ قيل : لأنَّ العطفَ بالواوِ و(لا) لا يكونُ إلا بعدَ النفي ، فلمَّا أقيما ههنا مقامَ (إلا) غُيِّرَا عن أصلِهما في النفي ، فلم يجزِ العطفُ عليهما بالواوِ و(لا) ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « قائم » .

/باب كم^(١)

[٢١٤]

إن قال قائل: لِمَ بنيت (كم) على السكون؟ قيل: ^(٢) «إنما بنيت^(٢)؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رب)؛ لأن (رب) للتقليل، و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت (كم) حملاً على (رب)، وإنما بنيت على السكون؛ لأنه الأصل في البناء.

فإن قيل: فليَمَ وجب أن تقع (كم) في صدر الكلام؟ قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رب)، و(رب) معناها التقليل، والتقليل ^(٣) يضارع النفي^(٣)، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام.

/فإن قيل: فليَمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر [٤٩ و] مجروراً؟ [٢١٥]

قيل: للفرق بينهما، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عددٍ يجز ما بعده، وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده؛ لأنها في الاستفهام بمنزلة عددٍ يصلح للعدد القليل والكثير؛ لأن المستفهم يسأل عن عددٍ كثيرٍ وقليلٍ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً. وأمّا في الخبر فلا يكون^(٤) إلا للتكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجز ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الخبر مجروراً. وقيل: إنما كان

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤٨٣/٢)، علل النحو (ص ٤٠٣)، اللباب (١/٣١٤).

(٢ - ٢) سقط من: أ.

(٣ - ٣) أ، ك، ل، م: « مضارع للنفي »، وفي ص: « مضارع المنفي ».

(٤) أي: معنى « كم ».

ما بعدها ^(١) مجرورًا في الخبر ^(١)؛ لأنها نقيضة (رب) ، و(رب) تجرُّ ما بعدها ، فكذلك ما حمل عليها .

[٢١٦] / فإن قيل : فلمَ كان ^(٢) النصبُ مع الفصلِ في الخبرِ ؟ قيل : إنَّما كان ^(٣) النصبُ عدولاً عن الفصلِ بين الجارِّ والمجرورِ ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، وليس الناصبُ مع المنصوبِ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، على أن بعضَ العربِ ينصبُ بها في الخبرِ من غيرِ فصلٍ ، ويجرُّ بها في الاستفهامِ حملاً لإحداهما ^(٤) على الأخرى .

فإن قيل : فلمَ إذا كانت استفهاميةً لم تُبيَّنْ إلا بالمفردِ النكرة ، وإذا كانت خبريةً جاز أن تبيَّنَ بالمفردِ والجمعِ ؟ قيل : لأنها إذا كانت استفهاميةً ، حملت على عددٍ ينصبُ ما بعده ، وذلك لا يبيِّنُ إلا بالمفردِ النكرة ، نحو (أحدَ عشرَ رجلاً ، وتسعُ وتسعون امرأةً ^(٥)) ، فلذلك لم يجرَّ أن تبيَّنَ إلا بالمفردِ النكرة ، وإذا كانت خبريةً حملت على عددٍ يجرُّ ما بعده ، والعددُ الذي يجرُّ ما بعده ، يجوزُ أن يبيَّنَ بالمفردِ كـ (مئة درهمٍ) ، وبالجمعِ كـ (ثلاثةُ أبوابٍ ^(٦)) ، فهذا جاز أن تُبيَّنَ [٤٩ ظ] بالمفردِ / والجمعِ . [٢١٧]

وأما اختصاصُها بالتنكيرِ فيهما جميعاً ، فلأن (كم) لَمَّا كانت للتكثيرِ ، فالتكثيرُ والتقليلُ لا يصحُّ إلا في النكرةِ لا في المعرفةِ ؛ لأنَّ المعرفةَ تدلُّ على شيءٍ مختصٍّ ، فلا يصحُّ فيه التقليلُ ولا التكثيرُ ، ولهذا كانت (رب) تختصُّ بالنكرةِ ؛ لأنها لما كانت للتقليلِ ، فالتقليلُ إنَّما يصحُّ في النكرةِ لا في المعرفةِ كما بيَّنا في « كم » ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١ - ١) أ : « في الخبرِ مجرورًا » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « جاز » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « جاز » ، وفي م : « جاز ذلك وهو » .

(٤) ب : « لأحدهما » ، وفي ك ، م : « ذلك هو » .

(٥) ك ، م : « جارية » .

(٦) ل : « أبواب » .

/باب العدد^(١)/

[٢١٨]

إن قال قائلٌ : لِمَ أَدخِلت (الهَاءَ) من الثلاثةِ إلى العشرةِ في المذكَرِ ، نحو (خمسةُ رجالٍ) ، ولم تدخُلْ في المؤنثِ ، نحو (خمسةُ نسوةٍ) ؟ قيل : إنما فَعَلُوا ذلكَ للفرقِ بينهما . فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرقُ واقعًا ؟ قيل : لأربعةِ أوجهٍ : الوجهُ الأولُ : أن الأصلَ في العددِ أن يكونَ مؤنثًا ، والأصلُ في المؤنثِ أن يكونَ بالهاءِ ، والمذكَرُ هو الأصلُ ، فأخِذْ^(٢) للأصلِ الأصلُ وهو^(٢) الهاءُ ، فبقي المؤنثُ بغيرِ هاءٍ .

والوجهُ الثاني : أن المذكَرَ أخفُّ من المؤنثِ ، فلمَّا كان المذكَرُ أخفَّ من المؤنثِ احتَمَلَ الزيادةَ ، والمؤنثُ لما كان أثقلَ ، لم يحتملِ الزيادةَ .

والوجهُ الثالثُ : أنَّ (الهَاءَ) زيدتَ للمبالغةِ كما زيدت في : (علامةً ، ونسابةً) ، والمذكَرُ أفضلُ من المؤنثِ ، فكانت أولى بزيادتها .

[٢١٩] **/والوجهُ الرابعُ :** أنهم لَمَّا كانوا يجمعون ما كان على مثالِ (فُعَالٍ) في المذكَرِ بـ [٢١٩]

(الهَاءَ) ، نحو (غراب ، وأغربة) ، ويجمعون ما كان على هذا المثالِ في المؤنثِ بغيرِ هاءٍ ، نحو (عُقَابٌ وَأَعْقُبٌ) ، حملوا العددَ على الجمعِ ، فأدخَلُوا (الهَاءَ) في المذكَرِ ، وأسقطوها في^(٣) المؤنثِ .

وكذلك حكمها^(٤) بعدَ التركيبِ^(٥) ، إلا العشرةُ فإنَّها تتغيَّرُ ؛ لأنَّها تكونُ في حالِ التركيبِ في المذكَرِ بغيرِ (هاء) ، وفي المؤنثِ بالهاءِ ؛ لأنَّهم لَمَّا ركبوا الآحادَ مع العشرةِ ، وصارت^(٦) معها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كرهوا أن يُثبتوا (الهَاءَ) [٥٠ و] في العشرةِ ؛

(١) المقتضب (١٥١/٢) ، علل النحو (ص ٤٨٩) ، شرح اللمع للثمانيني (٢٢٩-مخطوط) ، اللباب (١/٣٢٠) .

(٢) (٢ - ٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : «الأصل» .

(٣) أ ، ص ، ب : «من» .

(٤) أ ، ل : «حكهما» .

(٥) بعده في م : «إلى العشرة» .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : «صيرت» ، وأشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة : «صيرت» .

لغلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسمٍ واحدٍ على لفظٍ واحدٍ .

فإن قيل : فلم بُني ما زاد على العشرة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ؟ قيل : لأن الأصل في (أحد عشر) : أحد وعشر ، فلمّا حذفت واو^(١) العطف^(٢) ، ضمّنا معنى حرف العطف ، فلمّا تضمّنا معنى الحرف وجب أن يُبني ، وإنما بُني على حركة ؛ لأنّ لهما حالة تمكّن قبل البناء ، وكان الفتح أولى ؛ لأنه أخفّ الحركات ، وكذلك سائرهما .

[٢٢٠] / فإن قيل : فلم لم بينوا (اثنين) في (اثني عشر) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أن علّم التشية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التشية . والثاني : أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه .

وبني (عشر) لوجهين : أحدهما : أن يكون بُني على قياس أخواته ؛ لتضمنه معنى حرف العطف . والثاني : أن يكون بُني ؛ لأنّه قام مقام النون^(٣) من (اثنين) ، فلما قام مقام الحرف وجب أن يُبنى ، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه ؛ لأنّ كلّ واحدٍ من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه ، بخلاف (اثني عشر) ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربتُ اثني عشر رجلاً ، كان الضرب واقعاً بالعشرة^(٤) والاثنين ، كما لو قلت : ضربتُ اثنين وعشرة ، ولو قلت : ضربتُ غلامَ زيد ، لكان الضرب واقعاً بالغلام دون زيد ، فهذا قلنا : إن (العشر) قام مقام النون ، وخالف المضاف إليه .

فإن قيل : فلم حذفت الواو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا ؟ قيل : إنّما فعلوا ذلك حملاً على العشرة / وما قبلها من الأحادٍ لقربها منها ، ليكون

(١) م : « حرف » .

(٢) بعده في م : « وهي الواو » .

(٣) ص : « المنون » .

(٤) م : « بالعشر » .

على لفظِ الأعدادِ المفردة ، وإن كان الأصلُ هو العطفُ ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم إذا بلَّغوا إلى العشرين رُدُّوها إلى العطفِ ؛ لأنَّه الأصلُ ، [٥٠ ظ] وإنَّما رُدُّوها إذا بلَّغوا إلى العشرين لبعدها عن الأحادِ .

فإن قيل : فهلا اشتقُّوا من لفظِ (الاثنتين) كما اشتقُّوا من لفظِ (الثلاثة والأربعة) ، نحو (الثلاثين والأربعين) ؟ قيل : لأنَّهم لو اشتقُّوا من لفظِ (الاثنتين) لَمَا كان يتَّم معناه إلا بزيادةِ واوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ ، فكان يُؤدِّي إلى أن يكونَ له إعرابان ، وذلك لا يجوزُ ، فلم يبقَ من الأحادِ شيءٌ يشتقُّ منه إلا (العشرة) ، فاشتقُّوا من لفظِها عددًا عوضًا عن اشتقاقِهم من لفظِ (الاثنتين)^(١) ، فقالوا : عشرون .

فإن قيل : فلمَ كسروا العينَ من (عشرين) ؟ قيل : لأنَّه لَمَا كان الأصلُ أن يشتقَّ من لفظِ (الاثنتين) ، وأوَّلُ (الاثنتين) مكسورٌ ، كسروا أوَّلَ (العشرين) ، ليدلُّوا بالكسرة على الأصلِ .

فإن قيل : فلمَ وجبَ أن يكونَ ما بعدَ (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ / وتسعين) واحدًا [٢٢٢] نكرةً منصوبةً ؟ قيل : إنَّما كان (واحدًا) نكرةً ؛ لأنَّ المقصودَ من ذكرِ النوعِ تبيينُ المعدودِ من أيِّ جنسٍ^(٢) هو ، وهذا يحصلُ بالواحدِ النكرةِ ، وكان الواحدُ النكرةُ أولى من الواحدِ المعرفةِ ؛ لأنَّ الواحدَ النكرةَ أخفُّ من الواحدِ المعرفةِ ، ولا يلزمُ فيه ما يلزمُ في العددِ الذي يضافُ إلى ما بعده ؛ لأنَّه ليس بمضافٍ ، فيتوهَّمُ أنه جزءٌ مما يُبيِّنُه ، كما يلزمُ في المضافِ ؛ فلذلك وجبَ أن يكونَ (واحدًا) نكرةً . وإنَّما وجبَ أن يكونَ منصوبًا ؛ لأنَّه^(٣) من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) أصله التنوين ، وإنَّما حذفَ للبناءِ ، وكأنَّه موجودٌ في اللفظِ ؛ لأنَّه لم يقمَ مقامه^(٤) شيءٌ يُبطلُ حكمه ، فكان باقياً

(١) ف : « اثنتين » .

(٢) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « نوع » .

(٣) أ ، ص ، ب : « لأن » .

(٤) ف : « مقام » .

في الحكم ، فَمَنَع من الإضافة .

وَأَمَّا (العشرون) إلى (التسعين) ففيه النون موجودةٌ ، فَمَنَعَت من الإضافة ،
(١) وانتصب (١) على التمييزِ على ما بيَّنَّاه في بابِه .

فإن قيل : فَلَِمَ إذا بَلَغَت إلى (المئة) أَضِيفَت (٢) إلى الواحد ؟ قيل : لأنَّ (المئة) حَمِلَت
على (العشرة) من وجه ؛ لأنها عَقْدٌ مِثْلُهَا ، وحَمِلَت [٥١ و] على (التسعين) ؛ لأنها تَلِيهَا ،
فَأَلزِمَت الإضافةَ تَشْبِيهًا بالعشرة ، وَبَيَّنَّت (٣) ب (الواحد) تَشْبِيهًا ب (التسعين) .

[٢٢٣] /فإن قيل : فَلَِمَ قالوا : ثلاث مئة ، ولم يقولوا : ثلاث مئين ؟ قيل : كان القياسُ (٤)
(مئين) (٥) ، إلا أنهم اكتَفَوْا بلفظِ (المئة) ؛ لأنها تَدُلُّ على الجمع ، وهم يكتفون بلفظِ
الواحدِ عن الجمع ، قال الله تعالى (٦) : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ ، أي : أطفالاً ، وقال
الشاعرُ (٧) :

كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

أي : في بعضِ بطونكم . والشواهدُ على هذا النحو كثيرةٌ .

فإن قيل : فَلَِمَ أُجْرِي (الألف) مُجْرَى (المئة) في الإضافةِ إلى (الواحد) ؟ قيل : لأنَّ
الألفَ عَقْدٌ ، كما أنَّ (المئة) عَقْدٌ .

فإن قيل : فَلَِمَ يَجْمَعُ (الألف) إذا دَخَلَ (٩) على الآحادِ ، ولم يُفْرَدْ مع الآحادِ

(١ - ١) أ ، ب ، ل : « فانتصبت » ، وفي ص : « فانتصب » .

(٢) أ ، ص ، ل : « أضفت » ، وفي ب : « أضيف » .

(٣) ك : « نبيت » ، وفي ل ، م : « بنيت » .

(٤) بعده في أ ، م : « أن يقال : ثلاث » ، وبعده في (ب) : « أن يقولوا » ، وبعده في ك : « أنه يقال » .

(٥) ص ، ك : « مئين » .

(٦) سورة الحج : ٥ .

(٧) البيت دون نسبة في : الكتاب (١/٢١٠) ، المقتضب (١/٥١٦) ، الأصول (١/٣١٣) ، المفصل (١/

٢٦٨) ، شرح المفصل (٦/٢٢) ، خزانة الأدب (٧/٥٢٥) .

(٨) سقط من : م .

(٩) ص : « دخلت » .

كـ(المئة)؟ قيل : لأن الألفَ طرفٌ كما أنَّ (الواحدَ) طرفٌ ؛ لأنَّ (الواحدَ) أوَّلُ ،
و(الألفُ) آخرُ ، ثم تتكررُ الأعدادُ ، فلذلك أجري مُجرى ما يضافُ إلى الآحادِ ، فاعرفه
إن شاء الله تعالى .



/بابُ النداءِ^(١)

إن قال قائلٌ : لِمَ بُنيَ المنادى المفردُ المعرفةُ ؟ قيل : لوجهين :
أحدهما : أنه أشبهه كافَ الخطابِ ، وذلك من ثلاثة أوجهٍ : الخطابُ ، والتعريفُ ،
والإفرادُ ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما يتَّصفُ^(٢) بهذه الثلاثة ، فلمَّا أشبهه كافَ الخطابِ من هذه
الأوجهِ بُني ، كما أنَّ (كافَ الخطابِ) مبيَّنةٌ .
والوجهُ الثاني : أنه أشبهه الأصواتُ ؛ لأنَّه صار غايةً ينقطعُ عندها الصوتُ^(٣) ،
والأصواتُ مبيَّنةٌ ، فكذلك ما أشبهها .

فإن قيل : فلمَ بُني على حركةٍ ؟ قيل : لأنَّ له حالةً تمكِّنُ قبلَ النداءِ ، فبُني على حركةٍ
تفضيلاً له على ما بُني وليس له حالةٌ تمكِّنُ .

فإن قيل : فلم كانت الحركةُ ضمَّةً ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ : **الوجهُ الأوَّلُ** : أنه لو بُني
على الفتحِ لالتبسَ بما لا ينصرفُ ، ولو بُني على الكسرِ لالتبسَ بالمضافِ إلى النفسِ ،
وإذا بطل بناؤه على الفتحِ والكسرِ تعيَّن^(٤) الضمُّ .

[٥١ ظ] **والوجهُ الثاني** : أنه بُني على الضمِّ فرقاً بينه وبين المضافِ ؛ /لأنه إن كان
المضافُ مضافاً إلى النفسِ كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرِك كان منصوباً ، فبُني
على الضمِّ لئلا يلتبسَ بالمضافِ ؛ لأن الضمَّ لا يدخلُ المضافَ .

والوجهُ الثالثُ : أنه بُني على الضمِّ ؛ لأنه لما كان غايةً يتَّمُّ بها الكلامُ وينقطعُ عندها
أشبهه (قبلُ) و(بعدُ) ، فبنوه على الضمِّ كما بنوهما على الضمِّ .

(١) الكتاب (١٨٢/٢) ، المقتضب (٢٠٢/٤) ، علل النحو (ص ٣٣٤) ، شرح عيون الإعراب (ص ٢٥٩) ،
اللباب (٣٢٨/١) .

(٢) ص : « متصف » .

(٣) أ : « الأصوات » .

(٤) بعده في م : « بناؤه على » .

فإن قيل : فلمَ جاز في وصفه الرفع والنصب ، نحو (يا زيد^(١) الظريف والظريف) ؟
قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على الموضع . والاختيارُ عندي هو
النصب ؛ لأن الأصل في وصف المبنّي هو الحملُ على الموضع لا على اللفظ .

فإن قيل : فلمَ جاز الحملُ ههنا على اللفظ ، وضمةُ (زيد) ضمةُ بناءٍ ، وضمةُ الصفةِ
ضمةُ إعرابٍ ؟ قيل : لأنَّ الضمَّ لَمَّا اطرَد في كلِّ اسمٍ منادَى مفردٍ^(٢) ، أشبه الرفعَ للفاعلِ
لاطراده فيه ، فلَمَّا أشبه الرفعَ جاز أن يتبعه الرفعُ ، غيرَ أنَّ هذا الشبه لم يخرجها عن كونها
ضمةُ بناءٍ ، وأنَّ الاسمَ مبنّي ، فلهذا كان / الأقيسُ هو النصب . ويجوزُ الرفعُ عندي على [٢٢٦]
تقديرٍ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ فيه : أنت الظريفُ . ويجوزُ النصبُ على تقديرِ فعلٍ^(٣) ،
والتقديرُ فيه : (أعني الظريفَ) ، ويؤيدُ الرفعُ فيه بتقديرِ المبتدأِ ، والنصبُ له بتقديرِ الفعلِ ،
أنَّ المنادى أشبه الأسماءَ المضمرةً ، والأسماءَ المضمرةً لا توصفُ .

فإن قيل : فلمَ جاز في العطفِ أيضاً الرفعُ والنصبُ ، نحو (يا زيد والحارثُ
والحارث) ؟ قيل : إنَّما جاز الرفعُ والنصبُ^(٤) في العطفِ^(٥) لَمَّا^(٥) بيَّنَّا في الوصفِ من
الحملِ تارةً على اللفظِ وتارةً على الموضعِ ، قال اللهُ تعالى^(٦) : ﴿يَجْبَالُ أُوِّي مَعَهُ
وَالتَّيْرُ﴾ ، و(الطير) بالرفعِ والنصبِ ، فمن قرأ بالرفعِ حمَّله على اللفظِ ، ومن قرأ [٥٢ و]
بالنصبِ حمَّله على الموضعِ .

فإن قيل : فلمَ كان المضافُ والنكرةُ منصوبين ؟ قيل : لأنَّ الأصلَ في كلِّ منادَى أن

(١) م : « يزيد » .

(٢) ليست في : م .

(٣) بعده في م : « محذوف » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) م : « على ما » .

(٦) سيأ : ١٠ .

وقد انفرد مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿الطير﴾ ، وهي رواية زيد عن
يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو . انظر: النشر (٢/٢٦٢) .

يكون منصوبًا ؛ لأنه مفعولٌ ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل .

[٢٢٧] فإن قيل : فما العامل فيه النصب ؟ قيل : اختلف النحويون^(١) / في ذلك ؛ فذهب^(٢) بعض النحويين^(٢) إلى أن العامل فيه النصب فعلٌ مقدرٌ ، والتقديرُ فيه : أدعو زيدًا ، أو : أنادي زيدًا ، وذهب آخرون إلى أنه منصوبٌ بـ (يا) ؛ لأنها نابت عن (أدعو) أو (أنادي) ، والذي يدلُّ على ذلك أنه يجوز^(٣) فيه الإمالةُ ، نحو (يا زيد) ، والإمالةُ لا تجوزُ في الحرفِ^(٤) ، إلا أنه لما قام مقامَ الفعلِ جاز^(٥) فيه الإمالةُ .

فإن قيل : أليس المضافُ والنكرةُ مخاطبين ، فهلَّا بُنِيَ لوقوعِهما موقعَ أسماءِ الخطابِ كما بُني المفردُ ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أن المفردَ وقعَ بنفسه موقعَ أسماءِ الخطابِ ، وأما المضافُ فتعرَّفَ^(٦) بالمضافِ إليه ، فلم يقعَ موقعَ أسماءِ الخطابِ كالمفردِ ، وأما النكرةُ فبعيدةُ الشبهِ من أسماءِ الخطابِ ، فلم يجرْ بناؤها .

والوجه الثاني : أنا لو سلمنا أنَّ المضافَ والنكرةَ وقعا موقعَ أسماءِ الخطابِ ، إلا أنه

[٢٢٨] لم يلزم بناؤُهُما ؛ لأنه عرضٌ / فيهما ما منع من البناءِ^(٧) . أما المضافُ ، فوجودُ المضافِ إليه^(٨) لأجل أنه^(٨) حلَّ محلَّ التنوينِ ، ووجودُ التنوينِ يمنعُ البناءَ ، فكذلك ما يقومُ مقامه . وأما النكرةُ فنصبت لئيفصلَ بينها وبينَ النكرةِ التي يُقصدُ قَصْدُها ، وكانت النكرةُ التي يُقصدُ قَصْدُها أولى بالتغييرِ ؛ لأنها هي المخرجةُ عن بابها ، فكانت أولى بالتغييرِ .

(١) انظر : الكتاب (١٨٢/٢) ، أصول النحو (٣٢٩/١) .

(٢ - ٢) م : « بعضهم » .

(٣) م : « تجوز » .

(٤) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « الحروف » .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « جازت » .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « فيتعرَّف » .

(٧) م : « النداء » .

(٨ - ٨) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لأنه » .

فإن قيل : فهل يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ؟ قيل : يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ إلا مع النكرةِ والمبهمِ ؛ لأن الأصلَ فيهما النداءُ بـ (أي) ، نحو (يا أيها الرجلُ ، يا أيُّ هذا الرجلُ) ، فلمَّا اطَّرحوا (أيًّا) والألفَ واللامَ ، لم يطَّرحوا حرفَ النداءِ ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحافِ بالاسمِ .

[٥٢ ظ] فإن قيل : فهل يجوزُ في وصفِ (أي) ههنا ما جاز في وصفِ (زيد) ، نحو (يا زيدُ الظريفُ والظريفُ)؟ قيل : اختلفَ النحويون في ذلك ؛ فذهب جماهيرُ النحويين إلى أنَّه لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ ؛ لأن الرجلَ هاهنا هو المنادي في الحقيقة ، إلا أنهم أدخلوا (أيًّا) توصلًا إلى نداءٍ ما فيه الألفُ واللامُ ، / فلمَّا كان هو المنادي في الحقيقة لم يجزُ فيه [٢٢٩] إلا الرفعُ مع كونه صفةً ، إبدانًا بأنه المقصودُ بالنداءِ^(١) . وذهب أبو عثمان المازنيُّ إلى أنه يجوزُ فيه النصبُ^(٢) ، نحو (يا أيها الرجلُ) ، كما يجوزُ : (يا زيدُ الظريفُ) ، وهو عندي القياسُ لو ساعده الاستعمالُ .

فإن قيل : فلمَ لم يجمعوا بين (يا) والألفِ واللامِ؟ قيل : لأنَّ (يا) تفيدُ التعريفَ ، والألفُ واللامُ تفيدُ التعريفَ ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريفٍ ، إذ لا تجتمعُ علامتا تعريفٍ في كلمةٍ واحدةٍ .

فإن قيل : قولهم : يا زيدُ ، هل تعرَّفُ بالنداءِ أو بالعلميةِ؟ قيل : في ذلك وجهان : أحدهما : أنا نقولُ : إن تعريفَ العلميةِ زال منه وحدَث فيه تعريفُ النداءِ والقصدُ ، فلم يجتمعَ فيه تعريفانُ .

والثاني : أنا نسلِّمُ أنَّ تعريفَ النداءِ والعلميةِ اجتماعيه ، ولكن جاز ذلك لأنَّنا إنما^(٣)

منعنا من الجمعِ بينَ التعريفين إذا / كانا بعلامةٍ لفظيةٍ كـ (يا) مع الألفِ واللامِ ، والعلميةِ [٢٣٠]

(١) علل النحو (ص ٣٤٥) ، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/٥٩٣) .

(٢) ك ، م : « في النداءِ » .

(٣) سقط من : ك ، م ، وفي أ : « إذا » .

ليس^(١) بعلامة لفظية ، فبان الفرقُ بينهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعر^(٢) :

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي

وقال الآخر^(٣) :

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا

فكيف جاز الجمعُ بين (يا) والألف واللام ؟ قيل : أما^(٤) قوله :

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

فإنما جمع بين (يا) والألف واللام ؛ لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنه إنما يتعرفُ بصلته لا بالألف واللام ، فلمَّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين (يا) وبينهما . وأما قول الآخر [٥٣ و] :

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكَمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

[٢٣١] /فالتقديرُ فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء للضرورة^(٥) لا يوردُ نقصًا .

فإن قيل : فقد قالوا : يا الله ، فجمعوا بين (يا) والألف واللام ؟ قيل : إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين : أحدهما : أن الألف واللام عوضٌ عن حرفٍ سقط من نفس

(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م ، ونسخة في حاشية ف : « ليست » . وتقدير الكلام بما أثبتناه من ف : وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية .

(٢) البيت دون نسبة في : الكتاب (١٩٧/٢) ، المقتضب (٢٤١/٤) ، الأصول (٤٦٣/٣) ، الإنصاف (١/٣٣٦) ، اللباب (٣٣٥/١) ، الخزانة (٢٥٦/٢) .

(٣) البيت دون نسبة في : المقتضب (٢٤٣/٤) ، الأصول (٣٧٣/١) ، علل النحو (ص ٣٤٢) ، اللامات (١/٥٣) ، الإنصاف (١/٣٣٦) ، اللباب (١/٣٣٥) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٨٣) ، والخزانة (٢/٢٥٧) ، الهمع (٢/٤٦) .

(٤) م : « إنما » .

(٥) ب ، ك ، م : « لضرورة الشعر » .

الاسم ، فإن أصله : إلاة ، فأسقطوا الهمزة من أوله ، وجعلوا الألف واللام عوضًا منها ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم جوَّزوا قطع الهمزة ليدلُّوا على أنها قد صارت عوضًا عن همزة قطع^(١) ، فلمَّا كانت عوضًا عن همزة القطع ، وهي حرفٌ من نفس الاسم ، لم يمتنعوا^(٢) أن يجمعوا بينهما .

والوجه الثاني : أنه إنما جاز^(٣) في هذا الاسم خاصة ؛ لأنه كثير^(٤) في استعمالهم ، فحفظ على ألسنتهم ، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره .

/فإن قيل : فلمَ ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم ، نحو (اللهم) ؟ قيل : [٢٣٢] اختلف النحويون في ذلك^(٥) ؛ فذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه ، و(الهاء) مضمومة لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما ، فلا يقولون : يا اللهم ؛ لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض ، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضًا من (يا) ، وإنما الأصل فيه : يا الله أمنا بخير ، إلا أنه لما كثُر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، حذفوا بعض الكلام تخفيفًا ، كما قالوا : أيش ، والأصل فيه : أي شيء ، وقالوا : ويُلَّمه ، والأصل فيه : ويل أمه ، وهذا كثير في كلامهم ، فكذلك هاهنا . قالوا : والذي يدلُّ على أنها ليست عوضًا عنها^(٦) أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر^(٧) :

(١) م : «القطع» .

(٢) ص ، ل : « يمتنع » ، وفي ب : « يمتنعوا » ، وبعده في م : « من » .

(٣) ص : « صار » .

(٤) أ ، ب ، ل ، م : « كثير » .

(٥) الإنصاف (١/٣٤١) .

(٦) سقط من : أ ، ص ، ل ، ب .

(٧) البيتان مختلف في نسبه ، فروي لأمية بن أبي الصلت في : ملحقات ديوانه (ص ١٩١) ، والخزانة (٢/

٢٥٨) ، وروي لأبي فراس الهذلي في : الحماسة البصرية (٢/٤٣١) ، شرح أشعار الهذليين (٣/

١٣٤٦) ، المقاصد النحوية (٤/٢١٦) ، وجاء بغير نسبة في : المقتضب (٤/٢٤٢) ، المخصص (١/

٣٣٧) ، درة الغواص (ص ٨٢) ، الإنصاف (١/٣٤١) ، وشرح ابن عقيل (٣/٢٦٥) ، الهمع

(٢/٦٣) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٨٤) .

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
/وقال الآخر^(١) : [٢٣٣]

وما عليك أن تقولي كلما^(٢) «سبحت أو صليت»^(٢) يا اللهم
اردد علينا شيخنا مسلما

[٥٣ ظ] فجمع بين الميم و(يا) ، ولو كانت عوضاً عنها^(٣) «لم يجمع»^(٣) بينهما ؛ لأن
العوض والعوض لا يجتمعان ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون . وأما قول الكوفيين :
إن أصله : يا الله أمنا بخير ، فهو فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر على ما^(٤) «ذهبوا إليه»^(٤) لما جاز أن
يُستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن^(٥) هذا المعنى ، ولا شك أنه يجوز أن يقال : (اللهم
/العنه ، اللهم^(٦) «أخزه ، اللهم أهلكه»^(٦)) ، وما أشبه ذلك ، قال الله تعالى^(٧) : ﴿وَإِذْ قَالُوا
اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ فَامْطُرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ .

ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير^(٨) : «أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من
عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم . ولا شك أن هذا التقدير ظاهر
الفساد ، إذ لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء ، أو يؤتوا بعذاب
أليم .

-
- (١) الأبيات دون نسبة في : الجمل للزجاجي (ص ١٦٤) ، ومعاني القرآن (١/٢٠٣) ، الإنصاف (١/
٣٤٥) ، اللسان (أ ل هـ) ، الخزانة (٢/٢٥٩) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٨٤) .
(٢ - ٢) م : «سبحت أو صليت» ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : «سبحت أو هللت» .
(٣ - ٣) ص ، ك : «لما جمع» .
(٤ - ٤) ك : «ذكروا» ، وفي م : «ذكروا وذهبوا إليه» .
(٥) م : «إلى» .
(٦ - ٦) أ ، ب : «أهلكه» ، وفي م : «أخزه» .
(٧) سورة الأنفال : ٣٢ .
(٨) بعده في م : «فيه» .

وقولهم : إنَّه يجوزُ أن يُجمَعَ بينَ الميمِ و(يا) بدليلِ ما أنشدوه ، فلا حجةَ فيه ؛ لأنَّه
إنَّما جُمِعَ بينهما لضرورةِ الشعرِ ، ولم يقع الكلامُ في حالِ الضرورةِ ، وإنَّما سهَّلَ الجمعَ
بينهما للضرورةِ أن العوضَ في آخرِ الكلمةِ ، ثم الجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ جائزٌ في
ضرورةِ الشعرِ ، كما قال الشاعرُ^(١) :

[٢٣٥]

/هما نفثا في فيِّ من فمويهما

فجمَعَ بينَ الميمِ والواو وهي عوضٌ منها ، فكذلك هاهنا ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) صدر بيت للفرزدق في : ديوانه (ص ٧٧١) ، الكتاب (٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢) ، المقتضب (٣/ ١٥٨) ، درة
الغواص (ص ٨٢) ، الإنصاف (١/ ٣٤٥) ، اللباب (٢/ ٣٢٩) ، الخزانة (٤/ ٤١٨) ، الهمع (١/
١٩٨) .

/بابُ الترخيمِ (١)

إن قال قائلٌ: ما الترخيمُ؟ قيل: حذفُ آخرِ الاسمِ في النداءِ. فإن قيل: فلمَ خصَّ الترخيمُ بالنداءِ؟ قيل: لكثرةِ دوره في الكلامِ، فحذفُ طلبًا للتخفيفِ، وهو بابُ تغييرِ، ألا ترى أنَّه عرَضَ فيه حذفُ الإعرابِ والتنوينِ، ^(٢) فلما كان بابُ تغييرِ، فالتغييرُ ^(٣) يُؤنَّسُ بالتغييرِ.

فإن قيل: فهل يجوزُ ترخيمُ ما كان على ثلاثةٍ [٥٤ و] أحرفٍ؟ قيل: اختلفَ النحويون في ذلك؛ فذهبَ البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ ترخيمُه، وذلك لأنَّ الترخيمَ إنما دخلَ الكلامَ لأجلِ التخفيفِ، وما كان على ثلاثةٍ أحرفٍ فهو في ^(٤) غايةِ الخفةِ، فلا يحتملُ الحذفَ؛ لأنَّ الحذفَ منه يؤدي إلى الإجحافِ به ^(٥).

وذهبَ الكوفيون إلى أنَّه يجوزُ ترخيمُه إذا كان أوسطه ^(٦) متحركًا ^(٧)، وذلك نحو قولك في (عُنقٍ): يا عُنْ، /وفي (كتفٍ): يا كَتِ، وما أشبه ذلك؛ وذلك لأن في الأسماءِ ما يماثلُه ويضاهئه ^(٨)، نحو: يدٍ، وغدٍ، ودمٍ، والأصل ^(٩) في (يدٍ): يَدْيٍ، وفي (غدٍ): عَدْدُو، وفي (دمٍ): دَمَوُ ^(٩)، بدليل قولهم: دموان - وقيل: دميان أيضًا - فنقصوها للتخفيفِ، فبقيت (يدٌ، وغدٌ، ودمٌ)، فكذلك هاهنا. وهذا فاسدٌ من وجهين:

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٣)، الجمل للزجاجي (ص١٦٨)، علل النحو (ص٣٥٠)، شرح عيون الإعراب (ص٢٧٣)، اللباب (١/٣٤٧).

(٢ - ٢) في م: «وهما من بابِ تغييرِ، والتغييرُ».

(٣) يؤنَّسُ بالشيءِ: يأنَّسُ به ويستأنَّسُ. انظر: اللسان (أ ن س).

(٤) م: «على».

(٥) سقط من: أ، ل.

(٦) أ: «وسطه».

(٧) الإنصاف (١/٣٥٧)، اللباب (١/٣٤٧).

(٨) أ، ص، ك، ل، م: «يضاهيه»، والفعل «يضاهي» يهمز ولا يهمز.

(٩ - ٩) م: «فيه يدي وغدو ودمو».

أحدهما : أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، بعيداً عن القياس . أما قلته في الاستعمال فظاهراً ؛ لأنها كلماتٌ يسيرةٌ معدودةٌ . وأما بعده عن القياس ؛ فلأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله أن يقلب ألفاً ولا يحذف ، فلما حذف هاهنا من (دَمَوْ) دلَّ على أنه على خلاف القياس .

والوجه الثاني : أنهم حذفوا الياء والواو من (يد ، وغد ، ودم) لاستثقال الحركات

[٢٣٨]

عليها ؛ لأن الأصل فيها : /يَدِيّ، وِعَدُوّ، دَمَوْ .

أمّا في بابِ الترخيمِ فإنما وقع الحذف منه^(١) على خلافِ القياسِ ، لتخفيفِ الاسمِ الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد هاهنا ؛ لأنه في غاية الخفة ، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف . فإن قيل : فليَمَ جاز^(٢) ترخيمُ ما فيه^(٢) علامة التانيث ، نحو قولك^(٣) (في ثُبّة) : يا ثُبّ^(٣) ، وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأن (هاء التانيث) بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم ، وليست من بناء الاسم ، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب ، تقول في ترخيم (حضر موت) : يا حضر ، وفي (بعلبك) : يا بعل ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فهل يجوزُ ترخيمُ المضاف^(٤) ؟ قيل : اختلف [٥٤ ظ] النحويون^(٥) في ذلك ؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوزُ ترخيمه ؛ لأنَّ الترخيمَ إنّما يكونُ في ما يؤثّر النداء فيه بناءً ، والمضاف^(٦) لم يؤثّر فيه النداء بناءً^(٧) ، فلذلك^(٨) لا يجوزُ /ترخيمه . وذهب

[٢٣٩]

(١) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « فيه » .

(٢ - ٢) م : « الترخيم ما في » .

(٣ - ٣) م : « سنة يا سن » .

(٤) بعده في ك ، ل ، م : « إليه » .

(٥) الإنصاف (٣٤٧/١ - ٣٤٩ - ٣٤٦/١) ، اللباب (٣٤٦/١) .

(٦) بعده في ك ، م : « إليه » .

(٧) سقط من : ل ، وفي م : « بيا » .

(٨) أ ، م : « فكذلك » .

الكوفيون إلى أنه يجوزُ ترخيّمه ، ويحتجون^(١) بقولِ زهيرِ بنِ أبي سُلمى^(٢) :
 خذوا حظكم يا آلَ عكرِمَ واحفظوا أوأصِرنا والرَّحْمَ بالغيبِ تُذكرُ
 أراد : يا آلَ عكرمةَ ، فحذفَ التاءَ للترخيمِ . وهو عكرمةُ بنُ حصَفةَ بنِ قيسِ
 عيلانَ^(٣) . واحتجوا أيضًا بقولِ الشاعرِ^(٤) :

أبا عُرْوَ لا تَبَعْدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
 أراد : أبا عروة ، إلا أنه حذفَ التاءَ للترخيمِ . واحتجُّوا أيضًا /بقولِ الآخرِ^(٥) :
 أَمَا تَرَيْنَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي
 أراد : أم حمزة ، فحذفَ التاءَ للترخيمِ ، فدلَّ على جوازِهِ . وما أنشدوه لا حجةَ فيه ؛
 لأنه رَخِّمه للضرورةِ ، وترخيّمُ المضافِ^(٦) يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ ، كما يجوزُ الترخيّمُ
 في غيرِ النداءِ لضرورةِ الشعرِ ، قال الشاعرُ^(٧) :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ^(٨) رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا

- (١) ص ، ل ، م : « احتجوا » .
 (٢) البيت في : ديوانه (ص ٢١٤) ، الكتاب (٢/٢٧١) ، الأصول في النحو (٣/٤٥٧) ، الإنصاف (١/٣٤٧) ، اللباب (١/٣٤٦) ، الخزانة (٢/٢٩١) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٤) ، الهمع (٢/٧٨) .
 (٣) م : « بن غيلان » . وانظر : الإكمال لابن ماكولا (٧/٤١) .
 (٤) البيت دون نسبة في : الإنصاف (١/٣٤٨) ، اللباب (١/٣٤٧) ، الخزانة (٤/١٢) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٤) ، أوضح المسالك (٤/٥٦) .
 (٥) البيت لرؤية بن العجاج في : ديوانه (ص ٦٤) ، الكتاب (٢/٢٤٧) ، المقتضب (٤/٢٥١) ، تفسير الطبري (١١/٥٠٥) ، غريب الحديث للخطابي (١/٣٦٥) .
 والعنق والجمز : ضربان من العدو . انظر : شرح أبيات سيبويه (١/٣٩١) .
 (٦) بعده في ك ، م : « إليه » .
 (٧) البيت لجرير في : ديوانه بشرح محمد بن حبيب (١/٢٢١) ، الكتاب (٢/٢٧٠) ، الإنصاف (١/٣٥٣) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٩٥) ، الخزانة (٢/٣٢٠) .
 (٨) ل ، م : « حبالكم » .

يريدُ : أمامة .

/وقال الآخر^(١) :

[٢٤١]

إِنَّ^(٢) ابْنَ حَارِثٍ^(٢) إِنَّ أَشْتَقَ لِرَوَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

يريد : ابن حارثة ، وهذا كثيرٌ في كلامهم .

فإن قيل : فهل يجوزُ ترخيمُ الاسمِ المفردِ الذي قبلَ آخرِهِ حرفُ ساكنٍ بحذفِ آخرِهِ مع الحرفِ^(٣) الساكنِ ، نحو أن تقولَ في (سبَطُر) : يا سِبَبْ أو لا؟ قيل : اختلفَ النحويون^(٤) في ذلك ؛ فذهبَ البصريون إلى أنه لا يجوزُ ذلك ؛ لأنه كما بقيتِ حركةُ الاسمِ المرخمِ بعدَ دخولِ الترخيمِ كما كانت قبلَ^(٥) الترخيمِ ، فكذلك السكونُ ؛ لأنه موجودٌ في الساكنِ حَسَبَ^(٦) وجودِ الحركةِ^(٦) في المتحرِّكِ ، فكما بقيتِ الحركةُ في المتحرِّكِ ، فكذلك السكونُ في الساكنِ .

وذهبَ /الكوفيون إلى أن ترخيمه بحذفِ الحرفِ^(٧) الأخيرِ منه ، وحذفِ الحرفِ [٢٤٢]

الساكنِ الذي قبله ؛ وذلك لأن الحرفَ إذا سقطَ من هذا النحوِ بقي آخرُهُ ساكنًا ، فلو قلنا : إنه لا يحذفُ ، لأدَّى ذلك إلى أن يشابهَ الأدواتِ وما أشبهها من الأسماءِ ، [٥٥ و] وذلك لا يجوزُ . وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لكان ينبغي أن يحذفَ

(١) البيت منسوب للمغيرة بن حبناء التميمي في : الكتاب (٢/٢٧٢) ، الكامل (٣/١٣٦٠) ، الأغاني (١٣/٥٨) ، إكمال تهذيب الكمال (١١/٣٨٨) .

(٢ - ٢) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخريج : « المهلب » ، وهذه الأبيات قالها ابن حبناء في المهلب بن أبي صفرة .

(٣) ك ، م : « حذف » .

(٤) الإنصاف (١/٣٦١) .

(٥) بعده في أ ، ص ، ب ، ل ، م : « دخول » .

(٦ - ٦) ص : « وجوده » .

(٧) سقط من : م .

الحرفُ المكسورُ؛ لئلا يؤدي ذلك^(١) إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلمِ، ولا قائلَ به،
فدل على فسادِ ما ذهبوا إليه .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يُبنى المرخَّم على الضمِّ في أحدِ القولين ، كما جاز أن يبقى
على حركته وسكونه ؟ قيل : لأنهم^(٢) قدَّروا بقيَّةَ الاسمِ المرخَّم بمنزلةِ اسمٍ لم يُحذف
منه شيءٌ ، فبنَّوه على الضمِّ ، نحو (يا حارُّ ويا مال) ، كما لو لم يحذف منه شيءٌ ، فأعرفه
إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

(٢) بعده في م : « لو » .

/بابُ الندبة^(١)/

[٢٤٣]

إن قال قائلٌ : ما الندبةُ ؟ قيل : تفجّع يلحقُ النادبَ عندَ فقدِ المندوبِ ، وأكثرُ ما يلحقُ ذلكَ النساءَ ، لضعفهنَّ عن تحمُّلِ المصائبِ .

فإن قيل : فما علامةُ الندبةِ ؟ قيل : (وا) أو (يا) في أوله ، وألف وهاء في آخره . وإنما زيدت (وا) أو (يا) في أوله ، وألف^(٢) في آخره ليمدَّ بها صوته^(٣) ، ليكونَ المندوبُ بينَ صوتينِ مديدينِ . وزيدتِ الهاءُ بعدَ الألفِ ؛ لأنَّ الألفَ خفيفةٌ والوقفُ عليها يزيدُها خفاءً ، فزيدتِ الهاءُ عليها في الوقفِ ، لتظهرَ الألفُ بزيادتها بعدها في الوقفِ .

فإن قيل : فلمَ وجب ألا يُندبَ إلا بأعرافِ أسمائه وأشهرها ؟ قيل : ليكونَ ذلكَ عذراً للنادبِ عندَ السامعينَ ؛ لأنهم إذا /عذروه شاركوه في التفجّع^(٤) ، فإذا شاركوه في [٢٤٤] التفجّع هانت عليه المصيبةُ .

فإن قيل : فلمَ لحقتِ ألفُ الندبةِ آخرَ المضافِ إليه ، نحو (يا عبدَ الملكاه) ، ولم تلحقْ آخرَ الصفةِ ، نحو (يا زيدَ الظريفاه) ؟ قيل : لأنَّ (ألفَ الندبةِ) إنّما تلحقُ ما يلحقُه تنبيهُ النداءِ ، والمضافُ والمضافُ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، والدليلُ على ذلكَ أنه لا يتمُّ المضافُ إلا بذكرِ المضافِ إليه ، ولا بدَّ مع ذكرِ المضافِ من ذكرِ المضافِ إليه ، ألا ترى أنّك لو قلتَ في (غلامُ زيدٍ وثوبٌ خزٌّ) : (غلامٌ وثوبٌ) ، لم يتمَّ إلا بذكرِ المضافِ إليه ، فلما كان المضافُ والمضافُ إليه [٥٥ ظ] بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ جاز أن يلحقَ^(٥)

(١) الكتاب (٢/٢٢٠) ، الجمل للزجاجي (ص١٧٦) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٧٢) ، اللباب (١/٣٤٢) .

(٢) بعده في ل ، م : « وهاء » .

(٣) ب ، ك ، م : « الصوت » .

(٤) بعده في م : « والرزية » .

(٥) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « تلحق » .

ألفُ الندبةِ آخرَ المضافِ إليه .

وأما الصفةُ فليست مع الموصوفِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، ولهذا لا يلزمُ ذكرُ الصفةِ مع الموصوفِ ، بل أنت مخيرٌ في ذكرِ الصفةِ ، إن شئتَ ذكرتها ، وإن شئتَ لم تذكرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا زيدُ الظريفُ . كنتَ مخيراً في ذكرِ الصفةِ ، إن شئتَ ذكرتها ، وإن شئتَ لم تذكرها ؟ فإذا كنتَ مخيراً في ذكرِ الصفةِ /دلاً على أنها ليسا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، وإذا لم يكونا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ وجب ألا تلحقَ (ألفُ الندبةِ) الصفةَ بخلافِ المضافِ إليه .

وقد ذهبَ ^(١) الكوفيون ويونسُ بنُ حبيبِ البصريُّ ^(٢) إلى جوازِ لحاقِها ^(٣) الصفةُ حملاً على المضافِ إليه ، وقد بيَّنا الفرقَ بينهما . ويحكون عن بعضِ العربِ أنَّه قال ^(٤) :
(والجُمُجمَتِي الشَّامِيَّتِيناه) ، وهو شاذٌّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلمَ جاز ندبةُ المضافِ إلى المخاطبِ ، نحو (واغلامكاه) ، ولم يجزُ نداؤه ؟ قيل : لأنَّ المندوبَ لا يُنادى ليحبيب ، ^(٥) وإنما ^(٥) يُنادى لي شهرِ النادبِ مصيبتَه ، وأنه قد وقعَ في أمرٍ عظيمٍ وخطبٍ جسيمٍ ، ويظهرُ تفجعه ، كيف لا يكونُ في حالةٍ من إذا دعِيَ أجاب ؟ وأما المنادى فهو مخاطبٌ ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمعَ فيه بين علامتي خطابٍ ، وذلك لا يجوزُ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) بعده في ك ، م : « بعض » .

(٢) الإنصاف (١/٣٦٤) .

(٣) ب ، ك ، ل ، م : « إلحاقها » .

(٤) بعده في م : « واعدما » .

(٥ - ٥) ك ، م : « بل » .

/باب (لا) (١)

[٢٤٦]

إن قال قائل: لِمَ بنيت النكرة مع (لا) على الفتح، نحو (لا رجل في الدار)؟ قيل: إنما بنيت أولاً؛ لأنَّ التقدير في قولك: لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار؛ لأنَّه جوابُ قائل^(٢) قال: هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت (من)^(٣) من اللفظ ورُكبت مع (لا) تضمَّنت معنى الحرف، فوجب أن تُبنى، وإِنما بنيت على حركة؛ لأن لها حالةً تمكِّن قبل البناء. وإِنما كانت الحركة فتحةً لأنها أخفُّ الحركات.

[٥٦ و] وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء؛ لأن^(٤) (لا) تعمل النصب بالإجماع^(٥)، لأنها نقيضة (إن)؛ لأنَّ (لا) للنفي و(إن) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، إلا^(٦) أن (لا) لما كانت فرعاً على (إن) في العمل، و(إن) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) بغير/تنوين؛ [٢٤٧] لينحط الفرع عن درجة الأصل، إذ الفروع تنحط أبداً^(٧) عن درجات الأصول^(٨). وهذا عندي فاسد؛ لأنَّه لو كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين، لأن التنوين ليس من عمل (إن)، وإِنما هو شيء يستحقُّه الاسم في أصله، وإذا لم يكن من عمل (إن) فلا معنى

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٣/٣)، علل النحو (ص ٤٠٦)، شرح عيون الإعراب (ص ١١٩)، اللباب (٢٢٦/١).

(٢) ل: «رجل».

(٣) سقط من: م.

(٤) سقط من: ل.

(٥) ك: «إجمالاً»، وفي م: «إجمالاً».

(٦) بعده في م: «تري».

(٧) سقط من: م.

(٨) بعده في م: «أبداً».

لحذفه مع (لا) لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأنَّ الفرع إنما ينحطُّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل . (١) وإذا (١) لم يكن التنوين من عمل الأصل وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع . ثم انحطاطها عن درجة (إن) قد ظهر في أربعة أشياء (٢) : الأول : أن (إن) تعمل في المعرفة والنكرة ، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة خاصة . والثاني : أن (إن) لا تركب مع اسمها لقوتها ، و(لا) تتركب مع اسمها لضعفها . والثالث : أن (إن) تعمل في الاسم (٣) مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ، و(لا) لا تعمل مع الفصل .

[٢٤٨] والرابع : أن (إن) تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ، و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير (٤) من المحققين ، فانحطت درجة (٥) (لا) التي هي الفرع عن درجة (إن) التي هي الأصل .

فإن قيل : فلم إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ ، كما جاز فيه الرفع على الموضع ، والعطف على لفظ المبني لا يجوز ؟ قيل : لأنه لما اطرده البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع (لا) (٦) أشبهت النصب للمفعول لاطرده فيه ، فأشبهت حركة المعرب ، فجاز أن يعطف عليها بالنصب .

فإن قيل : فلم جاز أن تُبنى صفة النكرة معها على الفتح ، كما جاز أن [٥٦ ظ] تُنصب حملاً على اللفظ ، وتُرفع حملاً على الموضع ؟ قيل : لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ، فلمَّا جاز أن يُبنى الاسم مع الحرف ، جاز أيضاً أن يُبنى مع الصفة ؛ لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد ، بدليل أنه لا يجوز

(١) - ١) ل : « فإذا » .

(٢) م : « مواضع » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « اسمها » .

(٤) سقط من : ل .

(٥) سقط من : ب ، م .

(٦) بعده في م : « لأنها » .

السكوتُ على الموصوفِ دونَ الصفةِ في نحوِ قولك : /ياأيُّها الرجلُ ، ثم هما في المعنى [٢٤٩] كشيءٍ واحدٍ ، فجاز أن يُبنى^(١) كلُّ واحدٍ منهما مع صاحبه ، ولا يجوزُ هاهنا أن ترُكَّب (لا) مع النكرةِ إذا رُكِّبت مع صفتيها ؛ لأنه يؤدي إلى أن يُجعلَ^(٢) ثلاثُ كلماتٍ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وهذا لا نظيرَ له في كلامهم .

فإن قيل : فلمَ جاز الرفعُ إذا كرَّرت (لا) ، نحوَ (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ) ؟ قيل : لأنك إذا كررتَ كان جوابًا لمن قال : أَرَجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ؟ فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ، ليكونَ الجوابُ على حسبِ السؤالِ .

فإن قيل : لِمَ بنيت (لا) مع النكرةِ دونَ المعرفةِ ؟ قيل : لأن النكرةَ تقعُ بعدَ (من) في الاستفهامِ ، ألا ترى أنك تقولُ : هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ فإذا وقعتَ بعدَ (من) في السؤالِ ، جاز تقديرُ (من) في الجوابِ ، فإذا^(٣) حذفَ (من) في الجوابِ^(٤) ، تضمَّنت النكرةُ معنى الحرفِ ، فوجبَ أن تُبنى . وأمَّا المعرفةُ فلا تقعُ بعدَ (من) في الاستفهامِ ، ألا ترى أنك لا تقولُ : هل من زيدٍ في الدارِ ؟ فإذا لم تقعُ بعدَ (من) في السؤالِ ، لم يجرِ تقديرُ (من) في الجوابِ ، وإذا لم يجرِ تقديرُ^(٥) (من) في الجوابِ ، لم يتضمَّنِ المعرفةُ معنى الحرفِ ، فوجبَ أن يبقى على أصله في الإعرابِ ، فأما قولُ [٢٥٠] الشاعرِ^(٦) :

(١) م : « تبنى » .

(٢) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « تجعل » .

(٣) ب ، م : « وإذا » .

(٤) م : « السؤال » .

(٥) ل : « أن تقع بعد » .

(٦) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها وهو في : الكتاب (٢/٢٩٦) ، المقتضب (٤/٣٦٢) ، الأصول (١/٣٨٢) ، المفصل (ص١٠٦) ، أمالي ابن السَّجَرِيِّ (١/٣٦٥) ، اللباب علل البناء والإعراب (١/٢٤٣) ، شرح المفصل (٢/١٠٣) .

لا هيثمَ الليلةَ في المطيِّ

فإنَّما جاز لأنَّ التقديرَ ^(١) : لا مثلَ هيثمٍ ، فصار في حكمِ النكرة ، فجاز أن يبنى مع (لا) ، وعلى هذا قولهم : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها ، أي : ولا مثلَ أبي حسنٍ ، ولولا هذا التقديرُ لوجبَ الرفعُ مع التكريرِ ، نحو (لا [٥٧ و] زيْدٌ عندي ولا عمرو) .

[٢٥١] فإن قيل : فلم وجب التكريرُ في المعرفة؟ قيل : لأنه جاء /مبنيًا على السؤالِ ، كأنه قيل ^(٢) : (أزيدُ عندك أم عمرو؟) فقال : (لا زيْدٌ عندي ولا عمرو) . والدليلُ على أنَّ السؤالَ في تقديرِ التكريرِ أنَّ المفردَ لا يفتقرُ إلى ذكره في الجوابِ ، ألا ترى أنَّه إذا قيل : (أزيدُ عندك) ؟ كان الجوابُ أن تقولَ : لا ، من غيرِ أن تذكره ، كأنك قلتَ : لا أصلَ لذلك . فأما قولهم : ^(٣) (لا نؤلُّك ^(٣)) أن تفعلَ كذا ، فإنَّما لم يُكرَّرْ ؛ لأنه صار بمنزلةِ (لا ينبغي لك) ، فأجرؤها مُجرأها ، حيثُ كانت ^(٤) في معناها ، كما أجزوا (يندر) ^(٥) مُجرى (يدع) لاتفاقِهما في المعنى .

[٢٥٢] فإن قيل : فلم لا تُبنى (لا) ^(٦) مع المضافِ ؟ قيل : إنما ^(٦) لم يجرُ أن تُبنى مع المضافِ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، /فلو بُنيَ مع (لا) لكان يؤدي إلى أن تُجعلَ ثلاثُ كلماتٍ بمنزلةِ كلمةٍ ^(٦) واحدةٍ ، وهذا لا نظيرَ له في كلامهم ، والمشبهُ بالمضافِ ^(٧) ، في امتناعه من التركيبِ ، حكمه حكمُ المضافِ ^(٨) ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .

(١) بعده في م : « فيه » .

(٢) ك ، م : « قال » .

(٣ - ٣) في ب ، م : « لا بدُّ لك » . ولا نؤلُّك ، أي : لا ينبغي لك . انظر : القلب والإبدال لابن السكيت (ص ٧) .

(٤) أ : « كان » .

(٥) بعده في م : « في » .

(٦) سقط من : م .

(٧) م : « للمضاف » .

(٨) بعده في م : « إليه » .

/بابُ حروفِ الجرِّ^(١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ عملت هذه الحروفُ الجرِّ؟ قيل: إنَّما عملت لأنها اختصَّت بالأسماءِ، والحرفُ متى ^(٢) كان مختصًّا ^(٣) وجب أن يكونَ عاملاً ^(٤). وإنَّما وجب أن تعملَ الجرُّ؛ لأنَّ إعرابَ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، فلما سبقَ الابتداءُ إلى الرفعِ في المبتدأِ، والفعلُ إلى الرفعِ أيضًا في الفاعلِ، وإلى النصبِ في المفعولِ، لم يبقَ إلا الجرُّ، فلهذا وجب أن تعملَ الجرُّ. وأجودُ من هذا أن تقولَ: إنما عملت الجرُّ؛ لأنها تقعُ وسطًا بينَ الاسمِ والفعلِ، والجرُّ يقعُ ^(٥) وسطًا بينَ الرفعِ والنصبِ، فأعطيَ الأوسطُ الأوسطَ. [٥٧ ظ] ثم إن هذه الحروفَ على ضربين: أحدهما: يلزمُ الحرفيَّةَ ^(٦). والثاني ^(٧): لا يلزمُ الحرفيَّةَ ^(٧).

فأما ما يلزمُ الحرفيَّةَ ^(٨) فعلى ضربين: أحدهما: يلزمُ الجرِّ ^(٩). والثاني: لا يلزمُ الجرِّ. /فأما ما يلزمُ الجرِّ ^(١٠) ف(من، وإلى، وفي، واللام، والباء، ورب). وأما ما لا يلزمُ [٢٥٤] الجرِّ، فالواوُ والتاءُ في القسم، و(حتى)، ولها مواضعٌ نذكرها فيها ^(١١) إن شاء الله تعالى.

(١) الجمل للزجاجي (ص ٦٠)، علل النحو (ص ٢٠٦)، شرح عيون الإعراب (ص ١٨٧)، اللباب (٣٥٢/١).

(٢) م: « كانت مختصة ».

(٣) م: « تكون عاملة ».

(٤) م: « وقع ».

(٥) م: « الجر فيه ».

(٦) ك، م: « الآخر ».

(٧) سقط من: ص، ل. وفي م: « الجر فيه ».

(٨) سقط من: م.

(٩) بعده في ل: « فيه ».

(١٠) سيأتي باب « حتى » (ص ١٨٦)، وبعده باب القسم (ص ١٩٢).

وأما ما لا يلزم الحرفية فـ(عن ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ، وخلا ، ومذ ، ومنذ) .
فأما (عن) فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر ،
فكانت بمعنى الناحية ، وما بعدها مجرورٌ بالإضافة ، كقول الشاعر^(١) :

فقلتُ اجعلي ضوءاً^(٢) الفراقِدِ كُلِّها يميناً ومهوى^(٣) النجمِ من عن شمالِك
وكقول الآخر^(٤) :

[٢٥٥] / فلقد أراني للرماحِ دريّةً من عن يميني مرة^(٥) وأمامي^(٦)
وكقول الآخر^(٧) :

جرتُ عليه^(٨) كلُّ رِيحٍ سيهُوجُ من عن يمينِ الخطِّ أو سماهيج
وكقول الآخر^(٩) :

مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةً قَبْلُ

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (ص ٤٢٩) ، ديوانه شرح الخطيب التبريزي (ص ٥٨٦) ، الأنواء لابن قتيبة (ص ١٨٨) .

(٢) ص : « نثر » .

(٣) م : « ضوء » .

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة ، وهو في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/٣٦٦) (٤٢١هـ) ، بهجة المجالس (٢/٤٧٤) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٣/٣١٠) ، وانظر : شعر الخوارج ، جمع إحسان عباس (ص ١١٢) ، قال المرزوقي : « الدريرة تهمز ولا تهمز ، فتجعل من الدراء : وهو الدفع ، ومن الدرري : وهو الختل » .

(٥) م : « تارة » .

(٦) م : « شمالي » .

(٧) البيت لرجل من بني سعد في : القلب والإبدال لابن السكيت (ص ٣٨) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٣) ، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (ص ٣٢٦) .

(٨) م : « عليها » .

(٩) عجز بيت للقطامي في : ديوانه (ص ٢٨) ، الجمل (ص ٦٠) ، الصحاح (ع ن ن) ، المحكم والمحيط الأعظم (١/١٠١) ، خزانة الأدب (٦/٤٨٢) .

الحبياً : موضع بالشام ، وهو من الأسماء التي جاءت مصغرة ولا تكبير لها ، ونظرة قبل : أي نظرة لم تتقدمها نظرة ، يقال : رأيت الهلال قبلاً ، أي : لم يره أحد قبلي . انظر : شرح أبيات الجمل (ص ٥٠) .

/وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، كقولك : رميتُ عن القوسِ ، وما أشبهه [٢٥٦] ذلك .

وأما (على) فتكونُ اسمًا وفعلًا وحرفًا ، فإذا كانت اسمًا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ ، وكانت بمعنى (فوق) وما بعدها مجرورٌ بالإضافة ، كقولِ الشاعر^(١) :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ
وكقولِ الآخرِ^(٢) :

أَنْتِ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فترَفَعَا
وكقولِ الآخرِ^(٣) :

[٢٥٧] /فهي تنوشُ الحوضَ نَوْشًا مِنْ عَلِيٍّ نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَاذَ الْفَلَآ
وإذا كانت فعلاً كانت مشتقَّةً من مصدرٍ ، وتدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ ، نحو :
علا الجبل يعلو علوًا فهو عالٍ ، كقولك : سلا يسلو سلوًا فهو سالٍ ، وما أشبه ذلك .

(١) هذا البيت لمزاحم العقيلي في : شعر مزاحم (ص ١٢٠) ، الإبل للأصمعي (ص ١٠٠) ، المعاني الكبير (٣١٧/٢) ، الصحاح (٢٤٣٨/٦) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) ، تاج العروس (ج ه ل) .

القيض : قشر البيض الأعلى الخالي من الفرخ ، والرِّيزاء : الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها ، واحدتها زيزاء ، وقيل : هي المفازة التي لا أعلام فيها ، والمجهل : القفر الذي لا علامة فيه يهتدى بها ، وهو صفة والتقدير : بزيزاء مكان مجهل . انظر : شرح شواهد الإيضاح (٢٣١) ، (٢٣٢) .

(٢) البيت ليزيد بن الطثرية في : الكامل في اللغة والأدب (١٠٠١/٢) ، لسان العرب (٨٩/١٥) .

(٣) البيت لغيلان بن حريث الربيعي في : شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢) ، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (ن و ش) ، لسان العرب (ن و ش) ، تاج العروس (ن و ش) .

فهي : هو ضمير الإبل ، وتنوش الحوض : تتناول مائه ، ومن علا : من فوق ، يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، وذلك النوش الذي تناله هو الذي يعينها على قطع الفلوات ، والأجواز : جمع جوز ، وهو الوسط . انظر : التنبيه والإيضاح (٣٢٨/٢) .

وإذا^(١) كانت حرفاً كان ما [٥٨ و] بعدها مجروراً بها ، نحو (على زيدٍ دينٍ) ، وما أشبه ذلك .

وأما (الكاف) فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا كانت اسماً قدروها تقدير (مثل) ، وجاز أن يدخل عليها حرف الجرّ ، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر^(٢) :

وصالياتٍ كما يُؤثّفين

[٢٥٨] / فالكاف الأولى حرف جرّ ، والثانية اسم ؛ لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ ، وكقول الآخر^(٣) :

يضحكن عن كالبرد المُنهم

وتكون الكاف أيضا فاعلةً ، كقول الشاعر^(٤) :

أتنتهون ولن ينهَى ذوي شَطَطٍ كالطعن يهلك فيه الزيتُ والفُتْلُ

فالكاف هاهنا اسم لأنها فاعلةً ، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها ، وإذا كانت^(٥) حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو (جاءني الذي كزيد) ، وما أشبه ذلك .
وأما (حاشا ، وخلا) فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل . وأما (مذ ، ومنذ) فلهما بابٌ نذكرهما فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) أ : « إن » .

(٢) والرجز لخطام الريح المجاشعي في : الكتاب (٣٢/١) ، تهذيب اللغة (١٥/١٤٩) ، المحكم (١٠/٢٠١) ، شرح أدب الكاتب (ص ٢٩٢) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٦١١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٤/١٤٠) .

(٣) البيت منسوب للعجاج في : شرح أبيات المغني (٤/١٣٧) ، خزنة الأدب (١٠/١٦٩) ، وليس في ديوانه تحقيق : د عزة حسن ، ودون نسبة في : إصلاح المنطق (ص ٢٥٥) ، المخصص (٩/١١٩) ، المقتصد (١/١٢٦) .

(٤) البيت للأعشى في : ديوانه (ص ٦٣) ، المعاني الكبير (٢/٩٢٠) ، الأصول في النحو لابن السراج (١/٤٣٩) ، سر صناعة الإعراب (ص ٢٨٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٣٢٧) .

(٥) ف : « كان » .

/ثم إن معاني هذه الحروف كلها مختلفة. فأما (من) فتكون على أربعة أوجه: [٢٥٩]
الوجه الأول: أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: سرت من الكوفة إلى البصرة.
والوجه الثاني: أن تكون للتبعيض، كقولك: أخذت من المال درهماً. **والوجه الثالث:**
أن تكون لتبيين الجنس، كقوله تعالى^(١): ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾،
ف (من) هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنه ليس
المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان.
والوجه الرابع: أن تكون زائدة في النفي، كقوله تعالى^(٢): ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ
غِيْرَةً﴾، والتقدير: ما لكم إله غيره، و(من) زائدة، كقول الشاعر^(٣):

[٢٦٠]

/وما بالربع من أحد

أي: أحد.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب، ويستدل بقوله
تعالى^(٤): (ونكفر^(٥) عنكم من سيئاتكم)، أي: سيئاتكم، و(من) زائدة، وبقوله
تعالى^(٦): ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾، أي: أبصارهم، و(من) زائدة.
وما استدلل به لا حجة له فيه؛ لأن (من) ليست زائدة. وأما قوله تعالى: (ونكفر^(٥)
عنكم [٥٨ ظ] من سيئاتكم)، ف (من) فيه للتبعيض لا زائدة؛ لأنه من الذنوب ما لا يكفر

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الأعراف: ٥٩.

(٣) جزء من بيت للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٤)، الكتاب (٣١٢/٢)، معاني القرآن (١/٤٨٠)،
القلب والإبدال (ص ٥)، الأصول في النحو (٢٧٥/٣)، اللمع في العربية (ص ٥٦)، المقتصد في شرح
الإيضاح (٧١٩/٢).

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) كذا في أ، ص، ك، ف، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وفي ب، ل، م:
«يكفر»، وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية حفص. انظر: السبعة في القراءات (١/١٩١).

(٦) النور: ٣٠.

يابداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها^(١) للفقراء ، وهي مظالم العباد . وأمّا قوله تعالى :
 [٢٦١] ﴿يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ ، ف (من) فيه أيضاً^(٢) للتبعيض ؛ لأنّهم /إنما أمروا أن يعضوا
 أبصارهم عمّا حرّم عليهم ، لا عمّا أحلّ لهم ، فدلّ على أنها للتبعيض وليست زائدة .
 وأمّا (إلى) فتكون على وجهين : أحدهما : أن تكون غايةً ، كقولك : سرّت من
 الكوفة إلى البصرة . والثاني : أن تكون بمعنى (مع) ، كقوله تعالى^(٣) : ﴿فَاغْسِلُوا
 وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، أي :
 مع المرافق ، ومع الكعبين .

وأما (في) فمعناها الظرفية ، كقولك : زيد في الدار ، وقد يتّسع فيها ، فيقال : زيد
 ينظر في العلم .

وأما اللام فمعناها التخصيص والملك ، كقولك : المال لزيد ، أي : هو^(٤) يختص به
 ويملكه .

وأما الباء فمعناها الإصاق ، كقولك : كتبت بالقلم ، أي : ألصقت كتابتي به .
 وأمّا (ربّ) فمعناها التقليل ، وهي تخالف حروف^(٥) الجرّ من أربعة أوجه :

[٢٦٢] /الوجه الأول : أنها تقع في صدر الكلام ، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام .
 والوجه الثاني : أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجرّ تعمل في المعرفة والنكرة .
 والوجه الثالث : أنها يلزم مجرورها الصفة ، وحروف الجرّ لا يلزم مجرورها الصفة .
 والوجه الرابع : أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم
 الحروف^(٦) . واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختصت بها . فأمّا كونها في صدر

(١) أ : « إيتائها » .

(٢) سقط من : أ .

(٣) المائة : ٦ .

(٤) زيادة من : ف .

(٥) م : « حرف » .

(٦) م : « الحرف » .

الكلام ، فلأنها لمّا كانت تدلُّ على التقليل ، وتقليل الشيء يقاربُ نفيه ، أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لها صدرُ الكلام . وأما كونها لا تعملُ إلا في النكرة ، [٥٩ و] فلأنها لما كانت تدلُّ على التقليل ، والنكرة تدلُّ على الكثرة^(١) ، وجب أن تختصَّ بالنكرة التي تدلُّ على الكثرة^(٢) ليصحَّ فيها التقليل . وأما كونها تلزمُ الصفةَ مجرورَها ، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذفِ الفعلِ / الذي تتعلَّقُ به ، وقد يظهرُ ذلك في ضرورة الشعر . وأما حذفُ [٢٦٣]

الفعلِ معها فللعلمِ به ، ألا ترى أنك إذا قلت : ربَّ رجلٍ يفهمُ ، كان التقديرُ فيه : ربَّ رجلٍ يفهمُ أدركت أو لقيت ، فحذفِ الفعلُ لدلالةِ الحالِ عليه ، كما حذف في قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ ﴾ ، ولم يذكرُ مرسلًا لدلالةِ الحالِ عليه ، فكذلك هاهنا .

وأما (عن) فمعناها المجاوزة . وأما (على) فمعناها الاستعلاء . وأما الكافُ فمعناها التشبيهُ ، وقد تكونُ زائدةً ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، وتقديره : (ليس مثله شيءٌ) .

(٥) وكقولِ^(٥) الشاعرِ^(٦) :

[٢٦٤] / لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَّقِ

وتقديره : فيها المَقَّقُ ، وهو الطولُ .



(١) ك ، ل ، م : « التكثر » .

(٢) م : « التكثر » .

(٣) سورة النمل : ١٢ .

(٤) سورة الشورى : ١١ .

(٥ - ٥) ك ، م : « قال » .

(٦) البيت لرؤبة بن العجاج في : ديوانه (ص ١٠٦) ، كتاب خلق الإنسان للأصمعي (ص ٢١٤) ، الأصول في النحو (١/٢٩٥) ، اللمع في العربية (ص ٦١) ، سر صناعة الإعراب (١/٢٩٢) ، المحكم والمحيط الأعظم (٦/١٤٨) .

/باب (حتى) (١)

إن قال قائل: على كم وجهًا تستعمل (حتى)؟ قيل: على ثلاثة أوجه: الوجه (٢) الأول: أن تكون حرف جر ك (إلى)، نحو قوله تعالى (٣): ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾، وما بعدها مجرورٌ بها في قول جماعة النحويين، إلا في قول شاذ لا يُعْرَجُ عليه، وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال: إنه مجرورٌ بتقدير (إلى) بعد (حتى)، وهو قول ظاهر الفساد.

والوجه الثاني: أن تكون عاطفةً حملاً على الواو، نحو (جاءني القوم حتى زيد)، و(رأيت القوم حتى زيداً)، و(مررت بالقوم حتى زيد).

[٢٦٦] / فإن قيل: ولم تحمِلت (حتى) على الواو؟ قيل: لأنها أشبهتها. ووجه الشبه بينهما أن أصل (حتى) أن تكون غايةً، وإذا كانت غايةً كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيد، كان (زيد) داخلاً في المجيء، [٥٩٥] كما لو قلت: جاءني القوم وزيد؟ فلما أشبهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تُحمَلَ عليها. فإن قيل: فلم إذا كانت عاطفةً وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل: لأنها لما كانت للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، فلا يُتصور أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: جاء الرجال حتى النساء، لجعلت (النساء) غايةً للرجال ومُنْقَطَعاً لهم، وذلك محال.

والوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء ك (أما)، نحو (ضربتُ (٤) القوم، حتى زيد)

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٠٦/٣)، علل النحو (ص٣١٧)، شرح عيون الإعراب (ص٢٠٧)، اللباب (٣٨٢/١).

(٢) سقط من: ك، م.

(٣) سورة القدر: ٥.

(٤) ك، ل، م: «ضرب».

ضارِبٌ) ، و(ذهبتُ^(١) حتى عمرؤ ذاهبٌ) ، قال الشاعر^(٢) :

[٢٦٧] / فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
وقال الآخر^(٣) :

مطوتٌ بهم حتى تكِلَّ غزِيهم^(٤) وحتى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ
فإن قيل : فهل يكونُ للجملةِ بعدها موضعٌ من الإعرابِ أو لا ؟ قيل : لا يكونُ
للجملةِ بعدها موضعٌ من الإعرابِ ؛ لأنَّ الجملةَ إنما يحكمُ لها بموضعٍ من الإعرابِ إذا
وقعت موقعَ المفردِ ، نحو^(٥) أن تقعَ وصفًا ، نحو (مررتُ برجلٍ يكتبُ) ، أو حالًا ،
نحو (جاءني زيدٌ يضحكُ) ، أو خبرَ مبتدأٍ ، نحو / (زيدٌ يذهبُ) ، وإذا لم تقعَ ها هنا موقع
[٢٦٨] المفردِ ، فينبغي ألا يحكمُ لها بموضعٍ من الإعرابِ . فهذه^(٦) الثلاثة الأوجهُ^(٦) التي في
(حتى) ، وقد تجتمعُ كلها في مسألةٍ واحدةٍ ، نحو قولهم : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ،
وحتى رأسها ، وحتى رأسها ، بالجرِّ و^(٧)النصبِ والرفعِ^(٧) . فالجرُّ على أن تجعلَ (حتى)
حرفَ جرٍّ . والنصبُ على أن تجعلَهَا حرفَ عطفٍ ، فتعطفه على السمكةِ . والرفعُ على أن
تجعلَهَا حرفَ ابتداءٍ ، فيكونُ مرفوعًا بالابتداءِ ، وخبرُه محذوفٌ ، وتقديرُه : حتى رأسها
مأكولٌ . وإنما حذفَ الخبرُ لدلالةِ الحالِ عليه . [٦٠ و] وعلى هذه الأوجهِ يُنشدُ^(٨)

(١) ص ، ب ، ك ، م : « ذهبوا » .

(٢) البيت لجرير في : ديوانه (ص ٣٦٧) ، طبقات فحول الشعراء (٢/٤٨٠) ، الأغاني (١٢/١٤٥) ، اللمع
(ص ٦٣) ، شرح أبيات المغني (٣/١١٥) ، تهذيب اللغة (١٠/٢٢) .

(٣) البيت لامرئ القيس في : ديوانه (ص ٩٣) ، الجمل في النحو (ص ١٦٢) ، الكتاب (٣/٢٧) ، القلب
والإبدال (ص ٤٧) ، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٤٢٢) ، مقاييس اللغة (م ط و) .

(٤) ب ، ك ، م : « ركابهم » ، وفي ل : « غزاتهم » .

(٥) م : « يجوز » .

(٦ - ٦) م : « الأوجه الثلاثة » .

(٧ - ٧) م : « الرفع والنصب » .

(٨) بعده في م : « الثلاثة » .

قولُ الشاعر^(١) :

[٢٦٩] / ألقى الصحيفة كي يخفّف رحلَه والزادَ حتى نَعَله ألقاها
بالجرّ، والنصبِ، والرفعِ . فالجرُّ بـ (حتى) ، والنصبُ على العطفِ ، والرفعُ على
الابتداءِ ، و(ألقاها) الخبرُ، فاعرفه إن شاء اللهُ تعالى .



(١) البيت مختلف في نسبته ، فنسب للمتلمس الضبعي في : ديوانه (ص٣٢٧) ، شرح أبيات الجمل
(ص٥٨) ، ونسب لأبي - وفي المطبوع : لابن - مروان النحوي في : الكتاب (١/٩٧) ، شرح أبيات
مغني اللبيب (٣/٩٨) ، ونسب لمروان بن سعيد في : معجم الأدباء (٧/١٥٩) ، بغية الوعاة (٢/٢٨٤) ،
قال ياقوت في ترجمة مروان (٧/١٥٩) : « سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت ... ولا أعلم
من أمره غير هذا » ، وقال صاحب الخزانة (٣/٢٥) : « قال ابن خلف : أنشد سيبويه هذا البيت لأبي
مروان النحوي ، قاله في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأَخفش عن عيسى بن عمر
فيما ذكره الفارسي ، ونسبه الناس إلى المتلمس ، انتهى » .

/بابُ (مذ ومند)^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ قلتُم: إن الأغلِبَ على (مذ) الاسمِيَّة، وعلى (مند) الحرفِيَّة، وكُلُّ واحدٍ منهما يكونُ اسمًا وحرَفًا جازًّا؟ قيل: إنَّما قلنا: إن الأغلِبَ على (مذ) الاسمِيَّة؛ لأنَّها^(٢) دخلها الحذفُ، والأصلُ فيها: مند، فحذفت^(٣) النونُ منها، والحذفُ إنما يكونُ في الأسماءِ. والدليلُ على أنَّ الأصلَ في (مذ): مند، أنَّك لو صغَّرتها أو كسَّرتها لرددتَ النونَ فيها^(٤)، فقلتَ في تصغيرِها: مُنَيْد، وفي تكسيرِها: أمناذ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يردُّان الأشياءَ إلى أصولِها، فدلَّ على أنَّ الأصلَ في (مذ): مند.

/فإن قيل: فِلِمَ إذا كانا اسمين، كان الاسمُ بعدهما مرفوعًا، نحو (ما رأيتهُ مذ يومان [٢٧١] ومند ليلتان)؟ قيل: إنَّما كان الاسمُ بعدهما مرفوعًا إذا كانا اسمين؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ، لأنَّ (مذ) و(مند) هما المبتدأ، وما بعدهما^(٥) الخبرُ، والتقديرُ في قولك: (ما رأيتهُ مذ يومان، ومند ليلتان): أمد ذلك يومان، وأمد ذلك ليلتان.

فإن قيل: لِمَ بنيت (مذ) و(مند)؟ قيل: لأنَّهما إذا كانا حرفين بنية؛ لأنَّ الحروفَ كلَّها مبنيةٌ، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمُّنِهما^(٦) معنى الحرفِ؛ لأنَّك إذا قلت: ما رأيتهُ مذ يومان ومند^(٧) ليلتان، كان المعنى فيه: ما رأيتهُ من أولِ اليومين إلى آخرِهما، ومن أولِ

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٩١/١)، شرح عيون الإعراب (ص ٢٠٣)، اللباب (٣٦٩/١).

(٢) ك، م: «لأنَّ مذ».

(٣) ك، م: «فحذف».

(٤) م: «إليها».

(٥) بعده في أ، ص، ك، ل، م: «هو».

(٦) أ: «لتضمُّنِها»، وغير واضحة في ص.

(٧) أ: «مذ».

اللّيلتين إلى آخرهما . فلما تضمّنا معنى الحرف^(١) وجب أن يبيناً . وبنيت (مُذ) على السكون ؛ لأن الأصل في البناء [٦٠ظ] أن يكونَ على السكونِ ، فبنيت على الأصلِ . [٢٧٢] وبنيت (منذ) على الضمِّ ؛ لأنه لما وجب تحريك^(٢) (الذال) /اللتقاء الساكنين بنيت على الضمِّ إبتاعاً لضمة الميمِ ، كما قالوا في (مُنْتِن) : مُنْتِن ، فضمُّوا التاءَ إبتاعاً لضمة الميمِ ، ومنهم من يقول : مُنْتِنٌ ، فيكسرُ الميمَ إبتاعاً لكسرة^(٣) التاءِ ، ونظيرُ هذين الوجهين قراءةٌ من قرأ : (الحمدُ لله) ، فضم اللامَ إبتاعاً لضمة الدالِ ، وقراءةٌ من قرأ : (الحمدُ لله) ، فكسر الدالَ إبتاعاً لكسرة اللامِ . فلهذا كانت (مذ) و(منذ) مبنيتين . وهما يختصان^(٤) بإبتداءِ الغايةِ في الزمانِ ، كما أنّ (من) تختصُّ بإبتداءِ الغايةِ في المكانِ . وذهب الكوفيون إلى أن (من) تستعملُ في الزمانِ كما تستعملُ في المكانِ ، واستدلُّوا على جوازِ ذلك بقوله تعالى^(٥) : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ ، فأدخل ﴿مِنْ﴾ على ﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ، وهو /ظرفُ زمانٍ ، ويستدلُّون^(٦) [٢٧٣] أيضاً بقولِ زهيرِ بن أبي سُلمى^(٧) :

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وما استدلُّوا به لا حجةَ لهم فيه . أما قوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ ،
فالتقديرُ فيه : من تأسيسِ أوَّلِ يومٍ ، فحذف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه ، كقوله

(١) م : « الحروف » .

(٢) م : « أن تحرك » .

(٣) م : « لحركة » .

(٤) أ ، م : « تختصان » .

(٥) سورة التوبة : ١٠٨ .

(٦) ص ، ك : « استدلوا » .

(٧) البيت في : ديوانه بشرح ثعلب (ص٧٦) ، ديوانه بشرح الأعلام الشنتمري (ص١١٤) ، الشعر والشعراء

(١/١٣٩) ، تهذيب اللغة (١٥/٤٧٣) ، شرح ديوان الحماسة (١/٣٦٢) .

قال أبو العباس ثعلب : « أَقْوَيْنَ : خلون ، والقنة : الجبل الذي ليس بمنتشر » .

تعالى^(١): ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ ، والتقديرُ فيه : أهلَ القريةِ ، وأهلَ العيرِ ، وهذا كثيرٌ^(٢) في كلامهم^(٢) . وأمَّا قولُ زهير بن أبي سُلمى : /من [٢٧٤] حجج ومن دهر ، فالروايةُ : مذ حجج ، ومذ دهر . وإن صحَّ ما روَّوه ، فالتقديرُ فيه : من مرَّ حجج ، ومن مرَّ دهر ، كما يقالُ : مرَّت عليه السنون ، ومرَّت عليه الدهور ، فحذَف المضافَ وأقام المضافَ إليه مُقامه على ما بيَّنا ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سورة يوسف : ٨٢ .

(٢ - ٢) سقط من : أ ، ص ، ك ، ل .

/[٦١] باب القسم^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ حذِفَ فعلُ القسمِ؟ قيل: إنَّما حذِفَ فعلُ القسمِ لكثرةِ الاستعمالِ .
 فإن قيل: فَلِمَ قُلتِم: إن الأصلَ في حروفِ القسمِ الباءُ دونَ الواوِ والتاءِ؟ قيل: لأنَّ
 فعلَ القسمِ المحذوفَ فعلٌ لازمٌ، ألا ترى أن التقديرَ في قولك: بالله لأفعلن: أقسمُ بالله،
 أو أحلفُ بالله، والحرفُ المعدي من هذه الأحرفِ هو الباءُ؛ لأنَّه^(٢) الحرفُ الذي
 يقتضيه الفعلُ . وإنَّما كان الباءُ دونَ غيره^(٣) من الحروفِ المعدية؛ لأنَّ الباءَ معناها
 الإلصاقُ، فكانت أولى من غيرها ليتصلَ فعلُ القسمِ بالمقسمِ به مع تعديته . والذي يدلُّ
 على أنَّها هي الأصلُ، /أنَّها تدخلُ على المظهرِ والمضمرِ، والواوِ تدخلُ على المظهرِ دونَ
 المضمرِ، والتاءُ تختصُّ باسمِ الله تعالى دونَ غيره . فلما دخلتِ الباءُ على المظهرِ
 والمضمرِ، واختصَّت الواوُ بالمظهرِ، والتاءُ باسمِ الله تعالى، دلَّ على أن الباءَ هي
 الأصلُ .

فإن قيل: فَلِمَ جعلوا الواوَ دونَ غيرها بدلاً من الباءِ؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أن
 الواوَ تقتضي الجمعَ، كما أن الباءَ تقتضي الإلصاقَ، فلمَّا تقاربا في المعنى أقيمت
 مقامها .

والثاني: أن الواوَ مخرَّجها من الشفتين، كما أن الباءَ مخرَّجها من الشفتين، فلمَّا
 تقاربا في المخرجِ كانت أولى من غيرها .

فإن قيل: فلم اختصَّت الواوُ بالمظهرِ دونَ المضمرِ؟ قيل: لأنَّها لمَّا كانت فرعاً على
 الباءِ، والباءُ تدخلُ على المضمرِ والمظهرِ، انحطت عن درجةِ الباءِ التي هي الأصلُ،

(١) المقتضب (٣١٧/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٣١٨/٣)، (٤/٢٣٧، ٢٤٠)، علل النحو (٢١١)،
 (٥٦٢)، اللباب (٣٧٤/١) .

(٢) م: «لأن الباء هو» .

(٣) م: «غيرها» .

فاختصت بالمظهر دون المضمير؛ لأن الفروع^(١) أبداً تنحط^(٢) عن درجة الأصول^(٣).

/فإن قيل: فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؟ قيل: لأن التاء تُبدل من الواو [٢٧٧] كثيراً، نحو قولهم: ثراث، وتجاه، وتخممة وتهممة، وتيقور، والأصل فيه: وراث، ووجاه، ووخمة، ووهمة، وويقور؛ لأنه مأخوذ من الوقار، إلا أنهم أبدلوا [٦١ ظ] التاء من الواو، فكذلك هاهنا.

فإن قيل: فلم اختصت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمير لأنها فرع، انحطت عن درجة الواو؛ لأنها فرع الفرع، فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى. فإن قيل: فلم جعل^(٤) جواب القسم بـ (اللام)، و(إن)، و(ما)، و(لا)؟ قيل: لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين، والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى برابطة بينه وبين جوابه، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفياً، /جعلوا [٢٧٨] الرابطة بينهما بأربعة أحرف؛ حرفين للإيجاب، وهما: (اللام) و(إن)، وحرفين للنفي، وهما: (ما) و(لا).

فإن قيل: فلم جاز حذف (لا)، نحو قوله تعالى^(٥): ﴿قَالُوا تَأَلَّهَ تَفْتَوًا تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾؟ قيل: لدلالة الحال عليه؛ لأنه لو كان إيجاباً لم يخل من النون^(٦) أو اللام، فلما خلا منهما دل على أنه^(٧) نفي، فلهذا جاز حذفها، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

(١) ك، م: «الفرع».

(٢) ك، م: «ينحط».

(٣) ك، م: «الأصل».

(٤) ب: «صار»، وفي م: «جعلوا».

(٥) يوسف: ٨٥.

(٦) ب، م: «إن».

(٧) م: «أنها».

/بَابُ الإِضَافَةِ^(١)

إن قال قائلٌ : على كم ضرباً الإضافة ؟ قيل : على ضربين ؛ إضافةً بمعنى (اللام) ، نحو (غلامٌ زيدٍ) ، أي : غلامٌ لزيدٍ ، وإضافةً بمعنى (من) ، نحو (ثوبٌ خزٌّ) ، أي : ثوبٌ من خزٍّ .

فإن قيل : فلمَ حذِفَ التنوينُ من المضافِ ، وجرَّ المضافُ إليه ؟ قيل : أما حذِفَ التنوينُ فلأنَّه يدلُّ على الانفصالِ ، والإضافةُ تدلُّ على الاتصالِ ، فلم يجمَعوا بينهما ، ألا ترى أن التنوينَ يؤدِّنُ بانقطاعِ الاسمِ وتمايمه ، والإضافةُ تدلُّ على الاتصالِ ، وكوْنُ الشيءِ متصلًا منفصلاً في حالةٍ واحدةٍ محالٌ . وأما جرُّ المضافِ إليه فلأنَّ الإضافةَ لما كانت على ضربين ؛ بمعنى (اللام) ، وبمعنى (من) ، وحذِفَ حرفُ الجرِّ ، [٦٢ و] قام المضافُ مقامه ، فعملُ في المضافِ إليه الجرُّ كما يعملُ حرفُ الجرِّ .

فإن قيل : وجهُ زيدٍ ، ويدُ عمرو ، هل هذه الإضافةُ بمعنى اللامِ أو بمعنى (من) ؟ قيل : [٢٨٠] (٢) لا ، بل (٢) بمعنى (اللام) ؛ لأنَّ /الإضافةُ التي بمعنى (من) يجوزُ أن يكونَ الثاني وصفًا للأولِ ، ألا ترى أنَّه يجوزُ أن تقولَ في نحو قولك : (ثوبٌ خزٌّ) : ثوبٌ خزٌّ ، فترفعُ (خزًّا) ؛ لأنَّه وصفٌ (٣) لـ (ثوب) ؟ وكذلك ما أشبهه .

وأما الإضافةُ بمعنى (اللام) ، فلا يجوزُ أن يكونَ الثاني وصفًا للأولِ ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ في (غلامٌ زيدٍ) : غلامٌ زيدٌ ، فلا يجوزُ أن تجعلَ (زيدًا) صفةً لـ (غلام) ، كما جاز أن تجعلَ (خزًّا) صفةً لـ (ثوب) ، فلمَّا وجدنا قولهم : وجهُ زيدٍ ، لا يجوزُ أن يكونَ الثاني

(١) علل النحو (ص ٢٠٥) ، شرح عيون الإعراب (ص ٢١١) ، اللباب (١/٣٨٧) .

(٢ - ٢) سقط من : أ ، ك ، م .

(٣) ك ، م : « صفة » .

وصفًا للأول ، علمنا أنه^(١) بمعنى اللام ، لا بمعنى (من) .

فإن قيل : فلم كانت إضافة^(٢) اسم الفاعل إذا^(٣) أريد به الحال أو الاستقبال ، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإضافة (أفعل) إلى ما هو بعض له ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، غير محضة في هذه المواضع كلها ؟ قيل : أما اسم الفاعل ، فإنما كانت إضافته^(٤) غير محضة ؛ لأن الأصل في قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ / غداً : ضاربٍ زيداً ، بتنوين (ضارب) ، فلمَّا كان التنوين هاهنا مقدراً ، كانت الإضافة في تقدير الانفصال ، ولهذا جرى^(٥) وصفًا^(٦) للنكرة .

وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإنما كانت إضافتها^(٧) غير محضة ؛ لأن التقدير في قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، فلمَّا كان التنوين أيضًا هاهنا مقدراً ، كانت إضافته أيضًا غير محضة . وأمَّا (أفعل) الذي يضاف إلى ما هو بعض له ، فإنما كانت إضافته غير محضة ؛ لأن التقدير في قولك : زيدٌ أفضلُ القومِ : زيدٌ أفضلُ من القومِ ، فلمَّا كانت هاهنا (من) مقدرةً كانت إضافته غير محضة ، [٦٢ ظ] وأمَّا إضافة الاسم إلى الصفة ، فإنما كانت غير محضة ؛ لأن التقدير في قولك : صلاةُ الأولى : صلاةُ الساعةِ الأولى ، فلمَّا كان الموصوفُ هاهنا مقدراً ، كانت الإضافة غير محضة ،^(٨) وإذا كانت غير محضة^(٨) لم تُفدِ التعريفَ ، بخلاف ما إذا كانت محضةً ، نحو (غلامٌ

(١) ص ، ك ، ل : « أنها » .

(٢) م : « إضافته » .

(٣) سقط من : م .

(٤) أ ، ب ، م : « إضافة » .

(٥) ب ، م : « أجرى » .

(٦) ب ، م : « صفة » .

(٧) أ ، ص ، ل : « إضافته » .

(٨) (٨ - ٨) سقط من : م .

[٢٨٢] زيدٍ) ، /وممّا لم يتعرّف بالإضافة لأنّ إضافته غيرُ محضةٍ قولك^(١) : مررتُ برجلٍ مثلك
وشبّهك ، وما أشبه ذلك . وإنّما لم يتعرّف بالإضافة ؛ لأنّها لا تخصُّ شيئاً بعينه ، ولهذا
وقعت صفةً للنكرة، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) أ ، ص ، ب ، ك ، ل : « قولهم » ، وفي م : « كقولهم » .

/بابُ التوكيد^(١)/

[٢٨٣]

إن قال قائلٌ : ما الفائدةُ في التوكيدِ في الفائدةُ في التوكيدِ التحقيقُ وإزالةُ التجوُّزِ في الكلامِ ؛ لأنَّ من كلامهم المجازَ ، ألا ترى أنَّهم يقولون : مررت بزيدٍ ، وهم يريدون المرورَ بمنزله ومحلِّه ، و : (جاءني القومُ) ، وهم يريدون بعضهم ؟ قال الله تعالى^(٢) : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ ، فقال : «الملائكة» ، وإنما كان جبريلُ عليه السلام وحده . فإذا قلت : مررت بزيدٍ نفسه^(٣) ، زال هذا المجازُ ، وكذلك إذا قلت : جاءني القومُ كلُّهم ، زال هذا المجازُ أيضًا ، قال الله تعالى^(٤) : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ ، فزال هذا المجازُ الذي كان في قوله : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ ، لوجودِ التوكيدِ .

[٢٨٤] فإن قيل : فعلى كم ضربًا التوكيدُ ؟ قيل : على ضربين ؛ /توكيدٌ بتكريرِ اللفظِ ، وتوكيدٌ بتكريرِ المعنى ، فأما التوكيدُ بتكريرِ اللفظِ ، فنحو قولك^(٥) : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وجاءني رجلٌ رجلٌ ، وما أشبه ذلك .
وأما التوكيدُ بتكريرِ المعنى فيكونُ بتسعةِ ألفاظٍ ، وهي : نفسه ، وعينه ، وكلُّه ، وأجمعُ ، وأجمعون ، وجمعاءُ ، وجمَعُ ، وكلا ، وكلتا .

فإن قيل : فلمَ وجبَ تقديمُ (نفسه ، وعينه) على (كلِّهم ، وأجمعين) ؟ قيل : لأنَّ (النفس ، والعين) يدلان على [٦٣ و] حقيقة الشيء ، و(كلِّهم ، وأجمعون) يدلان على الإحاطة والعموم ، والإحاطة^(٦) لا بد أن تقتضي محاطًا^(٦) به ، فكان فيهما معنى التبعِ ،

(١) الأصول (١٩/٢) ، علل النحو (ص٣٨٧) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٢١) ، اللباب (١/٣٩٤) .

(٢) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٣) أ : «بعينه» .

(٤) سورة الحجر : ٣٠ .

(٥) سقط من : م .

(٦) (٦ - ٦) م : «والعموم يدلان على محاط» .

و(النفس ، والعين) ليس فيهما معنى التبع ، فكان تقديمهما أولى . وقدم (كلهم) على (أجمعين) ؛ لأنَّ معنى الإحاطة في (أجمعين) أظهر منه^(١) في (كلهم) ؛ لأن (أجمعين) مشتقة من الاجتماع ، و(كلُّ) لا اشتقاق له . وأما ما بعد (أجمعين) فتبع لـ (أجمعين) ، وإنما / كان كذلك^(٢) ؛ لأنَّهم كرِّهوا إعادة لفظ (أجمعين) ، فزادوا ألفاظاً بعد (أجمعين) تبعاً له ؛ لأنه^(٣) لا معنى لها سوى التبع ، فلهذا وجب أن تكونَ بعد (أجمعين) .

فإن قيل : (أجمع ، وجمعاء ، وجمع) ^(٤) معارف أو ^(٥) نكرات ؟ قيل : (لا ، بل ^(٦) معارف ، والذي يدلُّ على ذلك ، أنها تكونُ تأكيداً للمعارف ، نحو (جاء الجيشُ أجمع ، ورأيتُ القبيلةَ جمعاء ، ومررتُ بهنَّ جمع) ، فلما كانت تأكيداً للمعارف ، دلَّ على أنَّها معارف .

فإن قيل : فلمَ كانت غيرَ مصروفةٍ^(٧) ؟ قيل : أمَّا (أجمع) فللتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، وأمَّا (جمعاء) فلألنفي التانيث ، نحو : صحراء .

وأما (جمع) فللتعريفِ والعدلِ عن ^(٨) جمع (صحارى) ، وقيل : للتعريفِ والعدلِ عن ^(٨) جمع (جمعاء) ، / وقياسه : (جمع) كـ (حُمُر) ، فعِدلٍ وحرِّك ، فاجتمع فيه

(١) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « منها » .

(٢) م : « ذلك » .

(٣) م : « لأنها » .

(٤) بعده في م : « هل هن » .

(٥) م : « أم » .

(٦ - ٦) م : « هي » .

(٧) ص ، ك ، ل : « متصرفة » ، وفي م : « معروفة » .

(٨ - ٨) سقط من : م .

(٩) ص : « جماعا » ، وفي ل : « جماعاء » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : « جماعا » ، وكتب بجوارها « صح » .

العدل والتعريف ، ^(١) فلذلك لم ينصرف ، والذي عليه الأكثر هو الأول ^(١) .
وأما (كلا ، وكلتا) ففيهما إفراد لفظي ، وتشية معنوية ، والذي يدل على ذلك ، أنهما
تارة يرد ^(٢) الضمير إليهما بالإفراد اعتبارًا باللفظ ، وتارة بالتشية اعتبارًا بالمعنى ، قال الله
تعالى ^(٣) : ﴿ كَلَّمَا الْجَنَيْنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكُلَهُمَا ﴾ ، فرد إلى اللفظ فأفرد ، ثم قال الشاعر ^(٤) :
كلا أخويننا ^(٥) ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
وقال الآخر ^(٦) :

[٢٨٧] / كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب ^(٧)
فرد إلى اللفظ والمعنى ، [٦٣ظ] فقال : (أقلعا) ، اعتبارًا بالمعنى ، وقال :
راب ^(٨) ، ^(٩) ولم يقل : رابيان ^(٩) ، اعتبارًا باللفظ . والذي يدل على أن الألف فيهما ليست
للتشية أنها لو كانت للتشية لانقلبت في النصب والجر إذا أضيفتا ^(١٠) إلى المظهر ؛ لأن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أ ، ص : « نرد » ، وفي م : « يرجع » .

(٣) سورة الكهف : ٣٣ .

(٤) البيت منسوب لبعض بني أسد في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٥٤/١) ، ويروى لبعض بني
فقعس في : شرح ديوان الحماسة لزيد بن علي الفارسي (١٦٧/١) ، شرح ديوان الحماسة (١٣٤/١) .
الشرى : موضع تنسب إليه الأسود ، الأغلب : الغليظ العنق ، ضيغم : فيعل من الضغم ، وهو العض ،
والمراد به الأسد ، يقول : كل واحد من صاحبينا مؤيد برجال كأنهم أسود هذه المأسدة ، من كل ليث
غليظ العنق شديد . انظر : مقاييس اللغة (ض غ م) ، والشروح الثلاثة .

(٥) م : « أخوين » .

(٦) بعده في م : « وهو الفرزدق » ، والبيت للفرزدق ديوانه في : (ص ٣٤) ، نوادر أبي زيد (ص ١٦٢) ،
الخصائص (٣١٤/٣) ، المغرب في ترتيب المعرب (٢٣٢/٢) ، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٤٠٦) ،
خزانة الأدب (٩٦/٣) ، شرح أبيات معني اللبيب (٢٦٠/٤) .

(٧) أ ، ص ، ل : « رابي » ، وأشار في حاشية (ف) إلى أنه في نسخة : « رابي » . وهي على لغة من يشبتون ياء
الاسم المنقوص في الوقف . انظر : الكتاب (١٨٣/٤) .

(٨) أ ، ص ، ل : « رابي » .

(٩ - ٩) سقط من : م .

(١٠) ص : « أضيفت » .

الأصل هو المظهر، تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين.

ولو كانت للثنائية، لوجب أن تنقلب مع المظهر، فلما لم تنقلب دلّ على أنها الألف المقصورة، وليست للثنائية. وذهب الكوفيون إلى (أ) أنه مثني (٢) و (١) أن الألف فيهما للثنائية، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر (٣):

[٢٨٨] / في كُلتِ رجليها (٤) سلامى واحده كلتاهما مقرونة بزائده

فأفرد في قوله: كلت، فدلّ على أن (كلتا) مثني. واستدلوا على ذلك أيضًا بأن الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حالة (٥) النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمير، تقول: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بهما (٦) كليهما، وكذلك تقول: رأيت المرأتين كليهما، ومررت بهما (٧) كليهما، ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب، (٨) كما لم تنقلب ألف (٨) عصا (٩). وما ذهب إليه الكوفيون ليس بصحيح. فأما استدلالهم بقول الشاعر (١٠): في كلت رجليها سلامى واحده، فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أنه حذف الألف لضرورة الشعر. وأما قولهم: إنها تنقلب في حالة (١١) / النصب والجر إذا أضيفت

[٢٨٨]

[٢٨٩]

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) م: «مبني».

(٣) البيت منسوب لرجل يكنى أبا الدهماء في: معجم الجيم (٣/١٥٠)، ودون نسبة في: معاني القرآن (٢/١٤٢)، الصحاح (ك ل ي)، خزانة الأدب (١/١٢٩)، لسان العرب (ك ل ي).

(٤) م: «رجليهما».

(٥) م: «حال».

(٦) أ، ص، ك، ل، م: «بالرجلين».

(٧) م، ك: «بالمرأتين».

(٨ - ٨) في م: «كألف».

(٩) بعده في م: «ونحوها».

(١٠) بعده في م: «في البيت المتقدم».

(١١) م: «حال».

إلى المضمير، قلنا: إنما قُلبت مع المضمير؛ لأنها أشبهت (إلى، وعلى، ولدى)، فلما شابهتها^(١) قُلبت ألقها مع المضمير ياءً، كما قُلبت ألف (إلى، ولدى، وعلى) مع المضمير في (إليك، وعليك، ولديك)، ووجه المشابهة بينهما^(٢) وبين هذه الكلم أن هذه الكلم تلزم^(٣) دخولها على الاسم، ولا تقع إلا مضافةً، كما أن هذه الكلم^(٤) تلزم^(٣) دخولها على الاسم ولا [٦٤ و] تقع إلا مضافةً، وإنما قُلبت في حالة الجرّ والنصب دون الرفع؛ لأن هذه الكلم^(٤) لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع.

فإن قيل: فهل يجوزُ توكيدُ النكرة؟ قيل: إن كان التوكيدُ بتكريرِ اللفظِ جاز توكيدُ النكرة كما يجوزُ توكيدُ المعرفة، نحو (جاءني رجلٌ رجلٌ). وإن كان التوكيدُ بتكريرِ المعنى، فقد اختلفَ النحويون^(٥) فيه؛ فذهبَ البصريون إلى أنه لا يجوزُ، وذلك لأن كلَّ واحدٍ من هذه الألفاظِ التي يؤكِّدُ/بها معرفةً، فلا يجوزُ أن يُجرى على النكرة تأكيدًا، [٢٩٠] كما لا يجوزُ أن يُجرى عليها وصفًا. وذهبَ الكوفيون إلى أنه يجوزُ، واستدلوا على جوازه بقولِ الشاعر^(٦):

لكنّه شاقّه أن قيل ذا رجبٍ يا ليت عدّة حولٍ كلّه رجبٌ
(٧) فَجَرَ (كُلًّا) (٧) على التوكيدِ لـ (حول) (٨) وهو نكرةٌ. واستدلوا أيضًا بقولِ

-
- (١) م: «أشبهتها» .
(٢) ص، ب، ك، ل، م: «بينهما» .
(٣) أ: «يلزم» .
(٤ - ٤) سقط من: م .
(٥) الإنصاف (٤٥١/٢)، اللباب (٣٩٥/١) .
(٦) البيت لعبد الله بن مسلم بن جندب في: مجالس ثعلب (ص ٤٧٥)، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص ١٦٨)، معجم البلدان (١/١١١) .
(٧ - ٧) أ: «فجرى» .
(٨) ك، م: «بحول» .

الشاعر^(١) :

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كَلَّهُ مُطَرَّدًا
فَأَكَّدَ (يَوْمًا) وَهُوَ نَكْرَةٌ بَ (كله) . واستدلوا أيضًا بقول الآخر^(٢) :

/ قد صرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

[٢٩١]

وما استدلوا به من هذه الأبيات لا حجة فيه . أما قول الشاعر : يا ليت عدة حول كله رجب^(٣) ، فالرواية : يا ليت عدة حولي كله رجب^(٤) ، بالإضافة وهو معرفة لا نكرة ،^(٥) و(رجبًا) منصوب ؛ لأن القصيدة منصوبة^(٦) ،^(٧) كما قال الآخر^(٧) :

يا ليت أيام الصبا رواجعًا^(٦) .

وأما قول الآخر : يومًا^(٨) جديدًا كله مطردًا ، فيحتمل أن يكون تأكيدًا للمضمير في

[٢٩٢] (جديد) ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان / هذا أولى لأنه أقرب إليه من (اليوم) ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع .

(١) الرجز دون نسبة في : المحكم والمحيط الأعظم (١٤١/٩) ، لسان العرب (ط ر د) ، خزنة الأدب (٥/١٧٠) ، تاج العروس (ط ر د) .

الحفد : مشي دون الخب ، ويوم طراد ومطرد : كامل متمم ، أراد : يومًا مطردًا جديدًا كله . انظر : التاج (ح ف د) ، المحكم (ط ر د) .

(٢) قال البغدادي في خزنة الأدب (١٨١/١) : « هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع » .

(٣) م : « رجب » .

(٤) أ ، ص ، ب ، ل ، م : « رجب » .

(٥ - ٥) سقط من : أ ، ص .

(٦ - ٦) سقط من : أ ، ص ، م .

(٧) البيت منسوب للعجاج في : طبقات فحول الشعراء (٧٨/١) ، ودون نسبة في : الجمل في النحو

(ص ٢٣٤) ، الكتاب (١٤٢/٢) ، الأصول في النحو (٢٤٨/١) ، مع الهوامع (٤٩١/١) ، وقال

البغدادي في الخزنة (٢٥٥/١٠) : « الشاهد من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها » .

(٨) ل : « يوم » .

وأما قول الآخر: قد صرت البكرة يوماً أجمعا، فلا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة،
ثم لو صححت هذه الآيات على ما رَووا^(١)، فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشدوذها في
بابها، والشاذ لا يحتج به، فاعرفه إن شاء الله تعالى.



(١) م: «رووه».

/ [٦٤] بَابُ الْوَصْفِ (١)

إن قال قائل: ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيص والتفضيل. فإن كان معرفةً كان الغرض من (٢) الوصف التخصيص؛ لأن الاشتراك يقع فيها، ألا ترى أن المسمين بزيد ونحوه كثير، فإذا قال: (جاءني زيد) لم يعلم أيهم يريد، فإذا قال: (زيد العاقل، أو العالم، أو الأديب)، أو ما أشبه ذلك، فقد خصه من غيره؟ وإن كان الاسم نكرة، كان الغرض من الوصف التفضيل (٣)، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، لم يعلم أي رجل هو، فإذا قلت: رجل عاقل، فقد فضلت (٤) عمّن (٤) ليس له هذا الوصف، ولم تخصه؛ لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه، ولم يوجد هاهنا.

/ فإن قيل: ففي كم (٥) تتبع الصفة الموصوف؟ قيل: في عشرة أشياء: (٦) التعريف، والتذكير، والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والرفع، والنصب، والجر (٦).

فإن قيل: فلم لم توصف المعرفة بالنكرة، أو النكرة بالمعرفة، وكذلك سائرهما؟ قيل: لأن المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً، وإذا

(١) الأصول (٢٣/٢)، علل النحو (ص ٣٨٠)، شرح عيون الإعراب (ص ٢٢٧)، اللباب (٤٠٤/١).

(٢) ص: «في».

(٣) ص: «فصلته».

(٤) م: «على من»، و(عن) هنا بمعنى (على)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾،

انظر: مغني اللبيب (ص ١٩٦).

(٥) بعده في م: «حكماً».

(٦) م: «رفعه ونصبه وجره وإفراده وتثنيته، وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه وتنكيره».

استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، أو النكرة بالمعرفة، كان في وصف الواحد بالاثنين، أو الاثنين بالجمع، أشد استحالة. وكذلك سائرهما.

فإن قيل: فما العامل في الصفة؟ قيل^(١): العامل في الموصوف، فإذا قال: جاءني

زيد الظريف، كان العامل/فيه (جاءني). وإذا قال: رأيت زيدا الظريف، كان العامل [٢٩٥]

فيه: (رأيت). وإذا قال: مررت بزيد الظريف، كان العامل فيه: الباء. هذا مذهب

سيبويه. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أو جبه له الرفع، وإلى أن

كونه صفة [٦٥] لمنصوب أو جبه له النصب، وإلى أن كونه صفة لمجرور أو جبه له

الجر. والذي عليه الأكثر هو الأول، وهو مذهب سيبويه، فاعرفه إن شاء الله تعالى.



(١) بعده في م: «هو».

/بابُ عطفِ البيانِ^(١)

إن قال قائلٌ : ما الغرضُ في عطفِ البيانِ ؟ قيل : الغرضُ فيه رفعُ اللبسِ ، كما في الوصفِ ، ولهذا يجبُ أن يكونَ أحدُ الاسمينِ يزيدُ على الآخرِ في كونِ الشخصِ معروفاً به ليخصَّه من غيره ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بعدَ اسمٍ مشتركٍ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : مررتُ بولدك زيدٍ ، فقد خصصتَ ولدًا واحدًا من أولادِهِ ، فإن لم يكنْ له إلا ولدٌ واحدٌ ، كان بدلاً ، ولم يكنْ عطفَ بيانٍ ، لعدمِ الاشتراكِ .

وعطفُ البيانِ يشبهُ البدلَ من وجهٍ ، ويشبهُ الوصفَ من وجهٍ ؛ فوجهُ شبههِ بالبدلِ^(٢) أنَّه اسمٌ جامدٌ . كما أنَّ البدلَ يكونُ اسمًا جامدًا ، ووجهُ شبههِ بالوصفِ^(٣) أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في الاسمِ الأوَّلِ . والدليلُ على ذلك أنَّك تحملهُ تارةً على اللفظِ ، وتارةً على الموضعِ ، فتقولُ : /يا زيدُ زيدٌ زيدًا . فالرفعُ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ ، قال الشاعرُ^(٤) :

إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سطرًا لقائلٍ يا نصرٌ نصرٌ نصرًا
^(٥) ويجوزُ أن يكونَ (نصرٌ) الثالثُ منصوبًا على المصدرِ ، كأنه قال : (انصر نصرًا)^(٥) .
 وهذا بابٌ يترجمُهُ البصريون ولا يترجمُهُ الكوفيون . فاعرفه إن شاء الله تعالى .

(١) الأصول (٤٥/٢) ، شرح عيون الإعراب (ص ٢٣٣) ، اللباب (٤٠٩/١) .

(٢) ل ، م : « للبدل » .

(٣) ل ، م : « للوصف » .

(٤) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في : الكتاب (١٨٥/٢) ، تفسير الطبري (٥٦٠/٢١) ، الخصائص (١/٣٤٠) ، الصحاح (س ط ر) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) ، خزانة الأدب (٢/٢١٩) ، ملحقات ديوانه (ص ١٧٤) ، ومنسوب لذي الرمة في : شرح شذور الذهب (ص ٤٤٤ ، ٤٥٦) ، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني (٦/٢٠٥) : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره في ديوانه ، وقيل لغيره ، والله أعلم » ، وأنكر الصاغاني في التكملة والذيل (س ط ر) على سيبويه والجوهري نسبتها لرجز لرؤبة ، وتعجب البغدادي من صنيعة ، فقال في الخزانة (٢/٢٢٣) : « والعجب من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة ولم يبين قائله » .

(٥ - ٥) سقط من : م .

/بَابُ الْبَدْلِ^(١)/

[٢٩٨]

إن قال قائل: ما الغرضُ في البدلِ؟ قيل: الإيضاحُ ورفع الالتباسِ، وإزالة التوشُّعِ والمجازِ .
فإن قيل: فعلى كم ضرباً البدلُ؟ قيل: على أربعةٍ أُضربُ؛ بدلُ الكلِّ من الكلِّ، وبدلُ
البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، وبدلُ الغلطِ . فأما بدلُ الكلِّ من الكلِّ فكقولك:
جاءني أخوك زيدٌ، ورأيتُ أخاك زيداً، ومررتُ بأخيك زيدٍ . قال الله تعالى^(٢) [٦٥ ظ]:
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ، وبدلُ البعضِ من
الكلِّ، كقولك: جاءني بنو فلانٍ ناسٌ منهم . ولا بد أن يكونَ فيه ضميرٌ يعلِّقه بالمبدلِ منه ،
قال الله تعالى^(٣): ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ .

وأما قوله تعالى^(٤): ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ، ف﴿مَنِ
اسْتَطَاعَ﴾ بدلٌ من /النَّاسِ/ وتقديرُه: (من استطاع سبيلاً منهم) . فحذف الضميرُ
للعلمِ به . وأما بدلُ الاشتمالِ ، فنحو قولك: سلب زيدٌ ثوبه ، و: يعجبني عمرٌو عقله ،
ولا بد أيضاً فيه من ضميرٍ يعلِّقه بالمبدلِ منه ، قال الله تعالى^(٥): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ
الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ، فقوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ ، بدلٌ من ﴿الشَّهْرِ﴾ ، والضميرُ في
﴿فِيهِ﴾ عائدٌ إلى ﴿الشَّهْرِ﴾ .
فأما قولُ الشاعرِ^(٦):

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتِهِ تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

(١) الأصول (٤٦/٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٦/٢ ، ١٥٢/٣) ، شرح عيون الإعراب (ص ٢٣٧) ، اللباب (١) / (٤١٠) .

(٢) الفاتحة: ٥ ، ٦ .

(٣) البقرة: ١٢٦ .

(٤) آل عمران: ٩٧ .

(٥) البقرة: ٢١٧ .

(٦) البيت للأعشى في: ديوانه (ص ٧٧) ، الكتاب (٣٨/٣) ، المقتضب (١٦٥/١) ، الجمل في النحو =

فالتقدير فيه : ثواء^(١) ثويته فيه . فحذف للعلم به^(٢) .

[٣٠٠] وأما بدل الغلط ، فلا يكون في قرآن^(٣) ، ولا^(٤) كلام فصيح ، وهو أن يريد / أن يلفظ بشيء ، فيسبق^(٥) لسانه إلى غيره ، فيقول : لقيت زيدا عمرا ، ف (عمرو) هو المقصود ، و (زيد) وقع في لسانه غلطا^(٦) به ، فأتى بالذي قصده ، وأبدله من المغلوط به ، والأجود في مثل هذا أن تستعمل (بل) ، فتقول^(٧) : بل عمرا .

فإن قيل : فما العامل في البديل ؟ قيل : اختلف النحويون^(٨) في ذلك ؛ فذهب جماعة من النحويين إلى أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه^(٩) ، وهما^(١٠) جملتان ، ويحكي عن أبي علي الفارسي أنه قيل له : كيف يكون البديل أيضا للمبدل ، وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه العامل في المبدل ، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ ، جاز أن يوضحه .

والذي يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل [٦٦ و] قوله تعالى^(١١) :

[٣٠١] ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ / أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ . فظهور اللام في ﴿بُيُوتِهِمْ﴾ وهي بدل من ﴿مَنْ﴾ يدل على أن العامل في

= (ص ٢٦) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٧/٩١) .

(١) سقط من م .

(٢) سقط من : أ ، وفي ل : « فيه » .

(٣) أ ، ب ، ك : « القرآن » .

(٤) بعده في أ : « في » .

(٥) أ : « فسبق » .

(٦) ب ، م : « غلط » .

(٧) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « فيقول » .

(٨) اللباب (١/٤١٤) ، شرح المفصل (٣/٦٧) .

(٩) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، م .

(١٠) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « هو » .

(١١) الزخرف : ٣٣ .

البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ ، ونحوه قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَالَ أَمْلَأُوا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ فظهور اللام مع (مَنْ) ، وهو بدلٌ من ﴿ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا ﴾ يدلُّ ^(٢) على أن العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المبدلِ ، ^(٣) وذهب قومٌ إلى أن العاملَ في البدلِ هو العاملُ في المبدلِ ^(٣) ، كما أن العاملَ في الصفةِ هو العاملُ في الموصوفِ ، والأكثرُ على الأولِ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٢) م : « فدل » .

(٣) (٣ - ٣) سقط من : أ .

/بَابُ الْعَطْفِ^(١)/

إن قال قائلٌ : كم حروفُ العطفِ ؟ قيل : تسعةٌ ؛ الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتى .

فإن قيل : لم كان أصلُ حروفِ العطفِ الواو ؟ قيل : لأن الواو لا تدلُّ على أكثرِ مِنَ الاشتراكِ فقط ، وأما غيرها من الحروفِ فتدلُّ^(٢) على الاشتراكِ ، وعلى معنَى زائدٍ على ما سنبينُ ، فإذا كانت هذه الحروفُ تدلُّ على زيادةٍ معنَى ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلةِ الشيءِ المفردِ ، وباقي الحروفِ بمنزلةِ المركبِ ، والمفردُ أصلُ المركبِ^(٣) .

فإن قيل : فما الدليلُ على أن الواو تقتضي الجمعَ دونَ الترتيبِ ؟ قلنا^(٤) : الدليلُ على ذلك قوله تعالى^(٥) : ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا / وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ . وقال في موضعٍ آخر^(٦) : ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ . ولو كانت الواو تقتضي الترتيبَ لما جاز أن يتقدم^(٧) في إحدى الآيتين ما يتأخرُ في الأخرى . وقال لبيد^(٨) :

(١) الأصول (٥٥/٢) ، الجمل للزجاجي (ص١٧) ، علل النحو (ص٣٧٧) ، شرح اللمع للثمانيني (١٣٩-مخطوط) ، شرح عيون الإعراب (ص٢٤٥) ، اللباب (٤١٦/١) .

(٢) أ ، ص : « فيدل » .

(٣) ب ، ك ، ل ، م : « للمركب » .

(٤) ك ، ل ، م : « قيل » .

(٥) البقرة : ٥٨ .

(٦) الأعراف : ١٦١ .

(٧) أ : « تقدم » .

(٨) البيت في ديوانه (ص١٧٥) ، العين (٣١٥/٧) ، المعاني الكبير (٤٥٢/١) ، الصحاح (دك ن) ، المحكم والمحيط الأعظم (٥٧٠/٢) .

أغلي : أشترى غالياً ، والسبأ : اشتراء الخمر ، ولا يستعمل في غيرها ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالصة ، وقيل : التي عتقت ، وقيل : التي لم تفتح ، والجونة : الخاوية ، ومعنى قدحت : اغترف منها ، وقيل : مزجت ، وقيل : بزلت ، وفض ختامها : طينها . انظر : شرح ديوانه للطوسي (ص٢٢٨) .

أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خَتَامُهَا
وتقديره : فض ختامها وقدحت ؛ لأنه يريد ب (الجونة) هاهنا : القدر ، وقدحت ،
أي : غرقت ، والمِعْرَفَةُ يقال لها : المِقْدَحَةُ ، و(فضَّ ختامها) أي : كَشَفَ غطاؤها ،
والغرفُ [٦٦ظ] إنما يكونُ بعدَ الكشْفِ (١) .

والذي يدلُّ أيضًا (٢) على أنها للجمعِ دونَ الترتيبِ قولُهم : المالُ بينَ زيدٍ وعمرو ،
كما يقالُ : بينهما ، وتقولُ : اختصمَ زيدٌ وعمرو ، ولو كانت الواوُ تفيدُ الترتيبَ لما جاز
أن تقَعَ هاهنا ؛ لأن هذا الفعلَ لا يقعُ إلا من اثنين ، ولا يجوزُ الاختصارُ (٣) على أحدهما ،
فدلَّ على أنها تفيدُ الجمعَ دونَ الترتيبِ .

فأما الفاءُ فإنها تفيدُ الترتيبَ والتعقيبَ ، و(ثم) تفيدُ الترتيبَ والتراخي ، و(أو) تفيدُ
الشكَّ والتخييرَ والإباحةَ ، و(لا) تفيدُ النفيَ ، و(بل) تفيدُ الانتقالَ من (٤) قصةٍ إلى قصةٍ (٤)
أخرى ، و(لكن) تفيدُ الاستدراكَ ، وإنَّما تعطفُ في النفيِ دونَ الإثباتِ ، بخلافِ (بل)
فإنَّها تعطفُ في النفيِ والإثباتِ معًا (٥) .

فإن قيل : فلمَ جاز أن تستعملَ (بل) بعدَ النفيِ ك (لكن) ولمَ يجوزُ أن تستعملَ (لكن)
بعدَ الإثباتِ ك (بل) ؟ / قيل : لأنَّ (بل) إنَّما تستعملُ في الإيجابِ لأجلِ الغلطِ والنسيانِ [٣٠٤]
لما قبلها ، وهذا إنما يقعُ في الكلامِ نادرًا ، فاقتصروا على حرفِ واحدٍ ، وأمَّا استعمالُ
(لكن) فإنَّما يكونُ بعدَ النفيِ ، فجاز أن يشتركَ (٦) معها فيه ؛ لأنَّ الكلامينِ صوابٌ ، ولا

(١) بعده في ب ، ك ، م : « هكذا ذكره الثمانيني ، والأظهرُ أنه أراد بالجونة : الحايية ، وقد ذكرنا ذلك في

[٣٠٥]

كتابتنا الموسومِ بالمرتلجِ في / شرح السبعِ الطولِ » .

(٢) سقط من : م .

(٣) أ : « الاختصار » .

(٤ - ٤) في ل : « صيغة إلى صيغة » .

(٥) سقط من : أ .

(٦) أ ، ص : « تشترك » ، وفي ل : « تشرك » .

يُنكَّرُ تَكْرِيهًا^(١) ما يقتضي الصواب ، فلذلك افترق الحكم فيهما .
 وأما (أم) فتكون على ضربين ؛ متصلَّة ، ومنقطعة ؛ فأما المتصلة فتكون بمعنى (أي) ،
 نحو (أزيد عندك أم عمرو) ، أي : أيُّهما عندك ؟

وأما المنقطعة فتكون بمنزلة (بل) والهمزة ، كقولهم : إنَّها لإبلٌ أم شاء ، والتقديرُ
 فيه : بل أهي شاء ، كأنه رأى أشخاصًا فغلب على ظنِّه أنها إبلٌ ، فأخبر بحسبِ ما غلب
 على ظنِّه ، ثم أدركه الشكُّ ، فرجع إلى السؤالِ والاستثباتِ ، فكأنه قال : بل أهي شاء .
 ولا يجوزُ أن تقدَّرَ^(٢) (بل) وحدها ، والذي يدلُّ عليه^(٣) قوله تعالى : ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ
 وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ . ولو كان بمعنى (بل) وحدها لكان التقدير : بل له البناتُ ولكم /

[٣٠٦]

البنون . وهذا كضَرْ^(٤) ، فدلَّ [٦٧و] على أنها بمنزلة (بل) والهمزة . فأما (إمًا) فليست
 حرفَ عطفٍ ، ومعناها كمعنى (أو) إلا أنها أقعدُ في بابِ الشكِّ من (أو) ؛ لأن (أو)
 يمضي صدرُ الكلامِ^(٥) معها على اليقين ، ثم يطرأ الشكُّ ، فيسري الشكُّ من آخرِ
 الكلامِ إلى أوله ، وأمَّا (إمًا) فيبني كلامه^(٦) معها من أوله على الشكِّ ؛ وإنما قلنا : إنها
 ليست حرفَ عطفٍ ؛ لأن حرفَ العطفِ لا يخلو إمَّا أن يعطفَ مفردًا على مفردٍ ، أو
 جملةً على جملةٍ ، فإذا قلت : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو . لم تعطفَ مفردًا على مفردٍ ، ولا
 جملةً على جملةٍ . ثم لو كانت حرفَ عطفٍ لما جاز أن تتقدِّمَ على الاسمِ ؛ لأن حرفَ
 العطفِ لا يتقدِّمُ على المعطوفِ عليه ، ثم لو كانت أيضًا حرفَ عطفٍ لما جاز أن

(١) أ ، ل : «تكرر» ، وفي ك : «تتكرر» ، وفي م : «تكرار» .

(٢) ص ، ل : «يقدر» .

(٣) ك ، م : «على ذلك» .

(٤) بعده في ك ، م : «محض» .

(٥) م : «كلامك» .

(٦) م : «الكلام» .

(٧) أ ، م : «بينهما» .

يُجمعَ بينها^(٧) وبينَ الواوِ، فلما جُمعَ بينهما، دلَّ على أنها ليست حرفَ عطفٍ؛ لأنَّ
حرفَ العطفِ لا يدخلُ على مثله، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



/باب ما لا ينصرف^(١)/

إن قال قائلٌ : كم العللُ التي تمنعُ الصرفَ ؟ قيل : تسعة^(٢) ، وهي : وزنُ الفعلِ ،
والوصفُ والتأنيثُ ، والألفُ والنونُ الزائدتان ، والتعريفُ ، والعجمةُ ، والعدلُ ، والجمعُ ،
والتركيبُ ، ويجمعُها بيتان من الشعرِ :

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم عدلٌ ثم تركيبٌ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبٌ

فإن قيل : ومن أين كانت هذه العللُ فروغًا ؟ قيل : لأنَّ وزنَ الفعلِ فرُعٌ على وزنِ
الاسمِ ، والوصفُ فرُعٌ على الموصوفِ ، والتأنيثُ فرُعٌ على التذكيرِ ، والألفُ والنونُ
الزائدتان^(٣) فرُعٌ لأنهما يجريان مَجْرَى علامةِ التأنيثِ في امتناعِ دخولِ علامةِ
التأنيثِ عليهما ، ألا ترى أنه لا يقالُ : عطشانَةٌ ، وسكرانَةٌ . [٦٧ظ] كما لا يقالُ :
[٣٠٨] حمراءٌ ، /ولا : صفراءٌ . والتعريفُ فرُعٌ على التنكيرِ ، والعجمةُ فرُعٌ على العربيةِ ،
والجمعُ فرُعٌ على الواحدِ ، والعدلُ فرُعٌ ؛ لأنه متعلقٌ بالمعدولِ عنه ، والتركيبُ فرُعٌ
على الإفرادِ ، فهذا وجهُ كونها فروغًا .

فإن قيل : فلمَ وجب أن تكونَ هذه العللُ تمنعُ الصرفَ ؟ قيل : لأنها لما كانت فروغًا
على ما بيَّنا ،^(٤) فقد أشبهت الفعلَ^(٥) والفعلُ فرُعٌ على الاسمِ ، وهو أثقلُ من الاسمِ لكونه
فروعًا ، فإذا اجتمعَ في الاسمِ علتان من هذه العللِ ، وجب^(٥) أن يمتنعَ^(٦) من الصرفِ لشبهِه
الفعلِ .

(١) المقتضب (٣/٣٠٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٥٣) ، علل النحو (ص ٤٥٦) ، اللباب (١/٥٠٠) .

(٢) كذا في ف ، وفي باقي النسخ : « تسع » . والمثبت على لغة أهل بغداد ، فإنهم يعتبرون في تذكير العدد
وتأنيثه لفظ الجمع لا المفرد . انظر : ارتشاف الضرب (١/٣٦١) .

(٣) كذا في جميع النسخ وروايات الكتاب وصوابه : « الزائدتين » .

(٤ - ٤) أتى في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م قبل قوله : « فإذا اجتمع في الاسم علتان » .

(٥) أ : « فوجب » .

(٦) أ ، ص ، ك : « يمتنع » .

فإن قيل : فلم لم يمنع الاسم^(١) الصرف بعلّة واحدة؟ قيل : لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلا يمتنع من الصرف بعلّة واحدة ؛ لأنّها لا تقوى على نقله عن أصله ، إلا أن تكون العلة / تقوم مقام علتين ، فحينئذٍ يمنع من الصرف بعلّة واحدة ؛ لقيام^(٢) علة مقام [٣٠٩] علتين .

فإن قيل : لم يُمنع ما لا ينصرف من^(١) التنوين والجرّ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أنه إنّما منع من^(٣) التنوين ؛ لأنه علامة للصرف^(٤) ، فلما وجد ما يوجب منع الصرف وجب أن يحذف ، ومنع الجرّ تبعاً له .

والوجه الثاني : أنه إنّما منع الجرّ أصلاً لا تبعاً ؛ لأنه إنّما منع من الصرف لأنه أشبهه الفعل ، والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين ، فكذلك أيضاً ما أشبهه .

فإن قيل : فلم حُمِلَ الجرّ على النصب في ما لا ينصرف؟ قيل : لأن بين الجرّ والنصب مشابهة ، ولهذا حُمِلَ النصب على الجرّ في التثنية ، وجمع المذكر ، والمؤنث السالم ، فلما / حُمِلَ النصب على الجرّ في تلك المواضع ، فكذلك يحمل^(٥) الجرّ على [٣١٠] النصب هاهنا .

فإن قيل : فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ، ينصرف في النكرة إلا خمسة أنواع ؛ أفعال^(٦) نعتاً ، نحو : أزهر ، وما كان آخره ألف التانيث ، نحو : حبلى ، وحمراء ، وما كان على فعلاّن مؤنثه [٦٨ و] فَعَلَى ، نحو : سكران وسكرى ، وما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أو سَطُها ساكنٌ ، نحو : مساجد ، وقناديل ، وما كان معدولاً عن العدد ،

(١) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل .

(٢) ص : « لمقام » .

(٣) سقط من : أ ، ص ، ل .

(٤) أ ، ب ، ك : « الصرف » ، وفي م : « التصرف » .

(٥) ل : « حمل » .

(٦) بعده في ب ، ك ، ل ، م : « إذا كان » .

نحو: مثني، وثلاث، ('ما أشبه ذلك')^(١)؟ قيل: أمّا أفعل، فإنّما لم ينصرف معرفةً ولا نكرةً؛ لأنّه إذا كان معرفةً فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل، وإذا كان نكرةً فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّه إذا سمّي به ثم نكر انصرف؛ لأنّه لما سمّي به زال/عنه الوصف، فإذا نكر بقي وزن الفعل وحده، فوجب أن ينصرف، والصحيح أنّه لا ينصرف؛ لأنّه إذا نكر رجع إلى الأصل وهو الوصف، فيجتمع فيه^(٢) وزن الفعل والوصف، وكما أنهم صرفوا قولهم: مررت بنسوة أربع. وإن كان على وزن الفعل وهو صفة؛ لأن^(٣) الأصل أن يكون اسمًا لا صفةً مراعاةً للأصل، فكذلك هاهنا يراعى^(٤) أصله في الوصف وإن كان قد سمّي به.

وأما ما كان آخره ألف التانيث، فإنّما لم ينصرف البتة^(٥) لأنه مؤنث، وتأنيثه لازم، فكأنه أتت مرتين، فلهذا لم^(٦) ينصرف؛ لأنّ العلة فيه قامت مقام علتين.

وأما ما كان على فعلان مؤنثه فعلى، نحو: سكران وسكرى؛ فلأن الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التانيث، نحو (حمراء)، وذلك من وجهين: أحدهما: امتناع دخول تاء التانيث. / والثاني: أنّ بناء مذكّره مخالفٌ لبناء مؤنثه، فإن لم يكن له^(٧) فعلى، نحو (عثمان)، فإنّه لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً، وليس من هذه الأنواع.

وأما ما كان جمعًا بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فإنما منع من الصرف البتة، وذلك لأربعة أوجه^(٨) ذكرها الثمانيني^(٩):

(١ - ١) في ك: «ما أشبهه»، وفي م: «أشباهه».

(٢) بعده في م: «علتان وهو».

(٣) م: «إلا أن».

(٤) م: «نراعى».

(٥) سقط: من: ك، م.

(٦) ك، م: «لا».

(٧) بعده في م: «مؤنث على».

(٨ - ٨) سقط: من: أ، ل.

(٩) الثمانيني: أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير النحوي، كان قيمًا بعلم النحو عارفًا بقوانينه، أخذ عن =

الوجه الأول: أنه لما كان جمعًا لا يمكن [٦٨ظ] جمعه مرة ثانية، فكأنه قد جمع مرتين. والوجه الثاني: أنه جمع لا نظير له في الآحاد، فعدم النظر يقوم مقام علة ثانية. والوجه الثالث: أنه جمع ولا يمكن أن يكسّر مرة ثانية، فأشبهه الفعل؛ لأن الفعل لا يدخله التكرير^(١). والوجه الرابع: أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية فجري مجرى الاسم الأعجمي؛ لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي،^(٢) والوجهان الآخران ينزعان إلى الأولين^(٣).

وأما ما كان معدولاً عن العدد، نحو (مثنى، وثلاث)، فإنما منع الصرف في النكرة، وذلك للعدل والوصف، وقيل: لأنه /عدل عن اللفظ والمعنى؛ فأما عدله في اللفظ [٣١٣] فظاهر. وأما عدله في المعنى؛ فلأن العدد يراؤ به قبل العدل^(٤) الدلالة على قدر المعدود، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني اثنان أو ثلاثة. أردت قدر ما جاءك، وإذا قلت: جاءني مثنى وثلاث، لم يجز حتى تقدم^(٥) قبله جمعاً^(٦) لتدلّ بذكر المعدول^(٧) على الترتيب، فنقول: جاءني القوم مثنى مثنى، وثلث ثلاث، أي: اثنين اثنين، وثلثة ثلاثة، فدلّ على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى، فلذلك لم ينصرف في النكرة.

فإن قيل: فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجرّ مع الألف واللام والإضافة؟ قيل: لثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنه أمن فيه التنوين؛ لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع

= ابن جني، وأخذ عنه أبو المعمر يحيى بن طباطبا، له شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، والمقيد في النحو، توفي سنة ثنتين وأربعين وأربع مئة. انظر: المنتظم (٣٢٦/١٥)، نزهة الألباء (ص ٢٥٦)، بغية الوعاة (٢١٧/٢).

(١) م: «التنكير».

(٢) م: سقط من: أ، ل.

(٣) م: «العدد».

(٤) م: «يتقدم».

(٥) أ: «جميعاً»، وفي م: «جمع».

(٦) أ، ص، ب، ك، ل، م: «المعدود».

التنوين ، فلمَّا وجدت أَمِنَ فيه التنوينُ ، فدخَله الجرُّ في موضعِ الجرِّ .
[٣١٤] / **والوجهُ الثاني :** أنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ قامَت مقامَ التنوينِ ، ولو كان التنوينُ فيه
لجاز فيه الجرُّ ، فكذلك مع ما قام مقامه . **والوجهُ الثالثُ :** أنه بالألفِ واللامِ والإضافةِ بُعد
عن شبهِ الفعلِ ، فلما بُعد عن شبهِ الفعلِ دخَله الجرُّ في [٦٩ و] موضعِ الجرِّ ؛ لأنه قد صار
بمنزلةِ ما فيه علَّةٌ واحدةٌ ، فلهذا المعنى دخَله الجرُّ مع الألفِ واللامِ ، والإضافةِ ، فاعرفه إن
شاء اللهُ تعالى .



/بابُ إعرابِ الأفعالِ وبنائها^(١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ كانت الأفعالُ ثلاثَةً، ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ؟ قيل: لأن الأزمنةَ لَمَّا كانت ثلاثَةً وجب أن يكونَ الأفعالُ ثلاثَةً؛ ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ. فإن قيل: فليَمِ بُني الفعلُ الماضي على حركةٍ، وليَمِ كانت الحركةُ فتحةً؟ قيل: إنّما بني الفعلُ أولاً؛ لأن الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، وبني على حركةٍ، تفضيلاً له على فعلِ الأمرِ؛ لأن الفعلَ الماضي أشبه الأسماءَ في الصفةِ، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ضرب، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ، وأشبه أيضاً ما أشبه الأسماءَ في الشرطِ والجزاءِ، فإنك تقول: إن فعلتَ فعلتُ، والمعنى فيه: إن تفعلُ أفعلُ، فلمَّا قام الماضي /مقامَ المستقبلِ، والمستقبلُ قد أشبه الأسماءَ^(٢)، وجب أن يُبنى على [٣١٦] حركةٍ، تفضيلاً له على فعلِ الأمرِ الذي ما أشبه الأسماءَ ولا أشبه ما أشبهها. وإنّما كانت الحركةُ فتحةً لوجهين:

أحدهما: أنّ الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ، فلما وجب بناؤه على حركةٍ وجب أن يُبنى على أخفِّ الحركاتِ.

والوجهُ الثاني: أنّه لا يخلو إما أن يُبنى على الكسرِ، أو على الضمِّ، أو على الفتحِ، بطل^(٣) أن يُبنى على الكسرِ؛ لأن الكسرَ ثقيلٌ، والفعلَ ثقيلٌ، والثقلُ لا ينبغي أن يُبنى على ثقيلٍ، وإذا كان الجرُّ لا يدخله، وهو غيرُ لازمٍ لثقله، فألاً يدخله الكسرُ الذي هو لازمٌ كان ذلك من طريقِ الأولى.

وإذا بطلَ أن يُبنى على الكسرِ، بطلَ أن يُبنى على الضمِّ أيضاً لثلاثةِ أوجهٍ:

(١) المقتضب (١/٢)، الأصول (١٤٥/٢)، شرح الكتاب للسييرافي (٧٧/١)، (١٩٠/٣)، اللباب (١٣/٢).

(٢) بعده في ب، ك، ل: «فقد أشبه ما أشبه الأسماءَ فلما أشبه ما أشبه الأسماءَ».

(٣) م: «فبطل».

الوجه الأول: أن [٦٩ظ] الضم أثقل، وإذا بطل أن يُبنى على الثقيل، فألا يُبنى على الأثقل أولى.

والوجه الثاني: أن الضم أخو الكسر؛ لأن الواو أخت الياء ألا ترى أنهما يجتمعان في الردف، في نحو قوله^(١):

ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذكرَ التجرم للذنوب
ولا تسأله عما سوف يُبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب [٣١٧]
/ متى تك^(٢) في صديقٍ أو عدوً تُخبرك العيون عن القلوب
والوجه الثالث: إنما لم يُبنى على الضم؛ لأنه من العرب من يجتزئ بالضمّة عن الواو فيقول في (قاموا): قائم، وفي (كانوا): كان، قال الشاعر^(٣):

فلو أنّ الأطباء كانوا حولي وكان مع الأطباء الشفاء^(٤)
وإذا بطل أن يُبنى على الكسر والضم، وجب أن يُبنى على الفتح.
فإن قيل: فلم يُبنى فعل الأمر على الوقف؟ قيل: لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فُبنى على الوقف؛ لأنه الأصل. وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معرب، وإعرابه الجزم، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه: [٣١٨]
/ الوجه الأول: أنهم قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في (قم، واذهب): لتقم، ولتذهب، قال الله تعالى: (فبذلك فلتفرحوا)^(٥) هو خير مما تجمعون^(٦)، وذكر أنها

(١) الأبيات لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه شرح ثعلب (ص ٢٤٦)، ديوانه شرح الأعلام الشنتمري (ص ٢١٥)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٦٤).

(٢) ف: «يك».

(٣) البيت دون نسبة في: الجمل في النحو (ص ٢١٣)، الحيوان (٢٩٧/٥)، مجالس ثعلب (ص ١٠٩)، خزانة الأدب (٢٣٣/٥).

(٤) أ، ص، ب: «الأساة»، وفي ل: «الشفاء».

(٥) م: «فليفرحوا».

(٦) م: «يجمعون».

قراءة النبي ﷺ^(١) .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم »^(٢) ، فدلَّ على أن الأصل في (قم) : لتقم ، و(اذهب) : لتذهب ، إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة [٧٠ و] الاستعمال ، فحذفوه^(٣) مع حرف المضارعة تخفيفاً ، كما قالوا : أَيْش ، والأصل فيه : أي شيء ، وكقولهم : ويُلْمُه ، والأصل فيه : ويل أمه ، فحذفوا لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا .
والوجه الثاني : أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل النهي معربٌ مجزومٌ ، نحو (لا تَقُمْ ، ولا تذهب) ، فكذلك فعل الأمر ، نحو (قُمْ ، واذهب^(٤)) ؛ لأن النهي ضدُّ الأمر ، وهم [٣١٩] يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه مجزومٌ أنك تقول في المعتل : اغزُ ، ارم ، اخش ، فتحذف الواو ، والياء ، والألف ، كما تقول : لم تغزُ ، ولم ترم ، ولم تخش ، فدلَّ على أنه مجزومٌ بلامٍ مقدره ، وقد يجوزُ إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر^(٥) :
محمَّدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا
وما ذهب إليه الكوفيون فاسدٌ ، وقولهم : إن الأصل في (قم) : لتقم ، و(اذهب) :

(١) قراءة للآية ٥٨ سورة يونس أخرجها أبو داود في سننه (٣٩٨٣) ، ومن طريقه ابن الجزري في النشر (٢) /

(٢٢١) من حديث أبي بن كعب ، وقال ابن الجزري : حديث حسن .

(٢) ينظر : الجمل في النحو (ص ٢٦٧) ، معاني القرآن (٢/١٤٠) .

(٣) أ : « فحذفوهما » ، وفي ص ، ب ، ك ، ل : « فحذفوها » .

(٤) ك ، م : « اقعد » .

(٥) البيت مختلف في نسبه ، فنسب لأبي طالب في : شرح شذور الذهب (ص ٢٧٥) ، ونسب لحسان بن

ثابت في : شرح الرضي على الكافية (٤/١٢٥) ، وقال البغدادي في الخزانة (٩/١٤) : « والبيت لا

يعرف قائله ، ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان وليس موجوداً في ديوانه ، وقال ابن هشام في

شرح الشذور : قائله أبو طالب عم النبي ﷺ » .

لنذهب ، إلا أنه^(١) حذِف^(٢) لكثرة الاستعمال . قلنا : ليس كذلك ، فإنه لو كان الأمر [٣٢٠] كما زعمتم ، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله ، /دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : اقعنيسس ، واحرنجيم ، واغلووط ، وما أشبه ذلك ، بالحذف ، ولا يكثر استعماله - دلّ على فساد ما ذهبوا إليه .

وقولهم : إن فعل النهي معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ، قلنا : هذا قياس^(٣) فاسد ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب^(٤) المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً ، وأمّا فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان باقياً على أصله . وقولهم : إنه تُحذف^(٥) الواو ، والياء ، والألف ، نحو (اغز ، وارم ، واخش) ، كما تقول : لم تغز ، ولم ترم ، ولم تخش ، [٧٠ظ] فنقول : إنّما حذفت هذه الحروف^(٦) للبناء لا للإعراب ، [٣٢١] حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع /على الأصل ، والذي يدلّ على^(٧) صحة ما ذكرناه أنّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف ، فحروف الجزم أولى ، وأمّا البيت الذي أنشدوه ، وهو قوله :

محمدٌ تفدِ نفسك كلُّ نفس

فقد أنكره أبو العباس المبرد ، ولو سلّمنا صحته ، فنقول : قوله : تفدِ نفسك . لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة ، وإنّما حذفت الياء للضرورة ، اجتزاء بالكسرة عن

(١) ك ، م : « أنهم » .

(٢) ك ، م : « حذفوه » .

(٣) سقط من : م .

(٤) ص : « يوجب له » .

(٥) ل : « يحذف منه » ، وفي م : « يحذف » .

(٦) م : « الأحرف » .

(٧) بعده في م : « ذلك » .

الياء^(١)، وهو في كلامهم^(٢) أكثر من أن يُحصى . وإن سلّمنا أن الأصل : لتفد ، وأنه مجزومٌ بلامٍ مقدره ، إلا^(٣) أننا نقول : إنّما حذفت اللام لضرورة الشعر ، وما حذفت للضرورة لا يجوز أن يُجعل أصلاً يقاس عليه ، وقد بينّا هذه المسألة مستقصاةً في « المسائل الخلافية »^(٤) .

فإن قيل : فلم أعرب الفعل المضارع ؟ قيل : لأنه أشبه الأسماء / من الخمسة الأوجه [٣٢٢] التي قدمناها^(٥) قبل في صدر الكتاب ، وإعرابه : الرفع ، والنصب ، والجزم ؛ فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم ، وقد ذكرناه^(٦) أيضًا في صدر الكتاب ، وأما النصب والجزم فسنذكرهما^(٧) أيضًا فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : فلم قالوا : هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع ، وحذفوها في حالة الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب ، وسوّوا في (يخشى) بين النصب والرفع ؟ قيل : إنما أثبتوها ساكنة في الرفع ؛ لأن الأصل أن يقال : هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، بضم الواو في (يغزو) ، والياء في (يرمي ويخشى) ، إلا إنهم استقلوا الضمة على الواو من (يغزو) [٧١و] وعلى الياء من (يرمي) فحذفوها ، فبقيت الواو من (يغزو) ساكنة ، وكذلك الياء من (يرمي) ، وأما الياء من (يخشى) ، فانقلبت ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم ؛ لأنها أشبهت الحركات ، ووجه الشبه من وجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين ، أو [٣٢٣]

(١) بعده في ص : « وما أشبه ذلك » .

(٢) ل : « أشعارهم » .

(٣) م : « غير » .

(٤) الإنصاف (٢/٥٤٧ - ٥٤٩) .

(٥) أ ، ل : « قدمناه » ، وفي م : « ذكرناها » .

(٦) ك ، م : « ذكر » .

(٧) أ : « فسنذكرها » .

الحركات مأخوذةً منها على قولٍ آخرين ، وعلى كلا القولين فقد حصلت بينهما المشابهة .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف^(١) لا تقومُ بها الحركات ، كما أن الحركات كذلك ، وكما أنها تحذفُ للجزم ، فكذلك هذه الحروفُ ، وقد حكى عن أبي بكرِ ابنِ السراجِ أنه شبهَ الجازمَ بالدواءِ ، والحركةَ في الفعلِ بالفضلةِ التي يخرجُها الدواءُ ، وكما أن الدواءَ إن^(٢) صادفَ فضلةً حذفها^(٣) ، وإلا^(٤) أخذَ من نفسِ الجسمِ ، فكذلك الجازمُ إذا دخلَ على الفعلِ ، إن وجدَ حركةً أخذها ، وإلا أخذَ من نفسِ الفعلِ ، وسهلَ حذفُها وإن كانت أصليةً لسكونِها ؛ لأنها بالسكونِ تضعفُ ، فتصيرُ في حكمِ الحركةِ ، وكما أنَّ الحركةَ تحذفُ ، فكذلك هذه الحروفُ . وإنما فتحوا الواوَ والياءَ في (يغزَوُ ، ويرمي) في [٣٢٤] النسبِ لخرةِ الفتحةِ ، وانقلبتِ الياءُ/في^(٥) (يخشى) ألفًا ، لتحركِها^(٦) وانفتاحِ ما قبلها ، كما قبلناها في حالةِ الرفعِ لتحركِها بالضمِّ في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلها .

فإن قيل : فلم كانت الخمسةُ الأمثلةُ نحو (تفعلان ، ويفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين) ، في حالةِ الرفعِ بثبوتِ النونِ ، وفي حالةِ النصبِ والجزمِ بحذفِها ؟ قيل : لأنَّ هذه الأمثلةَ ، لما وجبَ أن تكونَ معربةً لم يمكنَ أن تُجعلَ اللامُ حرفَ الإعرابِ ، وذلك لأنه من الإعرابِ الجزمُ ، فلو أنها حرفٌ [٧١ظ] الإعرابِ لوجبَ أن تُسكنَ^(٧) في حالةِ الجزمِ ، فكان يؤدي إلى أن يحذفَ ضميرُ الفاعلِ ، وذلك لا يجوزُ . ولم يمكنَ أيضًا أن

(١) بعده في م : «ها هنا» .

(٢) م : «إذا» .

(٣) بعده في ص ، ف ، ك : «وإن لم يصادف» .

(٤) ب ، م : «إن لم يصادف فضلة» .

(٥) بعده في م : «نحو» .

(٦) بعده في ص ، ل : «لنصب» ، وبعده في ك : «بالنصب في الأصل» ، وبعده في م : «في النصب» .

(٧) م : «يسقط» .

يجعل الضمير حرف الإعراب ؛ لأنه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل ، وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع ؛ لأنه فاعلٌ ، فلا يجوز أن يجعل حرف إعرابٍ لكلمةٍ أخرى ، فوجب أن يكون الإعراب بعدها ، فزادوا النون ؛ لأنها^(١) تشبه حروف المد واللين ، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، وحذفها علامة للجزم / والنصب ، وإنما جعل الثبوت علامة [٣٢٥] للرفع ، والحذف علامة للجزم والنصب ، ولم يكن بعكس ذلك ؛ لأن الثبوت أول ، والحذف طارئٌ عليه ، كما أن الرفع أول ، والجزم والنصب طارئان عليه ، فأعطوا الأول الأول ، والطارئ الطارئ ، والنصب فيها محمولٌ على الجزم ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمولٌ على الجر ، فكذلك النصب هاهنا محمولٌ على الجزم .

فإن قيل : فلم استوى النصب والجزم في قولهم : أنتِ تفعلين ، للواحدة ، وليس في الأسماء الآحاد ما حيل نصبه على جرّه ؟ قيل : لأن قولهم : (أنتِ تفعلين) يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع في حالة النصب والجر يكون في آخره ياءً قبلها كسرةً ، وبعدها نونٌ ، كقولك : تفعلين . فلما أشبه لفظ الجمع ، حيل عليه ، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً . وكذلك كسروا النون من^(٢) (تفعلان) ، وفتحوها من (تفعلون) حملاً على تثنية الأسماء وجمعها . وهذه الأمثلة / معربةٌ ، لا حرف إعراب لها ، [٣٢٦] وذلك لما يتنا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون [٧٢و] حرف إعراب ، وليس لها نظيرٌ في كلامهم .

فإن قيل : فهلا كان (تفعلان) ، وتفعلون) تثنيةً وجمعاً لـ (تفعل) كما كان (زيدان) ، وزيدون) تثنيةً وجمعاً لـ (زيد) ؟ قيل : لأن الفعل لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، وإنما لم يجر ذلك لأربعة أوجه :

(١) ف : «لأنه» .

(٢) م : «في» .

الوجه الأول: أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدرِ، والمصدرُ لا يُثنى ولا يجمعُ؛ لأنَّه يدلُّ على الجنسِ، إلا أن تختلفَ أنواعه، فيجوزُ تثنيته وجمعه، فلمَّا كان الفعلُ يدلُّ على المصدرِ المبهم^(١) الدالُّ على الجنسِ، لم يجزُ تثنيته ولا جمعه.

والوجه الثاني: أن الفعلَ لو جاز تثنيته مع الاثنين، وجمعه مع الجماعة، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحدِ، فكان يجوزُ أن يقالَ: زيدٌ قاما، وقاموا، إذا فعلَ ذلك مرتين أو مرارًا، فلمَّا لم يجزُ ذلك دلَّ على أنه لا يُثنى ولا يجمعُ.

والوجه الثالث: أن الفعلَ ليس بذاتٍ يُقصدُ إليها بأن /يضمُّ إليها غيرها، كما يكونُ ذلك في الأسماءِ، فلذلك لم يُثنَّ، ولم يجمعُ.

والوجه الرابع: أن الفعلَ يدلُّ على مصدرٍ وزمانٍ، فصار في المعنى كأنه اثنان، فكما لا يجوزُ تثنية الاسمِ المثني، فكذلك لا يجوزُ تثنية الفعلِ.

فإن قيل: أليس الألفُ في (تفعلان) تدلُّ على التثنية، والواوُ في (تفعلون) تدلُّ على الجمعِ؟ قيل: الألفُ والواوُ يدلَّان على التثنية والجمعِ ولكن على تثنية الضميرِ وجمعه، لا على تثنية الفعلِ وجمعه لِمَا بيَّنَّا، فاعرفه إن شاء الله تعالى.



(١) سقط من: أ.

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل^(١)

[٣٢٨]

إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (أن، ولن، وإذن، وكي) النصب؟ قيل: إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب؛ [٧٢ظ] لأن (أن) الخفيفة تشبه (أن) الثقيلة، و(أن) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أن) هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت (لن، وإذن، وكي) على (أن)، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أن (أن) الخفيفة تُخِصُّ الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تُخِصُّ الفعل المضارع، للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها. ويحكى عن الخليل أنه لا ينصب شيئاً^(٢) من الأفعال إلا بـ (أن) مظهرة أو مقدره، والأكثر على خلافه. وتكون (أن) مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك إذا قلت: أن/تفعل كذا خير لك. كان التقدير: فعلك كذا خير لك، وما أشبه ذلك.

[٣٢٩]

وأما (لن) ففيها قولان: فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين، وأصلها (لا أن)، فحذفوا الألف من (لا)، والهمزة من (أن) لكثرة الاستعمال، كقولهم: ويؤمّه. وركبوا إحداهما مع الأخرى، فصار (لن). وذهب سيويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين، ليس فيه زيادة، قال سيويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل، لَمَا قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأن ما بعد (أن) لا يعمل في ما قبلها»^(٢). ويمكن أن يُعْتَدَرَ عن الخليل بأن يقال: إن الحروف إذا رُكِّبت تغير حكمها بعد التركيب، عمّا كانت عليه قبل التركيب، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا رُكِّبت مع (لا) ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما

(١) المقتضب (٦/٢)، الأصول (١٤٧/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/٣)، علل النحو (ص ١٩٠)،

اللباب (٣٠/٢).

(٢) الكتاب (٥/٣).

قبلها ، فيقال : زيدًا هلاً ضربت . فكذلك هاهنا . ويمكن أن يقال على هذا أيضًا : إن [٣٣٠] (هلاً) ذهب منها معنى الاستفهام ، [٧٣ و] فجاز أن يتغير / حكمها ، وأما (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها .

وأما (إذن) فتستعمل على ثلاثة أضرب : الأول : أن تكون عاملةً ، وهو أن تدخل^(١) على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ، وتكون^(٢) جوابًا ، نحو أن يقول القائل : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك ، فيجب إعمالها لا غير .

والثاني : أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، وذلك نحو قولك : إن تكرمني أكرمك ، وإذن أحسن إليك ، فيجوز إعمالها فت نصب الفعل بعدها ، كما لو ابتدأت بها ، فترجع إلى القسم الأول ، ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها ؛ لأنه^(٣) مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدئ محذوف ، والتقدير فيه : وأنا إذن أحسن إليك ، [٣٣١] فترجع^(٤) إلى القسم الثالث .

والثالث : أن تدخل بين كلامين ، أحدهما متعلق بالآخر ، / نحو أن تدخل بين الشرط وجوابه ، نحو (إن تكرمني إذن أكرمك) ، وبين المبتدئ وخبره ، نحو (زيدٌ إذن يقوم) ، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال . وكذلك إذا دخلت على فعل الحال ، نحو قولك : إذن أظنك كاذبًا ، إذا أردت أنك في حال ظنٍّ ؛ وذلك لأن (إذن) إنما عملت لأنها أشبهت (أن) ، و(أن) لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون بعدها إلا المستقبل ، فإذا زال الشبه بطل العمل .

وأما (كي) فتستعمل على ضربين : أحدهما : أن تعمل بنفسها ، وتكون مع الفعل

(١) م : « يدخل » .

(٢) م : « يكون » .

(٣) م : « لأنها » .

(٤) ص ، ل : « فيرجع » ، وفي م : « فرجع » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « لكي » .

بمنزلة الاسم الواحد ، نحو (جئتُك كي^(٥) تعطيني) .

والثاني : أن تعمل بتقدير (أن) ؛ لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ لأنهم يقولون : كَيْمَه ، كما يقولون : لِمَه ، وإنّما وجب أن يقدّر بعدها (أن) ؛ لأن حروف الجرّ لا تعملُ في الفعلِ .

[٧٣ ظ] / فإن قيل : فلمَ وجب تقديرُ (أن) بعدها ، وبعدَ الفاءِ ، والواوِ ، وأو ، واللام ، [٣٣٢]

وحتى ، دونَ أخواتِها ؟ قيل : لثلاثةِ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : أن (أن) هي الأصلُ في العملِ .

والوجهُ الثاني : أن (أن) ليس لها معنى في نفسها^(١) (ك(لن ، ^(١) وإذن ، وكي) ،

فإنقصانِ معناها ، كان تقديرُها أولى من سائرِ أخواتِها .

والوجهُ الثالثُ : أن (أن) لما كانت تدخلُ على الفعلِ الماضي والمستقبلِ ، ولا

يوجدُ هذا في سائرِ أخواتِها ، فقد وجدَ فيها مزيةٌ على سائرِ أخواتِها^(٢) ،^(٣) فإذا وجدَ فيها

مزيةٌ على سائرِ أخواتِها في حالةِ الإظهارِ^(٣) ، كانت أولى بالإضمار ، فاعرفه إن شاء الله

تعالى .



(١ - ١) أ ، ل : « كَأَنَّ » ، وفي ب ، م : « بخلاف لن » .

(٢) بعده في أ : « في حالة الإظهار » ، وبعده في م : « في حالة إظهارها » .

(٣ - ٣) سقط من : أ .

/بابُ حروفِ الجزمِ^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ وجب أن تعملَ (لم، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا في النهي) في الفعلِ المضارعِ الجزمِ؟ قيل: إنما وجب أن تعملَ لاختصاصِها بالفعلِ، وإنما وجب أن تعملَ الجزمَ، وذلك لأنَّ (لم) لَمَّا كانت تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنَّ (إن) التي للشرطِ والجزاءِ تدخلُ على الفعلِ الماضي فتنقله إلى معنى المستقبلِ، فقد أشبهت حرفَ الشرطِ، وحرفُ الشرطِ يعملُ الجزمَ، فكذلك ما أشبهه. وإنما وجب لحرفِ الشرطِ أن يعملَ الجزمَ؛ لأنه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرفُ الشرطِ اختير له الجزمُ؛ لأنه حذفٌ وتخفيفٌ. وأما (لما) فبمنزلةِ (لم) في النقلِ، فكان محمولاً عليه. [٣٣٤] وأما (لام الأمر) فإنَّما وجب أن يعملَ الجزمَ؛ لاشتراكِ الأمرِ باللامِ وبغيرِ اللامِ/في المعنى، فوجب^(٢) أن تعملَ اللام^(٣) الجزمَ، ليكونَ الأمرُ باللامِ مثلَ الأمرِ بغيرِ اللامِ في اللفظِ، وإن كان أحدهما جزءًا، والآخِرُ [٧٤و] وقفًا. وأما (لا) في النهي، فإنَّما وجب أن تجزمَ حملاً على الأمرِ؛ لأنَّ الأمرَ ضدُّ النهي، وهم يحملون الشيءَ على ضده كما يحملونه على نظيره، ولَمَّا كان الأمرُ مبنياً على الوقفِ، وقد حيلَ النهي عليه، جعلَ النهيَ نظيراً له في اللفظِ، وإن كان أحدهما جزءًا، والآخِرُ وقفًا على ما بيَّنا، فلهذا وجب أن يعملَ الجزمَ.

فإن قيل: إذا كان الأصلُ في (لَمْ) أن يدخلَ^(٤) على الماضي، فلم نقل إلى لفظِ المضارعِ؟ قيل: لأن (لم) يجب أن تكونَ عاملةً، فلو لزم ما^(٥) بعدها الماضي لما تبيَّن

(١) المقتضب (٤٣/٢)، الأصول (١٥٦/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٧/٣)، علل النحو (ص ٩٨)، اللباب (٤٧/٢).

(٢) م: «فيجب».

(٣) م: «لام».

(٤) أ، ص، ب، ك، ل، م: «تدخل».

(٥) سقط من: ف.

عملها ، فنُقِلَ الماضي إلى المضارع ليتبينَ عملها .

[٣٣٥] فإن قيل : فهلا جَوِّزَ تم دخولها على الماضي والمستقبل كما / جاز في حرفِ الشرطِ والجزاء؟ قيل : الفرقُ بينهما ظاهرٌ ، وذلك لأنَّ الأصلَ في حرفِ الشرطِ والجزاء أن يدخلَ على الفعلِ المستقبلِ ، والمستقبلُ أثقلُ من الماضي ، فُعِدِلَ عن الأثقلِ إلى الأخفِّ ، فأثَمَا (لم) فالأصلُ فيها أن تدخلَ على الماضي ، وقد وجب سقوطُ الأصلِ ، فلو جَوِّزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصلُ لما جاز دخولها على^(١) المضارع الذي هو الفرعُ ؛ لأنه إذا استعمل الأصلُ^(٢) الذي هو الأخفُّ ، لم يُستعمل الفرعُ الذي هو الأثقلُ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) بعده في م : « الفعل » .

(٢) سقط من : م .

/بابُ الشرطِ والجزاء^(١)

إن قال قائلٌ: لِمَ عمِلتَ (إن) الجزمَ في الفعلِ المضارعِ؟ قيل: إنما عمِلتَ لاختصاصِها، وعمِلتَ الجزمَ لما بيَّنا من أنها تقتضي جملتين؛ الشرطَ والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم؛ لأنه حذفٌ وتخفيفٌ.

فأما ما عدا (إن) من الألفاظِ التي يُجازى بها نحو (مَنْ، وما، وأي، ومهما، ومتى، وأين^(٢))، وأنى، وأي حين، وحيثما، وإذ ما، فإنَّما عمِلتَ لأنها قامت مقامَ (إن) فعمِلتَ عملَها، [٧٤ظ] وكلُّها مبنيةٌ لقيامها مقامَها ما عدا (أي)^(٣)، وسنذكرُ معانيها، ولمَ أقيمتَ مقامَ الحرفِ مستوفى في بابِ الاستفهامِ، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فما العاملُ في جوابِ الشرطِ؟ قيل: اختلفَ النحويون^(٤) في ذلك: فذهبَ بعضُ النحويين إلى أن العاملَ فيه /حرفُ الشرطِ، كما يعملُ في فعلِ الشرطِ. وذهبَ بعضهم إلى أن حرفَ الشرطِ، وفعلَ الشرطِ يعملان فيه.

وذهبَ آخرون إلى أن حرفَ الشرطِ يعملُ في فعلِ الشرطِ، وفعلَ الشرطِ يعملُ في جوابِ الشرطِ. وذهبَ أبو عثمانَ المازنيُّ إلى أنه مبنيٌّ على الوقفِ. فمن قال: إنَّ حرفَ الشرطِ يعملُ فيهما جميعًا، قال: لأنَّ حرفَ الشرطِ يقتضي جوابَ الشرطِ، كما يقتضي فعلَ الشرطِ، ولهذا المعنى يُسمَّى حرفَ الجزاءِ، فكما عمِلَ في فعلِ الشرطِ، فكذلك يجبُ أن يعملَ في جوابِ الشرطِ. وأما من قال: إنهما جميعًا يعملان فيه، فلأنَّ فعلَ الشرطِ يقتضي الجوابَ،^(٥) كما أن حرفَ الشرطِ يقتضي الجوابَ^(٥)، فلمَّا اقتضياه معًا عملا فيه معًا. وأما من قال: إن حرفَ الشرطِ يعملُ في فعلِ الشرطِ، وفعلَ الشرطِ يعملُ

(١) المقتضب (٤٥/٢)، الأصول (١٥٨/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٥٢/٣)، علل النحو (ص ٤٣٥).

(٢) بعده في م: «أيان». قال أبو حيان: «والجزم بها محفوظ، خلافاً لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ، ولم يحفظ سيبويه الجزم بها». ارتشاف الضرب ١٨٦٥/٤، وانظر: همع الهوامع ٥٤٦/٢.

(٣) ل: «أيا»، وفي م: «أيان»، وأشار في حاشية ف إلى أنه في نسخة: «أيا».

(٤) علل النحو (ص ٤٣٩)، الإنصاف (٦٠٢/٢).

(٥ - ٥) سقط من: أ.

في الجوابِ ، فقال : لأنَّ فعلَ الشرطِ يقتضي الجوابَ ، وهو أقربُ إليه من الحرفِ فكان عمله فيه أولى من الحرفِ . وأمَّا من قال : إنَّه مبنيٌّ على الوقفِ ، فقال : لأنَّ^(١) الفعلَ المضارعَ إنما أعربَ لوقوعه موقعَ الأسماءِ ، والجوابُ هاهنا لم يقعَ موقعَ الأسماءِ ، فوجبَ أن يكونَ مبنيًّا .

[٣٣٨] وذَهَبَ الكوفيون إلى أنه مجزومٌ على الجوارِ ؛ / لأنَّ جوابَ الشرطِ مجاوزٌ لفعلِ الشرطِ ، فكان محمولاً عليه في الجزمِ ، والحملُ على الجوارِ كثيرٌ في كلامهم ، كقولِ الشاعرِ^(٢) [٧٥ و] :

كأنَّما ضَرَبْتَ قُدَّامَ أعينِها قُطْناً بمستحصدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ
وكان يقتضي أن يقال : (محلوجًا) . فخفضه على الجوارِ ، وكقولِ الآخرِ^(٣) :

كأنَّ نَسَجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

وكقولهم : جحر ضبُّ حربٍ ، وما أشبه ذلك .

[٣٣٩] وهذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ الحملَ على الجوارِ قليلٌ يُفْتَضَرُّ فيه على السماعِ ، ولا يُقاسُ عليه لقلته . وقد اعترضَ على هذه المذاهبِ كلُّها باعتراضاتٍ ؛ فأما من قال : إن حرفَ الشرطِ يعملُ فيهما وحده ، فاعترضَ عليه بأنَّ حرفَ الشرطِ حرفُ جزمٍ ، والحروفُ الجازمةُ لا تعملُ في شئيين لضعفها . وأمَّا قولُ من قال : إن / حرفَ الشرطِ وفعلَ الشرطِ يعملان في الجوابِ . فلا يخلو عن ضعفٍ ؛ وذلك لأنَّ^(٤) الأصلَ في الفعلِ ألا يكونَ عاملاً في الفعلِ ، فإذا لم يكنْ له تأثيرٌ في العملِ في الفعلِ ، وحرفُ الشرطِ له

(١) أ : « إن » .

(٢) البيت لذي الرمة في : ديوانه شرح الأصمعي (٢/٩٩٥) ، تهذيب اللغة (٤/١٩٥) ، لسان العرب (ح م ش) .

(٣) الرجز للعجاج بن ربيعة في : ديوانه رواية الأصمعي (١/٢٤٣) ، الكتاب (١/٤٣٧) ، المعاني الكبير (١/٥٤٤) ، المحكم والمحيط الأعظم (٥/٤٤٤) ، لسان العرب (غ ز ل) .

(٤) أ ، ل ، م : « أن » .

تأثير، فإضافة ما لا تأثير له، إلى ما له تأثير، لا تأثير له. وأما قول من قال: إنه مبني على الوقف لأنه لم^(١) يقع موقع الاسم^(٢) ففاسدٌ أيضًا، وذلك لأن الفعل إذا ثبت له المشابهة للاسم في موضع، واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يُشترط ذلك في كل موضع، ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معربًا بعد حروف النصب، نحو (لن يقوم)، وبعد حروف الجزم، نحو (لم يقيم)، وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فكذلك هاهنا^(٣) [٣٤٠] على أن وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجبٌ لنوع من الإعراب وهو الرفع وقد زال، لا لجنس الإعراب، وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال جملة الجنس^(٣). والصحيح عندي أن يكون العامل هو حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط^(٤) (لأنه^(٤) عاملٌ معه؛ لما بيئنا، فاعرفه إن شاء الله تعالى.



(١) أ: «لا».

(٢) ب: «الأسماء».

(٣ - ٣) سقط من: أ.

(٤ - ٤) م: «لأنه».

[٧٥ظ] بابُ المعرفةِ والنكرة^(١)

إن قال قائلٌ: هل المعرفةُ أصلٌ أو النكرةُ؟ قيل: لا، بل النكرةُ هي الأصلُ؛ لأنَّ التعريفَ طارئٌ على التنكيرِ.

فإن قيل: ما حدُّ النكرةِ والمعرفةِ؟ قيل: حدُّ النكرةِ ما لم يخصَّ الواحدَ من جنسِهِ، نحو (رجل، وفرس، ودار)، وما أشبه ذلك. وحدُّ المعرفةِ ما خصَّ الواحدَ من جنسِهِ. فإن قيل: فبأي شيءٍ تعتبرُ النكرةُ من المعرفةِ؟ قيل: بشيئين: أحدهما: دخولُ الألفِ واللامِ، نحو (الفرس، والغلام)، والثاني: دخولُ (ربِّ) عليه نحو (ربِّ فرسٍ وغلامٍ)، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فعلى كم نوعًا تكونُ المعرفةُ؟ قيل: على خمسةِ أنواعٍ؛ الاسمُ المضمَرُ، والعلمُ، والمبهمُ وهو اسمُ الإشارةِ، وما عرِّفَ بالألفِ واللامِ، وما أُضيفَ إلى أحدٍ/هذه [٣٤٢] المعارفِ. فأما الاسمُ المضمَرُ فعلى ضربين: منفصلٍ، ومتصلٍ. فأما المنفصلُ فعلى ضربين؛ مرفوعٍ، ومنصوبٍ، فأما المرفوعُ فهو: (أنا، ونحن، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنت، وأنتن، وهو، وهما، وهم، وهي، وهنَّ)، وأما المنصوبُ المنفصلُ: (فإيَّاي، وإيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياك، وإياكن، وإياه، وإيَّاهما، وإياهم، وإياها، وإياهن). وذَهَبَ الخليلُ إلى ^(٢) (إيَّا) مُظَهَّرٌ استعملَ استعمالَ المضمَرِ. ومنهم من قال: إنه اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ للتخصيصِ، ولا يعلمُ اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ غيره. ومنهم من قال: إنه بكمالِهِ اسمٌ مضمَرٌ، ولا يعلمُ اسمٌ مضمَرٌ يَختلفُ آخرُهُ غيره. ومنهم من قال: إنه اسمٌ مضمَرٌ أُضيفَ إلى (الكافِ)، ولا يُعلمُ اسمٌ مضمَرٌ أُضيفَ غيره.

(١) المقتضب (٤/٢٧٦)، الأصول (١/٤٨١)، الجمل للزجاجي (ص١٧٨)، اللباب (١/٤٧١).

(٢ - ٢) أ، ص، ب، ك، ل، م: «أنه».

والصحيح أن (إيّا) هو^(١) اسمٌ مضمَرٌ ، و(الكاف) للخطابِ ، ولا موضعَ لها من الإعرابِ . وذَهَبَ [٧٦و] الكوفيون إلى أنّ المضمَر هو الكاف و(إيّا) عِمَادٌ . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الشيءَ لا يعمدُ بما هو أكثرُ منه ، وقد بيَّنَّا^(٢) فسادَ ذلك^(٣) مستقصى في « المسائلِ الخلافيةِ »^(٤) .

[٣٤٣] /وأما المتصلُ فعلى ثلاثةِ أضربٍ ؛ مرفوعٍ ، ومنصوبٍ ، ومجرورٍ . فأَمَّا المرفوعُ فنحو (قمتُ ، وقمتِ ، وقمنا ، وقمتما ، وقمتم ، وقمتِ ، وقمتنَّ) . والمضمَر في : قام ، وقاما ، وقاموا ، وقامت ، وقامتا ، وقمتن ، والضميرُ في اسمِ الفاعلِ ، نحو (ضارب) ، والضميرُ في اسمِ المفعولِ ، نحو (مضروب) ، وما أشبه ذلك .
وأما المنصوبُ المتصلُ ، فنحو : رأيتُني ، ورأيتُنا ، ورأيتُك ، ورأيتُكما ، ورأيتُكم ، ورأيتُكِ ، ورأيتُكن ، ورأيتُهُ ، ورأيتُهُما ، ورأيتُهُم ، ورأيتُها ، ورأيتُهن ، وما أشبه ذلك .
وأما المجرورُ فلا يكونُ إلا متصلاً ، نحو : مرَّ بي ، وبنا ، وبك ، وبكما ، وبكم ، وبك ، وبكن ، وبه ، وبهما ، وبهم ، وبها ، وبهن ، وما أشبه ذلك .

[٣٤٤] فإن قيل : فلمَ كان للمرفوعِ والمنصوبِ^(٥) ضميرانِ ؛ متصلٌ ومنفصلٌ^(٦) ، ولم يكن للمجرورِ^(٥) كذلك ، قيلَ : لأن المرفوعَ والمنصوبَ يجوزُ في كلِّ واحدٍ منهما أن يفصلَ بينه وبينَ عاملِهِ ، /ألا ترى أن المرفوعَ يجوزُ أن يتقدّمَ فيرتفعَ بالابتداءِ ، فلا يتعلّقُ بعاملٍ لفظيٍّ ، وكذلك المنصوبُ يجوزُ أن يتقدّمَ على الناصبِ ، كتقدّمِ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ ، فلمّا كانا يتصلانِ بالعاملِ تارةً ، وينفصلانِ أخرى ، وجب أن يكونَ لهما^(٦)

(١) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٢ - ٢) ص : « فساده » .

(٣) الإنصاف (٧٠١/٢) .

(٤ - ٤) م : « ضميرين متصلاً ومنفصلاً » .

(٥) م : « المجرور » .

(٦) أ : « لها » .

ضميران ؛ متصلٌ ، ومنفصلٌ ، وأمَّا المجرورُ فلا يجوزُ أن يتقدَّمَ على عامله ، ولا يفصلُ بينَ عامله ومعموله إلا في ضرورةٍ لا يعتدُّ بها ، فوجب أن يكونَ ضميره متصلاً لا غيرُ .
 وأمَّا الاسمُ العلمُ ، فنحو : زيد ، وعمرو ، وأبي محمد ، وما أشبه ذلك .
 وأمَّا المبهمُ ، فنحو : هذا ، وهذان ، وهذه ، [٧٦ظ] وهاتان ، وتلك ، وتيك ، وتانك ، وتينك ، وهؤلاء ، وما أشبه ذلك .

وأما ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ، فنحو قولك : الرجل ، والغلام . وقد اختلفَ النحويون في ذلك ؛ فذهب الخليلُ إلى أنَّ تعريفَه بالألفِ واللامِ معاً^(١) . وذهب سيبويه إلى أنَّ تعريفَه بـ (اللام) وحدها^(٢) ، وإنما لما زيدت للتعريفِ / ساكنةً أدخلوا [٣٤٥] عليها الهمزة لئلا يُبتدأ بالساكِن ؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكِن محالٌ . وفي الخلافِ بينهما كلامٌ طويلٌ لا يليقُ ذكرُه بهذا المختصرِ^(٣) . وأمَّا ما أُضيفَ إلى أحدِ هذه المعارفِ ، فنحو : غلامي ، وغلأمُ زيدٍ ، وغلأمُ هذا ، وغلأمُ الرجلِ ، وغلأمُ صاحبِ عمرو ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فما عُرِّفَ هذه المعارفِ ؟ قيل : اختلفَ النحويون^(٤) في ذلك : فذهب بعضُ النحويين إلى أن الاسمَ المضمَرَّ أعرَفَ المعارفِ ، ثم الاسمَ العلمَ ، ثم الاسمَ المبهمَ ، ثم ما فيه الألفُ واللامُ . وأعرَفَ الضمائرِ ضميرُ المتكلمِ ؛ لأنه لا يشارِكُه فيه غيرهُ ، فلا يقعُ فيه الالتباسُ^(٥) ، بخلافِ غيره من سائرِ المعارفِ . والذي يدلُّ على أنَّ الضمائرَ أعرَفَ المعارفِ أنها لا تفتقرُ إلى أن تُوصَفَ كغيرها من المعارفِ ، وهو قولُ

(١) الكتاب (٣/٣٢٤) ، اللامات للزجاجي (ص ٤١) .

(٢) الكتاب (٤/١٤٧) ، اللامات للزجاجي (ص ٤١) .

(٣) بعده في ك ، م : « وقد أفردنا كتابا فيه » ، وقد أشار في حاشية ف ، أنه بعده في نسخة : « وقد أفردنا فيه كتابا » .

(٤) الإنصاف (٢/٧٠٨) ، اللباب (١/٤٩٤) .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « التباس » .

سيبويه^(١) . وذهب بعضهم إلى أن الاسم المبهّم أعرف المعارف ، ثم المضمّر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، وهو قول أبي بكر بن السراج^(٢) . وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم ؛ /لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك ، ثم المضمّر ، ثم المبهّم ، ثم ما عرّف بالألف واللام ، وهو قول أبي سعيد السيرافي . فأما ما عرّف بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمّر ، والعلم ، والمبهّم ، وما فيه الألف واللام ، على اختلاف الأقوال .

فإن قيل : [٧٧و] فلم بني الاسم المضمّر والمبهّم دون سائر المعارف ؟ قيل : أمّا المضمّر فإنما بني لأنّه أشبه الحرف ، لأنّه جعل دليلاً على المظهر ، وإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التانيث ، وإذا أشبه تاء التانيث فقد أشبه الحرف ، وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنياً . وأما المبهّم ، وهو اسم الإشارة ، فإنما بُني لتضمنه معنى حرف الإشارة .
فإن قيل : أين حرف الإشارة ؟ قيل : حرف الإشارة وإن لم ينطقوا به ، إلا أن القياس كان يقتضي أن يوضع للإشارة^(٣) حرف كغيرها^(٤) من المعاني كالاستفهام ، والشرط ، والنفي ، والنهي ، /والتمني ، والترجي ، والعطف ، والنداء ، والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لمّا لم ينطقوا به ، وضمنوا معناه اسم الإشارة وإن لم ينطق به ، وجب أن يكون مبنياً ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) الكتاب (٨٨/٢) .

(٢) كذا في الإنصاف (٧٠٨) ، واللباب (٤٩٤/١) ، وشرح المفصل (٥٦/٣) ، (٨٧/٥) ، وهو مخالف لما في الأصول (٣١٣/٢) ، فقد صرح فيه بأن المضمّر أعرف المعارف .

(٣) أ ، ل ، م : « له » ، وسقط من : ك .

(٤) أ ، ك ، ل ، م : « كغيره » .

/بابُ جمعِ التَّكْسِيرِ^(١)/

إنَّ قالَ قائلٌ: لِمَ جمعَ (فَعَلَ) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ في القلَّةِ على (أفَعَلٍ) ، وسائرِ أوزانِ الثلاثيِّ ، وهي^(٢) : (فَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ) تجمعُ على (أفعال) ؟ قيل : لأنَّ فَعَلًا أكثرُ استعمالًا^(٣) من سائرِ الأوزانِ ، و(أفَعَلٍ) أخفُّ من (أفعال) فأعطوا ما يكثرُ استعمالُه الأَخَفُّ ، وأعطوا ما يقلُّ استعمالُه الأَثَقَلُ ليعادلوا بينهما . فأما قولُهم : فَرَخٌ وأفراخٌ ، وأنفٌ وآنافٌ ، وزندٌ وأزنادٌ ، في حروفٍ معدودةٍ فشاذٌ لا يقاسُ عليه ، على أنَّهم قد تكلموا عليها ، فقالوا : إنما قالوا في جمعِ (فَرَخ) : أفراخٌ ، لوجهين :

أحدهما : أنَّهم حملوه على معنى طيرٍ ، فكما قالوا في / جمع (طير) : أطيَّارٌ ، فكذلك [٣٤٩] قالوا في جمع (فرخ) : أفراخٌ ؛ لأنه في معناه .

والوجه الثاني : أن فيه الراءَ ، وهي حرفٌ تكريرٍ [٧٧ظ] فتنزَّلُ التكريرُ فيها بمنزلةِ الحركةِ ، فصار بمنزلةِ فعلٍ بفتحِ العينِ ، فُجمع على أفعالٍ كـ (جبلٍ ، وأجبالٍ ، و^(٤)جملٍ ، وأجمالٍ)^(٤) ، قال الشاعر^(٥) :

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذِي مَرخٍ زُغِبِ الحَوَاصِلِ لا ماءٌ ولا شجرٌ
أَلقيتَ كاسبَهم في قَعَرِ مَظلمَةٍ فَاغفِرْ عليكِ سلامٌ اللهُ يا عَمْرُ

(١) المقتضب (٢/٢٠٧) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٠٢) ، علل النحو (ص ٥١٩) ، الباب (٢/١٧٨) .
(٢) كذا ترتيب هذه الأوزان في : (ف) ، وقد رتبها الأنباري في كتاب الوجيز (ص ٢٧ ، ٢٨) على النحو التالي : فَعَلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ ، وفَعَلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعُلٌ .
(٣) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « من غيره » .
(٤ - ٤) أ : « حمل وأحمال » .
(٥) البيتان للحطيئة في : ديوانه (ص ١٩١) ، طبقات فحول الشعراء (١/١١٦) ، تاريخ المدينة لابن شبة (٣/٧٨٥) ، أنساب الأشراف (١٢/٣٥٧) ، تاريخ دمشق (٧٢/٦٧) .

[٣٥٠] وأَمَّا (أَنف) فجمعوه^(١) على (أفعال) فقالوا : /أَناف ؛ لأن فيه النونَ ، والنونُ فيها غنَّةٌ ، فصارت الغنَّةُ فيها بمنزلةِ الحركةِ ، فصار بمنزلةِ (فَعَلٍ) ، فُجِيع على (أفعال) وأما (زَنَد) ، فإنَّما جِيع على (أفعال) ، فقالوا : أزداد لوجهين :

أحدهما : لِمَا ذكرنا أَنَّ النونَ فيها غنَّةٌ ، فصارت كأنها متحركةٌ .
والوجهُ الثاني : أَنَّ (زَنَدًا) في معنى (عُود) ، و(عود) يجمعُ على (أعواد) ^(٢) ،
فكذلك ما كان في معناه^(٣) .

فإن قيل : ولمَ جمعوا (فَعَلًا) إذا كانت عينه ياءً أو واوًا على (أفعال) ولم يجمعوه على (أفْعَل) ؟ قيل : لأنهم لو جمعوه على (أفْعَل) على قياسِ الصحيحِ ، لأدَّى ذلك إلى الاستثقالِ ، ألا ترى أَنَّك لو قلتَ في جمعِ (بيت^(٤)) : أبيت^(٤) ، وفي جمعِ (عُود) : أَعُودُ ، لأدَّى ذلكَ إلى ضمِّ الياءِ والواوِ ، ^(٥) والياءِ^(٥) يستثقلُ عليها الضمةُ ؛ لأنها معها بمنزلةِ ياءِ وواوِ ، وكذلك /الواوِ أيضًا تستثقلُ عليها الضمةُ أكثرَ من الياءِ ؛ لأنها معها بمنزلةِ واوِين ،
[٣٥١] فلما كان ذلك مستثقلًا ، عدلوا عنه إلى أفعال .

فإن قيل : فلمَ جمعوا بينَ فِعَالٍ وفُعُولٍ في جمعِ الكثرةِ ؟ قيل : لاشتراكهما في عددِ الحروفِ ، وإن كان في أحدهما حرفٌ ليس في الآخرِ .
فإن قيل : فلمَ خصُّوا في جمعِ التكسيرِ ما كان على فَعَلٍ ممَّا عينه واوٌ بـ (فِعَال) ، نحو : ثوب وثياب ، وممَّا عينه ياءٌ بـ (فُعُول) ، نحو : شيخ ، وشيوخ ، وهلَّا عكسوه^(٦) ؟
قيل : إنَّما لم يجمعوا ما كان من ذواتِ الواوِ على فُعُولٍ ؛ لأنه كان [٧٨ و] يؤدي إلى

(١) ص ، ك ، ل ، م : « فإنما جمعوه » .

(٢) بعده في ص : « لأن فَعَلًا متى كانت عينه ياءً أو واوًا فإنه يجمع على أفعال » .

(٣) ذكر في حاشية إلى أنه بعده في نسخ : « لأن فَعَلًا متى كانت عينه ياءً أو واوًا فإنه يجمع على أفعال ولم يجمعوه على أفْعَل » .

(٤ - ٤) ذكر في حاشية (ف) أنه في نسخة : « شيخ أشيخ » .

(٥ - ٥) سقط من : أ .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « عكسوا » .

الاستثقال ، ولا يؤدي إلى ذلك إذا جُمِع على فِعَال ، ألا ترى أنه لو جمع على فُعُول لكان يؤدي إلى اجتماع واوين وضممة ، نحو : تُوب ، وحووض ، وذلك مستثقلٌ لاجتماع واوين وضممة ، وجوّزوا ذلك في الياء ، لأنها أخفُّ من الواو ، فكذلك خصّوا ما كان عينه واوًا ب (فِعَال) ، وما كان عينه ياءً ب (فُعُول) .

فإن قيل : فمن أين زعمتم أن أفعلًا لا يكون إلا في /جمع (فَعَلٍ) ، وقد قالوا : زَمَن [٣٥٢] وأزْمَن ، فجمعوا (فَعَلًا) بفتح العين على (أفْعَل) ؟ قيل : إنما قالوا : زَمَنٌ وأزْمَنٌ وإن كان القياسُ يوجبُ أن يقالَ : أزمان ، إلا أنه لما كان (زمن) في معنى (دهر) ، و(دهر) يجمع على (أدْهَر) ، فكذلك أيضًا جمعوا (زمنًا) على (أزْمَن) ؛ لأنه في معناه ، كقولهِ (١) :

أَمَنْزَلْتِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْكَمَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
فإن قيل : فلمَ جمع ما جاء على فُعَل في الأغلبِ على فِعْلَان ، (٢) نحو : نُغْر ونِغْرَان ، وُصْرِد وِصْرِدَان ، وُجَعَل وجِعْلَان ، وما أشبه ذلك (٢) ؟ قيل : لأنَّ (فُعَلًا) مقصورٌ من (فُعال) ، وما كان على (فُعال) فإنه يجمعُ على (فِعْلَان) ، نحو : غُرَاب وِغْرِبَان ، وِعُقَاب وِعُقْبَان ، فكذلك ما كان مقصورًا منه يجمعُ على فِعْلَان .

فإن قيل : فلمَ وجب تحريكُ العين من (فَعَلَة) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ في الجمعِ ، نحو : جَفَنَات ، وقصَعَات ، وسُكُنَّت في نحو : خَدَلَات ، وصِغَبَات (٣) ؟

/قيل : لأن (فَعَلَة) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ يكونُ اسمًا غيرَ صفةٍ ، نحو : جفنة ، [٣٥٣] وقصعة ، ويكونُ صفةً ، نحو : خدلة ، وصعبة ، فحرّكت العينُ منها إذا كانت اسمًا غيرَ صفةٍ ، نحو : جفنات ، وقصعات ؛ للفرقِ بينها (٤) وبينَ الصفةِ ، نحو :

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (١٢٧٣/٢) ، الكتاب (٥٧١/٣) ، شرح أبيات الجمل (ص ١١٨) ، لسان العرب (ن ز ل) .

(٢ - ٢) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٣) بعده في م : « من فعلة » .

(٤) أ ، ب ، م : « بينهما » .

خَدَلَاتٍ ، وَصِغَبَاتٍ .

فإن قيل : فليَمَ كان الاسمُ أولى بالتحريكِ من الصفةِ ، وهَلَّا عَكَسُوا ، وكان الفرقُ حاصلًا ؟ [٧٨ ظ] قيل : إنما كان الاسمُ أولى بالتحريكِ من الصفةِ ؛ لأن الاسمَ أقوى وأخفُّ من الصفةِ ، والصفةُ أضعفُ وأثقلُ ، فلمَّا كان الاسمُ أقوى وأخفُّ ، والصفةُ أضعفَ وأثقلَ ، كان الاسمُ للتحريكِ أحملَ ، فأما قولُ الشاعر^(١) :

[٣٥٤] / أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

فَسَكَنَ (رَفَضَاتُ) ، وَالْأَصْلُ : رَفَضَاتُ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَجْلِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

فإن قيل : فليَمَ إذا كانت العينُ من (فَعْلَةٌ) معتلَّةً أو مضاعفةً تكون ساكنةً كالصفةِ ، نحو : عَوْرَاتٍ ، وَبِيضَاتٍ ، وَسَلَاتٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؟ قيل : إنما كانت ساكنةً إذا كانت العينُ معتلَّةً ؛ لأن الحركةَ تُوجِبُ ثِقَلًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فَسَكَنُوهُمَا هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهِمَا ، وَحَرَصًا عَلَى تَصْحِيحِهِمَا . وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ ، فَيَقُولُ : عَوْرَاتٍ ، وَبِيضَاتٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ : (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)^(٢) ، بِفَتْحِ الْوَاوِ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

[٣٥٥] / أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ

وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتْ مُضَاعَفَةً لِثَلَاثِ حُرُوفٍ مَتَحْرِكَةٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ مُسْتَقْتَلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ سَلَّةٍ : سَلَلَاتٍ وَمَلَّةٍ : مَلَلَاتٍ . لَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْتَلًا ؟

(١) البيت لذي الرمة في : ديوانه (١٣٣٧/٢) ، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص ٣٧) ، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص ١٨٠) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٠) ، خزنة الأدب (٨/٨٧) .

(٢) النور : ٥٨ . وهي قراءة الأعمش على لغة هذيل وبني تميم . انظر : مختصر ابن خالويه (ص ١٠٣) ، الكشف (٤/٣٢٠) ، البحر المحيط (٦/٤٣٣) .

(٣) البيت دون نسبة في : سر صناعة الإعراب (ص ٧٧٨) ، المحكم والمحيط الأعظم (٨/٢٣٦) ، قال البغدادي في الخزنة (٨/١٠٤) : « والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته ، قال شارح الباب : يصف ذكرا من النعام أي : هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته » .

فإن قيل : فلمَ جاز في جمعِ (فُعْلة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ ، ضمُّ العينِ ، وفتحها ، وسكونها ، نحو : ظُلْمَةٌ وظُلُمَاتٌ ، وظُلُمَاتٌ ، وظُلُمَاتٌ ؟ قيل : أما الضمُّ فللإتباعِ ، وأما الفتحُ ففرارًا من اجتماعِ الضمَّتَيْنِ ، وأما السكونُ فللتنخيفِ ، كقولهم في (عَضُدٍ) : عَضُدٌ .

فإن قيل : فلمَ جاز في جمعِ (فُعْلة) بكسرِ الفاءِ ، وسكونِ العينِ ، كسرُ العينِ ، [٧٩و] وفتحها ، وسكونها نحو : /سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ ، وسِدْرَاتٌ ، وسِدْرَاتٌ ؟ قيل : أما الكسرُ [٣٥٦] فللإتباعِ ، وأما الفتحُ ففرارًا من اجتماعِ الكسرتينِ ، وأما السكونُ فللتنخيفِ ، كقولهم في (كَتَبٍ) : كَتَبٌ ، كما بيَّنا في جمعِ (فُعْلة) ، والألفُ والتاءُ في (١) ذلك كله للقلَّةِ عندَ بعضِ النحويين ، ويحتجُّون بما روي أنَّ حَسَانَ بنَ ثابتٍ أنشدَ النابغةَ قصيدتهُ التي يذكرُ فيها (٢) :

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمعنُ بالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

فلم يرَ فيه اهتزازًا ، فعاتبه على ذلك ، فقال له النابغةُ :

قد أخطأتَ في بيتٍ واحدٍ في ثلاثةِ مواضعٍ ، وأغضيتُ /عنها ، ثم جئتَ تلومني ! [٣٥٧] فقال له حَسَانٌ : وما تلكَ المواضعُ ؟ فقال له : الأوَّلُ أنك قلتَ : الجفَنَاتُ ، وهي تدلُّ على عددٍ قليلٍ ، ولا فخرَ لك بأن يكونَ في ساحتيك ثلاثُ جفَنَاتٍ أو أربعٍ . والثاني أنك قلتَ : يلمعنُ . واللُّمعةُ بياضٌ قليلٌ ، فليس فيه كبيرُ شأنٍ . والثالثُ أنك قلتَ : يقطرنُ ، و(٣) القطرُ يكونُ (٣) للقليلِ ، فلا يدلُّ ذلك على فَوْطِ نَجْدَةٍ ، وكان يجبُ أن تقولَ (٤) : الجِفَانُ ، (٥) ويُشرقنُ (٥) ، وَيَسِلنُ .

(١) بعده في م : « جميع » .

(٢) البيت في : ديوانه (٣٥/١) ، الكتاب (٥٧٨/٣) ، طبقات فحول الشعراء (٢١٩/١) .

(٣ - ٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « الفطرة تكون » .

(٤) أ : « يقال » .

(٥ - ٥) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

وهذا عندي ليس بصحيح ؛ لأن هذا الجمع يجيء للكثرة ، كما يجيء للقلّة ، قال (١)
 الله تعالى (٢) : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ . والمرادُ به الكثرةُ لا القلّةُ ، والذي يدلُّ على
 ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلة قولهم : الزيدون ، /والعمرون ، وكما أن قولهم :
 [٣٥٨] (الزيدون ، والعمرون) يكون للكثرة وللقلّة ، فكذلك هذا الجمع .

وأما ما روي عن النابغة وحسان ، فقد كان أبو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ، [٧٩ظ] ولو
 صحّ ، فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ومعارضتها (٣) في
 الحال .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يُكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة وبنائ الكثرة عن بناء القلّة ؟
 قيل : إنّما جاز أن يُكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة ، نحو : قلم وأقلام ، ورسن وأرسان ،
 وأذن وآذان ، وطئب وأطناب ، وكتف وأكتاف ، وإبل وآبال ، وأن يُكتفى ببناء الكثرة عن
 بناء القلّة ، نحو : رجل ورجال ، وسبع وسباع ، وشسع وشسوع ؛ لأنّ معنى الجمع
 مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن يُنوى بجمع القلّة جمع الكثرة ؛ لاشتراكهما في
 الجمع ، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو والنون ، نحو : الزيدون ، وجاز أن يُنوى بجمع
 الكثرة جمع (٤) القلّة ، كما يجوز أن يُنوى بالعموم الخصوص .

[٣٥٩] /فإن قيل : فلمَ جُمع ما كان رباعياً على مثالٍ واحدٍ ، وهو مثال (فعالل) ؟ قيل : لأنّ ما
 كان على أربعة أحرفٍ لمّا كان أثقلَ مما كان على ثلاثة أحرفٍ ، ألزم طريقةً واحدةً ،
 وزيدت الألف على واحده دون غيرها ؛ لأنّها أخفُّ الحروفٍ لأنها قطُّ لا تكون إلا
 ساكنةً .

(١) ل : « والذي يدل عليه قول » .

(٢) سبأ : ٣٧ .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « يعارضها » .

(٤) سقط من : أ .

فإن قيل : فلم حُذِفَ^(١) آخرُ ما كان خماسيًا في الجمع ، نحو : سفرجل وسفارج ؟
قيل : إنّما وجب حذف آخرِ حروفه لطوله ، ولو أتى به على الأصلِ لكان^(٢) مستثقلًا ،
فحُذِفَ طلبًا للخفّة ، وكان الآخرُ أولى بالحذف ؛ لأنه أضعفُ حروفِ الكلمة ، لأنّ
الحذفَ في آخرِ الكلمة أكثرُ من غيره .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يقولوا في جمع (سفرجل) : سفاريح . بالياء ؟ قيل : لأنهم لما
حذفوا [٨٠ و] اللامَ جعلوا الياءَ عوضًا عن اللام المحذوفة منه .

فإن قيل : فلمَ عوضوا^(٣) بالياء ، دون غيرها ؟ قيل : لأن ما بعدَ ألفِ التكسيرِ مكسورٌ ،
فكانتْهم أشبعوا الكسرةَ فنشأت الياءُ ، وذلك ليس بثقيلٍ ، ولهذا كانت الياءُ أولى من غيرها .

/فإن قيل : فلمَ حذفوا الزيادةَ منه في الجمعِ إذا لم تقع رابعةٌ ، ولم يحذفوها إذا وقعت [٣٦٠]
رابعةٌ ؟ قيل : إنّما حذفوا الزيادةَ إذا لم تقع رابعةٌ ؛ لأنّهم إذا حذفوا منه الحرفَ الأصليّ ،
فالزائدُ أولى ، وإنما لم يحذفوها إذا وقعت رابعةٌ ؛ لأنّهم يجتلبون لها الياءَ قبل الطرفِ ،
فإذا وجدت قبلَ الطرفِ وهي من نفسِ الكلمة ، فينبغي ألا تُحذفَ ؛ لأنها أولى بالثباتِ
من المجتلبية .

فإن قيل : فلمَ قالوا في جمع (مفتاح) : مفاتيح ، و(جرموق) : جراميق ، فقلّبوا الألفَ
والواوِ ياءً^(٤) ، وأبقوا الياءَ على حالها ؟ قيل : إنّما قلّبوا الألفَ والواوِ ياءً لسكونهما^(٥)
وانكسارِ ما قبلهما ، وأبقوا الياءَ على حالها ؛ لأن الكسرةَ إذا كانت توجبُ قلبَ الألفِ
والواوِ ياءً ، فلا بُدَّ تبقى الياءُ على حالها ، كان ذلك من طريقِ الأولى ، فاعرفه إن شاء الله
تعالى .

(١) أ : « حذفت » .

(٢) بعده في ص ، ل : « ذلك » .

(٣) م : « عوض » .

(٤) سقط من : م .

(٥) م : « لسكونها » .

/بابُ التصغيرِ (١)

إن قال قائلٌ : لم ضُمَّ أولُ الاسمِ المصغِرِ؟ قيل : لوجهين :
 أحدهما : أن الاسمَ المصغِرَ يتضمَّنُ المكبرَ ، ويدلُّ عليه ، فأشبهه فعلٌ ما لم يسمَّ
 فاعلهُ ، وكما بُني أولُ فعلٍ ما لم يُسمَّ فاعلهُ على الضمِّ ، فكذلك أولُ الاسمِ المصغِرِ .
 والوجهُ الثاني : أنَّ التصغيرَ لما صيغ له بناءً ، جمع له جميعُ الحركاتِ ، فبُني الأولُ
 على الضمِّ لأنه أقوى الحركاتِ ، وبُني الثاني على الفتحِ تبييناً للضمِّ ، وبُني ما بعدَ ياءِ
 التصغيرِ على الكسرِ في تصغيرِ ما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ ، دونَ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ؛
 [٨٠ ظ] لأنَّ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ ، يقعُ ما بعدَ الياءِ منه حرفُ الإعرابِ ، ولا يجوزُ أن
 يُبنى على الكسرِ .

فإن قيل : فلمَ كان التصغيرُ بزيادةِ حرفٍ ، ولم يكنْ بنقصانِ حرفٍ؟ قيل : لأنَّ
 [٣٦٢] التصغيرَ قامَ مقامَ الصفةِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ في رجلٍ : درهيمٌ ، وفي درهمٍ : /درهيمٌ ،
 وفي دينارٍ : دينيرٌ ، قامَ رجلٌ مقامَ رجلٍ صغيرٍ ، وقامَ درهيمٌ مقامَ درهمٍ صغيرٍ ، وقامَ
 دينيرٌ ، مقامَ دينارٍ صغيرٍ ، فلمَّا قامَ التصغيرُ مقامَ الصفةِ ، وهي لفظٌ زائدٌ ، جُعِلَ بزيادةِ
 حرفٍ^(٢) ، وجُعِلَ^(٣) ذلك الحرفُ دليلاً على التصغيرِ ؛ لأنَّه قامَ^(٤) مقامَ ما يوجبُ
 التصغيرَ .

فإن قيل : فلمَ كانت الزيادةُ ياءً ، ولمَ كانت ساكنةً ، ولمَ كانت ثالثةً؟ قيل : إنما

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٦٤) ، علل النحو (ص ٤٧٥) ، اللباب (٢/١٥٨) .

(٢) ص : « ذلك الحرف » .

(٣) بعده في ص : « بزيادة » .

(٤) سقط من : م .

كانت ياءً، لأنهم لما زادوا الألفَ في التّكسيرِ، والتّصغيرِ^(١) والتّكسييرِ^(١) من وادٍ واحدٍ، زادوا فيه الياءَ لأنها أقربُ إلى الألفِ من الواوِ، وإنّما كانت ساكنةً ثالثةً؛ لأنّ ألفَ التّكسييرِ لا تكونُ إلا كذلك .

فإن قيل : فلمَ حُمِلَ التّصغيرُ على التّكسيرِ ، ومن أين زعمتم أنّهما من وادٍ واحدٍ ؟ قيل : إنّما حُمِلَ التّصغيرُ على التّكسيرِ ؛ لأنه يغيّرُ اللفظَ والمعنى ، كما أن التّكسييرَ يغيّرُ اللفظَ والمعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ في تصغيرِ رَجُلٍ : رُجَيْلٌ . قد غيرتَ لفظه بضمّ أوله ، وفتحِ ثانيه ، وزيادةِ ياءٍ/ ساكنةٍ ثالثةٍ ، وغيّرتَ معناه لأنك نقلته من الكبيرِ إلى الصّغيرِ ، [٣٦٣] كما أنّك إذا قلتَ في تكسييرِهِ : رجال ، غَيَّرْتَ لفظه بزيادةِ الألفِ ، وفتحِ ما قبلها ، وغيّرتَ معناه لأنك نقلته من الإفرادِ إلى الجمعِ ؟ فلهذا المعنى قلنا : إنّهما من وادٍ واحدٍ . فإن قيل : فلمَ أُلزِموا التّصغيرَ طريقةً واحدةً ، ولم يَختلفْ [٨١ و] أبنيتهُ كاختلافِ أبنيةِ التّكسييرِ ؟ قيل : لأنّ التّصغيرَ أضعفُ من التّكسييرِ ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : رجيل ، فقد وصفته بالصّغيرِ^(٢) ، من غيرِ أن تضمَّ إليه غيره ، وإذا قلتَ : رجال ، فقد ضممتَ إليه غيره ، وصيرتَ الواحدَ جمعًا ؟ فلمّا كان التّصغيرُ أضعفَ من التّكسييرِ في التّغييرِ ، وكان المرادُ به معنَى واحدًا ، أُلزِمَ طريقةً واحدةً ، ولمّا كان التّكسييرُ أقوى من التّصغيرِ في التّغييرِ ، وكان التّغييرِ ، ويكونُ كثيرًا وقليلًا ، وليس له نهايةٌ ينتهي إليها ، نُحِصَّ بأبنيةٍ تدلُّ على القلّةِ والكثرةِ ، فلذلك اختلفتْ أبنيةُ .

فإن قيل : فلمَ إذا كان الاسمُ خماسيًا يحذفُ آخرُ حروفه /في التّصغيرِ ، نحو : [٣٦٤] سفرجل وسفيرج ؟ قيل : إنّما^(٣) حُذِفَ آخرُ حروفه في التّصغيرِ لطوله على ما بيّنا في جمعِ^(٤) التّكسييرِ ؛ لأنّ التّصغيرَ يجري مجرى التّكسييرِ ، ولهذا يجوزُ فيه التعويضُ ، فيقال

(١ - ١) سقط من : ب ، ك ، م .

(٢) ب ، ك : « بالتصغير » ، وفي م : « بالصغير » .

(٣) بعده في ل ، م : « وجب » .

(٤) سقط من : م .

فيه : سفيرج^(١) ، كما قالوا في التفسير : سفاريج ، ولهذا أيضًا إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت ، وإذا كانت رابعة لم تحذف ، حملاً للتصغير على التفسير ؛ لأنَّ التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ .

فإن قيل : فلم ردُّوا^(٢) التاء في تصغير المؤنث إذا كان الاسم ثلاثيًا ، نحو : شمس وشميسة^(٣) ، ولم يرُدُّوها إذا كانت^(٤) على أربعة أحرف ، نحو : زينب وزينب ؟ قيل : إنما ردُّوا التاء في التصغير ، لأنَّ التصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنَّهم قالوا في تصغير (باب) : بويب ، وفي تصغير (ناب) : نيب ، فرُدُّوا الألف إلى أصلها ، وأصلها في [٣٦٥] (باب) الواو ؛ لأنك / تقول في تكسيره : أبواب ، وبوبت بابًا ، وأصلها في (ناب) الياء ؛ لأنك [٨١ظ] تقول في تكسيره : أنياب ، ونبيت^(٥) في الأمر^(٥) ، فإذا كان التصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل في نحو : شمس^(٦) أن تكون بعلامة التانيث ، للفرق بين المذكر والمؤنث ، وجب ردُّها في التصغير ، واختصَّ ردُّ التاء^(٧) بالثلاثي لخفة لفظه . فأما الرباعي فلم تُردِّ فيه التاء^(٧) لطوله ، فصار الطول بدلًا من تاء التانيث . فأما ما لم تردِّ فيه التاء في التصغير من الثلاثي ، فنحو قولهم في (قوس) : قويس ، وفي (فرس) : فريس ، وفي (عُرس) : عُريس ، وفي (حرب) : / حُرب ، وفي (ناب) : الإبل : نيب ، وفي (درع) [٣٦٦] الحديد : دُريع .

وأما ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي ، فنحو قولهم في (قُدَّام) : قُدَّيِّمَة ،

(١) أ ، ب : « سفيرج » .

(٢) أ ، ل ، م : « زادوا » .

(٣) سقط من : أ .

(٤) أ ، ص : « كان » ، وفي ب ، ل : « كان الاسم » .

(٥ - ٥) م : « نابا وفي الأمر منه نيب وفي الأمر من الأول بوب » .

(٦) ص : « قدر » ، وذكر أنه في نسخة : « شمس » .

(٧) أ : « الياء » .

وفي (وراء) : وُرِيئَةٌ ، وفي (أمام) : أُمَيِّمَةٌ . وقد تكلّموا عليه ، فقالوا : إنما لم تلحقِ التاءُ في التصغيرِ ما كان ثلاثيًا ؛ لأنه أُجْرِي مُجْرَى المذكَرِ ، لأنّه في معناه ، وذلك لأنّ القوس في معنى العود ؛ والفرسُ ينطلقُ على المذكَرِ والمؤنثِ ، والمذكَرُ هو الأصلُ ، فبقي لفظُ تصغيره على أصله ، والعرسُ في معنى التعريس ، والحربُ في الأصلِ مصدرٌ : حَرَبْتُ حَرْبًا ، والمصدرُ في الأصلِ مذكَرٌ ؛ والنابُ روعي في معناها الذي هو السنُّ ، وهو مذكَرٌ ، لأنّها سُمِّيَتْ به عندَ سقوطه ؛ ودرعُ الحديدِ في معنى الدرع الذي هو القميصُ ، وإنما أثبتوا التاءُ في التصغيرِ في ما كان رباعيًا ، نحو : قُدَيْدِيْمَةٌ ، وُورِيئَةٌ ، وأُمَيِّمَةٌ ، لوجهين :

/أحدهما : أنّ الأعلبَ في الظروفِ أن تكونَ مذكَرَةً ، فلو لم يُدخلوا التاءُ في هذه [٣٦٧] الظروفِ ، وهي مؤنثَةٌ ، لالتبست بالمذكَرِ .

والوجهُ الثاني : [٨٢و] أنهم زادوا التاءُ تأكيدًا للتأنيثِ . ويُحتملُ أيضًا وجهًا ثالثًا ، وهو أنهم أثبتوا التاءُ تنبيهاً على الأصلِ المرفوضِ ، كما صحّحوا الواوَ في (الْفَوْدِ) ^(١) و(الْحَوَكَةِ) ^(٢) تنبيهاً على أنّ الأصلَ في (بابٍ ، ودارٍ) : بَوْبٌ ، ودَوْرٌ . و^(٣) على كلّ حالٍ فكلا القسمين شاذٌّ لا يقاسُ عليه .

فإن قيل : فلمَ خالفوا بينَ تصغيرِ الأسماءِ المبهمَةِ وما أشبهها وبينَ تصغيرِ ^(٤) الأسماءِ المتمكّنَةِ ، فقالوا في تصغيرِ (ذا) : ذَيًّا ، وفي (تأ) : تَيًّا ، وفي (الذي) : اللدَيًّا ، وفي (التي) : اللتَيًّا ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك جرياً على أصولِ كلامهم في تغييرِ الحكمِ عندَ تغييرِ البابِ ، لأنّ الأسماءِ المبهمَةَ لمّا كانت مغايرةً للأسماءِ المتمكّنَةِ ، جعلوا لها حكماً غيرَ حكمِ الأسماءِ المتمكّنَةِ ؛ لتغايرهما ، فلم يضمّوا أوائلها في التصغيرِ كما فعلوا في [٣٦٨]

(١) ب : « القول » ، وفي م : « العود » .

(٢) ب ، م : « الحركة » .

(٣) بعده في م : « هو أصل مرفوض » .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل .

الأسماء المتمكنة، وزادوا في آخرها ألفًا ليكونَ علمًا للتصغير، كالضمّة في أوائلِ الأسماءِ المتمكنة، وجوّزوا أن تقع ياءُ التصغيرِ فيها ثانيةً، كقولهم في (ذا): ذيًا، وفي (تا): تيًا.

فإن قيل: فلمَ لم يمتنع وقوعُ ياءِ التصغيرِ فيها ثانيةً كما امتنع في الأسماءِ المتمكنة؟ قيل: إنّما لم يمتنع وقوعُ ياءِ التصغيرِ فيها ثانيةً، كما امتنع في الأسماءِ المتمكنة؛ لأنَّ أوائلها مفتوحةٌ، فلم يمتنع وقوعُ ياءِ التصغيرِ الساكنةِ بعدها، بخلافِ الأسماءِ المتمكنة، فإن أوائلها مضمومةٌ، فيمتنع وقوعُ الياءِ الساكنةِ بعدها.

فإن قيل: فلمَ زادوا الألفَ في آخرها علامةً للتصغيرِ؟ قيل: إنما حُسنٌ^(١) زيادةُ الألفِ في [٨٢ظ] آخرها علامةً للتصغيرِ؛ لأنّها أسماءٌ مبنيةٌ، فجُعِل في آخرها ألفٌ؛ لتكونَ على صيغةٍ لا يُتصوّرُ دخولُ الحركةِ التي هي آلهُ الإعرابِ عليه^(٢)، فاعرفه إن شاء الله تعالى.



(١) أ: «اختير».

(٢) سقط من: أ.

/بابُ النسبِ^(١)

[٣٦٩]

إن قال قائلٌ: لِمَ زيدت الياءُ^(٢) في النسبِ مشددةً مكسورًا ما قبلها، نحو: زبيدي، وعَمري، وبغدادِي، ومصري^(٣)، ^(٤) وما أشبهه؟ ذلك؟ قيل أولاً: إنما كانت ياءٌ تشبيهاً بياءِ الإضافةِ لأنَّ النسبَ في معنى الإضافةِ، ولهذا^(٥) كان المتقدمون من النحويين يُترجمونه بباب الإضافة؛ وكانت الياءُ مشددةً لأنَّ النسبَ أُبلغ من الإضافةِ، فشددوا الياءَ ليدلُّوا على هذا المعنى، وكانت مكسورًا ما قبلها توطيدًا^(٦) لها.

فإن قيل: فلم حذفوا تاءَ التانيث في النسبِ، نحو قولهم في النسبِ إلى (مكة): مكِّي، و^(٣) ما أشبهه؟ ذلك؟ قيل: لخمسةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: أنها إنما حذفت؛ لثلاثِ تقعٍ في حشوِ الكلمةِ، وتاءُ التانيثِ لا تقعُ في حشوِ الكلمةِ.

/والوجهُ الثاني: إنَّما حذفت لثلاثِ يؤدي إلى الجمعِ بين تاءَي تانيثٍ في النسبِ إلى [٣٧٠] المؤنثِ إذا كان المنسوبُ مؤنثًا، ألا ترى أنَّك لو^(٧) قلت في النسبِ إلى الكوفةِ والبصرةِ في المذكرِ: رجلٌ كوفتيٌّ، وبصريٌّ، لقلت في المؤنثِ: امرأةٌ كوفتيةٌ وبصرتيةٌ، فلمَّا كان ذلك^(٨) يؤدي إلى الجمعِ بين تاءَي تانيثٍ في المؤنثِ، نحو: كوفتيةٌ، وبصرتيةٌ، والجمعُ بين علامتي تانيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ لا يجوزُ، حذفوا التاءَ من المذكرِ، لثلاثِ

(١) المقتضب (٣/١٣٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٠-١٣٢)، علل النحو (ص ٥٢٩)، شرح اللمع للثمانيني (٢٦٣ظ-مخطوط)، اللباب (٢/١٤٣).

(٢) ف: «اللام».

(٣) أ، ل، م: «بصري».

(٤) م: «نحو».

(٥) م: «ذلك».

(٦) ب، م: «توطئة».

(٧) م: «إذا».

(٨) سقط من: ص، ل، م.

يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنث .

والوجه الثالث : إنّما حذفت لأن ياء النسب قد تنزلاً منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع ، ألا ترى أنّهم قالوا : رُومِيٌّ ورُومٌ ، وزنجِيٌّ [و٨٣] وزنجٌ ، ففرّقوا بين الواحد والجمع بياءي^(١) النسب ، كما فرّقوا بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم : نخلة ونخلٌ ، وتمرة وتمرٌ ، فلمّا وُجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لم يجمعوا بينهما ، كما لم يجمعوا بين علامتي تانيث .

والوجه الرابع : أنه^(٢) إنّما حذفت لأن هذه التاء حكماً أنّ تنقلب في الوقف هاءً ، فلمّا كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاءً ، وتارة هاءً ، كان حذفها أسهل عليهم .

والوجه الخامس : أنّ تاء التانيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم ، ولو نسبت إلى اسم ضمّ إلى اسم ، لحذفت الاسم الثاني ، فكذلك ها هنا تحذف تاء التانيث .

[٣٧٢] فإن قيل : فلم حذفت^(٣) الياء في^(٤) فُعَيْلة ، وفَعَيْلة ، / كقولهم^(٥) في النسب إلى (جُهينة) : جُهْنِيّ ، وإلى (ربيعة) : رَبْعِيّ ، دون^(٦) فَعِيل ، وفُعِيل ، كقولهم^(٧) في النسب إلى (تَقِيْف) : تَقِيْفِيّ ، وفي النسب إلى (هُذَيْل) : هُذَيْلِيّ ؟

قيل : إنّما وجب^(٨) حذف الياء في باب فُعَيْلة ، وفَعَيْلة دون باب فَعِيل ، وفُعِيل ؛ لأن باب فُعَيْلة ، وفَعَيْلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف ، وهما ؛ طلب التخفيف ، وتأنيس

(١) أ ، ب ، ل ، م : « بياء » .

(٢) ك ، م : « أنها » .

(٣) أ : « حذف » .

(٤) ك : « من » في م : « من باب » .

(٥) م : « نحو قولهم » .

(٦) بعده في أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « باب » .

(٧) م : « نحو قولك » .

(٨) ص : « لزم » .

التغيير بحذف تاء التانيث ، وباب فَعِيل ، وفَعِيل ليس فيه إلا سببٌ واحدٌ وهو طلبُ التخفيفِ ، فلمَّا كان في بابِ فُعَيْلة وفَعَيْلة سببان لزم^(١) الحذفُ ، ولمَّا كان في بابِ فَعِيل وفُعِيل سببٌ واحدٌ^(٢) لم يلزم الحذفُ .

[٣٧٣] /فإن قيل : فلم قالوا : حنفي بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر ؟ قيل : لأنهم قلبوا الكسرة فتحه طلبًا للتخفيف ، كما قالوا في النسبِ إلى (شَقِر) : شَقْرِي ، وإلى (نَمِر) : نَمْرِي بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر طلبًا للتخفيف ، ألا ترى [٨٣ظ] أنهم لو قالوا : شَقْرِي ، ونَمْرِي بالكسر ، لأدَّى ذلك إلى توالي كسرتين بعدهما ياءٌ مشددةٌ ، وذلك مستثقلٌ ؟ فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحه ، فقالوا : شَقْرِي ، ونَمْرِي ، فكذلك هاهنا . وكذلك قالوا في النسبِ إلى (علي) : عَلَوِي بالفتح ؛ لأنهم لما حذفوا الياءَ الأولى التي هي ياءُ (فَعِيل) بقي على وزنِ (فَعِيل)^(٣) فأبدلوا من الكسرة فتحه ، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصار علا ك (رحًا ، وعصًا) ، فقلبوا من الألفِ واوًا ، فقالوا : عَلَوِي ، كما قالوا : رَحَوِي وعَصَوِي .

[٣٧٤] /فإن قيل : فلم وجب قلبُ ألفِ (رحًا ، وعصًا) واوًا ؟ قيل : إنَّما وجب قلبُ الألفِ أولًا^(٤) لأنها ساكنةٌ ، والياءُ الأولى من ياءِ النسبِ ساكنةٌ ، وساكنان لا يجتمعان ، فوجب فيها القلبُ ، وكان القلبُ أولى من الحذفِ ؛ لكثرة ما يلحقُ النسبُ من التغييرِ ، والتغييرُ بالحذفِ أبلغُ من القلبِ^(٥) وأقوى ، فلهذا^(٦) كان القلبُ أولى ، وكان قلبُ الألفِ واوًا أولى من قلبها ياءً ؛ لأنها لو قلبت ياءً ، لأدَّى ذلك إلى اجتماعِ الأمثالِ ، ألا

(١) ب : « لم يلزم » ، وفي م : « لزمه » .

(٢) سقط من : م .

(٣) م : « فَعِيل » .

(٤) ب ، ك ، ل ، م : « واوا » .

(٥) بعده في ص : « وأمكن » .

(٦) م : « فلذلك » .

ترى أنك لو قلت : رَحِيٌّ ، وَعَصِيٌّ ، لَأَدَّى ذلك إلى اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ ، وذلك مستثقلٌ ؟ فعدّلوا عن الياءِ إلى الواوِ ، لأنّها أبعدُ من اجتماعِ الأمثالِ .

فإن قيل : فلمَ قالوا في النسبِ إلى (شج) : شَجَوِيٌّ ؟ قيل : لأنّهم أبدلوا من الكسرة فتحَةً للعلّة التي ذكرناها ، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحركِها وانفتاح ما قبلها ، فالتحق بالمقصورِ نحو : رَحًا ، وَعَصًا ، فقالوا فيه : شَجَوِيٌّ ، كما قالوا : رَحَوِيٌّ ، وَعَصَوِيٌّ .

[٣٧٥] فإن قيل : فلمَ قالوا في النسبِ إلى (مغزى ، وقاضٍ) : /مَغَزِيٌّ ، وقاضيٌّ ، [٨٤و] و : مَغَزَوِيٌّ ، وقاضَوِيٌّ ؟ قيل : أمّا من قال : مَغَزَوِيٌّ ، فأبدل ؛ فلأنّ الألفَ من نفسِ الكلمة ، فأبدل منها واوًا كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرفٍ ، نحو : رَحَوِيٌّ ، وَعَصَوِيٌّ ، وأمّا قاضَوِيٌّ ، فأبدلت من الكسرة فتحَةً وقلبت الياءُ ألفًا ، فصار (قاضي) ك (مغزى) ، فقالوا : قاضَوِيٌّ ، كما قالوا : مَغَزَوِيٌّ . وأمّا من قال : مَغَزِيٌّ ، وقاضيٌّ ، فحذف الألفَ والياءَ ، فلأنّ الألفَ ساكنةً ، والياءَ الأولى من ياءِ النسبِ ساكنةً ، وساكنان لا يجتمعان ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين ، كما حُذِفَت في ما كان على خمسة أحرفٍ .

فإن قيل : فلمَ وجب حذفُ الألفِ والياءِ إذا كان الاسمُ على خمسة أحرفٍ ، نحو قولهم في النسبِ إلى (مُرتَجِيٌّ) : مُرْتَجِيٌّ ، وإلى (مُشْتَرِيٌّ) ^(١) : مُشْتَرِيٌّ ؟ قيل : إنما وجب حذفُ الألفِ والياءِ في الاسمِ إذا كان على خمسة أحرفٍ لطولِ الكلمة ، وإذا جاز الحذفُ في ما كان على أربعة أحرفٍ ، لزم في ما زاد على ذلك .

[٣٧٦] /فإن قيل : فلمَ لزم الحذفُ في ما كان على أربعة أحرفٍ ، نحو قولهم في النسبِ إلى (بَشَكِيٌّ) : بَشَكِيٌّ ، وإلى (جَمَزِيٌّ) : جَمَزِيٌّ ؟ قيل : لأنّه لما توالى فيه ثلاثُ حركاتٍ متوالياتٍ ، تنزّل منزلةً ما كان على خمسة أحرفٍ ؛ لأنّ الحركة قد تُنزّل منزلةَ الحرفِ ، ألا ترى أنّ من يُجوّزُ أن يصرفَ (هندًا) لا يجوّزُ أن يصرفَ (سقر) ^(٢) ، كما لا يجوّزُ أن

(١) أ ، ك ، م : «مشتري» .

(٢) م : «سعدى» .

يُصرفُ زينب ، لأنَّ الحركةَ ألحقته بما كان على أربعةِ أحرفٍ ، فكذلك هاهنا ^(١) ألحقته الفتحة ^(١) بما كان على خمسةِ أحرفٍ .

فإن قيل : فلمَ وجب حذفُ الياءِ المتحركةِ ممَّا قبلَ آخرِهِ ياءٌ مشددةٌ ، نحو قولهم [٨٤ظ] في النسبِ إلى ^(٢) (أُسَيْدٍ) : أُسَيْدِي ، ^(٣) وما أشبهه ^(٣) ذلك ؟ قيل : لئلاَّ ^(٤) يجتمعَ أربعُ ياءاتٍ وكسرتان ، وذلك مستثقلٌ ، وإنَّما وجب حذفُ المتحركةِ ، لأنَّ المقصودَ /الحذفِ التخفيفُ ، والمتحركةُ أثقلُ من الساكنةِ ، فكان حذفُها أولى ، [٣٧٧] ولأنَّهم لو حذفوا الساكنةَ ، لكانت المتحركةُ تنقلبُ ألفًا ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، فلذلك كان حذفُ المتحركةِ أولى .

فإن قيل : فلمَ وجب قلبُ همزةِ التانيثِ في النسبِ واوًا ، في نحو قولهم في ^(٥) (حمراء) : حَمراوِيٌّ ، ولم يجب ذلك في النسبِ إلى (كِسَاءِ) ، و(عِلْبَاءِ) ، ^(٦) وما أشبهه ^(٦) ذلك ؟ قيل : لأنَّ همزةَ التانيثِ ثقيلةٌ ، لأنَّها عَوَّضُ عن علامةِ التانيثِ التي توجبُ ثقلاً ، فوجب قلبُها واوًا . وأمَّا همزةُ كساءٍ فلم يجب قلبُها لأنَّها منقلبةٌ عن حرفِ أصليٍّ ، فأجريت مُجرى همزةِ الأصليةِ ، نحو : قُرَّاءٍ ، ووُضَّاءٍ . وكذلك همزةُ في علباءٍ ملحقةٌ بحرفِ أصليٍّ ، فأجريت أيضًا مُجرى همزةِ الأصليةِ ، وكما لا يجبُ قلبُ همزةِ الأصليةِ واوًا في النسبِ ، فكذلك ما أُجْرِي مُجراها .

/فإن قيل : فلمَ وجب الرُّدُّ إلى الواحدِ في النسبِ إلى الجمعِ ^(٧) كقولهم ^(٨) في [٣٧٨]

(١ - ١) أ : « الفتحة ألحقته » ، وفي ص : « الحركة ألحقته » ، وفي ب : « الحفيفة » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) ل ، م : « ونحو » .

(٤) أ : « لأنه » .

(٥) سقط من : م .

(٦ - ٦) ل ، م : « ونحو » .

(٧) م : « الجميع » .

(٨) ل ، م : « نحو قولهم » .

النسب إلى (الفرائض) : فَرَضِيّ ، (١) وما أشبهه^(١) ذلك ؟ قيل : لأنَّ نَسَبَهُ إلى الواحدِ يدلُّ على كثرة نظيره فيها ، وحكمُ الواحدِ من الفرائض كحكمِ الجمعِ^(٢) ، فإذا كان حكمُ الواحدِ كحكمِ الجمعِ^(٢) وجب الرُّدُّ إلى الواحدِ ، لأنَّه أخفُّ في اللفظِ مع أنَّه الأصلُ . فأما قولهم : أنماريَّ ، ومدائنيَّ ، فإنَّما نَسَبُوا إلى الجمعِ ، لأنَّه صار (٣) اسمَ شيءٍ^(٣) بعينه ، وليس المقصودُ منه أن يدلَّ على ما يقتضيه اللفظُ من الجمعِ ، فلمَّا [٨٥ و] صار اسمًا للواحدِ ، تنزَّل منزلةَ الواحدِ ، فاعزَّفه إن شاء الله تعالى .



(١ - ١) ل ، م : « ونحو » .

(٢) ل ، م : « الجميع » .

(٣ - ٣) أ : « الاسم كشيء » .

/بابُ أسماءِ الصلّاتِ^(١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ سُمِّيَ الذي ، والتي ، ومَن ، وما ، وأيُّ ، أسماءِ الصلّاتِ ؟ قيل : لأنّها تفتقرُ إلى صلّاتٍ توضّحها وتبيّنها ؛ لأنّها لا يفهمُ معناها بأنفسِها ، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غيرِ صلّةٍ ، لم يفهمُ معناها بنفسِها^(٢) ، حتى تُضمَّ إلى شيءٍ بعدها ، كقولك : الذي أبوه منطلقٌ ، أو : الذي انطلقَ أبوه ، وكذلك : التي أخوها ذاهبٌ ، أو : التي ذهبَ أخوها ؟ وكذلك سائرُها .

وفي الذي أربع لغاتٍ : الذي بياءٍ ساكنةٍ ، والذي بياءٍ مشدّدةٍ ، والذي بكسرِ الذالِ من غيرِ ياءٍ ، والذي بسكونِ الذالِ من غيرِ ياءٍ . وكذلك في التي أربع لغاتٍ : التي بياءٍ ساكنةٍ ، والتي بياءٍ مشدّدةٍ ، والتي بكسرِ التاءِ من غيرِ ياءٍ ، والتي بسكونِ التاءِ من غيرِ ياءٍ .

[٣٨٠] والألفُ واللامُ فيهما زائدتان ، وليستا فيهما /للتعريفِ ؛ لأنَّ التعريفَ بصلّتهما ، وهي الجملةُ التي بعدهما ، بدليلِ أخواتِهما ، نحو : مَنْ ، وما ، ولو كانتا فيهما للتعريفِ ، لأدّى ذلك إلى أن يجتمعَ فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوزُ .

فإن قيل : فلمَ أُدخِلتِ الذي والتي في الكلامِ ؟ قيل : تَوْضُحاً إلى وصفِ المعارفِ بالجميلِ ؛ لأنّهم لما رأوا النكراتِ توصفُ بالمفرداتِ والجميلِ ، نحو (مررتُ برجلٍ ذاهبٍ ، ومررتُ برجلٍ أبوه ذاهبٌ ، وذهبَ أخوه^(٣)) ، وما أشبه ذلك ، ولم يحبوا^(٤) أن يجعلوا النكرةَ أقوى من المعرفةِ ، وآثروا التسويةَ بينهما ، جاءوا^(٥) باسمِ ناقصٍ لا يتمُّ إلا

(١) الجمل للزجاجي (ص ٣٦١)، اللمع (ص ١٢٤)، اللباب (١١٣/٢).

(٢) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م .

(٣) م : «أبوه»

(٤) ب : «يحسبوا»، وفي ل : «يجب»، وفي م : «يحسبوا» .

(٥) أ، ص، ك، ل : «فجاءوا» .

بصلة^(١)، فجعلوه وصفًا للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجميل، كما أتوا
 بـ(ذو)^(٢) الذي^(٣) بمعنى صاحب [٨٥ظ] توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس؛
 نحو^(٤) (مررت برجل ذي مال)، /وأأتوا بـ(أي) توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام، نحو
 [٣٨١] يا أيها الرجل، و^(٥) ما أشبه^(٥) ذلك.

فإن قيل: فلم وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأن العائد يعلّقها
 بالموصول، و^(٦) يتّمّمه بها^(٦)، ولهذا لم يجر أن يرتفع (زيد)^(٧) بـ(خرج)^(٧) في قولهم:
 الذي خرج زيد؛ لأنه يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول.

فإن قيل: فلم حذف في قوله تعالى^(٨): ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ قيل: لأنّ
 العائد ضمير المنصوب المتصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه،^(٩) وإنما جاز
 حذفه^(٩)؛ لأنه صار الاسم الموصول، والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلمّا
 صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد، طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى،
 لأن المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى.

[٣٨٢] فإن قيل: فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلات؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنّ
 أسماء الصلات إنّما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالجميل، كما أتوا بـ(ذو)^(١٠)

(١) أ، ص، ب، ك، ل، م: «بجملته».

(٢) م: «ذي».

(٣) ب، م: «التي».

(٤) بعده في م: «قولك».

(٥ - ٥) م: «نحو».

(٦ - ٦) أ: «يتمه بها»، وفي م: (يتممها به).

(٧ - ٧) أ، ص، ب، ل: «يخرج»، وفي م: (خرج).

(٨) الفرقان: ٤١.

(٩ - ٩) سقط من: ص، م.

(١٠) م: «ذي».

توصلاً إلى الوصفِ بالأجناسِ ، وب (أي) توصلاً إلى نداءٍ ما فيه الألفُ واللامُ ، فكما لا يجوزُ إضافةُ (ذو) إلى غيرِ الأجناسِ ولا يأتي بعدَ (أي) إلا ما فيه الألفُ واللامُ ، فكذلك هاهنا لا يجوزُ أن تكونَ الصلاتُ إلا جملاً ، ولا يجوزُ أن تكونَ مفردةً^(١) . فأما قراءةُ من قرأ (تماماً على الذي أحسنُ)^(٢) بالرفعِ ، فالتقديرُ فيه : على الذي هو أحسنُ ، وكذلك قوله تعالى : (مثلاً ما بعوضةٌ)^(٣) . بالرفعِ فتقديرُهُ : ما هو بعوضةٌ ، [٨٦ و] وكذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا ﴾ أي : هو أشدُّ ، فحذفُ المبتدأ في هذه المواضعِ كلها ، وحذفُ المبتدأ جائزٌ في كلامِهِمْ .

[٣٨٣] فإن قيل : فهذه الضمَّةُ في ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ ، ضمَّةُ إعرابٍ أو ضمَّةُ بناءٍ ؟ قيل : اختلف [٣٨٣] النحويون^(٥) في ذلك : فذهب سيبويه إلى أنها ضمَّةُ بناءٍ ، لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دونَ سائرِ أحوالها ، نقصت فُئيت ، وكان بناؤها على الضمة^(٦) أولى ؛ لأنها أقوى الحركاتِ ، فبنيت على الضمةِ ك (قبلُ ، وبعدُ) . والذي يدلُّ على أنهم إنما بنوها لحذفِ المبتدأ ، أنهم لو أظهروا المبتدأ ، فقالوا : ضربت أيُّهم هو في الدارِ ، لَنصَبوا ولم يبنوا . وذهب الخليلُ إلى أن الضمَّةَ ضمَّةُ إعرابٍ ، ويرفعه على الحكايةِ ، والتقديرُ عنده : ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي يقالُ له أيُّهم . وذهب يونسُ إلى إلغاءِ الفعلِ قبله ، وينزلُ الفعلَ المؤثّرَ في الإلغاءِ منزلةَ أفعالِ القلوبِ . والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه . وأما قولُ الخليلِ : إنه مرفوعٌ على الحكايةِ ، فالحكايةُ إنَّما تكونُ بعدَ جري الكلامِ ، فتعودُ الحكايةُ إليه ،

(١) ص : « معرفة » .

(٢) الأنعام : ١٥٤ . وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق . انظر : الكشاف (٢ / ٤١٤) ، البحر المحيط (٤ / ٢٥٦) .

(٣) البقرة : ٢٦ . وهي قراءة الضحاك ، وابن أبي عبله ، ورؤبة بن العجاج ، وقطرب . ينظر : مختصر ابن خالويه (ص ٤) ، الكشاف (١ / ٢٤٠) ، البحر المحيط (١ / ٢٦٧) .

(٤) مريم : ٦٩ . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر .

(٥) الكتاب (٢ / ٤٠٠) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣ / ١٦٦) ، علل النحو (ص ٤٢٤) .

(٦) ب ، ل ، م : « الضم » .

وهذا الكلامُ يصحُّ ابتداءً من غيرِ تقديرِ قولِ قائلٍ قاله . وأما قولُ يونسَ فضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان مؤثراً لا يجوزُ إلغاءُه .

[٣٨٤] فإن قيل : فلمَ بُنيت أسماءُ الصَّلَاتِ ؟ قيل لوجهين : / أحدهما : أنَّ الصَّلَةَ لَمَّا كانت مع الموصولِ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، صارت بمنزلةِ بعضِ الكلمةِ ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ .
والوجهُ الثاني : أنَّ هذه الأسماءَ لَمَّا كانت لا تفيدُ إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروفَ ، لأنها لا تفيدُ إلا مع كلمتين فصاعداً .

فإن قيل : فد (أَيُّ) لِمَ كانت [٨٦ظ] معربةً دونَ سائرِ أحواتها ؟ قيل : لوجهين :
أحدهما : أنَّهم بقَّوها على الأصلِ في الإعرابِ ؛ تنبيهاً على أنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ ، كما بنَّوا الفعلَ المضارعَ إذا اتصل به نونُ التأكيدِ ، أو ضميرُ جماعةِ النسوةِ ؛ تنبيهاً على أنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ .

والوجهُ الثاني : أنَّهم حملوها على نظيرِها ونقيضِها ، فنظيرُها جزءٌ ، ونقيضُها كلٌّ ، وهما معربان ، فكانت معربةً ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



/باب حروف الاستفهام^(١)

إن قال قائل: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة أحرف؛ الهمزة، وأم، وهل، وما عدا هذه الثلاثة، فأسماء وظروف أقيمت مقامها؛ فالأسماء^(٢): من، وما، وكم، وكيف، والظروف: (أين، وأنى، ومتى، وأي حين، وأيان)، و(أي) يحكم عليها بما تضاف إليه، فأما الهمزة وأم، فقد بيئتهما في باب العطف، وأما (هل) فتكون استفهامًا وتكون بمعنى: قد، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١].
أي: قد أتى. ثم قال الشاعر^(٣):

سائل فوارسَ يربوعَ بشِدَّتِنَا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكَمِ

/أي: أقد رأونا، ولا يجوز أن تجعل (هل) استفهامًا؛ لأن الهمزة للاستفهام، [٣٨٦]
وحرف^(٤) الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام.

فإن قيل: فلم أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حرف^(٤) الاستفهام؟ قيل: إنما أقاموها مقام حرف^(٤) الاستفهام توسعًا في الكلام، ولكل واحد منها موضع يختص^(٥) به، ف (من) سؤال عمَّن يعقل، و(ما) سؤال عمَّا لا يعقل، و(كم) سؤال عن العدد، و(كيف) سؤال عن الحال، و(أين، وأنى) سؤال عن المكان، [٨٧ و] و(متى، وأي حين، وأيان) سؤال عن الزمان، و(أي) يحكم عليها بما تضاف إليه، فإنها لا تكون

(١) المقتضب (٢/٢٩٣-٣١٠)، علل النحو (ص٤٢٣-٤٢٩)، علل النحو (ص٤٢٣-٤٢٩)، شرح

اللمع للثمانيني (٢٨٥ و- مخطوط)، اللباب (٢/١٢٩).

(٢) بعده في ص، ل: «نحو».

(٣) البيت منسوب لزيد الخليل في: شرح أبيات مغني اللبيب (٦/٦٧، ٧٢)، وينظر: شعر زيد الخليل

(ص١٥٥)، والبيت دون نسبة في: الخصائص (٢/٤٦٣)، المقتضب (١/٤٤).

(٤) ب، م: «حروف».

(٥) ف: «تختص».

إلا مضافةً، ألا ترى أنك لو قلت: مَنْ عندك؟ لوجب أن يقول المجيب: زيدٌ أو عمرو، أو ما أشبه ذلك.

ولو قال: فرسٌ، أو حمائرٌ، لم يجز؛ لأنَّ (من) سؤالٌ عمَّن يعقلُ، لا عمَّا لا يعقلُ، وكذلك لو قلت: أين زيد؟ لوجب أن يقول: في الدار، أو في المسجد، أو ما أشبه ذلك، [٣٨٧] ولو قال: يوم الجمعة، /لم يجزُ، لأنَّ (أين) سؤالٌ عن المكانِ لا عن الزمانِ، وكذلك أيضًا لو قلت: متى الخروج؟ لوجب أن يقول: يوم الجمعة، أو يوم السبت، وما أشبه ذلك. ولو قلت^(١): في الدارِ، أو في المسجدِ، لم يجزُ؛ لأنَّ (متى) سؤالٌ عن الزمانِ لا عن المكانِ، وكذلك سائرُها.

فإن قيل: فلمَ أقاموا هذه الكلمَ مقامَ حرفٍ واحدٍ، وهي همزةُ الاستفهامِ، وهم يتوخَّون الإيجازَ والاختصارَ في الكلامِ؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك للمبالغةِ في طلب الإيجازِ والاختصارِ، وذلك لأنَّ هذه الكلمَ تشتملُ على الجنسِ الذي تدلُّ عليه، ألا ترى أن (من) تشتملُ على جميعِ من يعقلُ، و(أين) تشتملُ على جميعِ الأماكنِ، و(متى) تشتملُ على جميعِ الأزمنةِ، وكذلك سائرُها؟ فلما كانت تشتملُ على هذه الأجناسِ، كان فيها فائدةٌ ليست في الهمزةِ، ألا ترى أنك لو قلت: أزيد عندك؟ لجاز ألا يكونَ زيدٌ عنده، /فيقول: لا، فتحتاجُ إلى أن تعيدَ السؤالَ، وتعدَّ شخصًا شخصًا، وربما لا تذكرُ ذلك^(٢) الشخصَ الذي هو عنده، فلا يحصلُ لك الجوابُ عن عنده، لأنَّه لا يلزمه ذلك في سؤالِك، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ؛ لأنَّ استيعابَ الأشخاصِ مستحيلٌ، أتى بلفظةٍ تشتملُ على جميعِ من يعقلُ وهي (من)، فأقاموها [٨٧ظ] مقامَ الهمزةِ ليلزمَ المسئولُ الجوابَ، عن عنده. وكذلك لو قلت: أفي الدارِ زيد، أو في المسجدِ، لجاز ألا يكونَ في واحدٍ منهما، فيقول: لا، فتحتاجُ أيضًا^(٣) أن تعيدَ السؤالَ، وتعدَّ مكانًا مكانًا، وربما لا تذكرُ ذلك

(١) أ، ص، ب، ك، ل، م: «قال».

(٢) سقط من: أ، م.

(٣) بعده في أ، ص: «إلى».

المكان الذي هو فيه ، فلا يحصلُ لك الجوابُ عن مكانه ؛ لأنَّه لا^(١) يلزمه ذلك في سؤالك ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ ، أتى بـ (أين) لأنها تشتملُ على جميعِ الأمكنةِ ، ليلزمَ المسئولَ الجوابُ عن مكانه . وكذلك لو قلت : أخرج زيدٌ يومَ السبتِ لجازاً ألا يخرج في ذلك اليومِ ، فتحتاجُ أيضاً إلى تكريرِ السؤالِ ، وربما لا تذكرُ ذلك الوقتَ الذي يخرج فيه . / فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويلِ أقاموا (متى) مقامها ، لأنها تشتملُ [٣٨٩] على جميعِ الأزمنةِ ، كما تشتملُ (أين) على جميعِ الأمكنةِ ، وكذلك سائرُها ، فلهذا المعنى من الإيجازِ والاختصارِ أقاموها مقامَ الهمزةِ .

فإن قيل : فلمَ كانت مبنيةً ما عدا (أياً) ؟ قيل : إنَّما بُنيت لأنها تضمنت معنى حرفِ الاستفهامِ ، وهو الهمزة ، وأمَّا (أي) فإنَّما أعربت ، وإن كانت قد تضمَّنت معنى حرفِ الاستفهامِ ، لما بيَّنَّا في بابِ أسماءِ^(١) الصلواتِ قبلُ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : أ .

/بابُ الحكاية^(١)/

إن قال قائلٌ: لِمَ دَخَلتِ الحكايةُ الكلامَ؟ قيل: لأنَّها تُزِيلُ الالتباسَ، وتَزِيدُ^(٢) التوسُّعَ في الكلامِ.

فإن قيل: فهل تجوزُ الحكايةُ في غيرِ الاسمِ العلمِ والكنيةِ؟ قيل: اختلف العربُ في ذلك، فمن العربِ من يجيزُ الحكايةَ في المعارفِ كُلِّها دونَ النكراتِ، قال الشاعرُ^(٣):

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلتُ لصيِّدِخٍ انتجعي بلالا

[٨٨و] فقال: الناسُ بالرفعِ، كأنَّه سمِعَ قائلًا يقول: الناسُ ينتجعون غيثًا، فحكى

[٣٩١] الاسمَ مرفوعًا كما سمِعَ. ومن العربِ من يجيزُ الحكايةَ في المعرفةِ والنكرةِ، ومن ذلك

قولُ بعضهم، وقد قيل له: عندي تمرتان. فقال: دعني من تمرتان. وأمَّا أهلُ الحجازِ

فيخصُّونها بالاسمِ العلمِ والكنيةِ، فيقولون إذا قال: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال:

مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟ فيجعلون (من) في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، و(زيد) في موضعِ

الخبرِ، ويحكون الإعرابَ، وتكونُ الحركةُ قائمةً مقامَ الرفعِ التي تجبُ بخبرِ المبتدأِ.

وأما بنو تميمٍ فلا يحكون، ويقولون: من زيدٍ؟ بالرفعِ في جميعِ الأحوالِ، فيجعلون

(من) في موضعِ رفعٍ لأنَّه مبتدأٌ، و(زيد) هو الخبرُ، ولا يحكون الإعرابَ، وهو القياسُ؛

والذي يدلُّ على ذلك أنَّ أهلَ الحجازِ يوافقون بني تميمٍ في العطفِ والوصفِ، فالعطفُ

(١) المقتضب (٣٠٢/٢)، الجمل للزجاجي (ص ٣٢٥ - ٣٤٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٨٤/٤)، اللباب

(١٣٥/٢).

(٢) أ، ب، ك، ل، م: «تزيل».

(٣) البيت لذي الرمة في: ديوانه (ص ٤٤٢)، ديوانه بشرح الخطيب التبريزي (ص ٥٢٠)، المقتضب (٤/

١٠)، الجمل في النحو (ص ٣٢٩)، سر صناعة الإعراب (٢٣٢/١)، الصحاح (ص د ح)، قال

البطليوسي في شرح أبيات الجمل (ص ٢٨٧): «هذا البيت لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي

موسى الأشعري، ومعنى ينتجعون: يقصدون ويطلبون، والغيث يكون المطر ويكون النبات الذي ينبت

عنه، وهو من تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب... وصيدح: اسم ناقته».

كقولك إذا قال القائل: رأيتُ زيدًا؟ ومن زيدٌ؟ والوصفُ، كقولك إذا قال القائل: رأيتُ زيدًا الظريفَ: مَنْ زيدُ الظريفُ؟

[٣٩٢] فإن قيل: فلمَ خصَّ أهلَ الحجازِ الحكايةَ بالاسمِ العلمِ/والكنيةِ؟ قيل: لأنَّ الاسمَ العلمَ والكنيةَ غُيِّرَا ونُقِلَا عن وضعهما^(١)، فلمَّا دخلهما التغييرُ، فالتغييرُ^(٢) يؤنَّسُ بالتغييرِ.

فإن قيل: فلمَ رَفَعَ أهلُ الحجازِ مع العطفِ والوصفِ؟ قيل: لارتفاعِ اللبسِ.
فإن قيل: فما هذه الزياداتُ التي تلحقُ (مَنْ)^(٣) في الاستفهامِ عن النكرة في الوقفِ في حالةِ الرفعِ، والنصبِ، والجرِّ، والتأنيثِ، والتثنيةِ، والجمعِ، نحو: منو، ومنا، ومني، ومنان، ومينين، ومنون، ومينين، ومنه، ومنتان، ومنتين، ومنات، هل هي إعرابٌ أو لا؟ قيل: هذه [٨٨ظ] الزياداتُ التي تلحقُ (مَنْ) من تغييراتِ الوقفِ، وليست بإعرابٍ، والدليلُ على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ (مَنْ) مبنيةٌ، والمبني لا يلحقُه الإعرابُ. والوجهُ الثاني: أن الإعرابَ يثبتُ في الوصلِ، ويسقطُ في الوقفِ، وهذا بعكسِ الإعرابِ، لأنه^(٤) يثبتُ في الوقفِ، ويسقطُ/في الوصلِ، فدلَّ على أنه ليس بإعرابٍ، فأما قولُ الشاعرِ^(٥):

[٣٩٣]

أتوا ناري فقلتُ: مَنْونَ أنتمُ فقالوا: الجنُّ، قلتُ: عموا ظلما
فأثبت^(٦) الزيادةَ في حالةِ^(٧) الوصلِ، فالجوابُ عنه من وجهين:

(١) أ: «موضعهما».

(٢) م: «والتغيير».

(٣) سقط من: أ.

(٤) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

(٥) البيت مختلفٌ في نسبته، فنسب لشمير - وقيل: لشمير، وقيل: لشمير - ابن الحارث الضبي في: نوادر أبي زيد (ص ١٢٣)، شرح أبيات سيبويه (١٣٢/٢)، تاج العروس (ح س د)، والبيت نسب لتأبط شراً وبشر بن الحارث، انظر: شرح أبيات الجمل (ص ٢٨٩، ٢٩٠)، خزنة الأدب (١٧٠/٦).

(٦) م: «فأثبتوا».

(٧) م: «حال».

أحدهما : أنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ لضرورة الشعرِ ، وإذا كان ذلك للضرورة^(١) ، فلا يكونُ فيه حجةٌ .

[٣٩٤] **والوجه الثاني :** أنه يجوزُ أن يكونَ من قبيلةِ تُعْرَبُ / (من) ، فقد حكى^(٢) سيبويه أنه من العربِ من يقول : ضربَ مَنْ مَنَّا ، كما تقولُ : ضربَ رجلٌ رجلاً . ولم يقع الكلامُ في لغةٍ من أعربها ، وإنما وقعَ في لغةٍ من بناها ، فـ (منون) في هذه اللغةِ بمنزلةِ (قام الزيدون) . وعلى كلِّ حالٍ^(٣) فهو من القليلِ الشاذِّ الذي لا يقاسُ عليه ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) م : « لضرورة الشعر » .

(٢) بعده في م : « عن » .

(٣) سقط من : أ .

/بَابُ الْخَطَابِ^(١)

إن قال قائلٌ : ما ضابطُ هذا البابِ ؟ قيل : أن تجعلَ أولَ كلامِكَ للمسئولِ عنه الغائبِ ، وآخرَه للمسئولِ المخاطبِ ، فتقولُ إذا سألتَ رجلاً عن رجلٍ : كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن رجلين ، قلتَ : كيف ذاك الرجلانِ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن رجالٍ ، قلتَ : كيف أولئك الرجالُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَ رجلاً^(٢) عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلك المرأةُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن امرأتين ، قلتَ : كيف تانك المرأتانِ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَه عن نسوةٍ ، [و٨٩] قلتَ : كيف أولئك النسوةُ يا رجلُ ؟ وإذا سألتَ امرأةً عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلك المرأةُ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَها عن امرأتين ، قلتَ : كيف تانك المرأتانِ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَها عن نسوةٍ ، قلتَ : كيف أولئك النسوةُ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَ امرأةً عن رجلٍ ، قلتَ : كيف ذلك الرجلُ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَها عن رجلين ، قلتَ : كيف ذاك الرجلانِ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَها عن رجالٍ ، قلتَ : كيف أولئك الرجالُ يا امرأةً ؟ وإذا سألتَ اثنين عن امرأةٍ ، قلتَ : كيف تلكما المرأةُ يا رجلانِ ؟ وقال اللهُ تعالى^(٣) : ﴿أَلَمْ نَأْتِكُمْ مِّنْ أُمَّهَاتِكُمْ عَن تَلَكُمَا الشَّجَرَةَ﴾ . وإذا خاطبتَ^(٤) نسوةً وأشرتَ إلى رجلٍ ، قلتَ : كيف ذلك الرجلُ يا نسوةُ ؟ قال اللهُ تعالى^(٥) : ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ . وعلى هذا قياسُ هذا البابِ .

فإن قيل : فلمَ قُدِّمَ المشارُ إليه الغائبُ ؟ قيل : عنايةً^(٦) بالمسئولِ عنه ، والكافُ بعدَ

(١) المقتضب (٢٧٥/٣) ، الأصول (١٢٧/٢) ، الجمل للزجاجي (ص ٢٦٦) ، اللباب (١٤١/٢) .

(٢) سقط من : أ .

(٣) الأعراف : ٢٢ .

(٤) أ : « سألت » .

(٥) يوسف : ٣٢ .

(٦) بعده في ف : « المسئول » .

أسماء الإشارة - وهي : ذلك ، وتلك ، وأولئك - لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنه لو كان لها موضعٌ من الإعراب لكان موضعها الجرّ بالإضافة ، وذلك مُحالٌ ؛ لأنَّ أسماء الإشارة معارفٌ ، والمعارف لا تُضافُ ، فصارت بمنزلة الكاف في التَّجَاك^(١) ؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يضافُ ، وبمنزلة الكاف في (إِيَّاكَ) ؛ لأنه مضمَّرٌ ، والمضمراتُ كُلُّها معارفٌ ، /والمعارفُ لا تُضافُ . واللامُ في (ذلك ، وتلك) زائدةٌ للتنبية ، ك(ها) في (هذا) ، ولهذا لا يحسنُ أن يقالَ : ها ذلك ، ولا : ها تلك ، وأصلُ اللامِ أن تكونَ ساكنةً .

فإن قيل : فلمَ كُسِرت اللامُ في (ذلك) وحدَّها ؟ قيل : إنَّما كُسِرت^(٢) لوجهين : أحدهما : أنَّها كُسِرت لالتقاء الساكنين ، [٨٩ظ] لسكونها وسكون الألف قبلها . والثاني : أنَّها^(٣) كُسِرت لئلاَّ تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنَّك^(٤) لو قلتَ : ذاكِ بفتح اللام ، لالتبس وتوهم السامعُ أنَّ المرادَ به أنَّ هذا الشيءَ ملكٌ لك ، فلمَّا كان يؤدي إلى الالتباسِ كُسِرت اللامُ لإزالة^(٥) الالتباسِ ، وإنَّما فتحت كافَ الخطابِ في المذكرِ ، وكُسِرت في المؤنثِ للفرقِ بينهما ، والكافُ في (تلكما) أيضًا للخطابِ ، و(ما)^(٦) علامةُ التثنية^(٧) ، وكذلك الكافُ أيضًا في (أولئكم) للخطابِ ، /والميمُ والواوُ المحذوفَةُ علامةُ لجمعِ المذكرِ ، وكذلك الكافُ أيضًا في (أولئكن) للخطابِ ، والنونُ المشددةُ

(١) أ : «التحاك» ، وفي ب : «إياك» . قال في التاج (ن ج و) : «النجاءك النجاءك : بمدان ويقصران ، أي : أسرعُ أسرع ، أصله : النجاء النجاء ، أدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنَّ الألف واللام معاينة للإضافة ، فنبت أنهما ككاف ذلك ، ورأيتك زيدًا أبو مَنْ هو» .

(٢) بعده في م : «ذلك» .

(٣) أ : «إنما» .

(٤) أ : «أنه» .

(٥) بعده في أ ، ص ، ك ، ل ، م : «هذا» .

(٦) ل : «ها» ، وبعده في م : «التي بعدها» .

(٧) أ ، ك : «للتثنية» ، في ل : «للتنبية» .

علامةٌ لجمع المؤنث . ومن العرب من يأتي بالكاف مفردةً في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى ، قال الله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ﴾^(١) . ولم يقل : ذلكم . وقيل : إنما أفرد لأنه أراد به الجمع ، كأنه قال : ذلك^(٢) أيها^(٣) الجمع ، والجمع لفظه مفردٌ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) آل عمران : ١٨٢ .
(٢) سقط : من : م .
(٣) م : «إنها» .

/باب الألفات^(١)

إن قال قائلٌ : على كم ضرباً الألفاتُ التي تدخلُ في أوائلِ (٢) الكلمِ ؟ قيل : على ضربين ؛ همزةٌ وصلٍ ، وهمزةٌ قطعٍ ؛ فهمزةُ الوصلِ هي التي يتصلُ ما قبلها بما بعدها في الوصلِ ، ولذلك سُمِّيت همزةُ الوصلِ ، وهمزةُ القطعِ هي التي تقطعُ ما قبلها عن الاتصالِ بما بعدها ، ولذلك سُمِّيت همزةُ القطعِ .

فإن قيل : ففي ماذا تدخلُ همزةُ الوصلِ من الكلمِ ؟ قيل : في جميعِ أقسامِ الكلمِ من الاسمِ والفعالِ والحرفِ . أمَّا الاسمُ فتدخلُ منه على اسمٍ ليس بمصدرٍ ، وعلى اسمٍ هو مصدرٌ ، فأما ما ليس بمصدرٍ فـ (ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، [٩٠ و] واسم ، واست ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمُن) (٣) ، فالهمزةُ دخلت في أوائلِ هذه الكلمِ عوضاً عن اللامِ المحذوفةِ منها ، ما عدا : امرؤ (٤) ، وامرأة ، وايمناً (٥) ، فأما امرؤ وامرأة ، فإنما أدخلت عليهما ؛ لأنَّهما لَمَّا كانت (٦) آخرَهما همزةً ، والهمزةُ معدنٌ /التغييرِ ، تنزلاً منزلةَ الاسمِ الذي قد حُذِف منه اللامُ ، فأدخلت الهمزةُ عليهما كما أدخلت على ما حذِف منه اللامُ . فأما (ايمُن) فهو جمعُ يمينٍ ، إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمالِ ، وقيل : إنهم حذفوها حذفاً ، وزيدت الهمزةُ في أوَّلِهِ لئلا يُبتدأ بالساكنِ . وأما ما كان مصدرًا ، فنحوُ : انطلاق ،

(١) المقتضب (٢١٨/١) ، الجمل للزجاجي (ص ٢٥٧) ، علل النحو (ص ٥٥٧) ، اللباب (١٩١/٢) .

(٢) سقط : من : أ ، ب ، ل ، م .

(٣) قال الهروي : « اختلف النحويون في ألف (ايمُن الله) في القسم ، فقال سيبويه : هي ألف وصل ، واشتقاقه من اليمين والبركة ، وإنما فتحت لدخولها على اسم غير متمكن ، واستدل على أنها ألف وصل بذهابها في الوصل ، وقال الفراء : هي ألف قطع ، وهي جمع يمين ، يقال : يمين الله وأمين الله . انظر : الأزهية (ص ٣ ، ٤) .

(٤) أ ، ص ، ب ، ك ، م : « امرؤ » .

(٥) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « ايمُن » .

(٦) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « كان » .

واقطع ، واحمرار ، واحميرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخروّاط ، واسحنكك ،
واسلنقاء ، واحرنجام ، واسبطار ، وما أشبه ذلك .

وأما الفعلُ فتدخلُ همزةُ الوصلِ منه على أفعالِ هذه المصادرِ ، نحو : انطلق ،
واقطع ، واحمرّ ، واحمّرّ ، واستخرج ، واغدودن^(١) ، واخروّط^(٢) ، واسحنكك^(٣) ،
واسلنقى^(٤) ، واحرنجم^(٥) ، واسبطر^(٦) ، وما أشبه ذلك .

وإنّما دخلت همزةُ الوصلِ في أوائلِ /هذه الأفعالِ ومصادرِها ، لثلاثاً يُبتدأُ بالساكنِ ، [٤٠١]
وكذلك أيضاً تدخلُ همزةُ الوصلِ على أمثلةِ الأمرِ من الفعلِ الذي يسكُنُ فيه ما بعدَ حرفِ
المضارعةِ ، نحو : ادخل ، واضرب ، واسمع ، لثلاثاً يُبتدأُ بالساكنِ .

وأما الحرفُ فلا تدخلُ همزةُ الوصلِ منه إلاّ على حرفٍ واحدٍ ، وهي لامُ التعريفِ ،
نحو : الرجل ، والغلام ، وما أشبه ذلك في قولِ سيبويه ؛ للعلّة التي ذكرناها . وأما الخليلُ
فذهبَ إلى أن الألفَ واللامَ زيدتا معاً للتعريفِ ، إلاّ أنهم جعلوا الهمزةَ همزةً وصلٍ لكثرةِ
الاستعمالِ^(٧) .

[٩٠ ظ] فإن قيل : فلمَ فُتحت الهمزةُ مع لامِ التعريفِ ، وألفِ أيمنٍ ؟ قيل : أما الهمزةُ
مع لامِ التعريفِ ، ففتحت لثلاثيّةٍ أوجهٍ :

(١) اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريّه ، واغدودن الشعر : طال وتَمَّ . اللسان
(غ د ن) .

(٢) اخروّط بهم الطريق والسفر : امتدّ ، واخروّط البعير في سيره ، إذا أسرع . اللسان (خ ر ط) .

(٣) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته . اللسان (س ح ك) .

(٤) اسلنقى : نام على ظهره . اللسان (س ل ق) .

(٥) احرنجم الرجل : أراد الأمر ثم كذب ، أي : رجع عنه ، واحرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض ،
واحرنجمت الإبل : اجتمع بعضها على بعض وارتدت وبركت . التاج (ح ر ج م) .

(٦) اسبطر : أسرع وامتد ، واسبطرت الذبيحة ، إذا امتدت للموت بعد الذبح ، وكل متمد مسبطر . اللسان
(س ب ط ر) .

(٧) بعده في ك ، م ، ونسخة بحاشية ف : « وقد ذكرناه مستوفى في كتابِ الألفِ واللامِ » .

الوجه الأول: أنَّ الهمزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف، أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل. **والوجه الثاني:** أنَّ الحرف أثقل، فاختاروا له الفتح؛ لأنه أخف الحركات. **والوجه الثالث:** أنَّ الهمزة مع لام التعريف يكثر/دورها في الكلام، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح. [٤٠٢]

وأما همزة (ايمن) فإنما بُنيت على الفتح لوجهين: **أحدهما:** أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال، بُقيت حركتها على ما كانت عليه. **والثاني:** أنها^(١) فتحت؛ لأنَّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو، فلمَّا ناب عن الحرف شُبِّه بالحرف وهو لام التعريف، فوجب أن يُفتح همزته، كما فُتحت مع لام التعريف.

فإن قيل: فلم ضُمَّت الهمزة في نحو (ادخل)، وكسرت في نحو (اضرب)، وما أشبه ذلك؟ قيل: اختلف النحويون^(٢) في ذلك: فذهب البصريون إلى أنَّ الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإنَّما ضُمَّت في نحو (ادخل) وما أشبهه^(٣)؛ لأن الخروج من كسر إلى ضمٍّ مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن (فعل).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإن كان مكسورًا كسرت، وإن كان مضمومًا ضُمَّت، وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع؛ لأن همزة القطع ليس [٩١ و] لها أصل يحصرها، غير أننا نذكر بينهما فرقًا على جهة التقريب فنقول: /يُفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير، فإن ثبت في التصغير فهي همزة قطع، وإن سقطت فهي همزة وصل، نحو همزة (أب، وابن)، فالهمزة في (أب) همزة قطع؛ لأنها تثبت^(٤) في التصغير؛ لأنك تقول في تصغيره: أبي،

(١) بعده في ص، ك: «إنما».

(٢) اللمع (ص ١٤٩)، الإنصاف (٢/٧٣٧).

(٣) ب، ل، م: «أشبه ذلك».

(٤) ص، ل، م: «ثبتت».

والهمزة في (ابن) همزة وصل ؛ لأنها تسقط في التصغير ، لأنك تقول في تصغيره : بُنِّي .
ويُفَرَّقُ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ في الأفعالِ بأن تكونَ ياءُ المضارعِ^(١) منه مفتوحةً ، أو مضمومةً ، فإن كانت مفتوحةً فهي^(٢) همزةٌ وصلٍ ، نحو ما قدّمناه ، وإن كانت مضمومةً فهي^(٣) همزةٌ قطعٍ ، نحو : أجمل ، وأحسن ، وما أشبه ذلك ؛ لأنك تقول في المضارعِ منه^(٤) : يُجمل ، ويُحسن ، وما أشبه ذلك ، وهمزةٌ مصدره أيضًا همزةٌ قطعٍ كالفعلِ ، وإنما كسرت من (إجمال) ونحوه ؛ لئلا يلتبس بالجمع ، فإنهم لو قالوا : أجمل يجمل^(٥) أجمالاً ، بفتحِ الهمزةِ في المصدرِ ، / لالتبس بجمع (جَمَل) ، فلمّا [٤٠٤] كان ذلك يؤدي إلى اللبسِ ، كسروا الهمزةَ لإزالةِ اللبسِ^(٥) .

فإن قيل : فلم فتحو حرفَ المضارعةِ من الثلاثيِّ ، وضّمّوه من الرباعيِّ ؟ قيل : لأن الثلاثيَّ أكثرُ من الرباعيِّ ، والفتحةُ أخفُّ من الضمةِ ، فأعطوا الأكثرَ الأخفَّ ، والأقلَّ الأثقلَ ؛ ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فالخماسيُّ والسداسيُّ أقلُّ^(٦) من الرباعيِّ فهلاً وجب ضمُّه ؟ قيل : إنّما وجب فتحه لوجهين : (٧) أحدهما : أن^(٧) النقلَ في الثلاثيِّ أكثرُ من الرباعيِّ ، فلما وجب الحملُ على أحدهما ، كان الحملُ [٩١ظ] على الأكثرِ أولى من الحملِ على الأقلِّ .

والثاني : أن الخماسيِّ والسداسيِّ ثقلان لكثرة حروفهما ، فلو بنّوهما على الضمِّ ،

(١) ب ، ك ، م : « المضارعة » .

(٢) أ : « فهمزته » .

(٣) سقط من : أ ، م .

(٤) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٥) ص : « الالتباس » .

(٦) ف : « أثقل » .

(٧ - ٧) سقط من : م .

لأدّى ذلك إلى أن يجمّعا بين كثرة الحروف ، وثقل الضمّ ، وذلك لا يجوزُ ، فأعطوه^(١) [٤٠٥] أخفّ / الحركات وهو الفتح ، على أنّ بعض العرب يضمّ حرف المضارعة منهما ، فيقولُ : يُنطلق ، ويُستخرج ، بضمّ حرف المضارعة ، حملاً على الرباعيّ ، فأعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) ب ، ك ، م : « فأعطوهما » .

/بابُ الإِمَالَةِ^(١)/

إن قال قائلٌ: ما الإِمَالَةُ؟ قيل: أن تنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، وبالألفِ نحوَ الياءِ. فإن قيل: فلم أُدخِلت الإِمَالَةُ^(٢) الكلامَ؟ قيل: طلبًا للتشاكل؛ لئلا تختلفَ الأصواتُ فتتنافرَ، وهي تختصُّ بِلِغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ، وهي فرعٌ على التَفخِيمِ، والتَفخِيمُ هو الأَصْلُ بِدَلِيلِ أَنَّ الإِمَالَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى أَسْبَابٍ تَوْجِبُهَا، وليس التَفخِيمُ كذلك.

فإن قيل: فما الأسبابُ التي توجبُ الإِمَالَةَ؟ قيل: هي الكسرةُ في اللفظِ، أو كسرةُ تَعْرِضُ لِلْحَرْفِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، أو الياءُ الموجودةُ في اللفظِ، أو لأن الألفَ منقلبةً عن الياءِ، أو لأن الألفَ تنزُلُ منزلةَ المنقلبةِ عن الياءِ، أو إِمَالَةُ لِإِمَالَةٍ، فهذه ستةُ أسبابٍ توجبُ الإِمَالَةَ.

فأما الإِمَالَةُ لِلْكَسْرَةِ فِي الْلفْظِ، فنحوُ قولهم في (عالمٍ): عالمٍ، وفي (سالمٍ): سالمٍ، /وأما الإِمَالَةُ لِلْكَسْرَةِ^(٣) تَعْرِضُ لِلْحَرْفِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فنحوُ قولهم في (خاف): خِاف^(٤)، فأمالوا؛ لأن الخاءَ تُكسَرُ في^(٥) خِفْتُ، وأما الإِمَالَةُ لِلْيَاءِ، فنحوُ قولهم في [٤٠٧] (شَيِّبَانٍ): شَيِّبَانٍ، وفي^(٦) (عَيَّلَانٍ): عَيَّلَانٍ.

[٩٢و] وأما الإِمَالَةُ لِأَنَّ الألفَ منقلبةً عن الياءِ، فنحوُ قولهم في (رَحًا): رِحَا، وفي

(١) المقتضب (٤٢/٣)، الجمل للزجاجي (ص ٣٩٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٤٩٤)، الباب (٢/٤٥٢).

(٢) بعده في أ، ك: «في».

(٣) أ: «لكسرة».

(٤) بعده في ص: «خاب خاب».

(٥) بعده في ص: «خبت و».

(٦ - ٦) ص، م: «غيلان غيلان».

(رَمَى): رَمَى ، وأما الإمالة؛ لأن الألف تُنزلُ (١) منزلةً المنقلبة عن الياءِ ، فنحو قولهم
 في (٢) (حُبَارِي): حُبَارِي ، وفي (سُكَارِي): سُكَارِي ، وأما الإمالة للإمالة ، فنحو:
 (رَأَيْتَ عِمَادًا ، وقرأتَ كِتَابًا) .

فإن قيل : فما يمنع من الإمالة؟ قيل : حروف الاستعلاء والإطباق ، وهي : الصاد ،
 والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف ، فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة .
 فإن قيل : فلمَ مَنَعَت هذه الأحرف (٣) الإمالة؟ قيل : / لأن هذه الأحرف (٤) تستعلي
 فتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح ، وتمنعه من التسفل بالإمالة .

[٤٠٨]

فإن قيل : فلمَ إذا وَقَعَت بعد الألف مكسورة مَنَعَت (٥) الإمالة ، وإذا وَقَعَت مكسورة
 قبلها لم تمنع؟ قيل : إنما مَنَعَت (٦) مِنَ الإمالة (٦) إذا وَقَعَت مكسورة بعد الألف ؛ لأنه
 يؤدي إلى التصعد بعد الانحدار ؛ لأن الإمالة تقتضي الانحدار ، وهذه الحروف تقتضي
 التصعد ، فلو أميلت (٧) هاهنا لأدَّى ذلك إلى التصعد بعد الانحدار ، وذلك صعبٌ ثقيلٌ ،
 فلهذا (٨) مَنَعَت من الإمالة ، بخلاف ما إذا وَقَعَت مكسورة قبل الألف ، فإنه لا يؤدي إلى
 ذلك ، فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسورًا أضعفت (٩) استعلاءه ، ثم إذا أملت انحدرت
 بعد تصعد ، والانحدار بعد التصعد سهلٌ خفيفٌ ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فهلاً جازت الإمالة إذا وَقَعَت قبل الألف مفتوحةً في نحو : صامت ، وذلك

(١) ص : « تنزل » .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في أ : « من » .

(٤) ب ، م : « الحروف » .

(٥) بعده في أ : « من » .

(٦ - ٦) سقط من : أ .

(٧) م : « أملت » .

(٨) ل : « فلهذه » ، وفي م : « فلذلك » .

(٩) أ : « أضعفت » ، وفي ص : « ضعف » .

انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ؟ قيل: لأنَّ الحرفَ المستعليَّ مفتوحٌ، والحرفُ المستعليُّ إذا [٩٢ ظ] كان مفتوحًا /زاد^(١) استعلاءً، فامتنعت الإمالةُ، بخلافِ ما إذا كان مكسورًا؛ لأنَّ [٤٠٩] الكسرةُ تُضَعِّفُ استعلاءه^(٢)، فصارت سُلَّمًا إلى جوازِ الإمالةِ، ولم يكن جوازُ الإمالةِ هناك؛ لأنه انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ فقط، وإنَّما كان^(٣)؛ لأنَّ الكسرةَ ضَعَّفَت استعلاءه، ولأنَّه انحدارٌ بعدَ تصعُّدٍ؛ فباعتبارِ هذين الوصفين^(٤) جازت الإمالةُ، وهاهنا وإن وجد أحدهما؛ وهو كونه انحدارًا بعدَ تصعُّدٍ، فلم يوجد الآخرُ وهو تضيُّفُ حرفِ الاستعلاءِ بالكسرةِ التي هي سُلَّمٌ إلى جوازِ الإمالةِ، فالإمالةُ في ضربِ المثالِ مع الكسرةِ بمنزلةِ النزولِ من^(٥) موضعٍ عالٍ بدرجةٍ أو سُلَّمٍ، والإمالةُ مع غير^(٦) الكسرةِ بمنزلةِ النزولِ من موضعٍ عالٍ^(٧) من غير^(٧) درجةٍ أو سُلَّمٍ، فبان الفرقُ بينهما.

فإن قيل: فلمَ إذا كانت الراءُ مفتوحةً أو مضمومةً منعت من الإمالةِ، وإذا كانت مكسورةً أوجبت^(٨) الإمالةَ؟ قيل: لأنَّ الراءَ حرفٌ تكريرٍ، فإذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً، فكأنه قد اجتمع فيها فتحتان أو ضمتان، فلذلك منعت من الإمالةِ، وأما إذا [٤١٠] كانت مكسورةً، فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان، فلذلك أوجبت الإمالةَ.

فإن قيل: فلمَ غلبت الراءُ المكسورةُ حرفَ الاستعلاءِ في^(٩) نحو: طارد، والراء

(١) ص: «ازداد».

(٢) أ: «استعلاء».

(٣) بعده في ك: «ذلك»، وبعده في م: «كذلك».

(٤) ف: «الوجهين»، وفي ل: «الوضعين».

(٥) ص: «في».

(٦) ص: «عدم».

(٧ - ٧) ب، م: «بغير».

(٨) م: «وجبت».

(٩) سقط من: أ، ص، ب، ك، ل، م.

المفتوحة في نحو (دار القرار) ، وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنما غلبت الإمالة في (١) الراء (٢) المكسورة مع الحرف المستعلي ؛ لأن الكسرة في الراء اكتسبت (٣) تكريرًا فقويت ؛ لأنَّ الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها ، فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين ، فغلبت بتسفلها [٩٣و] تصعد المستعلي ، وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي ، فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به .

فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف (٤) ؟ قيل : لأنَّ الإمالة ضربٌ من التصرف ، أو لتدلَّ (٥) على أنَّ الألف أصلها ياء ، والحروف لا تتصرف ، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياءٍ ولا واوٍ .

[٤١١] / فإن قيل : فلم جازت الإمالة في (بلى) ، و(يا) في النداء ؟ قيل : أمَّا (بلى) ، فإنَّما أُمِيت ؛ لأنَّها أغنت غناء الجملة ، وأمَّا (يا) في النداء ، فإنَّما أُمِيت لأنها قامت مقام الفعل ، فجازت إمالتها كالفعل ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) سقط من : أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م .

(٢) ص ، ب ، ك ، ل ، م : « للراء » .

(٣) أ ، ك ، ل ، م : « اكتست » ، وسقط من : ب .

(٤) أ ، ص ، ل : « الحروف » .

(٥ - ٥) أ ، ب ، ك ، ف ، ل ، م : « الألف على أن » .

/بابُ الوقفِ^(١)

[٤١٢]

إن قال قائلٌ: على كم وجهًا يكون الوقفُ؟ قيل: على خمسةٍ أوجهٍ:

السكونُ، وهو حذفُ الحركةِ والتنوينِ. **والإشمامُ**، وهو أن تضمَّ شفَتَيْكَ من غيرِ صوتٍ^(٢)، وهذا يدركُه البصيرُ دونَ الضريزِ. **والرؤمُ**، وهو أن تشيرَ إلى الحركةِ بصوتٍ ضعيفٍ، وهذا يدركه البصيرُ والضريزُ. **والتشديدُ**، وهو أن تشددَ الحرفَ الأخيرَ، نحو (هذا عمْرٌ، وهذا خالدٌ). **والإتباعُ**، وهو أن تحركَ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ إذا كان ساكنًا حركةَ الحرفِ الأخيرِ في الرفعِ والجرِّ، نحو (هذا بَكْرٌ، ومررت ببيكُن).

فإن قيل: فلمَ خصُّوا الوقفَ بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أمَّا السكونُ، فلأنَّ راحةَ

المتكلمِ ينبغي أن تكونَ عندَ الفراغِ/من الكلمةِ^(٣)، والوقفُ عليها، والراحةُ بالسكونِ لا [٤١٣] بالحركةِ^(٤).

فإن قيل: فلمَ أبدلوا من التنوينِ ألفًا في حالِ النصبِ، ولم يُبدلوا من التنوينِ واوًا [٩٣] في حالِ الرفعِ، ولا ياءً في حالِ الجرِّ؟ قيل: لوجهين: **أحدهما**: إنَّما^(٥) أبدلوا من التنوينِ ألفًا في حالِ النصبِ لخفةِ الفتحةِ، بخلافِ الرفعِ والجرِّ، فإنَّ الضمةَ والكسرةَ ثقيلتان.

والوجهُ الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوينِ واوًا في حالةِ الرفعِ لكان ذلك يؤدي إلى أن يكونَ^(٦) اسمٌ متمكنٌ في آخره^(٦) واوٌ قبلها ضمةً، وليس في كلامِ العربِ اسمٌ متمكنٌ في

(١) الجمل للزجاجي (ص ٣٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٤٠/٥)، اللباب (١٩٦/٢).

(٢) ص: «ضرب».

(٣) أ: «الكلام».

(٤) م: «في الحركة».

(٥) ص: «أنهم».

(٦) (٦ - ٦) أ، ص، ل: «في آخر اسم متمكن».

آخره واؤ قبلها ضمةً . ولو أبدلوا من التنوين ياءً في حالة (١) الجرّ، لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس ياء المتكلم ، فلذلك لم يُبدلوا منه ياءً . على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً ، وفي حالة الجرّ ياءً . ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً ، كما لا يبدل في حالة الرفع واواً ، ولا في حالة الجرّ ياءً ، وهي لغيةٌ (٢) قليلةٌ ، وأجود اللغات الإبدال في حال (٣) النصب ، وترك الإبدال في حالة (٤) الرفع والجرّ ، على ما بيّنا .

[٤١٤] وأما الإشمام ، / فالمرادُ به أن يُبيّن أن لهذه الكلمة حال (٥) حركة في حال الوصل ، وكذلك الرّوم والتشديد .

فإن قيل : فلم لم يجزّ الإشمام في حالة (٦) الجرّ ؟ قيل : لأنّه يؤدي إلى تشويه الخلق (٧) .

وأما الإبتاع ، فلأنّه لمّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين ، اختاروا (٨) الضمة في حالة الرفع ؛ لأنّها الحركة التي كانت في حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، قال الشاعر (٩) :

(١) أ ، ص ، ل : « حال » .

(٢) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « لغة » .

(٣) ص ، ب ، ك ، ل : « حالة » .

(٤) م : « حال » .

(٥) ب : « حالة » ، وفي م : « أصل » .

(٦) م : « حال » .

(٧) أ ، م : « الخلق » ، وفي ك ، ل : « الخلق » .

(٨) بعده في م : « لها » .

(٩) البيت منسوب لبعض السعديين في : الكتاب (٤/١٧٣) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٩) ، والبيت منسوب لعبد الله بن ماوية الطائي أو لبعض السعديين من سعد بني تميم في : إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٣٥٨) ، وقال البطليوسي في شرح أبيات الجمل (ص ٢٦٤) : « هذا البيت لأعلم قائله ، وأظنه لعبيد ابن ماوية الطائي » ، وقال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٦/٣٢٣) : « وقال الصاغاني في العباب : هو لفدكي بن أعبد المنقري » .

أنا ابن ماوية إذ جدَّ النَّقْرُ

[٤١٥]

/وكذلك حكمُ الكسرة في قول الآخر^(١) :

أرتني حِجلاً على ساقِها فهشَّ الفؤادُ^(٢) لذاك الحِجَلِ
بكسرِ الحاءِ والجيمِ .

فإن قيل : فهلاً جاز ذلك في حالةِ النصبِ كما كان^(٣) في حالةِ الرفعِ والجرِّ؟ قيل :
لأنَّ حرفَ الإعرابِ تَلزُمُهُ^(٤) الحركةُ إذا [٩٤ و٩] كان منوناً في حالةِ النصبِ ، نحو قولك :
رأيتُ بكرًا ، ولا تَلزُمُهُ في حالةِ الرفعِ والجرِّ .

فإن قيل : فهلاً جاز في ما لم يكن فيه تنوينٌ ، نحو قولك : رأيتُ البكرَ؟ قيل : حملاً
على ما فيه التنوينُ ؛ لأنَّ الأصلَ هو التنكيرُ .

فإن قيل : فهلاً جاز أن يقال : هذا عدلٌ بضمِّ الدالِ ، ومررتُ بالبئيرِ بكسرِ السينِ في
الوقفِ ، كما جاز : هذا بكرٌ ، ومررتُ ببكرٍ؟ قيل : لأنَّهم لو قالوا : هذا عدلٌ بضمِّ
الدالِ ، لأدَّى ذلك إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامهم ؛ لأنَّه ليس في كلامهم^(٥) شيءٌ
على وزنِ (فعل) ، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامهم عدلوا عن
الضمِّ إلى /الكسرِ ، كما قالوا في جمعِ (حقو)^(٦) : أحقِّ ، و(جرؤ)^(٧) : أجرِّ ، [٤١٦]

(١) البيت دون نسبة في : مجالس ثعلب (ص ١١٨) ، ليس في كلام العرب (ص ٩٧) ، المنصف (١/١٦١) ،
المحكم والمحيط الأعظم (٧/٣٧٩) ، العمدة (٢/٢٤١) .

(٢) م : « فؤادي » .

(٣) أ ، ص ، ب ، ك ، ل ، م : « جاز » .

(٤) أ ، ص : « يلزمه » .

(٥) ص : « كلام العرب » .

(٦) الحقو : الكشح ، وقيل : معقد الإزار ، والجمع أحق وأحقاء . اللسان (ح ق و) .

(٧) الجرؤ : الصغير من كل شيء حتى من الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والخيار والبادنجان ، وقيل : هو ما
استدار من ثمار الأشجار كالحنظل ونحوه ، والجمع أجر . اللسان (ج ر و) .

وَقَلَنْسُوَّةٍ) : قَلَنْسٍ . فقالوا : هذا عِدِلٌ بكسر الدالِ ؛ لأنَّ له نظيرًا في كلامهم ، نحو^(١) : إبل ، وإطل . ولم يقولوا : مررت بالبئير ، بكسر السين ؛ لأنَّه ليس في الأسماءِ شيءٌ على وزنِ (فُعِلٍ) ، إلا (دُئِلَ)^(٢) : اسمٌ دويبيةٌ ، و(رُئِمَ) : اسمٌ للسنِّه ، وهما فعلانٌ نُقِلَا إلى الاسمِيةِ . وحكى / بعضهم (وُعِلَ) . فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في كلامهم رَفَضُوهُ ، وعدَلُوا عن الكسرِ إلى الضمِّ ، فقالوا : مررت بالبئيرِ ، بضم السين ؛ لأنَّ له نظيرًا في كلامهم ، نحو : طُنِبَ ، وحُرُضَ ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .



(١) ص : « مثل » .
(٢) بعده في م : « وهو » .

/بَابُ الإِدْغَامِ^(١)

إن قال قائلٌ: ما الإِدْغَامُ؟ قيل: أن تصلَّ حرفًا بحرفٍ مثله من غير أن تفصلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فينبو اللسانُ عنهما نبوةً واحدةً.

فإن قيل: فعلى كم ضربًا الإِدْغَامُ؟ قيل: على ضربين: إدغام حرفٍ في مثله [٩٤] من غير قلبٍ، وإدغام حرفٍ في مقاربه بعد القلبِ. فأما إدغامُ الحرفِ في مثله، فنحو: شدَّ، وردَّ، والأصلُ فيه: شدد، وردد، إلا أنه لَمَّا اجتمعَ حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ، سَكَنوا الأولَ منهما، وأدغموه في الثاني، وحكَّم المضارعَ في الإِدْغَامِ حكَّم الماضي، نحو: يشد، ويرد، وما أشبه ذلك.

وأما إدغامُ الحرفِ في مقاربه، فهو أن تُبدلَ أحدهما من جنسِ الآخر، وتُدغمه فيه نحو: (الحق كَلْدَةٌ)^(٢)، وانهاك قطنًا، واسلخ غنمك، /وادمغ^(٣) حَلْفًا، وما أشبه ذلك، [٤١٩] غير أنه لا طريقَ إلى معرفة تقاربِ الحروفِ إلا بعد معرفتها ومعرفة مخرجها وأقسامها، وهي تسعةٌ وعشرون حرفًا،^(٤) وهي معروفةٌ، وقد تبلغُ خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ مستحسنةٍ، وهي النونُ الخفيفةُ، وهمزةٌ بين بين، والألفُ الممالئةُ، وألفُ التفخيمِ وهي التي يُنحى بها نحو الواوِ، نحو: الصلاة، والصادُ كالزاي^(٥)، والشينُ كالجيمِ. وتبلغُ نيفًا وأربعين حرفًا بحروفٍ غير مستحسنةٍ، وهي القافُ التي بين القافِ والكافِ، والكافُ التي بين الجيمِ والكافِ، والجيمُ التي كالكافِ، والجيمُ التي كالشينِ، والصادُ التي كالسينِ^(٤)،

(١) الأصول (٣/٣٩٩)، الجمل للزجاجي (ص ٤٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٨٦)، اللباب (٢/٤٦٩).

(٢) م: «كندة».

(٣) أ: «ادمع».

(٤ - ٤) سقط من: أ.

(٥) أ، ص، ك، ل، م: «كالزاء».

(١) والطاءُ التي كالتاءِ،^(٢) والظاءُ التي كالثاءِ^(٣)، والباءُ التي كالفاءِ . وحكى أبو بكر^(٤) مَبْرَمَانُ الضادَ الضعيفةَ المبدلةَ من التاءِ، وحكى^(٥) أنَّ منهم من يقولُ في (اثرِد) : اضْرُد^(٦) .

[٤٢٠] ومخارجُها ستةٌ عشرَ مخرجًا ؛ **فالأوّلُ** : للهمزة ، والألفِ ، والهاءِ ، وهي^(٧) من

أقصى الحلقِ مما يلي الصدرَ . **والثاني** : للعينِ والحاءِ ، وهو من وسطِ^(٨) [٩٥ و] الحلقِ .

والثالثُ : للغينِ والحاءِ ، وهو من أدنى الحلقِ ، مما يلي الفمِّ . **والرابعُ** : للقافِ ، وهو من

أقصى اللسانِ وما فوقه من الحنكِ . **والخامسُ** : للكافِ ، وهو أسفلُ من ذلك وأقربُ إلى

مُقَدِّمِ^(٩) الفمِّ . **والسادسُ** : للجيمِ ، والشينِ ، والياءِ ، وهو من وسطِ اللسانِ ، بينه وبينَ

الحنكِ الأعلى . **والسابعُ** : للضادِ ، وهو من أولِ حافةِ اللسانِ وما يليها من الأضراسِ ،

وهي من الجانبِ الأيسرِ أسهلُّ . **والثامنُ** : لللامِ ، وهو من أدنى حافةِ اللسانِ إلى منتهى

طرفه . **والتاسعُ** : للنونِ ، وهو من فوقِ ذلك ، فويقَ الشنايا . **والعاشرُ** : للراءِ ، وهو من

مخرجِ النونِ ، إلا أن الراءَ أَدْخَلَ بطرفِ اللسانِ في الفمِّ ، ولها تكريرٌ في مخرجِها .

[٤٢١] **والحادي عشرَ** : للطاءِ ، والدالِ ، والتاءِ ، وهو من بينِ طرفِ اللسانِ وأصولِ الشنايا

العُلَى^(١٠) . **والثاني عشرَ** : للصادِ ، والسينِ ، والزاي^(١١) ، وهو من بينِ طرفِ اللسانِ وفويق

(١ - ١) سقط من : أ .

(٢ - ٢) سقط من : ف .

(٣) بعده في ص ، ل : « بن » .

ميرمان : محمد بن علي العسكري، أبو بكر ميرمان، أخذ عن المبرد ، ولقبه ميرمان لكثرة سؤاله، أخذ عنه

الفارسي والسيرافي ، من مصنفاته علل النحو ، وشرح شواهد سيبويه ، والتلقين ، توفي سنة (٢٣٦هـ) .

انظر : الفهرست (١/١٧٥) ، وإنباه الرواة (٣/١٨٩) ، الفلاكة والمفلوكين (ص١١٦) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٣٩٠) .

(٥) أ ، ب ، ك ، ل ، م : « هو » .

(٦) ص ، ك : « أوسط » .

(٧) سقط من : أ .

(٨) أ ، ص : « السفلى » ، وفي م : « العليا » .

(٩) أ ، ب ، ك ، م : « الزاء » .

الثنايا السفلى ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروفَ الصفيْرِ . والثالثَ عشرَ : للثاءِ ،
والذالِ ، والطاءِ ، وهو من بينِ طرفِ اللسانِ ، وأطرافِ الثنايا العلى^(١) . والرابعَ عشرَ :
للفاءِ ، وهو من باطنِ الشفةِ السفلى وأطرافِ الثنايا العلى^(١) . والخامسَ عشرَ : للباءِ ،
والميمِ ، والواوِ ، وهو من بينِ الشفتينِ . والسادسَ عشرَ : للنونِ الخفيفةِ ، وهو من
الخياشيمِ ولا عملَ للسانِ فيها .

فهذه مخارج الحروف ، وهي تنقسمُ إلى المهموسةِ ، والمجهورةِ ، والمذلقةِ ،
والمصمتةِ ، والشديدةِ ، والرَّخوةِ ، وما بينَ /الرَّخوةِ والشديدةِ ، [٩٥] والمطبقةِ ، [٤٢٢]
والمفتوحةِ ، والمستعليةِ ، والمنخفضةِ ، والمعتلةِ . فالمهموسةُ عشرةُ أحرفٍ : الهاءُ ،
والحاءُ ، والحاءُ ، والكافُ ، والسينُ ، والشينُ ، والصادُ ، والتاءُ ، والثاءُ ، والفاءُ ،
ويجمعُها^(٢) : ستشْحُكُ خَصَفَةٌ ، والمجهورةُ ما عدا هذه العشرةَ وهي تسعةُ عشرَ حرفًا ،
ويجمعُها : مُدَّ غِطَاءُ جَعْظَرٍ وَقُلْ بَدًّا^(٣) ضَيْرُنٌ . والمذلقةُ ستةُ أحرفٍ : اللامُ ، والنونُ ،
والراءُ ، والميمُ ، والباءُ ، والفاءُ ، ويجمعُها : فِرٌّ مِنْ لُبٍّ ، والمصمتةُ ما عدا هذه الستةَ .

والشديدةُ ثمانيةُ أحرفٍ ، ويجمعُها : أَجَدَّتْ طَبَقَكُ ، وكذلك ما بينَ /الشديدةِ والرَّخوةِ [٤٢٣]
ثمانيةُ أحرفٍ^(٤) أيضًا ويجمعُها^(٥) : نوري لامعٌ . والرَّخوةُ ما عداها^(٦) . والمطبقةُ أربعةُ
أحرفٍ : الصادُ ، والضادُ ، والطاءُ ، والظاءُ . والمفتوحةُ ما عدا هذه الأربعةَ ، والمستعليةُ
سبعةُ أحرفٍ ؛ أربعةُ منها هي التي ذكرنا أنها مطبقةٌ ، والثلاثةُ الأخرُ : القافُ ، والغينُ ،
والحاءُ . والمنخفضةُ ما عدا هذه السبعةَ . والمعتلةُ أربعةُ أحرفٍ : الهمزةُ ، وحروفُ المدِّ

(١) م : « العليا » .

(٢) غير واضحة في أ ، وبعدها في ك : « كلها » ، وبعدها في م : « قولك » .

(٣) م : « ند » .

(٤) سقط من : م .

(٥) بعدها في م : « قولك » .

(٦) أ ، ص ، ك ، ل ، م : « عداهما » .

واللين ، وهي : الألف ، والياء ، والواو .

ومعنى المهموسة أنها حروفٌ أضعفُ الاعتمادُ في موضعِها ، فجرى النَّفسُ معها فأخفاها ، والهمسُ الصوتُ الخفيُّ ، فلذلك سُمِّيتْ مهموسةً . ومعنى المجهورة أنها حروفٌ أشيعُ الاعتمادُ في موضعِها ، فمنعتِ النَّفسُ أن يجري معها ، فخرجت ظاهرةً ، والجهزُ هو الإظهارُ ، ولذلك سُمِّيتْ مجهورةً . [٩٦ و] ومعنى المذلقة أنها حروفٌ لها فضلُ اعتمادٍ على ذلقِ اللسانِ وهو طرفُه ، ولذلك سُمِّيتْ مذلقةً . ومعنى المصمتة أنها حروفٌ ليس لها ذلك الاعتمادُ على ذلقِ اللسانِ ، وأصمَّتْ أَنْ^(١) تختصَّ بالبناءِ إذا كانتِ الكلمةُ رباعيةً أو خماسيةً ، ولذلك سُمِّيتْ مصمتةً .

[٤٢٤]

/ ومعنى الشديدة أنها حروفٌ صلبةٌ لا يجري فيها الصوتُ ، ولذلك سُمِّيتْ شديدةً . ومعنى الرخوة أنها حروفٌ ضعيفةٌ يجري فيها الصوتُ ، ولذلك سُمِّيتْ رخوةً . ومعنى ما بينَ الشديدةِ والرخوةِ أنها حروفٌ لا مفرطةٌ في الصلابةِ ، ولا ظاهرةٌ الضعفِ^(٢) ، بل هي في اعتدالٍ بينهما ، ولذلك كانت بينَ الشديدةِ والرخوةِ . ومعنى المطبقة أنها حروفٌ يرتفعُ بها اللسانُ إلى الحنكِ الأعلى فينطبقُ عليها ، فتصيرُ محصورةً ، ولذلك سُمِّيتْ مطبقةً . ومعنى المفتوحة أنها حروفٌ لا يرتفعُ اللسانُ بها إلى الحنكِ الأعلى ، فينفتحُ عنها ، ولذلك سُمِّيتْ مفتوحةً . ومعنى المستعلية أنها^(٣) تستعلي إلى الحنكِ الأعلى ، ولذلك سُمِّيتْ مستعليةً . ومعنى المنخفضة عكسُ ذلك . ومعنى المعتلَّةُ أنها حروفٌ تتغيرُ بانقلابِ بعضها إلى بعضٍ بالعللِ الموجبة^(٤) ، ولذلك سُمِّيتْ معتلَّةً . وسُمِّيتْ (الألفُ ، والياءُ ، والواوُ) حروفَ المدِّ واللينِ . أما المدُّ ؛ فلأن الصوتَ يمتدُّ بها . وأمَّا اللينُ ؛ فلأنَّها لانت في مخارجِها واتسعت ، وأوسعهنَّ مخرجًا الألفُ ، ويسمَّى

(١) ل ، م : « بأن » .

(٢) م : « للضعف » .

(٣) بعده في م : « حروف » .

(٤) بعده في م : « لذلك » .

الهاوي؛ لهويته في الحلق.

فهذا ما أردنا [٩٦ ظ] أن نذكر^(١) من معرفة مخارج الحروف وأقسامها/ التي يعرف [٤٢٥]

بها تقارب الحروف بعضها من بعض.

فإن قيل: فلمَ جاز أن تُدغم الباء في الميم لتقاربهما، ولا يجوز أن تُدغم الميم في الباء؟ قيل: إنما لم يجوز أن تُدغم الميم في الباء، نحو (أكرم بكرًا)، كما يجوز أن تُدغم الباء في الميم، نحو (اصحب مطرًا)؛ لأن^(٢) الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها، بخلاف الباء فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام. وكذلك أيضًا لا يجوز أن تُدغم الراء في اللام، كما يجوز أن تُدغم اللام في الراء؛ لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير، فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام، بخلاف اللام، فإنه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام.

فأما ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله /تعالى^(٣): [٤٢٦]

﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾. فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعل أبا عمرو أخفى الراء، فخفي على الراوي، فتوهمه إدغامًا. وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يُدغم في ما هو أنقص صوتًا منه. وإنما لم يجر إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتًا منه؛ لأنه يؤدي إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه. فإن قيل: فلام التعريف في كم حرفًا يُدغم^(٤)؟ قيل: في ثلاثة عشر حرفًا وهي: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي^(٥)، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون، نحو: التائب، والثابت، [٩٧ و] والداعي، والذاكر،

(١) أ، ص، ب، ك، ل، م: «نذكره».

(٢) م: «إلا أن».

(٣) البقرة: ٥٨.

(٤) أ، ص، ل: «تدغم فيه».

(٥) أ، ص، ب، ك، ل، م: «الزاء».

والراهب ، والزاهد ، والساھر ، والشاكر ، والصابر ، والضامر ، والطائع ، والظافر ،
[٤٢٧] والناصر ، فهي^(١) أحد عشر / حرفاً من حروفِ طرفِ اللسانِ ، وحرفانِ يخالطان^(٢) طرفَ
اللسانِ ، وهما الضادُّ ، والشينُ .

وإنَّما أدغمت^(٣) لامُ التعريفِ في هذه الحروفِ لوجهين : أحدهما : أنَّ هذه
الحروفَ مقاربةٌ لها . والوجه الثاني : أنَّ هذه اللامَ كثر^(٤) دورُها في الكلامِ ، ولهذا^(٥)
تدخلُ في سائرِ الأسماءِ ، سوى الأسماءِ الأعلامِ ، والأسماءِ غيرِ المتمكنةِ ، ولمَّا اجتمع
فيها المقاربةُ لهذه الحروفِ ، وكثرةُ دورِها في الكلامِ ، لزم^(٦) فيها الإدغامُ . وأمَّا من أظهرَ
اللامَ على الأصلِ ، فمن الشاذُّ الذي لا يعتدُّ به .

فإن قيل : فما الأصلُ في (ست) ، و(بلعنبر) ؟ قيل : أما (ست) ، فأصلُها : سدس ،
بدليلِ قولهم في تصغيره : سديس ، وفي تكسيره : أسداس ، إلا أنهم أبدلوا من السينِ تاءً ،
[٤٢٨] كما أبدلوا من التاءِ^(٧) سيناً في (اتخذ) ، فقالوا : استخذ ، / فلمَّا أبدلوا^(٨) هاهنا من السينِ
تاءً صار إلى سدت ، ثم أدغموا الدالَّ في التاءِ فصار إلى^(٩) : ست . وأما بلعنبر
فأصلُه^(١٠) : بنو العنبر ، إلا أنَّهم حذفوا الحرفَ المعتلَّ لسكونه وسكونِ اللامِ ، ولم
يمكنهم الإدغامُ لحركةِ النونِ وسكونِ اللامِ ، فحذفوا النونَ بدلاً من الإدغامِ ، ومن ذلك

(١) سقط من : أ ، ص ، ل ، م .

(٢) أ : « مخالطان » .

(٣) م : « أدغم » .

(٤) ص : « يكثر » .

(٥) م : « لذلك » .

(٦) أ : « ألزم » .

(٧) أ : « الياء » .

(٨) ك ، م : « أبدلوا » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) ص : « فأصلها » .

قولهم : بلعم ، يريدون : بنو (١) العم ، قال الشاعر (٢) :

إِذَا غَابَ عَدُوًّا (٣) عَنْكَ بَلْعَمٌ لَمْ تَكُنْ جَلِيدًا وَلَمْ تَعْطِفْ عَلَيْكَ الْعَوَاطِفُ

[٩٧ظ] ومن ذلك قولهم : علماء بنو فلان ، يريدون : على الماء ، قال الشاعر (٤) :

/ غَدَاةَ طَفَّتْ عِلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعُجْنَا صَدُورَ الْخَيْلِ نَحْوًا (٥) تَمِيمٍ [٤٢٩]

يريدون (٦) : على الماء . وهذا كله ليس بمطرِدٍ في القياس ، وإنما دعاهم إلى ذلك

كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ (٧) الذي لا يقاس عليه ، فاعرفه (٨) إن شاء الله تعالى .

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا محمد وآله وصحبه وسلم

تسليماً .



(١) أ ، ص ، ك ، م : « بني » ، وفي ب : بنم .

(٢) البيت دون نسبة في : الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص ٣٧٣) .

(٣) قال في حاشية ف : « عَدُوًّا : يعني غداً جاء به على الأصل . جليداً : بين الجلد والجلادة . عطفت ، أي : ملت ، عطفت عليه ، أي : أشفقت » .

(٤) البيت مختلف في نسبه ، فزوي لفجاءة في : الكامل (٣/ ١٢٢٦) ، المبهج (ص ٣٣) ، الحماسة البصرية (١/ ٢٥١) ، ونسب لصالح بن عبد الله العيشمي في : أنساب الأشراف (٧/ ١٥٠) ، ونسب لفجاءة وصالح وغيرهما في : الأغاني (٦/ ١٠٦) .

وصدر البيت وعجزه زوياء ملفقين مع صدر بيت وعجز آخر في : الأغاني (٦/ ١٠٦) ، أنساب الأشراف (٧/ ١٥٠) .

(٥) م : « شطر » .

(٦) أ ، ص ، م : « يريد » .

(٧) أ : « شاذ » .

(٨) أ ، ل : « فافهمه » .

الكشافات

١- كشف الآيات والقراءات^(١)

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿اهدنا الصراط المستقيم...﴾	٥،٤	٢٠٧
سورة البقرة		
(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ) (ق)	٢٦	٢٥٩
﴿وكان من الكافرين﴾	٣٤	١٠٣
﴿الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم﴾	٤٦	١١٥
(وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) (ق)	٥١	٦٥
﴿وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة﴾	٥٨	٢١٠
﴿نغفر لكم خطيאתكم﴾	٥٨	٢٨٧
﴿وارزق أهله من الثمرات...﴾	١٢٦	٢٠٧
﴿والفلك التي تجري في البحر﴾	١٦٤	٥٤
﴿أجيب دعوة الداع﴾	١٨٦	٣٤
﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾	٢١٧	٢٠٧
﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم...﴾	٢٦٥	١٣٤
(وَنُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (ق)	٢٧١	١٨٣
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	٢٨٠	١٠١
﴿إلا أن تكون تجارة﴾	٢٨٢	١٠١
سورة آل عمران		
﴿فنادته الملائكة﴾	٣٩	١٩٧
﴿ولله على الناس حج البيت...﴾	٩٧	٢٠٧
﴿فيها رحمة من الله لنت لهم﴾	١٥٩	١٣

(١) ما لم يوضع أمامه (ق)، فهو برواية حفص عن عاصم.

٢٦٩	١٨٢	﴿ ذلك بما قدمت أيديكم ﴾
		سورة النساء
١٢٠	٢٣	﴿ حرمت عليكم أمهاتكم... ﴾
١٢٠	٢٤	﴿ كتاب الله عليكم ﴾
١٠١	٤٠	﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَّضَاعِفْهَا ﴾ (ق)
١٠٧، ٩٤	٤٥	﴿ وكفى بالله ولياً ﴾
		سورة المائدة
١٨٤	٦	﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم... ﴾
١١٣، ١١٢	٦٩	﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾
		سورة الأعراف
٢٦٧	٢٢	﴿ ألم أنهيكم عن تلكم الشجرة ﴾
١٨٣	٥٩	﴿ ما لكم من إله غيره ﴾
٢٠٩	٧٥	﴿ قال الملأ الذين استكبروا... ﴾
١٥٠	١٥٤	﴿ للذين هم لربهم يرهبون ﴾
٢١٠	١٦١	﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ﴾
		سورة الأنعام
٢٥٩	١٥٤	﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (ق)
		سورة الأنفال
١٦٦	٣٢	﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق... ﴾
		سورة التوبة
١٣٩	٨٣	﴿ فإن رجعت الله إلى طائفة منهم ﴾
١١٥	١٠١	﴿ لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴾
١٩٠	١٠٨	﴿ لمسجد أسس على التقوى... ﴾
		سورة يونس
٥٤	٢٢	﴿ حتى إذا كنتم في الفلك ﴾

٢٢٠	٥٨	(فَبَدَّلِكَ فَلْتَقَرُّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) (ق)
		سورة هود
١٠٣	٤٣	﴿فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِقِينَ﴾
		سورة يوسف
٤٨	٤	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا...﴾
١٠٧	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
١٤٩	٥١، ٣١	﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾
١٤٩	٥١، ٣١	(حَاشَى لِلَّهِ) (ق)
٢٦٧	٣٢	﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَ الَّذِي لِمْتَنَنِي فِيهِ﴾
١٩١	٨٢	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾
١٩٣	٨٥	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ﴾
		سورة الرعد
١٠٧، ٩٤	٤٣	﴿كُفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
		سورة الحجر
١٤٩	٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
١٤٩	٢	(رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) (ق)
١٩٧	٣٠	﴿فَسَجِدِ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ﴾
		سورة النحل
١٢١	٨٨	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا...﴾
٣٣	٩٦	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾
٣٣	٩٦	(مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (ق)
		سورة الإسراء
٤٨	٧٠	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾
		سورة الكهف
١٩٩	٣٣	﴿كَلْنَا الْجَثَّتَيْنِ آتَى أَكْلَهُمَا﴾

سورة مريم

١٠٣، ١٠١	٢٩	﴿ كيف نكلم من كان في المهيد صيبا ﴾
٢٥٩	٦٩	﴿ أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾

سورة طه

٣٦	١٠	﴿ أو أجد على النار هدى ﴾
٣٦	١٠	﴿ أو أجد على النار هدى ﴾ (ق)
١٧	١٥	﴿ إن الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾
١٣٨، ٥٨	٦٧	﴿ فأوجس في نفسه خيفة موسى ﴾

سورة الحج

١٥٨	٥	﴿ ثم يخرجكم طفلا ﴾
١٨٣	٣٠	﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾

سورة النور

١٨٤، ١٨٣	٣٠	﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾
٢٤٢	٥٨	﴿ ثلاث عورات لكم ﴾ (ق)

سورة الفرقان

٢٥٨	٤١	﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾
-----	----	------------------------------

سورة النمل

١٨٥	١٢	﴿ وأدخل يدك في جيبك ﴾
١٥٠	٧٢	﴿ عسى أن يكون ردف لكم ﴾

سورة الروم

٢٧	٤	﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾
----	---	------------------------------

سورة الأحزاب

٦٥	١٢	﴿ وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا... ﴾
----	----	---

سورة سبأ

١٦١	١٠	﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾
-----	----	-----------------------------

١٦١	١٠	(يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) (ق)
٧٨	١١	﴿ أن اعمل سابغات ﴾
٢٤٤	٣٧	﴿ وهم في الغرفات آمنون ﴾
سورة يس		
٥٣	٤١	﴿ في الفلك المشحون ﴾
سورة ص		
٤٧	٤٧	﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ﴾
سورة فصلت		
٤٨	١١	﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها... ﴾
١١٧	٤٨	﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾
سورة الشورى		
١٨٥	١١	﴿ ليس كمثله شيء ﴾
سورة الزخرف		
٢٠٨	٣٣	﴿ ولولا أن يكون الناس أمة واحدة... ﴾
سورة الأحقاف		
١٣٥	٢٤	﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾
سورة محمد		
٩٦	٢٢	﴿ فهل عسيتم إن توليتم ﴾
سورة ق		
٦٦	٢٤	﴿ ألقيا في جهنم ﴾
سورة الرحمن		
٣٤	٧٢	﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾
سورة الواقعة		
١٧	٣٧	﴿ عُرْبًا أترابا ﴾

		سورة المجادلة
٩١	١٩	﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾
		سورة المنافقون
١٢	١	﴿ إذا جاءك المنافقون... ﴾
		سورة التغابن
١١٥	٧	﴿ زعم الذين كفروا ﴾
		سورة القيامة
٣٤	٢٦	﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾
		سورة الانشقاق
٥٥	١	﴿ إذا السماء انشقت ﴾
		سورة التكوير
١١٥	٢٤	﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ (ق)
		سورة القدر
١٨٦	٥	﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾

- كشاف الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٦	«الثيب يعرب عنها لسانها»
٢٢١	«لتأخذوا مصافكم»
١١٩	«ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه الصوم، فإنه له وجاء»

- كشاف الأشعار -

الصفحة	القائل	البيت
(حرف الهمزة)		
١٠٢	-	إذا كان الشتاء فأدفتوني الشتاء
٢٢٠	-	فلو أن الأطبا كان حولي الشفاء
(حرف الباء)		
١٩٩	-	كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهَا راب
١٠٢	-	سَرَاةٌ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى العراب
		ولا تكثر على ذي الضغن عتبا للذنوب
		ولا تسأله عما سوف يُبدي بالمغيب
٢٢٠	-	متى تك في صديق أو عدو القلوب
٨٢	-	فأما القتال لا قتال لديكم المواكب
١٠٢	-	فِدَى لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي أشهب
		جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ تركيب
٢١٤	-	والنون زائدة من قبلها ألفٌ تقريب
١٤١	-	أتهجر سلمى بالفراق حببها تطيب
١٣٠	-	لَدُنْ هِزِّ الكَفِّ يَعْسَلُ مِثْنُهُ الثعلب
٢٠١	-	كنه شاقه أن قيل ذا رجب رجب
١٧٠	-	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة فيجيب
٩٧	-	عسى الهمم الذي أمسيت فيه قريب
١٦	-	وجدنا لكم في آل حاميم آية مُعرب
(حرف الجيم)		
٢٣٣	-	كأنها صرّبت قدام أعينها محلوج
(حرف الحاء)		
٣٨	-	وأنت من الغوائل حين ترمي بمتزاح

٢٤٢	-	سبوخ	أخو ييَضات رائح مُتأوَّب
		يمصح	دأبتُ إلى أن ينبت الظلَّ بَعْدَمَا
١٢١	-	فتروحو	وَجِيفَ المطايا، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي

(حرف الدال)

١٤٨	النابعة	أحد	ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبههُ
٨١	-	زياد	ألم يأتيك والأنباءُ تَنمِي
١١٦	-	شديد	كِلَانًا رَدَّ صَاحِبِهِ بَغِيظٍ
١٣٠	-	ضرغد	فلا بغيئكم قنًا وعوارضًا
١١٥	-	المسرّد	فقللت لهم: ظننوا بألفي مُدَجِّج

(حرف الراء)

١٩٠	زهير	دهر	لِمَن الدِّيارُ بَقْنَةُ الحِجرِ
٨٩	-	والسمر	يَما أُميلِحَ غَزْلاً نَا شَدَنَ لَنَا
١٠٨	-	بشر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
١٧٠	زهير	تذكر	خذوا حَظَّكم يا آلَ عِكرِمَ واحفظوا
		شجر	ماذا تقولُ لأفراخِ بذي مرخ
٢٣٩	-	عمر	أَلقيتَ كاسِبَهُم في قَعْرِ مَظَلَمَةٍ
		صور	الله يعلم أنا في تَلَفُّتِنا
٣٨	بيتان -	فأنظور	وأُنني حيثما يثن الهوى بصري
		القصائر	وأنت التي حَبَّبتِ كلَّ قَصيدَةٍ
٣٤	بيتان -	البهاتر	عنيت قصيرات الحجال ولم أرد
١٠٦	-	قفرا	حَرًا جِيجُ ما تَنفُكُ إلا مُنَاخَةً
١٣٧	-	وتستطارا	متى ما تلقني فردين ترَجُفُ

(حرف السين)

١٣٥	-	متعيس	سَلِّ الهومَ بكلِّ مُعطيِّ رَأْسِهِ
-----	---	-------	-------------------------------------

(حرف الصاد)

١٥٨ - كلوا في بعض بطنكم تعفوا خيص

(حرف العين)

١٠٢ - إذا متُّ كان الناس صنفان شامتُ أصنعُ

٢٤١ - أمزرتي مي سلام عليكما رواجعُ

١٨١ - أنت من عليه تنقضُ الطلَّ بعدما فترفعا

(حرف الفاء)

٣٩ - تنفي يداها الحصى في كل هاجرة الصياريفِ

٢٨٩ - إذا غابَ غدواً عنك بلعم لم يكن العواطفُ

(حرف القاف)

١١٣ - وإلا فاعلموا أنا وأنتم شقاقِ

(حرف الكاف)

١٨٠ - فقلتُ اجعلي ضوء الفراقد كلها شمالكِ

(حرف اللام)

٢٨١ - أرنتي حجالاً على ساقِها الحجل

٨٠ - فلقد أراني للرماحِ دريةً شيبالي

١٨١ - غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها مجهل

٢٤٢ - أبتُ ذكراً، عودن أحشاء قلبه المفاصل

١٨٧ - فما زالت القتلى تمجُّ دماءها أشكلُ

١٥٠ - ألا كل شيء ما خلا الله باطلُ زائلُ

١٨٢ - أنتهونَ ولن ينهي ذوي شططِ والفتلُ

٢٦٤ - سمعت: الناسُ يتتبعون غيثاً بلالا

٢٢١ - محمدُ تفدِ نفسك كل نفس تبالا

١٤٣ - ولقد أغتدي وما صقع الدي... لك الصهिला

٨١ - لا عهد لي بنيصالي البال

(حرف الميم)

٢٦١	-	الأكم	سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعَ بِشِدَّتِنَا
١٨٠	-	أمامي	فلقد أُراني للرماحِ دَرِيَّةٌ
٢٨٩	-	تميم	غداة طغتِ عَلَمَاءُ بَكْرُ بنِ وائلِ
١٩٩	-	ضيغم	كلا أخوينَا ذو رِجالٍ كَأَتْهُمُ
١٠٣	-	كرام	فَكَيْفَ إِذَا مَرَّزْتُ بِدَارِ قَوْمِ
		حجْمُ	عَلَّقْتُ لَيْلِي وَهِيَ ذَاتُ مَوْصِدِ
١٣٧	-	البهم	صَغِيرِينَ نَرَعِي الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا
٢٠٨	-	سائم	لقد كان في حَوْلِ نِوَاءِ ثَوْبِيَّةِ
١٧١	-	علموا	إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِذَا أَشْتَقَ لِرَوْيَتِهِ
١٧٠	-	إماما	أَلَا أَضْحَكَتِ حَبَائِلُكُمْ رِمَامَا
٢٤٣	-	دما	لَنَا الْجُفْنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
٢٦٥	-	ظلاما	أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ
٧٦	-	مصرما	أَلَسْتُ بِنَعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ
١٣٤	-	تكرُّما	وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

(حرف النون)

١٨٧	-	بأرسان	مطوت بهم حتى تكَلَّ رِكَابُهُمُ
١٦٤	-	عني	فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَتُ قَلْبِي
٦٦	-	عاجن	فَأَصْبَحْتُ كَتِيئًا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا
٨٦	-	كانا	يَا حَبْدَا جَبَلَ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلِ

(حرف الهاء)

١٨٨	-	ألقاها	أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفِ رَحْلَهُ
١٠٣	-	بيوضها	بِتِهَاءِ قَفْرِ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا
٢١١	لييد	حُتَمَاهَا	أَعْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَدَكْنِ عَاتِقِ
٨٣	-	ضريُّها	فَأَمَّا الصَّدُورُ، لَا صَدُورَ لَجَعْفِرِ

١١٤	-	غراؤها	مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
(حرف الياء)			
١١٤	-	جائيا	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
١٠٧	-	ناها	عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَادِيًا

- كشاف الأرجاز -

(حرف الباء)			
٧٨	-	ولا مخالط الليان جانبه	والله ما ليلى بنام صاحبه
(حرف التاء)			
٧٣	-	ليت شبابًا بوع فاشترت	ليت وهل ينفع ليت ليت
(حرف الجيم)			
٢١	-		متخذًا من عَصَوَاتٍ تَوْلَجَا
١٨٠	-	من عن يمين الخط أو ساهيخ	جرت عليه كل ريح سيهوج
(حرف الحاء)			
٩٨	-	قد كاد من طول البلى أن يمصحها	ربع عفاه الدهر طورًا فامحى
(حرف الدال)			
٢٠٢	-	يومًا جديدًا كله مطردا	إذا القعود كرّ فيها حفدا
٢٠٠	-	كلتاهما مقرونة بزائده	في كلت رجليها سلامى واحده
(حرف الراء)			
٢٨١	-	وجاءت الخليل أثابى زمر	أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر
١٦٤	-	إياكم أن تكسباني شرا	فيا الغلامان اللذان فرّا
٢٠٦	-	لقائل يا نصر نصر نصرا	إني وأسطار سطرن سطرًا
١٣٥	-	مخافةً وزعل المحبور	يركب كل عاقر جمهور

والهول من تهوّل الهبور

		(حرف الزاي)	
١٧٠	-	قاربتُ بين عنقي وجمزي	أما ترين اليوم أم حمز
		(حرف السين)	
٢٨	-	عجائزًا مثل السعالي قُعسا	لقد رأيت عجبًا مذ أمسا
		(حرف العين)	
٢٠٢	-	حتى الصياء بالدجى تقنعا	قد صرت البكرة يومًا أجمعا
٢٠٢	-		يا ليت أيام الصبار واجعا
		(حرف الفاء)	
٤٠	-	كشة أفعى في يبيس قف	كأن بين خلفها والخلف
		(حرف القاف)	
١٨٥	-		لواحق الأقراب فيها كالمقو
		(حرف الكاف)	
١٢٣	-		إليك حتى بلغت إياكا
٨	-	آترك الله به إثاركا	والله أسماك سمي مباركا
١٢٠	-	إني رأيت الناس يمدونكا	يا أيها المائح دلوي دونكا
		يشنون خيرًا ويمجدونكا	
٤٠	-	فارة مسك ذبحت في سك	كأن بين فكها والفك
٤١	-		ليث وليث في مجالِ ضنك
		(حرف اللام)	
١٨١	-	نوشًا به تقطع أجواز الفلا	فهى تنوش الحوض نوشًا من على
٢٣٣	-		كأن نسج العنكبوت المرملة
		(حرف الميم)	
١٦٦	-	أقول يا اللهم يا اللهما	إني إذا ما حدث ألمًا
١٦٦	-	سبحتِ أو صليتِ يا اللهمًا	وما عليك أن تقولي كلمًا
		اردد علينا شيخنا مسلمًا	

١٨٢	-	يضحكن عن كالبرد المنهم	بيض ثلاث كنعاج جم
٨	-		باسم الذي في كل سورة سمه
٨	-	يدعى أبا السمح وقرضاب سمه	وعامنا أعجبنا مقدمه
			(حرف النون)
١٨٢	-		وصاليات ككما يؤثفين
			(حرف الهاء)
٣٩	-	قد بلغا في المجد غايتها	إن أباه وأبا أباه
			(حرف الياء)
١٧٧	-	ولا فتى مثل ابن خبيري	لا هيثم الليلة في المطي

- كشاف أنصاف الأبيات

١٤٣	-		أجب الظهر ليس له سنام
١٣٩	-		أرسلها العراك
٧٨	-		ألست بنعم الجار يؤلف بيته
١٦٤	-		فديتك يا التي تيمت قلبي
١٦٤	-		فيا الغلامان اللذان فرًا
١٠٩	-		لمية موحشا ظلل
١٤٦	-		لولا الكمي المقنعا
٢٢٢	-		محمد تفد نفسك كل نفس
١٨٠	-		من عن يمين الحبيا نظرة قبل
١٦٧	-		هما نفثا في في من فمويهما
١٠٩	-		والصالحات عليها مغلًا باب
٨٤	-		وحب بها مقتولة حين تقتل
١٨٣	-		وما بالرَّبع من أحد
١٤١	-		وما كان نفسًا بالفراق تطيب

كشاف الأمثال والأقوال

٨٦	أباع الشيء
١٣٩	أرسلها العراء ^(١)
٩١	استتست الشاة
٩١	استحوذ عليهم
٩١	استنوق الجمل
١٣٢	استوى الماء والخشبة
١٦	أعرب الرجل عن حجته
١٢٢	الأسد الأسد
٩١	أغيلت المرأة
١٨٧	أكلت السمكة حتى رأسها
٢٥٨	الذي خرج زيد
٢٢٧	أما زيداً فلن أضرب
١٧	امرأة عروب
١٠١	أنا مذ كنت صديقك
٢٢٥	أنت تفعلين
١١٣	إنك وزيدٌ ذاهبان
٢١٢	إنها لإبل أم شاء
١٢٢	إياك والشر
١٤٢، ١٤١	تصعب زيد عرقاً

(١) هذا القول هو جزء من بيت للبيد بن ربيعة، وإنما أوردناه في هذا الكشاف؛ لأن المصنف أوردته كأنه قول نثري.

١٠٨	بحسبك زيد وما جاني من أحد
١٤١	تفقاً الكبش لحماً
٢٣٣	جحر ضب خرب
١٥٠، ١٤٩	حاشا لله
١٣٠	دخلت البيت
٢٦٤	دعني من تمرتان
١٣٩	رجع عوده على بدئه
١٣٠	زيد مني معقد الإزار، ومقعد القابلة، ومناط الثريا
١٢٦	سرت أشد السير
٦٠	السمن منوان بدرهم
١٤٩	سَوُ أفعُلُ
٥٨	ضرب غلامه زيدٌ
٢٦٦	ضرب منٌ مناً
١٣٩	طلبته جهدك وطاقتك
١٦	عربت معدة الفصيل
٩٧	عسى الغوير أبوسا
١٣	على كيف تبيع الأحمريين
٢٨٩	علماء بنو فلان
١٤٥	قام القومُ غيرَ زيدٍ
١٧٨	قضية ولا أبا حسن لها
١٢٦	قعد القر فضاء
١٧٨	لا تَوُلُّك أن تفعل
١٤٣	لله درُّه رجلا
١٤٣	لي مثله غلاماً

٦١	الليلة الهلالُ
٢١١	المال بين زيد وعمرو
١٣٥	مررت برجل ضارب زيد غداً
١٩٦	مررت برجل مثلك وشبهك
٢١٦	مررت بنسوة أربع
٨٢	مررتُ به المسكينُ
١١٧	من يسمع يخل
٧٨،٧٧	نعم السير على بس العير
٧٨،٧٦	نعم المولودة مولودتك
٧٩	نعيم الرجل زيد
٣٩	هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك
٣٩	هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك
١٣٠	هما خيطان خنابتي أنفها
١١٦	وجدت في الحزن وجداً
١١٦	وجدت في الغضب موجدةً
١١٦	وجدت في المال وجداً
١٧٤	واجمعتي الشاميتيناه
٧٧	والله ما هي بنعم المولودة
٧٧	يا نعم المولى ويا نعم النصير

- كشاف الأعلام -

أبو بكر ابن السراج ٩٦، ١٢٧، ٢٢٤، ٢٣٨	أبو إسحاق الزجاج ١٣٢، ١٣٣، ١٤٤
الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة ٤٣، ٢١٦، ٥٨، ٥٥	أبو علي الفارسي ١٤٥، ٢٠٨، ٢٤٤
جبريل عليه السلام ١٩٧	الثماني أبو القاسم عمر بن ثابت الضرير ٢١٦
حسان بن ثابت ٢٤٣، ٢٤٤	الجرمي أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي ١٣٥، ١٣٠، ٤٤
الرماني أبو الحسن علي بن عيسى ٥٩	الخليل ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٧١
الزيادي أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان ٤٤	زهير ابن أبي سلمى ١٧٠، ١٩١
السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزباني ٣٦، ٢٣٨	سيويه ٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٥٥، ٦٠، ٦٢، ٨٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٥١، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٦٦
عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ١٧٠	عضد الدولة ١٤٥
الفراء ٢٥، ٤٤، ١١٢، ١٤٤، ٣٨، ١٤٦	عيسى عليه السلام ١٠١
قطرب محمد بن المستنير ٤٤، ٨٠	الفرزدق ١٠٩
ليد بن أبي ربيعة ٢١٠	الكسائي ٢٤، ٢٥، ١١٢
المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ٤٣، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨، ٢٢٢	المازني بكر بن محمد عدى بن حبيب ٣٥، ١٤١، ١٤٢، ١٦٣، ٢٣٢
النابغة ١٤٨، ٢٤٣، ٢٤٤	مبرمان أبو بكر محمد بن علي العسكري ٢٨٤
	يونس بن حبيب ٣٣، ١٧٤، ٢٥٩، ٢٦٠

- كشاف الجماعات والقبائل -

٢٥٥ أسيد	٢٠١، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٦،
أهل الحجاز	٢٧٢ ،١٠٧، ١٠٨، ٢٦٤،
٢٦٥، ٢٧٥	النحويون ٥، ١١، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣،
البصريون ٥، ٢٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩،	٣٥، ٣٧، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٩،
١١٢، ١٠٥، ٨٩، ٨٧، ٧٧، ٧٦، ٦٢	٦٠، ٦١، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٥، ٨٦،
١١٣، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٤،	٨٧، ٩٤، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٦، ١٢٠،
١٤٨، ١٤٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩،	١٢٤، ١٣٢، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٦٢،
١٧١، ١٧٦، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٧٢	١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٦،
بنو تميم ١٠٨، ١٠٩، ٢٦٤، ٢٧٥	٢٠١، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٥١،
٢٥٢ ثقيف	٢٥٩، ٢٧٢
٢٥٢ جهينة	نمر ٢٥٣
٢٥٢ ربيعة	هذيل ٢٥٢
٢٥٢ الروم	
٢٥٢ الزنج	
١٠ السلف	
٢٥٤ شج	
٢٥٣ شقر	
الكوفيون ٥، ٢٤، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩،	
٦٢، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٨٩، ١٠٥، ١٠٧،	
١١١، ١١٢، ١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٨،	
١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٥،	
١٦٨، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ٢٠٠،	

- كشاف الأماكن -

١٨٣،٥٠	البصرة
١٩٩	الشري
١٣٠	ضرغد
١٨٣،٥٠	الكوفة
٢٥١	مكة المكرمة

- كشاف الكتب الواردة في النص المحقق -

٩٢،٨١،٥٨،٥٦،٣٧	«مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين»
٢٣٦،٢٢٣،١٢٥	
٣٩	«الأسمی فی شرح الأسماء»
١١٣	الكتاب

- كشاف العلل -

- اجتماع علامتي تأنيث، أو ما في حكمهما:	- الابتداء بالساكن: ٢٧٠، ٢٣٧، ٩٢، ٢٠.
٢٥٢، ٢٥١، ٢١٦، ٢١٤، ١٥٦، ٥٠.	- الاتساع أو التوسع: ١٣٣-١٣٠، ١١٨.
- اجتماع علامتي تعريف: ١٦٣.	٢٦١.
- اجتماع ففتحيتين: ٢٧٧.	- اتصال الشيء بالشيء: ٢٠٨.
- اجتماع كسرتين: ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٥.	- الاتفاق في المعنى: ١٧٨، ٢٤٩.
٢٧٧.	- اجتماع الأمثال: ٥٢، ٢٥٤.
- اجتماع الواو والياء وسكون السابق منهما:	- اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد:
٦، ٥.	٢٨٣، ٢٤٢.
- الإجحاف بالكلمة: ١٦٣، ١٨٦، ٢٨٧.	- اجتماع ضميتين: ٢٤٣، ٢٧٧.

- إجراء الألوان والخلق مُجرى أعضاء البدن: ٩٣.
- إجراء التصغير مُجرى التاكسير: ٢٤٧.
- إجراء الجمع مُجرى الاسم الأعجمي: ٢١٧.
- إجراء الحال مُجرى الصفة للفعل: ١٣٨.
- إجراء الكلام مُجرى الأمثال: ٨٥.
- إجراء المؤنث الثلاثي مُجرى المذكر: ٢٤٩.
- إجراء «ما» مُجرى «ليس» في لغة أهل الحجاز: ١٠٠.
- إجراء من لا يعقل مُجرى من يعقل: ٤٨، ٤٩.
- إجراء همزة التأنيث مُجرى الهمزة الأصلية: ٢٥٥.
- إجراء الوقف مُجرى الوصل: ٣٣، ٣٥.
- الاختصاص: ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢.
- إذا استعمل الأصل لم يستعمل الفرع: ٢٣١.
- الاستغناء: ١٥، ٨٧، ١٢٤.
- الاستقلال: ٨٧، ٩٥.
- الاشتراك: ٩٠، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٤.
- الاضطراب = الضرورة
- الاطراد = التشاكل
- الإظهار: ١٧٣.
- التقاء الساكنين: ٦، ٧، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٥١، ١٩٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٩.
- الألف والنون الزائدتان: ٢١٤، ٢١٦.
- أمن اللبس: ٣٥، ٧١، ٢٣٧، ٢٦٥.
- انحطاط الفرع عن الأصل: ١٧٦، ١٩٢، ١٩٣.
- الإيجاز والاختصار: ٤٠، ٤١، ٧٠، ٨٢، ١٣٣، ٢٦٢، ٢٦٣.
- البديل: ٤٦، ٥٠، ١١٩، ٣٨٨.
- البديل في الإيجاب يؤدي إلى محال: ١٤٧.
- البقاء على الأصل: ١٦٢.
- بقاء الفعل غير مسند إلى شيء: ٧٤.
- التأكيد: ٧٥، ٢٤٩.
- التأنيث: ٢١٤، ٢١٦.
- تأنيس التغيير: ١٦٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٥.
- التخصيص: ٤٩، ٢٣٥.
- التخفيف: ٦١، ٦٥، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ١١٩، ١٣٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ٢٢١، ٢٣٠.
- ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٧٤، ٢٥٨.
- التركيب: ٢١٤.
- تسمية الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب: ١٠.
- التسوية بين الشئيين: ٢٥٧.

- التنزل «امرئ» و«امرأة» منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام: ٢٧٠.
- تنزل الاسم المرخم منزلة اسم لم يحذف منه شيء: ١٧٢.
- تنزل الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد: ٢٥٨.
- تنزل أسماء الصلوات منزلة بعض كلمة: ٢٦٠.
- تنزل ألف التأنيث منزلة حرف من نفس الكلمة: ٥١، ٥٠.
- تنزل تاء التأنيث منزلة اسم ضم إلى اسم: ٢٥٢.
- تنزل التكرير في «الراء» منزلة الحركة: ٢٣٩.
- تنزل الجمع منزلة ما جمع مرتين: ٢١٧.
- تنزل المعتل منزلة الصحيح: ٣٤.
- تنزل هاء التأنيث منزلة اسم ضم إلى اسم: ١٦٩.
- تنزل الجار والمجرور منزلة الشيء الواحد: ١٥٤.
- تنزل الجمع منزلة الواحد: ٢٥٦.
- تنزل «خلا» و«عدا» مع «ما» منزلة المصدر: ١٥١.
- تنزل الخبر إذا كان صفة منزلة الفعل: ٥٩.
- تنزل الفاعل منزلة الجزء من الفعل: ٦٤، ٦٦.
- التشاكل: ١٢٦، ١٦١، ١٧٦، ٢٧٥.
- التشبيه: ٥٣، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٨، ٢٥١.
- تضمَّن معنى الحرف: ٢٦-٢٨، ٧٤، ١٢٨، ١٥٣، ١٥٦، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٩، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٦٣.
- تضمَّن معنى «ليس»: ٨٩.
- التعريف: ١٩٨، ١٩٩، ٢١٤، ٢١٦.
- التعلق بالشيء: ١١٦، ٢١٤.
- التعمويض: ٥، ٧، ٢٧، ٤٩، ٥١، ١٠٠، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٧٠.
- تغليب العاقل على غير العاقل: ٤٨.
- تغليب المذكر على المؤنث: ٤٨.
- تغيير الحكم عند تغيير الباب: ٣١٧.
- التفضيل: ٤٨، ١٦٠، ٢١٩.
- التقاص: ٥١.
- التقدير: ١٣، ٦١، ٧٨، ١٠٩، ١٢٢، ١٣٩، ١٤٥، ١٥١، ١٧٥، ١٧٨، ١٩٥.
- تقديم صفة النكرة عليها: ١٠٩.
- التقوية والتوطيد: ٢٧، ١٥٠، ٢٥١.
- تشويه الخلق: ٢٨٠.
- التنبيه على الأصل: ٧٣، ١٥٧، ٢٦٠.
- التنبيه على الأصل المتروك: ٩٧، ٢٤٩.
- التنبيه على مخالفة الأصل: ٤٩.

- تنزل المضاف والمضاف إليه منزلة الشيء الواحد: ١٧٣، ١٧٤، ٢٢٧.
- تنزل «ياء» النسب منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع: ٢٥٢.
- توالي الأجناس: ٧٠، ٨٤، ٢٤٢، ٢٨٣.
- التوصل إلى وصف المعارف بالجمل: ٢٥٧.
- التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس: ٢٥٨، ٢٥٩.
- التوصل إلى نداء ما فيه الألف والسلام: ١٦٣، ٢٥٨، ٢٥٩.
- التوطئة: ٣٦.
- الثقل: ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٥١، ٧٣، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ١٢٦، ١٥٥، ١٦٩، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠.
- الجرى على أصول العرب في كلامهم: ٨٥، ٢٤٩.
- جعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة: ١٧٧، ١٧٨.
- الجمع بين المتضادين: ١٩٤، ٢٥٨، ٢٥٩.
- الحركة قد تنزل منزلة الحرف: ٢٥٤.
- حذف ما لم يجز حذفه: ٧٢.
- حمل الأعداد (٣-١٠) على الجمع: ١٥٥.
- حمل التصغير على التكسير: ٢٤٧، ٢٤٨.
- الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل: ٤٣.
- الحمل على الأصل: ١٤، ٢٠، ٢٢، ٥٢، ٢٢٢، ٢٨٠، ٢٨١.
- الحمل على الأقرب: ٤٣، ١٥٦.
- الحمل على الأكثر: ٢٧٣.
- الحمل على الألزم للشيء أولى من غيره: ٤٢.
- الحمل على الجوار: ٢٣٣.
- الحمل على الضد: ٢٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٥، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٦٠.
- الحمل على الشبيه: ٢٢، ١٠٤، ١٠٧، ١١٧، ١٣٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٦، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٧.
- حمل الشيء على ما كان بمنزلته: ٧٥، ١١٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٩، ١٧٢، ١٦٧، ١٧٨، ٢١٠، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧٠.
- الحمل على اللفظ: ١٦١، ١٧٦، ٢٠٦.
- الحمل على المضارع: ٧.
- حمل المعتل على الصحيح: ٣٥.
- الحمل على المعنى: ٢٣٩، ٢٤١.
- الحمل على الموضع: ١٦١، ١٧٦، ٢٠٦.

- الحمل على النظير: ٢٦، ١٣١، ١٥٣، ١٧٥، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٦٠.
- الحمل على النقيض = الحمل على الضد
- حمل النوع على جنسه: ١٢٧.
- الخفة: ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٩٢، ١٥٥-١٥٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٧٢-٢٧٤، ٢٧٩.
- الدلالة على التأنيث: ٤٥.
- الدلالة على التثنية: ٤٥.
- الدلالة على الجمع: ٢٠٢.
- دلالة الحال على المحذوف: ١٨٨، ١٨٥، ١٩٣.
- الدلالة على الفعل الحقيقي: ١٠.
- الدلالة على المعنى المراد: ٨٩.
- الدلالة على الأصل: ١٥٧.
- الدلالة على المحذوف: ١٦٥، ١١٩، ٧٢.
- الدلالة على ما يستحقه الشيء: ١٠٨، ١٤٨.
- دلالة ما في اللفظ على المحذوف: ٣٢.
- دلالة الياء على الجر: ٤٢.
- الرجوع إلى الأصل المتروك: ٩٧.
- سكون الألف وسكون التتوين: ٧، ٣٥.
- سير الباب على سنن واحد = التشاكل
- الشبه أو المضارعة: ٢١، ٢٢-٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٥٢، ٥٧، ٦٣، ٩٠، ٩١، ٩٦-٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٤-٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧٢.
- شبه الشيء بالأصل: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٤٢، ٢١٥.
- شبه الشيء بالفرع: ٢١٤.
- الشذوذ: ١٣، ٨٠، ٩٦، ١٢٣، ١٧٤، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٨٩.
- الضرورة أو الاضطرار: ٣٩-٤٢، ٩٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٦٦.
- طرف الشيء لا يكون من غيره: ١٨٦.
- الطول: ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤.
- العجمة: ٢١٤.
- العدل: ٢١٤.
- عدم تضمّن معنى الحرف: ١٢٨، ١٧٧.
- عدم الشبه أو بعده: ٢٣، ١٠٨، ١٦٢، ٢١٨.
- عدم ظهور العامل: ٢٠٨.

- عدم نطق العرب بالكلمة: ٢٣٨.
- عدم النظير: ١٧٧، ١٧٨، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٨١، ٢٨٢.
- الفرق: ٣١، ٤٦، ٦٣، ٦٤، ٩٤، ١١١، ١٥٣، ١٥٥، ٢٠٤، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٦٨.
- القُرب من الأصل: ٢٠، ٩٢.
- القياس: ٦٢.
- قيام علة مقام علتين: ٢١٥، ٢١٦.
- القيام مقام الاسم: ٢٥، ٢٢٣.
- القيام مقام التنوين: ١٦٢، ٢١٨.
- القيام مقام الحرف: ١٥٦، ٢٣٢.
- القيام مقام الصفة: ٢٦٤.
- القيام مقام الفعل: ١٦٢، ٢٧٨.
- كثرة الاستعمال: ١٩٢، ٢٢١، ٢٢٢.
- ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٩.
- كثرة الدور في الكلام: ١٦٨، ٢٧٧، ٢٨٨.
- اللبس: ٢٢، ٢٧، ٤٦، ٤٧، ٣٥، ٦٧، ١١١، ١٦٠، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٠.
- المبالغة في طلب الإيجاز والاختصار: ٢٦٢.
- المبالغة في المدح: ٩٣.
- مراعاة الأصل: ٧، ٨، ١٤، ١٨، ٢٦، ٢٨، ٣٣، ٤١، ٦٢، ٦٨، ٨٠، ٨٥، ٩٢، ٩٤، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٣، ١٥٥-١٥٧، ٧٤.
- ١٦١-١٦٣، ١٦٩، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣١.
- المصاحبة: ٣١.
- المعادلة والموازنة: ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ١٧٩، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٧٣، ٢٧٤.
- موافقة اللفظ: ١٤٦.
- وجود دلالة في الفعل اللازم على المفعول له: ١٣٤.
- وزن الفعل: ٢١٤.
- الوصف: ٢١٤.
- وقوع الألف ساكنة مكسورًا ما قبلها: ٢٤٥، ٣١٢.
- وقوع الواو رابعة: ٧.
- وقوع الواو زائدة في أول الكلمة: ٢٠.
- وقوع الواو ساكنة مكسورًا ما قبلها: ٣٧، ٧٣، ٢٤٥، ٣١٢.
- وقوع الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة: ٦.
- وقوع الواو متحركة مسبوقه بألف مفتوح ما قبلها: ٦.
- وقوع الواو متحركة مفتوحًا ما قبلها: ٧، ٣٥، ٣٧، ١٦٩.
- وقوع الياء ساكنة مضمومًا ما قبلها: ٧٣، ٧٤.

- وقوع الياء ساكنة مكسورًا ما قبلها: ٢٤٥. ١٦٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٣-٢٥٥.

- وقوع الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها: ٣٥.

- كشاف المسائل النحوية والصرفية -

١- الابتداء: - إدغام أبي عمرو بن العلاء الراء في اللام في

- الابتداء بالساكن محال: ٩٢، ٢٣٧. قوله تعالى: ﴿نغفر لكم

- الابتداء عامل معنوي: ٥٥. خطاياكم﴾: ٢٨٧.

- الابتداء هو العامل في الخبر: ٦١، ٦٢. - سبب عدم جواز إدغام الراء في اللام، كما

- الابتداء هو العامل في المبتدأ: ٦٢، ٦٧. يجوز أن تدغم اللام في الراء: ٢٨٧.

٢- الإبدال: - سبب عدم جواز إدغام الميم في الباء، كما

- إبدال التنوين ألفًا في حالة النصب أجود

٥- الاستثناء: - اللغات: ٢٨٠.

- إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى

- إبدال حروف المضارعة من حروف المد واللين: ٢٠، ٢١.

- ارتفاع المستثنى وانتصابه في النفي، وأيهما

٢٨٠. - الإبدال من التنوين ألفًا: ٣٥، ٣٦، ٢٧٩.

أولى؟: ١٤٦، ١٤٧. - إبدال الواو من الباء في القسم: ١٩٢.

- تعريف الاستثناء: ١٤٤. - التاء تبدل من الواو كثيرًا: ١٩٣.

- رأي النحاة في كون «حاشا» حرفًا أو فعلًا: - سبب إبدال الهمزة واوًا في جمع صحراء: ٥١، ٥٢.

١٤٨-١٥٠. - سبب إعراب «غير» إعراب الاسم الواقع

٣- الإتياع: بعد «إلا» دون «سوى وسواء»: - تعريف الإتياع: ٢٧٩.

١٤٨. - سبب عمل «ما خلا» و«ما عدا» و«ليس»

٤- الإدغام: - تعريف الإدغام وأنواعه: ٢٨٣.

و«لا يكون» النصب: ١٥٠، ١٥١.

- العامل في المستثنى من الموجب النصب:
١٤٤-، ١٤٦
- ٦- الاستفهام:
- الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو:
عمراً أضرب زيداً؟: ١٠٤.
- الاستفهام له صدر الكلام: ١٠٤.
- حرف الاستفهام (هل) إذا رُكِبَ مع (لا)،
جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله: ٢٢٧.
- ٧- الاسم:
- الاسم أخف من الفعل: ١١٢.
- الاسم أقوى من الفعل: ٨٥.
- الاسم أقوى وأخف من الصفة: ٢٤٢.
- الاسم غير المتمكن: ما أشبه الحرف، أو
تضمن معناه، نحو: مَنْ، كم، وقبل: ٢٦.
- الاسم المتمكن: ما لم يشابه الحرف ولم
يتضمن معناه: ٢٠.
- الاسم المحض لا يتضمن ضميراً: ٥٩.
- الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع:
١٤.
- الاسم يستغني عن الفعل، ولا يستغني
الفعل عنه: ١٥، ١٢٤.
- الأصل في الاسم الصرف: ٢١٥.
- الأصل في الاسم ألا يعمل: ٦٢، ٦٨.
- الأصل في الأسماء الإعراب: ٢٦٠.
- اشتقاق الاسم: ٥-٧.
- أنواع الاسم المفرد: ٣٠.
- أول أحوال الاسم الرفع: ٤٥.
- حدُّ الاسم: ٩.
- الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأنه لا
يدخل على الفعل: ٤٢.
- سبب تسمية الاسم اسماً: ٥.
- علامات الاسم: ٩، ١٠.
- كل اسم أمكن متمكن، وليس كل اسم
متمكن أمكن: ٣١.
- اللغات التي في الاسم: ٨-٩.
- لقد رجع ابن الأنباري رحمه الله عن حد
الاسم، وذلك لما قيل له: إنه من حدود
المنطقيين: ٩.
- ليس في الأسماء شيء على وزن فُعِل إلا
(دُئِل) و(رُئِم): ٢٨٢.
- ليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره
واو قبلها ضمة: ٢٧٩-، ٢٨٠.
- ٨- الاسم الأمكن:
- تعريفه: ٣١.
- ٩- اسم الإشارة:
- الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف: ٢٨،
٢٣٨.
- ١٠- الاسم غير المتمكن:
- تعريفه: ٢٦.
- ١١- اسم الفاعل:

- ٥٧ - اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل:
٢٦٥ .
- ٥٧ - اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله: ٢٤، ١١١ .
- ٦٠ - اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد: ٥٧ .
- ٦٠ - اسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة:
٣٧، ٣٨ .
- ٦٠ - اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك على كونه اسمًا: ٩٠ .
- ٦٠ - أكثر ما يجيء اسم الفاعل من (فعل) على فعيل، نحو: شُرّف وشريف: ٨٤ .
- ٦٠ - سبب كون إضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال غير محضة:
١٩٥،
- ١٢ - الاسم المتمكن:
٣١، ٣٠، ٢٠، تعريفه:
- ١٣ - أسماء الاستفهام:
٢٦١ .
- ١٤ - الأسماء الستة:
٢٦١ - الظروف التي يستفهم بها: ٢٦١،
٣٦-٣٩ - آراء النحاة في إعرابها:
٣٦، ٣٧ - سبب إعرابها بالحروف:
٣٧ - ضعف القول بأن «الألف والواو والياء» التي في الأسماء الستة إنما نشأت عن إشباع الحركات: ٣٧، ٣٨ .
- ١٥ - أسماء الصلات:
٣٩ - اللغات التي في الأسماء الستة: ٣٩،
١٦٤ - الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف:
٢٦٠ - سبب بناء أسماء الصلات: ٢٦٠ .
- ١٥ - سبب تسميتها بأسماء الصلات: ٢٥٧ .
- ١٥ - سبب دخول «الذي» و«التي» في الكلام:
٢٥٧، ٢٥٨ .
- ١٥ - سبب عدم جواز كون الأسماء المفردة صلات: ٢٥٨، ٢٥٩ .
- ١٥ - عدم جواز حذف العائد من الصلة إلى الموصول، وجوازه: ٢٥٩ .
- ١٥ - في «الذي» و«التي» أربع لغات: ٢٥٧ .
- ١٦ - الأسماء المضمرة:
٢٣٧، ٢٣٨ - الأسماء المضمرة أعرف المعارف:
٢٣٧، ٢٣٨ .
- ١٦ - الزيادات التي تلحق «من» في الاستفهام:

- الأسماء المضمرة لا توصف: ١٦١.
- أنواع الأسماء المضمرة: ٢٣٥-٢٣٧.
- سبب بناء الأسماء المضمرة: ٢٣٨.
- عدم نطق العرب بحرف الإشارة: ٢٣٨.
- الضمائر أعرف المعارف؛ لأنها لا تحتاج إلى أن توصف كغيرها من المعارف: ٢٣٧.
- ١٧- الإشارة:
- الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف، إلا أن العرب لم تنطق به: ٢٨، ٢٣٨.
- سبب بناء (هؤلاء): ٢٨.
- ١٨- الإشباع:
- إشباع الحركات لا يجوز إلا في ضرورة الشعر: ٣٩.
- إشباع الحركات كثير في أشعار العرب: ٣٩، ٨٠.
- ١٩- الإشمام:
- تعريفه: ٢٧٩، ٢٨٠.
- ٢٠- الإضممار:
- سبب جواز الإضممار في «نعم» و«بئس» قبل الذكر خاصة: ٨١.
- الكلام إذا كان مستقلاً من غير إضممار أولى مما يفتقر إلى إضممار: ٩٤، ٩٥.
- ٢١- الاعتلال:
- سبب اعتلال المصدر لاعتلال الفعل: ١٢٥، ١٢٦.
- سبب حذف الهمزة من نحو (أكرم، يكرم، تكرم، نكرم): ١٢٦.
- سبب حذف الواو من (أعد، نعد، تعد)، وإن لم تقع بين ياء وكسرة: ١٢٦.
- سبب قلب الواو همزة في (حذاو، كساو، سماو): ٦.
- سبب قلب الواو ياء في (أدعوت، أغزوت، أشقوت، يدعو، يغزو، يشقو): ٦، ٧.
- سبب قلب الياء في (رحي) والواو في (عصو) ألفاً: ٣٤، ٣٥.
- ٢٢- الإعراب:
- الإعراب بالحروف فرع على الحركات: ٤١.
- الإعراب هو الأصل في الأسماء: ٢٦٠.
- الإعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف: ٢٦٥.
- ألقاب الإعراب: ١٧.
- حد الإعراب: ١٧.
- حروف الإعراب في التثنية والجمع: ٤٣-٤٥.
- سبب إعراب المثني والجمع بالحروف دون الحركات: ٤١.
- سبب تسمية الإعراب إعراباً: ١٦، ١٧.
- هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو العكس؟: ١٧.

- ٢٣- التقاء الساكنين:
- الأصل في التقاء الساكنين الكسر: ٢٨،
٤٧،
٢٤- الألف واللام:
- الألف اللام في الاسم الموصول ليستا
للتعريف: ١٦٤، ٢٥٧.
- رأي الخليل وسيبويه في المعرف بالألف
واللام: ٢٣٧، ٢٧١
٢٥- الإمالة:
- الأسباب التي توجب الإمالة: ٢٧٥.
- الإمالة تختص بلغة أهل الحجاز ومن
جاورهم من بني تميم وغيرهم: ٢٧٥.
- الإمالة ضرب من التصرف، أو لتدل على
أن الألف أصلها ياء: ٢٧٨.
- الإمالة لا تجوز في الحروف: ١٦٢،
٢٧٨.
- تعريفها: ٢٧٥.
- الحروف التي تمنع الإمالة: ٢٧٦.
- لقد أميلت (يا) في النداء؛ لأنها قامت مقام
الفعل فجازت إمالتها كالفعل: ٢٧٨.
٢٦- الأمثلة الخمسة:
- الألف والواو في «يفعلان ويفعلون» يدلان
على تثنية الضمير وجمعه، لا على تثنية
الفعل وجمعه: ٢٢٦.
- إعراب الأمثلة الخمسة: ٢٢٤، ٢٢٥
٢٧- (إن) وأخواتها:
- أوجه الشبه بينها وبين الفعل: ١١٠.
- سبب نصبها للاسم ورفعها للخبر:
١١٠،
٢٨- البدل:
- أنواع البدل: ٢٠٧، ٢٠٨.
- العامل في البدل: ٢٠٨، ٢٠٩.
- الغرض في البدل: ٢٠٧،
٢٩- البناء:
- الأصل في البناء أن يكون على السكون:
٢٦، ١٥٣، ١٩٠، ٢٢٠.
- ألقاب البناء: ١٧.
- بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم
مع الحرف: ١٧٦.
- حد البناء: ١٧.
- سبب بناء «قبل» و«بعد» إذا اقتطعا عن
الإضافة على الضم: ٢٦، ٢٧.
- سبب تسمية البناء بناء: ١٧،
٣٠- التأكيد:
- تأكيد الشيء لا يغير معناه: ١٢.
- الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة المجاز
في الكلام: ١٩٧.
٣١- التأنيث:
- التأنيث فرع على التذكير: ٨٥، ٢١٤.
- التأنيث يلحق الأسماء فقط: ٦٦،

- ٣٢- تاء التأنيث الساكنة:
 - تاء التأنيث الساكنة تختص بالفعل: ١٠،
 ١٠٠.
- تاء التأنيث الساكنة لم يقلبها أحد من
 العرب هاء في الوقف: ٧٦.
- تاء التأنيث يفتح ما قبلها وكذلك ما
 أشبهها: ٤٥،
 ٣٣- التثنية:
- التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على
 من يعقل وعلى من لا يعقل: ٤١.
- التثنية فرع على المفرد: ٣٧، ٨٥.
- التثنية من علامات الاسم: ٩.
- تعريف التثنية: ٤٠.
- حرف الإعراب في التثنية: ٤٣، ٤٤.
- سبب إعراب التثنية بالحروف: ٤١.
- سبب فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء
 الجمع: ٤٥.
- سبب كسر نون التثنية: ٤٦، ٤٧.
- ٣٤- الترقيم:
 - اختلاف البصريين والكوفيين في ترقيم
 الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف
 ساكن: ١٧١.
- اختلاف البصريين والكوفيين في ترقيم ما
 كان على ثلاثة حروف: ١٦٨،
 ١٦٩.
- ٣٥- التشديد:
 - تعريفه: ٢٧٩.
- التشديد الذي في ياء النسب إنما أتوا به
 لمعنى: ٢٥١،
 ٣٦- التصحيح:
 - التصحيح من خصائص الأسماء: ٩١،
 ٣٧- التصغير:
 - التصغير أضعف من التكسير: ٢٤٧.
- تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها:
 ٢٤٩، ٢٥٠.
- تصغير المؤنث الثلاثي والرباعي: ٢٤٨،
 ٢٤٩.
- التصغير من خصائص الأسماء: ١٠، ٨٩،
 ٩٠.
- التصغير نفرق به بين همزة الوصل والقطع
 في الأسماء: ٢٧٢.
- التصغير يجري مجرى التكسير: ٢٤٧.

- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها: ٥، ٤٩،
٢٨٨، ٢٧٢، ٢٤٨، ١٨٩.
- سبب إلزام التصغير طريقة واحدة: ٢٤٦،
٢٤٧.
- سبب حمل التصغير على التكسير: ٢٤٧.
- سبب جعلهم التصغير بزيادة حرف الياء:
٢٤٧.
- سبب عدم ضم أول الأسماء المبهمة وما
أشبهها: ٢٤٩، ٢٥٠.
- ٣٨- التعجب:
- أدلة البصريين على أن «أفعل» التي في
التعجب فعل ماضٍ: ٨٧، ٨٨.
- أدلة الكوفيين على أن «أفعل» التي في
التعجب اسم: ٨٨، ٨٩.
- الدليل على أن «أفعل» الذي في «أفعل به»
ليس بفعل أمر: ٩٣، ٩٤.
- سبب زيادة الباء في «أفعل به»: ٩٤.
- سبب زيادة «ما» التي في التعجب: ٨٧.
- سبب عدم اشتقاق فعل التعجب من
الألوان والخلق: ٩٢، ٩٣.
- سبب كون فعل التعجب منقولاً من
الثلاثي دون غيره: ٩٢.
- سبب نصب الاسم في قولهم: «ما أحسن
زيداً»: ٩٢.
- معنى «ما» التي في التعجب: ٨٧.
- موضع الجار والمجرور في قولهم:
«أحسن يزيد»: ٩٤، ٩٥.
- ٣٩- التعدي واللزوم:
- أنواع الفعل المتعدي: ٦٨، ٦٩.
- سبب تعدي الفعل اللازم إلى أسماء
الجهات الست ونحوها: ١٢٩.
- سبب تعدي الفعل اللازم إلى جميع
ظروف الزمان دون جميع ظروف
المكان: ١٢٨، ١٢٩.
- الدليل على أن الفعل «دخل» فعل لازم:
١٣١.
- الفعل «رجع» يكون متعدياً ولازمًا: ١٣٩.
- الفعل اللازم يتعدى إلى المستثنى بتقوية
«إلا»: ١٤٤.
- «رأى» البصرية تتعدى إلى مفعول، و«رأى»
القلبية تتعدى إلى مفعولين: ١١٥.
- ٤٠- التعويض: ٥، ٧، ٢٧، ٤٩، ٥١، ١٥٧،
١٦٤-١٦٧، ١٨٥، ٢٤٥، ٢٤٧،
٢٥٥، ٢٧٠.
- الجمع بين العوض والمعوض جائز في
ضرورة الشعر: ١٦٧.
- العوض والمعوض لا يجتمعان: ١٦٥،
١٦٦.
- الفرق بين تعويض الوجوب وتعويض
الجواز: ٤٩.

- ٤١- التقوية: توكيد النكرة: ٢٠١-٢٠٣.
- التقوية هي أحد عوامل التي تساعد الفعل
اللازم على التعدي: ١٣٢، ١٤٤،
١٤٦.
- ٤٢- التمييز:
- «أفعل» التفضيل تنتصب النكرات بعده
على التمييز: ٨٨.
- تعريفه: ١٤١.
- سبب عدم مجيء التمييز لإنكرة: ١٤٣.
- العامل في التمييز النصب: ١٤١.
- العامل في تمييز العدد النصب العدد نفسه:
١٤٢.
- النكرة بعد «حبذا» تنتصب على التمييز:
٨٦،
- ٤٣- التنوين:
- التنوين من علامات الأسماء: ٩.
- التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف
واللام: ٣٣.
- سبب جعل التنوين علامة للصرف دون
غيره: ٣٠.
- سبب حذف التنوين من المضاف: ١٩٤.
- سبب دخول التنوين الكلام: ٣٠-٣٢.
- وجود التنوين يمنع البناء: ١٦٢.
- ٤٤- التوكيد:
- اختلاف البصريين والكوفيين في جواز
- توكيد النكرة: ٢٠١-٢٠٣.
- ألفاظ التوكيد وترتيبها: ١٩٧، ١٩٨.
- أنواع التوكيد: ١٩٧.
- الفائدة من التوكيد: ١٩٧.
- «كلا وكلتا» فيهما إفراد لفظي وتشنية
معنوية: ١٩٩.
- ٤٥- الثقل:
- التأنيث أثقل من التذكير: ٨٥، ١٥٥.
- الجمع أثقل من الشنية: ٤٧.
- الجمع أثقل من المفرد: ٨٥.
- الحرف أثقل من الفعل والاسم: ٢٧٢.
- الرفع أثقل من الجر: ٤٣، ٢٢٠.
- الرفع أثقل من الفتح: ٦٣، ٢٧٣.
- الصفة أثقل من الاسم: ٢٤٢.
- الفرع أثقل من الأصل: ٨٥، ٢١٤، ٢٣١.
- الفعل أثقل من الاسم: ٢١٤.
- الفعل المستقبل أثقل من الماضي: ٢٣١.
- الكسر أثقل من الفتح: ٤٧،
- ما كان على أربعة أحرف أثقل مما كان
على ثلاثة: ٢٤٤.
- المستثقل في الكلام: ٣٢، ٧٣، ٨٤،
٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٠-٢٤٢، ٢٤٥،
٢٥٣-٢٥٥، ٢٧٢.
- الواو أثقل من الألف: ٤٢.
- الواو أثقل من الياء: ٦، ٥١.

- وزن «أفعال» أثقل من وزن «أفعل»: ٢٣٩.
- الياء المتحركة أثقل من الياء الساكنة: ٢٥٥.
- ٤٦- الثلاثي:
- أوزان الثلاثي: ٢٣٩.
- الثلاثي أخف من غيره: ٩٢.
- «فعل» هو أكثر أوزان الثلاثي استعمالاً: ٢٣٩.
- الفعل الثلاثي أكثر من الرباعي: ٢٧٣.
- التقل في الفعل الثلاثي أكثر من الرباعي: ٢٧٣.
- ٤٧- الجمع:
- الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل: ٤٨، ٤٩.
- تعريفه: ٤١.
- الجمع أثقل من التثنية: ٤٧.
- الجمع أقل من التثنية: ٤٢، ٤٥.
- الجمع فرع على المفرد: ٣٧.
- الجمع من علامات الأسماء: ٩.
- حرف الإعراب في الجمع: ٤٣، ٤٤.
- سبب إدخال النون في الجمع: ٤٦.
- سبب إعراب الجمع بالحروف: ٤١.
- سبب جمعهم (أرض وسنة) جمع سلامة، وكان القياس يقتضي أن يجمعها بالألف والتاء: ٤٩.
- سبب فتح الراء من (أرضون)، وكسر السين من (سنون): ٤٩.
- سبب كسر نون الجمع: ٤٦.
- يجوز أن ينوى بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون، وجاز أن ينوى بجمع الكثرة جمع القلة، كما جاز أن ينوي بالعموم الخصوص: ٢٤٤.
- ٤٨- جمع التأنيث:
- سبب حمل التصب على الجر في هذا الجمع: ٥٢.
- سبب زيادة ألف وتاء في آخره: ٥٠.
- ٤٩- جمع التكسير:
- جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها: ١٨٩.
- سبب تسميته تكسيراً: ٥٣.
- سبب تخصيصهم في جمع التكسير ما كان على «فعل» مما عينه واو بـ «فعال»، ومما عينه ياء بـ «فعل»: ٢٤٠، ٢٤١.
- سبب جمعهم «زمن» على «أزمن»: ٢٤١.
- سبب جمعهم «فرخ، وأنف، وزند» على «أفعال»، والقياس أنه يجمع على

- «أفعل»: ٢٣٩، ٢٠٤.
- سبب جمعهم «فعال» على «فعل» في جمع الكثرة: ٢٤٠.
- سبب جمعهم ما جاء على «فعل» في الأغلب على «فعلان»: ٢٤١.
- سبب جواز كسر العين وفتحها وسكونها في جمع «فَعْلَة»: ٢٤٣.
- سبب عدم جمعهم «فَعْلًا» إذا كانت عينه ياء أو واوًا على «أفعل»: ٢٤٠.
- سبب وجوب تحريك العين من «فَعْلَة» في الجمع، وسكنت في نحو «خَدَلَات»: ٢٤١، ٥٠-الحال:
- تعريفها: ١٣٧.
- جواز وقوع الحال من الفاعل والمفعول معًا بلفظ واحد: ١٣٧.
- الحال تجري مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيويوه نعتًا للفعل: ١٣٨-١٣٩.
- الحال لا تقع إلا نكرة: ٧٤.
- سبب جواز تقديم الحال على العامل فيها: ١٤٢.
- سبب عدم مجيء الحال إلا نكرة: ١٣٨، ١٣٩.
- العامل في الحال النصب: ١٣٧، ١٣٨، ٥١-حبذا:
- الأصل في «حبذا»: ٨٤.
- سبب جعل الفعل والفاعل في «حبذا» بمنزلة كلمة واحدة: ٨٤.
- سبب تركيب «حبذا» مع المفرد المذكور فقط: ٨٥.
- سبب رفع المعرفة بعد «حبذا»: ٨٦.
- اختلاف النحاة في المُغَلَّب على «حبذا»: ٨٥.
- يري بعض النحويين أن الاسم المنصوب بعد (حبذا) إن كان مشتقًا، كان منصوبًا على الحال: ٨٦.
- ٥٢-حتى:
- الأصل في (حتى) أن تكون غاية: ١٨٦.
- الجملة بعد «حتى» لا موقع لها من الإعراب: ١٨٧.
- الوجوه التي تستعمل عليها «حتى»: ١٨٦، ١٨٧.
- ٥٣-الحذف:
- الأسباب الموجبة للحذف: ٦١، ٦٥، ١٣٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠-٢٠٠، ٢١٥، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢-٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٨.
- الأصل في (أيش): أي شيء: ١٦٥، ٢٢١.

- حذف حرف الجر لا يوجب النصب: ١٠٧، ١٠٨.
- الحروف لا تتصرف، ولا تكون ألفها منقلبة عن ياء ولا واو: ٢٧٨.
- حذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر من أن يحصى: ٧٩.
- سبب تأخير الحرف عن الفعل في الترتيب: ١٥.
- حذف ما يعلم أو ما دلّ الحال عليه جائز: ٦١، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٨.
- سبب تسمية الحرف حرفاً: ١١.
- لا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد: ٢٤٢.
- الحذف يكون في الأسماء: ١٨٩.
- حرف الاستثناء: ٥٥.
- إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي: ١٠٦.
- أقسام الحرف: ١١-١٣.
- الألف أخف الحروف: ٣٥، ٢٤٤.
- حد الحرف: ١١.
- الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها: ٢٧٨.
- الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة: ١٣.
- الحركة توجب ثقلاً في الواو والياء: ١٦٩، ٢٤٢.
- الحرف يعمل إذا أشبه الفعل: ١١٠.
- الحركة قد تنزل منزلة الحرف: ٢٥٤، ٥٧-الحركات:
- الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل: ١٤٦، ٢٢٧.
- الحرف يعمل إذا كان مختصاً بالاسم أو الفعل: ١٠٨.
- اختلاف النحويين في كون حركات الإعراب أصلاً لحركات البناء أو العكس: ١٨.
- الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب: ٢٢٧.
- الحركة توجب ثقلاً في الواو والياء: ٢٤٢.
- الحروف كلها مبنية، وكذلك ما أشبهها أو تضمن معناها: ٢٦، ٢٨، ٢٩، ١٥٦، ١٧٥، ١٩٠، ٢٣٨.
- الحركة قد تنزل منزلة الحرف: ٢٥٤.
- الحروف لا تتصرف، وكذلك ما أشبهها أو وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للأعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء: ٩٦.

١٨. - الحركات كلها تستقل على حرف العلة: .٢٢٩
٣٢. - الحركات ليست هي الإعراب أو البناء: .١٣١
- ١٩، ١٨. - الحركات هي الأصل، والإعراب بالحروف فرع عليها: ٤١.
- الرفع هو أقوى الحركات: ٥٧، ٢٤٦.
- الضم أثقل الحركات: ٢٢٠، ٢٤٦، ٢٥٩.
- الفتح أخف الحركات: ١٥٦، ١٧٥، ٢١٩، ٢٧٢، ٢٧٤.
- من العرب من يجتزئ بالضممة عن الواو: ٢٢٠.
- ٥٨- حروف الاستفهام: ٢٢٢،
- حرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام: ٢٦١.
- الحروف التي يستفهم بها: ٢٦١، ٥٩- حروف الجر:
- أقسام حروف الجر: ١٧٩، ١٨٠.
- حذف حرف الجر لا يوجب النصب: ١٠٧، ١٠٨.
- حروف الجر أحد وسائل التعدية: ٦٨، ٧٢، ٧١، ٦٩.
- حروف الجر تختص بالأسماء: ٧٦، ٧٧، ٦٢- حروف العربية:
- أقسامها: ٢٨٥.
- تعريف أقسامها: ٢٨٦.
- عددها: ٢٨٣.
- ٦٠- حروف الجزم لا تعمل مع الحذف: ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤.
- ٦١- حروف الشرط والجزاء: ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤.
- الأصل في حروف الشرط والجزاء أن تدخل على الفعل المستقبل: ٢٣١.
- حروف الشرط تعمل في جواب الشرط بتوسط فعل الشرط، لا أن فعل الشرط عامل معها: ٢٣٤.
- ٦٢- حروف العربية:
- أقسامها: ٢٨٥.
- تعريف أقسامها: ٢٨٦.
- عددها: ٢٨٣.

- ٢٧٤، ٢٧٣، الرباعي:
- ٦٧- حروف النصب:
- استعمالات «إذن»: ٢٢٨.
- استعمالات «كي»: ٢٢٨، ٢٢٩.
- سبب وجوب عمل هذه الحروف النصب: ٢٢٧.
- ٦٨- حروف النفي:
- حروف النفي لها صدر الكلام: ١٨٥.
- ٦٩- الحكاية:
- سبب دخول الحكاية الكلام: ٢٦٤.
- من العرب من ييجز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات: ٢٦٤.
- من العرب من ييجز الحكاية في المعارف والنكرات: ٢٦٤.
- ٧٠- خبر المبتدأ:
- أقسام الخبر: ٥٩-٦١.
- خبر المبتدأ يجوز أن يكون ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً، كقولك: الصلح يوم الجمعة: ٦١.
- سبب جواز الإخبار عن المبتدأ بظرف الزمان في نحو: «الليلة الهلال»: ٦١.
- العامل في الخبر: ٦١، ٦٢.
- ٧١- الخطاب:
- سبب تقديم المشار إليه الغائب: ٢٦٧، ٢٦٨.
- ٢٨٥، ٢٨٤، مخارجها:
- ٦٣- حروف العطف:
- أنواع «أم».
- سبب جواز استعمال «بل» بعد التفي كـ «لكن»، وعدم جواز العكس: ٢١١.
- سبب كون الواو أصل حروف العطف: ٢١٠.
- المعاني التي تفيدها حروف العطف: ٢١٠، ٢١٢.
- ٦٤- حروف القسم:
- سبب جعل «الواو» دون غيرها بدلاً من «الباء»: ١٩٢.
- سبب كون الباء أصل حروف القسم: ١٩٢،
- ٦٥- حروف المد واللين:
- هذه الحروف هي الأصل في الزيادة، ولكن يُعدل عن زيادتها لعدة: ٢٠، ٣٠، ٥٠.
- ٦٦- حروف المضارعة:
- بعض العرب يضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي: ٢٧٤.
- التحقيق في ترتيب هذه الحروف: ٢١.
- سبب زيادة هذه الحروف في أول المضارع دون غيرها: ٢٠.
- سبب فتح هذه الحروف في الثلاثي والخماسي والسداسي، وضمها في

- سبب كسر اللام من «ذلك»: ٢٦٨.
- ضابط هذا الباب: ٢٦٧.
- العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط، لأنه عامل معه: ٢٣٤.
- من العرب من يأتي بكاف الخطاب مفردة في التثنية والجمع إذا فهم المعنى: ٢٦٨، ٢٦٩.
- من الأسماء التي لا تتعرف بالإضافة إذا أضيفت تقع صفة للنكرة: ١٩٦.
- سبب حذف آخر حروف الخماسي في التفسير والتصغير: ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨.
- سبب جمع ما كان رباعياً على مثال واحد، وهو «فعالل»: ٢٤٤.
- سبب بناء (أمس) على الكسر: ٢٧، ٢٨.
- سبب تسمية الظرف ظرفاً: ١٢٨.
- سبب عدم البناء للظروف: ١٢٨.
- الكوفيون يسمون الظروف محالاً لحلول
- تعريفه: ٢٧٩.
- الشرط: ٧٦.
- العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط، لأنه عامل معه: ٢٣٤.
- الصفة: ٧٧.
- الأسماء التي لا تتعرف بالإضافة إذا أضيفت تقع صفة للنكرة: ١٩٦.
- سيويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف: ٥٥، ٢٠٥، ٢٠٩.
- الصفة أضعف وأثقل من الاسم: ٢٤٢.
- صفة النكرة إذا تقدمت انتصبت على الحال: ١٠٩.
- الصفة قد تكون مع الموصوف كالشياء الواحد: ١٧٦، ١٧٧.
- الصفة والموصوف ليسا بمنزلة شيء واحد: ١٧٤.
- العامل في الصفة هو العامل في الموصوف: ٥٥، ٢٠٥، ٢٠٩.
- الغرض من الوصف: ٢٠٤.
- الظرف: ٧٨.
- سبب بناء (أمس) على الكسر: ٢٧، ٢٨.
- سبب تسمية الظرف ظرفاً: ١٢٨.
- سبب عدم البناء للظروف: ١٢٨.
- الكوفيون يسمون الظروف محالاً لحلول
- سبب كسر اللام من «ذلك»: ٢٦٨.
- ضابط هذا الباب: ٢٦٧.
- لا يجوز الجمع بين علامتي خطاب: ١٧٤.
- من العرب من يأتي بكاف الخطاب مفردة في التثنية والجمع إذا فهم المعنى: ٢٦٨، ٢٦٩.
- سبب حذف آخر حروف الخماسي في التفسير والتصغير: ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨.
- سبب جمع ما كان رباعياً على مثال واحد، وهو «فعالل»: ٢٤٤.
- سبب بناء (أمس) على الكسر: ٢٧، ٢٨.
- سبب تسمية الظرف ظرفاً: ١٢٨.
- سبب عدم البناء للظروف: ١٢٨.
- الكوفيون يسمون الظروف محالاً لحلول
- الرباعي: ٧٣.
- سبب جمع ما كان رباعياً على مثال واحد، وهو «فعالل»: ٢٤٤.
- الحرف «رب» فيه أربع لغات: ١٤٩.
- «رب» تخالف حروف الجر من أربعة أوجه: ١٨٤.
- «رب» تختص بالنكرة: ٢٦، ١٥٤.
- «رب» معناها التقليل: ١٨٤.
- سبب اختصاص «رب» النكرة: ١٥٤.
- سبب حذف الفعل مع «رب»: ١٨٥.
- «رب» يلزم مجرورها الصفة: ١٨٤.
- ١٨٥.
- الروم: ٧٥.

- الأفعال فيها: ١٢٨،
 ٧٩- «ظننت» وأخواتها:
 - استعمالات «ظننت» وأخواتها: ١١٥،
 ١١٦.
 - سبب إعمال هذه الأفعال: ١١٦.
 - سبب جواز إلغاء هذه الأفعال إذا
 توسطت أو تأخرت: ١١٧، ١١٨.
 - لا يجوز الاقتصار على (ظننت
 وأخواتها) مع فاعلها دون مفعولها: ١١٧.
 ٨٠- العائد:
 - وجوب العائد من الخبر الجملة إلى
 المبتدأ: ٦٠، ٦١.
 - وجوب العائد من الصلة إلى الموصول:
 ٢٥٨،
 ٨١- العامل:
 - إعمال معاني الحروف لايجوز: ١٤٥.
 - أنواع العوامل: ٥٥.
 - التعري من العوامل اللفظية عامل: ٥٧.
 - سبب جعل التعري عاملاً: ٥٦، ٥٧.
 - العامل إذا كان فعلاً، جاز تقديم الحال
 عليه: ١٣٨.
 - العامل إذا كان فعلاً، لم يجز تقديم
 التمييز عليه؛ لأن المنصوب هنا هو الفاعل في
 المعنى: ١٤١.
 - عوامل الجزم: ٢٥.
 - العوامل اللفظية ليست مؤثرة في
 المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات:
 ٥٦.
 - عوامل النصب: ٢٥.
 - ليس في كلام العرب عامل يعمل في
 الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع:
 ١١١، ١١٢.
 ٨٢- العدد:
 - سبب بناء الأعداد (١١-١٩): ١٥٦.
 - سبب جعل الأعداد (١١-١٩) اسمًا
 واحدًا: ١٥٦، ١٥٧.
 - سبب دخول الهاء من الثلاثة إلى العشرة
 في المذكر دون المؤنث: ١٥٥.
 - سبب عدم اشتقاقهم من لفظ (الاثنين)
 كما اشتقوا من الثلاثة الثلاثين:
 ١٥٧.
 - سبب عدم بناء (اثنين) في (اثني عشر):
 ١٥٦.
 - سبب قولهم: ثلاث مئة، ولم يقولوا:
 ثلاث مئين: ١٥٨.
 - سبب كسر العين من (عشرين): ١٥٧.
 - سبب كون ما بعد (١١-٩٩) نكرة
 منصوبة: ١٥٧، ١٥٨.
 ٨٣- عسى:
 - سبب حذف (أن) من خبر (عسى): ٩٧،

٩٨. مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره: ١٢٤،
- ٨٧- الفعل: - سبب عدم تصرف (عسى): ٩٦.
- الأصل في الأفعال البناء: ٢١٩.
- الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل: ٢٣٣.
- ٩٧،
- ٨٤- عطف البيان: - عطف البيان باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون: ٢٠٦.
- التآثير ليس شرطاً في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق بالمفعول: ١١٦.
- الغرض في عطف البيان: ٢٠٦.
- الفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر: ٩٠.
- وجه الشبه بين عطف البيان والبدل: ٢٠٦.
- ٨٥- الفاعل: - تعريفه: ٦٣.
- سبب عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل: ٦٤-٦٦.
- الفاعل أقوى من المفعول: ٦٣.
- الفاعل لا يجوز أن يقع قط إلا اسماً لفظاً ومعنى: ٩٩.
- ١٢٨-١٢٩.
- الفاعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه: ٢٢٥.
- الفاعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه: ٢٢٥.
- سبب وجوب تغيير الفعل إذا بنى للمفعول: ٧٢.
- من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده: ٦٧.
- ٨٦- الفرع: - علامات الفعل: ١٠، ١١.
- الفرع فرع على الاسم، ومفتقر إليه: ١٥.
- الفرع لا يجوز تثنيته ولا جمعه: ٢٢٥.
- الفرع لا يدخل على الفعل: ١٤.
- الفرع لا يجوز تثنيته ولا جمعه: ٢٢٥.
- الفرع لا يدخل على الفعل: ١٤.
- الفرع متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر: ٩٠.
- العرب تلزم الفرع الفرع: ٤١، ١١١.
- الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول: ١٩٣، ١٧٦، ١٧٥، ١١١، ٥٧.
- المفتقر إلى غيره أولى بأن يكون فرعاً

- الفعل يدل بصيغته على جميع ظروف الزمان، ولا يدل بصيغته على ظروف المكان: ١٢٨-١٢٩.
- كل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبداً: ١١.
- ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل: ١١٦، ٨٨- فعل الأمر:
- سبب بناء فعل الأمر على الوقف: ٢٢٠.
- فعل الأمر لم يشبه الأسماء، ولم يشبه ما أشبهها: ٢١٩.
- ٨٩- فعل التعجب:
- الدليل على أن (أفعل به) ليس بفعل أمر: ٩٤، ٩٣.
- سبب دخول التصغير فعل التعجب: ٩٠.
- سبب عدم تصرف فعل التعجب: ٨٩.
- سبب كون فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره: ٩٢.
- ٩٠- الفعل اللازم:
- الأشياء التي تُعدي الفعل اللازم: ٦٨، ٦٩.
- ذهب الأكثرون إلى أن (دخل) فعل لازم، ودليلهم على ذلك: ١٣٠، ١٣١.
- سبب عدم جواز بناء الفعل اللازم للمفعول: ٧٤.
- سبب عمل الفعل اللازم في الحال: ١٣٨.
- الفعل اللازم يتعدى إلى جميع ظروف الزمان، ولم يتعد إلى جميع ظروف المكان: ١٢٨.
- الفعل اللازم يتعدى إلى المستثنى بتقوية (إلا): ١٤٤.
- (فُعول) من مصادر الأفعال اللازمة: ١٣١.
- ٩١- الفعل الماضي:
- أمثلة الفعل الماضي: ١٤.
- سبب بناء الفعل الماض على حركة: ٢١٩.
- الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصفة: ٢١٩.
- ٩٢- الفعل المتعدي:
- أقسام الفعل المتعدي: ٦٨، ٦٩.
- الفعل (وجد) يكون بمعنى (علم) فيتعدى إلى مفعولين، ويكون بمعنى (أصاب) فيتعدى إلى مفعول واحد، وقد يكون لازماً في نحو قولهم: وجدت في الحزن وجداً: ١١٥-١١٦.
- ٩٣- الفعل المضارع:

- الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً: ٢٢.
- ٩٦- (كان) وأخواتها: ٧٣، ٩٧، ١٥٨، ١٦٩، ٢٣٨، ٢٤١.
- تعريفه: ١٤، ٢٠.
- سبب إعراب الفعل المضارع: ٢٢- ٢٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٤.
- سبب بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو ضمير النسوة: ٢٦٠.
- الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه: ٢٤.
- لقد أعرب الفعل المضارع؛ لأنه يقع موقع الأسماء: ٥٥، ٢٣٣.
- ٩٤- القسم:
- سبب جعل جواب القسم بـ (اللام - إن - ما - لا): ١٩٣.
- سبب جواز حذف (لا) في القسم: ١٩٣.
- سبب حذف فعل القسم: ١٩٢.
- فعل القسم المحذوف فعل لازم: ١٩٢.
- لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه: ١١٧.
- ٩٥- القياس:
- ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة لا يجوز: ١١٢.
- المسائل التي خالفوا فيها القياس: ٤٩،
- ٩٧- (كم):
- بعض العرب ينصب بـ (كم) في الخبر من غير فصل، ويجر بها في الاستفهام؛ حملاً لإحداهما على الأخرى: ١٥٤.
- ٩٨- كيف:
- الدليل على اسمية «كيف»: ١٣، ١٤،
- ٩٩- (لا) النافية للجنس:
- سبب بناء النكرة مع (لا) النافية للجنس: ١٧٥، ١٧٧.
- (لا) النافية للجنس تنحط عن درجة (إن): ١٧٦.
- ١٠٠- لام التعريف:
- الحروف التي تدغم فيها لام التعريف: ٢٨٧.
- سبب إدغام لام التعريف في هذه الحروف: ٢٨٨،
- ١٠١- (ما) الحجازية:
- سبب عمل (ما) في لغة أهل الحجاز:

١٠٧. - العامل في المفعول: ٦٨.
١٠٨. - سبب عدم عمل (ما) في لغة بني تميم:
- ١٠٢ - ما لم يسم فاعله:
- ١٠٣ - سبب بناء الفعل لما يسم فاعله: ٧٠.
١٠٤. - المفعول لا يبلغ في اقتضاء الاسم مبلغ الفاعل: ٩٩.
١٠٤. - المفعول يجوز تقديمه على الفاعل:
- ١٠٦ - المفعول له:
١٠٦. - العامل في المفعول له النصب: ١٣٤.
١٠٧. - المفعول له باب لا يترجمه الكوفيون، ويجعلونه من باب المصدر: ١٣٦.
- ١٠٧ - المفعول معه:
١٠٨. - العامل النصب في المفعول معه: ١٣٢، ١٣٣،
- ١٠٨ - (مذ ومنذ):
- ١٠٤ - (مذ ومنذ) يختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما أن (من) تختص بابتداء الغاية في المكان: ١٩٠.
- ١٠٩ - النداء:
١٠٩. - الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً؛ لأنه مفعول: ١٦١-١٦٢.
١٠٥. - لا يجوز حذف حرف النداء مع النكرة والمبهم: ١٦٣.
١٠٩. - النداء من خصائص الأسماء: ٧٧، ٧٩.
- ١١٠ - الندبة:
١١٠. - تعريفها: ١٧٣.
١٠٥. - سبب وجوب الندبة بأعرف أسماء
١٠٧. - سبب عدم عمل (ما) في لغة بني تميم:
١٠٨. - ما لم يسم فاعله:
- ١٠٢ - سبب بناء الفعل لما يسم فاعله: ٧٠.
- ١٠٣ - المبتدأ:
١٠٥. - تعريفه: ٥٥.
- ١٠٣ - حذف المبتدأ كثير في كلامهم: ٨٣، ٢٥٩.
١٠٧. - سبب اختصاص المبتدأ بالرفع: ٥٧.
١٠٦. - العامل في المبتدأ: ٥٦.
١٠٤. - المبتدأ إذا كان جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان: ٦١.
- ١٠٤ - المصدر:
١٢٤. - أدلة اشتقاق الفعل من المصدر: ١٢٤، ١٢٥.
١٠٤. - المصدر في الأصل مذكر: ٢٤٩.
١٠٤. - المصدر لا يثنى ولا يجمع، إلا أن تختلف أنواعه: ٢٢٦.
١٠٥. - معمول المصدر لا يتقدم عليه: ١٠٥.
- ١٠٥ - المفعول:
١٠٥. - أنواع المفعول: ٦٨، ٦٩.
١٠٥. - تعريفه: ٦٨.
١٠٥. - ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنه في نية الانفصال: ٦٥.

- إلا في ضرورة لا يعتد بها، فوجب أن يكون ضميره متصلًا لا غير: ٢٣٧.
- العرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره: ٢٦، ١٣١، ١٥٣، ١٥٤، ٢٢١، ٢٣٠.
- العرب يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم: ١٠.
- العرب تعطي الأصل الأصل: ٤١، ١٥٥.
- العرب تفر من اجتماع الأمثال: ٥٢، ٢٥٣.
- «كل» لا اشتقاق له: ١٩٨.
- المطلق أصل للمقيد: ١٢٤.
- المفتقر إلى غيره أولى بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره: ١٢٤.
- النصب في التثنية والجمع هو المحمول على الجر؛ لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة: ٤٢.
- النون والتنوين مانعان من الإضافة: ١٤٣.
- كل ما كان على وزن (فَعْل) من الأسماء والأفعال وثانيه حرفٌ من حروف الحلق، ففيه أربع لغات؛ فَعْل، فَعَل، فَعِل، فَعِل، فَعِل، فَعِل: ٨٠.
- لا تجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة: ١٦٣.
- ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير: ١٢٧.

- كشاف المسائل التي وافق فيها الكوفيين -

الصفحة	اسم الباب	المسألة
١٠٥	كان وأخواتها	لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.
٢٨١	الوقف	يجوز أن يقال في الوقف: رأيت البكر، بفتح الكاف في حالة النصب.

- كشاف المسائل التي اجتهد فيها -

الصفحة	اسم الباب	المسألة
٦١	خبر المبتدأ	(العامل في خبر المبتدأ) يرى أن الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ. خبر المبتدأ
		(نعت المنادى)
١٦١		الأقيس عنده في نحو: (بازيد الظريف) النصب.
١٦٣		القياس عنده في وصف (أي) النصب، لو ساعده الاستعمال.
٢٣٤	الشرط والجزاء	(العامل في جواب الشرط) يرى أن العامل هو حرف الشرط بتوسط الشرط والجزاء فعل الشرط، لا أنه عامل معه.

- كشاف التراكيب التي لا يحسن أو لا يجوز استعمالها -

١٣٢	استوى الماء واستوت الخشبة
٧١	أعطي غلاماً زيداً
١٥٢	أكرمت القوم لا يكون زيداً ولا عمراً
١١٤	إنك وزيدٌ ذاهبان
١٥٨	ثلاث مئين

١٤٧	جاءني إلا زيد
١٢٢	ضربت إياك
١٥٢	ضربت القوم ليس زيدًا ولا عمرًا
٧١	ظُنَّ أبوك زيدًا
١٤١	عرقًا تصبَّب زيدٌ
٩٨	عسى يخرجُ زيدٌ: إنْ جُعِلَ «زيدٌ» فاعلًا لـ «يخرج».
١٠٤	عمرًا أضرب زيدٌ؟
١٠٤	قائمًا ما زال زيد
١٣٨	قائمًا هذا زيدٌ
٩١	ما أحسن زيدًا حسنًا
٩٣	ما أحمره! «إذا أراد اللون»
٩٣	ما أرجله! «إذا أراد العضو»
٩٣	ما أسوده! «إذا أراد اللون»
٩١	ما أعوره!
٩٣	ما أيده! «إذا أراد العضو»
١٠٦	ما زال زيدٌ إلا قائمًا
٧٧	نعم الرجل أمس
٧٧	نعم الرجل غدًا
٢٦٨	ها ذلك أو ها تلك
١٧٧	هل من زيد في الدار؟
٩١	هو أحسن منك حسنًا
٩١	هو أعورُ القوم
٩١	هو أعورُ منك
١٦٥	يا اللهم

١٧٠	يا آل عكرم: «في ترخيم: يا آل عكرمة»
١٧١	يا سبب: «في ترخيم: سبطر»
١٦٨	يا عن: «في ترخيم: عنق»
١٧٤	يا غلامكاه
١٦٨	يا كت: «في ترخيم: كتف»

- كشاف الفاسد والشاذ والضعيف من الآراء والأقوال (١)

الصفحة	اسم الباب	الرأي أو القول
٥	علم ما الكلم	الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة. (ف)
١٣		دخول حرف الجر على (كيف). (ش)
٢٥	المعرب والمبني	قول الكسائي: إن الفعل المضارع يرتفع بالزائد في أوله. (ف)
٢٥		قول الفراء: الفعل المضارع يرتفع لسلامته من العوامل الناصية والجازمة. (ض)
٣٣	إعراب الاسم	بعض العرب يقف بغير ياء في نحو: القاضي. (ض)
٣٧	المفرد	قول الكوفيين: إن الأسماء الستة المعتلة معربة من مكانين. (ف)
٣٩		ذهب بعض النحويين إلى أن الواو والألف والياء التي في الأسماء الستة، إنما نشأت عن إشباع الحركات. (ض)
٤٤	الثنية والجمع	الألف والواو والياء تدل على الإعراب، وليست بحروف إعراب. (ف)
٤٥		الألف والواو والياء أنفسها هي الإعراب. (ف)

(١) لقد وضعنا أمام الأقوال التي يراها المؤلف فاسدة (ف)، وأمام الأقوال التي يراها شاذة (ش)، وأمام الأقوال التي يراها ضعيفة (ض).

- ٤٥ انقلاب الألف والواو والياء في التثنية والجمع هو الإعراب. (ض)
- ٥٦ المبتدأ والخبر يترافعان، وكل واحد منهما يرفع الآخر. (ف)
- ٥٦ المبتدأ يرتفعُ بها في النفسِ من معنى الإخبارِ عنه. (ض)
- ٥٧ توجيه الكوفيين لعدم تجويزهم تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: زيد قائم؟ (ف)
- ٦٨ العامل في المفعول الفعل والفاعل معًا. (ف)
- ٧٤ جواز بناء الفعل اللازم للمفعول به. (ف)
- ٧٧ نعم ويثنس اسمان لدخول حرف الجر عليهما. (ف)
- ٧٩ قول العرب: نعيم الرجل زيد. (ش)
- ٨٩ استدلال الكوفيين على اسمية فعل التعجب. (ف)
- ٩٦ قول ابن السراج: إن (عسى) حرف. (ش)
- ١٠٥ قول أكثر البصريين: إنه كما جاز تقديم خبر (ليس) على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها. (ف)
- ١٠٧ قول الكوفيين: إن خبر (ما) الحجازية منصوبٌ بحذف حرف الجرِّ. (ما)
- ١٢٣ وقوع الفعل قبل ضمير المنصوب المنفصل، كقول الشاعر: إليك التحذير حتى بلغت إياكًا. (ش)
- ١٢٥ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مأخوذٌ من الفعل. (ف)
- ١٤٤ قول من قال: إن العامل في المستثنى من الموجبِ النصبِ (إلا) الاستثناء بمعنى أستثنى. (ف)
- ١٦٦ قول الكوفيين: إن أصل (اللهم): يا اللهُ أمنا بخير. (ف)
- ١٦٨ ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا. (ف)
- ١٦٩
- ١٧١ ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره

- ١٧٢ حرفٌ ساكنٌ، بحذفٍ آخره مع الحرفِ الساكنِ، نحو أن تقولَ في
(سَبَطْرُ): يا سَبَبَ. (ف)
- ١٧٤ جواز إلحاق ألف الندبة الصفة، كقول بعض العرب أنه قال: الندبة
واعديها، واجمُعتي الشاميتيها. (ش)
- ١٧٥ ذهب بعض النحويين إلى أن الحركة التي على اسم (لا) النافية (لا)
للجنس حركة إعراب، لا حركة بناء. (ف)
- ١٨٦ ما حُكي عن بعض النحاة: إن الاسم المجرور بعد (حتى) مجرور حتى
بتقدير (إلى). (ف)
- ٢٢٢ ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب، قياساً على فعل النهي. إعراب الأفعال
وبنائها (ف)
- ٢٣٣ ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزومٌ على الجوارِ. (ف) الشرط والجزاء
- ٢٣٣ قول من قال: إن حرفَ الشرطِ يعملُ وحده في فعل الشرطِ
وجواب الشرطِ. (ض)
- ٢٣٣ قولٌ من قال: إن حرفَ الشرطِ وفعلَ الشرطِ يعملان في الجواب.
(ض)
- ٢٣٤ قولٌ من قال: إن جواب الشرطِ مبني على الوقف. (ف)
- ٢٣٦ ذهب الكوفيون إلى أن المضمرة في (إياك) هو الكاف، و(إيّا) عماد. المعرفة
والنكرة (ف)
- ٢٣٩ جمع (فَعْل) في القلة على (أفْعال)، ك(فَرَحٌ وأفْرَاحٌ، وأنفٌ وآنَافٌ،
وزَندٌ وأزْنادٌ). (ش) جمع التكسير
- ٢٤٩ عدم إثبات تاء التأنيث في تصغير المؤنث الثلاثي. (ش) التصغير
- ٢٤٩ إثبات تاء التأنيث في تصغير المؤنث الرباعي. (ش)
- ٢٦٠ أنزل يونس الفعل ﴿لننزعن﴾ الذي يعمل في ﴿أيهم﴾ منزلة أسماء الصلوات
أفعال القلوب، فعلقه عن العمل. (ض)

- ٢٦٦ الحكاية إعراب بعض العرب (مَنْ)، فيقولون: ضرب مَنْ مَنَّا؟ (ش)
- ٢٦٥- الزيادات التي تلحق (مَنْ) في الاستفهام عن النكرة في الوصل،
- ٢٦٦ كقول الشاعر:
- أتوا نارِي فقلت: مَنُونٌ أنتم؟ ... فقالوا: الجنُّ فقلت: عمُوا ظَلَامًا.
- (ش)
- ٢٨٨ الإدغام إظهار لام التعريف وعدم إدغامها مع هذه الحروف: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون. (ش)
- ٢٨٨ من الإدغام الشاذ قولهم: (ست) أصله سدس، فأبدلوا السين تاء وأدغموا فيها الدال. (ش)
- ٢٨٨- العدول عن الإدغام إلى الحذف، مثل: بلعبر، وأصله: بنو العبر،
- ٢٨٩ ومن ذلك قولهم: بلعم، ويريدون: بني العم، ومن ذلك قولهم: علما بنو فلان، يريدون: على الماء. (ش)

- كشاف المصطلحات والظواهر اللغوية -

- ١- الابتداء: ١٢، ٢٣، ٢٤، ٥٧، ٦٢، ٦٦، ٢٢٧، ٢٢٨،
- ١٢- الاسم: ٤- ٩، ١٢- ١٥، ١٨، ٢٠- ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٤٢، ٤٥، ٥٥- ٥٩، ٥٧،
- ٢- الإبدال: ٢٠، ٢١، ٣٣، ٣٥، ٥٠- ٥٢، ١٩٢، ١٩٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٩، ٢٨٠،
- ٣- الإتياع: ٨٠، ١٩٠، ٢٤٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٨،
- ٤- الاتساع: ١١٨، ١٣١- ١٣٣، ٢٠٧، ٢٦٤، ٢٦١،
- ٥- اجتماع الأمثال: ٥٢، ٢٥٣،
- ٦- الاختصار: ٤٠، ٤١، ٧٠، ٨٢، ١٣٣، ٢٦٢، ٢٦٣،
- ٧- الإدغام: ٨٤، ١٤٤، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٨٨،
- ٨- الاستثناء: ١٠٦، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠- ١٥٢، ١٨٢، ٢٣٨،
- ٩- الاستغناء: ١٥، ٧٥، ٨٧، ١١٦، ١٢٤،
- ١٠- الاستفهام: ١١، ١٤، ٢٢، ٢٦- ٢٨، ١٠٤، ١٢٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٧، ٢٢٨،
- ١١- الاستقبال: ٢٣، ٨٩، ٩٦- ٩٨، ١٩٦، ٢٦١، ٢٦٣- ٢٦٥، ٢٣٨، ٢٣٢،
- ١٢- الاسم غير المتمكن: ٢٦، ٢٨٨، ٢٨٢،
- ١٣- اسم الإشارة: ١٦٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٦٨،
- ١٤- الاسم الأمكن: ٣٠، ٣١،
- ١٥- اسم الجنس: ٤، ٨١، ٨٣، ١٢٧، ٢٥٨، ٢٥٩،
- ١٦- الاسم غير المتمكن: ٢٦، ٢٨٨،

- ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٤،
 ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٥ - ١٥٧،
 ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨،
 ١٧٥ - ١٧٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠،
 ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٥،
 ٢١٦، ٢١٩ - ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩ -
 ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٩،
 ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١،
 ٢٨٣، ٢٨٨
- ٣٢- الأصل المرفوض: ٢٤٩،
 ٣٣- الإضمار: ٧٤، ٨١، ٩٥، ١١٣، ١٢١،
 ١٤٠، ٢٢٩
- ٣٤- الاطراد: ١٦١، ١٧٦، ٢٨٩،
 ٣٥- الإظهار: ٦٧، ١٢٢، ١٢٨، ٢٢٩،
 ٢٨٦
- ٣٦- الاعتلال: ٣٠، ٥٢، ١٢٥،
 ٣٧- الإعراب: ٩، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤،
 ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٤١، ٤٣ - ٤٥، ٦٣، ٦٥،
 ٩٠، ١٤٨، ١٥٦، ١٦١، ١٦٨، ١٧٥،
 ١٧٧، ١٧٩، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢ -
 ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٩،
 ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨١
- ٣٨- الإغراء: ١١٩،
 ٣٩- الافتقار: ١٥، ٤٢، ٨٧، ٩٥، ١٠١،
- ١٧- اسم الفاعل: ٢٤، ٥٧، ٦٠، ٨٤، ٩٠،
 ١١١، ١٢٥، ١٤٣، ١٩٢، ١٩٥، ٢٣٦،
 ١٨- الاسم المبهم (اسم الإشارة): ٢٣٥،
 ١٩- الاسم المتمكن: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٢٤٩،
 ٢٥٠، ٢٧٩
- ٢٠- اسم المفعول: ١٢٥، ٢٣٦،
 ٢١- أسماء الاستفهام: ٢٦١،
 ٢٢- أسماء الخطاب: ١٦٢،
 ٢٣- أسماء الزمان: ١٢٨،
 ٢٤- الأسماء الستة: ٣٦،
 ٢٥- أسماء الصلات: ٦٠، ١٦٤، ٢٥٧،
 ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٣،
 ٢٦- الأسماء المضمرة: ١٦١، ٢٣٥ -
 ٢٣٨،
 ٢٧- أسماء المكان: ١٢٨،
 ٢٨- الإشباع: ٣٨، ٣٩، ٨٠،
 ٢٩- الاشتقاق: ٧، ٨٦، ١٢٤، ١٢٥،
 ١٥٧، ١٨١، ١٩٨،
 ٣٠- الإشمام: ٢٧٩، ٢٨٠،
 ٣١- الأصل: ٥ - ٨، ١٤، ١٥، ١٨، ٢٠ -
 ٢٢، ٢٦ - ٢٨، ٣٢ - ٣٤، ٣٦، ٣٧،
 ٤٠ - ٤٢، ٤٧ - ٥٠، ٥٢، ٦٢، ٦٨،
 ٧٣، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤،
 ٩٧، ١١١، ١١٥، ١٢٢، ١٢٤ - ١٢٦،

- ١٧٨، ١٣٣، ١٢٧، ١٢٤، ١١٩، ١٠٣
٢٧٥، ٢٥٧، ٢٣٧
٤٠- أفعال العبارة (كان وأخواتها): ١٠٠،
٤١- التقاء الساكنين: ٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٦،
٤٧، ٥١، ١٩٠، ٢٥٤، ٢٦٨،
٢٨٠،
٤٢- ألف التأنيث: ١٩٨، ٢١٥، ٢١٦،
٤٣- ألف التفعيم: ٢٨٣،
٤٤- ألف الندبة: ١٧٣، ١٧٤،
٤٥- الألف الممالة: ٢٨٣،
٤٦- الإمالة: ٣٦، ١٦٢، ٢٧٥-٢٧٨،
٤٧- الأمثلة الخمسة: ٢٢٤، ٢٢٥،
٤٨- (إن) وأخواتها: ٥٥، ١١٠، ١١١،
٤٩- الإيجاز: ٤٠، ٤١، ٧٠، ٨٢، ٢٦٢،
٢٦٣،
٥٠- البديل: ١٤٦، ١٤٧، ٢٠٦-٢٠٩،
٥١- البناء: ١٦-١٩، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ١٥٣،
١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٠،
٢١٩، ٢٢٠، ٢٦٠، ٢٨٦،
٥٢- التأنيث: ٤٥، ٥٠، ٦٦، ٨٥، ١٥١،
١٦٩، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٥،
٥٣- تاء التأنيث: ١٠، ٤٥، ٧٦، ٩٦، ١٠٠،
١٦٩، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥١-٢٥٣،
٥٤- الشنية: ٩، ٣٦، ٣٧، ٤٠-٤٧، ٦٦،
٦٧، ٨٥، ٩٣، ٨٥، ٦٧، ١٥١، ١٥٦، ١٩٩،
٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦٥،
٢٦٨.
٥٥- التحذير: ١٢٢،
٥٦- التخصيص: ٢٣، ٣٥، ٤١، ٤٩، ٥٧،
١١٩، ١٢٣، ١٦٨، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٤،
٢٠٦، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧،
٢٤٨، ٢٦٥، ٢٧٩،
٥٧- الترخيم: ٩، ١٦٨، ١٧٢،
٥٨- التشديد: ١٤٩، ٢٥١، ٢٧٩، ٢٨٠،
٥٩- التصحيح: ٨٩، ٩١، ٩٢،
٦٠- التصغير: ٥، ١٠، ٤٩، ٨٩-٩١،
١٨٩، ٢٤٦-٢٥٠، ٢٧٢، ٢٨٨،
٦١- التضمين: ٢٠، ٢٢، ٢٦-٢٨، ٥٩،
٧٤، ٨٩، ١٢٥، ١٢٨، ١٥٠، ١٥٣،
١٥٦، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٩، ١٩٠، ٢٣٨،
٢٦٣،
٦٢- التعجب: ١١، ٢٢، ٢٨، ٨٧، ٨٩،
٩٠، ٩٢-٩٤، ١١١،
٦٣- التعدي واللزوم: ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٩٢،
١١٥، ١١٦، ١٢٨-١٣١، ١٣٤،
١٣٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٢،
٦٤- التعري من العوامل اللفظية: ٥٥-٥٧،
٦٥- التعويض: ٥، ٧، ٢٧، ٤٩، ٥١، ١٥٧،

- ١٥٨، ١٦٤ - ١٦٧، ١٨٥، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٥٥
- ٧٣- التثوين: ٧، ٩، ٣٠-٣٦، ٤٦، ١٤٣، ٢٧٠، ٢٥٥
- ١٥٧، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٤، ٦٦- التعليل: ٤٨، ٨٥، ٢٧٥، ٦٧- التفخيم: ٢٧٥، ٦٨- التقاص: ٥١، ٦٩- التقديم والتأخير:
- ١٩٥، ٢١٥، ٢١٨، ٢٧٩، -٢٨١، ٥٨، ٥٧، ٥٨. باب المبتدأ:
- ١٩٧، ١٢٥، ١٠٨، ٧٥، ١٢، ٧٤- التوكيد: ١٢، ٢٤٩، ٢٠٢، ٢٠١، ١٩٨
- ٧٥- الثقل: ٦، ٣٢، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٥١، ٦٣، ٧٣، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ١٥٥
- ٢١٤، ٢١٩ - ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣١، ٦٦- باب الفاعل: ٦٤، ٦٦، ٦٧.
- ٢٥٣ - ٢٥٥، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٣٩، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٥. باب كان وأخواتها:
- ٢٧٩، ٢٧٦، ٢٧٤ - ٢٧٣، ١١١، ١١٠، ١١١. باب (إن) وأخواتها:
- ٧٦- الثلاثي: ٩٢، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ١١٨، ١١٧. باب ظن وأخواتها:
- ٢٧٣، ٢٤٩. باب الإغراء: ١٢٠.
- ٧٧- الجر: ١٧، ١٨، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٣، ١٣٣. باب المفعول فيه:
- ١١٤، ٥٢، ٤٦، ٤٣، ٤٢، ٣٧، ٣٥، ١٣٦. باب المفعول له:
- ١٤٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٩ - ١٣٨. باب الحال:
- ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٧ - ٢١٩، ١٤٢، ١٤١. باب التمييز:
- ٢٢٥، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٩ - ٢٨١. باب التوكيد: ١٩٧، ١٩٨.
- ٧٨- الجزم: ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٥، ٢٢٠، ١٤٤، ١٣٣، ١٣٢، ٢٧، ٧٠- التقوية: ٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ٢٧٨.
- ٧٩- الجمع: ٩، ٣٧، ٤٠ - ٥٤، ٦٧، ٨٥، ١٢٢، ٤١، ٤٠، ٧١- التكرار أو التكرير: ٤٠، ٤١، ١٢٢، ٢٣٩، ٢٠١، ١٩٧، ١٧٨، ١٣٢، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٧.
- ٢٣٩ - ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٧٢- التمييز: ٨٢، ٨٦، ٨٨، ١٤١ - ١٤٣، ١٤٣

- ٢٧٩، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٨
٢٨٣،
- ٢٧٣، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٥، ٢٥٦
. ٢٨١
- ٨٤- الحركة: ٨، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٨-٣٤،
٤٥، ٤٦، ٨٤، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢،
١٧٥، ١٧٦، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٠،
٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٨-
٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٨،
- ٨٥- الحركات: ١٨، ١٩، ٢٤، ٣٠، ٣٤،
٣٧-٣٩، ٤١، ٥٣، ٥٧، ١٥٦، ١٦٩،
١٧٥، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٤،
٢٥٩، ٢٧٤.
- ٨٦- حروف الاستثناء: ١٠٦،
- ٨٧- حروف الاستفهام: ٢٦، ٢٨، ٢٦١-
٢٦٣،
- ٨٨- حروف الجر: ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢،
٧٤-٧٩، ٩٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٤،
١٢٢، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٠،
١٧٦، ١٧٩-١٨٧، ١٨٩، ١٩٤،
٢٢٢، ٢٢٩،
- ٨٩- حروف الجزم: ١١، ٢٥، ١٠٨، ٢٢١،
٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤،
- ٩٠- حروف الحلق: ٨٠، ٢٨٤،
- ٩١- الحروف الرخوة: ٢٨٥، ٢٨٦،
- ٩٢- الحروف الشديدة: ٢٨٥، ٢٨٦،
- جمع التفسير: ٤٩، ٥٣، ٥٤، ١٨٩،
٢١٧، ٢٣٩-٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨.
- الجمع السالم: ٤١-٤٨، ٢١٥.
- جمع المؤنث: ٥٠، ٥٢،
- ٨٠- الحال: ٦٣، ٧٤، ٨٦، ١٠١، ١٠٩،
١٣٧-١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٧،
٨١- الحدّ: ٩-١١، ١٧، ١٨، ٢٣٥.
- ٨٢- الحذف: ٥، ٧، ٨، ١٢، ٢٧، ٣٢-
٣٦، ٤٠، ٤٩-٥١، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٠،
٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٧، ٩٨،
١٠٧، ١٠٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠،
١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦،
١٥٧، ١٦٣-١٦٥، ١٦٨-١٧٢،
١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩-
١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٢١-
٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٥،
٢٤٧، ٢٥١-٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٠،
٢٧٩، ٢٨٨،
- ٨٣- الحرف: ٥، ١١، ١٣-١٥، ٢٠، ٢٢،
٢٦، ٢٨، ٢٩، ٩٦، ١٠٨، ١١٠، ١٢٨،
١٤٩-١٥١، ١٥٦، ١٧٥، ١٧٦،
١٨٩، ١٩٠، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٦-

- ٩٣- حروف الشرط والجزاء: ٢٦، ٢٨،
٢٣٠، ٢٣٣
- ٩٤- حروف العطف: ١١، ١٠٨، ١٥٦،
١٨٧، ٢١٠-٢١٣.
- ٩٥- حروف القسم: ١٧٩، ١٩٢
- ٩٦- الحروف ما بين الشديدة والرخوة:
٢٨٥، ٢٨٦
- ٩٧- حروف المد واللين: ٢٠، ٢١، ٣٠،
٥٠، ٢٢٥، ٢٨٥، ٢٨٦
- ٩٨- الحروف المذلقة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ٩٩- الحروف المستعلية: ٢٧٦ - ٢٧٨،
٢٨٥، ٢٨٦
- ١٠٠- الحروف المصمتة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١٠١- حروف المضارعة: ٢٠، ٢١، ٢٧٣،
٢٧٤،
- ١٠٢- الحروف المطبقة: ٢٧٦، ٢٨٥،
٢٨٦،
- ١٠٣- الحروف المعدية: ١٤٤، ١٩٢
- ١٠٤- الحروف المفتوحة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١٠٥- الحروف المنخفضة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١٠٦- حروف النصب: ٢٥، ٢٢٧ - ٢٢٩،
٢٣٤.
- ١٠٧- حروف النفي: ١٠٦، ١٨٥، ١٩٣.
- ١٠٨- الحروف المجهورة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١٠٩- الحروف المعتلة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١١٠- الحروف المهموسة: ٢٨٥، ٢٨٦
- ١١١- الحكاية: ٧٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٥
- ١١٢- الحمل على الجوار: ٢٣٣
- ١١٣- الحمل على الضد والنظير: ٢٦،
١٣١، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٥، ٢٢١، ٢٣٠،
٢٦٠،
- ١١٤- حمل الشيء على شبهه: ٢١، ٢٢،
٣١، ٤٢، ٦٣، ٩٠، ٩١، ٩٦ - ٩٨،
١١٠، ١١١، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٦، ٢١٥،
٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٧،
٢٤٨،
- ١١٥- حمل الفرع على الأصل: ٢٢، ٥٢،
٢٢٢، ٢٨١،
- ١١٦- الحمل على المعنى: ٢٣٩
- ١١٧- الخبر: ١١، ١٢، ٥٦، ٦٣، ٨٢، ٨٣،
٨٦ - ٨٨، ٩٦، ٩٧، ٩٩ - ١٠١، ١٠٣ -
١٠٥، ١٠٧ - ١١٣، ١١٦، ١١٧،
١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٦، ١٨٧ -
١٨٩، ٢٦٤،
- ١١٨- الخطاب: ٦٦، ١٣٩، ١٦٠، ١٦٢،
٢٣٦، ٢٦٧،
- ١١٩- الخفة: ٦، ٢٧، ٣٠ - ٣٢، ٣٥، ٤٢،
٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٠، ٦٣، ٦٥،

- ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٥،
١٩٤ - ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩،
٢١٦، ٢١٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦.
١٣٠ - الصفة المشبهة باسم الفاعل: ١٤٢،
١٤٣، ١٩٥،
١٣١ - الضرورة: ٣٩، ٤٢، ١٦٤، ١٦٧،
١٧٠، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٧،
٢٤٢، ٢٦٦،
١٣٢ - ضمير الشأن: ١٠٢،
١٣٣ - طَرْد الباب: ١٢٦،
١٣٤ - الظرف: ٥٨، ٦٠، ٧٤، ١٠٩، ١١٧،
١٢٨، ١٧٦، ١٨٤،
١٣٥ - ظرف الزمان: ٦١، ٦٣، ٧٤، ٧٥،
١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٠، ١٩٠.
١٣٦ - ظرف المكان: ٦١، ٦٣، ٧٤، ٧٥،
١٢٨، ١٢٩، ١٤٠،
١٣٧ - (ظننت) وأخواتها: ٥٥، ١١٥،
١٣٨ - العائد: ٦٠، ٨١ - ٨٣، ١٣٨، ٢٠٧،
٢٥٨،
١٣٩ - العامل: ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤ - ٢٦،
٥٥ - ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٨، ١٠٤، ١١٢،
١٢٥، ١٣٢ - ١٣٤، ١٣٦ - ١٣٨،
١٤١، ١٤٢، ١٤٤ - ١٤٧، ١٦٢،
١٧٩، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٣٢ - ٢٣٤،
١٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ١١٩، ١٣٣، ١٤٩،
١٥٥ - ١٥٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩،
١٧٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٠ -
٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤١ - ٢٤٣، ٢٤٨،
٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨،
٢٧٢ - ٢٧٤، ٢٧٩،
١٢٠ - الخفض: ٢٣٣.
١٢١ - الخماسي: ٩٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٧٣،
٢٧٤، ٢٨٦،
١٢٢ - الرباعي: ٩٢، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩،
٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٦،
١٢٣ - الرَّفْعَة: ٢٦٤،
١٢٤ - الرَّوم: ٢٧٩، ٢٨٠،
١٢٥ - السداسي: ٢٧٣، ٢٧٤،
١٢٦ - السكون: ٧، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٣٥،
٣٧، ٧٣، ٧٤، ٨٠، ١٥٣، ١٧١، ١٧٢،
١٩٠، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥،
٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٨.
١٢٧ - السماع: ١٣٣، ٢٣٣،
١٢٨ - الشاذ^(١)
١٢٩ - الصفة: ٢٣، ٥٥، ٥٩، ٧٨، ٧٩،
١٠٩، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٦١، ١٦٣،
—
(١) انظر: فهرس الشاذ (ص).

- ٢٦٨،
 ١٤٨- الفعل: ٥، ١٠، ١١، ١٣-١٥، ٢٥،
 ٣١، ٤٢، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٣-٦٨،
 ٧٠، ٧٢، ٧٤-٧٨، ٨٤-٨٦، ٨٨-
 ٩١، ٩٤، ٩٦-٩٩، ١٠٤، ١٠٥،
 ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١١٩-
 ١٢٩، ١٣٢-١٣٤، ١٣٨، ١٣٩،
 ١٤١، ١٤٢، ١٤٤-١٤٦، ١٤٨،
 ١٥٠، ١٥١، ١٦١، ١٦٢، ١٧٩، ١٨١،
 ١٨٢، ١٨٤، ١٩٨، ٢١٤، ٢١٦-
 ٢١٩، ٢١٩، ٢٢٤-٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠،
 ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٨-٢٦٠،
 ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٨.
- ١٤٩- فعل الأمر: ١٤، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٩٣،
 ٢١٩-٢٢٢، ٢٣٠، ٢٧١.
- ١٥٠- فعل التعجب: ٨٩، ٩٠، ٩٢-٩٤،
 ١١١،
- ١٥١- فعل الشرط: ٢٣٢-، ٢٣٤،
 ١٥٢- الفعل الصحيح: ٢٢٢،
 ١٥٣- الفعل اللازم: ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٤،
 ٩٢، ١١٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٨،
 ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٢.
- ١٥٤- الفعل الماضي: ١٤، ٢٣، ٢٤، ٢٦،
 ٢٩، ٧٦، ٧٨، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٦،
- ٢٣٧،
 ١٤٠- العدل: ٢٨، ٣٠، ٤٠، ٤١، ١٥٤،
 ١٩٨، ١٩٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢٣١،
 ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٨١، ٢٨٢.
- ١٤١- العطف: ٢٨، ٤٠، ٤١، ١١٢، ١١٤،
 ١٥٢، ١٥٧، ١٦١، ١٧٦، ١٨٨، ٢١٠،
 ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٦٤.
- ١٤٢- عطف البيان: ٢٠٦.
- ١٤٣- العلة: ٣٣، ٤٥، ٧٦، ٢١٤-٢١٨،
 ٢٥٤، ٢٧١، ٢٨٦.
- ١٤٤- الغنة: ٣٠، ٢٤٠، ٢٨٧،
 ١٤٥- الفاعل: ١٠، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٦٦-
 ٦٨، ٧٠-٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٨٥،
 ٨٦، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٠، ١١٦،
 ١١٧، ١٢٤، ١٣٧-١٤٣، ١٥٠،
 ١٥١، ١٦١، ١٧٩، ١٨٢، ٢٢٤، ٢٢٥،
 ٢٥٨،
- ١٤٦- الفرع: ١٤، ١٥، ١٨، ٣٧، ٤١، ٥٢،
 ٥٧، ٨٥، ١١١، ١٢٠، ١٢٤-١٢٦،
 ١٧٥، ١٧٦، ١٩٣، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٣١،
 ٢٧٥.
- ١٤٧- الفَرْق، وما عُلِّلَ به من أحكام: ٣١،
 ٤٦، ٤٧، ٦٣، ٦٤، ٩٤، ١٥٣، ١٥٥،
 ١٦٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٢،

- ١١٠، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣١،
 ١٥٥- الفعل المتعدي: ٦٨- ٧١، ١١٥،
 ١١٦، ١٣٠،
 ١٥٦- الفعل المعتل: ٧٣، ٢٢١، ٢٢٢،
 ١٥٧- الفعل المستقبل = الفعل المضارع
 ١٥٨- الفعل المضارع: ٧، ١٤، ٢٠- ٢٢،
 ٢٤، ٥٥، ٨٩، ٩٦، ٢١٩، ٢٢٣،
 ٢٢٧- ٢٣٤، ٢٦٠، ٢٧٣،
 ١٥٩- القسم: ١١٧، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٣،
 ٢٧٢،
 ١٦٠- القلب: ٦، ٧، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٧،
 ٥٠- ٥٢، ٥٣، ٧٤، ١٦٩، ٢٠٠،
 ٢٠١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٥٢-
 ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣،
 ١٦١- القياس: ٤٩، ٦١، ٦٢، ٧٣، ٩٧،
 ١١٢، ١٣٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٩،
 ١٩٨، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٤،
 ٢٦٧، ٢٨٩،
 ١٦٢- (كان) وأخواتها: ٥٥، ١٠٠، ١٠٦،
 ١٦٣- كثرة الاستعمال: ٤١، ٤٢، ١٩٢،
 ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٧٠-
 ٢٧٢، ٢٨٩،
 ١٦٤- الكنية: ٢٦٤، ٢٦٥،
 ١٦٥- (لا) النافية للجنس: ١٧٥، ١٧٨،
 ١٦٦- لام الابتداء: ٢٣،
 ١٦٧- لام الأمر: ٢٥، ١١٩، ٢٣٠،
 ١٦٨- لام التعريف: ٢٨، ١٣٥، ٢٧١،
 ٢٧٢، ٢٨٧، ٢٨٨،
 ١٦٩- لام الملك: ٢٦٨،
 ١٧٠- اللبس: ٢٢، ٢٧، ٣٥، ٦٧، ٧١،
 ١١١، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٦٤،
 ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٣،
 ١٧١- (ما) الحجازية: ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩،
 ١٧٢- ما لم يسم فاعله: ٧٠، ١٤٠، ٢٤٦،
 ١٧٣- المبتدأ: ٥٥- ٦٣، ٨٢، ٨٣، ٨٦،
 ٩٥، ١٠٧، ١١١، ١١٦، ١١٧، ١٢١،
 ١٦١، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢٨، ٢٥٩،
 ٢٦٤،
 ١٧٤- المشاكلة: ١٢٦، ٢٧٥،
 ١٧٥- المصدر: ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٩٠، ١٠٠،
 ١٠٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤- ١٢٨،
 ١٣١، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥١،
 ١٨١، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٧٠،
 ٢٧٣،
 ١٧٦- المعادلة: ٤٢، ٤٧، ٢٣٩، ٢٧٣،
 ١٧٧- المفعول: ١٠، ٢٢، ٦٣- ٦٨،
 ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٠٤،
 ١١٠، ١١٥- ١١٧، ١٢٢- ١٢٤،

٢٦٣،	١٢٨، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣،
١٩٠ - همزة بين بين (الهمزة المخففة):	١٤٧، ١٦٢، ١٧٦، ١٧٩، ٢٥٨،
٢٨٣،	١٧٨ - المفعول فيه = الظرف
١٩١ - همزة التأنيث = ألف التأنيث	١٧٩ - المفعول له: ١٣٤،
١٩٢ - همزة التعويض: ٥، ٧،	١٨٠ - المفعول المطلق: ١٢٤،
١٩٣ - همزة السلب: ١٧.	١٨١ - المفعول معه: ١٣٢، ١٣٦، ١٤٤.
١٩٤ - همزة القطع: ١٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢،	١٨٢ - الندبة: ١٧٣، ١٧٤،
٢٧٣،	١٨٣ - النعت: ١٣٩، ٢١٥،
١٩٥ - همزة الوصل: ٢٧٠، ٢٧٣،	١٨٤ - النفي: ٢٢، ٢٨، ٦٤، ٨٣، ١٠٠،
١٩٦ - الوصف: ١٠، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣،	١٠٤ - ١٠٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧،
١٦١، ١٦٣، ١٨٧، ١٩٤ - ١٩٦،	١٥٢، ١٨٣، ١٩٣، ٢١١، ٢٢٨،
٢٠١، ٢٠٤ - ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٦،	٢٣٨،
٢١٧، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٧ -	١٨٥ - النقل: ٣٧، ٦٩، ٧١ - ٧٥، ٨٠، ٨٤،
٢٥٩، ٢٦٥،	٩٢، ٩٤، ١٤٨، ٢١٥، ٢٣٠، ٢٤٧،
١٩٧ - الوقف (علامة بناء): ١٧، ٢٩، ٢٢٠،	٢٦٥، ٢٧٣، ٢٨٢،
٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤،	١٨٦ - نون الوقاية: ٨٨، ١١٠،
١٩٨ - الوقف: ٣٣ - ٣٦، ٧٦، ١٧٣، ٢٢٠،	١٨٧ - نون التأكيد: ٢٦٠،
٢٥٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣.	١٨٨ - هاء التأنيث = تاء التأنيث
	١٨٩ - همزة الاستفهام: ١٢٨، ٢٦١، ٢٦٢،

- كشاف ما ليس في كلام العرب -

الصفحة	اسم الباب	القول
٢٠	المعرب والمبني	ليس في كلام العرب وأُوْزِدتِ أولاً، أبدلوا منها التاء.
٦٥	الفاعل	ليس في كلام العرب توالي أربعة متحركاتٍ لوازمٍ في كلمةٍ

		واحدة.
١١٢-١١١	(إن) وأخواتها	ليس في كلام العرب عاملٌ يعملُ في الأسماءِ النَّصبَ ولا يعملُ الرَّفْعَ.
٢٧٢	الألفات	ليس في كلام العرب شيءٌ على وزن (فعل).
٢٨١	الوقف	
٢٨٠-٢٧٩	الوقف	ليس في كلام العرب اسمٌ متمكنٌ في آخره وأقبلها ضمةٌ.
١٧٨، ١٧٧	باب (لا)	ليس في كلام العرب ثلاثٌ كلماتٍ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ.
٢١٧	ما لا ينصرف	ليس في الأسماء العربية اسمٌ بعد ألفه حرفان، أو ثلاثةٌ أو سَطُّها ساكنٌ.
٢٨٢	الوقف	ليس في الأسماء العربية شيءٌ على وزن (فعل)، إلا (دُئِل)، و(رُئِم)، وحكى بعضهم (وُعل).

- كشاف الألفاظ المفسرة -

١١- سما: ٥ .	١- اسم: ٥، ٧- ٩ .
١٢- السمّة: ٥ .	٢- البحاطر: ٣٤ .
١٣- أشكيت: ١٦ .	٣- البهاتر: ٣٤ .
١٤- أعجمت: ١٦ .	٤- البناء: ١٧ .
١٥- العرب: ١٦ .	٥- تيقور: ٢١ .
١٦- عُرِّيًّا: ١٧ .	٦- الجونة: ٢٢١ .
١٧- أعرب: ١٦ .	٧- أخفيها: ١٧ .
١٨- عروب: ١٧ .	٨- خنابتي أنفها: ١٣٠ .
١٩- يعرب: ١٦ .	٩- دُئِل: ٤١٦ .
٢٠- الغرف: ٢١١ .	١٠- دِلاصٌّ: ٥٤ .

-
- ٢١- مغرفة: ٢١١ .
٢٢- فض ختامها: ٢١١ .
٢٣- الفلك: ٥٤، ٥٣ .
٢٤- قدحت: ٢١١ .
٢٥- هجان: ٥٤ .
٢٦- تولج: ٢١ .

- ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأنباري وجهوده النحوية، تأليف: الدكتور جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية، تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المسمى «متهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات»، للشيخ أحمد بن محمد البناء، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية بمصر، تأليف: أ. د. منى محمد بدر محمد بهجت، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- الأخبار الموفقيات، للزبير بن بكار، تحقيق: د. سامي مكى العاني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
- الأزمنة والأمكنة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٣٢هـ.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الأزمية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٨٨م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، صححه وخرجه أحاديثه: عادل مرشد، دار الإعلام، الأردن، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري:
- نشرة الأستاذ أبي عاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- نشرة الأستاذ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
- نشرة الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- نشرة الشيخ بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- نشرة الشيخ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- نشرة المستشرق الألماني خريستيان فريدرج، مطبعة بريل، ليدن، ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.
- إسفار الفصح، لأبي سهل محمد بن علي الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد البياني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر، كورنيش النيل، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٥، بيروت، لبنان، دت.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ٣، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٦ هـ.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس وآخرين، دار صادر بيروت، ط ٣، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.
- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء، لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي، تحقيق: د محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
- إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطي، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د ت.
- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمر الحافظ ابن ماکولا، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
- أنساب الأشراف، للإمام أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: د. سهيل زكّار، د. رياض زركلي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأبّباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ط١، ١٩٧٠م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- بهجة المجالس وأنس المجالس، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨١م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، صدر الجزء الأول منه سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ط١، صدر الجزء الأربعين منه وهو الأخير سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تاريخ إربل، لشرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي، المعروف بابن

- المستوفي، تحقيق: سامي بن السيد خمّاس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
 - تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
 - تاريخ المدينة، لأبي زيد عمر بن شبة، تحقيق: فهمي محمد شلتوت، دت.
 - تاريخ مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
 - تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
 - التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
 - التحرير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
 - تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
 - تراجم رجال القرنين السادس والسابع = الذيل على الروضتين.
 - تفسير البحر المحیط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
 - تفسير البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
 - تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،

- تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **تكملة الإكمال**، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف ابن نقطة، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
 - **التكملة لوفيات الثقلة**، لزكي الدين المنذري، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
 - **التكملة والذيل والصلة**، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والدكتور محمد مهدي علام، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
 - **التمام في تفسير أشعار هذيل**، لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
 - **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لابن جني، تحقيق: د سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
 - **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، لابن بري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
 - **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت.
 - **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل النعمان، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
 - **الجامع الكبير**، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٨م.
 - **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، تشرف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، دت.
 - **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله القرطبي، اعتنى به وصححه: الشيخ سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

- الجرائيم، لابن قتيبة، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق: د فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- جهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧م.
- جهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد القرشي، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: د. محمد علي الهاشمي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- جهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ط ١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط ١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطلبوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، دت.

- الحياصة البصرية، لأبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب القسم الأدبي، المكتبة الأدبية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ/١٩٥٧م.
- خطط الشام، تأليف: محمد كرد علي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- خلق الإنسان، للأصمعي، ضمن كتاب الكنز اللغوي، نشره وعلق على حواشيه: أوغست هفتر، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣م.
- خلق الإنسان، للزجاجي، تحقيق: وليد بن أحمد، إصدارات مجلة الحكمة ٢٠، بريطانيا، مانشستر، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الداعي إلى الإسلام، لكamal الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: سيد حسين باعجوان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تأليف: الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الدلائل في غريب الحديث، لأبي محمد قاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، لأبي الحسن الباخري، تحقيق: د. محمد التونجي، دار

- الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ديوان الأخطل التغلبي، صنف وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهرسه: إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- ديوان الأعشى، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، دت.
- ديوان الحطيمة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان الراعي النميري، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان العجاج، تحقيق: د عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق، عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
- ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٠م.
- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٥٢، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، د. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٢٤، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: سجيح جميل الجيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، سوريا، دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د نعمان محمد أمين، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م.
- ديوان حاتم الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، مراجعة: حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه: كارليل هنري هيس مكارتي، مطبعة كلية كمبريج، ١٣٢٧هـ/١٩١٩م.
- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ديوان عنتر بن شداد، المكتبة المحمودية التجارية، الأزهر الشريف، مصر.
- ديوان كثير عزة، جمعه شرحه الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ديوان لييد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان مجنون ليلي رواية أبي بكر الوالي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لأبي الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسيني المكي، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١،

- ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ذيل تاريخ مدينة السلام لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيشي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الذيل على الروضتين، للحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة المقدسي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وصححه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجليل، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الخامس، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٥.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الأول والثامن، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، تحقيق: محمد بن شريفة، السفر الأول من مطبوعات دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، والسفر الثامن من مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٤.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تحقيق: عائشة بنت الشاطيء، دار المعارف، القاهرة، ط٩.
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، حققه وعلق عليه: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأباري، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- السبر والتقسيم في النحو العربي، رسالة ماجستير، د. محمد راضي محمد مدكور، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د عبد الحميد هندراوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلو، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ٢٠١٠م.
- سنن أبي داود، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شذور العقود، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، منشورات مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: دزهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الرّيح هاشم، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار مأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- شرح أدب الكاتب للجواليقي، تحقيق: د طيبة حمدي بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د عبد الرحمن السيد، د محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- شرح ديوان لييد بن ربيعة، للطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور حنا ناصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وراجعته: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- شرح عيون الإعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط ٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- شرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ط ١.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شعر الخوارج، جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٤م.
- شعر زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق: الدكتور: نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات م (٢٢) الجزء الأول، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن

- فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **الصاحح للجوهري**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
 - **صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
 - **صلة التكملة لوفيات النقلة**، للحافظ عز الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
 - **الصلة**، لابن بشكوال، ومعه صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
 - **الصناعتين لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري**، مطبعة محمود بك، الأستانة، ط١، ١٣١٩هـ.
 - **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر ط٢، ١٩٩٢م.
 - **طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبه، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
 - **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
 - **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩م.
 - **العبر في خبر من غير**، لأبي عبد الله محمد بن قايياز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - **العقد الفريد**، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **علل التنئية**، لابن جنى، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لابن رشيق، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
- **غريب الحديث**، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم، دار سحنون، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **فرحة الأديب**، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني، دار النبراس، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **الفرق**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الفروق اللغوية**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **الفلاكة والمفلوكون**، لأحمد بن علي الدلحي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **الفلك الدائر على المثل السائر**، لابن أبي الحديد، تحقيق: د أحمد الحوفي، د بدوي طبانه، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ط٢، د ت.
- **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاکر الکتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ت.
- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد باخرمة، تحقيق: عبد الرحمن محمد حيلان صغير، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، الجمهورية

- اليمنية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- **القلب والإبدال**، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، ضمن كتاب الكنز اللغوي، نشره وعلق على حواشيه: أوغست هفتر، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣م.
 - **القوافي**، للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
 - **الكامل في التاريخ**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
 - **الكامل**، لأبي العباس بن يزيد المبرد، تحقيق: د محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
 - **كتاب الألفاظ**، لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
 - **كتاب الأنواء في مواسم العرب**، لأبي عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.
 - **كتاب الجبال والأمكنة والمياه**، للزمخشري، ليدن، مطبع بريل، ١٨٥٥م.
 - **كتاب الجيم**، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
 - **كتاب الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، قابله على أصوله، وعلق عليه، وقدم له: د. أيمن فؤاد السيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
 - **كتاب النوادر**، لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق: د عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
 - **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
 - **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، إستانبول، ١٩٤١م.
 - **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي، تحقيق:

- الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
 - اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
 - لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، دت.
 - لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطبعته: سليمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دت.
 - اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٨٨م.
 - ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
 - مآثر الإنافة في معالم الخلافة، لأحمد بن عبد الله القلقشندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت.
 - المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق: الدكتور حسن هندراوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
 - المتبع في شرح اللمع، للعكبري، رسالة دكتوراه، د. عبد الحميد أحمد حماد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
 - مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢.
 - مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.
 - مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة له، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر

- والتوزيع، الكويت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: د عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مختصر تاريخ الخلفاء لعلاء الدين مغلطاي بن قلنج الحنفي، دراسة وتحقيق: آسيا كليان علي البارح، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المنتبي، القاهرة، دت.
- المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية، دت.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن سعد الياضي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، دت.
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، ط٣، القاهرة، دت.
- المسائل البغداديات (المسائل المشككة)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطبعة العاني بغداد، ١٩٨٣.
- مسائل خلافة في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزنجشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لأحمد بن أيك بن عبد الله الحسيني المعروف بابن الدمياطي،

- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.
- مشيخة ابن الجوزي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تقديم وتحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٦م.
 - معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
 - المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، صححه: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، دت.
 - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تأليف: الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، حققه وعلق على حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
 - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، اعتنى بنسخه وتصحيحه: د. س. مرجليوث، ط٢، ١٩٢٥م.
 - معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عب الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
 - معجم الشعراء، للمرزباني، تصحيح: أ د ف. كرنكو، مكتبة القدس، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
 - معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراحي، مكتبة الغرباء الأثرية، دت.
 - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. طيار آتي قولاج، استانبول، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
 - المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ.
 - مغازي الواقدي، تحقيق: الدكتور مارسدن جونز، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- **المغرب في ترتيب المغرب**، لناصر الدين المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية، ١٩٨٢م.
- **مغني اللبيب لابن هشام**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزخشي، تحقيق: الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفصل في علم العربية**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزخشي، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢.
- **المفضليات**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف، ١٩٦٤م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- **المقصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، سلسلة كتب التراث ١١٥، ١٩٨٢م.
- **المقضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفي، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.

- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م.
- المنصف، لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.
- الموجز في علم القوافي، حققه: عبد الهادي هاشم، ونشره بمجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الحادي والثلاثون، دمشق ١٩٥٦ م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
- النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، لابن دحية الكلبي، صححه وعلق عليه: عباس العزاوي المحامي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٦٥ هـ/١٩٤٦ م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
- النشر في القراءات العشر، تأليف: الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، قدم له صاحب الفضيلة: الأستاذ على محمد الضباع، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م.
- النوار في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت،

- لبنان، ط ٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- الهاشميات، للكفيت، اعتنى بنشره: جوزيف هورفيت، ١٩٠٤م.
 - همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية، مصر، ط ١، ٢٠٠١م
 - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
 - الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
 - الوساطة بين المتني وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م
 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.
 - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

قائمة إصدارات

الوعي الإسلامي

- القدس في القلب والذاكرة
- حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية
- المجموعة القصصية للأطفال (الأولى)
- الحوار مع الآخر المنطلقات والضوابط
- النقد الذاتي رؤية نقدية إسلامية
- المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح
- الحج ولادة جديدة
- الفنون الإسلامية تنوع حضاري فريد
- لا إنكار في مسائل الاجتهاد
- المجموعة الشعرية للأطفال
- التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط
- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي
- مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام
- موسوعة الأعمال الكاملة الخضر حسين
- علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي
- براعم الإيمان نموذج رائد في صحافة الأطفال
- الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره
- الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام
- الحوالة
- التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف فيها عن الإمام مالك بن أنس
- الأصول الاجتهادية التي يبني عليها المذهب المالكي
- الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة
- التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد
- فقه المريض في الصيام
- القسمة
- أصول الفقه عند الصحابة- معالم في المنهج
- السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات
- لطائف الأدب في استهلال الخطب
- نظرات في أصول البيوع الممنوعة
- الإعلاء الإسلامي للعقل البشري

- ديوان شعراء الوعي الإسلامي
- ديوان خطب ابن نباتة
- الإظهار في مقام الإضمار
- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم
- الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي وجهوده في كتابه تهذيب الكمال
- في رحاب آل البيت النبوي
- الصعقة الغضبية في الرد على المنكري العربية
- منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب
- معجم القواعد الفقهية ومصادرها
- كيف تغدو فصيحاً
- موائد الحيس في فضائل امرؤ القيس
- اتحاف البرية فيما جد من المسائل الفقهية
- تبصرة القاصد على منظومة القواعد
- حقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية
- اللغة العربية الفصحى
- المذهب عن - الحنفية - المالكية - الشافعية - الحنابلة
- منظومات أصول الفقه
- أجواء رمضان
- المنهج التعليقي بالقواعد الفقهية عند الشافعية
- نحو منهج إسلامي في رواية الشهر ونقده
- دراسات وأبحاث نشرت في مجلة الوعي الإسلامي
- ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه
- التقصي لما في الموطأ من حديث النبي
- المجموعة القصصية للأطفال (الثانية)
- كراسة لئون للأطفال
- موسوعة رمضان
- جهد المقل
- العذاق الحوانى على رسالة القيرواني
- قواعد الإملاء
- العربية والتراث
- النسومات الندية في الشمائل المحمدية
- اهتمامات تربوية
- أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب
- القرائن وأثرها في علم الحديث

- جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها
- سيرة حميدة ومنهج مبارك
- أبحاث مؤتمر الصحافة الإسلامية الأول
- نظام الوقف
- قراءة في دفتر قديم الأصمعيات
- قراءة أخرى في دفتر قديم الكامل
- الترجيح بين الأقيسة المتعارضة
- التلفيق وموقف الأصوليين منه
- التربية بين الدين وعلم النفس
- مختصر السيرة النبوية
- معجم الخطاب القرآني في الدعاء
- المسائل الطبية المعاصرة في باب الطهارة
- المسائل الفقهية المستجدة في النكاح
- دليل قواعد الاملاء
- علم المخطوط العربي
- التراث العربي
- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه
- نهاية المرام في معرفة من سماه خير الأنام (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ١)
- الجزء المسلسل بالأولية والكلام عليه (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٢)
- مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٣)
- السراج الوهاج في ازدواج المعراج (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٤)
- الاستدراك (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٥)
- تلوين الخطاب
- التاريخ في الإسلام
- رسالة في الوقف
- أغاريد البراعم
- أخلاقنا الجميلة
- قصص للأطفال
- قواعد العدد والمعدود
- جواب العلامة السفاريني (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٦)
- أسرار العربية
- علماؤنا وتراث الأمم، القوس والعدراء وقراءة التراث
- المسائل الأصولية
- إتحاف المهتمين بمناقبة أئمة الدين

